دكتور يونان لبيب رزق

المتمرد النبيل

توفيق دياب

من رواد التحديث
في الفكر والصحافة

المتمـرد النبيـل . توفيق دياب

من رواد التحديث فى الفكر والصحافة

الطبعة الأولى
١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى
رابعة العدوية - مدينة نصر - ص . ب : ٣٣ البانوراما
تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
البريد الإلكترونى: email: dar@shorouk.com

دكتور يونان لبيب رزق

المتمرد النبيل

توفيق دياب

دار الشروق

مقدمة

فى الحلقات التى نداوم على كتابتها فى جريدة الأهرام العريقة تحت عنوان «ديوان الحياة المعاصرة» جاءت الحلقة رقم ٢٧٩ تحت عنوان «اللمحات»، والتى رصدنا فيها أول عمود فى تاريخ الصحيفة وكان من تحرير الأستاذ محمد توفيق دياب.

وكنت قد تصورت فى البداية أن المسألة سوف تنتهى عند هذا الحد، شأنها فى ذلك شأن كثير من الموضوعات والشخصيات التى عالجناها فى هذا الباب، غير أن ذلك لم يتحقق لسببين :

١ - أن صاحب «اللمحات» ظل يفرض نفسه على «الديوان»، سواء بشكل مباشر من خلال عمله بالأهرام، أو بشكل غير مباشر، الأمر الذى نتج عن متابعة الجريدة لسائر نشاطاته، فقد كان الرجل شعلة لاتنطفئ، ينتقل من الكتابة فى الصحافة إلى الخطابة فى المنتديات، ومنها إلى الترشيح فى الانتخابات، وهو فى كل هذا لم يتخذ خطا ثابتا بل كان أقرب إلى المتمرد منه إلى الصحفى التقليدى.

٢ - ما تلقيناه من دعوة إلى اللقاء من السيد الدكتور كامل دياب، ابن صاحب الترجمة، فى أعقاب نشر هذه الحلقة، والذى التقيناه مرارا بعد أن تأكدنا من أمرين ؛ أولهما : أنه شاهد حى على كثير من الأحداث التى مرت على حياة أبيه والتى لاتضمها المراجع، وثانيهما : أنه يحتفظ بمادة علمية قيمة من الصحف والمقالات وسائر الكتابات التى تناولت حياة الأستاذ توفيق دياب، والتى استكملها بتكليف بعض الباحثين بتصوير كل ما اتصل بكتابات صاحب الترجمة سواء فى دار الكتب أو فى غيرها من دور الحفظ.

دفعنا ذلك، ورغم مشاغلنا الكثيرة، إلى التفكير جديا فى وضع عمل علمى عن الرجل، خصوصا مع ما صادفناه فى أثناء كتابة حلقات أخرى من الديوان من أنه كثيرا ما

كان يفرض نفسه عليها، سواء من خلال عمله فى الأهرام أو من خلال كتاباته فى سائر الصحف، أو من جراء صداماته مع قوى الاستبداد (محمد محمود وصدقى) والتى كلفته غاليا، أو ما لاحظناه من أن الكتابات التى صدرت عنه لم تنصفه بدرجة كافية، فقد شابها بعض القصور الذى يتجنبه اتباع الأصول العلمية فى التأريخ لحياة الأشخاص.

ومع المضى قدما فى هذا العمل تبينا صعوبة الكتابة فى الموضوع ولأسباب عديدة:

١ - أن توفيق دياب لم يكن صحفيا تقليديا يعبر عن أفكاره فى إطار المحللات، بل كان متمردا بكل المقاييس للتمرد، الأمر الذى جعل من حياته عاصفة لاتتوقف عن الهبوب، وكان علينا الدخول فى عين هذه العاصفة لنتبين شخصية الرجل الحقيقية.

٢ - رغم ذلك فقد كان للرجل موقف ثابت من قضية الدستور والحفاظ عليه، حتى إنه اختلف مع الأحرار الدستوريين، ولم يعد إلى الكتابة فى جرائدهم بعد أن تنكروا لهذا الدستور خلال سنى حكم اليد القوية (١٩٢٨-١٩٢٩)، وواجه عهد صدقى الذى فرض دستوره بكل ما يملك، الأمر الذى كلفه تسعة شهور من حياته قضاها وراء القضبان.

٣ - اتساقا مع هذا الموقف فقد ظل الأستاذ توفيق دياب معاديا لسياسات القصر، سواء خلال عهد الملك فؤاد عندما ناصب الأنظمة التى فرضها على الشعب المصرى العداء، حتى إنه حول بعض صحفه إلى منشورات ثورية ضد سياساته، أو خلال عهد الملك فاروق حين انضم للمعارضين لفكرة التتويج الدينى للملك.

٤ - ثم أنه لم يتوان فى وقت من الأوقات عن أن يعادى سياسات الوفد خلال وزارة النحاس الثالثة (١٩٣٦-١٩٣٨) بعد أن فاحت رائحة الاستثناءات التى استفاد بها أنصاره، على الرغم مما كان يعلمه من أن هذا العداء سوف يكلفه غاليا، وقد حدث بعد أن تزعزع موقف «الجهاد» حتى إنه لم يلبث أن أغلقها.

رغم هذه الصعوبات فقد كانت شخصية توفيق دياب تستحق العناء الذى يبذل لكشف غوامضها ولحل الألغاز التى بدا وكأنها أحاطت بها، الأمر الذى أغرانا على الاستمرار فيه حتى صدر فى ذلك العمل الذى نرجو أن يكون محل رضاء القراء.

ونفتتح هذا الكتاب بكلمة الدكتور طه حسين فى استقبال الأستاذ توفيق دياب عضوا فى مجمع اللغة العربية - كما نختتمه بمقال للأستاذ مصطفى أمين عن «توفيق دياب وحياته الصحفية».

ويقتضى العرفان بالجميل أن نتوجه بالشكر للسيد الدكتور كامل دياب على كل ما أمده لنا طوال إنجاز هذا العمل من معونة علمية كبيرة، كذا لكل من الباحثين الدكتور حمادة محمود إسماعيل والآنسة آمنة حجازى على كل ما قدماه من عون فى جمع المادة العلمية التى لم تتح من مكتبة أسرة الأستاذ توفيق دياب.

وعلى الله قصد السبيل،،،

دكتور يونان لبيب رزق

مدينة نصر ١٠/ ٣/ ٢٠٠٣

«محمد توفيق دياب»

كلمة د. طه حسين (١)

قد عرفتك منذ عرفتك، أى منذ زمن بعيد جدا، متمردا عصيا أبيا. لا تحب الخضوع للنظم، ولا الطاعة للذين يفرضونها عليك. وإذا ذكرت التمرد والعصيان، فإنما أذكرهما وأنا ألحظك فى سنيك الأولى، ثم حين كنت صبيا تختلف إلى الكتاب. ثم حين اختلفت بعد ذلك إلى المدرسة الابتدائية فى حى من أحياء القاهرة. فكنت دائما تلميذا سيئ السيرة فى فصلك ومدرستك. لا تحب نظام المدرسة. ولا تحب أمر الأستاذ والناظر، ولا تحب الكتب المقررة، وإنما تتبع هواك، وتعمل كما تريد أنت، لا كما تريد لك نظم التربية و«البيداجوجيا».

والعجيب أنك على ذلك استطعت أن تخلص من المدرسة الابتدائية. ولكنك لم تستطع أن تستقر فى المدرسة الثانوية التى التحقت بها. فما زلت تعبث وتلهو، ولكنه عبث جاد، ولهو صارم، تقرأ فى غير ما يطلب إليك أن تقرأ فيه، وتسمع لغير ما ينبغى أن تسمع له، وتطيع نظما أخرى لا تأتيك من المدرسة، وإنما تأتيك من نفسك الجامحة، وقلبك هذا العصى الذى لا يحب الطاعة ولا يرضاها.

وقد اضطررت إلى أن تترك المدرسة الحكومية، وخيل إليك - فيما يظهر - أن المدارس الحرة أجدر أن تسايرك فى عبثك هذا، فاختلفت إلى مدرسة حرة. ولكن نظامك فيها لم يكن نظاما، وطاعتك للمعلمين والنظار لم تكن طاعة. واضطرب عليك الأمر، وأشفقت عليك الأسرة، واضطرت إلى أن تنقلك من القاهرة إلى الإسكندرية لعلك تخضع فى هذه البيئة للنظم، فتفرغ من الدراسة، فتنال الشهادة الثانوية آخر الأمر.

---

(١) كلمة د. طه حسين فى استقبال توفيق دياب عضوا بمجمع اللغة العربية.

وقد انتقلت إلى الإسكندرية بارما ضيقا، ولكن الذين نقلوك إليها لم يلبثوا أن عرفوا أنهم لم يصنعوا شيئا، فقد كنت فى المدرسة الجديدة كما كنت فى المدرستين القديمتين : عصيا وأبيا متمردا، تؤثر ما تريد على ما يراد لك. وقد تخلفت آخر الأمر عن المدرسة جامحا متبعا هواك، مخالفا النظم، ومخالفا رأى أسرتك. وأبيت إلا أن تدرس على هواك أنت لاهوى وزارة المعارف. والغريب أن هواك فى هذه المرة قد كان موفقا كل التوفيق، فقد أتيح لك أن تختطف الشهادة الثانوية فى سرعة سريعة، وكنت فى أوائل الناجحين.

ثم أردت أن تطلب العلم حيث تحب أنت، لا حيث يحب لك أهلك وذووك. فرحلت إلى بلاد الإنجليز. وهناك لم تحفل بالنظم الجامعية البريطانية كما لم تحفل بالنظم التعليمية المصرية، فدرست فى بلاد الإنجليز على هواك كما درست فى مصر على هواك أيضا. وليس لهذا كله معنى إلا أنك لم تكن تلميذا طائعا ؛ إنما كنت تلميذا من النوع الذى ينصرف عنه المعلمون والنظار وأساتذة الجامعات ومديروها.

درست فى بريطانيا العظمى كما شئت أنت. والغريب أنك أحسنت الدرس، وبلغت من العلم ما أحببت، أو بعض ما أحببت، فالذى أعرفه أن حاجتك إلى المعرفة لا تنقضى.

ولكنك لم تعد من بلاد الإنجليز بإجازة معينة. ولكنك عدت منها بشىء غريب قلما يعود به الطلاب الذين يرسلون إلى الخارج. عدت وفى نفسك ميل إلى هذه النزعات، نزعات التصوف : التصوف الذى يخرج الناس عن أطوارهم أحيانا، ويدفعهم إلى مثل عليا قلما ترضى عنها الجماعات التى تعمل لحياتها اليومية، فكنت دائما طموحا إلى الخير، مسرعا إليه ما وسع جهدك الإسراع إليه. وكنت دائما حريصا على أن تدعو الناس إلى ما تحب لنفسك. ولم يكن عقلك يستقر فى رأسك إلا أن تدعو إلى هذا الذى تحبه. ولم يكن لسانك يحب الاستقرار فى فمك؛ وإنما كنت دائما متنقلا برأيك تذيعه هنا وهناك.

ثم أبيت إلا أن تفرض رأيك واندفاعاتك هذه التصوفية على الناس. فنظمت لنفسك ألوانا من المحاضرات، لم تلبث أن عنى بها الناس واحتفلوا لها أشد الاحتفال.

وكانت محاضراتك تشبه أن تكون موسما عقليا فى تلك الأوقات التى كان المصريون ظماء فيها إلى المعرفة، وظماء فيها إلى الأدب، وظماء فيها بنوع خاص إلى هذه الفصاحة

التى تخرجهم عن حياتهم الكادحة الجادة، وترفعهم إلى أشياء من هذه المثل العليا يطمحون إليها ولا يكادون يحققونها.

كنت تلقى المحاضرات فى فصول الشتاء عادة - إن صدقتنى الذاكرة - وكنت تلقيها حيث يتاح لك إلقاؤها. كنت تلقيها فى ملاعب التمثيل. وكانت الجماهير تزدحم على محاضراتك كما تزدحم على الأشياء الخطيرة النفيسة التى يسرع إليها الناس، متهالكين عليها حراصا على شهودها أشد الحرص.

ثم أنشئت الجامعة المصرية القديمة، وأحس المشرفون على هذه الجامعة أنه قد أصبح لك شأن أى شأن! وأن الناس يسمعون لك ويسرعون إليك ويتحدثون عنك، فيطيلون الحديث. وشهد بعض المشرفين على الجامعة شيئا من محاضراتك، فأرادوك على أن تحاضر فى هذه الجامعة، وقد فعلت - فيما أذكر - ولم أكن أنا فى مصر فى تلك الأيام.

ثم أنشئت الصحف الحزبية فى العصر الجديد بعد الثورة الأولى فى سنة ١٩١٩ واشتغلت فى صحيفة «السياسة» التى كان الأحرار الدستوريون يصدرونها فى ذلك الوقت.

أيها الزميل:

كنا نعمل معا فى «السياسة»، وكان زميلنا «هيكل» هو رئيس التحرير. فى تلك الأيام كنا شبابا. وكنا متحمسين. وكانت حماستنا نارا تتأجج فى الصدور والرءوس. وكنا مؤمنين بحق مصر فى الاستقلال. وكنا مؤمنين بحق مصر فى النظام الدقيق الذى يوصلها إلى الاستقلال. وكنا خصوما أى خصوم لسعد زغلول وللوفد. وكانت أيامنا ولياليناجهادا فى خصومة سعد والوفد، ولم يكن عدد من «السياسة» يصدر إلا وفيه حملة عنيفة، يشترك فيها ثلاثتنا، ويشترك فيها معنا أصدقاء كرام آخرون. وكنا نكلف الوفد وسعدا من أمرهما شططا.

كانوا يضيقون بنا فى النهار وكانت حملاتنا تؤرق نومهم فى الليل، فكانوا يقدموننا إلى القضاء.

أتذكر يوم قدمت إلى القضاء وقدمت أنا وهيكل وغيرنا معك إلى القضاء، لأنك شهدت البرلمان فأخرجت منه، فكتبت يومها ما كتبت؟

تلك أيام خلت. وكانت أياما رائعة حقا لأننا كنا نصدر فيها عن نفوس صادقة وقلوب مؤمنة بإخلاص لا حد له بحرية هذا البلد واعتزازه بحريته وكرامته.

أتذكر يوم قدمنا إلى المحكمة ويوم أخذ المحامون - الذين كانوا يدافعون عن الوفد وعن سعد زغلول - يقرءون بعض مقالاتنا ليثبتوا للمحكمة أننا معتدون على سعد وأصحابه ؟

أتذكر تلك اللحظة التى قرئت فيها بعض تلك المواد، فلم يملك الجمهور الوفدى إلا أن يصفق ويهتف واضطرت المحكمة إلى أن ترفع الجلسة حتى تعرف الأمة كيف تحترم مجالس القضاء ؟

فى تلك الأيام كنا نكتب وكنا نثير قراءنا، وكنا نناقش خصومنا فى الصحافة وكنا نبلغ من مناقشتنا ما نريد، وكنا نستطيع أن نفرض قراءة صحيفتنا رغم ما كان يصدر إلى الجماهير من الإعراض عن تلك الصحيفة.

ثم تطورت السياسة المصرية، وعصف بالحياة النيابية، وكانت دكتاتورية ما أحسبك نسيتها. فى تلك الأيام كنت موظفا فى الجامعة المصرية الحكومية.

أتذكر مقالك ذاك الذى كتبته تهاجم به حزبا هو الذى كنت تعمل محررا فى صحيفته، لأنه أوقف الدستور وغير الحياة النيابية ودفع مصر إلى غير ما كنت تحب؟

أتذكر ما كان من أعقاب ذلك المقال يوم دعيت للتحقيق فاستقلت، ثم أخذت تغامر فى سبيل رأيك السياسى، مدافعا عن الحق لا عن سعد ولا عن خصوم سعد، مدافعا عن الحق حيث يكون الحق، حين كان الحق مع الذين يخاصمون سعدا، لأنهم كانوا يريدون نظاما يعتمد على الشورى لا على الديماجوجيا؟

كنت خصما لسعد، وحين انحرف أصدقاؤك السياسيون عن سياستهم تلك، وأرادوها دكتاتورية طاغية، انحرفت عنهم وحاربتهم فى قوة أى قوة، وفى عنف أى عنف، وضحيت فى ذلك بمنصبك، وأقبلت على مغامرة عرفت أولها ولم تعرف آخرها.

أتذكر خصومتك للدكتاتورية الثانية، دكتاتورية صدقى رحمه الله ؟ ما أظن أن مرارة السجن قد ذهبت آثارها من فمك، ففى تلك الأيام دفعتك خصومتك للسلطان الطاغى

إلى السجن، فأقمت فيه ما أقمت. كما دفعت لك زميلا آخر - طالما خاصمته فى تلك الأيام - إلى السجن أيضا، فذاق من مرارته ما ذاق.

ذهبت إلى السجن وذهب «العقاد» إلى السجن. وكلا كما ذاق السجن، لأنه خاصم الطغيان وحاربه.

تلك أيام قد مضت أيها الزميل الكريم، بخيرها وبشرها، ولكنها تركت فى نفوسنا آثارا لا تمحى، تركت فى قلوبنا ذكريات أقل ما تصور لنا هو أننا كنا شبابا نعرف كيف ننهض بالواجب، وكيف نلقى فى سبيله ما نلقى من الشدائد، وكيف نحتمل فى سبيله ما نلقى من الشدائد، وكيف نحتمل فى سبيله ما نحتمل من الخطوب. وما أكثر المغامرات التى دفعت إليها فى حياتك تلك التى لم تعرف نظاما ولا استقرارا ولا طاعة ولا خضوعا، وإنما مضت على سجيتها أشبه شىء بالسيل الذى لم يتخذ لنفسه طريقا مرسومة، كهذه الطرق التى تحفرها، لأنه إنما يجرى حيث استطاع أن يجرى، ويندفع فى غير وجه حيث استطاع أن يندفع.

إن الذين سيؤرخون الآداب فيما بعد - حين يصورون حياتنا الأدبية بين الثورتين - لن يستطيعوا أن ينسوا «توفيق دياب».

لن يستطيعوا أن يهملوا اسمك بين الأسماء التى سجلت فى التاريخ الأدبى لنفسها ذكرا حسنا رائعا شائقا. فلك أسلوبك الحار العنيف المتدفق الذى ينفذ إلى القلوب، والذى يخلب الآذان، والذى ينسجم فيه اللفظ مع المعنى، والذى يصور الموسيقى اللغوية والأدبية كأروع ما تكون الموسيقى، وحسبك بهذا خالبا للشباب مستأثرا بعقولهم. ثم حسبك بهذا مؤثرا فى القلوب، مثقفا للعقول، مهذبا للأخلاق، ممرنا للألسنة، ممرنا للآذان أيضا. علمت الشباب بأدبك كيف يحبون الأدب، وعلمته بجدالك وبخصامك كيف يصلب فى الحق، ويجادل عنه، ويخاصم فيه.

وعلمته بملاحظاتك الاجتماعية كيف يهتدى إلى الخير وينصرف عن الشر، وعلمته قبل كل شىء كيف يحب الجمال الفنى الأدبى، وكيف يؤثر أن يكون كلامه موسيقى وكلاما فى وقت واحد. كذلك كنت، وكذلك عرف الذين عاصروك، وكذلك ذكر الذين لم يعاصروك. ومن أجل هذا كله، ومن أجل هذه النفس السمحة وهذا الخلق الكريم وهذه العشرة الحلوة والمخالطة المهذبة، ومن أجل كل هذه الخصال اختارك زملاؤك لأن تكون بينهم فى المجمع اللغوى.

الفصل التمهيدي

المتمرد النبيل!

متابعة السيرة الذاتية للأستاذ محمد توفيق دياب (١٨٨٨ - ١٩٦٧) تؤكد على حقيقة مفادها أنه من ذلك النوع من البشر المتمردين على الواقع المحيط بهم تطلعا لمستقبل أفضل، ليس له بقدر ما لجموع مواطنيه . . مستقبل قد يكون فيه من الحلم النبيل أكثر مما يتعامل مع مفردات الواقع المريرة. ولنبدأ من سنة أولى تمرد!

الميلاد في إحدى قرى مديرية الشرقية، سنهوت البرك، لوالد حكم عليه أن يعيش في تلك القرية، الأميرالاي موسى بك دياب، أحد كبار ضباط الجيش المصري، خلال الثورة الوطنية (١٨٨١ - ١٨٨٢) التي اصطلح على تسميتها بالثورة العرابية.

والمعلوم أنه بعد فشل هذه الثورة ومحاكمة المشاركين فيها، وبعد أن صدرت على أغلبهم أحكام بالإعدام، وكان منهم موسى بك، حرص البريطانيون، توقيا من تحولهم إلى أساطير في ضمير الشعب المصري، على التخفيف من تلك الأحكام، والتخلص من تأثيرهم بالنفي، مع تفاوت أماكنه . .

عرابي ومجموعة من ضباط القيادة تم نفيهم إلى جزيرة سيلان في المحيط الهندي، أما من أسماهم الإنجليز بالمهيجين فقد تم إبعادهم إما إلى بر الشام وعلى رأسهم محمد عبده، وإما إلى السودان وأشهرهم ابن العوام، وإن كان بعضهم قد اختفى ولم يعثر عليه إلا بعد لأي وأشهرهم عبد الله النديم. وبقي أخيرا الضباط الذين خرجوا عن قواعد الضبط والربط وانضموا للثورة دون أن يكونوا من المحرضين عليها، وقد تقرر تحديد إقامتهم في «بلاد الأرياف» التي وفدوا منها، ولا شك فى أن هؤلاء عادوا إلى قراهم بذخيرة من الذكريات جعلت أبناءها يتحلقون حولهم في كل المناسبات، ووفرت لهم قدرا كبيرا من الهيبة والمكانة، وكان منهم الأميرالاي موسى دياب والد الأستاذ توفيق. ويرى البعض أنه على الرغم من أن الرجل كان من حرس الخديوي، فإنه بادر بالانضمام لعرابي، ودفعه إلى ذلك فضلا عن نوازعه الوطنية، كون زعيم الثورة شرقاويا مثله.

وحدث في أيام وجوده في المعية أن رافق موسى دياب الخديوي توفيق في إحدى زياراته للدولة العلية، حيث كان يتردد على جامع إسطنبول يتلو القرآن بصوته الرخيم، الأمر الذي دعا أحد سراة الأتراك إلى دعوته إلى منزله، وهناك أعجبت كريمة صاحب الدار بالضابط المصري الوسيم، وكان إعجابا له ما بعده.

فقد فوجئ موسى دياب بعد نفيه إلى قريته بأهل الفتاة التركية يأتون لزيارته ليعرضوا عليه الزواج منها، ولما كان متزوجا من إحدى كريمات أسرة مرموقة في الشرقية، وله منها عدة أبناء أصغرهم توفيق عرض الأمر بتفاصيله على كبار أفراد الأسرة الذين استقر رأيهم على قبول الزواج بـ «هانم»، اسم الفتاة التركية. ويروي توفيق دياب أنه لقي من حنانها وعطفها أكثر مما لقيه من أي من أفراد الأسرة، فكم قامت بالوساطة بينه وبين والده لتلبية مطالبه المتكررة للمال فى أثناء دراسته في لندن.

* * *

في حفل تأبين الرجل، وفي الكلمة التي ألقاها الأستاذ عزيز أباظة عضو مجمع اللغة العربية وابن الشرقية، قدم وصفا عن مكانة أسرة دياب لا نجد أدق منه، الأمر الذي يدعونا إلى سوقه هنا: إنها أسرة كريمة قديمة «وإن لم تكن موفورة الثراء فهي موفورة الفضل. ولئن عجزت عن أن تتحمد على الناس بفضلها، فلقد تحمدت عليهم بصنائعها. ولهذه الأسرة مكانة أرسى من وطائدها عوامل ثلاثة: أولها: ترابطها وتوثق أواصر بيوتها بعضها ببعض المعسر فيها أخ الموسر وشقيقه. وثانيها: أن مضيفتهم - ونسميها في الريف «الدوار» - لعلها كانت ترحب بالمضيف عليهم من زوارها في الجاه والرزق أكثر مما ترحب بالممدود لهم في الجاه والمبسوط لهم في الرزق. وثالثها: أن هذه الأسرة كانت - وأحسبها لم تزل - لطيفة الخلق والعشرة في غير ضعف، عذبة الحديث، وهو طابعها جميعا، كريمة علائقها بالناس جيرة وغير جيرة.. ومن أجل ذلك قل أن كنت تجد مجلس صلح بين متخاصمين في إقليمي الشرقية والقليوبية - وقريتهم على مشارفها - إلا وكان عضو من أسرة دياب عضوا فيه، فإن فات ذلك رجال الحكم لم يفت أطراف الخصومة فطلبوه، وألحفوا في الطلب».

ونخرج من هذه السيرة التي قدمها لنا الأستاذ عزيز أباظة بجملة من الحقائق أهمها أن انضمام موسى بك للثورة العرابية لم يؤد إلى أن تفقد الأسرة مكانتها في سنهوت أو في

المديريتين المطلة عليهما، وأن هذه المكانة كان يدعمها وضع مادي بأن كان هؤلاء من متوسطي الملاك، فالمعلوم أن موسى بك كان قد ورث نحو أربعين فدانا عن أسرته، أما الوصف الذي جاء في التأبين بأنها لم تكن موفورة الثراء فنعزوه إلى أن صاحبه قد انحدر من الأسرة الأباظية التي ينطبق عليها مثل هذا التوصيف. . وبضع أفدنة عند أسرة دياب تحسب بالعشرات، لا يمكن مقارنتها بالطبع بكثرة منها عند أسرة أباظة تعد بالمئات!

كشف عن ذلك توفيق دياب نفسه في بعض مقالاته في «الجهاد»: «كان جدى لوالدتى محمد بك عبد الله، كان من وجهاء إقليم الشرقية، توفي عن ألف من الأفدنة أصاب والدتي منها قدر غير يسير، غير أن أزمة مالية نزلت بأحد أخوتها حدت بها إلى محاولة إنقاذه فأطاحت الأقدار في هذا السبيل بالجميع».

ويقول: «إن الحاج دياب جدى لوالدى كان بدوره من السراة غير أن طول العمر الذى ذرأ مائة عام، وكثرة الذرية قد فتتا ملكيته إلى الحد الذي لم يترك لوالدى أكثر من أربعين فدانا». ويذكر أيضا أن أباه دخل الجيش أيام سعيد باشا من الباب الذي فتحه هذا الحاكم بإصدار قانون لتجنيد أبناء العمد، وأنه ترقى في مراتب هذا الجيش حتى وصل إلى رتبة الأميرالاى، حتى قامت الثورة العرابية فاعتقل ستة أشهر فى ثكنات قصر النيل رهن التحقيق فى تهمة الاشتراك فى الثورة فحكم عليه مع من حكم عليهم وتلا ذلك عفو شمله وبعض الثائرين فعاد إلى قريته بعد أن خفضت رتبته إلى رتبة البكباشى وحرم المعاش».

في هذه البيئة ولد «محمد توفيق دياب» وكان قد مضى على الاحتلال البريطاني للبلاد ست سنوات. وكما جرت العادة في ذلك الوقت بإطلاق التسميات الثنائية على المواليد، فقد أسمته أسرته بـ«محمد توفيق»، ويسترعى النظر أنه كان نفس مسمى الخديوي الذي يحكم البلاد والذي سبق أن انضم الوالد للثوار ضده، ومن ثم فالأرجح أن تكون هذه التسمية تيمنا بأحد أبطال الجيش المصري في السودان والذي كان يحمل نفس الاسم، هو الأميرالاى محمد توفيق، وكان محافظا لسواكن وتصدى بشجاعة للمهديين في فبراير عام ١٨٨٤ مما كلفه حياته وحياة زملائه، الحادث الذي أثر في نفس موسى بك، خصوصا أنه قد جمعه بهذا الضابط زمالة حميمة حين كان يؤدي جانبا من خدمته في السودان.

كالعادة بالنسبة لمثل هؤلاء الأطفال فما أن بلغ الرابعة أو الخامسة من عمره حتى أدخل كتاب القرية وحفظ القرآن الكريم، وبعث به والده بعدئذ للالتحاق بالمدرسة

الابتدائية في منيا القمح ، ولا شك فى أنه قد استمع كثيرا في تلك السن المبكرة عن الثورة وعن دور أبيه فيها ، خاصة وأنه لم يكن قد مضى وقت طويل على أحداثها ، وأن ما ترتب على إخفاقها كان باديا للعيان متمثلا في الوجود الاحتلالي البريطاني وسياساته .

* * *

وفي تلك البيئة بدت علامات التمرد الأولى من جانب الطفل الصغير «محمد توفيق» . وإذا كان الأستاذ عزيز أباظة لم يشر إلى تلك الحقيقة بحكم أن مناسبة الرثاء لم تسمح بذلك ، فإن الدكتور طه حسين رئيس المجمع ، وفي مناسبة حصول الرجل على عضويته عام ١٩٥٨ ، قد لمحها فيما جاء في أكثر من موقع من كلمته . .

قال في موقع منها : «عرفتك منذ زمن بعيد جدا ، متمردا عصيا أبيا . لا تحب الخضوع للنظم ، ولا الطاعة للذين يفرضونها عليك . . وإذا ذكرت التمرد والعصيان فإنما أذكرهما وأنا ألحظك في سنيك الأولى ، ثم حين كنت صبيا تختلف إلى الكتاب ، ثم حين اختلفت بعد ذلك إلى المدرسة الابتدائية ، فكنت تلميذا سيئ السيرة في فصلك ومدرستك ، لا تحب نظام المدرسة ، ولا تحب أمر الأستاذ والناظر ، ولا تحب الكتب المقررة ، وإنما تتبع هواك ، وتعمل كما تريد أنت لا كما تريد لك نظم التربية و(البيداجوجيا)» .

ولأن «التمرد» لا يولد مع الإنسان ، نرى أن نتوقف هنا بحثا عن الأسباب التي أدت إلى غرسه فيه . .

في اعتقادنا أن قصص أبيه عن الثورة العرابية ومشاركته فيها ، فضلا عما كانت الأسرة تتداوله من قصص بطولة الرجل ، وما يحيط بهذه القصص في العادة من مبالغات ، كانت أولى البذور التي غرست في الطفل الصغير روح التمرد .

زاد من تلك الروح أن محمد توفيق كان أقرب الأبناء للأميرالاي ، الأمر الذي يؤكده ما رواه توفيق نفسه من أنه منذ بلغ السادسة كان يسير مع أبيه في طابور الصباح ، فموسى دياب رغم خروجه من الجيش إلا أنه ظل حريصا على تقاليده ، ولم يكن زميله في الطابور سوى ابنه الذي كان يسير بجدية بصحبة أبيه في خطوة عسكرية منتظمة ينظمها نداء الأخير «هيك - بير» أي «شمال - يمين» باللغة التركية التي كانت الغالبة في الأوامر العسكرية حتى ذلك الوقت .

ونرى أن هذه العلاقة الحميمة مع الأب بكل ما كان له من هيبة في الأسرة، فقد كان عميدها، ومكانته في القرية، أشعرت الطفل الصغير بأنه قادر على الخروج عن القواعد المعمول بها دون ما خشية من عواقب.

جانب من هذا الخروج عن المألوف بدا في ولع توفيق الصغير في الذهاب كل ليلة إلى الدوار «كي أصغي إلى حديث الأجداد والآباء وكانوا يتنادون كثيرا بحوادث العصور التي شهدوها، ويقصون علينا طرائف شائقة.. وكان أبي يسبقني إلى الدوار بعض الليالي فلا أجد بدا من اللحاق به وحدي، وكنت أستحي أن أسأل خادما أو خادمة مرافقتي لإيناس وحشتي، ذلك أني كنت أسمع في مجلس السمر بالدوار تمدحا عظيما بالإقدام، فكنت أحب الإقدام في خوض غمار الظلام، وكان في بعض الطريق حظيرة أبقار يهابها المارة بالليل (إذ يسكنها عفريت).. لا تضحك! لقد كان لهذا العفريت شهرة ذائعة.. وكنت أحس كأن شيئا بين جوانحي يريد أن ينخلع من شدة الخفقان! وكأن تيارا من الثلج قد سرى من قمة رأسي إلى أخمص قدمي فأسرع الخطو المضطرب طلبا للنجاة حتى إذا بلغت الدوار في نهاية المحنة وسألني أبي: «أجئت لوحدك؟» أجبت: «نعم» - ألم تخف؟- «وهل مثلي يعرف الخوف ياأبتاه؟!».

ومن ذكريات طفولته يقول توفيق دياب :- «كنت غلاما لم أبلغ الثامنة حتى قرأت من شعر شوقى أول ما قرأت. ولم يكن ذلك عن قصد منى بل كان مصادفة. فوالدى رحمه الله كان محجوب العينين على أثر جراحة فيهما تولاها طبيب مشهور، وكان بصره قبل ذلك أخذ يعروه ضعف جعل يتزايد على السنين. فاتخذ ولده الصغير منذ السادسة قارئا يتلو عليه ما تيسر من آيات القرآن وصحيح الحديث. والمصحف والبخارى فى طبعتهما المثلى بالحروف الكبيرة المشكولة - يسهلان تعلم القراءة على الأميين من صغار وكبار، ويحركان اللسان بروائع البيان، كما يحركان النفس بروائع المعانى، إذا شرح السامع ما لا يفهم القارئ، كما كان يصنع أبى كلما جلست إليه أعالج القراءة، علاجا يشبه حبو الوليد قبل أن يمشى على قدميه.

فإذن مرنت على هذه الرياضة الأدبية الشهية عامين أو نحو ذلك، ثم نزل أبى مدينة القاهرة ومعه قارئه، وصاح بائع الصحف ذات يوم: المؤيد... شوقى وأدهم باشا والدولة العلية. واشترينا المؤيد، ووجدت بين أنهاره قصيدة طويلة سهلة الألفاظ قريبة المعانى مطبوعة بخط كبير مشكول كالذى ألفته عينى ذلك الزمن الطويل. فهل يأخذك

عجب من فرحي يومئذ بهذا الفتح المبين؟ لقد مضيت في تلاوة القصيدة تلاوة الفاهم الواثق لا يتعثر لسانه ولا يتمهل. بل هو يعلو بصوته في حماسة، أو يكيفه في سخرية، أو يفخمه في زهو وفخار، وفقا للمعاني الجلية والمشاعر القوية في القصيدة الشوقية، دون حاجة إلى تعلم الإلقاء وفن الأداء. وإنما هي روح الشاعر نطقت بها روح طفل غرير! وكم أعجبني وصفه لثبات أدهم باشا: «ترجلت الجبال وما ترجل!» - ووصفه لسفن أعدائه: «كالإوز العائمينا.. شخاشخ لا يرحن ولا يجينا» - فكأنما أراد شوقي أن تكون هذه القصيدة أنشودة شعبية تبعث الحمية حتى في نفوس الصبية الصغار.

أحببت شوقيا إذن منذ الصبا، لأن قصيدته تلك كانت أول أغرودة شدوت بها في هزة وطرب»[١].

عن أيام الصبا أيضا يتحدث توفيق دياب عن الليالي المقمرة في قريته حين يجد نفسه جنديا صغيرا في مؤخرة جيش عرمرم «سلاحه جريد النخيل، يلتقي الجريد بالجريد والبطل الصنديد بالبطل الصنديد.. وكانت الحروب في قريتنا موسمية غايتها أن يتبارى الجيشان المؤلفان من فتيان أنجاد يذود كل فريق عن قواعده وعن شعاره. فتبدأ المعركة في منتصف الفضاء الواسع الذي يتوسط البيوت ويرتفق به الأهلون حين دراس القمح وتقشير الذرة. وموعد القتال بعد صلاة العشاء فتصطف القوتان والحرب تنشب والقتال يستعر وآباء الفريقين خلال ذلك يتسامرون في ندوة واحدة، أو يألمون لكريهة واحدة».

وكان توفيق دياب، بما جبل عليه من روح القيادة، يتمنى أن يتركه والده في ساحة الوغى القروية إلى أن يبلغ عمر القادة وكان الثمانية عشر عاما، ولكن ما حدث أن أباه أرسله، وهو في العاشرة إلى القاهرة حيث التحق بالسنة الثانية بمدرسة الجمالية الابتدائية. ويقول عن تلك الفترة المبكرة من حياته: «نشأت تقيا كالأبرار من أبناء المسلمين، عفوفا حييا كالأطهار من أبناء الريف، وربما سنحت لي سانحة الهوى، وأنا فتى مشبوب الصبا، فأزويها بالكبت في زوايا النفس الباطنة لا عجزا عن الفرصة ولكن صونا للمروءة ونزاهة عن الدنس»!

* * *

لازمت روح التمرد توفيق دياب بعد أن غادر قريته إلى منيا القمح، فقد كان -على حد

---

(١) الهلال أكتوبر ١٩٤٧..

قوله - مولعا بالتجوال في أسواق المدينة عن الانتظام في فصول الدراسة «وتكرر الرسوب وهددني أبي بالحرمان من التعليم وإلحاقي بأعمال الحقل لولا تدخل الأهل، طالبين العفو وتقديم العهد بضمان نجاح ابنهم بشرط نقله من منيا القمح إلى القاهرة».

وفي العاصمة التحق بمدرسة الجمالية الابتدائية ونال منها الشهادة الابتدائية، ثم التحق بمدرسة التوفيقية الثانوية فالخديوية الثانوية. ولم يكن منتظما في الدراسة -حسب اعترافه - فآثر والده أن يبعده عن هذا الجو. ويعترف توفيق نفسه بأنه كثيرا ما كان يترك المدرسة ويذهب إلى الأزهر ليحضر حلقات الدراسة به للتعمق في فهم اللغة العربية وآدابها وعلومها، ونرى أن تلك الفترة كانت وراء تملك توفيق دياب لناصية اللغة مما مكنه من البروز، سواء في ميدان الكتابة أو في محافل الخطابة. الأمر الذي دفع والده مرة أخرى إلى نقله إلى الإسكندرية ليحصل على درجة البكالوريا من مدرسة رأس التين.

وإذا كان مفهوما أن يبعث به والده إلى العاصمة، الأقرب للزقازيق، لتلقي تعليمه الابتدائي والثانوي، فإن غير المفهوم انتقاله منها إلى الثغر، البعيد نسبيا، لاستكمال المرحلة الثانية من ذلك التعليم، ولا نظن أن وراء ذلك أسبابا مالية أو اجتماعية، كأن يكون أحد الأقارب قد ذهب إلى الإسكندرية. الأقرب إلى التصور أن بوادر التمرد كانت قد بدت على الشاب الصغير وأنه أحدث مشكلة ما فآثر والده أن يبعده عن ذلك الجو الذي بدت فيه تلك البوادر.

وفي الإسكندرية لازمته روح التمرد خاصة بعد أن التحق بالمدرسة الجديدة في الصف السابق على البكالوريا، ويروي في هذه المناسبة عن أنه أبى إلا أن ينال البكالوريا فى نفس العام ويشاور أستاذ اللغة العربية في مدرسة رأس التين، والذي كان معجبا بالصبي أيما إعجاب فشجعه على أن يتقدم لامتحان البكالوريا (من منازلهم) دون ما انتظار، وتوسم توفيق في نفسه القدرة على ذلك فاعتزل في بيته بالإسكندرية يدرس علوم هذه الشهادة وتقدم لها ونالها بتفوق. وعاد إلى العاصمة.

في القاهرة التحق بالمدرسة العليا لأبناء الطبقة التي ينتمي إليها، من الباشوات والبكوات والأفندية. مدرسة الحقوق، ونظن أن أهالي سنهوت قد استناموا إلى ذلك وانتظروا الوقت الذي ينال فيه «محمد توفيق» الشهادة العالية ليعمل بعدها في النيابة أو في المحاماة، ولكن مرة أخرى تصيب الشاب الصغير «عدوى التمرد» على الواقع والجري وراء الحلم.

كان غريبا أن يسعى صاحب الترجمة ، رغم شهادة زملائه في مدرسة الحقوق له بالتفوق ، إلى أن يترك المدرسة دون أن يحصل على «الشهادة العالية» المتوقعة ويطلب من أبيه السفر إلى لندن ، الأمر الذي حارت العقول في تفسيره .

فسره البعض بأن بعض أصدقائه من رفاق الصبا ، محمود عزمي الذى ختم حياته سفيرا لبلاده فى الأمم المتحدة ، وعبد الحميد سعيد الذى ختم حياته زعيما من زعماء الحزب الوطنى ، ومنصور فهمي الذى ختم حياته مديرا الجامعة الإسكندرية ، قد اختارتهم إدارة الجامعة الأهلية وهي في طور الإنشاء (١٩٠٧) أعضاء في بعثتها لإنجلترا تمهيدا لتكوين هيئة التدريس بها ، وأنه رغب في صحبتهم ، وهو تفسير غير مقبول بدرجة كافية .

فسره البعض الآخر ، بمن فيهم توفيق دياب نفسه ، بأنه قد وقع خلال تلك الفترة تحت تأثير أحد زملائه ، صادق جوهر الذى ختم حياته مديرا الجامعة الإسكندرية ١٩٥٠ – ١٩٥٤ ، والذي أقنعه بأن دراسة الحقوق ليست إلا روتينا ومجموعة من القواعد كشأن من يدل على كيفية الوصول إلى مكان معين إذا سلكت طرقا بعينها ، وأن ذلك لا يشحذ فكرا ولا عبقرية ، وهو تفسير غير مقنع . .

في اعتقادنا أن الشاب الصغير ، سعيا وراء الإشباع المعرفي ، تطلع إلى البحث عن العلوم الحديثة في مناهلها الأصلية ، ونعتقد أنه قد تأثر ببعض المعلمين الإنجليز ، خصوصا في المدرسة الخديوية ، الأمر الذي زاد من رغبته في شد الرحال إلى بلاد الأنجلو– سكسون ، ولعل سفر أصدقائه في بعثة الجامعة ، أو علاقته بزميله الساخط على التعليم في الحقوق ، كان فرصة أو ذريعة أو مشجعا له على السفر وليس السبب الأصيل . ومبعث هذا الاعتقاد ما عرفناه من حياة الأستاذ دياب بعد ذلك من نزوع دائم للخروج عن التقليد ، وبحث مستمر عن أسباب التجديد ، مهما كلفه ذلك من عنت ، ومهما كلف ذويه من أموال ، كان يعلم أنهم قادرون على التكفل به !

* * *

قضى في لندن خمس سنوات ، أو يزيد قليلا ، شكلت النصف الأول من عشرينياته . ومرة ثالثة تبدو على الشاب علائم التمرد ، فقد ذهب زملاؤه ، كما سبقهم ولحقهم آخرون ، للحصول على الشهادات العليا من الجامعات الأوربية ليعودوا إلى وطنهم حيث يحتلون الوظائف الرفيعة والمكانة العالية ، وهو ما لم يفعله صاحبنا .

فقد قرر منذ البداية ألا يكون هدفه الحصول على شهادة، وألا يسعى بعد عودته للحصول على وظيفة، فيما نتبينه من مقالاته التي بعث بها الجريدة لطفى باشا السيد، وعلى وجه الخصوص في عام ١٩١٢، فقد نعى في أحدها تحت عنوان «الشهادة الدراسية والرجل» على الكثيرين لهثهم وراء الشهادة الدراسية، مؤكدا على أن عديدا من القادة والمفكرين لم يحصلوا عليها ضاربا أكثر من مثل على ذلك. وفي مقال آخر عن الوظائف الحكومية يأخذ على المتهافتين عليها «العجرفة والاستعلاء»، ويحذر من السعي إليها (انظر الفصل الأول)، وهو بذلك قد حزم أمره واتخذ قراره بعدم السعي إلى الشهادة الدراسية التي تقوده إلى الجلوس على أحد مكاتب الحكومة، مهما بلغت هيبته. وفى هذا المقال يقول للشباب: «أناشدكم أن تنالوا الشهادة عفوا عن طريق طلب العلم - لا أن تنالوا العلم عفوا عن طريق طلب الشهادة»[١].

وكان الشاب خلال فترته اللندنية أشبه بالنحلة التي تحط على الزهرة التي تجتذبها فتمتص منها ما شاءت لها رغبتها من رحيق، صحيح أنه عندما راسل «الجريدة» ظل لفترة غير قصيرة يلحق باسمه وصف «من قسم السياسة والاقتصاد - جامعة لندن»، إلا أنه قضى في ذلك القسم فترة قصيرة وتردد بعدئذ على سائر كليات الجامعة، فدرس ما راق له من الأدب والفلسفة والروحانيات والتاريخ وفن الخطابة، وقد أفاد منها جميعا بعد عودته إلى أرض الوطن واحترافه لكل من الصحافة والخطابة.

بدت هذه الفائدة مما تكشفه لنا المعلومات القليلة التي تلمسناها عن فترة وجوده في عاصمة الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس، والتي تؤكد أن الشاب الصغير، مدفوعا بروح التمرد وبالاطمئنان إلى أسرة قادرة على مساندته في الغربة، قد عاش التجربة، كما لم يعشها زملاؤه الساعون وراء الحصول على الشهادة.

فهو قد اندمج في المجتمع الطلابي المصري، هذا من ناحية، كما اتصل بالمجتمع الإنجليزي وراقبه عن كثب، من ناحية أخرى، وروى فيما بعد القصص عن تأثير هذا الاندماج في نفسه..

اندماجه في مجتمع الطلاب المصري يشهد عليه بأنه لم يكتف بزملائه الثلاثة المبعوثين من قبل الجامعة الأهلية، وإنما أقام علاقات طيبة مع آخرين، كان منهم طالب الصيدلة

---

(١) مقال فى فبراير ١٩١٢.

إبراهيم ناصف الورداني، الذي أنقذه من إحدى ورطاته بعد دعوته فتاة إنجليزية لأحد المطاعم للعشاء، وندعه يروي القصة بنفسه:

«وتفضلت ضيفتى فتقدمتني إلى السيارة - سيارة مأجورة بالطبع - فلما بلغت بنا محل «فراسكاتى» سبقت أنا إلى النزول، وتلقيت بيدى يدها الناعمة المختتمة بالماس، عونا لها وتلطفا بها كما يفعل غيرى من «السادة» مع غيرها من السيدات بلا زيادة ولا نقصان. وهدينا إلى مائدة أعدت لزائرين اثنين فى إحدى شرفات الطعام التى تحيط بأعلى المكان، وتطل على مئات الرواد السامرين تحت أعيننا فى البهو العظيم. ويتقدم إلينا الندل (الجرسون) بقائمة الألوان من مأكل ومشرب فتبدو لى أن صاحبتى تختار أرخصها لا أغلاها وأمتعها فيأخذنى مركب العظمة (الموروث عن كرم العرب) كما يأخذنى «مركب النقص» الموروث عن فقر التلاميذ، ويعتلج فى نفسي هذان المركبان النفسيان أشد اعتلاج - فيأبيان على السيدة إلا أن تأكل وتشرب ما غلا وحلا وطاب. وأنا فى جيبى على ثقة، أفلم أضع فيه رأس مالى مدى شهرى كله، غلوا فى الحيطة وتأهبا للسخاء؟! وتلحظ ضيفتى أن طلبها الرخيص يجرح كبريائى فتقبل الغالى حرصا على إرضائى، وأصنع صنيعها وإلا حسبتنى مضيافا معسرا يبخل على نفسه ليسخو على ضيفه. وما أسعدنى فى تلك الساعة وما كان أسعد صاحبتى! وأزف موعد المسرحية فى دار التمثيل فأومأت إلى الندل (الجرسون) فجاءنى بورقة الحساب فنظرت فيها نظرة استخفاف عابرة كمن يستصغر الرقم المكتوب فيها وإن كبر، وذلك شأن الجواد المضياف، وأضع يدى فى جيبى ألتمس حافظة نقودى، وتخرج خالية! وأشعر كأن إغماءة تغيب بى عن الوجود، وأخشى أن تلحظ السيدة موجة الكرب التى غمرتنى بغتة، لكنى أسارع فأنادى رجولتى التى تسعفنى فى لمح البصر.

وأستأذن الضيفة الجليلة الجميلة فى أن أتركها دقيقة، وتحسبنى سأقضى حاجة ما، وأقصد من فورى إلى مدير الجناح الذى نحن فيه ولعله كان المدير العام، فقد كان سيدا حصيفا ذا وجاهة ووقار ويدور بينى وبينه الحوار الوجيز الآتى:

«- نسيت حافظة نقودى فى جيب بذلة أخرى، حيث ارتديت بذلة السهرة. . . فهل تأمنى على الحساب ليلتنا، وأعدك بدفعه غدا؟ - على الرحب والسعة، وحسبنا أن تترك بطاقتك. - شكرا أجزل الشكر. - وهل أطمع فى جميل آخر، هو أن تدفع الإدارة إلى ندل مائدتنا كذلك شلنا ثم تضيفه على الحساب؟ -حبا وكرامة.

ذلك نصف الأزمة الخانقة، ولكن السيارة المأجورة مازالت تنتظرنا، ولم أدفع لها أجرا ومكاننا فى «دار التمثيل - المسرح» محجوز ولم ندفع ثمن التذكرتين بعد».

توجهت عندئذ إلى السماء متمتما: يارب! أهكذا تخزيني في ضيفي؟! «فيلفتني ربي إلى البهو المائج بالشاربين والسامرين تحت عيني، وياللفرج! ويالرعاية الله! - هذا صديقي الحميم الذي لا تحلو له الإقامة في لندن إلا حيث أقيم، هذا صديقي إبراهيم ناصف الورداني، ها هو ذا قد لمحنى وأنا شارد اللب في ذهول فبادرني صاعدا إليه وأبادره سائلا. . - هل تحمل نقودا؟- قبضت اليوم ستين جنيها من البنك، فهل تكفي؟- بل تكفي عشرة فتلقفت منه العشرة وكأنما تلقفت روحي!». وكانت تلك العلاقة وراء أول مقال كتبه مع آخر ونشرته لهما جريدة اللواء ولم يكن سوى الورداني نفسه (انظر الفصل الأول) ويضيف توفيق - «رحم الله تلك الأيام وغفر لإبراهيم ما فعل فقد عاش بيننا فتى وديعا وأخا وفيا، ما علمنا عليه قط من سوء، ولا حسبناه يرفع يده بأذى إلى إنسان».

* * *

وهو قد اندمج في المجتمع الإنجليزي فيما نلاحظه من اختياره لمادة الإلقاء كإحدى المواد التي تعلمها في جامعة لندن، فإن هذا الاختيار كان يعني أن علاقته بهذا المجتمع تجاوزت كثيرا قراءة الكتب أو الجانب النظري من التعليم.

مثل آخر على هذا الاندماج نلمحه من القصة التي رواها وجاء فيها أنه بعد أن نجح في ضرب موعد غرامي مع فتاة إنجليزية جميلة تواعدا بعدها على لقاء آخر بعد أسبوع. وبينما كان يتمشى في شارع ريجنت بلندن بعد أيام قليلة من الموعد الأول استرعت نظره لوحة نحاسية مكتوب عليها «جماعة الثيوسوفية» فدخلها، وقابل السيدة المسئولة عنها. نترك له مرة أخرى رواية وقائع هذا اللقاء لما أحدثه من تأثير بالغ في حياته:

قال مخاطبا أمينة المكتبة: سيدتى، ما اسم جماعتكم؟ وما هذه الكتب؟ وماذا تصنعون؟

- نحن جماعة «الثيوسوفية»، وهذه كتب فى كل نحلة ودين وفى كل رسالة وفلسفة، أعضاؤنا أكثر من مائة ألف وفروعنا فى كل حاضرة فى الشرق والغرب. بيننا مسلمون ونصارى، وبوذيون، ويهود. وعملنا هو التفكر فى منشئ الكون وتصرف نواميسه

واستخلاص الجوهر المشترك بين أديانه، فهذه كتب الأقدمين والمحدثين معروضة على من يريد أن يقرأها هنا أو يستعيرها.

- وهل تتفضل السيدة فتختار لى بضعة كتب أولية أقرؤها فى دارى عسى أن أصل من إيمانى القديم ما انقطع أو كاد؟

- حبا وكرامه!

وعاد توفيق دياب إلى غرفته يحمل ثلاثة كتب «لا عهد لى بمثلها من قبل، أقبلت على قراءتها فى نهمة أسهرتنى حتى الصباح - تناولت فطورى وأخذت مضجعى لأنام نهارى فما زالت الجامعة فى عطلة. وأستيقظ بعد ساعات وأتغدى وأستأنف القراءة، فما انقضت الأيام الثلاثة حتى أتيت على الكتب الثلاثة، ولم يبق بينى وبين موعد اللقاء سوى ساعات. ولايكاد الموعد المعلوم يحين، حتى يكون فكرى غير فكرى وشعورى غير شعورى فأرى الحياة بما فيها بمنظار جديد - بمنظار كشف لى أسرارا وجلا غوامض وأبدلنى حبا بحب وهياما بهيام، وبصرنى أن للمرء رسالة قدسية فى دنياه من أجلها خلق، فمن أغفلها فقد أغفل حكمة وجوده وصرفته القشور عن اللباب. ما رأيك أيها القارئ العزيز؟ فهذا ما حدث لى أقصه عليك بالحق ولك أن تصدق أو لا تصدق ما تشاء.. تعالت نفسى على الغريزة الجامحة إلى طاعة المثل الطاهر الذى رسمته لى الكتب الثلاث.

وجاءت الفتاة فقبلت يدها فدهشت، وجلست قبالتها إلى الموقد أحدثها فى كل شيء سوى الشيء الوحيد فازدادت دهشة. ولو أنى ضعفت فى تلك الليلة لما كانت ليلة الفصل بين عهدين من حياة رجل. وصالحتها بكثير من الحلوى أكلناها، وبسهرة فى السينما قضيناها، ثم رافقتها إلى دارنا القديمة حيث أمها الوقور وحيث إخواننا الخبثاء..! وأعدت أمتعتى إلى مسكن الدرس والعمل. ويقول: «يالها من لوحة غيرت مجرى حياة، ويالها من ليلة عرفت فيها انتصار الروح».

وقد أشار الأستاذ توفيق دياب إلى تأثره «بالثيوسوفية»، وهي دعوة صوفية تؤمن بالإخاء الإنساني كحد أدنى تجمع في أعضائها بين المسلمين والنصارى والبوذيين واليهود، وتهتم بالروحانيات دون الدخول في تفاصيل الأديان الأخرى المختلفة معها. وحين عاد إلى وطنه درس التصوف الإسلامي دراسة مبسطة موجزة هي «تطهير النفوس»، ثم فائدة

العلم في إرشاد الناس إلى الأخلاق الحميدة، متأثرا في ذلك بآراء الإمام أبي حامد الغزالي.

أشار توفيق دياب إلى هذا التأثير في رده على كلمة استقبال الدكتور طه حسين له في مجمع اللغة العربية فيما جاء في قوله: «إنني حقا ذقت حلاوة التصوف ونعمت بنعمته وسموت بسموه عن غرائز الأثرة وسلطان الشهوات. نعم.. لقد تصوفت وأنا طالب في إنجلترا ثلاث سنوات، ثم أتممتها خمسا بعد أن عدت إلى الديار - ليتني استطعت الاحتفاظ بهذا السمو في العواطف والمشاعر والأفكار بقية الحياة، إذن لظللت قريبا من ربي، يقبلني في كل ساعة وكل لحظة، في اليقظة وفي المنام. ولكني واأسفاه قد اجتاحتني جوائح الدنيا وجرفتني جوارف الحياة. على أن أمرا واحدا بقي لي أشكر الله على دوامه. ذلك أنني وقد انحدرت من الأفق الأعلى الذي كنت عرجت عليه أيام التصوف، لم أهبط قط بعد ذلك إلى الدرك القديم الذي كنت فيه أيام التيه والضلال».

وقد أثر هذا التفكير في تصرفاته ومواقفه، كما أثر بنفس القدر في كتاباته، والأهم من ذلك في خطبه، إذ تشير سيرة حياته إلى أنه بعد أن احترف الخطابة لم يجد ثمة ما يمنع أن تكون الكنائس ميدانه الأول فيها، ثم انتقل بعد ذلك للخطابة في الجامعة الأمريكية أو حتى في دور المسارح.

ولعل هذا الإيمان الصوفي هو الذي دعاه إلى بعض التصرفات التي بدت غريبة في أعقاب عودته، كأن يعتزل أهل بيته لنحو عامين حيث أقام في خيمة على مقربة من هذا البيت قضاه في التأمل والقراءة، وهو ما دعاه إلى الجهر بفكرة متصوفى الهند عن التناسخ أي عودة الروح في مخلوق آخر بعد انتهاء الحياة، وهو في ذلك لم يخش من الانتقادات.

* * *

وتقدم المراسلات التي ظل توفيق دياب يوافي بها أسرته، فترة وجوده في عاصمة الضباب، والتي احتفظت بها هذه الأسرة، صفحات مجهولة من حياة الرجل في لندن، وهى تشي بالنهج غير التقليدي الذي التزم به دون ما تهيب من العواقب.. خصوصا وأنه كان يعتقد أنه بتلك التصرفات كان يعاون أسرته التي علم أن أحوالها المالية قد أصابها بعض العسر بعد أن رهن والده جانبا من «أطيانه» إلى أحد المرابين.

كان أغرب ما لجأ إليه الشاب الصغير، والذي لم يكن قد جاوز الرابعة والعشرين، في

هذا الصدد ما أسماه «مشروعا للكسب» ولكنه يحتاج إلى رأسمال قدره ثلاثمائة جنيه، الأمر الذي عبر عنه في رسالة له لأحد أبناء عمومته بقوله: «أنا ذلك الرجل في غير فخر.. ذلك الرجل الذي يسهر الليالي الطوال يفكر كيف.. وأين.. ومتى أحصل لأهلي على ثروة تناسب قدرهم». ويصل المال ويتقدم لتنفيذ مشروعه الجليل وكان السفر إلى نيس والمقامرة بالمبلغ في مونت كارلو. وكما كان متوقعا، فقد خسر هذا المبلغ الكبير عن آخره، الأمر الذي كاد أن يصبح نقطة تحول خطيرة في تاريخ صاحبنا، مما نتبينه من إحدى خطاباته الأخرى، وكان لأخيه حسن.. جاء فيه:

«تمت إرادة الله (!) وليس أسفي على المال بقدر أسفي على أبي ذلك الشيخ الشفيق البار.. آه ياحسن.. لو كنت معي في غرفة واحدة في ظلمة الليل وأنا أعالج نفسي على النوم ساعة بعد ساعة لا أذوق نوما ولا غذاء، لرأيت كيف يعذبني ضميري في النوم كما يعذبني في اليقظة.. ولرأيتنى أنتبه فى منامى والفزع ملء قلبى، والدموع ملء شئونى والآهات، والندم، والأسف كل هذه تصعد من حشاشتى إلى رأسى فتحرقه كما تحرق النار الحطب - إن العالم بما فيه خفى أمره عن بصيرتى العمياء وقلبى الحزين».

«أبي كل همي وأنا كل همه لا يهمني إلا إرضاؤه، أبكي لأن أبي شقي بي - ياله من خاطر موجع هل له من دواء؟ ظلمت نفسي! الغرض الذي أنفقت فيه المال كان شريفا ولكن الوسيلة كانت وضيعة. فإن رأيتني الآن فسترى رجلا زاهدا بسيطا غارقا في فكره.. ولكن اطمئن يا أخي فإن هذا الزهد لا يزيدني إلا احتراما لنفسي. لا يزال أخوك على عهدك به في معاملة الناس لا يعرف التصاغر أمام الكبير ولا التكابر أمام الصغير».

وجد الشاب الصغير نفسه بعد هذه الأزمة التي أسماها «كارثة نيس» في مفترق الطرق. فقد سأل أخاه عما يفعله، هل يعود إلى لندن أم يتوجه إلى مصر؟ وهو قد نفر من الخيار الثاني لأنه رأى ألا وجه له للقاء والده «فقد رأيته ليلة أمس في المنام كأنه مريض وحول رأسه لفائف، فشعرت في المنام أني أنا سبب مرضه هذا، فلم أزل أبكي حتى انتبهت وأنا أبكى، ولم أزل في بكاء ونحيب بقية ليلتي. خاصة كلما تذكرت قوله لي قبل سفري الأخير «يابني» قد زرعت شجرة وأريد أن أذوق ثمرها، يكني بذلك عن عنائه في تربيتي وما ينتظره بعد هذه التربية من وظيفة أو عمل تتسع به أرزاق المنزل أو أستقل به دون انتظار إيراد الفدادين على الأقل».

وهو قد حبذ الخيار الأول.. العودة إلى لندن بشرط قاس وضعه على نفسه.. ألا تزيد

تكاليف تعليمه فيها على ثمانية جنيهات في الشهر «ولكنكم الآن لا تصدقون قولي لأني طالما كنت أعد ولا أفي وأنا أعذركم فأنتم لا تعلمون أني خلق جديد بعد ١٨ يناير سنة ١٩١٣». ورغم الكارثة فقد وافقته أسرته مرة أخرى على هذا الخيار.

* * *

مرة أخرى، وبعد عشرة شهور، نتبين من رسالة أخرى له إلى أخيه مؤرخة في ١٣ نوفمبر من ذات العام ١٩١٣ أنه بعد أن تنقل بين الجامعات والمعاهد اهتدى في النهاية إلى الشيء الذي خلقه له ربه - على حد تعبيره - وهو: «أن أكون خطيبا ومعلما للخطابة في مصر. وهو أمر غير موجود بها. الخطيب الذي يجب أن يكون حساسا شديد الانفعال، وأنا ذلك الشخص - يجب أن يكون حاد الشعور قوي الصوت شديد الثقة بنفسه، وأنا ذلك الشخص. والإلقاء فن عظيم ذهبت إلى أعظم أساتذة هذا الفن في لندرة فامتحنوني في الإلقاء والصوت وقرروا بالإجماع أني لو اشتغلت بهذا الفن لكنت عظيما فيه».

وبروح ملؤها التفاؤل أنهى توفيق دياب هذا الخطاب بقوله: «هذه الشهور الآتية ستكون خاتمة جميلة لرواية محزنة هي رواية تلمذتي. أنا متأكد أنه لا يوجد بمصر تلميذ واحد سبب لأهله من الآلام ما سببته أنا لكم ولأبي. ولكني مع ذلك متأكد من شيء آخر، هو أنه لن يكون في مصر بعد ثمانية شهور تلميذ آخر مثلي يحيي في مصر فنا عظيما قيما، بحيث يشهد له كل من سمعه يتكلم أنه تعلم واستفاد في أوروبا علما وثقافة وقوة خطابية يثير في القلوب لهبا حاميا أو يسيل من العيون دموعا غزيرة».

وبقدر ما وعد نفذ الشاب الصغير، فقد حصل بالفعل على شهادة الإلقاء والخطابة من أكبر معاهد ذلك التعليم Husleck Academy، أكاديمية هازلك بلندرة للفنون الخطابية، وذلك بعد أن نافس زملاءه الإنجليز في هذا الميدان وبزهم على حد قوله.

وجاءت آخر أنبائه من العاصمة البريطانية في خطاب أبلغ فيه أخاه عن نيته على الحجز على سفينة تقلع إلى بلاده في أواخر يونية عام ١٩١٤ راجيا إسعافه بمرتب شهري مايو ويونيو مع تذكرة سفر درجة ثانية لا ثالثة! من لندن إلى بورسعيد مارا بمرسيليا.

وعاد توفيق دياب إلى بلاده بعد أكثر من خمس سنوات في أوروبا حافلة بالتمرد.. فقد ذهب إلى لندن قاصدا نيل شهادة في الاقتصاد وعاد منها ومعه شهادة في الخطابة،

وتوجه إليها وهو شاب في مقتبل العمر تداعب خياله مغامرات قد يخوضها وعاد منها أقرب إلى الحكمة معتنقا للفكر التصوفي مما أثر فى سلوكه.

فقد توجه في أعقاب عودته إلى قرية سنهوت حيث اعتكف في صومعة بأحد الحقول لما يقرب من عامين أنهى بعدها اعتكافه وشد الرحال إلى العاصمة في سنة ١٩١٦.

* * *

أوفى توفيق دياب بوعده بشأن دوره في الحياة العامة حين بدأ في استثمار معرفته بفن الخطابة بإلقاء المحاضرات في إحدى الكنائس كل يوم جمعة من كل أسبوع لشرح أصول وأسرار هذا الفن، ثم استأجر مسرحا لإلقاء سلسلة من المحاضرات الثقافية والاجتماعية مقابل خمسة قروش رسم دخول. والمثير للدهشة أن محاضراته لقيت إقبالا شديدا فكثيرا ما كانت القاعة تمتلئ وتقتحمها الجماهير المحتشدة بعد أن ذاع صيته، الأمر الذي دفع الجامعة الأمريكية بالقاهرة إلى تنظيم سلسلة من المحاضرات يلقيها في قاعة إيوارت وبرسم دخول أيضا!

ويطلب أستاذ الجيل لطفى بك السيد من توفيق دياب الانضمام إلى الجامعة الأهلية المصرية ويقدمه إلى صديقه سعد باشا زغلول وكيل الجامعة. ويقتنع سعد ويبدأ توفيق دياب فى إلقاء دروسه بالجامعة، الأمر الذي أسعد توفيق دياب كثيرا كما سجله في خطاب لأخيه حسن جاء فيه قوله:

«تقرر يا أخى فى الخميس ١٧ فبراير ١٩١٦ أن يكون درسى الأول فى الخطابة والإلقاء بالجامعة المصرية، وذلك بعد أن قابلت كلا من حضرة صاحب المعالى سعد باشا زغلول والأستاذ أحمد لطفي السيد أن يكون درسى الأول فى الخطابة والإلقاء بالجامعة المصرية، وقد سرهما موضوع هذا العلم الجديد ببلدنا العزيز. وسرهما قدرتى على تعليمه لاسيما وقد قدمت لمجلس الجامعة الشهادة التى أرسلها معهدى بلندن لوزارة المعارف المصرية فى آخر ١٩١٣».

وتتعدد الشهادات على قدر النجاح الذي أحرزه الشاب الذي يعمل بالخطابة والذي حولها إلى هدف في حد ذاته بعد أن كانت وسيلة يلجأ إليها رجال السياسة أو الأدب أو القانون..

من شهادة عزيز باشا أباظة في مجمع اللغة العربية: «كانت محاضراته التي بدأت

بإحدى الكنائس ثم في أحد المسارح ثم في الجامعة الأمريكية ملتقى جمهور ضخم من طبقات مختلفة ومشارب متعددة وأعمار متباينة».

ومن شهادة أنطون باشا الجميل، رئيس تحرير الأهرام في الخمسينيات: «لم يلبث هذا الشاب النابه أن أدرك مكانة ملحوظة بين مواطنيه في مواقفه الخطابية سياسية وثقافية واجتماعية، ونزل في نفس الوقت إلى ميدان الصحافة فكانت له فيها جولات موفقة كبيرة الأثر بعيدة الصدى، ثم أخذ نجمه يلمع ويتلألأ حتى اتخذ مكانة عالية بين أقرانه، وساعده على ذلك أسلوبه الكتابي والخطابي وما ادخره من مطالعة كتب الفرنجة وما اكتنزه من مراجعة كتب العرب من ثروة لفظية قلما ظفر بها كاتب».

ومن شهادة الأستاذ زكي المهندس نائب رئيس مجمع اللغة العربية: «كان من حظي أن ألتقي توفيق دياب مرة في لندن وقد أوشك أن يتم دراسته، فدار بيننا حديث علمت منه أنه يدرس فن الإلقاء والخطابة فتولتني الدهشة، لأن هذه الدراسة جديدة ولا أعلم أن أحدا من المصريين قد سبقه إليها، وقد لاحظ توفيق على وجهي الدهشة فأخذ يشرح لي تفاصيل ما تقتضيه هذه الدراسة من علوم وفنون منها علم النفس، وعلم الأصوات، وقسما كبيرا من وظائف الأعضاء، فتمنيت له التوفيق وأنا مؤمن بأن هذه الدراسة على قيمتها لن تجد لها سوقا في مصر».

بيد أنه يعترف بعد ذلك أن نبوءته لم تصدق فيما جاء في قوله إنه بعد عودته إلى أرض الكنانة بعد رجوع توفيق بسنوات «إذا اسم الرجل على كل لسان، وإذا صوته يدوي في أرجاء البلاد، وتخفق له قلوب الملايين من شباب مصر. وكان قلمه في الكتابة كلسانه في الخطابة: أسلوب عربي مبين وعبارات سليمة، ومقتبسات تدل على ذوق أدبي رفيع وإحاطة تامة بالأدب العربي قديمه وحديثه».

ومن شهادة الأستاذ مصطفى أمين، بعد أن تحدث عن أستاذية توفيق دياب في الصحافة جاء قوله بأنه كان شخصية لا تتكرر «فقد كان خطيبا مفوها يثير حماسة الجماهير بصوته القوي وعباراته النارية وسخريته اللاذعة ولم تكن شهرته تقتصر على مصر بل امتدت شهرته إلى جميع الدول العربية. وأذكر عندما زار فلسطين في الثلاثينيات كيف خرج الرجال والنساء والأطفال يجرون وراء قطاره هاتفين باسمه ثم أوقفوا القطار وحملوه على الأعناق».

* * *

وقد عرض الصحفي الكبير في بعض كتاباته عن توفيق دياب لجانب من حياته الأسرية فيما جاء في القصة التي رواها عن زواجه، وهي قصة غريبة نتصور أن الحقيقة قد اختلطت فيها بالخيال، ولكنا نتقبلها على اعتبارها القصة الوحيدة المتاحة لدينا على هذا الحدث الخطير في حياة صاحبنا . .

قال الأستاذ مصطفى أمين إن لزواج الشاب توفيق دياب قصة غريبة، وهي أنه بينما كان في لندن رأى طالبا مصريا يتكلم الإنجليزية بطلاقة ملفتة فتعرف عليه، وكان اسمه كامل حسين، وتوطدت الصداقة بينهما إلى أن عرف أن لصديقه أختا لم تتزوج بعد، فطلب منه أن يتزوجها «فقد أحب صديقه وأعجب به وبأخلاقه»، فرد عليه بأنه يجب أن يسأل أخته أولا، وهو السؤال الذي ساقه مصطفى أمين على نحو غريب . .

قال كامل حسين لأخته: لي صديق اسمه توفيق دياب. وبعد أن أسهب في وصف فضائله وصفاته قال إنه رجل غير عادي إذا أراد الخروج من الغرفة وقرر أن يختصر الطريق إلى الشارع رفض أن ينزل من السلم، وقرر أن ينزل من الشباك، فإذا قبلت ذلك يمكنك أن تتزوجيه! قالت الأخت: أقبل!

تزوج إذن توفيق دياب من شقيقة صديقه كامل حسين الذي درس في لندن علوم التربية والتعليم وعاد إلى مصر ساعيا إلى تطوير التعليم في بلاده، غير أن المنية قد وافته ولم يكن قد تجاوز الثلاثين، وكان من أشد المعجبين والمؤمنين بصديقه توفيق دياب مؤمنا بعبقريته وكذلك بتصرفاته الأخرى الغريبة التي أشار إليها بشيء من المبالغة عند تقديمه لشقيقته طالبا الزواج.

وتتوالى الشهادات من القريبين على أن الرجل قد نجح في بناء أسرة مستقرة مع زوجة تعلقت به وعاشرته لأكثر من أربعين سنة، وهي العلاقة التي وصفها الأستاذ عزيز أباظة بقوله إنه كان زوجا «من أصدق الأزواج حبا لزوجته الفضلى ومن أبلغهم تقديرا لها وحدبا عليها، واعتزازا بفضلها عليه وعلى أبنائه وبيته، وكان عظيم الإكبار للرفق الذي تغمره به في بأسه والتشجيع الذي تبذله له عند يأسه. ذكرها في كتاباته العامة على ندرة شأن ابن الريف المتحرج». ويستمر عزيز أباظة: «والذى أعلمه وأنا موقن أن صاحبنا كان أبا بارا بكل ما تحمل هذه الكلمة من معان سامية مقدسة فأنشأهم أسعد تنشئة وأرخاها، ثم حين شبوا صادقهم وآخاهم، وهيأ لبلاده ثلاث كريمات كملن خلقا وفضلا ودينا وثقافة، وابنا أحمد الله أنه شق طريقه فى الحياة فى كفاية رائدة، وقدم واطدة، وكرامة ماجدة.

أقول «ابن» ولـم أقل ابنان فإن ابنه الأصـغر «صـلاح» كـان قد اختاره الله لجواره فى أوج صباه» .

ففي يوليو سنة ١٩٤١ كـان قلب الرجل قـد انكسر بعـد وفاة أحد ولديه ، صـلاح في حادثة مأسوية ، وكان طالبا في الجامعة الأمريكية وثاني الناجحين في قسم دراستها الثانوية في ذلك العـام ، ولـم يتم عـامه الثـامن عشـر ، على إثر طلقة طائشـة أصابتـه من مسدس صاحب له كان يزوره في عزبة دياب بأبي حمص .

ويصف الشقيق الأكبر «كامل دياب» اللحظة الفاجعة التى فارق فيها أخوه صلاح الحياة قال : «يفيق أخى من غيبوبته فجأة ، للحظة ، ويناجى أباه قائلا : أبى أرى أنوارا» . فيرد عليه والده : - فى أنات حزينة - «ابنى صلاح هذه أنوار ربك فأنت قبس منه ، وأنت يا بنى فى سبيلك إلى لقائه ، إلى القوة العظيمة التى بعثتنا يوم نولد والتى تلقانا يوم يحين الأجل ، أنت يا ولدى قبس منها ، وشعاع من نورها ، وفى رحيلك عن الدنيا ، رجعة إلى الخالق الأعظم ، وهدأة فى رحابه الظليلة ، وعود إلى صاحب الوديعة» .

وفي تقديرنا أن ذلك الحادث قد أدى به إلى اعتزال الحياة العامة لنحو عـام حتى شهر مارس عام ١٩٤٢ حينما قرر الخروج من أزمته بخوض المعركة الانتخابية التي تقررت بعد حـادث ٤ فبراير الذي جرى في ذلك العام (انظر الفصل الحادي عشر) .

ومرة أخرى ينكسر قلب الرجل ، ولو بعد حين ، عندما انتقلت حرمه إلى العالم الآخر في ١٧ إبريل عام ١٩٦١ . وفي هذه المناسبة الحزينة يكتب الأستاذ أحمد الصاوى محمد كلمة مؤثرة فى عموده بجريدة الأهرام :

«إلى أين أنت مسرعة هكذا فجأة أيتها السيدة الفاضلة يا رفيقة حياته؟ هل مللت الجهاد؟ - قلوبنا جميعا قد انكسرت أمس من أجل زميلنا الكبير محمد توفيق دياب وهو يودع عشيرة العمر وصديقة كل الأيام .

كانت إلى جانبه أبدا ولو تخلى عنه الرفاق ، ولو خانه الذين أحسن إليهم . . كانت تزداد حبا ورفقا وحنانا كلما اشتد عصف الدهر - لم تفتنها شهرة زوجها التى ملأت البلاد ولكن تفتنها عشرة هذا الزوج الحبيب الذى يجذب النفوس بخفة روحه ، وطيبة خلقه وسذاجة فطرته .

ونحن لن ننسى الليالى التى لاعداد لها والتى سرت مسرعة كأنها حلم عجيب ، والتى

لم تنقطع فيها عن صحبة صديقنا وأستاذنا توفيق دياب التى تملأ القلب بهجة إذا ما تكلم وإذا ما خطب وإذا ما غنى . . بالعربية . . أو الإنجليزية» .

* * *

وفضلا عن شهرة الرجل في عالم الصحافة حتى صار من أهم أقطابها ، وحتى إن رسالة للماجستير في قسم الصحافة بكلية الإعلام قد وضعت حوله ، وهو ما تم تناوله في هذا العمل ، فهناك نشاطه في عالم الخطابة ، والذي كان لا يبارى فيه حتى إن سعد باشا زغلول اعترف أنه يبزه في ذلك الميدان . وهناك دوره في البرلمان ، إذ انتخب عضوا في مجلس النواب أكثر من مرة . . برلمان ١٩٣٠ وبرلمان ١٩٣٦ ، وكانت له إسهامات بارزة خاصة في مجال التعليم الذي كان من أهم شواغله ، ثم إنه أخيرا دخل مجمع اللغة العربية الذي يوصف بمجمع الخالدين عام ١٩٥٨ حيث ظل من أهم الفاعلين فيه حتى وافته المنية في ١١ نوفمبر عام ١٩٦٧ .

الفصل الأول

الميلاد ١٩٠٨ ـ ١٩١٧

مقال اللواء:

أول ظهور لاسم «محمد توفيق دياب» فى الصحافة المصرية كان على صفحات جريدة اللواء فى عددها الصادر يوم ١٩ من أغسطس عام ١٩٠٨، ولم يكن عمره قد تجاوز وقتئذ العشرين عاما إلا بقليل (مواليد ١٨٨٨). ويسترعى النظر فى المقال الذى نشرته جريدة الحزب الوطنى للشاب الصغير أنه بعث به من لندن، وأنه قد وقعه مع أحد من زملائه فى العاصمة البريطانية، إبراهيم ناصف الوردانى، وكان بذلك المقال الوحيد الذى كتبه بالاشتراك مع آخر، ثم إنه كان المقال الأول والأخير الذى بعث به إلى اللواء.

ويشير هذا المقال الأول إلى حقيقة معلومة، وهى تجمع الطلاب المصريين فى ديار الغربة، مما نلاحظه من اشتراكه مع إبراهيم ناصف الوردانى طالب الصيدلة، وقد كان ضمن سياسات الحزب الوطنى خلال تلك الفترة تنظيم صفوف هؤلاء واستخدامهم كإحدى أدوات الحركة الوطنية، ولاشك فى أن سعى الوردانى إليه واستكتابه فى «اللواء» قد جرى فى إطار هذه السياسة.

ويمكن أن تعزى تلك التجربة اليتيمة التى لم يكررها توفيق فى الكتابة إلى «اللواء» لأكثر من سبب: ربما لأنه خضع لإلحاح شريكه فى المقال، إبراهيم ناصف الوردانى، إذ توضح متابعة كتاباته أنه نفر من مثل هذه «الشراكة» فيما بعد، مما يتأكد من أنها كانت «مرة وعدت» فقد كان دياب حريصا بعدئذ، وإلى نهاية حياته، على تحمل مسئولية ما يكتب دون المشاركة مع آخرين.

يمكن أن تعزى أيضا إلى أنه رغم شبابه، ورغم صداقته لعبد الحميد سعيد، قطب الحزب الوطنى بعدئذ، لم ينجرف وراء الحماسة التى تميز هذه المرحلة التى أعقبت وفاة المؤسس الزعيم مصطفى كامل، وما نتج عنها من التحول إلى العمل السرى، الأمر الذى أدى فى النهاية إلى اغتيال رئيس النظار بطرس غالى عام ١٩١٠، وهو العمل الذى قام به الوردانى شريك دياب فى المقال اليتيم.

وتتأكد الطبيعة غير السياسية لهذا المقال من الموضوع الذى وافق دياب على الاشتراك فى كتابته، والذى جاء تحت عنوان «عمل الخاصة للعامة - اقتراح من نجباء طلاب المدارس بمصر». فقد رصد المقال ذلك التفاوت الهائل بين العدد المحدود من المثقفين، وبين الجمهرة الغالبة من الفلاحين، وقدم اقتراحا بتكوين جمعية من طلاب المدارس العليا ومن يقاربهم علما، يكون غرضها «ترقية الفلاح المصرى فى أحواله المعيشية والاجتماعية»، وأن يطوف أعضاؤها فى أوقات العطلة الصيفية فى الريف للعمل على إلانة العقول وترغيبهم فى نبذ الخرافات وتعليمهم معنى الوطن وبعض المسائل الاقتصادية وإدارة الأمور.

ونزعم أن ديابا ظل طوال تلك الفترة وحتى عام ١٩١٩ يُغلِّب همومه الاجتماعية على ميوله السياسية، الأمر الذى نتبينه من كتاباته فى الجريدة والمقطم، ويمكن تفسير ذلك بأكثر من سبب :

١ - النشأة : فالمعلوم أن والده الأميرالاى موسى بك دياب، قد انضم للثورة العرابية وأصبح أحد قادتها، وأنه دفع ثمن ذلك بنزع رتبته والحكم عليه بالإعدام، والذى خفف بعدئذ كما حدث بالنسبة لأغلب قادة الثورة بمن فيهم عرابى نفسه، بتحديد إقامته فى قريته سنهوت بمديرية الشرقية. صحيح أن «توفيق» قد ولد بعد انتهاء الثورة بست سنوات، غير أنه قد عاش فى جو «الأب المنفى» بسبب اشتغاله بالسياسة.

٢ - اصطدامه بالحضارة الغربية بعد أن سافر إلى «بلاد الإنجليز» وعقده المقارنات بين ما يجرى فى أرض وطنه وبين ما شاهده على ضفاف التيمس، ولم تكن فى صالح مصر. ونرى أنه بالوعى أو اللاوعى قد انخرط بعدئذ فيما يمكن توصيفه بمدرسة «رفاعة الطهطاوى» التى قامت على الأخذ بيد الوطن للحاق بالحضارة الحديثة، وهى المدرسة التى كان الأستاذ أحمد لطفى السيد، رائدها وقت أن بدأ الشاب الصغير يلج ميدان الكتابة الصحفية، والتى كانت ترى تسبيق الإصلاح الاجتماعى على ما عداه، وأن استكمال أسباب هذا الإصلاح سيؤدى تلقائيا إلى تحقيق الآمال الوطنية، وهو ما عبر عنه «أستاذ الجيل» بقولته المشهورة «ينبغى أن نتعلم المشى قبل أن نجرى»!

ويفسر الانتماء لهذه المدرسة أكثر من موقف فى حياة توفيق دياب خلال تلك الفترة

التى أسميناها «بالميلاد»، وقد قصدنا من هذه التسمية أنها كانت فترة تشكيل وجدان الشاب الصغير وصياغة فكره . .

فهى تفسر ما بدا وكأنه تضارب فى المواقف، من «لواء» الحزب الوطنى التى غلبت السياسة على ما عداها، إلى «جريدة» أحمد لطفى السيد التى غلبت الإصلاح الاجتماعى على ما سواه، ثم إلى «المقطم» المعروفة بولائها للإنجليز بعد إغلاق الجريدة، ذلك أن ديابا لم يعن كثيرا بطبيعة المنبر، بقدر ما عنى بما يتيحه له ذلك من فرصة التبشير بأفكاره فى التحديث والتقدم، الأمر الذى نتبينه من متابعة ما كتب فى الجريدتين الأخيرتين . .

* * *

فى «الجريدة» ١٩١٠ ـ ١٩١٤:

«جريدة» أحمد لطفى السيد كانت تشكل فترة مفصلية فى تاريخ توفيق دياب، فهو قد بدأ فى الكتابة فيها عندما كان فى لندن، ثم استمر فى التعامل معها بعد عودته إلى مصر، ولم يتركها إلا بعد أن تركت هى الدنيا. إذ نعثر على أول مقالاته فيها أواخر عام ١٩١٠ تحت عنوان «المدنيتان»، وهو الموضوع الذى كتبه على عدد كبير من الحلقات. ثم وضع سلسلة أخرى كتبها بعد قيام الحرب العظمى فى أواخر عام ١٩١٤ اختار لها عنوان «التربية رغم الحرب»، والتى استمرت حتى لفظت «الجريدة» أنفاسها الأخيرة فى بدايات العام التالى، خاصة بعد أن كان لطفى السيد قد تخلى عن رئاسة تحريرها.

ويسود اعتقاد لدى الباحثين أن نشاط توفيق دياب فى «الجريدة» قد اقتصر على كتابة سلسلة مقالات تحت عنوان «المدنيتان»، وهو اعتقاد غير صحيح، فالرجل قد كتب فى موضوعات عديدة خلال ما يقارب من السنوات الثلاث التى تعامل فيها مع صحيفة لطفى السيد.

وتسفر هذه الكتابات عن حقيقتين :

١ ـ أنه قد جمع بين مجملها النظرة الاجتماعية؛ مما تكشفه عناوينها: الشهادة الدراسية والرجل، موظف الحكومة، كتاب الحرية للفيلسوف الإنجليزى جون ستيوارت مل، وغيرها. وتؤكد متابعة مجموع كتابات توفيق دياب على مدى عمره المهنى أنه لم يتخل أبدا عن همومه الاجتماعية مهما بلغ انغماسه فى الشأن السياسى، ومهما بلغت حدة معاركه الوطنية والحزبية.

٢ ـ كشفت سلسلة مقالاته تحت عنوان «المدنيتان» والتى بلغت الأربعة والعشرين مقالا، عن ظهور واحد من الكتاب «أصحاب النفس الطويل»، وهو ما أكدته سيرته الصحفية بعدئذ، إذ كثيرا ما كتب فى موضوع ما عددا كبيرا من الحلقات، وكان فى الغالب يمثل هما مقيما بالنسبة له، بل وبالنسبة لجموع القراء من المصريين.

ويصور البعض الرجل كأنه قد سعى فى تلك السلسلة من المقالات إلى المفاضلة بين المدنيتين الغربية والشرقية، وأنه قد انحاز للثانية على حساب الأولى، بل وصلوا فى هذا إلى حد القول إنه كتبها بهدف مهاجمة سلوك «الإنجليز فى مصر ومدى إجحافهم لحقوق المصريين». ولانظن أن توفيق دياب كان بهذه السطحية، الأمر الذى تكشفه القراءة المتأنية لها.

وضع الرجل الخطوط الأساسية لهذه القضية فى مقالاته الأولى والتى نشر أولها فى الصفحة الأولى من عدد الجريدة رقم ١١٥٣ الصادر يوم ٢٩ من ديسمبر عام ١٩١٠ والذى احتل قسما كبيرا من هذه الصفحة مع جانب من الصفحة الثانية..

سلم توفيق دياب فى البداية أن هناك اختلافا بين المدنيتين بمقدار «اختلاف التاريخين وتباعد المناخين»، وسلم أيضا أن هناك تنافرا يحدث عند الالتقاء لأول مرة وسببه أن «المرء يستوحش بطبعه من كل ما لا عهد له به.. وأن نفور الناس من البدعة وسكونهم إلى السنة، حتى ران الجمود على أفئدة الكثيرين منهم، لفرع من فروع هذا الأصل فى أخلاق الإنسان». لكنه لم يتوقف عند هذا الحد، بل سأل نفسه ماذا بعد النفار؟!

حاول الاجابة عن ذلك بأن هناك احتمالا من ثلاثة: الفراق الأدبى، أو التوفيق بين الخلقين، أو نبذ أحدهما لعوائده ضحية لعوائد الآخر. وتوقف عند كل احتمال منها..

أدان الفراق الأدبى لما يسببه من وقوع الضرر بالجانبين، ونظر لهؤلاء الداعين لذلك النوع من الفراق سواء من أبناء الشرق أو أبناء الغرب، ووصفهم بالمتعصبين، ووقف عندهم طويلا، ليقدم دراسة ممتعة حول مفهومه للتعصب..

تناول أولا منشأ هذا الشعور الذميم فوصفه بأنه إيثار كل شرقى لعاداته، والغربى أيضا (!) «من غير أن يوازن بين محاسنها ومساوئها». وتحول بعد ذلك للبحث فى أسبابه، ورصدها فى اثنين: خلط العادة بالدين، «وهو السبيل الذى يتخذه الجامدون من رؤساء الأديان وسيلة لتقييد أهل الأجيال الحديثة بما كان عليه السلف الأول من صدور

أديانهم ظنا منهم أن عيسى وأصحاب عيسى ومحمدا وأصحاب محمد وموسى وأصحاب موسى أرادوا أن تكون كل حركة من حركاتهم وكل مظهر من مظاهرهم قانونا يجب أن يلزمه الآخذون بدينهم من غير تدبر ولاتفكير»!

وهو هنا قد اتخذ من الزى مظهرا لخلط العادة بالدين. وبعد أن سخر من أن تكون «القلنسوة والفرنجية» زيا لعلماء المسلمين، واللباس الأسود زيا لقسوس المسيحيين.. تحدث بمرارة عن إضاعة الجوهر حرصا على المظهر، وعن أن هؤلاء قد نسوا أن الزى «ستر للبدن وحرز له من البرد والهواء» فأخذ يقسم الثياب تقسيما أحل بعضا منها وحرم بعضا.

السبب الثانى للتعصب فى رأى توفيق دياب ما أسماه «الإغراق الأعمى فى القومية»، فقد انتقد الفكرة السائدة بأن حب الوطن لايكون إلا بالحرص على العوائد القومية «ولو قبحت»، وما يسببه الغلو فى ذلك الحرص من خوف من تمحيص الحقيقة حتى «أصبح المبصرون يرجفون خيفة كلما تحرك لهم قلم أو نطق لهم لسان بنقد شىء من عوائد قومهم ولو كان نقدا نافعا وجيها».

وخلص من كل ذلك إلى القول إنه لو لم يكن من نتائج التعصب «سوى الوقوف بالحركة الفكرية والأعمال الحيوية عند الخطوة الأولى التى خطاها أسلاف الأسلاف لكفى به مرضا مؤلما وداء وبيلا»!

انتقل فى المقال التالى إلى الاحتمال الثانى (التوفيق بين المدنيتين). ويبدو أن المقال الأول قد وقع موقع الإعجاب عند الأستاذ لطفى السيد، وعند جموع قراء «الجريدة»، مما نتبينه من أنه قد خصص جل الصفحة الأولى من العدد الصادر فى اليوم الأخير من عام ١٩١٠ للمقال الجديد، وهو أمر يستلفت النظر على ضوء حقيقتين؛ أولاهما: أن توفيق دياب كان حتى ذلك الوقت مجرد كاتب مبتدئ وشاب فى مقتبل العمر (٢٢ سنة)، وثانيهما أنه كان يبعث بتلك المقالات من العاصمة البريطانية ويوقعها باسمه مرفقا به توصيفه.. «من قسم الاقتصاد والسياسة بجامعة لندن».

ويستلفت النظر أنه على الرغم من وجوده فى العاصمة البريطانية وقتئذ إلا أن تشبيهاته الريفية قد غلبت عليه، الأمر الذى نلاحظه فى تعريفه للتوفيق بأن «يمخض المصلحون كلا من الأدبين مخض السقاء حتى إذا افتر عن زبدته مزجوا الزبدتين فكانتا غذاء واحدا لذة وشفاء للمغتذى»!

أما كيف يتم ذلك فأن يقوم المصلحون - فى رأيه - ببحث الصفات المشتركة التى تعم السواد الأعظم من أهل الشرق والغرب، وهو أمر عسير إذ يحتاج «لسعة الوقت وشدة العناية»، ويتطلب البحث فى السياسة والقانون والاقتصاد والاجتماع وغيرها.

ولأن الرجل كان يحمل من اسمه الكثير، إذ كان من أنصار المنهج التوفيقى، فقد تقدم فى مقاله الثالث بصورة متفائلة مفادها أن المستقبل يحمل أسباب النجاح لهذا المنهج، فيما عبر عنه بقوله: «ليس غلوا ظنى أن التوفيق بين الأفراد أوشك أن يكمل كمالا يعرف كل واحد معه ما له وما عليه ويميز به بين القصد والخرق من أعمال من حوله وأقوالهم، حتى لنرى اعتدال الأفراد فى سبلهم ومناهجهم صار قاعدة وإسرافهم وتخرقهم صار شذوذا».

وتزداد الصورة تفاؤلا عندما أعقب ذلك بالإعراب عن أمل الصعود إلى الدرجة الثانية من سلم السعادة «فنعتبر الأمم والشعوب أفرادا يحكمهم ملك واحد مطلق التصرف نافذ الإرادة - هو العقل السليم - فلا تختصم الشعوب إلا إلى العقل ولا تنزل إلا على حكم العقل ولا تتخذ عادة إلا إذا رضيها العقل ولا ترفض بدعة إلا إذا رفضها العقل».

يستلفت النظر فى مقاله الرابع تحت نفس العنوان والذى نشرته «الجريدة» يوم ٢٨ من يناير عام ١٩١١ أنه من ناحية قد احتل الصفحة الأولى بأكملها، وهو أمر لم يكن يحدث كثيرا، وأنه من ناحية أخرى اكتفى بتوصيف نفسه بأنه من «جامعة لندن». ومع احتمال أن يكون قد فعل ذلك بسبب هجرته من قسم «الاقتصاد والسياسة»، غير أننا نرجح أن يكون السبب ما اعتقده من أن القراء قد تعرفوا عليه بما فيه الكفاية وأنه لم يعد فى حاجة إلى تقديم هذا التعريف المفصل الذى ظل يقرن به اسمه فى مقالاته الثلاثة الأولى. ويرجح الاحتمال الثاني أن صاحبنا ما لبث أن استغنى عن التعريف، واكتفى بالتوقيع باسمه فحسب!

وكان مثيرا للدهشة أن يلجأ للتجريد فى مدخل هذا المقال عندما قدم تعريفا للأنانية فوصفها بأنها «فضيلة إلى حد محدود إذا تجاوزه انقلبت إلى رذيلة»، وللغيرية، أى حب الغير، التى عرفها بأنها «فضيلة إلى غاية إذا جاوزتها عادت عيبا ضائرا»!

غير أن متابعة المقال توضح سبب هذا التجريد. فهو بينما وصف المدنية الغربية بالأنانية وصف المدنية الشرقية بالغيرية، وأن الغرب «تجاوز الحد فى إهمال التضحية وأن الشرق تجاوز الحد فى الأخذ بها، وأن الغرب غلا فى الحرص على نفسه وأن الشرق غلا فى التفريط فيها».

ويقدم النموذج على الأنانية فى الغرب من خلال معايشته للمجتمع الإنجليزى وكيف أنه عرف أما تحاسب ابنتها على نفقات معيشتها معها، وعلى الغيرية فى الشرق من أن الأسرة يمكن أن تؤوى يتيمة لأنها تمت بصلة قربى بعيدة لربها، كأن تكون «ابنة لابن عم خالة والدها»!

غير أنه يخلص إلى الاعتراف بأن «فضائل الغرب أكثرها إيجابى وأن فضائل الشرق أكثرها سلبى، وأنه لما ثقلت موازين الغيرية فى الشرق ورجحت عاطفة التضحية، ولما ثقلت موازين الأنانية فى الغرب ورجحت عاطفة الذات أصبحنا وقد ظلم الأول نفسه بما فرط فى أمرها وأهمل من شأنها، وقد ظلم الثانى غيره فسلبه حقوقه وغلبه على أمره».

تأسيسا على هذا الحكم أخذ توفيق دياب فى بقية مقالاته يعقد المقارنات بين العادات فى الغرب ومثيلتها فى الشرق، وقد انحاز للأولى..

نختار مثالا لذلك المقال السادس عشر والذى جاء تحت عنوان «المآتم»، وشكا فى مطلعه من الفزع والنفور اللذين يحدثهما له «تلك النسوة اللاتى يهتفن ذلك الهتاف المنكر كل صباح على مقربة من بيتى فأنتبه من نومى على أسوأ حال». السبب: أن منزله أقرب المنازل لمسجد القرية الذى يصلى الناس فيه صلاة الجنازة.

وهو مع اعترافه بأنه لاتثريب على المصرى إن عبر عن جزعه غير أنه أخذ عليه شيئا آخر وهو شغفه بالإعلان عن مصائبه «بأفظع الإعلان وإلقائه نكباته على الناس من حيث لايريدون».. «يستأثر الله بأحدهم فى سكون الليل، فيكون أول عمل يأتيه ذووه لنشر المصاب فى الجيران صياحا متعمدا مفتعلا من حناجر نساء قد يكن مدفوعات لابعامل الجزع ولا بعامل الحزن ولكن بحب الاشتهار عند صواحبهن»، ويسخر فى هذه المناسبة من التفاخر بين هؤلاء بأن «فلانة لها صياح كصلصة الجرس».

العمل الثانى الذى أخذه على «أهل الفقيد» فى إعلانهم للوفاة دعوة عدد من الطبالين «فيضرب كل على طبلة ضربات متواليات لو أن للجبال حسا لدكت منها الجبال دكا، يفعلون ذلك حتى يبلغ الفقيد القبر. ذلك فى القرى، أما المدن فإنهم يكرون حانوتا فينعب أمام الجنازة طول الطريق من البيت إلى اللحد هو وأتباعه من الغربان نعيبا ينقبض منه ويتطير به كل سامع برىء لاذنب له سوى أنه بجنازة من جنائز المسلمين».

ويؤكد بالمقابل أنه قد قضى فى الغرب سنوات طويلة، فلم «يسمع نواحا ولا عويلا

فى المنازل حتى يكاد يظن أن سكان الغرب قد أخذوا عند الله عهدا ألا يتوفى أحد منهم أبدا»!

يضيف إلى ذلك مشهدا من مشاهد الجنازات، كما رآها فى إنجلترا، بقوله إنها «تسير سيرا هادئا رزينا يحفها جلال الموت وعظمة القضاء، فترى الناس من حولها خشع القلوب خشع الأبصار من رهبة ذلك السر الغامض الذى نعرف وجوده ولا نعرف حقيقته - الموت - يمرون بك فلا تفطن إلى خطبهم حتى يقع بصرك على تلك الأزهار النضيرة التى يزدان بها ذلك الإنسان الذابل - الميت -».

والواضح أن توفيق دياب، وبعد عقد مقارنات عديدة بين العادات الاجتماعية فى الغرب وقريناتها فى الشرق، والتى انتصر فيها لعادات الأولين، رأى أن رؤيته النقدية لمختلف جوانب الحياة فى بلاده تتجاوز كثيرا مجرد المقارنة، الأمر الذى دعاه إلى كتابة سلسلة أخرى من المقالات فى الجريدة لنقد أوضاع اجتماعية أخرى فى مصر نتخير هنا بعضها..

فى فبراير عام ١٩١٢، وتحت عنوان «الشهادة الدراسية والرجل» نبه إلى أن الشهادة ليست الفيصل فى نجاح الإنسان أو فشله، ولعله كان فى ذلك متأثرا باقتناعه الذى دفعه، رغم وجوده فى لندن لنحو خمس سنوات، إلى ألا يسعى للحصول على شهادة، وقد استعان فى سبيل التأكيد على وجهة نظره بمجموعة من الأمثلة التى تؤكد أن الشهادة لم تكن وراء نبوغهم: مصطفى كامل، نابليون بونابرت، الأستاذ الأكبر الشيخ محمد عبده. ولم ينس بالنسبة لهذا الأخير أنه حصل على شهادة العالمية من الدرجة الثالثة (!)، ولم ينس أيضا أن الفيلسوف الإنجليزى المشهور «هربرت سبنسر» قد رفض ما عرضته عليه كبريات الجامعات من شهادات شرف علمى، وكأنه أراد بذلك أن يؤكد المقولة التربوية المشهورة من أنه ليس كل من ينجح فى المدارس ينجح فى الحياة!

وتحت عنوان «حياة العمل» كتب يهاجم المترفين. ويكفى أن نقدم هنا مقدمة هذا المقال لنعرف محتواه.. «أتدرى من هو أسوأ حالا من الفقير المعدم؟ هو ذلك الذى كلما هب من فراشه الوثير ساءل نفسه متبرما حائرا: ماذا أصنع اليوم؟ هو ذلك الذى يطلب شهى الطعام فيجده، وفاخر الثياب فلا تعوزه، وألوان النعيم وضروب اللهو فلا يحول بينه وبينها حائل.. حتى إذا مل حياة الدعة والترف، لم يعرف إلى حياة الجد والعمل سبيلا».

وقد اعتبر دياب الوظيفة الحكومية داء ينبغي التخلص منه، فيما عبر عنه فى مقال نشرته له الجريدة فى ٢٥ من يونية عام ١٩١٢، وقد حفل بأسباب السخرية. . «فموظف الحكومة يطل على أصحاب الأعمال الحرة من عل كما تطل قمة الهرم الأكبر على ما دونها من البيوت والأكواخ، ويكلم عامة الناس حوله فلا يكادون يسمعونه، ويكلمونه فلا يكاد يسمعهم لعظم ارتفاعه عنهم وسموه عليهم»!

ويعزو السبب فى التهافت على الوظيفة الحكومية لما توفره عبادة الأفراد للسلطة عبادة عمياء الأمر الذى يدفع هؤلاء إلى العجرفة والاستكبار. ويخلص إلى القول بأننا «أمة أرهقها الحكم المطلق دهرا طويلا فهم لايدرون أن أعظم الوزراء وأحقر الأفراد سواء أمام الله، سواء أمام الحق، سواء من حيث الإنسانية»!

فى أغسطس عام ١٩١٤ تفجرت الحرب العظمى The Great War، أو ما اصطلح على تسميتها فيما بعد بالحرب العالمية الأولى، وكان من الطبيعى أن ينغمس كتاب الصحف فى متابعة تطورات تلك الحرب، خاصة وأن آثارها قد بدأت تقترب من مصر، وهو ما لم يتأخر كثيرا عندما أعلنت بريطانيا حمايتها على البلاد قبل انتهاء العام. وعلى الرغم من ذلك فقد تمسك توفيق دياب بالنهج الاجتماعى فى مقالاته. ولأنه شعر بخروجه عن المناخ العام من الاهتمام بالحدث الأخير كتب آخر مجموعة منها فى الجريدة قبل إقفالها، تحت عنوان «التربية رغم الحرب»!

ويكفى هنا أن نعرض لبعض ما جاء فى أولها المنشور يوم ١٠ من أكتوبر من ذلك العام ليبين تصميم الرجل على أن يسير قدما فيما اختطه لنفسه من منهج فكرى. .

وقد بشر فى هذه المقالات بضرورة أن تكون للتربية أشكال تفى بحاجات كل صبى على حدة « فلا يكون ثمة قالب وحيد جامد يصوغون فيه طبائع مختلفة يضيق تارة على بعضها فيختنق منها ويتسع تارة على بعض فيضل منه»، وطالب أن تكون المدرسة مبعثا للمسرة «تسطع منها على ما يجاورها أشعته البيضاء».

عدد بعد ذلك الصفات التى تؤهل المرء لصناعة التربية، وتناول بالتحديد صفة «المحبة والعطف»، فمنصب المعلم، فى تقديره، أقدس المناصب وأعظمها خطرا فى حياة الأمة، وهو عندما يمتلك هذه الصفة يستطيع أن يستخرج من تلاميذه «دفائن المحاسن ما دام يؤمنهم من الخوف والخجل، إذ ذاك يبدى كل تلميذ حقيقته كما هى دون تصنع أو كتمان».

* * *

مرحلة المقطم ١٩١٦ - ١٩١٧:

اختفت «الجريدة» عام ١٩١٥ ، واختفى معها قلم توفيق دياب ، ولكن لبعض الوقت . ولا شك فى أن الرجل قد انشغل خلال عام أو ما يزيد قليلا عن الكتابة الصحفية ، بالعمل فى الجامعة المصرية ، التى كانت لا تزال أهلية ، فيما كشف عنه من أنه عندما عاد للكتابة مرة أخرى حرص على أن يقدم نفسه هذه المرة بصفته «أستاذ فن الخطابة والإلقاء بالجامعة المصرية» .

فضلا عن ذلك ضاقت كثيرا مساحات الكتابة فى الصحف خلال تلك الفترة ، لتوقف أغلب الصحف الحزبية ، صحف الحزب الوطنى التى أغلقتها السلطات «بالضبة والمفتاح» خاصة بعد أن اختار زعيم الحزب محمد فريد المنفى الاختيارى فرارا من تعقب سلطات الاحتلال له ، وصحيفة المؤيد التى توقفت بعد وفاة مؤسسها ورئيس حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية وهو الشيخ على يوسف عام ١٩١٣ ، وكانت الجريدة آخر الصحف الحزبية التى توقفت عن الصدور بعد ذلك بعامين ، ولم يبق بعدئذ على الساحة من الصحف الكبرى سوى الأهرام والمقطم .

على الجانب الآخر فإن ظروف الحرب بعد أن طالت مصر قد أثرت بالسلب على الصحافة ، وفى جانبين؛ أولهما : فى تقليل حجم الصحف ، بعد النقص الحاد فى الورق بسبب ظروف الاستيراد ، حتى إنها وصلت إلى النصف (أربع صفحات بعد أن كانت ثمانى) ، ثم اقتصرت بعد ذلك على صفحتين ، أى ورقة واحدة ، الأمر الذى صرف أنظار المسئولين عن التحرير عن استكتاب أصحاب الأقلام من غير الصحفيين المشتغلين فى الجريدتين . وثانيهما : ما فرضته السلطات البريطانية التى حكمت البلاد بمقتضى الأحكام العسكرية ، خاصة بعد إعلان الحماية عليها ، من رقابة صارمة على الصحف ، حتى إننا نلاحظ أن الرقيب كثيرا ما كان يحذف مقالات أو أخبارا بعينها فتصدر الصحيفة وبها بعض أعمدة بيضاء من غير سوء . وعندما حاولت الأهرام أن تتحايل على ذلك بأن تترك عناوين المقالات وأسماء أصحابها ، تلقت تحذيرا مشددا من السلطة العسكرية ، الأمر الذى دعاها إلى الإقلاع عن ذلك بعدئذ .

رغم كل تلك الظروف التى كانت تؤدى إلى منطقية غياب قلم توفيق دياب ، فإن هذا الغياب لم يطل ، إذ لم يمض وقت طويل إلا وعاد الرجل إلى جمهور القراء خلال شهر يوليو عام ١٩١٦ ، عندما بدأ يوم ٢٢ من ذلك الشهر فى كتابة سلسلة من المقالات تحت

عنوان «أخلاق واجتماعيات»، تناول فيها كشأنه فى كتاباته السابقة عددا من القضايا الاجتماعية بعين نقدية.

ولعل إصرار توفيق دياب على التوقف عند هذا النوع من القضايا هو الذى دفع عددا من قرائه إلى تنبيهه لذلك ومحاولة إثنائه عنه، الأمر الذى اعترف به الرجل فى مقال له نشرته المقطم فى ١٨ من مايو عام ١٩١٧ وضع له عنوان «كلكم رسول»، وجاء فى مستهله قوله: «كتب بعض قرائنا يعتب أنا ندع جلائل الحوادث تمر بين أظهرنا على مرأى منا ومسمع منا دون أن نتناولها بطرف من البحث».

الحجة التى رد بها على هذا العتاب أنه يجب تملك الجميع للعيون اليقظة « فلا تألو فى تبين مساوئنا جهدا، حتى إذا وقف كل واحد منا على آفة شمر فى إصلاحها بقلبه وعمله ولسانه، ثم هو لايلبث حتى يكون سراجا منيرا أينما ذهب أضاء ما حوله من ظلمات، وآسيا حكيما أينما كان وشفى ما صادف من علل وآفات».

صحيح أننا نصدق هذه الحجة، غير أننا نعتقد أن كاتبنا قد أخفى جانبا من الحقيقة، فهو لم يكن مستعدا لأن يخاطر بالكتابة السياسية فى المقطم، إذ لو كتب ما يرضى عنه أصحاب الجريدة الموالين للوجود البريطانى، فسوف يخالف اقتناعاته التى تأكدت فى الكتابات بعدئذ، فضلا عن خسارته لقرائه من الوطنيين المصريين. ولو كتب يعبر عن موقفه السياسى لما نشرت له الصحيفة شيئا من كتاباته، ولخسر منبرا كان حريصا على أن يطل منه!

ولقد استمر توفيق دياب يكتب فى المقطم لعام، أو أقل قليلا، غير أن تلك الكتابات تفوقت فى حجمها على كتاباته السابقة، فى اللواء أو الجريدة..

حرص الرجل منذ البداية على الكتابة بانتظام، وهو فى ذلك كأنما أراد أن يبلغ القارئ أنه ليس مجرد هاو أو ضيف على الجريدة، بل هو أحد كتابها البارزين..

نتبين ذلك من أن صاحبنا استمر لفترة فى كتابة سلسلة من المقالات تحت عنوان «أخلاق واجتماعيات»، وهو فى ذلك لم يختلف كثيرا فى الشكل عن المقالات التى كان قد سبق له ونشرها فى الجريدة تحت عنوان «المدنيتان»، غير أن الخطوة المهمة كانت فيما أقدم عليه بدءا من ١٧ من فبراير عام ١٩١٧ تحت عنوان «اليوميات»، الذى يمكن توصيفه بأنه أحد الآباء الشرعيين لفكرة «العمود» التى انتشرت بعد ذلك انتشارا كبيرا فى الصحافة المصرية.

بالنسبة لـ «أخلاق واجتماعيات» فقد كانت تصدر بشكل متقطع، حتى إنه كان يفصل بين كل مقال وآخر شهر أو أكثر، بينما التزمت «اليوميات» باسمها فقد كانت تصدر كل صباح باستثناء يوم عطلة الجريدة طبعا!

كان من الطبيعى مع هذا أن تأخذ «الأخلاق والاجتماعيات» مساحات كبيرة، شأنها فى ذلك شأن كتاباته فى الجريدة، وأن تتقلص مساحة «اليوميات» لتحتل عمودا يطول أحيانا ليجور على جاره، أو يقصر أحيانا أخرى لتقل عن مساحة العمود الواحد، وكان من الطبيعى أن تكون موضوعات المقالات مختلفة نوعا عن موضوعات العمود، الأمر الذى يمكن أن نستعرضه من قراءة مجموع ما نشره توفيق دياب فى المقطم . .

يمكن اعتبار «أخلاقيات واجتماعيات» الجسر الذى عبر عليه توفيق دياب إلى اليوميات. هذا من ناحية، وإلى التحول من كاتب «من منازلهم» إلى كاتب محترف له مساحة يومية فى صحيفة من كبريات الصحف اليومية التى كانت تصدر وقتئذ، من ناحية أخرى.

ومراحل الانتقال، سواء فى تاريخ الشعوب أو فى سير الأفراد، تحمل كثيرا من ملامح القديم فضلا عن بعض مظاهر الجديد، الأمر الذى لا نجد معه غرابة فى أن المقالات المحدودة التى كتبها تحت هذا العنوان قد بدت استكمالا لكتاباته فى «الجريدة»، بل أحيانا اجترارا لبعض تلك الكتابات، الأمر الذى تتعدد الأمثلة عليه . .

فهو قد ذهب إلى المقطم يحمل معه غضبه الشديد على ما يجرى فى المآتم عند المصريين، الأمر الذى خصص له مقالين تحت عنوان «شناعات المأتم المصرى». وكما فعل من قبل فى الجريدة لما تناول ذات الموضوع عقد المقارنة بين ما يحدث فى الغرب عند رحيل عزيز، فيما عبر عنه بقوله : «عشت ما عشت بين قوم لايقع بصرى إلا على حياة ولا تشعر نفسى بينهم إلا بحياة. . ليس بينهم وبين عزرائيل عهد أن يتجاوز عمن أدركه الأجل فهو ملك عادل لا يعرف محاباة ولا يقبل رشوة»!

ويسوق فى هذه المناسبة ما رواه له صديق من الدرب الأحمر عما أصابه وأصاب أسرته من فزع، عندما توفى جار عجوز مريض، من استيقاظهم فجرا على صياح يشبه «صياح الجن ونعيب الغربان وزلزلت النساء الأرض والسماء بصرخات منكرات أظن دوى المدافع أقل منها (. . .) للأعصاب وأروع للنفوس. زد على ذلك لطمهن للخدود حتى تكاد تشقها الأكف. وضربهن الأرض حتى تكاد تسوخ فيها الأقدار. وتجليل

الرؤوس بالوحل والطين وصبغ الوجوه بسواد القار. يحاربن الله وملائكته ورحمته ويحاربن صحة أبدانهن وعقولهن ويحاربن راحة العباد».

ويبدو أن الجريدة كانت قد أغلقت أبوابها قبل أن يقول توفيق دياب كل ما عنده فى الموضوع الأخير الذى كان قد طرحه على صفحاتها.. التربية رغم الحرب، الأمر الذى دعاه إلى أن يستكمله فى مقال طويل نشره المقطم يوم ٢٤ من أغسطس عام ١٩١٦ تحت عنوان «تكوين الخلق - أو أغراض التربية والحياة».

وقد أخذ فى هذا المقال على القائمين على التعليم فى البلاد عنايتهم «بتهذيب الأذهان دون العواطف.. إن تربية الفكر والعواطف ضرورية فلا نستغنى بأحدهما عن أخيه. إنما الفكر والعواطف أو الفكر والقلب فرعان عظيمان بشجرة واحدة، فلو ذبل أحدهما أو مات ذبل الآخر، أفلا ترى قوما أضاعوا أيامهم فى الجدل من غير أن تهزهم أريحية إلى عمل كبير فى حياتهم الطويلة؟ أما لقيت إنسانا أوتى من صنوف المعارف شيئا دون أن يستعمله فى تقديم المجتمع خطوة واحدة إلى الأمام؟ ألم تصادف عالما يتذرع بعلمه إلى مصلحة نفسه قبل كل شىء؟ أولئك ناس تفتحت أذهانهم وبقيت قلوبهم مغلقة»!!

غير أن ظروف الحرب وما ترتب عليها من أزمة اقتصادية أخذت خصوصا بتلابيب أبناء الطبقة الوسطى من الأفندية قد أدت إلى كساد سوق الزواج، وهو الموضوع الذى فرض نفسه على دياب، ولم يكن قد تطرق إليه من قبل فى الجريدة، إذ لم تكن آثار الحرب قد ظهرت بعد إبان فترة كتابته فيها.

فقد كتب الرجل مقالين طويلين تحت عنوان «أزمة الزواج فى مصر»؛ ظهر أولهما فى العدد الصار يوم ٢٤ من أكتوبر عام ١٩١٦..

بدأ فى هذا المقال بالحديث عن مظاهر الأزمة وأنه لو تم لأحد إحصاء عدد من تزوج من المتعلمين الذين بلغوا الثلاثين «لراعه كساد سوق الزواج المصرية» ولسعى لمحاربة هذه النزعة الحديثة كما يحارب أفتك ضروب الوباء».

انثنى من ذلك إلى محاولة تقديم أسباب عزوف المتعلمين عن الزواج، فذكر بما كانت عليه نشأة شباب الجيل السابق من المسلمين من نزوع قوى إلى تعاليم الدين إذ «كان أحدهم لايمد يده إلى طعام حتى يبدأ باسم الله الرحمن الرحيم. ولايفرغ منه حتى يحمد الله رب العالمين.. كذلك إذا كان أحدهم بلغ العشرين من غير أن يتزوج كان شاذا عن

العرف جاريا على غير المألوف، بل ربما عد متراخيا فى دينه الذى يعلمه أن الزواج عمود من عمد الإسلام. فحرصا على الفتيان من نزغات الشيطان كان آباؤهم يبادرون إلى تأهيلهم إذا بلغوا سن الحلم»، وهذه النزعة وإن بقيت عند أبناء الريف وبعض أبناء المدن إلا أنها ضعفت كثيرا عند المتعلمين.

السبب كما رأى توفيق دياب أن التربية الحديثة تترك من الأثر فى نفوسهم ما ترك العلم المادى فى نفوس أفراد غير قليلين من الأمم الغربية: نظرات فكرية ليس للعواطف فيها دخل كبير وحذر شديد من مضايق المستقبل ليس فيه ذلك التوكل الدينى القديم «وكم رأينا إخوانا من الذين حظوا بالتربية الحديثة يتقاضى الواحد منهم ثلاثين جنيها أو أكثر من ذلك فى الشهر، فإذا سألته ماذا يمنعك من اتخاذ زوجة أجاب ليس لى من المال إلا ذلك المرتب الذى تعلم، ولن يفى مثل هذا القدر بمطالب الحياة الزوجية وحدها، فضلا عن باهظ النفقات التى قد تستوجبها تربية الأطفال».

وعلى الرغم من رنة الانتقاد التى غلبت على هذا السلوك من جانب الشبان العازفين ـزواج، فإن الكاتب لم يملك فى نهاية مقاله إلا الاعتراف بأن ثمة فروقا بين ـيال، فيما قدمه فى صورة قلمية بديعة جاءت فى قوله إن «مؤن العيش لعهد آبائنا ت أيسر بكثير منها لعهدنا الحاضر. لا لأن مصر اليوم أفقر منها بالأمس. بل لأن سذاجة التى عاش بها الماضون كانت تقرب من البداوة. بطون يغنيها الخبز والجبن – أو إن شئت التوسع – فاللحم والثريد، عن بدائع الألوان وأفانين الطهاة. وأصابع تصنع بالطعام ما لا تصنع به شوكة اليوم وسكينه. وجلود يغنيها بسيط الثياب عن هذا اللباس الدقيق الأنيق. وعن القميص يتخذ من الحرير والأزرار تصاغ من الذهب. ونوم عميق على حصير لايهنأ بنوم مثله من يتقلبون اليوم على الأرائك الوثيرة والرياش الناعمة النضيرة، فلم يكن هؤلاء لينظروا إلى نفقات الزواج نظرة المتهيب الوجل»!

مقاله الثانى نشرته المقطم فى ٦ من ديسمبر، أى بعد نحو شهر ونصف الشهر، الأمر الذى دعاه إلى الاعتذار بأن بعض الشواغل اليومية صرفته عن سرعة العود إلى هذا الموضوع الخطير..

ويبدو أن توفيق دياب كان قد تفكر خلال هذه الفترة فطلع على قارئ المقطم بصورة جديدة غير تلك التى كان قد قدمها فى المقال السابق، فبينما بدا انحيازه لجماعات غير المتعلمين فى مقال أكتوبر، تلمس الأعذار للأفندية فى المقال الأخير..

فقد أخذ على الأوائل نظرتهم الدونية للمرأة الأمر الذى يبدو فى سرعة الطلاق كلما غضب من زوجته المسكينة «فى أمر غير ذى بال، وكلما لحقه شىء من السآمة والملال، فإذا كان رحيما أبقاها فى عصمته ثم تزوج بثانية فإن غضب منهما جاء بثالثة فإن أسأمته كادهن برابعة. . وليس ذلك الهوان براجع إلى تعاليم الدين، فالإسلام مثلا من أشد الشرائع السماوية حضا للزوج على إكرام زوجه والقيام لها بكل ما تحتاجه من الخدمات والإسلام فى روحه يحرم الطلاق إلا لضرورة لا خلاص منها».

ويضيف أن عامة الناس أخذوا بظاهر الدين ونبذوا حقيقته «وغرهم أن مواريث النساء على الأنصاف من مواريث الرجال، وأن للرجال القيامة على النساء فحسبوا أن جنسا منه أمهاتنا وأخواتنا وبناتنا جنس لايستحق التكريم».

بالمقابل يحسب للشباب المستنير رأيهم الجديد فى الزواج. ويعود هنا للمقارنة بين النظرتين الغربية والشرقية للمرأة. فهو يحمد لهؤلاء الشباب تشبههم فى ذلك بالغرب وفضائله وأن الغربيين «مهما بالغوا فى احترام القوة فإكرامهم العظيم لضعف واحد هو ضعف المرأة، فهم يحيون حياة نصفها شهر ونصفها بأس وسطوة. وهم يعلمون أن لا خير فى عيش كله وهن وضعف ولا خير فى عيش كله بطش وشدة»!

ويحمد لهؤلاء الشباب أنهم بدءوا يفهمون الزواج «بمعناه الربانى المقدس» وأنهم أخذوا يشعرون بروحانية هذه الرابطة، وهو شعور «لا يسمو إليه من يتخذ المرأة لمجرد النسل أو التطهر أو الشهوات، أصبحوا يشعرون أن الزوجة الصالحة سعادة بذاتها ونعمة كبرى».

ويسفر فى هذه المناسبة عن موقفه المناصر لتحرير المرأة، إذ يرى أن من أهم موانع هذا الزواج المثالى عدم الاختلاط بين الجنسين مما يجعل الشاب يخشى أن تتحول الجنة التى يتمناها إلى جحيم إذا هو أقدم على الزواج من غير تدبر ولا نظر، الأمر الذى دفعه إلى التساؤل فى نهاية مقاله عن « كيف يتم للشاب المصرى هذا المثل الأعلى؟ أم كيف يداينه ما دام بينه وبين من خلقت له ذلك الحجاب الصفيق؟ على أنا حائرون كسائر الناس فى حل هذه العقدة المصرية عقدة الحجاب. ومعترفون أن ما نشاهده من ضعف الآداب الشخصية لايزيد الأمر إلا عوصا وتعقيدا »!

بيد أن كل ذلك الطابع النقدى لم يمنع توفيق دياب فى مقالاته تحت عنوان «أخلاق

واجتماعيات» من أن يقدم أحيانا بعض الصور الورديةلحياة الإنسان المصرى، كان منها ذلك المقال الذى كتبه فى مناسبة عيد الفطر عام ١٩١٦ . .

كعادة كثير من المصريين الذين يحرصون على قضاء هذه المناسبات فى مسقط رؤوسهم، فقد ذهب توفيق إلى قريته فى هذا العيد، مفعما بروح التفاؤل التى تشيع مع الوجود فى وسط الأهل وما توفره المناسبة الدينية. قدم الرجل صورة مفرحة لذلك اليوم نرى أن نثبت هنا جانبا منها . .

«قضيت العيد فى القرية فشاهدت أمورا كثيرة. وجوها مشرقة وأجساما متعانقة وثيابا جديدة ناضرة . . رأيت النساء والعذارى من أهل القرية فى الطرق يرومون زيارة المقابر وبأيديهن من الجريد الأخضر والأزاهر ما هن مزينات به قبور أعزائهن الماضين. رأيتهن سافرات الوجوه وقد أخذن زينتهن عملا بالسنة من غير إسراف ولا خلاعة حتى كانت الأنوثة والطهارة كاملتين فى أولئك القرويات الطيبات والأطفال يسعون وراءهن متعلقين بذيولهن كصغار الطير حائمين ابتهاجا بألعابهم العيدية التى لايفرحون بمثلها إلا مرتين كل عام».

وهو وإن أخذ على القرويين نظراتهم المحدودة إلا أنه قدم لهم المبرر بأن أعمالهم متشابهة وشواغلهم سنة بعد سنة محصورة ومتكررة « وتلك حكمة الله، فإنهم لو سئموا زراعتها سنة واحدة لهلكت مرافق حياتنا وهلكنا ولم ينفعنا أبعد الفلاسفة غورا ولا أغزر العلماء علما»!

وفى يوم الثلاثاء ١٧ من فبراير عام ١٩١٧ دخل محمد توفيق دياب مرحلة الصحفى المحترف، الأمر الذى نؤسسه على أنه قد بدأ منذ ذلك اليوم فى كتابة عمود يومى فى المقطم، وانتقل بذلك من مرحلة الاستكتاب إلى مرحلة الكتابة. وبينما تقول كل الشواهد أنه بدأ يتقاضى راتبا عن ذلك، فإنه حتى لو لم يحصل على مثل هذا الراتب فقد أصبح من الناحية المهنية، ونتيجة لهذه الخطوة، صحفيا محترفا!

وكان الرجل متنبها منذ البداية لما تتطلبه مثل هذه النقلة من تغيير، ففرق بين كتابة مقال طويل، فيما كان يفعل، وكتابة عمود يومى فيما بدأ يفعل، مما كشف عنه العنوان الذى أعطاه لأول أعمدته . . «اليوميات - بحث فى الجزئيات». بمعنى آخر أن كتابة العمود اليومى يقوم على اختيار « ما قل ودل»، وهو شكل من الكتابة يتطلب معاناة أكبر،

ناهيك عن المكابدة فى اختيار موضوع يومى، على عكس الحال بالنسبة للمقال الكبير الذى لايشرع فى كتابته إلا بعد أن يعن له موضوع بذاته!

ويمكن تصنيف تلك اليوميات التى استمرت لنحو ثلاثة شهور إلى أربع مجموعات، جاءت أولاها على شكل تناول قضايا حالة بإبداء الرأى، وجاءت الثانية على نحو مختلف بتناول موضوعات عامة تصلح للنشر فى أى وقت، أما ثالثتها فقد دارت حول بعض المشاهدات اليومية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد دأب صاحب «اليوميات» على أن يعطى عموده عنوانا باستثناءات قليلة جدا، انصرفت فحسب على المجموعة الثالثة. . المشاهدات، وغلبت على المجموعة الرابعة الرؤية التجريدية التى تشير إلى جانب الفيلسوف فى شخص توفيق دياب.

* ونبدأ بالمجموعة الأولى، وكان توفيق دياب واعيا بأنه يلج ميدانا جديدا فى الكتابة لم يدخله من قبل، الأمر الذى نتبينه فى المقدمة التى وضعها لعموده الأول، والتى جاء فيها قوله: « يحسب كثير من الناس أن الكاتب لا يكون كاتبا حتى تدور أبحاثه حول أمهات المسائل الاجتماعية وحتى يمزق بيراعه العضب جيوش الخلافات المذهبية، وحتى يتناول فلسفة العمران وأحوال الأديان وحتى تكون كل قطرة من مداده موجة عظيمة من العلم والعرفان. وحقيقة الأمر أن كثيرا مما يستخف به أولئك الغلاة موضعا للنظر ومحلا للاعتبار، وأن الدقائق النفسية فى حياة فرد واحد من الأفراد قد تستحق من الدراسة والبحث أكثر مما يظنون. . إذا صح ذلك جاز لكتاب مصر بل وجب عليهم أن يبذلوا شيئا من أوقاتهم وهمهم فى بحث دقائق النفوس والأخلاق المصرية، عل الدقيق يهدى إلى الجليل، وعل استنارتنا فى الجزئيات تهبنا فى الكليات حكما ورشدا».

تأسيسا على هذا الفهم، فقد انصرف الرجل فى هذا العمود إلى نقد ظاهرة كانت قد تفشت فى المجتمع المصرى وقتئذ، ولاتزال، هى التى أسماها « فوضى الألقاب»، عاب فيها على أبناء بلاده ولعهم الشديد بألقاب الشرف «ولو كانت مختلقة زائفة. يبسم أحدهم بسمة بادية فى وجهه أو باطنة فى نفسه كلما دعاه الحلاق أو الحوذى أو غلام القهوة «يا بك» ولم يكن إلا «أفندى». ويتهلل وجهه كذلك إذا دعاه الناس «يا أستاذ» ولم يكن إلا مثلى خلوا من الدكتور والأستاذ. ويحرصون على تبادل هذه السعادة المبتذلة الحرص كله حتى أصبحنا جميعا نتنادى بهذه الألقاب من غير رخصة وحتى لأخشى أن

تفقد كل ألفاظ الإكبار والتحية عندنا مدلولاتها الخاصة وتصير أعلام جنس تقع على كل مصرى، وكل منتسب إلى مصر»!

وكان توفيق دياب خصما لدودا للجلوس على المقاهى، وهى عادة قديمة عند المصريين، حتى إن علماء الحملة الفرنسية قد أحصوا نحو ١٣٠٠ مقهى فى القاهرة وحدها، غير أن ما جد وكان مصدرا للانتقاد أن الطبقة الجديدة من الأفندية صارت لهم مقاهيهم، والتى كان يقوم على إدارتها فى الغالب الأجانب خصوصا اليونانيين، مما اعتبره البعض إضاعة للوقت والمال، خاصة بعد أن أخذ يتردد عليها التلاميذ، فيما عبر عنه كاتبنا بقوله إن «كثيرا من هؤلاء لايخرجون من المدرسة إلا ليدخلوا القهوة ولايخرجون من القهوة إلا ليناموا بعد طول السهر نوما ثقيلا».

وينتقد من جانب آخر انصراف الآباء عن بيوتهم إلى المقاهى تحت دعوى جهل نسائهم وفرارا من وحشة بيوتهم، ويسائلهم لماذا لا يسكنون لأولئك التعيسات «فنحاول ما استطعنا رفعهن إلى المرتبة التى نرضاها».

بيد أن الرجل كان يتخلى أحيانا عن أسلوب تناول الجزئيات إذا ما وجد أن الأمر يستحق، ليجمعها بعضها إلى بعض لتصبح كلية، وهو الأمر الذى نرصده فى ثلاثة أعمدة متوالية خلال الأيام الثلاثة الأخيرة من شهر مارس عام ١٩١٧، جاءت جميعها تحت عنوان «يا ولاة الجامعة الجديدة».

ويمكن أن نعزو هذا الاهتمام إلى أمرين: أن وزير المعارف عدلى يكن باشا كان قد شكل وقتئذ لجنة للإعداد لقيام جامعة حكومية برئاسة وكيل الوزارة إسماعيل باشا حسنين، ضمت سبعة أوربيين وثلاثة مصريين بالإضافة إلى رؤساء المدارس العليا السبعة. وجاءت أعمدة توفيق دياب تعليقا على هذا القرار، خاصة وأن الجامعة الأهلية كانت تعانى وقتئذ من صعوبات مالية كبيرة. أما الأمر الثانى فيعزى إلى أن كاتبنا كان يحاضر فى الخطابة والإلقاء فى الجامعة، فكانت «إيده فى النار»، كما يقال.

لقد أتاحت فكرة الجامعة الجديدة للأستاذ توفيق دياب أن يعود للتبشير بما ظل يسعى إلى نشره خلال السنوات الأولى من احترافه الكتابة.. العلم قبل الشهادة، وقبل الوظيفة، مما كتب عنه قبل ذلك بخمس سنوات فى الجريدة عندما اعتبر الوظيفة الحكومية داء ينبغى التخلص منه، وهو ما أصبح بمثابة العقيدة فى ظل نظام تعليم المعاهد العليا القديمة.

بدا ذلك من نصحه للمسئولين عن المؤسسة الجديدة بألا يجعلوا الشهادات مطمح الجامعة الأول «ولا تشعروا الطلاب أنهم طلاب أوراق رسمية لا طلاب علم ونور. ولسنا ننكر أن فى الشهادات حفزا لبعض المتعلمين إلى مواصلة الجد وأن فيها تحديدا للمرمى . . بل لا ننكر أن جامعة من غير شهادات لاسيما فى مصرنا وعصرنا لن تكون أبدا »، غير أنه أعرب عن أمله أن تكون الجامعة الجديدة «شمسا تهتدى بها العقول لا مجرد متجر يؤمه الماديون من ذوى الأطماع».

وينكأ فى الجامعة الجديدة جرحا ما زال مفتوحا حتى اليوم، متمثلا فى أن ما يلقاه العلماء المصريون من نجاح فى الخارج يتحول إلى إخفاق فى الداخل، مؤكدا أن العقول المصرية « ليست أقل استعدادا لفهم حقائق الكون من عقول الأمم الأخرى. لكن الذهب الخالص والماس الذى يخطف الأبصار إذا أحاط بهما الظلام لم يظهر لهما لون فضى عن لمعان أو بريق. . فالعقل المصرى مستعد لقبول أرقى العلوم وليس ينقصه سوى السبل التى عنها يصل والموارد التى منها يستقى، فعسى ذلك يكون موفورا فى الجامعة الجديدة»!

ولما كانت معركة قد نشبت وقتئذ حول طبيعة هيئة التدريس فى الجامعة الجديدة، وعما إذا كان يفضل الاستعانة بالعلماء الأجانب أم الاقتصار على المصريين، فقد خصص دياب عموده الثالث لهذه القضية، وقد وضح فيه انحيازه للخيار الأول، وكان انحيازا طبيعيا بحكم ما ظل يعبر عنه الرجل من إعجاب بالحضارة الغربية.

بدا ذلك فى قوله إنه بعد أن خبر الجامعات فى الغرب عرف أن «أستاذ الجامعة لا يتشرف بكرسيه ولا يتشرف كرسيه به حتى يدل سابق فضله وأدبه وسابق علمه وعمله على أنه ركن وطيد فى حياة قومه العلمية». وخلص من ذلك إلى القول إنه «إذا كان لابد من جامعة فلتجمع إلى الاسم الحقيقة وإلى فخامة البناء فخامة العقول ولتجمع طائفة من علماء الغرب يجد فيهم الطلاب المصريون غناء وكفاية».

* غير أن ما قال به توفيق دياب من وجوب انصراف كاتب العمود إلى «الجزئيات» لم يمنعه من التعامل مع «الكليات»، إذ إن النهج الأول يتطلب وجودا دائما لقضايا متجددة تفرض نفسها على قارئ المقطم أو غيرها من الصحف، أما عندما تغيب مثل هذه القضايا فلا مندوحة من العودة للقضايا ذات الطبيعة العامة . .

لاحظنا ذلك عندما عاد للكتابة فى موضوع الجنازات، ونقده لظاهرة العلماء الذين

فضلوا العيش فى أبراجهم العاجية لتتحول أفئدتهم إلى صناديق مغلقة ليس لها مفاتيح (!)، وكان رأيه أن لا قيمة لإنسان «حبس حكمته بين ضلوعه طول أيام حياته دون أن تطل منها على عقول الناس شعاعة واحدة، فماذا كانت تجدينا حكمته وضياؤه؟ وماذا تكون قيمة اللآلىء والدرر إذا بقيت فى أعماق البحر أبدا ؟»!

نتبين أيضا أن وضع المرأة المصرية ظل هما مقيما عند توفيق دياب، وهو يعيب فى عموده الذى نشرته المقطم يوم ٢٤ من فبراير عام ١٩١٧ تحت عنوان «نساؤنا اليوم» على الرجل نظرته التى لا ترى فى المرأة غير ذلك المخلوق الضعيف المسخر فى خدمة المنزل، ويصفها بالنظرة الباطلة، وهو رأى عبر عنه كاتبنا قبل ذلك، كما ظل يردده بعد ذلك.

* إلى جانب الجزئيات والكليات دخل على عمود اليوميات طابع جديد لا هو هذا ولا ذاك.. طابع تسجيل المشاهدات اليومية ووضعها موضع النقد والتمحيص، ونعتقد أن اليوميات من هذا النوع كانت الأكثر جاذبية لقارئ ذلك العصر، ونلاحظ أيضا أنه أحيانا ما كان لا يعطيها عنوانا على اعتبار أنها لاتتعامل مع موضوع بعينه، الأمر الذى يدفعنا إلى تقديم بعض نماذجها..

فقد استلفت نظره مرة صاحب مطعم وطنى ارتاده، ورغم اعترافه بما أصبح عليه من نظافة فقد ضاق بصاحبه الجالس فى المدخل «يفتل شاربيه وينفخ شدقيه وينظر إلى الزبائن كأنما ينظر إلى بعض عماله، أو كأنما يسائل نفسه : ترى كم واحدا من أمثال هذا الأفندى أستطيع أن أستخدم فى محلى هذا؟ وكم مرتبا مثل مرتبه أستطيع أن أنفقه فى نزهتى على المركبات والحانات؟!».

وتحت عنوان «يا خفير» كتب منتقدا الأصوات المنكرة التى يطلقها بعض هؤلاء فى ظلمة الليل، الأمر الذى يؤدى إلى هلع الناس وفزعهم، وأنه عندما أطل من نافذة بيته وسأله عن سر تلك الأصوات التى يطلقها، أجابه هذا : «إنى خفير من رجال الميرى ولست أزعق إلا إرهابا للصوص الذين لاينتهون إلا بالتخويف». ويعلق كاتبنا على ذلك بالقول : «كدت أتميز من الغيظ لفرط حماقة الرجل ولأن طفلتى الصغيرة أخذت تنتحب بعد أن انتبهت صارخة من زعيق الخفير». والأستاذ توفيق دياب لا ينسى كعادته أن يسخر من أصحاب الأصوات الزاعقة، من أن أصواتهم لم تمنع اللصوص من سرقة دار جار له!

ولأن الرجل كان من ركاب الترام فكثيرا ما كان يخصص عموده لما يراه فى عرباته. فتحت عنوان «لامؤاخذة» كتب عما يعانيه من دهس الأقدام ومن دفع بالمناكب ومن وقوع الأثقال التى يحملها بعض الركاب على أم رأسه، ليسمع بعد ذلك كلمة « لا مؤاخذة» (!). وتحت عنوان «فى الترام» ساق مشهدا مفعما بأسباب الإنسانية، عندما صعد إلى عربته أحد الركاب، وقدم وصفا حزينا لحالته التى لابد وأن قارئ المقطم قد امتلأت عيناه بالدموع وهو يتابعه، وكيف أن محصل الترام أبى أن يتناول منه ثمن التذكرة وتحمل المسئولية عن ذلك، ولم ينس الأستاذ توفيق أن يعلق بقوله إنه لو كان هذا المحصل لما فعل غير ما فعله، حتى لو عرضه هذا للجزاء من رؤسائه!

وبخفة دم ظاهرة، وتحت عنوان «بين الفكاهة والجد» شكا كاتبنا لقارئه من أنه كان طريحا للفراش لمرض أصابه، من ديك الجيران الذى «تعقب ساعات استراحتى فشرد النوم من عينى. ثم لم يكتف حتى أحس كأنى أشكوه إلى قرائى فشرع يصيح من جديد بأقصى ما لديه من الجهد حتى كاد يشرد هذه الخواطر عن نفسى لولا بساطة الموضوع وحدة شعورى بأذى هذا الديك الذى أصبحت أبغضه حيا فصيحا وأحبه ميتا ذبيحا» (!)، وهو يعلن فى هذه المناسبة أنه قد قرر الخروج عن مذهب أبى العلاء وقوم بوذا فى الطعام الذين لايأكلون غير النبات نيئا ونضيجا!

* يبقى أخيرا مجموعة الأعمدة ذات الطبيعة التجريدية، ويكفى أن نسوق هنا بعض عناوين تلك الأعمدة التى تكشف عن ماهيتها: قوام بالجماعات، أين دعاة الأخلاق؟، أجواء النفوس، نعمة الخيال، مدرسة الملل، عراك الصفات، تربية القلوب، العقيدة والمبدأ، الخيال المحبوب، الأدب القاتل، الضمير، مآل الانسان، ثق بنفسك، أشرف الأغراض، وأخيرا: استهانتنا بالصغائر، والتى نقدم هنا عددا محدودا من نماذجها.

عن «الخيال» خصص توفيق دياب عمودين سخر فى أولهما من خيال الشعراء الذى يصور «لوعة الحب نارا موقدة وهموم الدهر بحارا زاخرة وحمرة الكأس ذهبا مذابا وثغر المحبوب لؤلؤا منظوما»، وقدم تصورا مختلفا وهو أن الفكرة وهبت كل إنسان نعمة الخيال «ليستعيد بها أمام عقله صور ما مضى من تجاربه، فهو كنز متجدد من المواعظ والعبر. . ووهبت الفطرة كل امرئ نعمة الخيال ليتمثل به حال غيره من إنسان وحيوان ونبات، حتى إذا هم بظلم غيره تصور ألم نفسه وقد ظلمه ذلك الغير فكف عن العدوان».

ويبدو أن بعض القراء قد أبدوا دهشتهم من أن يعنى كاتب جاد مثل محمد توفيق دياب بأشياء بدت لهم قليلة الأهمية، مما دفع الرجل إلى أن يخصص عمودا للرد على هؤلاء جاء تحت عنوان: «استهانتنا بالصغائر».

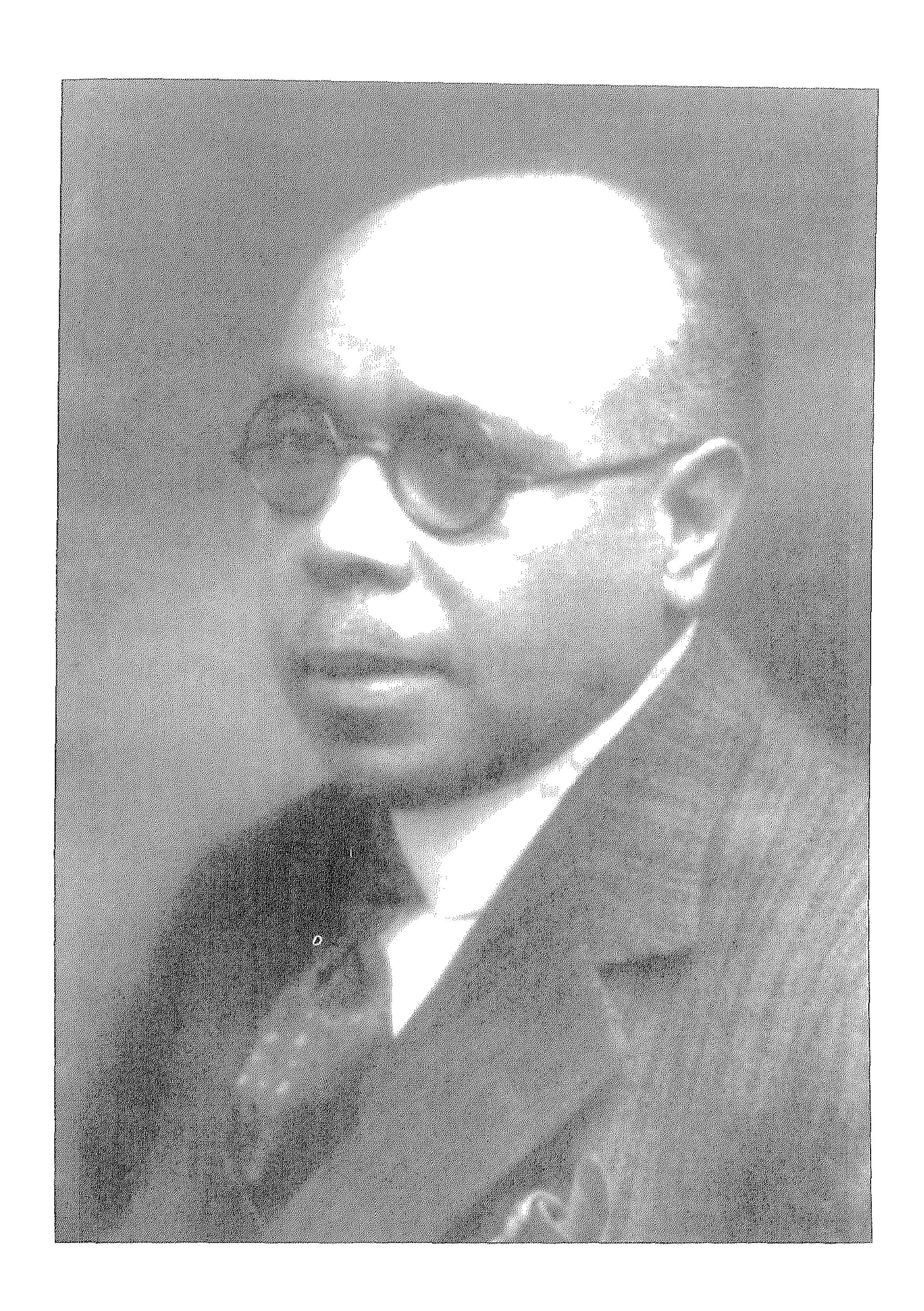
فسر فى هذا العمود أسباب اهتمامه بصياح ديك الجيران بأن جل قصده كان التنبيه إلى «مظهر أخلاقى يكاد يكون شاملا فى أرض مصر هو استهانة الجار بحقوق الجار فى شئون كثيرة عهدنا أهل الحضارة يحرصون عليها حرصهم على حقوق أنفسهم».

وفسر كتابته عن الخفير الذى يتنادى بكل ما فى حنجرته ورئتيه من قوة لا لغرض سوى الاستعانة بذلك على طرد النوم وإعلان من ينوى السرقة أنه يقظ، بأنه لا لشىء إلا ليطمئن المدير وسائر حكام المدينة أنه قائم على الأمن.

وفسر أخيرا انتقاده لسلوك صاحب المطعم «الذى كان بالأمس خاملا فقيرا فأصبح اليوم غنيا شهيرا»، بأن «المصرى كثيرا ما تعوزه روح التجارة التى لا تقوم إلا بحلاوة الشمائل»، وخلص إلى القول إن تلك المشاهدات التى تبدو صغيرة جديرة بنظر النقاد وأقلام الكتاب، إلا أنه «بمداواتها واحدة بعد واحدة يصلح البلد وتستقيم الأحوال»!

الفصل الثانى

اللمحات ١٩١٩ ـ ١٩٢٢



بعد أكثر من ثلاثة شهور من الصدور المنتظم ليوميات «توفيق دياب» فى المقطم، فوجئ قارئ الجريدة باختفائه صباح يوم السبت ١٩ من مايو عام ١٩١٧ . وبعد أن مضت بضعة أيام أخرى دون أن يظهر للعمود أثر أيقن أن صاحبه قد رحل عن الصحيفة دون أن يقدم لا هو، ولا المسئولون عن تحريرها، إنذارا أو تفسيرا، وترك لنا هذه المهمة !

الإنذار يمكن اكتشافه بعد التمعن فى عموده الأخير المنشور فى اليوم السابق، فقد كتبه وكأنه يودع قارئه، الأمر الذى يكشف عنه عنوانه «كلكم رسول» والذى يفهم منه أنه يسلم الرسالة لآخرين. هذا فضلا عن فحواه فيما نتبينه عندما ختمه بقوله إنه لا يزعم بأنه بلغ كل ما دعا إليه «معتذرا بأنى عامل نهارى وطرفى ليلى على أن أكون لما أقول أهلا. ولولا رقص هذه العواطف بقلبى ما تحدرت آثارها من قلمى»!

أما التفسير فيخضع لنظرية الاحتمالات.

نستبعد أولا احتمال أن يكون الرجل قد هجر المقطم لأسباب شخصية، إذ نلاحظ أنه قد انقطع بعدئذ لفترة تتجاوز العامين (مايو ١٩١٧ - سبتمبر ١٩١٩) عن الكتابة فى الصحف، ولايمكن القول إن شابا لم يكن قد بلغ الثلاثين بعد، مارس الكتابة الصحفية لسبع سنوات متتالية فى صحيفتين كبيرتين، الجريدة والمقطم، يمكن أن يتخلى بسهولة عن «يومياته» لولا «الشديد القوى»، الأمر الذى يتطلب تفسيرا موضوعيا، والذى صدر - فى تقديرنا - عن الاعتبارات التالية :

١ - تطورات الحرب خلال تلك الفترة، فقد زال الخطر الناتج عن المحاولات التركية المدعومة بالعون الألمانى لغزو مصر بعد المعارك التى شهدتها الضفة الشرقية من قناة السويس خلال العامين السابقين (١٩١٥ - ١٩١٦)، والتى انتهت بفشل تلك المحاولات.

٢ - تبع ذلك أن تحولت القوات البريطانية فى البلاد من وضع الدفاع إلى موقع الهجوم،

الأمر الذى تطلب احتياجات واسعة من الرجال الذين يقومون بالأعمال العسكرية المعاونة، وبدأت مع ذلك العملية التى تعرف فى التاريخ المصرى «بتجنيد فيالق العمال»، وهو ما تطلب جمع الفلاحين بالقوة، والذى أشاع السخط والحزن بين هؤلاء، مما كشف عنه الموال المشهور الذى ترددت كلماته فى جنبات الريف. . بلدى يا بلدى والسلطة أخدت ولدى!

٣ـ نتج عن كل ذلك أن تزايدت حدة الانتقادات التى وجهتها الصحف المصرية، على رأسها الأهرام، لأعمال السلطات العسكرية البريطانية فى البلاد، وهو ما تسامحت معه دار المندوب السامى بعد أن خففت من قبضتها على الصحف عقب زوال التهديد العسكرى القادم من الشرق.

أدى ذلك إلى أن تعود كل صحيفة لاحتلال موقعها الطبيعى، وهو ما يمكن ملاحظته بيسر من متابعة جريدة المقطم خلال تلك الفترة، فقد انبرت للدفاع عن السياسات الإنجليزية كما كانت تفعل قبل الحرب، وهو الأمر الذى نعتقد أن ضمير توفيق دياب لم يحتمله، حتى لو كان يكتب فى القضايا الاجتماعية، ومن ثم قرر أن يوقف يومياته !

مقدمات اللمحات:

ولا نشك فى أن الصحفى الشاب كان يتطلع بعد أن انقطع عن الكتابة فى المقطم إلى احتلال منبر آخر يبث منه أفكاره الحديثة وانتقاداته الاجتماعية، ولم يكن هناك وقتئذ أنسب من الأهرام التى كانت قد نجحت فى مد جذورها فى التربة المصرية، خاصة بعد أن ولد على صفحاتها عدد من أكبر الأقلام فى مصر، فضلا عن أنها قد اتخذت وقتئذ، على عكس المقطم، موقفا مناوئا للوجود الاحتلالى، خاصة أنه لم يكن متوقعا أن يلجأ صاحبنا إلى إحدى الصحف الصغيرة الأخرى التى كانت تصدر وقتذاك؛ مصر والوطن ذواتى الطبيعةالطائفية أو وادى النيل التى كانت تصدر بالإسكندرية.

وكان من الطبيعى أن يستغرق انضمامه لهيئة تحرير الأهرام بعض الوقت، سواء لأسباب متعلقة بالظروف العامة، أو لأسباب خاصة بالجريدة نفسها.

بالنسبة للظروف العامة ؛ فإن تدافع الأحداث التى شهدتها مصر بدءا من اللقاء

المشهور فى ١٣ من نوفمبر عام ١٩١٨ بين زغلول ورفيقيه والمندوب السامى البريطانى فى القاهرة، والذى كان بمثابة الشرارة الأولى لثورة ١٩١٩، وما تبع ذلك من نفى الرجل وعدد من زملائه، وانتشار أعمال العنف فى البلاد.. كل ذلك لم يوفر مكانا فى الصحف لنشر الكتابات المتعلقة بالقضايا الاجتماعية التى عرف بها توفيق دياب.

أما فيما يتصل بالأسباب التى تتعلق بالأهرام، فإن سياساتها منذ أن صدرت تكشف عن أن هيئة تحريرها قد ظلت شامية خالصة، وأنها عندما كانت تنشر لمصريين فقد حدث ذلك من خلال إحدى قناتين؛ إما باستكتاب بعض هؤلاء، كما حدث بالنسبة لعدد من الأسماء الكبيرة؛ محمد عبده، أحمد كمال، مصطفى كامل، منصور فهمى، طه حسين، محمد حسين هيكل وآخرين كثر، وإما بالنشر لبعض القراء الذين كثيرا ما كانوا يساهمون فى تحرير الجريدة بأخبارهم ومقالاتهم. ولم يكن دياب من هؤلاء ولا أولئك، فقد أضحى الرجل كاتبا محترفا منذ أن أخذ فى كتابة عمود يومى فى صحيفة كبيرة مثل المقطم، وآثر أن ينتقل بهذا اللون الجديد من الكتابة إلى الأهرام التى ترددت كثيرا فى القبول به فى أول الأمر..

صحيح أن الأهرام قد عرفت عام ١٨٨٧ بابا كان يحرره مؤسس الجريدة، سليم تقلا، اختار أن يكون عنوانه «لمحة»، غير أنه من ناحية لم يكن بابا يوميا، إذ كان صاحبه يكتبه بشكل أسبوعى، ثم إنه من ناحية أخرى غلب عليه طابع المقال، فقد كان يشغل أحيانا الصفحة الأولى بكاملها.

وصحيح أن الأهرام قد عرفت فى نفس الوقت تقريبا - ١٩١٩ - ظهور باب «ما قل ودل» إلا أنه لم يلتزم بشكل العمود، فهو من جهة كان من تحرير أحد المحامين، عزيز بك خانكى، لا صحفى محترف، وهو من جهة أخرى لم يصدر بشكل منتظم، فأحيانا كان يصدر فى الأسبوع مرتين، وأحيانا أخرى كان يغيب لنحو شهرين، وهذا هو الفرق بين الهاوى الذى يكتب «من منازلهم» وبين المحترف الذى يلاحقه ضجيج المطابع فى يقظته ومنامه. ثم إنه من جهة أخيرة لم يلتزم بالمساحة فيما لاحظناه أنه عندما بدأ لم يشغل سوى سطور قليلة ثم زادت مساحة ما يحتله بعدئذ حتى إنه وصل أحيانا إلى نصف الصفحة.

وفضلا عن كل ذلك، فإن الهاوى عمره فى مثل تلك الكتابات المنتظمة قصير، إذ لا تلبث أن تروح السكرة وتجىء الفكرة.. والسكرة هنا تتمثل فى إغراء العمل الصحفى

بكل شهرته، خاصة إذا كان فى جريدة مثل الأهرام، أما الفكرة فتتجسد فى الالتزامات العملية لمحام مشهور مثل خانكى بك.

وانتهى السعى أخيرا بدخول دياب إلى الأهرام، كاتبا محترفا، مما يشكل سابقة فى تاريخ الجريدة العريقة، فقد كان دخول مصرى وسط هيئة التحرير الشامية أمرا غير مألوف، وسابقة فى حد ذاتها. هذا من جانب، ثم إنه من جانب آخر قد اصطحب عموده معه، ربما كان ذلك من الأسباب التى أغرت القائمين على تحرير الجريدة، بعد تردد، على ضمه لكتابها، إذ رأته لونا من التجديد كانت فى حاجة إليه!

استقر مقام دياب فى الأهرام لنحو ثلاث سنوات بين خريف عام ١٩١٩ وربيع عام ١٩٢٢، كانت بكل المقاييس فترة مفصلية فى حياة الرجل. ونلاحظ أنه حتى بعد أن ترك هذه الصحيفة فقد ظل يحن إليها، فيما نرصده من أنه ظل يوافيها بين الحين والآخر ببعض كتاباته، خاصة فى الفترة التى امتدت ما بين إغلاق «الجهاد» عام ١٩٣٨ وإقلاعه عن الكتابة فى الصحف عام ١٩٦٠.

نلاحظ أيضا أن الرجل، عندما اتفق مع المسئولين فى الأهرام على الكتابة فى الجريدة العريقة، كان قد عقد العزم على الاستمرار كأحد كتابها إلى أجل غير محدود، الأمر الذى نتبينه فيما كتبه فى أحد أعمدته الأولى من أنه ينوى تحرير هذا العمود بشكل يومى وأنه لن «يحتجب إن شاء الله إلا لعذر قهرى»!

وأهم ما يدعو إلى توصيف هذه الفترة «بالمفصلية» أنها شهدت تحولا كبيرا فى مسار الرجل، ما بين الكتابة فى القضايا الاجتماعية والعامة دون اقتراب من الشأن السياسى، إلى الدنو من هذا الشأن ولكن بحذر شديد، وأخيرا إلى الانصراف تماما للكتابة السياسية وخوض غمار المعارك الحزبية بعد أن حرص على أن ينأى بنفسه عنها خلال السنوات السابقة.

* * *

ظهور اللمحات:

فى يوم الأربعاء ٣ من سبتمبر عام ١٩١٩ طلعت الأهرام على قرائها بعمود يومى، كان أول عهدها بهذا النوع من الكتابة الصحفية. . العنوان «اللمحات»، والكاتب «محمد توفيق دياب»، والموضوع عن إضراب عمال الترام فى العاصمة.

كان العمود قصيرا لم يزد على ثلث نهر من أنهر الصفحة الثانية، ونظن أن قراء الجريدة العريقة ممن تابعوا من قبل كاتب اللمحات سواء فى الجريدة أو المقطم، قد سروا كثيرا لانتقاله إلى الأهرام لما تميزت به كتاباته من سخرية لاذعة وانتقادات فى الصميم.

بدا ذلك فى هذا العمود الأول حين تصور نفسه موظفا فى طريقه إلى الديوان صباحا وأنه منذ أن صحا وهو يفكر كيف السبيل إليه، وبأسلوبه الساخر يخاطب الترام على لسان الموظف بقوله:

«غررتنا فاعتمدنا عليك وألقينا بمقاليد شؤوننا إليك. ولولا غرورك ما تخذنا البيوت فى أقصى المدينة ركونا إلى وفائك.. وإذا صح قول القائل «ما حك جلدك مثل ظفرك» فليصح قولى «ما حمل جسمك مثل قدمك»». ويوغل فى خياله حين يتساءل عن كيفية الوصول إلى الديوان والساعة قد شارفت الثامنة، ولا يجد حلا سوى أن يدعو «سيدى الحوذى والله الحفيظ»!

وقبل الإبحار فى عالم «اللمحات» يقتضى الأمر تسجيل ملاحظة مفادها أن الرجل قد نجح فى وضع مواصفات لهذا الضرب الجديد من الكتابة الصحفية، فهو قد تفهم قواعد هذا الابتكار، وعبر عن ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.

تجديدات فى العمود الصحفى:

بدا هذا الفهم من التزامه بقواعد لم تكن مألوفة من قبل فى كتابة ذلك الشكل من المقال القصير.. وبخاصة قاعدة المساحة، فلم يزد أى من لمحاته عن عمود، فضلا عن الانتظام الصارم بالكتابة اليومية، ثم إنه كان يقوم فى بعض الأحيان بإعطاء عناوين لبعض أعمدته، وهو ما أصبح سمة شائعة للأعمدة الصحفية بعدئذ.

ومن الشكل إلى المضمون، فصحيح أن توفيق دياب قد حرص على أن يعطى عنوانا جديدا لعموده فى الأهرام «اللمحات» غير الذى كان يكتب تحته فى المقطم «يوميات»، بيد أن هذا الاختلاف كان تعبيرا عن انتقاله من منبر إلى آخر أكثر مما كان تعبيرا عن تغيير فى الرؤية أو المنهج.

يؤكد ذلك أنه قد حمل معه بعض قضاياه التى كان يعالجها من قبل، لعل أهمها أزمة الزواج التى يبدو أنها كانت قد استحكمت وقتئذ، حتى إنه لم يكن يمضى أسبوع إلا ويتناولها من إحدى زواياها..

غير أنه لم يتجمد عند هذه القضايا التى ظلت شغله الشاغل فى «اليوميات»، فقد أدخل على «اللمحات» متغيرات عديدة أخرى، حذا حذوه بعدها كثيرون ممن أصبحت لهم أعمدة ثابتة فى الصحف المصرية :

١ ـ فهو فى سعيه لإدخال الحيوية على عموده انتقل به من مرحلة «المونولوج» إلى مرحلة «الديالوج» مما تكرر كثيرا فى نشره لرسائل القراء التى تعترض أو تعلق على بعض كتاباته، ليقوم بالرد عليها، الأمر الذى تتعدد أمثلته.

فيما يتصل بقضية «كساد سوق الزواج» أفسح مكانا لقارئة وصفها «بآنسة فاضلة من بيت كريم».. اسمها عزيزة وهى كريمة على فوزى بك، لتعلق على ما جاء فى هذا الموضوع.

نزلت «الآنسة الفاضلة» طعنا على الرجل دفاعا عن المرأة التى «حاولت النهوض فاعترض سبيلها وأساء معاملتها فهالها الأمر واضطربت نفسها وتعلمت كيف تكيد له وتعاديه وتقهره.

ظلمها وهضم حقوقها وبدد مالها فخفق قلبها وعيل صبرها. سامها الأذى فتوارت محاسنها». ويبدو أن عزيزة قد اشتطت فى رسالتها حتى إن توفيق دياب عندما عقب عليها رأى أن فى كلماتها «جنوحا شديدا إلى العصبية الجنسية حملها على ظلم الرجل شيئا ما»!

من نماذج «الديالوجات» الأخرى التى دارت بين صاحب «اللمحات» وبين بعض القراء ما جرى حين خاض غمار السجال مع محام شاب، اسمه فكرى أباظة، أصبح بعدئذ من أشهر صحفيى عصره، حول إحدى القضايا الساخنة وقتئذ، هى قضية تكرر إضرابات الطلبة. فالمعلوم أن هؤلاء كانوا فى طليعة القائمين بالثورة، والمعلوم أيضا أن مشاركتهم خلال النصف الأول من عام ١٩١٩ فى مظاهرات الاحتجاج وصداماتهم مع الإنجليز، تحولت خلال النصف الثانى من ذات العام إلى مطالب خاصة بدراستهم مما كان محل انتقادات شديدة من عدد من أصحاب الأقلام لم يكن منهم توفيق دياب!

يكشف عن ذلك عمودا «اللمحات» يومى ٢١ و ٢٣ أكتوبر..

فقد انحاز دياب لمطالب هؤلاء، وقدم نموذجا لذلك ما ارتآه من عدالة مطالب تلاميذ مدرسة الطب البيطرى «فألفاها حقة»، ثم استعرض تلك المطالب، وكان منها : أن تعتبر

مدرستهم مدرسة عالية إذ لايقبل بها إلا حامل الشهادة الثانوية، ويرى أنه «مطلب عدل ولسنا ندرى بأى وجه من وجوه الإنصاف تضن وزارة الزراعة (التى كانت تتبعها المدرسة) عليه به. . ومن الإجحاف أن ينال الشهادة الثانوية طالبان، يلتحق أحدهما بمدرسة الطب أو الحقوق أو الهندسة فيكون طالبا فى القسم العالى. ويلتحق الآخر بمدرسة الطب البيطرى فلا يعطى نفس المكانة بين طبقات المتعلمين»!

وفى اليوم التالى مباشرة ينشر رد فكرى أباظة، وقد اكتشف القراء أنه يحمل قلما لايقل فى قدرته على السخرية عن قلم دياب نفسه، وقد انتقد فى خطابه انتشار ظاهرة إضراب الطلبة عن تلقى دروسهم دون ما مسوغ معقول، وسأل ديابا: «ألم تر كيف أن المدارس الابتدائية قد بدأت تضرب على النغمة؟! مدرسة الجيزة غاضبة ساخطة لسوء موقع المدرسة. . ومدرسة عابدين أضربت فعلا احتجاجا على قرار الوزارة القاضى بتحديد سن الدخول. . ومكتب دسوق أضرب احتجاجا على اعتقال بعض الأزهريين». وبروحه الساخرة ينهى فكرى أباظة المحامى تعليقه مستحلفا ديابا ألا ينشر خطابه «إلا إذا وثقت تمام الوثوق من أن إخوانى - بل أسيادى الطلبة - لن يتعرضوا لى بمكروه»!

ويفطن صاحب اللمحات إلى أن كاتب الخطاب لايقصد سوى «مداعبة إخوانه شباب هذا البلد»، ويكبر فيه صراحته، إلا أنه ظل على موقفه المدافع عن الطلاب، ورأيه أن «شعور الناشئين بما لهم وما عليهم من حق وواجب هو شعور طيب». غير أنه قبل نشر رد المحامى الشاب اقتناعا منه أن العمود يحتمل الرأى والرأى الآخر.

٢ ـ أكثر من ذلك فقد تكررت خلال تلك الفترة ظاهرة أن يخصص بين الحين والآخر عمودا لرسالة من أحد القراء، وكان يصفه أحيانا «بصدى اللمحات».

من تلك الرسائل ما بعث به قارئ وقع بصفته «عاطل رغم أنفه» نشره فى «لمحات» ١٠ من أكتوبر عام ١٩١٩، والتى علق فيها على عمود سبق نشره عن «العاطلين بالوراثة» حين رسم لهم دياب صورة قلمية بديعة بدت فى قوله. . «ترى أحدهم فى الصباح إذا اتصل بفراشه بصيص من ضياء الشمس تجهم لذلك الضياء. . ماله كثير وخدمه كثير وخلانه كثير. . يعاقر النبيذ وشراب الزبيب ويغازل الحسان ويسامر الإخوان. وقد يتشاغل بلعب النرد والورق ويتنزه كل عصر فى سيارته الفخمة بين الجزيرة والأهرام ويتخذ مصيفا بالرمل ومشتى بحلوان»!

وقد رد «العاطل رغم أنفه» مذكرا كاتبنا أن هناك عاطلين من صنف آخر هم الذين

سدت فى وجوههم أبواب العمل بعد أن تخرجوا من المدارس الابتدائية والثانوية «ثم ضاقت بهم وظائف الحكومة والبنوك والشركات والتفاتيش والدوائر وغيرها أن تسعهم، وليسوا ذوى مال ليتجروا أو يهاجروا - العاطلون الذين إذا مررت بهم فى القهوات أو لقيتهم فى منعطفات السبيل لا يشق عليك أن تتميزهم بما هو ظاهر على سيماهم من دلائل الهم والبلوى وعلائم انشغال البال وسوء الحال»!

منها ثانيا ما رد به شاب غير متزوج من قراء اللمحات على انتقادات صاحبها لظاهرة عزوف الشبان عن الزواج مؤكدا أن الذنب ليس ذنبهم. ووضع هذا القارئ، واسمه محمود بسيونى، جملة من المطالب التى تساعد على إضعاف هذه الظاهرة: إباحة رؤية الخطيبة، عدم المبالغة فى المهور، أن يكون الزوج قواما على زوجته، وأن تكون متعلمة غير أمية، ألا يرغم الزوج على التخلى عن أهله، أن تراعى الزوجة جانب الحشمة، وأخيرا أن يكون الزوج موضع ثقة أصهاره. وقد عقب توفيق دياب على تلك المطالب بالوعد أن يخص كلا منها «بلمحة» خشية من «استمرار هذا الإضراب المخيف»!

منها أيضا الخطاب الذى لم يتردد فى نشره فى لمحات ٤ نوفمبر، وقد بعث به طالب بمدرسة الحقوق وامتلأ بالهجوم عليه شخصيا، فقد رأى سليمان البنا، وهو اسم هذا الطالب، أن الانتقادات الاجتماعية التى ما فتئ توفيق دياب ينشرها «ظلم لايليق بك» وأنها تفتح الباب للصحف الأفرنكية للهجوم على المصريين «فرفقا بإخوانك وبلادك أيها الأديب المخلص، واتقوا شرا لا يصيب الذين ظلموا خاصة، وليكن للعوج من قلمك قوام، ولعورته من فصاحتك ستر، ولتعمل بما أوتيته من طلاقة وما اكتسبته من بلاغة على إظهار من يفخرون بك بما تحب أن يكونوا عليه»!

لم يملك كاتبنا وهو يرد على هذا النقد المرير إلا تشبيه رسالة القارئ بالرجل الذى يأبى أن يتخذ غير السكر غذاء «فإذا نصح له الناصحون أن يدخل الملح فى طعامه، أو نصح له الأطباء النطاسيون أن يصلح بدنه بمر العقاقير نفر وأصر على الحلوى وإن كان مرضه ناتجا عنها وحتفه مخبوءا فيها»!

٣- من التجديدات الأخرى التى أدخلها صاحب «اللمحات» على عموده أنه كان يخصص بعضها أحيانا لما أسماه «التأملات» أو الأقوال المأثورة التى كان ينشرها كل يوم سبت تحت عنوان «أشعة من شموس الحكمة»..

منها ما كتبه فى مطلع لمحة امتلأت بمشاعر الشجن: «مسكينة عيون تحار فى مآقيها

الدموع من غير سبب معلوم. مسكين فؤاد ينطوى على الحزن والأسى من غير علة بينة. كأن ما يحاربنا بها الزمان من أزمات وأوصاب وموت وفواجع ليست كفيلة وحدها بإشقائنا حتى تعززها كآبات مقيمة فى باطن النفس ترسب فى القاع أحيانا وتطفو على السطح أحيانا».

نختار منها أيضا بعض ما كتبه يوم ٨ من نوفمبر عام ١٩١٩؛ مثل الإنسان الخير كعين الماء تسقى الحرث وتزيد الخصب. لأن يؤذيك غيرك خير من أن تؤذيه. من الناس من يصلى وهو يكيد للعباد. قد يستطيع الكسب جاهل وإنما العاقل من يحسن الإنفاق. الحب لا تهرمه الأعوام والشهوة تهرمها الساعات. عناصر الرجولة ثلاثة: قلب يعزم ورأس يدبر ويد تعمل.

ويدخل على «أشعة من شموس الحكمة» فى السبت التالى تعديلا جديدا عندما ينسب الأقوال إلى أصحابها؛ سنكا: القسوة مصدرها الضعف. كارليل: كل الكائنات نوافذ تطل منها العين الفلسفية إلى أعلى نهاية. روسو: كل الشرور وهمية إلا شرين، ألم البدن ووخز الضمير. مثل أمريكى: من كان على حق والله معه فله الأغلبية ولو كان وحيدا. مثل ألمانى: الوظيفة بلا أجر تخلق لصوصا. مثل فارسى: ثقب إبرة الخياط يسع الصديقين والدنيا تضيق بالعدوين.

٤ ـ الحملات التى شنها الرجل على بعض المسئولين أو أصحاب بعض المهن مثلت إضافة أخرى اختلفت فيها اللمحات عن اليوميات..

فهو لم يتهيب فى شن حملة على رجال الإدارة الذين قاموا تحت توجيه الإنجليز، وبمشاركتهم، بإساءة معاملة الجماهير، فقد اعترض بشدة على حرمان الأفراد من رفع جنح مباشرة على هؤلاء «حفظا لكرامتهم ومن يرتكب منهم مخالفة يحاكم لأجلها بالطرق الإدارية المتبعة»، واحتج على ذلك بالقول «لست أدرى كيف زين الشيطان لإخواننا مأمورى المراكز أن يسلبوا أفراد أمتهم حقا من أثبت الحقوق.. حق رفع ظلامتهم إلى القضاء إن بغى عليهم المأمور».

ويعاود صاحب «اللمحات» انتقاد المآمير فى اليوم التالى، خاصة بعد طلبهم من الحكومة أن تمنحهم لقب البكوية «لأن تحت إدارتهم من العمد والأعيان من هم حائزون على تلك الرتبة»، ويرى أن حصولهم عليها سيزيد من طغيانهم على خلق الله، ويسخر من مطلبهم بتذكيرهم بأن «الولايات المتحدة يحكمها مجرد «مستر» لا بكوية له ولا

«الوردية». وعلى رأس الحكومة البريطانية «مستر» بسيط كذلك، ورئيس الجمهورية الفرنسية إن هو إلا «مسيو» يشاركه فى «مسيويته» خادم الفندق وساعى البريد»!

وهو لم يتردد فى شن حملة على المسئولين عن المواصلات داخل المدن بسبب اعتصامات عمال الترام وغيرهم، أو بينها بعضها وبعض بسبب ارتباك السكك الحديدية، وسخر من ذلك بقوله إنه لايستطاع العيش فى القاهرة إلا بركوب الإبل كما تفعل قوافل الحجاج «فمن لساكن الجيزة أو أقصى العباسية أو روض الفرج بالوصول إلى مقر عمله بالقلعة أو حى سيدنا الحسين ؟ أمن أهل الخطوة هو فتطوى له الأرض وينكمش أمامه طولها والعرض»(!). ويثير الإعجاب هنا بتوفيق دياب ليس فحسب أسلوبه الشائق الذى تغلب عليه روح السخرية، وإنما أيضا انحيازه الواضح للمصريين المطحونين، رغم أنه كان ابنا لأحد البكوات.

واحتلت السكك الحديدية المكان الثانى من حملة توفيق دياب حول مشكلات المواصلات. ومرة أخرى يعبر عن انحيازه للفقراء من ركاب الدرجة الثالثة حين يخاطب «صاحب الدولة كبير الوزراء» فى اللمحات التى نشرتها الأهرام فى عددها الصادر يوم الأحد ٢١ من سبتمبر بقوله: «لو رأيت يا صاحب الدولة كيف تختنق مركبات الدرجة الثالثة فى قطار «الركاب» بأكداس مكدسة من الأبدان المصرية بعضها فوق بعض، فلا يتحرك القطار حتى تنشب المعارك وتشتعل الحروب بين أولئك المساكين طلبا لنسمة من الهواء أو شعاعا من الضياء، فمن كان منهم قويا فقد حى ومن كان منهم ضعيفا فقد مات»!

ونال الأطباء نصيبا من هذه الحملات، فعندما نما إلى علمه أن هؤلاء من المصريين والأجانب سوف يجتمعون فى لجنة مختلطة يوم الجمعة ٧ من نوفمبر فى فندق الكونتتال، ولما انتشرت الأقوال أن الغرض من هذا الاجتماع الاتفاق على زيادة قيمة الأتعاب، بادر توفيق دياب بالهجوم عليهم بقوله إنهم «سيجتمعون ليروا رأيهم فى زيادة الأجور التى يتقاضونها من ذوى العاهات الوجيعة وذوى السقام المبرح. جاع الأطباء ومنهم «الباشاوات» وأكثرهم «البكوات» وقليل منهم «الأفندية» - فهم يريدون أن يشبعوا البطون الجائعة بأن يبتزوا من التعساء المنكوبين فى صحتهم ضريبة جديدة»!

وعندما أنكر أحد هؤلاء واسمه عبد العزيز حسن الزنينى مثل هذا الاتهام، وأكد أنه يعالج الكثيرين بالمجان منذ عودته من لندن، وطالبه بانتظار ما سوف يسفر عنه الاجتماع، تساءل فى عمود آخر عما إذا كان عليه أن ينتظر «حتى تقرروا زيادة الضريبة على المرضى

المساكين ثم أبدأ بعد ذلك فى نقد عمل تم بالفعل وفى محاولة إطفاء نار قد اشتعلت. كأن حضرة الدكتور قد نسى الحكمة التى أخذناها عن السادة الأطباء أنفسهم وهى أن المنع خير من العلاج».

٥ - وهو يقترب، ولو بحذر، من الشأن السياسى بشكل غير مباشر، فقد كان ينتهز فرصة حدث ما يشد اهتمام الجمهور، فيكتب عنه دون ما غضاضة أو خوف.

فقد انتهز توفيق دياب فرصة نفى أحمد شوقى بك، أمير الشعراء إلى إسبانيا وقتذاك، فخصص إحدى اللمحات لمناجاة الشاعر المشهور دون أن يخشى سطوة المحتلين، وقد وجهه إليه بقوله: «إلى فؤاد مصر بالأندلس، إلى الكوكب الدرى الذى يضىء فى نفوسنا وفى «برشلونة»، إلى كليم أرواحنا وحبيبها.. إلى شوقى أبث شوقى»!

وبشكل شاعرى أعرب عن حسرته على الزمان الذى لايدع أحد العظماء «دون أن يكيد له كيدا وينزل به الأذى عمدا. ترى هل ظن المكائد تذهب بالعظمة؟.. إن شوقى فى عين شمس هو شوقى فى برشلونة وقرطبة.. نور من الله أينما حل أضاء، ونهر من الكوثر أينما جرى روى.. هو ذلك فليستحِ الزمان وليرد علينا أخانا». ولاندرى إن كان توفيق دياب يطلب الاستحياء من الزمان أو الإنجليز!

وانتهز فرصة وفاة محمد فريد وجدى، وكان أحد كتاب الحزب الوطنى، وعكف على إخراج «دائرة معارف القرن العشرين»، فكتب يعدد بعض مناقب الراحل، معلنا أنه لم يحفزه على كتابة هذا العمود «إلا الرغبة فى أن يكون من علامات وثبتنا الجديدة نحو الرقى المنشود إكبار أفذاذنا العاملين».

غير أن الأكثر صراحة كان ما كتبه فى لمحات يوم ١٩ من نوفمبر فى نعى الزعيم الوطنى الراحل محمد فريد حين خاطبه بقوله: «قدمت لأمتك ما ملكت يداك من مال وقد كان وفيرا، وما ملك عقلك من رشد وكان رشيدا، وما ملكت همتك من عزيمة وقد كانت من أمتن عزائم الرجال، وما ملك جسمك من قوة وقد كان قويا سليما لولا هيامك بمصر».

غير أنه إذا كانت ثمة ملاحظة هنا فهى أن الكاتب الشاب تعامل مع القضايا محل الإجماع الوطنى، ولم يكن بعد قد اقترب من القضايا الخلافية، وهو الأمر الذى استغرق بعض الوقت.. أحد عشر شهرا بالتمام والكمال!

فقد توقفت «اللمحات» بين يومى ١٩ من نوفمبر عام ١٩١٩ و ١٩ من أكتوبر من العام التالى، ولم تظهر خلال تلك الفترة سوى مرة واحدة، فى يوم ١٤ من مارس عام ١٩٢٠ على وجه التحديد، تحت عنوان «أولادنا الكشافة»، ولم يكن عمودا مثيرا للاهتمام، فقد كان أقرب إلى إثبات الوجود، وإلى رسالة للقارئ أن توقف كتاباته لا يعنى أنه قد رحل عن الأهرام.

عاد توفيق دياب إلى كتابة اللمحات بشكل منتظم يوم ١٩ من أكتوبر عام ١٩٢٠، ولكنه كان كاتبا آخر، فقد انقضت بهذه العودة مرحلة كتاباته الاجتماعية وبدأ يخوض فى بحار السياسة، بل فى أعماقها!

وليس من تفسير لتوقف «اللمحات» سوى ما أخذ بتلابيب البلاد خلال تلك الفترة من تدافع الأحداث السياسية، الأمر الذى لم يفسح مكانا فى الصحيفة لتناول موضوعات مثل تلك التى عرفت عن اللمحات. وفى اعتقادنا أن تلك الفترة هى التى أسهمت فى التحول الجذرى الذى أصاب ديابا من داعية للإصلاح الاجتماعى إلى كاتب صاحب موقف سياسى، مما ظل يلازمه حتى نهاية حياته الصحفية.

وهذا استعراض سريع لما شهدته البلاد خلال تلك الشهور العشرة من أحداث سياسية، فقد بدأت يوم ١٥ من نوفمبر عام ١٩١٩ ببلاغ من دار المندوب السامى عن قدوم لجنة برئاسة اللورد ملنر وزير المستعمرات إلى البلاد «للمحافظة على الحكومة الذاتية فى القطر المصرى تحت الحماية البريطانية» الأمر الذى أدى إلى تفجر الموقف وعودة روح العنف الثورى التى كانت محتدمة خلال الربيع؛ اجتماعات، مظاهرات، محاولات اغتيال تعرض لها رئيس الوزراء يوسف وهبة وغيره من الوزراء، اعتداء الجنود الإنجليز على حرمة الأزهر، وصدامات بين هؤلاء وبين الأهالى، خاصة فى الإسكندرية وطنطا، وقع فيها عدد كبير من الضحايا من أبناء المدينتين، الأمر الذى دفع سلطات الحماية إلى العودة للتضييق على الصحف.

تبع ذلك أن قبل الوفد التفاوض مع اللورد ملنر فى لندن، وقد بعث لعدلى باشا يطلب منه اللحاق به، وبعد أن عرض وزير المستعمرات البريطانى على الجانب المصرى مشروعا لتسوية القضية، قرر الوفد أن يبعث ببعض المندوبين إلى مصر فى سبتمبر عام ١٩٢٠ للتعرف على رأى الأمة فيه، وقد أبدى المصريون بعض التحفظات على مشروع ملنر. وفى هذه الظروف عادت «اللمحات» إلى الظهور.

الكتابة فى السياسة:

بين يومى ١٩ و ٢١ من أكتوبر عام ١٩٢٠ كتب توفيق دياب ثلاثة أعمدة، كانت بمثابة الإعلان عن أن الرجل قد صمم على الخروج عن منهج الاقتصار على الكتابة الاجتماعية، والدخول فى عالم الكتابة السياسية بكل متاعبه ومخاطره.

الأعمدة الثلاثة كانت تحت عنوان «مستحيل»، والقضية كانت حول تكوين «جمعية وطنية» تبت فى المشروع المقدم من الجانب البريطانى حول مستقبل مصر، وعما إذا ما كانت تتألف بالانتخاب، وهو ما حبذه الوفد، أو بالتعيين وهو ما طالب به خصومه من رجال الحزب الوطنى، وقد انحاز دياب بشكل لا لبس فيه للخيار الأول.

بدا هذا الانحياز من السطور الأولى من «لمحات» يوم ١٩ من أكتوبر، وقد جاء فيها: «محال تأليف الجمعية الوطنية إلا عن طريق الانتخاب العام. الوفد يأبى التعيين، والهيئات المصرية القديمة تأباه، وتأباه الأمة جميعا أيما إباء».

ينتقل من ذلك إلى التنبيه إلى أن الوفد لم ينل ثقة الأمة إلا لأنه كان وما زال أداة الإعراب عن إرادتها، فلم ينحرف قيد شعرة عما تشاء، ثم إنه «يوقن أن «التعيين» يفض الأمة من حوله وإن صدر به الأمر عن طريق الحكومة المسئولة.. إذ هم وحدهم الموكول إليهم أخذ الحيطة لكرامة الأمة وحقوقها، وهم وحدهم المسئولون أمامها عن كل ما يتعلق بعرض المشروع ذلك الغرض الفاصل الذى لن يقبل نقضا ولا إبراما»!

ويرفض حجة دعاة تشكيل الجمعية بالتعيين بحجة أن المسألة لاتحتمل انتظار الانتخاب وما تتطلبه من وقت بأن الأمة « جاهدت هذا الجهاد الطويل وصبرت هذا الصبر الجميل لايصح فى رأى إنسان له ذرة من الفكر أن يصغى لمثل هذا الهراء».

وفند ما ذهب إليه البعض من أن يناط بالجمعية التشريعية التى كانت قد تشكلت قبل الحرب (١٩١٣ - ١٩١٤) للنظر فى المشروع لأنها «انتخبت لا للبت فى مصير البلاد وإنما لدائرة من العمل محدودة ولعهد من عهودنا قد مضى».

وانتقل من ذلك إلى القول فى عموده الثانى إن المراد أن يكون للأمة حق تأليف هيئة عامة جامعة تكون أكثر عددا وأوسع نطاقا وأعظم قدرة على وضع الأساس الدائم لسعادتنا وسعادة أجيالنا المقبلة، وخلص أخيرا للقول فى عموده الثالث إنه إذا كان الغول والعنقاء والخل الوفى يشكلون المستحيلات الثلاثة فى المثل الشائع فإن «المستحيلات فى مصر اليوم ثلاثة : قبول الوفد للتعيين، قبول الهيئات، قبول الأمة»!

وفى هذه المرحلة، وفى أكثر من لمحة، نصب توفيق دياب نفسه مدافعا عن سعد زغلول مهاجما لخصومه. .

فى مجال الدفاع تصدى كاتبنا لما دأبت عليه بعض صحف الحزب الوطنى ذات الصلة بعبد العزيز الصوفانى بك بنشر نداء من سعد باشا زغلول كان قد أصدره يوم ١٥ من يناير، أى قبل أكثر من عشرة شهور، وكان فى هذا النداء ما يدل على صلابة الموقف، وكأن الصوفانى بك قد أراد من وراء ذلك أن يظهر حجم التناقض بين سعد باشا الزعيم الثورى وسعد باشا المفاوض المرن !

وفى هذا السبيل لجأ توفيق دياب إلى حيلة بسيطة، ولكنها مؤثرة، فقد أثبت طرفا من مذكرة كان صوفانى بك قد رفعها إلى وزير الخارجية البريطانية عام ١٩٠٨ جاء فيها : « قد علمنا أن اعتقاد جنابكم واعتقاد حكومة جلالة الملك أن المصريين ليسوا بعد أكفاء لإدارة دفة أعمالهم بأنفسهم. ولذلك نسأل هذه الحكومة أن تشير على الحكومة المصرية باتخاذ اللازم لإنشاء مجلس نيابى ذى سلطة محدودة لايتداخل فى الشئون الخارجية ولا فى الامتيازات التى تمنح للشركات ولا فى قوانين التصفية».

فى مجال الهجوم على الخصوم أخذ على نفسه الرد على صحيفتى المقطم ومصر، وكانتا أكثر الصحف هجوما على سعد باشا والوفد، وأسماهما «صحف الشقاق» ووصف أصحابهما «بدعاة السوء وسعاة الفساد»، وطالبهم بأن يخجلوا بعد أن دأبوا خلال تلك الشهور على نشر الأكاذيب التى يسعون من ورائها إلى شق صف الأمة.

بيد أننا نلاحظ أن توفيق دياب خلال تلك الجولة الثانية من اللمحات لم يتخل تماما عن اهتماماته بقضايا الإصلاح الاجتماعى والأخلاقى، مما نلاحظه فى أكثر من عمود: الإخلاص الكاذب، ظريف، المشروبات الروحية، أقدار الرجال، وغيرها. .

وتوقفت «اللمحات» بعد ذلك ولكن. . لم يختف الاسم بعدئذ، فكثيرا ما كان يستعيده دياب فى كتاباته بعد أن ترك الأهرام، كما أنه خلال تلك المرحلة لم يتوقف عن الكتابة فى نفس الجريدة فى الشأن السياسى ولكن بشكل مختلف.

* * *

خلال الشهور الأربعة الممتدة بين ١٦ من يوليو و ١٦ من نوفمبر عام ١٩٢١، وبعد أن تخلى مؤقتا عن صيغة العمود، وضع توفيق دياب ستة عشر مقالا شديدة السخونة، مما

كان بمثابة الخطوة الثانية نحو مرحلة «الكاتب السياسى» الذى فقد أغلب اهتمامه بالقضايا الاجتماعية والأخلاقية التى ظلت محور اهتمامه خلال السنوات السابقة.

وقد شهدت تلك الفترة بداية الانشقاق فى الحركة الوطنية بين سعد زغلول وعدلى يكن، والذى بدأ بسبب الخلاف بين الرجلين على رئاسة الوفد المتجه إلى لندن لمفاوضة اللورد كرزون وزير الخارجية البريطانية، وتحول المشتغلون بهذه الحركة إلى سعديين وعدليين، الأمر الذى كان محل استهجان الأهرام وكثيرين من المشتغلين بالحركة الوطنية، فقد نظر هؤلاء لما فعله زعيم الثورة بأنه لون من الاستبداد خاصة بعد أن انتصرت غالبية أعضاء الوفد لغير رأيه.

وعندما توجه عدلى إلى لندن وبدأ مفاوضاته مع اللورد كرزون التى استمرت لنحو ثلاثة شهور (١٦ يوليو -١٩ نوفمبر ١٩٢١)، وصلت المعركة إلى ذروتها، وانحازت الأهرام فيها إلى صف عدلى وكانت من بين من تولوا الدفاع عنه والهجوم على سعد باشا.

شارك فى هذه المعركة مفكرون مرموقون وقفوا موقف العداء من سعد باشا كان منهم الدكتور محمد حسين هيكل، والدكتور طه حسين، واللذين أفسحت لهما صفحاتها لشن حملة على سعد كان منها ما كتبه الثانى يوم ١٣ من أكتوبر عام ١٩٢١ تحت عنوان «زعيم حزب لا زعيم أمة» ينعى فيه على الوفديين توصيف سعد زغلول بزعيم الأمة، وقد رأى أن سعدا قد حاد عن طريق الحق لأن «ناسا لم يوكلوه وقد سكتوا عنه حين كان يعلن أن الأمة قد وكلته، والحق أن ناسا رفضوا توكيل سعد لأنهم أنكروا خطته، وما نظن أن سعدا والسعديين ينكرون وجود الحزب الوطنى وأن له قيمة وخطرا».

ويبدو أن القائمين على تحرير الأهرام اعتقدوا أن استكتاب الآخرين لايكفى، وأرادوا أن يؤكدوا أن ذلك الموقف تعبير عن رأى الجريدة، ولما كان توفيق دياب يشارك هؤلاء رأيهم، ولما كان من العناصر المصرية القليلة، بل ربما الوحيد، فى هيئة تحرير الأهرام، فقد حرصوا على أن يكون الناطق بلسان الأهرام فى هذه المعركة، الأمر الذى يبدو أن الرجل قد تحمس له كثيرا، وأن يقبل ركوب المخاطرة التى طالما عزف عن ركوبها!

فالمعلوم أنه بدءا من يوم الثلاثاء ١٨ من مارس عام ١٩١٩ خصصت الجريدة العمود الأول من الصفحة الثانية لأخبار الثورة واختارت له عنوان «الأهرام - جريدة مصرية للمصريين»، وكان يعبر عن رأيها فى الأحداث الجارية، وكعادة الجريدة عندما يصدر أحد

أبوابها دون توقيع يكون مفهوما أن من يقوم على تحريره إما داود بركات رئيس التحرير وإما أحد كبار كتاب الجريدة، فقد جرت عادة هؤلاء أن تكون كتاباتهم بدون توقيع، باعتبار أنهم كانوا يعبرون عن رأى الجريدة لا رأيهم.

وكان معنى أن يوكل لكاتب فى الجريدة أن يقوم بتحرير هذا الباب، ثم أن يوقع باسمه على غير العادة، فإن ذلك إذا ما دل على شيء فإنه يدل على ما اكتسبه هذا الكاتب من مكانة فى الجريدة العريقة. وشرع الرجل فى خوض لجة بحر السياسة الهائج.

الانحياز لعدلى يكن:

فى يوم بداية المفاوضات المصرية - البريطانية فى لندن، السبت ١٦ من يوليو عام ١٩٢١، خرجت الأهرام على قارئها بأول مقالات توفيق دياب فى حملة التأييد التى شنتها الجريدة لتأييد عدلى يكن، وكان بمثابة شهادة ميلاد لدياب الصحفى السياسى، الأمر الذى عبر عنه فى المقال الافتتاحى باستهجانه للخلاف بين سعد وعدلى ووصفه بأنه «شر مستطير الوصول إلى ذلك اليوم الخطير الذى لاترتفع فيه الأصوات إلا باسمين اثنين طالما اتخذهما القوم عنوانا للتناحر، وسببا إلى التفرق، فى ساعات ما كان أحوجنا فيها إلى تناسى الأسماء كلها إلا اسما واحدا عظيما هو اسم مصر الخالد».

وعبر عن رفضه أن تنظر أمة إلى الحياة أو الموت «بعين شخص واحد مهما يكن مقامه فيها أو مكانه من الحكومة، ولاترشح نفسها للنظر فى مصيرها إلا باسمه - تلك أمة حاش لمصر أن تكون كذلك - ضعيفة الرأى قصيرة النظر مفتونة بمظهر الأشخاص الزائلين البائدين عن حياتها التى لن تزول ولن تبيد».

وكأنما وضع توفيق دياب بذلك يده فى «عش الدبابير»، خاصة بعد أن هاجم فى مقاله الثانى الدكتور محجوب ثابت، وكان واحدا من أهم الشخصيات الوفدية.. فقد رآه شاعرا أكثر منه سياسيا عندما وضع شروطا للاتفاق بين مصر وإنجلترا؛ بأن تحل مصر قيود الامتيازات المجحفة بحيث لاتنتقل الامتيازات من أيدى تلك الدول إلى يد إنجلترا، وألا تحرم من السودان فيفصل عنها قلبها ومصدر حياتها، ويؤسس ذلك على حق الفتح الذى تتمتع به مصر حيال تلك البلاد.

فقد رأى توفيق دياب أن وضع مثل هذه الشروط يصرف المفاوض المصرى عن المطلب الجوهرى بإجلاء القوات البريطانية عن أرض الكنانة، وأخذ على الدكتور محجوب طلبه أن تحل مصر قيود الامتيازات وسأله: كيف يمكن أن يتم بلوغ تلك الغاية قبل الاتفاق مع

الإنجليز ومصر أمة وحيدة غير مسلحة؟ كما أخذ عليه طلبه «بتجديد حق الفتوحات وتبرير حق الغزو وتحكيم حد السيف»، فقد انقضى هذا العصر.

وجاء رد الفعل سريعا من قارئ اسمه «الإنبابى» الذى عقد مقارنة بين «الطبيب البارع والعالم الفاضل محجوب بك ثابت» الذى عرفه «وطنيا غيورا لاتلهيه صناعته عن خدمة وطنه ما استطاع إلى ذلك سبيلا»، وتوفيق دياب الذى أخذ يعيره بمواقفه السابقة، فيما جاء فى قوله :

«لم ينصرف الخطيب المفوه والكاتب البليغ محمد أفندى توفيق دياب فى أحرج مواقف البلاد السياسية عن الدفاع عن الفضيلة والاشتغال بها وحدها، ثم ما لبثنا فجأة عقب تأليف الوفد الرسمى، لا بل عقب الخلاف المشئوم أن رأيناه فى هذه الحلبة يلبس حلة السياسة لايصده عنها صاد ولا يرده راد.. رأيناه وقد ثارت ثائرته فى الدفاع عن الوفد الرسمى حتى حسب كل كلام ولو بحق طعنا فيه وكل دفاع عنه قويما».

ولأن العش لايضم دبورا واحدا فقد خرج آخر اسمه عبد الرحمن شفيق (طالب ثانوى) بطقطوقة صغيرة تكاد تصل إلى مرحلة السب، غير أن الأهرام كعادتها فى عدم المصادرة على آراء الآخرين، نشرتها فى عددها الصادر يوم ٧ من أغسطس عام ١٩٢١ تحت عنوان «من هو دياب»!؟

قال: «كل يوم ترد على صفحات الأهرام بعض كلمات توفيق أفندى دياب. فمن هو دياب؟ إننا لانعرف لهذا الرجل عملا بالسياسة ولا الاشتغال بها. ولكن من الغريب أن نراه احترف مهنة السياسة من مدة شهرين تقريبا، أى من يوم الخلاف بين رئيس الأمة الأوحد معالى سعد باشا ورئيس البعثة الرسمية عدلى باشا.

«مهنة جميلة وكلام طيب ولكن السياسة ليست حرفة سهلة ولا كل من ادعى العلم بها يقال له سياسى - أتريد «يا سى دياب» أن نقول لك إنك تفهم فى السياسة وإنك سياسى محنك بمجرد أن تذم فى معالى رئيس أمتك الأوحد أو المسألة مسألة فخر أى بمعنى أن تجلس فى المجتمعات وتقول: أنا كتبت اليوم مقالة «وسببت سعد باشا »؟»!

نفس الشيء فعله دبور ثالث من المنيا اسمه محمود سليم الذى اتهم ديابا بعدم لياقة أن يصدر منه ذلك «وأنت الأستاذ العظيم الذى تلقن دروسه فى الفلسفة وغيرها فى جامعات إنجلترا، لزعيم تبوأ أجل مكانة فى قلوب الأمة، وترنم الكهل والطفل باسمه وحيا الشعب كله الإخلاص والغيرة والتفانى فى شخصه حتى جعله رمزا لأمانيه».

ولاشك فى أن المحرر الجديد لباب «الأهرام - جريدة مصريةللمصريين» كان يتوقع ما هو أكثر من ذلك، إذ لم تثنه هذه الهجمات المبكرة عن السير قدما فى إدانة الخلاف بين الرجلين، وقد حمل سعد باشا الجانب الأكبر من مسئوليته . .

فقد كتب فى أحد مقالاته يتهم «الزعيم الجليل» بالاستبداد وعبر عن رأيه، أو بالأحرى رأى الأهرام فى ذلك، بأنه كان يأمل لو استطاع الباشا «أن يحتفظ بتلك الرابطة المقدسة التى ربطته بسائر زملائه العاملين، كنا نود لو عرف (للكثرة) من إخوانه السابقين حرمة الزمالة وحرمة المسعى النبيل المشترك، وحرمة الحق والواجب، لكنه - ويالخيبة الأمل وضيعة الرجاء - لم يفعل، بل جعل أصابعه فى أذنيه، وكلما أشاروا عليه برأى سديد قال: لن أسمع ولن أستجيب»!

وبينما كان عدلى يكن يفاوض وزير الخارجية البريطانى فى لندن، كان الوفد يتحرك فى القاهرة، فقام بدعوة عدد من الأعضاء العمال فى مجلس العموم، برئاسة المستر سوان، لزيارة مصر ليعاينوا على أرض الواقع صحة الاتهامات الموجهة للحكومة بأنها تجبر المصريين على التوقيع على توكيلات لعدلى باشا للتفاوض بأسمائهم، وفى نفس الوقت أرسل أحد أعضائه، هو مكرم عبيد باشا، إلى العاصمة البريطانية، ليفسد عمل الوفد العدلى هناك.

علق توفيق دياب على سفر مكرم إلى مدينة المفاوضات الرسمية، بأنه ليس له سوى هم واحد هو السعى بكل ما أوتى من حيلة مريبة وفرية مزرية ومال مباح لإحباط المفاوضات. وكلما نفدت له حيلة فتحت له نفسه المكشوفة حيلة»!

وعندما وجه المستر سوان سؤالا للحكومة فى مجلس العموم، مدعوما بالمعلومات التى حصل عليها خلال رحلته إلى مصر، حول ما إذا كان عدلى يكن يمثل الأمة المصرية حقيقة، كتب توفيق دياب منددا بذلك تحت عنوان «ويل لنا منا - مصر أضحوكة فى البرلمان الإنكليزى»، معتبرا ما جرى إضعافا للوفد المصرى فى مفاوضاته المضنية مع الجانب البريطانى . .

قال مخاطبا أعضاء الوفد: «قد نجحتم شر نجاح أيها الأبطال المجاهدون فى سبيل جلب العار على مصر. أحسنتم الرماية فأصبتم كرامة هذه الأمة التى أولتكم ثقتها مطلقة صماء عمياء. فإن كان فى كنانتكم مزيد من هذه السهام المميتة فصوبوه إلى ما بقى من

مقاتلنا إن كان لنا مقتل سليم لم تصيبوه. هاتوا من خدماتكم الوطنية الغراء. زيدونا كل يوم ويلا على ويل ودبروا لمصر وقضيتها كل يوم كيدا بعد كيد»!

وكتب فى منتصف شهر سبتمبر مقالين تحت عنوان «السياسة المصرية فى نصف عام» قدم فيهما تفسيرا لموقف سعد المتصلب من مسألة رئاسة وفد المفاوضات، فحقيقة الأمر - فى رأيه - أنه لما رأى «حفاوة بمقدمه لم يجد بمثلها تاريخ مصر على أحد فتنته فتونا حال بينه وبين الانتفاع بنصائح الناصحين مهما تنزهت عن كل شائبة وخداع، ومهما حوت من إخلاص وغيرة وطنية ورشاد». قال فى نفسه:

«أيكون لى هذا السلطان على قلوب تلك الألوف من الناس، ثم يتصاعد بعضهم إلى مقامى بالنصح والإرشاد؟ أليس لى أن آمر وعليهم وقد أولونى عرش الوطنية أن يطيعوا؟ أليس عجبا أن يتوق المتعاقلون إلى إبداء خواطرهم بين يدى فى بلد قد وثق بى ثقة لم يحظ بها أحد قبلى بعد الأنبياء؟!».

ولم يتردد توفيق دياب خلال تلك الحملة فى أن يشترك مع آخرين فى معارك مريرة، الأمر الذى كشف عنه المقالان اللذان كتبهما ونشرتهما الأهرام يومى ١٢ و ١٤ من أكتوبر عام ١٩٢١، تحت عنوان «ثلاثون فرية فى مقال واحد - لفقها كاتب كبير ينم عنه قلمه».

الكاتب الكبير الذى لم يفصح عن اسمه هو «مصطفى لطفى المنفلوطى»، وإذا كان دياب لم يصرح بدوره باسم الرجل، فإنه وصفه بأنه صاحب «النظرات والعبرات»، ولم يكن يغيب على قارئ ذلك العصر، مهما تواضعت درجة ثقافته، أن يعلم من المقصود بذلك.

المهم أن الأهرام، من خلال قلم محمد توفيق دياب، أخذت تفند الاتهامات التى كالها الأديب المعروف لحكومة عدلى يكن، بعد أن عددها فبلغت الثلاثين.

رد بشكل استنكارى على اتهام المنفلوطى لكل من عدلى وثروت وزملائهم بأنهم كانوا من أصدقاء الحماية بالأمس القريب، فيما جاء فى قوله: «من هم أصدقاء الحماية يا مولانا؟ أرشدى وعدلى ووزارتهما؟ كلام أعيد حتى مله الأطفال فى المكاتب والحوذية فى الأزقة والطرقات». وذكره بأن سعدا والوفد قد استعان برشدى وعدلى وثروت وصدقى واستظهر تقاريرهم التى كانوا يمدونه بها أيام لجنة ملنر، وتساءل ما الذى دعا الوفد إلى قبول أن يعمل عدلى جنبا إلى جنب فى باريس ولندن.

وأبدى ما هو أكثر من الاستنكار للتهمة التى ألقاها صاحب «النظرات والعبرات» على رجال عدلى باشا بأنهم فروا من صفوف الجيش الوطنى إلى صفوف العدو، ورأى مثل هذا القول رميا بالخيانة العظمى لطائفة كريمة من أبناء مصر، ورأى أن صاحبه منعدم الضمير، وأنه وأمثاله «يحتكرون طرق الجهاد، ويحتكرون طرق التفكير، ويحتكرون معانى الوطنية، ويحكمون أن من خالفهم فى أمر خارج على الوطن خائن لمصر»!

وعندما عير المنفلوطى أنصار عدلى بأنهم يسعون إلى أن تخضع أكثرية الأمة العظمى لأقليتها الضئيلة رد عليه بأن للأخيرة حقا مقدسا وهو أن تبدى رأيها جهيرا «وألا يأخذها فى ذلك خوف الجماهير مهما بلغت من قوة وعدد. نحن نحترم الأكثرية ولكن لا نقركم على احتقار الأقلية».

ويقول دياب إنه لم يملك سوى القهقهة على ما جاء فى قول «الراوى الحزين» على حد وصفه للمنفلوطى من أننا «لانطيق أن يتحدث الناس عنا أننا صدقنا أن الزعيم الوطنى يجب أن يكون مجردا من صفات البطولة والنبوغ والشخصية القوية والذكاء الخارق ليصلح لزعامة الأمة وقيادتها».

وبرر صاحبنا قهقهاته بسوء فهم الأديب المشهور، فالناس تريد الزعيم البطل «ولكن البطولة الصادقة التى تفهمها الأجيال الحاضرة، بطولة رجال الحرية والدستور والديموقراطية»، وتريده نابغة على أن يظهر ذلك «فى سبيل القضية المصرية وجمع الشتات لا فى سبيل الرئاسة وتمجيد الذات».

على أى الأحوال كان هذا الاشتباك بين صحفى كبير وأديب كبير آخر بمثابة الخطوة قبل الأخيرة فى المعركة التى ظل أوارها مشتعلا طالما استمرت المفاوضات الجارية فى لندن، وكانت الأخبار قد أخذت تردد وقتئذ أنها قد انتهت إلى فشل.

فقبل ثلاثة أيام فقط من إعلان هذا الفشل كتب توفيق دياب آخر مقالاته ناطقا بلسان الأهرام، وجاء مقاله المنشور يوم ١٦ من نوفمبر عام ١٩٢١ تحت عنوان «شهر أكتوبر - شمس الحق عما قريب ساطعة»، استهله بالقول: «لكل عمل نهاية ولكل أمد غاية ولكل نبأ مستقر. بعد كل غيم صحو وبعد كل باطل حق وبعد كل ليل مظلم نهار منير. . فإما مفاوضات مجدية وإما قطع للمفاوضات شريف. إما شط النجاة يبلغه مفاوضنا وإما عدم المقامرة بأمة فى بحر مهلك خضم من السياسة البريطانية الغامضة».

وانتهز الفرصة ليرد على اتهام الوفديين لخصومهم، ومنهم دياب بأنهم وزاريون،

«فنحن مثلكم مصريون فى كل حبة من حبات قلوبنا وفى كل نزعة من نزعات نفوسنا النزيهة، وها هو ذا شهر أكتوبر على الأبواب ! فإما أن يكبح الإنجليز جشعهم وإما أن يعود عدلى وإخوانه وبيدهم براءة من كل تهمة نقيصة»، الأمر الذى تحقق والذى لم تعد معه ضرورة لاستمرار تحرير الرجل لباب جريدة مصرية للمصريين، ولم يسترح توفيق دياب طويلا، فلم يكن قد انقضى أسبوع عندما عاد ليمارس شكل الكتابة الذى أحبه وارتبط باسمه . . العمود الصحفى، حتى لو جاء هذه المرة تحت اسم مختلف!

* * *

من اللمحات إلى حديث الصباح:

ليس واضحا الأسباب التى دفعت محمد توفيق دياب إلى تغيير اسم العمود اليومى الذى كان يحرره فى الأهرام من «اللمحات» إلى «حديث الصباح»، والذى بدأ فى الظهور يوم الأربعاء ٢٣ من نوفمبر عام ١٩٢١، غير أننا نظن أنه قد أراد من وراء ذلك أن يؤكد على اختلاف طبيعة عموده الوليد عن شقيقه الراحل، ففرق بين «اللمحات» ذات الطبيعة الاجتماعية، وبين «حديث الصباح» ذى الطبيعة السياسية المتجددة التى تفرض شيئا مختلفا كل يوم.

وقد خصص هذا العمود الأول لرشدى باشا الذى سقط مشلولا فى لندن خلال المفاوضات الأمر الذى تطلب عودته السريعة لأرض الوطن. وكانت المناسبة تستحق الكلمات الحزينة التى امتلأ بها هذا العمود، فقد «كانت الأنباء تأتينا عن حسن بلاء ذلك المجاهد كل ساعات نهاره وأكثر ساعات ليله، وكانت تلك الأنباء مشفوعة أبدا بإشفاق إخوانه العاملين بلندن على صحته أن تنالها الأسقام. . ولكن رشدى رغم نصح الناصحين وإشفاق المشفقين لم يجنح فى كده إلى هوادة ولم يسمح لنفسه براحة، كالجندى الباسل إذا حمى وطيس القتال لم يتراجع بل يمضى قدما لايثنيه عن غايته من الظفر إلا الموت أو أن يخر جريحا».

بعد هذه البداية العاطفية ذات النكهة السياسية، عاد توفيق دياب إلى ساحة الوغى مع خصوم عدلى وخصوم الأهرام، ولكن التطورات على هذه الساحة أعطت المعركة طبيعة مختلفة عما كانت عليه إبان المفاوضات المصرية - البريطانية فى لندن.

ففى أعقاب فشل هذه المفاوضات وعودة عدلى إلى أرض الوطن (٥ ديسمبر) تقدم

باستقالته (٨ من ديسمبر)، وعندما تلكأ السلطان فؤاد الأول فى قبولها، ولما كان يعلمه من أن الإنجليز فى سبيل اتخاذ إجراء جديد ضد سعد زغلول بالقبض عليه ثم نفيه، وحتى يبرئ نفسه من تهمة التواطؤ فى هذا العمل، ألح على فؤاد لقبول الاستقالة، وهو ما حدث يوم ٢٤ من ديسمبر.

وعلى ضوء تلك التطورات يمكن متابعة «حديث الصباح» والذى بدا خلال الأيام العشرة الأولى من ظهوره، وكأنه مستمر فى المعركة التى كان يخوضها خلال فترة المفاوضات فى لندن بالدفاع عن عدلى والهجوم على سعد. .

دفاعا عن الأول أخذ يبدى تعجبه من أنه فى اليوم «الذى رفع فيه رأس مصر ووقف فيه موقف الكرامة والإباء» شتمه بعض المصريين ورفعوا عقيرتهم بسقوطه، وتحول التعجب إلى استنكار فى اليوم التالى واتهم سعدا بأنه عقد «جلسة عسكرية دعا إليها ضباط جيشه من تلاميذ المدارس فخطبهم خطبة نارية أشعل بها حفائظهم وحاول أن يخمد فيهم كل تدبر وهدى وإنصاف». وانتهى فى عمود ثالث إلى القول إن سعدا «قد وقف جهوده ومواهبه، وحفلاته وخلواته، ودقات قلبه وخلجات لبه، على مطلب واحد لا ثانى له، على غاية واحدة ليس وراءها عنده غاية – هى أن يصور عدلى ومن وثقوا به أبشع تصوير، ويطليهم من دنانه الطافحة بالقار والقطران». وقد غلبت عليه روح السخرية عندما أنهى هذا العمود بالهتاف «فلتحى الحرية الدموية وليحى سعد».

غير أنه يمكن توصيف ما جاء فى « حديث الصباح» خلال تلك الأيام العشرة «بذيول معركة المفاوضات»، التى انطوت صفحتها تماما بعد أن انتشرت الأخبار باعتقال سعد باشا، وجاء حديث الصباح فى اليوم التالى شديد التعبير عن وقع الحدث على توفيق دياب. فبأكبر بنط عرفته الصحافة وقتذاك تضمن العمود عددا قليلا جدا من الكلمات، وربما كان أصغر عمود فى تاريخ الصحافة المصرية: «الوطن فى خطر، الاتحاد نجاتنا، المصريون أخوة، انسوا الماضى، اذكروا مصر – توفيق دياب». تبعه فى اليوم التالى بعمود أطول منه قليلا جاء فيه «تناولت قلمى لأحدث قرائى حديث الصباح ففاجأنا خبر إسكات سعد باشا زغلول ورفاقه، فوقف الفكر وسقط القلم ونسينا كل شىء إلا كلمتين: الحرية والأسف».

وغلب على عموده فى الأيام التالية طابع نارى نسى فيه كل خصومة حزبية، وانحاز بكل قواه للوطن، وقد استهله بالاعتراف للحكومة البريطانية «التى أهانت كرامتنا وعولت

على اهتضام حقوقنا على ملأ الأمم . . بأنه ليس فى وسعنا أن نشن عليها غارة شعواء . . نقر ونعترف أن ليس لنا جيش كجيشهم ولا بأيدينا الطاهرة من مواد الموت ما بأيديهم . . نقر ونعترف لها بهذا كله، ولكنا لا نقر ونعترف بأن قلوبنا الفياضة بالوطنية قد انتزعت من صدورنا . . ستحكمون أمة ساخطة وقلوبا صارخة، وستعلمون أن سخط هذه الملايين ليس سائغ المذاق ولا مشجعا لكم على استمراركم فى وضع هذا النير الثقيل على رقاب الشعوب» .

وعندما شعر بأن هناك توانيا من بعض المصريين فى اتخاذ موقف قوى تجاه ما يجرى لسعد زغلول، خاصة بعد أن اتضحت نية السلطات البريطانية على نفيه، صاغ حديث الصباح ليوم ٢٦ من ديسمبر على شكل «كتاب مفتوح إلى قادة الرأى العام» وقعه معه «منصور فهمى» يستنهضهم أن «يبرزوا وقت المحنة التى نحن فيها فيكونوا لبلادهم عونا ولها مرشدا فى الخطوب ودليلا . إليكم نوجه العتاب بل اللوم على ما تظهرون من التوانى عن ضم الصفوف ورتق الفتوق . . يا قوم إن الوطن فى أشد الحاجة إليكم متضامنين متماسكين، ولا ينبغى أن يصرفكم عن واجبكم هذا أى اعتبار» .

وكتب فى عمود آخر مؤكدا على أن سعدا «لم ينف لعداوة شخصية بينه وبين كرزون أو تشرشل، وإنما كان نفيه لسبب واحد هو أنه يجرى على سياسة لا توافق مزاج المستعمرين . . إن السياسة الإنجليزية على يقين من أن سواد الأمة وجمهورها العظيم يثق ثقة خاصة بمعالى سعد باشا ويرى فيه لسانا معربا عن آمال الأمة ورئيسا لوفدها وقائدا سياسيا مسموع الكلمة بين قومه عظيم التأثير فيهم واسع النفوذ» .

وبدا توفيق دياب أكثر المصريين سعادة بما ترتب على نفى «الرئيس الجليل» من العودة إلى ضم الصفوف، حين اجتمع فى بيت الأمة يوم ٢٨ من ديسمبر أعضاء الوفد، بمن فيهم خصوم سعد وكان منهم محمد محمود، عبد العزيز فهمى، حمد الباسل، أحمد لطفى السيد، على ماهر، محمد على، حافظ عفيفى، ويصا واصف وواصف غالى، وهو الاجتماع الذى خصص له كاتبنا «حديث الصباح» لليوم التالى . .

تحدث عن الأحد عشر كوكبا الذين اجتمعوا فى بيت رئيسهم كما كانوا يفعلون من قبل، وخرج من ذلك إلى القول إن «مصر بخير ما دامت شدائدها تذهب الأحقاد، إنها بخير ما دام الألم المشترك يوجهنا جميعا إلى وجهة سامية مشتركة . . اليوم وقد اتحد القادة وجعلوا مكانهم جميعا بيت الأمة فلا سبيل إلى أن يزعم الخصوم أن بيننا معتدلين ومتطرفين» .

كرس توفيق دياب «حديث الصباح» بعد ذلك لقضيتين :

الأولى : متعلقة بتشكيل الوزارة الجديدة بعد استقالة عدلى ، فقد بقيت البلاد دون وزارة لنحو شهرين ، إذ رفض عبد الخالق ثروت القبول بمهمة تأليفها إلا بشروط خاصة ؛ هى : عدم قبول مشروع كرزون ، أن تصرح الحكومة البريطانية بإلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر ، إعادة وزارة الخارجية ، إنشاء برلمان من هيئتين ، حذف وظائف المستشارين وأن يكون رأى من بقى منهم استشاريا ، وأخيرا رفع الأحكام العسكرية .

علق دياب على تلك الشروط بأنها لو تحققت «لالتفت القلوب كلها حول الوزارة وعمل الجميع عملا واحدا واتجهوا وجهة واحدة ، وخلت النفوس من بلابلها الكثيرة ومخاوفها الخطيرة» .

وانتهز الفرصة ليعبر عن آمال المصريين الذين يقولون «بحق إن إلغاء الحماية ما لم يكن مقرونا بجلاء الجنود المحتلة عن البلاد إنما يكون إلغاء لفظيا لاقيمة له فى الواقع . . ويقولون بحق إن إلغاء الأحكام العرفية أمر محبوب إذ لاسبيل إلى التمتع بأوليات الحرية بسواه ، لكن من ذا يستطيع أن يمنع القوة الدخيلة المخيمة على البلاد من أن تستعيد تلك الأحكام فى أقل من لمح البصر؟! . . ويقولون بحق إن لهم زعيما سياسيا اسمه سعد قد انتزعته القوة من بين أظهرهم وهم حوله ملتفون وطلبوا إلى الوزارة أن تجعل عودته ورفاقه ضمن شروطها فماذا أعدت الوزارة من جواب على هذا الطلب؟» .

الثانية : متصلة بالدعوة لمقاطعة الإنجليز إذ كان الوفد قد أصدر بيانا للأمة يناشدها فيه المضى قدما فى هذه المقاطعة ، وقد دعم «حديث الصباح» هذه الدعوة . .

لم ينح توفيق دياب نحو الآخرين الذين حولوا هذه الدعوة لمجرد هتافات بحياة المقاطعة ، فإن الأمر فى رأيه يحتاج إلى الدراسة والتنظيم «لا مجرد عاطفة يشعر بها القلب أو قول يلوكه اللسان . ولا سبيل إلى المقاطعة المنظمة الشاملة إلا إذا قام بإرشادنا إلى سبيلها ووسائلها رجال منا (فنيون) ، وحتى يتم ذلك فلن تكون المقاطعة تامة إلا فيما يتعلق بمحال تجارية معينة وهذا بعض الواجب لا كله» .

وفى يوم ٢٠ من يناير عام ١٩٢٢ ظهر «حديث الصباح» آخر مرة لتبدأ مرحلة جديدة من تاريخ محمد توفيق دياب ، زادت فيها جرعة السياسة والانتماء الحزبى . .

الفصل الثالث

سنوات الحيرة ١٩٢٢ ـ ١٩٢٨



ترك «توفيق دياب» الأهرام ليشتغل فى «السياسة»، صحيفة الأحرار الدستوريين التى بدأت فى الصدور فى ٣٠ من أكتوبر عام ١٩٢٢ . ويتصور كثيرون أنه قد استقر فى تلك الجريدة لست سنوات تالية إلى أن خرج عنها بعد صدامه مع وزارة اليد القوية التى ألفها محمد محمود رئيس الأحرار عام ١٩٢٨ والتى عطلت الدستور، وهو أمر غير صحيح. كما تصوروا أنه كان بامتداد تلك الفترة عضوا فاعلا فى الأحرار الدستوريين، ولم يكن هذا بدوره صحيحا، الأمر الذى تكشف عنه كتابات الرجل خلال تلك الفترة!

نعلم من هذه الكتابات أولا أن الأستاذ دياب لم يعتمد فى تدبير شئون حياته على الصحافة وحدها، فهو قد اشتغل أغلب تلك الفترة فى إحدى الجامعتين القائمتين فى البلاد وقتئذ، الجامعة الأمريكية ثم الجامعة المصرية بعد أن تحولت إلى جامعة أميرية.

بالنسبة لاشتغاله فى الجامعة الأولى، وهو ما لم يشر إليه أى مصدر تناول سيرته، اكتشفناه من محاضر المحاكمة التى جرت خلال شهر يونية عام ١٩٢٤ ضد ثلاثة من كتاب جريدة «السياسة» والمسئولين فيها: حافظ عفيفى باعتباره صاحب الامتياز، والدكتور محمد حسين هيكل رئيس التحرير، وأخيرا الأستاذ توفيق دياب، فقد اتضح أنه كان يعمل وقتئذ «مديرا لقسم اللغة العربية بالجامعة الأمريكية». ويمكن تحديد الفترة التى عمل بها فى هذه الجامعة بنحو عامين (١٩٢٤ ، ١٩٢٥).

ولأسباب سوف نوضحها فيما بعد.

أما بالنسبة لاشتغاله فى الجامعة الثانية فلم يكن فى حاجة إلى اكتشاف، إذ تجمع المصادر التى كتبت عن الأستاذ دياب أنه قد شغل وظيفة مرموقة فى الجامعة المصرية عام ١٩٢٥ ، مديرا لإدارتها، وهى الوظيفة التى تعادل «الأمين العام» فى الوقت الحالى. وفى تقديرنا أن الدستوريين كانوا وراء شغله لهذه الوظيفة المهمة، إذ كانوا ممسكين بالمناصب الرئيسية فى الجامعة.. عبد الخالق ثروت باشا عضو مجلس

الإدارة، وأحمد لطفى السيد مدير الجامعة، وأخيرا طه حسين بكل المكانة التى احتلها فى كلية الآداب.

ونرى أن واحدا من هؤلاء هو الذى عرض على توفيق دياب العمل بالجامعة الأميرية الناشئة، خاصة وأنه كان قد اكتسب خبرة فى العمل الجامعى من خلال اشتغاله بالجامعة الأمريكية إبان الفترة السابقة. ونرى أيضا أن الرجل رحب بهذا العرض بحكم ما توفره له مثل هذه الوظيفة من استقرار مالى لم يكن العمل فى الصحافة ليوفره له، وهو الأمر الذى تطلع له عدد من كبار الأسماء فى عالم الصحافة فى ذلك العصر، باعتراف دياب نفسه.

* ترتب على الوظيفة التى كانت تحظر الاشتغال بالسياسة، أن توفيق دياب قد كف عن الكتابة فى «السياسة» اليومية منذ شهر فبراير عام ١٩٢٤، أى أنه ظل من كتابها المنتظمين لنحو ستة عشر شهرا فحسب، وأنه عندما حوكم فى يونية من ذلك العام على مقال كتبه فى الشهر السابق ذكر فيه أنه توقف عن الكتابة فى الصحيفة قبل شهرين من نشر هذا المقال.

فالمعلوم أن السياسة كانت قد شنت حملة على مجلس النواب ذى الأغلبية الوفدية الكاسحة، إذ وصفت أعضاءه بأنهم «عباد سعد وعباد الحكومة وعباد المال» بعد أن أقروا فى أول عمل تشريعى لهم جعل مكافأة النواب ستمائة جنيه فى العام، فكتبت مقالها الشهير «حزب الستمائة».

والمعلوم أيضا أن هذه الحملة بدأت يوم ٣١ من مارس عام ١٩٢٤، ولم يشارك توفيق دياب فيها إلا بعد نحو شهر ونصف الشهر، وفى مقال واحد نشرته السياسة يوم ١١ من مايو تحت عنوان «شخصى الضعيف وحزب الستمائة»، وقد أفصح فى هذا المقال عن سبب كتابته إياه..

ذكر الرجل فى مستهله أن حزب الستمائة قد حرم الجريدة من أن يكون لها مندوب فى مجلس النواب «يطلع على تلك الأفاعيل التى يفعلونها فى البلاد»، وتحول بعد ذلك ليروى قصة حضوره لإحدى جلسات هذا المجلس، وهى القصة التى كانت وراء كتابة المقال إياه..

فقد تصادف أن لقى النائب عبد الجليل أبو سمرة ومعه تذكرة تبيح لزائر واحد أن يزور

المجلس، والتى حصل عليها دياب بحكم العلاقة الطيبة التى كانت تربطه بهذا النائب الوفدى، وأنه قصد المجلس بصفته زائرا لا بصفته مندوبا عن السياسة، وبهذه الصفة احتل مكانه فى شرفة الزوار وليس فى شرفة الصحافة، حيث تابع منها وقائع الجلسة، وكانت بالمصادفة حول قرار اتخذه المجلس بحرمان «السياسة» من حضور جلساته.

وكان يمكن أن تمر المسألة بسلام لولا أن أحد النواب، على بك لهيطة، صعد إلى رئيس المجلس، أحمد مظلوم باشا، وأسر إليه بوجود توفيق دياب فى شرفة الزوار، حيث أخذ الجميع بعدئذ يحملقون فيه بمن فيهم سعد باشا نفسه!

وتفجر الموقف عندما صاح أحد النواب: يا معالى الرئيس، إن فى شرفة الزائرين الآن مندوبا عن جريدة السياسة أعطاه أحد الأعضاء الموالين لخطتهاالسياسيةتذكرة دعوة إلى المجلس، وفى هذا خروج عن قرار المكتب وإهانة لكرامة النواب. وأضاف مطالبا سحب التذكرة من ذلك العضو وحرمانه من حق دعوة أى زائر.

انفعل أبو سمرة بدوره وأعلن أنه أعطى التذكرة لتوفيق دياب، وهو ليس مندوبا عن السياسة أو محررا فيها، وعندئذ صاح دياب نفسه « لست مندوبا عن السياسة أيها القوم! »، وذهب من حيث أتى ونرى أنه كان صادقا!

* يتأكد لنا أن توفيق دياب لم يعد عضوا سياسيا فاعلا فى «السياسة اليومية» من اختياره أن يكون مستقلا عندما خاض الانتخابات التى انعقدت فى مارس عام ١٩٢٥، فقد آثر ألا يدخلها تحت مظلة الأحرار الدستوريين ولا غيرهم. وقد جرت هذه الانتخابات بعد استقالة وزارة سعد زغلول بنحو أربعة شهور، والمعلوم أن حزب الأحرار الدستوريين وحزب الاتحاد حديث الولادة، والذى كان معروفا أنه قد تأسس تحت مظلة الملك فؤاد، قد خاضاها منافسين للوفد.

ونكتشف أن الأستاذ دياب قد آثر التمسك باستقلاليته من التعرف على طبيعة قائمة المرشحين فى الدائرة التى خاض فيها معركته الانتخابية، وهى دائرة سنهوت أو منشأة فتحى فى مديرية الشرقية، حيث كانت موطنه الأصلى، فقد تضمنت هذه القائمة أربعة مرشحين: على السيد أيوب أفندى (وفدى)، محمد الألفى بك (دستورى)، الأميرالاى محمد حسين بك (اتحادى)، وأخيرا محمد توفيق موسى دياب أفندى (مستقل).

ونرى أن هذا الموقف من الرجل جاء عن اقتناع، فلا شك فى أن الأحرار الدستوريين كانوا يرحبون بترشيحه على قائمتهم لو قبل ذلك. ويمكن أن يعزى هذا الموقف فى جانب منه إلى رغبته فى الاحتفاظ باستقلاليته حقا، غير أنه يمكن أن يعزى فى جانب آخر إلى أن الوظيفة التى كان يشغلها فى الجامعة الأمريكية وبعدها فى الجامعة المصرية قد أملت عليه عدم الانغماس فى العمل السياسى إلى حد عضوية أحد الأحزاب القائمة، وإن لم تمنعه من التعبير عن رأيه.

كل ذلك يفسر لنا المسيرة الصحفية لتوفيق دياب خلال تلك السنوات الست (١٩٢٢-١٩٢٨)، كما يفسر لنا بنفس الدرجة قدرته على رفض سياسات الأحرار الدستوريين بعد أن تبنوا فى ظل وزارة محمد محمود سياسات القمع التى طالما قاومها، دون أن يكلفه ذلك الخروج من حزب لم ينضم إليه من الأصل!

فقد ظل لنحو ستة عشر شهرا فحسب من كتاب «السياسة اليومية»، ثم إنه تحول بعد ذلك إلى الكتابة فى «السياسة الأسبوعية»، وهو قد التزم بقدر كبير من الاعتدال خلال المرحلة الأولى، باستثناء الفترة التى أعقبت اغتيال بعض زعماء الأحرار الدستوريين، ثم إنه عاد إلى الكتابة فى الموضوعات الاجتماعية خلال المرحلة الثانية مع تلميحات سياسية متباعدة. ونستطيع أن نقرر هنا باطمئنان أن علاقته الوظيفية، بوصفه محررا فى السياسة اليومية، قد توقفت بعد فبراير عام ١٩٢٤، وأنه عند انتظامه فى الكتابة فى «السياسة الأسبوعية» بعد أكثر من عامين، كان الوضع مختلفا جد الاختلاف، مما تكشف عنه متابعة تلك الكتابات.

* * *

الكاتب الأول فى السياسة:

لنحو نصف شهر ممتد بين ٣١ من أكتوبر و ١٥ من نوفمبر عام ١٩٢٢ تميزت كتابات توفيق دياب فى «السياسة» بالاعتدال الشديد، وهو اعتدال كان له ما يبرره، فقد جاء من الأهرام وهو مفعم بالأمل أن يسود شكل من الوفاق الحزبى، الأمر الذى بدا فى كتاباته بعد النفى الثانى لسعد باشا زغلول[١]. نتبين ذلك من طبيعة الموضوعات التى اختارها، فقد كتب فى نشأة حزب الأحرار الدستوريين، ودافع عن هذه النشأة، وحرص فى هذا

---

(١) انظر نهاية الفصل الثانى.

الدفاع على أن يؤكد أنه ليس أقل وطنية من الوفد، دون أن يقترب من هذا الأخير بخير أو بشر..

يتضح ذلك من رده على ما كانت جريدة «شفيلد ديلى تلجراف» البريطانية قد نشرته معبرة عن خيبة أملها فى الحزب الجديد الذى ارتأت من برنامجه أنه لا يقل تطرفا عن الوفد، حتى إنها قالت: «اليد يد عدلى باشا ولكن الصوت هو صوت زغلول باشا».. فى هذا السياق جاء قوله: «قد خاب إذن رجاء الدوائر التى كانت تنتظر أن يجىء برنامج حزبنا مرضيا للطامعين فى حقوقنا من الإنجليز، وأن نفوسهم قد سولت لهم أن يحسبوا حزب الأحرار الدستوريين أداة يستخدمها الخصوم فى إضاعة حقوق البلاد».

وخلص توفيق دياب فى مقاله الطويل الذى جاء تحت عنوان «حزب الأحرار الدستوريين والصحافة البريطانية» «إلى بث نفس الدعوة إلى الاتحاد التى كان قد كرس نفسه لها بعد نفى سعد باشا»، فيما جاء فى قوله: «والله لا فرق فى سمو المبادئ وحسن المقاصد بين زعيم وزعيم، فالكل وجهتهم خير هذا البلد وإبلاغه ما يريد. ولولا فئة منا عاهدت نفسها على أن تجعل الخلاف بين أبناء هذه الأمة سرمدا فإذا أوشك أن يموت أحيوه كأن فيه حياتهم، لما استطاعت جريدة كتلك التى نحن بصددها أن تنتظر فرقا بين مبادئ عدلى ومبادئ سعد! ولكن كل خطب إلى نهاية وكل شتات إلى الاتحاد ولو بعد حين».

وفى محاولة منه أن يتجنب خوض المعارك التى كانت مشتعلة وقتئذ، حرص صاحبنا على أن يتناول موضوعات تجريدية حتى ليخيل للقارئ فى وقت من الأوقات أن ديابا قد تحول إلى واعظ أكثر منه سياسى، فيكتب مثلا موضوعا تحت عنوان «أنت تحب مصر فكيف تعبر عن حبك؟!». أكثر من ذلك فقد خصص مقالين كاملين لـ «حياة الزعيم غاندى - بلاؤه فى جنوب إفريقيا» عدد فيهما فضائل الزعيم الهندى وانتهى إلى القول: «كان غاندى فى جنوب إفريقيا حربا على المظالم آسيا للجراح منقذا من الأوبئة كملك كريم». ويستشعر القارئ عند قراءة هذا المقال أن كاتبه خطيب مفوه أكثر منه صحفى حزبى!

المرة الوحيدة التى تناول فيها موضوعا سياسيا صريحا فى هذه المقالات المعدودة بدت فى المخاوف التى عبر عنها من تأخر صدور الدستور، حين تساءل فى مقال له نشرته السياسة فى ١٥ من نوفمبر تحت عنوان «إنا نخاف على الدستور - هل يحتجب طويلا؟ هل يقع فيه تبديل؟» وهى مخاوف كانت تمسك بتلابيب المصريين جميعا وقتئذ.

غير أن هذا الموقف المسالم قد تحول إلى نقيضه بعد حادثة اغتيال اثنين من زعماء الأحرار الدستوريين، حسن باشا عبد الرازق وإسماعيل بك زهدى، عند دار الحزب يوم الخميس ١٦ من نوفمبر، وكان من الطبيعى أن تشير أصابع الاتهام للجهاز السرى للوفد، الأمر الذى دفع توفيق دياب إلى شن حملة عنيفة ضد من ارتكبوا الجريمة، حيث كتب فى اليوم التالى مقالا مشهورا تحت عنوان: «أنتم قتلة الوطن». ونترك للدكتور محمد حسين هيكل رواية الواقعة، قال فى مذكراته: «كان زميلى الأستاذ محمد توفيق دياب قد بدأ يكتب مقاله اليومى قبل وقوع الحادث. ولم يكن قد مضى فيه إلا قليلا حين سمع دوى الرصاص ورأى زهدى وهو يصعد سلم «السياسة» إلى غرفتى، وجاء يعاوننا ويشهد معنا هذا المنظر المحزن، منظر رجل فى فتوة الشباب وعنفوان الصحة يطلق عليه الرصاص لغير ذنب جناه.. فلما نقل زهدى إلى المستشفى عاد الأستاذ دياب يتم مقاله، فجعل عنوانه: «أنتم قتلة الوطن»، وحمل فيه حملة عنيفة على الكتاب والساسة «الذين يصفون بنى وطنهم كذبا بالخيانة، ويحرضون الشباب الأغرار بذلك على ارتكاب الجرائم، ويحرمون الوطن رجالا هم عماده ومصدر قوته»..

ومع حدة المقال التى تتناسب مع جسامة الحادث، واتهامه لعبد القادر حمزة على وجه التحديد، أنه كان وراء سياسة التحريض التى أدت إليه، فالملاحظ حدوث تغير فى علاقة توفيق دياب بالسياسة مع هذا المقال.

فقد أعطى الرجل، منذئذ عنوانا لمقالاته، وكان: «حديث اليوم» مما كان له أكثر من دلالة. فقد عاد من جانب إلى الكتابة اليومية بعد أن تخلى عن التزامه بها بعد تركه للأهرام، وهو من جانب آخر أخذ من آخر أعمدته فى الجريدة التى تركها - الأهرام - نصف التسمية، فبعد أن كان «حديث الصباح» أصبح «حديث اليوم»، وهو من جانب أخير عاد إلى الكتابة السياسية ذات المذاق الحزبى بعد أن بدا وكأنه هجرها فى مقالاته الأولى.

بيد أنه رغم ذلك فقد كان هناك أكثر من اختلاف، فلم تتخذ تلك المقالات شكل العمود، إذ تراوحت مساحتها بين العمودين والثلاثة، بل وكانت تصل أحيانا إلى أربعة(!)، ثم إنها احتلت مكانا ثابتا فى الصفحة الرابعة من الجريدة، وهى الصفحة التى كانت تعبر فيها «السياسة» عن موقفها السياسى، بمعنى آخر أنه قد تكرر فى جريدة «الأحرار الدستوريين» ما كان حادثا فى الأهرام حين تولى توفيق دياب مسئولية التعبير عن

رأى الجريدة فى باب «جريدة مصرية للمصريين»، ونرى أن الرجل قد وصل فى ذلك إلى درجة عالية من النجاح الصحفى، خاصة فى صحيفة تجمع نخبة من أصحاب الأقلام المرموقين(*).

ويعزى هذا النجاح - فى رأينا - فى جانب منه إلى الأسلوب المتميز الذى انفرد به الرجل والذى نستطيع أن نرصده فى مجموعة من القسمات التى تدفع إلى القول إن توفيق دياب كان معجونا بالفن الصحفى؛ فقد نجح فى المزاوجة بين الأسلوب العربى الراقى وبين البساطة التى تدفع قارئ الصحيفة إلى الإقبال عليها، مما تتعدد الأمثلة عليه. . فهو يقول فى رد له على أحد خصوم الأحرار الدستوريين: «إننا لسنا مضاربين نطلب الربح الوبىء فى بورصة الوطنية الزائفة، بل نحن قوم لنا مبادئ جلية ومقاصد زكية». ويهاجم فى مقال آخر جريدة «الأفكار» فيتحدث عن إخلاصها على اعتبار أنه أمر «ميئوس منه وليس طالبه إلا كطالب نور الشمس فى ظلام الليل أو طالب الرى من جلمود صخر». ونماذج عديدة أخرى.

ثم إنه اختلف عن سائر صحفيى «السياسة» من أصحاب الياقات البيضاء، وعلى رأسهم الدكتور هيكل نفسه، فى أنهم بينما عمدوا فى اختيارهم لعناوين ما يكتبون الطابع التقريرى، فقد حرص الأستاذ دياب على أن يختار العناوين ذات الدلالة، كأن يقول فى أحدها: «اقرءوا واحكموا - الأفكار وبيان الأحرار الدستوريين الأخير»، وهو بذلك جعل من القارئ طرفا ثالثا. وكأن يقول فى عنوان آخر: «اقرءوا وابتسموا ـ عقولهم أفلست»، وثالث: «إحدى العجائب - لعله خير!»، ونظن أن فضول قارئ السياسة يوم ٢٨ من نوفمبر عام ١٩٢٢ قد دفعه لمطالعة هذا المقال بحثا عن العجيبة!

كشفت كتابات الأستاذ دياب أيضا عن عقلية مرتبة فيما يلاحظ من حرصه الشديد على تقسيم مقاله إلى عناصر كان يضعها أحيانا تحت عدد من العناوين، وكان يرقمها أحيانا أخرى. ونرى أن تلقيه العلم لفترة من حياته فى إنجلترا أكسبه هذه الخاصية، إذ تختلف العقلية الأنجلو - سكسونية عن الفرنسية، أو اللاتينية على وجه عام، فى أن

(*) بالإضافة إلى رئيس التحرير الدكتور محمد حسين هيكل، فقد ضمت السياسة الدكتور محمود عزمى، مراسل الشئون العربية، وسيد كامل محرر الشئون الخارجية، وتوفيق دياب طبعا، وثلة من كبار المفكرين والأدباء: طه حسين، على عبد الرازق، الدكتور محمد صبرى، محمد عبد الله عنان، والدكتور منصور فهمى.

الأخيرة يغلب عليها طابع الاسترسال واستخدام المحسنات اللفظية بينما تتسم الأولى بالمباشرة والتحديد!

وفضلا عن ذلك، فقد امتلك الرجل قدرا عاليا من روح الفكاهة Sense of humour لم يجاره فيها من كتاب العصر سوى الأستاذ فكرى أباظة، وإن لم يهبط فى ذلك إلى حد الإسفاف، فقد كان الهدف منها شد اهتمام القارئ فى حدود الموضوعية التى يستلزمها المقال.. فيسخر من مقال وضعه أحد خصوم الدستوريين حين اعترف بأن مصر نالت «شيئا ما» فى عهدهم بقوله: «يا لهول ما اعترف به! هذه فلتة قلم. ما علينا. سيصلح الفلتة غدا. سيلحس مدادها وإن بلغت النسخ التى وزعها مليونا، فهو سيجمعها ويصادرها أو يقول إنها دسيسة دسها الخصوم على مقاله». ثم إنه يصف فى مقال آخر أحد الأيام بأنه «جليل الشأن فريد فى هذا الزمان»، السبب: أنه «يوم وحيد لم تصوب إلينا فيه تلك الصحف نبال القذف والسباب، هو يوم لم تذكرنا فيه تلك الصحف بخير ولا بشر، لم تقل إننا مخلصون ولكنها لم تقل أيضا إننا خونة مأجورون». وللحقيقة فإنه قلما وجد قارئ «حديث اليوم» مقالا للرجل خاليا من تلك التعليقات الفكهة!

يبقى أخيرا أن توفيق دياب كثيرا ما كان يصطنع بعض «الحيل الصحفية» لشد مزيد من اهتمام القارئ، منها: أن يبدأ مقاله بسؤال أو أكثر من أحد القراء ليبنى عليه أطروحته التى يقدمها فى هذا المقال، وأحيانا ما يكون السؤال حقيقيا، وكثيرا ما يكون من خيال الكاتب، لا القارئ!

ومع أن كل ذلك قد يفسر السبب فى تخويل توفيق دياب أن يكون ناطقا بلسان السياسة، وبالتالى الأحرار الدستوريين، غير أننا لانستبعد سوء الظن بأن سائر كتاب السياسة قد آثروا خلال تلك الفترة الاختفاء وراء الرجل توقيا من حملة الاغتيالات التى راح عبد الرازق وزهدى ضحية لها!

واستمر الرجل يلعب هذا الدور الأساسى معبرا عن الأحرار الدستوريين إبان تلك الحقبة الملتهبة من التاريخ المصرى التى عاشتها وزارة عبد الخالق ثروت باشا الأولى (الأول من مارس - ٢٩ من نوفمبر عام ١٩٢٢)، فهى من ناحية قد عرفت موجة من الاغتيالات طالت بعض الشخصيات المصرية جنبا إلى جنب مع عديد من الشخصيات البريطانية، عسكرية ومدنية، وهى من ناحية أخرى شهدت نوعا من «عدم الرضاء الملكى»، وصل فى بعض الأوقات إلى درجة من التفاهم ضدها بين العدوين التقليديين، الملك والحركة

الوطنية ممثلة فى الوفد. وفضلا عن كل ذلك فقد وصلت الوزارة إلى حد الصدام المباشر مع دار المندوب السامى فى الأزمة المعروفة بتلقيب سيد قصر عابدين «بملك مصر والسودان»، ووقعت فى ذلك بين ضغوط سائر أطراف اللعبة السياسية فى مصر، حتى من الأحرار الدستوريين أنفسهم الذين أعلنوا إيقاف مساندة حزبهم لها «إذ استجابت لمطلب المندوب السامى الخاصة بمواد الدستور المتعلقة بالسودان».

انعكس ذلك الدور على الحملة التى شنتها السياسة من خلال قلم توفيق دياب فى أثناء الأسابيع التى أعقبت حادثة اغتيال عبد الرازق وزهدى حين تحول الرجل من التلميح إلى التصريح. ففى مقال تحت عنوان: «نحن وأنتم - أينا فريق الإثم والضلال ؟» أشار بأصبع الاتهام المباشر للصحف التى ما فتئت تحرض على «سفك دماء الأطهار غيلة فى جنح الظلام»، وحددها بالاسم؛ الأفكار لصاحبها عبد القادر حمزة، اللواء جريدة الحزب الوطنى، النظام ووادى النيل»، وهى الصحف التى يعكف عليها الشباب المنقاد وأنصاف المتعلمين وسواد البسطاء!

وقد أخذ الرجل فى هذا المقال فى تفنيد ما كانت تمتلئ به كتابات المسئولين عن تلك الصحف: عبد القادر حمزة، وأحمد وفيق وحافظ عوض. وهو يذكر هؤلاء بخصوماتهم القديمة لسعد باشا زغلول. ففى حديثه عن أحدهم طالب بعدم نسيان «مقالاته المرذولة المسهبة التى كان يراعه الحقود يمجها فى وجه الأمة طعنا على سعد وزراية بسعد ؟ أين مقالة «الزعيم ينتحر؟» أين مقالة «ما هكذا يا سعد تورد الإبل؟». ياالله على هذه المهزلة التى يمثل أداورها أبطال البراعة التجارية على مسرح القضية المصرية».

اختار أيضا عبد العزيز الصوفانى بك، أحد أقطاب الحزب الوطنى، ليصب عليه جام غضبه، وكيف أنه لم يكن أقل سبابا لسعد وغضبا عليه. ويفصح توفيق دياب فى هذه المناسبة عن أنه لم ينتم بحال إلى مدرسة الحزب الوطنى التى كانت تناصر تركيا خلال الحرب العظمى مما جاء فى قوله إنهم يصيحون «يوما أننا حاربنا تركيا فى صف الحلفاء فباسم الوفاء يا إنجلترا ردى علينا استقلالنا المغصوب، وتراهم يوما آخر «أتراكا» جدا حتى لايرون مانعا من أن تكون تركيا ممثلة لمصر فى مؤتمر لوزان»، وهو المؤتمر الذى بصدد الانعقاد وقتئذ للنظر فى شئون المسألة الشرقية، والذى كانت الوزارة تسعى إلى أن يحضره ممثل لمصر.

ويخلص من كل ذلك إلى التذكير بالموقف الشريف للأحرار الدستوريين تجاه سعد،

ونفى ما ردده خصومهم من أنهم قد انتهزوا فرصة غيابه فى المنفى لإعلان قيام حزبهم. ففى حضوره «لم نلجأ إلى الاستكانة والجبن، وفى غيابه لم نلجأ إلى الحقارة المزرية فننال منه وهو غائب لايدفع عن نفسه بلسان ولاقلم». كما يذكر أنهم نادوا مرارا مطالبين بعودة سعد باشا «مخلصين وغير مرائين، لأن غيابه قد يحبس ألسنتنا عن القول فى كثير من المواطن والموضوعات العامة، ولو عاد سعد باشا ورأى من المصلحة القومية أن يكون لنا خصما سياسيا لحسن موقفنا كثيرا ما دمنا وإياه نطلب الحق وننشد السعادة لمصر»!

تحول بغضبه بعد ذلك إلى «عبد القادر حمزة» الذى تلمس الأعذار لمرتكبى عملية اغتيال قطبى الحزب الدستورى فيما جاء فى قوله من أن «القتل شىء ربما كان غير مرغوب فيه كثيرا، وربما كان من المستحسن عدم القيام عليه لأن عواقبه ربما كانت غير مأمونة كثيرا»، ورأى دياب من ذلك أن الصحف المعادية للأحرار الدستوريين قد أرادت - على حد تعبيره - إفقاد الجريمة مغزاها الخطر الشنيع بأن تجعلها جريمة شخصية لا قتلا سياسيا، وأن محاولة «السياسة» لإضفاء الطابع الخير عليها ليس القصد منها سوى «لفت الأنظار» فيما وصفه بأنه إقدام على الباطل! وكالعادة فى مثل هذه الخصومات الصحفية لم يتردد الرجل عن التذكير بماضى حمزة.

غير أنه مع هذه الحدة فقد حرص توفيق دياب فى حملته تلك على ألا تتملكه الروح الانتقامية فيطالب بإجراءات تتناقض مع مقتضيات الحرية التى يدعو إليها. . صحيح أنه قد أخذ على كل من نقابة المحامين وجماعة الدفاع عن الحرية الشخصية التى يترأسها «الأستاذ المحامى أحمد أبو شادى بك» عدم استنكارهما للحادث، خاصة وأن ضحاياه من المحامين، غير أنه على الجانب الآخر وضع مجموعة من القواعد للتعامل مع ما أسماه « بالإرهاب المنظم»، رتبها على الوجه التالى:

١ - الاحتكام للقانون المصرى « فنحن مصريون ولانريد أن يتولى ظلامتنا الصارخة غير قضائنا المصرى، وما كنا يوما بلاجئين إلى سيف الأحكام العرفية. . وأن يظلمنا القضاء المصرى خير لنا وأكرم من أن ينصفنا القضاء البريطانى».

٢ - عدم أخذ الناس بالشبهات، فقد تخوف من أن تتخذ بعض النفوس الضعيفة من الحادث ذريعة للتشفى وتحكيم الأهواء «فالعدل عندنا فوق الشبهات»!

٣ - أن علاج الفوضى لا يتأتى إلا بسرعة إصدار الدستور. وقد انتهز الرجل الفرصة ليكرر الدعوة التى تبناها الدستوريون خلال تلك الفترة ببقاء الدستور كما قررته اللجنة التى

قامت على وضعه، وأعلن أنهم يتمسكون بكل مادة ولايفرطون فى شىء منه، وأطلق صيحته فى نهاية هذا المقال . . «عجلوا بالدستور من غير تبديل فيه ولاتعديل»!

ويتأكد أكثر الدور الذى قامت به السياسة ودياب خلال تلك الأزمة بصفتهما الناطقين بلسان الأحرار الدستوريين عندما أصدر الحزب فى ٢٣ نوفمبر بيانا يدين فيه العمل الذى تعرض له قطباه.

وكانت «الأفكار» التى يحررها الأستاذ عبد القادر حمزة أهم تلك الصحف التى انتقدت البيان فى ثلاثة مواقع ؛ فقد رأت من جانب تناقضا بين ما جاء فى مكان عن أن الاعتداء قد حدث نكاية فى الأحرار الدستوريين وما جاء فى مكان آخر من أن الحزب «لايتعرض للاجتهاد بالرأى فى قضية بين يدى القضاء». كما سخرت فى مكان آخر من تصوير مرتكبى الجريمة كأنهم المعتدون الوحيدون وذكرت بكثرة الذين لايحترمون الحرية ويعتدون على خدامها، وكانت تقصد بالطبع أبناء الحركة الوطنية من أنصار الوفد. كما رفضت فى مكان ثالث ما جاء فى البيان من أن الرأى العام تقبل برنامج الأحرار الدستوريين بارتياح، مؤكدة أن المصريين قد عبروا عن امتعاضهم منه بكل السبل.

ورد توفيق دياب على ذلك بالقول: «لسنا بسبيل التدليل على بطلان دعوى الأفكار وما إليها من الجرائد السامة، فإن الأمر أوضح من أن يحتاج إلى دليل ونيات القوم أسوأ من أن تذعن لبرهان»، وهو الحكم الذى وافقت عليه سائر الكتابات التاريخية التى تناولت الحادثة بالتحليل العلمى. المهم أن معركة «زهدى وعبد الرازق» لم تهدأ إلا بعد استقالة وزارة عبد الخالق ثروت فى ٢٩ من نوفمبر وتأليف توفيق نسيم لوزارته، وتحولت كل الأنظار إلى هذا التطور، وكانت أنظار توفيق دياب فى مقدمتها.

* * *

رغم أن عبد الخالق ثروت كان محسوبا على تيار الاعتدال الذى يقوده الأحرار الدستوريون فإن «السياسة» قد أخذت عليه عند استقالته ثلاثة مآخذ سجلها الأستاذ توفيق دياب فى مقال طويل له تحت عنوان «استقالة الوزارة - أسئلة هامة»، وكانت أقرب إلى انتقاد الملك والإنجليز أكثر من انتقاد رئيس الوزراء المستقيل . .

أخذ عليها (أولا) أنها تركت الدستور بين أيدى اللجنة التشريعية دون أن تعجل برفعه للملك، وكان الجميع يعلمون أن جلالته وراء التأخير بحكم ما سعى إليه من إدخال

تعديلات تمكنه من الاستمتاع ببعض السلطات الأوتوقراطية . وأخذ عليها (ثانيا) عدم نشر قانون التضمينات الخاص بالتعويضات التى تصرف للموظفين الأجانب ، والبريطانيين منهم على وجه الخصوص ، وكان الجميع يعلمون أيضا أن هذا التأخير ناجم عن ضغوط بريطانية سعت حكومة لندن من ورائها إلى تحقيق أكبر قدر من المزايا لهؤلاء الموظفين . وأخذ عليها (ثالثا) أنها لم تعلن البرنامج الذى وضعته للمندوبين المصريين فى مؤتمر لوزان ، ولم يكن أحد يعلم هذه المرة أن الحكومة البريطانية اعترضت على تمثيل مصر أصلا فى المؤتمر بعد اتصالات أجرتها مع الحكومة الفرنسية .

ونلاحظ أن الرجل قد انشغل بعد تشكيل وزارة توفيق نسيم بقضية تمثيل مصر فى هذا المؤتمر . ولأنه مثل غيره تصور أن حكومة لندن لا تمانع فى هذا الاشتراك ، فقد أخذ يعدد مظاهر الأهمية التى تنجم عنه ، والتى انتهى منها إلى القول بأن مصر «فقيرة جدا إلى هذا الموقف الدولى الذى لم تقفه قط فيما نعلم . مصر لا تحب أن تذهب تلك الفرصة سدى وهى لا تعلم متى يتجدد لها مثيل فى المستقبل المجهول . مصر لا تحب أن يضيع هذا الظرف الثمين بين استقالة وزارة وتأليف أخرى» .

وقد ذهب الأستاذ توفيق دياب بعيدا فى تفاؤله حين قدَّر أن اشتراك مصر فى المؤتمر «أمر مفروغ منه» ، وأعرب مع ذلك عن المخاوف من أن تستأثر الوزارة ، أو بالأحرى الملك بتحديد طبيعة هذا الاشتراك ، الأمر الذى دفعه إلى كتابة مقال تحت عنوان : «كيف تمثل مصر فى المؤتمر ؟ وما برنامجها فيه ؟» ، والذى أنهاه بثلاثة مطالب : أن تعرف الأمة برنامج المندوبين المصريين ، أن تعرف أيضا كيف تؤلف الوزارة هيئة المندوبين ، وأخيرا أن يكون إصدار الدستور سابقا على عقد المؤتمر ، وهو ما لم يتحقق بعد اعتراض دار المندوب السامى على تمثيل مصر رسميا فى المؤتمر ، وما تبع ذلك من تشكيل وفدين شعبيين لحضوره . . مثل أحدهما الوفد ومثل الثانى الحزب الوطنى ، مما كان مظهرا لانقسام الأمة ، الأمر الذى أضعف الوجود المصرى عموما فى أروقة المؤتمر .

غير أن شهر ديسمبر عام ١٩٢٢ عرف تحولا مهما فى تاريخ علاقة توفيق دياب بالسياسة ، وهو ما نتج عن مقالين متتاليين نشرهما الرجل . .

تحت عنوان «صحة سعد باشا - نريد شفاءه فى أحضان الوطن» كتب مقالا جاء فى مطلعه : «ما أعظم حنين كل مصرى يستحق شرف المصرية إلى ذلك الزعيم العليل المعتقل فى جبل طارق . ما أطهر تلك العبرة التى تجول فى كل عين مصرية وهى تقرأ عن

صحة سعد ما لا يبعث على الطمأنينة . ما أقسى هذا الظرف الذى نعلم فيه أن سعدا تتراوح صحته بين السلامة والخطر وهو بعيد عن وطنه بعيد عن أمته ينظر إلى سماء منفاه ويمد بصره نحو مصر العزيزة فلا يراها . إنها مأساة على عجل . نريد أن يعود سعد إلى أحضان مصر ففى أحضانها وحدها تعاوده الصحة والعافية . نحن مصريون قبلنا سياسيين . ولم يكن الخلاف فى الرأى يوما لينزع منا حبنا لبنى وطننا وحرصنا على حياتهم . هذا شعورنا الخالص نبديه ، وهذا مطلبنا به ننادى ملحين . . لقد كنا نطالب الوزارة الماضية بإلغاء الأحكام العرفية وآثارها على حرية الزعماء والأفراد . أما اليوم وقد انتهى إلى مصر ذلك البيان المقلق عن صحة معالى سعد باشا فإننا ننادى بضرورة إعادته إلى وطنه حرا طليقا وبلا توان» .

وفى تقديرنا أن هذا التعاطف القوى كان يعبر عن مشاعر ومعتقدات توفيق دياب أكثر مما كان يعبر عن موقف الأحرار الدستوريين . صحيح أن «السياسة» قد نشرته فى إطار ما خولته للرجل من النطق باسمها إلا أن بعض زعماء الحزب ، وبخاصة أولئك الذين تقطعت الأسباب بينهم وبين زغلول مثل يكن ومحمد محمود ، قد اعتراهم الامتعاض من أن تكتب صحيفتهم التى ينفقون عليها من جيوبهم عن سعد بهذا القدر من الشاعرية .

وتحت عنوان «آلام وآمال» كتب توفيق دياب مقالا آخر عبر فيه عن أساه من انحدار وإسفاف بعض الأقلام ورده عليهم «إلى الحد الذى يؤلمنا نحن أكثر مما يؤلم الذين اضطرونا إليه وكادوا يفسدون علينا طبائع نقية وأقلاما طاهرة أبية» .

ويكشف بعد ذلك عن نيته على عدم الاستمرار فى مجاراة الآخرين فيما فعله خلال الأسابيع السابقة ، إذ قال بالحرف الواحد : «كنا نحب أن تكون كل كلمة يخطها هذا القلم جميلة فى معناها شريفة فى مبناها فلا تتنزل إلى هجر القول ، وليس الهجر من شيمنا ، ولا إلى تعيير طائفة من الكتاب الذين يستطيبون من الكلام ما ليس بالطيب ويستحلون من قذف الأبرياء ما ليس بالصدق ولا بالحلال . كنا نحب ألا نعيرهم بهذه المساوئ فإن تعيير الناس بعيوبهم مهما كانت واضحة فاضحة شيء نمقته وننفر منه ونعده خروجا على ما تعودناه من حب الفضيلة والدعوة إليها كتابة وخطابة . لكنا نعترف أننا لم نسم بعد إلى مستوى الملائكة وأننا ما زلنا من الجنس الآدمى يجوز علينا الغضب إذا رمانا بعضهم فى كل غداة وعشية بما لو رمى به جبل لكاد يتحرك من شناعة ما يقولون فينا ومن بعده عن الحق والصدق والإنصاف» .

ومرة أخرى نرى أن هذا الموقف من دياب لم يكن محلا لرضاء زعماء الأحرار الدستوريين الذين ارتأوا ضرورة رد الصاع صاعين لأولئك الذين يهاجمون الحزب. ونظن أن الرجل قد تعرض خلال الفترة التالية لضغوط من جانب هؤلاء الزعماء ليقوم بدوره فى الرد على حملات خصومهم عليهم، فيما نلاحظه من أنه كان يضطر بين الحين والآخر إلى كتابة مقالات من ذلك القبيل.. فهذا مقال تحت عنوان: «الصحف الوزارية أو جرائد الوحى اليومى والأحرار الدستوريين»، وآخر تحت عنوان «معرض الصحف الوزارية»، بيد أننا نلاحظ أنها كانت الاستثناء لا القاعدة، ثم إنها افتقدت الحماسة التى اصطبغت بها سلسلة مقالاته التى وضعها فى أعقاب اغتيال زهدى وعبد الرازق. باختصار فقد حدث انفصال بين توفيق دياب الكاتب الصحفى الذى لم يعجبه أن يتدنى إلى ما تدنى إليه خصوم الأحرار الدستوريين، وبين توفيق دياب الذى أوكل إليه النطق بلسان الحزب والتعبير عن سياساته.

ولا نستبعد أن بعض محررى «السياسة» الذين غاروا من أن يستأثر توفيق دياب بمهمة تمثيل الجريدة، خاصة بعد أن زال شبح الخطر الذى كان يهدد الجميع من جراء حملة الاغتيالات، قد حاولوا إزاحة الرجل من مكانته كناطق بلسان الحزب، وهو ما لم يتأخر كثيرا!

* * *

الافتقار إلى الروح:

تم التوصل إلى حل هذا الموقف المعقد بعد أسابيع قليلة من بدايات عام ١٩٢٣ ببقاء «حديث الصباح» فى مكانه العادى فى الصفحة الرابعة من «السياسة» على ألا يحتكر كتابته محرر بعينه، فقد تناوبت عليه أقلام عديدة لا نظن أن قلم دياب كان منها، غير أن ذلك لم يكن ليتكافأ مع وضع الرجل كأحد المحررين الثابتين فى الصحيفة، فانتقل إلى الصفحة الخامسة عائدا إلى كتابة «العمود» الذى طالما اشتهر به فى الأهرام.. عمود «اللمحات»!

ويستطيع القارئ أن يكتشف بسهولة من خلال قراءة عمود توفيق دياب إبان تلك الفترة التى ناهزت العام أنه كان غاضبا أو على الأقل لم يكن سعيدا بهذه المهمة، فقد افتقرت كتاباته إلى «الروح» التى كانت تبعث فيها الحيوية، وكان هذا أمرا طبيعيا نتيجة لما

أصابه من «العود على بدء» محققا جانبا من أسطورة «سيزيف» الذى ظل يدفع حجرا ثقيلا من سفح الجبل، وبعد أن يكاد يصل إلى قمته يتدحرج إلى أسفل مرة أخرى ويكون عليه أن يبدأ من جديد.

* ولم يأت هذا التفسير بغياب «الروح» فى اللمحات بعد أن عاد توفيق دياب إلى كتابتها فى السياسة اليومية من فراغ. .

* فقد كان محدودا فى اختياره لموضوعاته، حتى إن قارئ تلك «اللمحات» يكاد يشعر بأنها تكرار للمحات الأهرام، الأمر الذى اقتربت معه فى مذاقها من «الطبيخ البايت»(!)، فهو مثلا يجدد حملاته التى سبق له وأن شنها فى الأهرام، ثم إنه يرصد بعض العيوب الاجتماعية والتى كان قد سبق له رصدها قبل ثلاث سنوات، ويتناول بعض المشكلات الاجتماعية التى ظلت قائمة فى الفترتين. .

من تلك الحملات التى جددها حملته على الأطباء، وإن كان هذه المرة قد أتى بأحداث جديدة تؤكد أحيانا على إهمال بعض من هؤلاء وأحيانا أخرى على افتقاد البعض لأبسط مبادئ الرحمة التى يجب أن يتحلى بها المشتغلون بهذه المهنة.

فهو أخذ فى أحد هذه الأعمدة على طبيب من الوجه القبلى إهماله فى مقاومة وباء «الطاعون الرئوى» الذى أصاب بعض عشرات فى «بندره» دون أن يحرك ساكنا، ويحذر من انتشاره، ويطالب بمحاسبة هذا الطبيب. وهو فى عمود آخر يهاجم اثنين من أطباء المنيا بسبب تقاعسهما عن نجدة أب وقعت أنقاض البيت الذى يعيش فيه على أولاده فاستصرخهما دون مجيب، ونماذج أخرى عديدة.

ومنها حملته على الموظفين، الذين اتهمهم «بالكبرياء والعظموت» - على حد تعبيره، وهو فى سبيل تأكيد الاتهام يقدم رواية درامية عن مشاهداته خلال زيارته لإحدى المصالح الحكومية، نقتبس هنا بعض فقراتها. . تقول الرواية إنه ذهب لمقابلة أحد الوزراء فجلس فى القاعة التى يحتلها السكرتير انتظارا للإذن له، وكان ما فعله هذا الأخير عجيبا فقد «خلع نعليه على ملإ الحاضرين، وأكثرهم من كبار موظفى هذه الوزارة، ومال إلى الجرس وأمر بحذائه الجديد، ثم جعل أحد قدميه على ذلك المقعد الذى بينه وبينى وعالج خلع أحد نعليه، فلما فرغ جعل القدم الأخرى على المقعد وخلع نعله الآخر. . فهل شهدت أدبا أكثر من هذا؟!».

وعندما كاتبه أحد ضباط الشرطة يتلمس الأعذار لبعض تصرفات زملائه، أو ما

أسماه «الشكاسة» التى يعانى منها الجمهور منهم، وأنها ناتجة عن ضغوط العمل التى لايحتملها بشر، كان رأيه أن «ضيق الوقت وكثرة الأعمال ليست سببا يبرر سوء المعاملة، ففى استطاعة كل إنسان مع كثرة أعماله أن يصطنع شيئا من الحلم وشيئا من الكياسة وحسن الأسلوب فى المعاملة والخطاب، ولو أنه أبان ضيق وقته وكثرة أعماله فى شىء من اللطف والوداعة لما غضب الغاضب ولااستاء المستاء»!

ولم يأت الأستاذ دياب بجديد يذكر عندما عالج بعض المشكلات الاجتماعية التى كان قد سبق له وأن تناولها فى «اللمحات» فى طورها الأهرامى، مما تكشف عنه معالجته لقضية العاطلين، فهو قد قسمهم كما فعل من قبل: عاطلون بالوراثة من الأغنياء الذين يحسب الواحد منهم الحياة «أكلا وشربا ولهوا ولعبا»، وعلى الجانب الآخر هناك «الفقير العاطل»، ولم يتعاطف معه كما كان متصورا، إذ قدم له صورة مزرية فقد عدَّه مسئولا عما هو فيه.

بيد أن ذلك لا يمنع من تسجيل بعض الحقائق التى تحسب للمحات «السياسة»، رغم الظروف الصعبة التى كتبها دياب فى ظلها:

١ ـ فهناك من المشكلات ما يظل محلا للتناول طالما بقيت تفرض نفسها على الواقع الاجتماعى، وفى رأينا أنه كان منصفا عندما استمر يلح فى تناول وضع المرأة المصرية، فقد كان إلحاحا مطلوبا طالما بقيت تعانى مس أوضاع كان قد رصدها قاسم أمين قبل أكثر من ربع القرن.

ففى عدد «السياسة» الصادر يوم ٢٥ من يونية عام ١٩٢٥ وتحت عنوان «احترام المرأة» يقرر الرجل بأن «المرأة المصرية قد أصبحت ذات مطامح سياسية فى حياتها المنزلية وحياتها القومية. وقد بدأت تدرك المكانة التى يجب أن يحظى بها نساء مصر.. فهن يردن تعميم التربية والتعليم وأخذن أنفسهن بضروب التثقيف من ناحية العقل وناحية الأخلاق».

ويرتب على هذا ضرورة إشعار فتيات مصر ونسائها أن «لهن فى نفوسنا احتراما يباعد بيننا وبين أن نسلك إزاءهن مسلكا مزريا.. وأكثر ما يكون ذلك فى الطريق حيث تشاهد نظرات يصوبها بعض الرجال والفتيان إلى السيدات والفتيات أقل ما يكون فيها أنها نظرات إلحاح وحملقة». وبعد أن يقارن بين أهل الغرب وبين المصريين فى ذلك يطالب الأخيرين «بالغيرة الشديدة والنخوة والأريحية والرجولة» فيكفوا عن الحملقة!

٢ ـ وهناك من المشكلات ما يستجد دائما. فقد تفشت خلال تلك الفترة ظاهرة نقل

الركاب بسيارات النقل التى أسماها «الدبابات» والتى وصفها بأنها «مركبات ثقيلة مرذولة غليظة كأنها قطع من الجبال تسير فى الطرقات فتحطم المرصوف من أرضها وتزلزل الراسخ المتين من بيوتها . . تلك ما يسمونها «أوتوموبيلات» ومهمتها حمل الناس من ناحية فى العاصمة إلى ناحية أخرى بأجر زهيد ظاهره الرحمة وباطنه العذاب . . ظاهره خمسة مليمات وباطنه النفقات الفادحة التى تبذلها الحكومة كل شهر أو شهرين فى إصلاح ما تفسد تلك الدبابات الجبلية من رصف الشوارع والطرق»!

وتعاوده روح السخرية التى كانت قد غابت فى أعمدته السابقة وهو يتعامل مع هذه المشكلة، الأمر الذى يظهر فى مناشدته لأولياء الأمور أن يبدلوا «هذه النسافات بعدد من الإبل تحملنا الهوينى فى رفق وأناة، فخير لنا أن نضيع الوقت «متبخترين» على ظهور الجمال والنياق من أن نضيع صحة العيون وصحة الأجسام وصحة البيوت»!

* من ناحية أخرى فقد اختفى فى عمود «اللمحات» فى جريدة السياسة الشكل الصارم الذى كان قد التزم به مع مولد ذلك العمود فى الأهرام، مما بدا سواء فى انتظام الصدور أو فى وحدة المساحة.

صحيح أنه كان يلتزم أحيانا بكتابة العمود بشكل يومى، خاصة عندما يتناول موضوعا واحدا يصعب معه تقديمه على أيام متباعدة، غير أنه فى كثير من الأوقات كانت أيام تمر دون أن تظهر «اللمحات» على صفحات الجريدة، وبالتالى لم يكن على القارئ أن يتوقع مطالعة عمود الأستاذ دياب كل صباح بما يترتب على هذا من تقطع أسباب الاتصال بين الطرفين . . الكاتب والقارئ ولا نظن أن الرجل كان راضيا عن ذلك.

وتتعدد أمثلة عدم الانتظام، فبينما يظهر العمود اثنى عشر مرة خلال شهر مايو عام ١٩٢٣ لا يظهر سوى أربع مرات خلال أغسطس التالى، ويصعب أن يعزى ذلك للعطلة الصيفية التى تجىء عادة فى هذا الشهر الأخير، فلم تكن مثل هذه العطلة تمنعه من الكتابة الشديدة الانتظام فى لمحات الأهرام.

أما عن المساحة، فقد تفاوتت بشكل يثير الدهشة. فقد كان العمود يتسع أحيانا ليشغل نهرين كاملين من الجريدة، كما حدث عندما تناول موضوعا تحت عنوان «المجالس الحسبية وأتعاب الخبراء -ألا رحمة بالأيتام»، والمنشور يوم ٢٣ من أغسطس عام ١٩٢٣، وكان

لايزيد أحيانا عن ثلث نهر كما حدث فى العمود الذى نشرته الجريدة فى ١٣ من مايو من نفس العام، عمن أسماهم «الضاحكين فى جروبى وسولت»، والذين كان قد انتقدهم فى عمود سابق فبلغه أنهم غاضبون فرد عليهم بقوله: « إذا كان لابد أن أختار بين إغضاب الإخوان ودأبهم على الضحكات المفرقعة فإنى لا أتردد إبقاء على رضاهم فى أن أقول «فرقعوا» ما شئتم والله يتولى بلطفه جموع سولت وجروبى»!

ولأنه استشعر قصر العمود فقد أنهاه بقوله: « لما كانت اللمحات يسوءها استياء الإخوان فقد رأت أن تحتجب اليوم عن القراء نصف احتجاب فتظهر فى هذه الصورة من الاقتضاب»!

غير أنه لم يكن العمود المختصر الوحيد، فقد جاءت اللمحات المنشورة يوم ٢١ من أغسطس عام ١٩٢٣ على نفس الدرجة من الاقتضاب والتى علق فيها على خطأ فى كتابة برقية كانت فى أصلها « مارى فى مصر بانتظار أختها مساء اليوم»، فأصبحت «مارى فى خطر فى انتظار أختها مساء اليوم» (!)، وما سببه ذلك من إزعاج. وهو يعلق على قولة «جيزو» السياسى الفرنسى ابن القرن التاسع عشر بأن «المحاكم إذا دخلتها السياسة فارقتها العدالة» بعدد قليل من السطور يتهم فيها نقابة المحامين التى وضعت هذا الشعار على غلاف مجلتها بأنها لم تفهم هذه الحكمة!

* من ناحية أخيرة فإن توفيق دياب كان صاحب السبق فى إدخال «الديالوج» بدلا من «المونولوج» على العمود الصحفى فيما حدث فى لمحات الأهرام، وكان الشكل الذى يقوم عليه: خطابا قصيرا من قارئ يعلق عليه فى نفس العمود، إلا أنه قد توسع فى لمحات السياسة فى هذا الشأن، الأمر الذى خرج به عن وحدة الموضوع الذى يفترض أن العمود يعالجه، فكثيرا ما كانت خطابات القراء تشغل عمودا بأكمله، مع تعقيب قصير من جانبه بوعد أن يقدم ردا فى عدد اليوم التالى!

فقد خصص «اللمحات» يوم ١١ من يونية عام ١٩٢٣ لرسالة بعث بها قارئ اسمه «محمد صالح عرنوس» يرصد فيها ما يجرى فى الموالد من بدع لاصلة لها بالدين، وعقب عليه بأربع كلمات.. «نعالج هذا الموضوع قريبا». وخصص اللمحات بعد ذلك بيومين لخطاب بعث به قارئ آخر اسمه «الجمل» عن موضوع «الصحة فى القرى» عدد فيه مظاهر الخصام بين الحياة فى القرية المصرية وبين الحد الأدنى من متطلبات الصحة: منازل ضيقة متلاصقة، أقذار محيطة وبرك من المياه الآسنة، وماء الشرب خليط

من الطين والأقذار . . إلخ . . ، وكان كل مافعله الأستاذ دياب شكر الكاتب على ما جاء في مقاله «ونعده بمعاودة البحث فى هذا الموضوع الخطير عسى أن نوفق إلى لفت ولاة الأمور إليه»!

صحيح أنه كان دائما ما يفى بوعده، غير أن هذا الوفاء كان يتأخر أحيانا لأيام أو حتى لأسابيع مما يفسد التواصل المطلوب بين القارئ والكاتب .

هذه بعض مظاهر الافتقار إلى الروح التى سادت فى اللمحات فى مرحلتها الثانية فى جريدة «السياسة»، مما يؤكد أن الأستاذ توفيق دياب بعد أن توقف، أو بالأحرى أوقف، عن كتابة عموده السياسى «حديث اليوم» لم يكن راضيا عن حرمانه من الكتابة فى الشأن السياسى فى جريدة الأحرار الدستوريين، مما عبر عنه بأكثر من شكل . .

فقد حرص على أن يبرز فى خطابات القراء التى ينشرها أنهم افتقدوا كتاباته السياسية . منها الخطاب الذى نشره للأستاذ عرنوس، وقد جاء فى بدايته «سيدى الأديب الفاضل صاحب اللمحات – مضت أيام ليست بالقصيرة لم يلح فيها نجم لمحاتك فى سماء السياسة فخامرتنا لمغيبه وحشة العليل لغياب الطبيب والمحب لبعد الحبيب»!

وهو من ناحية أخرى لم يقبل دائما الاعتقال فى سجن الكتابات الاجتماعية وحدها، بعد أن كان قد تحرر منه قبل وقت طويل. وقد جاءته الفرصة قرب نهاية عام ١٩٢٣، ولم يستطع المسئولون عن تحرير السياسة منعه من التحرر من القفص الذى كانوا قد وضعوه فيه، فقد كان يخوض بجانبهم معركة حياة أو موت بالنسبة للحزب!

فقد جرت خلال تلك الفترة أول انتخابات فى ظل دستور سنة ١٩٢٣، والتى انعقدت بعد عودة سعد زغلول من المنفى بأيام قليلة. وعلى الرغم من أن الدستوريين كانوا يملكون المال والمكانة الاجتماعية، فإن الوفد كان يملك التأييد الشعبى الجارف، وكان مطلوبا حرمانه منه بكل الأدوات المتاحة، وجريدة «السياسة» فى مقدمتها .

على ضوء ذلك يمكن تفسير التحول الذى حدث فى «اللمحات» بمقدار ١٨٠ درجة، مما بدا فى الحملة التى قادها الأستاذ دياب ضد مرشحى الوفد، وكان أول ضحاياها بشرى بك حنا أحد هؤلاء المرشحين عن دائرة الفشن . .

فقد خرجت اللمحات يوم ٢٥ من سبتمبر عام ١٩٢٣ على غير عادتها بعنوان بالبنط العريض جاء فيه : «روسى يرشحه الوفد للبرلمان المصرى»، وقد أثار فيها قضية «ازدواج

الجنسية» التى أصبحت الشغل الشاغل للمصريين فى الانتخابات التى جرت بعد نحو ثلاثة أرباع القرن (عام ٢٠٠٠).

ونرى أن الفرصة قد واتت توفيق دياب لإبراز قدراته على الكتابة السياسية، الأمر الذى لم يكن يباريه فيه أحد من كتاب جريدة الأحرار الدستوريين، مما نتبينه من الطريقة التى صاغ بها لمحات ذلك اليوم. فقد بدأها بإعلان نشرته جريدة «الجورنال دى كير» الفرنسية جاء فيه بالحرف الواحد «أنه فى يوم.. وبناء على طلب بشرى حنا بك التابع لدولة روسيا ومقيم بأسيوط.. سيصير الشروع فى بيع العقار..»، وأعقب ذلك بما نشرته «البلاغ» الناطقة بلسان الوفد من أن أهالى الفشن «أجمعوا على ترشيح صاحب العزة بشرى بك حنا لمجلس النواب لما يعهدونه فيه من الإخلاص والوطنية الحقة».

تبع ذلك بمجموعة من التساؤلات الماكرة: هل بشرى بك حنا الروسى التبعية الذى يقاضى مصريا أمام المحاكم المختلطة هو نفسه بشرى بك حنا مرشح الوفد فى الفشن؟! هل يمكن أن يكون بشرى بك هذا شخصية مزدوجة ذات نصفين أحدهما روسى والآخر مصرى؟ وهل أوتى الوفد من قوة السلطان ما يمكنه من إدخال رجل روسى التبعية نائبا عن مصر فى برلمانها الجديد؟!

وعندما حاول محامى بشرى حنا الرد شكره الأستاذ دياب لأنه قدم للمحات «الفرصة التى تعدل بها عن رأيها الأول، وتقول إن بشرى بك حنا روسى بنصفيه، روسى بأجمعه فلا حق له أن يكون ناخبا أو منتخبا»!

هاجم فى عمود آخر ما ارتآه تورطا من رجال الدين، مسلمين كانوا أو مسيحيين، فى الشأن السياسى واعتبر أنهم تملكوا «الجرأة المروعة على إفساد تعاليم الله ورسله المطهرين. فقد ألقى أولئك المفسدون فى روع كثير من الناخبين أن من زكى أو انتخب الأحرار الدستوريين فقد كفر بالله وملائكته واليوم الآخر، وأن من انتخب السعديين فقد آمن بالله وملائكته واليوم الآخر»، ورآهم وقد لطخوا الشريعة السمحة برجس «لن يمحوه من جباههم وقلوبهم سوى لظى السعير الذى سيصلونه غدا بين يدى الله حين يجىء يوم الحساب إن كان هؤلاء الشياطين الذين ينتحلون الدين وهو منهم براء يؤمنون بيوم الحساب»!

ويتهم فى عمود ثالث الوفديين بأنهم يصطنعون الوسائل التى سبقهم إليها الشيوعيون فى إنجلترا، والتى لقيت استهجانا شديدا من الشعب هناك.. وسائل التهويش. وقد نشر

هذا العمود يوم ٧ من ديسمبر عام ١٩٢٣ تحسبا لخطبة كان مفترضا أن يلقيها سعد زغلول فى الطلاب فى اليوم التالى محذرا إياه بأن الحرية يجب أن تكون لها فى مصر حرمة مقدسة، وتبع ذلك بمحاولة إيهام سعد أن ما يقوله فى مجالسه المغلقة لا يلبث أن ينتشر فى الخارج.

وفى عمود رابع تحت عنوان «البرلمان المأمول» قدم ملاحظة مفادها أن «الاشتغال بالسياسة أصبح غلابا على الاشتغال بغيره من الشئون، حتى لتجد هذه الظاهرة بارزة فى عهدنا الحاضر بين الطلاب. وفى هذا بالطبع استنفاد لحيوية الفكر، التى لولا شذوذ موقفنا السياسى لانصرفت إلى وجوهها الملائمة لعهد الصبا من تحصيل المعارف وتكوين الأخلاق». ولاشك فى أن مصدر هذه الملاحظة ما أخذه الطلاب على عاتقهم خلال الانتخابات من القيام بأعمال الدعاية للوفد وتأييد مرشحيه بكل السبل.

فى عمود أخير أسماه «فخر النيابة» تحدث عن الصراع بين الأفندية والأعيان فى الانتخابات الجارية، ومع أنه كان يكتب فى صحيفة تنتمى للأخيرين إلا أنه أعطى للأولين حق تمثيل الأمة جنبا إلى جنب معهم، ولعله قد تأثر فى ذلك بكونه من أبرز الأفندية.

غير أن المعركة كانت أكبر من أن تؤثر فيها حملة قادها كاتب سياسى مهما بلغ شأنه، الأمر الذى كشفت عنه نتائج الانتخابات التى أعلنت يوم ١٢ من يناير عام ١٩٢٤ بفوز ساحق للوفد بعد أن حصل مرشحوه على ١٩٢ مقعدا من مجموع ٢١٤ بنسبة تصل إلى ٩٠٪، بينما لم يحصل الأحرار الدستوريون إلا على تسعة مقاعد، الأمر الذى سبب لهم شعورا بخيبة أمل شديدة عبر عنها الدكتور محمد حسين هيكل رئيس تحرير السياسة فى مذكراته، ولاشك أن بعضا منها قد أصاب الأستاذ توفيق دياب، وقد تكون من الأسباب التى حملته على أن يجمع أوراقه ويذهب للعمل فى الجامعة الأمريكية بعد أسابيع قليلة، دون أن يدرى ما كانت تخبئه له الأقدار!

* * *

فى الجامعة المصرية:

انهمك الأستاذ دياب فى عمله الجديد حتى إننا لم نكد نعثر سواء فى السياسة أو فى غيرها على أى وجود له باستثناء القضية السابق الإشارة إليها والخاصة بحضور جلسة مجلس النواب، التى قدم فيها للمحاكمة خلال شهر مايو عام ١٩٢٤ والتى زج بالرجل

فيها لمجرد روايته ما حدث له عندما حضر إحدى جلسات مجلس النواب فى شرفة الزوار وبصفته الشخصية.

ولانسمع عنه مرة أخرى إلا عام ١٩٢٥، وبمناسبة خوضه المعركة الانتخابية التى جرت فى مارس من ذلك العام والتى رشح نفسه خلالها فى دائرة سنهوت، فقد نشرت له «السياسة» فى عددها الصادر يوم ١١ من فبراير شكوى مما يحدث فى دائرته..

يعترف فى هذه الشكوى أنه قد اختار السياسة لنشرها لأن «لى بها صلة قديمة لايبليها طول العهد، ولأنك لو أحصيت ما كتبته فيها منذ نشأتها لوجدت لى ألفا من الأنهار بين أحاديث أيام ولمحات. فجريدة أنفقت فيها مثل هذه الجهود عن يقين وإخلاص لهى أولى الصحف بأن تعلن شكواى».

أما فحوى الشكوى فقد ركزت على أن الوزارة قد حرمت على الطلبة الذين لاحق لهم فى الانتخاب أن يتدخلوا فى شئونها لكى تجىء حرة من عوامل التحيز المعيب، ويؤكد على أن هؤلاء لم يستجيبوا لذلك، ولم يفعل رجال الإدارة أى شىء حيال هذا التدخل. ويبدو من الأسلوب الغامض الذى اتسمت به تلك الشكوى أن غرض الأستاذ دياب كان أكبر من ذلك، فالرجل بعد أن دخل الانتخابات مستقلا لم يحظ بأى دعاية من الصحف الحزبية التى قامت بهذا الواجب لمرشحى أحزابها فحسب، وكان عليه أن يذكر الناس بأن توفيق دياب يخوض الانتخابات فى الزقازيق.

ولم تفلح الحيلة وفشل الرجل فى أول تجربة انتخابية له، فقد اعتقد أن اسمه وحده يكفى لأن يقبل المندوبون على انتخابه، ولم يكن اعتقاده فى محله، فالفرصة كانت أكبر لمرشحى الأحزاب التى تقف وراءهم بكل ثقلها، أو المرشحين المستقلين أصحاب العصبيات أو كبار ملاك الأراضى الزراعية، ولم يكن من هؤلاء أو أولئك، وإن كان ينبغى التنويه بأنه على الرغم من فوز مرشح الوفد، على السيد أيوب أفندى، فقد جاء توفيق دياب فى الترتيب الثانى قبل مرشح الأحرار الدستوريين، محمد الألفى بك، ومرشح الاتحاد، محمد حسين بك، وكان عليه الانتظار حتى عام ١٩٣٦ ليحقق هذا الحلم ويجلس تحت القبة!

غير أن التوقف عن الكتابة فى الصحف خلال تلك الفترة القصيرة (أقل من عامين) والفشل فى دخول البرلمان لم يجعلا الرجل يقنع بالبقاء على كرسى الوظيفة مهما سما شأنها، بل دفعاه إلى أن يستثمر بعضا من مواهبه الأخرى، وكانت فى الخطابة هذه المرة.

فالمعلوم أنه قد انفرد عن زملائه المصريين من الدارسين فى جامعة لندن إبان وجوده فى إنجلترا بتعلم فن الإلقاء والخطابة، وهى دراسة تتطلب الإحاطة بعديد من العلوم والفنون: علم النفس الاجتماعى، علم الأصوات، وعلم وظائف الأعضاء وبخاصة ما يتعلق بالحلق والحنجرة وأعضاء الصوت والجهاز التنفسى بوجه عام.

ويتعرض الأستاذ عزيز أباظة فى كلمة ألقاها فى مجمع اللغة العربية لهذا الجانب من قدرات توفيق دياب، فيذكر أنه على أثر عودته من لندن عام ١٩١٦ بدأ يلقى محاضرات فى فن الإلقاء بإحدى كنائس القاهرة يوم الجمعة من كل أسبوع «ثم فى أحد مسارحها، ثم اتصلت به الجامعة الأهلية المصرية فحاضر فيها وألقى بها دروسه فى الأداء والإلقاء والخطابة. وكانت حجرة محاضراته تلك ملتقى جمهور ضخم من طبقات مختلفة ومشارب متعددة، وأعمار متباينة، يتتلمذون عليه».

ولم يكن ثمة غرابة مع ذلك، وفى تلك الفترة المفصلية من حياته الصحفية، أن يعود لممارسة هذا الفن الذى برع فيه، والذى تابعته باهتمام كل من السياسة و الأهرام، بحكم العلاقة الحميمة التى ظلت تربط الرجل بالصحيفتين، رغم أنه توقف عن الكتابة فيهما. .

«السياسة» كانت تنشر خطب الأستاذ توفيق دياب كاملة مهما بلغت المساحة التى احتلتها، فقد تابعت الجريدة المحاضرات التى ألقاها بنادى مدرسة المعلمين العليا فى ٧ من مايو عام ١٩١٥ تحت عنوان « تربية الأخلاق فى المنازل»، ونشرتها على عددين احتلت فى كل منهما صفحة كاملة، تلتها بمحاضرتين أخريين فى نفس الموضوع: تربية الأخلاق فى المدارس، وتربية الأخلاق فى المجتمع، وقد احتلتا نفس المساحة التى احتلتها المحاضرة الأولى.

«الأهرام» كانت حريصة على نشر أخبار الخطب التى دفعت الكثيرين إلى الذهاب إليها، وكانت تسوق تلك الأخبار بشكل جذاب. . مثال على ذلك ما جاء فى عددها الصادر يوم ١٠ من أكتوبر عام ١٩٢٦: «يلقى الخطيب المفوه الشهير الأستاذ توفيق دياب محاضرته الأولى وموضوعها الإصلاح والمصلحون بمصر مساء الأربعاء ٢٠ من أكتوبر الحالى الساعة السادسة مساء بتياترو رمسيس بالقاهرة ومساء الجمعة ٢٢ من أكتوبر الساعة الخامسة والنصف بتياترو المجلس البلدى بالمنصورة».

مثال آخر الخبر الذى بعث مكاتب نفس الجريدة من المنصورة والذى جاء فى مستهله: «لم يزل عدد المستمعين للأستاذ دياب فى تياترو البلدية يزداد ازديادا مطردا حتى صار

احتشادا. ولاشك فى أن الإخلاص الذى يناول الأستاذ القول من أعماق الحياة ويلهمه التعبير عن وسائلها وأغراضها يعطيه من إصغاء السامعين واحترامهم واستحسانهم وتكاثرهم ما يكافئه، وقد أسعدنى الحظ فجلست هذه المرة فى شرفة من الشرفات فكنت أرى الذين بإزائى لشدة إقبالهم وتوفرهم كأنهم ينظرون فى أغوار بعيدة أو يسمعون لحنا موسيقيا مؤثرا»!

غير أنه مع رجل مثل توفيق دياب، وعلى الرغم من قيود الوظيفة، أو الانشغال فى عالم الخطابة الذى أحرز فيه نجاحا كبيرا، لم يكن منتظرا أن يظل بعيدا لوقت طويل عن عالم الصحافة بكل ما يعنيه بالنسبة له . .

* * *

فى السياسة الأسبوعية:

فى يوم الجمعة ١٢ من مارس عام ١٩٢٦ صدر العدد الأول من « السياسة الأسبوعية» بعد أن كانت قد جرت مياه كثيرة تحت الجسور، فقد عرفت تلك الفترة انهيار الهيمنة الملكية التى جسدتها وزارة أحمد زيور. . أولا بانهيار الائتلاف مع الأحرار الدستوريين بسبب أزمة كتاب «الإسلام وأصول الحكم» لكاتبه مصطفى باشا عبد الرازق الذى جعل الخلافة ليست أصلا من أصول الإسلام فى سبتمبر عام ١٩٢٥، وثانيا بتحالف الأحزاب المعارضة، الوفد والأحرار الدستوريين والوطنى، وأخيرا بسقوط الوزارة نفسها فى يونية من العام التالى.

وقد جاءت السياسة الأسبوعية وسطا بين الجريدة السياسية والمجلة السياسية وأولت عناية خاصة بالأدب والاجتماع، ومن ثم فقد لبى توفيق دياب الدعوة بالكتابة فيها ولأسباب كثيرة، فهى لا تلزمه مع أعبائه الأخرى فى الوظيفة أو فى الخطابة بالكتابة اليومية، وهى لن تكون سببا للصدام بينه وبين الحزب الذى يصدرها كما حدث مع السياسة اليومية، خاصة فى ظل التحالف بين الأحرار الدستوريين والوفد، وعادت «اللمحات» إلى الظهور دون أن يكون الرجل أحد أعضاء هيئة تحرير الصحيفة الجديدة.

وثمة ملاحظات على فترة «السياسة الأسبوعية» فى حياة الأستاذ دياب والتى بدأت مع أول أعدادها، حين ظهرت «اللمحات» لتتناول موضوعا عن «مصلحة التنظيم»،

واستمرت حتى العدد الصادر يوم ٧ من يناير عام ١٩٢٨ حين كتب آخر لمحاته تحت عنوان «الوحوش المتحضرة»!

أولى هذه الملاحظات أنه بالرغم من أنه لم يربطه بالجريدة الأسبوعية صلة وظيفية كما كان الشأن بالنسبة للسياسة اليومية، إلا أنه كان أكثر انتظاما فى كتابة اللمحات بها، ربما لأن هناك فسحة بين كل عدد وآخر تسمح له بتوليد الفكرة التى يقوم عليها العمود، وربما لأنه شعر بعدم الوقوع تحت الضغط الذى فرض عليه من كونه عاملا فى الجريدة، ومن ثم غلب على مساهمته فيها الطابع الطوعى دون الشعور بأنه مكبل بقيود كان بطبيعته نافرا منها.

وزاد من هذا الطابع أنه كثيرا ما كان ينشر خلال هذه الفترة فى مجلة الهلال إذا ما شعر بأن كتاباته قد لاتتفق مع سياسات الأحرار الدستوريين..

لعل ذلك المقال الذى تضمنه عدد هذه المجلة لشهر نوفمبر عام ١٩٢٦ تحت عنوان «سعد زغلول والخطابة» يقدم مثالا لذلك.

يصف فى موقع من هذا المقال استقبال الأمة للزعيم الجليل بعد عودته من أوربا «بما لم تستقبل به أحدا من الملوك أو القياصرة.. ومنذ بلغ الثغر وغادر السفينة والتفت به عشرات الألوف من المستقبلين، لم يعد سعد رئيس الوفد فحسب، بل انعقدت له فوق زعامته السياسية زعامة نفسية أخرى هى أبقى وأمتن. زعامة الخطيب العبقرى الفذ، زعامة العاطفة القوية الجبارة تنقاد لها عواطف السامعين، زعامة النفس الحساسة الفوارة، يبكى السامعون لبكائها، ويضحكون لضحكها، ويثورون لثورتها، حتى ليهون عليهم بذل الحياة راضين».

ويقول فى موقع آخر: «إذا سألتنى أن أصف لك خطابته وعوامل سحرها وخلابتها فقد كلفتنى شططا، ذلك هو موضع الإعجاز فى المواهب النادرة، إنك لتحس آثارها الفعالة فى نفسك ثم لا تستطيع إلى وصف كنهها سبيلا. على أنى أحاول أن أنقل إليك بعض خوالجى وأحاسيسى حين أسمع هذا الخطيب العظيم وأراه ماثلا على المنبر».

ولاشك فى أن الرجل عندما نشر هذا المقال فى «الهلال» كان يدرك أنه مهما بدت العلاقة حسنة بين الوفد والأحرار الدستوريين، فإن صحيفة يصدرها الأخيرون لم تكن لتقبل بنشر مثل هذا الكلام عن سعد باشا بعد ماقالت فى «زعيم الأمة» ما قال مالك فى الخمر!

لعل هذا التصرف يدعونا إلى محاولة تحديد موقف توفيق دياب من سعد زغلول. وفى تقديرنا أن الرجل عندما شرع قلمه فى الفترة الأهرامية للهجوم على قائد ثورة ١٩١٩ فقد انطلق من اقتناعه بأن:

* سعد زغلول قد استبد برأيه عندما اختلف مع أغلب أعضاء الوفد عام ١٩٢١ بشأن تشكيل لجنة الدستور، وهو اقتناع شاركه فيه كثيرون وقتئذ، غير أن ذلك لم يمنعه عند حدوث النفى الثانى لسعد فى أواخر نفس السنة أن يكون من أشد المنتقدين لذلك، وأن يكون ضمن أكبر الداعين للعودة إلى وحدة الصف. أكثر من ذلك فإنه أجبر على ترك تحرير «حديث اليوم» بسبب موقفه الذى يحكم فيه الاعتبارات الحزبية.

* الملاحظة الثانية: أنه بالرغم من مساهمة الرجل فى السياسة الأسبوعية كانت بطريق «الاستكتاب»، ومن ثم كانت علاقته بها أقرب أن تكون علاقة الضيف أكثر من علاقة صاحب البيت، إلا أنه فرض نفسه على المسئولين عن تحريرها، حتى إنه لما يمض وقت طويل إلا واستكتبه هؤلاء المقال الافتتاحى، الأمر الذى استقر بعد ذلك حتى إن كتاباته كانت لا تعود إلى الصفحات الداخلية إلا نادرا.

* الملاحظة الثالثة: يستطيع المتابع أن يرصد بسهولة «عودة الروح» للمحات بعد أن كانت قد افتقدتها فى مرحلة «السياسة اليومية»، وهى العودة التى بدت سواء فى شيوع طابع السخرية بين سطورها، وهو الطابع الذى يلازمه كلما ارتفعت معنوياته، أو فى طبيعة الموضوعات التى كان يختارها لعموده.

ومن المقالات الممتعة العديدة التى استخدم فى كتابتها قدرته على السخرية يقع اختيارنا على العمود الذى نشرته له الجريدة فى عددها الصادر يوم ٢٢ من مايو عام ١٩٢٦، والذى انتقد فيه ما أصاب الأغنية المصرية من تدهور..

العمود كان تحت عنوان « مشروع قانون»، وقد تضمن خمس مواد كلها من بنات خيال الكاتب.. المادة الأولى: محظور على كائن من كان من المغنين تخويف المستمعين بتقبيح وجهه أثناء مد الصوت، سواء أكان ذلك بنفخ الأوداج أو جحوظ العينين أو التقطيب والعبوس. وعقوبة الخروج على ذلك أخذ صورة المغنى الشمسية وعرضها عليه «بعد أن تهدأ نوبته وتعاوده سكينته»(!). الثانية: لايجوز لأى قارئ من قراء المآتم أو الأفراح مهما حسن صوته أن يستعمل فى تلقى بصاقه ومخاطه منديلا يزيد عرضه على نصف متر.

الثالثة: ليس لأحد المغنين أن ينفق أكثر من نصف ساعة فى إنشاد «يا ليلى يا عينى». الرابعة: ليس لأحد المستمعين مهما بلغ طربه أن يقاطع المغنى بالعواء ولا «بالصوات» ولا بالآهات العالية المصدعة للرؤوس، وليس له أن يضرب الأرض بعصاه أو بقدمه. المادة الأخيرة: طالب فيها الأمراء والوزراء والأعيان أن يعبروا عن إعجابهم عند الاستماع لصوت جميل، ورأى أن ذلك لا يمس هيبتهم فى شيء «فماذا يضر وقارهم أن يبسموا فى مواطن الطرب ولا يعبسوا. وأن يحاولوا التصفيق ولو بالإيماء والإشارة إذا وجب على كل نفس إنسانية أن تطرب؟!». ونرى أن هذا العمود وأشباهه لايكتبه إلا رجل يتمتع بحب شديد لما يكتب، أو على حد التعبير المصرى الدارج «راجل رايق»!

أما فيما يخص الاختيار، فقد أسقط الرجل كل الاعتبارات الحزبية التى كانت تملى عليه اختياراته إبان اشتغاله فى السياسة اليومية ولم يعد يتحكم فيه سوى اقتناعاته الشخصية، مما نرصده فى أكثر من عمود. .

فهو مثلا يخوض معركة كانت قد نشبت وقتئذ بين الداعين إلى التمسك بالطربوش باعتباره زيا قوميا والداعين إلى استبدال القبعة به. وانفرد برؤية لم يتقدم بها سواه، فيما جاء فى قوله: «ما أظن الطلبة (الشيوخ) الذين يودون لو أصبحوا أفندية مطربشين - وما أظن هؤلاء ولا أولئك عشاقا للطربوش من حيث حمرة لونه وتذبذب «زره» ولا للقبعة من حيث اختلاف أشكالها ونعمة رفرفها الدائر حول حافتها يحمى الرأس من وقدات الشمس فى الصيف ودفقات المطر فى الشتاء».

الحق - فى رأيه - أن حجج الطرفين تتسم بالسطحية وتلمس المعاذير. فالطالب الشيخ زاهد فى زيه «لأنه يحس فى دخيلة نفسه بأن هذا الزى القديم شبه حاجز بينه وبين إخوانه من الطلاب المطربشين. . والطلاب الأفندية يرغبون فى استبدال القبعة بالطربوش نتيجة لإحساس يفور فى دفائن قلوبهم بالرغبة فى مسابقة الأوربيين فى مضمار الحياة»!

ومع ما فى هذا العمود من تفسير منطقى فإن الرجل لم يتهيب أن يفصح عن موقفه فى عمود آخر، اتضح منه أنه نصير للقبعة، فقد انتهز فرصة يوم شديد الحرارة، وكتب عمودا تحت عنوان «حر. . وطرابيش. . وتراب» انتهى فيه إلى القول: «ما ندعو إلى لبس القبعة عشقا للقبعة من حيث هى ولا بغضا للطربوش من حيث هو. لكن الحرارة قد بلغت أمس بالقاهرة ثلاثا وأربعين درجة فى الظل. فكم عسى أن تكون قد بلغت فى الشمس؟ ولو كانت رؤوسنا مصنوعة من معدن صلب كالحديد لتأثرت بهذه الحرارة مع هذا الطربوش».

ويدلف من ذلك إلى مخاطبة أنصار هذا الزى بأن يغضبوا ما شاءوا على القبعات «ولكن اخترعوا لنا شيئا غير هذه الطرابيش، ولو اصطلحتم على أن نجعل أغطية رؤوسنا سلالا من القش لاتبعناكم»!!

بيد أن الدعوة للتحديث التى ينم عنها موقف توفيق دياب فى معركة القبعة والطربوش لم تعن أنه قد وافق على الأخذ من الغرب على علاته، فيما كشف عنه فى عمود تحت عنوان «الرقص المخاصرة فى مصر». ويكفى أن نقرأ الفقرة الأولى من هذا الموضوع لنتبين مدى استهجانه له.. قال: «يزعم فريق من الناس أنهم ملائكة مطهرون، يخاصر أحدهم المرأة الناعمة الحسناء بيسراه وأصابع يمناه تضغط أنامل يسراها، وصدره إلى نهديها، وشذى عرقها يسكره، والساق تلتف بالساق حينا وتجاوزها حينا.. كل ذلك ودقات «الجازباند» هائجة تثير أكمن الغرائز، وصاحبنا لحم ودم وصاحبتنا لحم ودم، ثم يزعم هو وتزعم هى أنهما يفعلان ما يفعلان طلبا للرياضة البدنية الطاهرة وتنشيطا للدورة الدموية الراكدة». وينبه إلى فساد هذا القول وأنه ليس ما هو أشد من زعزعة أركان العفاف من هذا الذى يجرى فى حفلات المخاصرة!

وهو ما فعله عندما خصص أكثر من مقال عما أسماه أحيانا «بالأدب الماجن» وأسماه أحيانا أخرى «بالأدب المكشوف» واتهام المروجين له بأنهم يستغلون الشهوات الدنيا لاتخاذها كسبا ومرتزقا. والحل فى رأيه ليس بإقلاع هؤلاء عن كتاباتهم، فهم لن يفعلوا، وإنما بانصراف القراء عنهم خصوصا الناشئين منهم، إذ عليهم أن «يتولوا حماية أنفسهم من بلاء هم أقدر الناس على تحاميه»!

باختصار فقد تعرض الأستاذ دياب بقلمه خلال تلك الفترة لموضوعات شديدة الحيوية تحمس لها هو وقبلها المسئولون عن تحرير الجريدة، غير أن ذلك الاتفاق لم يدم طويلا بعد أن شكل الأحرار الدستوريون وزارتهم الأولى برياسة محمد محمود باشا فى يونية عام ١٩٢٨، وكان أول ما فعله الرجل أن عطل الدستور وأقام ما عرف بحكومة «اليد القوية»، مما كان سببا للفراق بين توفيق دياب وبينهم، ودخل تاريخه بعدئذ فى منعطف مهم كان من أهم أسباب صنع اسمه الكبير.

الفصل الرابع

ضد اليد الحديدية ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩

إعلان الحرب:

في يوم ٢١ من يوليو عام ١٩٢٨ نشرت الأهرام مقالا لتوفيق دياب كان نقطة تحول في مسيرة حياة الرجل . .

وكان هذا المقال بمثابة إعلان حالة الحرب من جانب توفيق دياب على الحكومة التي ألفها محمد محمود باشا والتي أطلق عليها وصف «اليد الحديدية» ، وهو المقال الذي اعتبره البعض انقلابا من جانب الكاتب الكبير على الأحرار الدستوريين الذين ظل بدرجة أو بأخرى على علاقة طيبة معهم . غير أن التأمل في ذلك الحدث يؤكد أن العكس هو الصحيح ، فالانقلاب حدث من الأحرار الدستوريين ، ولكن ليس ضد دياب وإنما ضد الدستور الذي استمروا يدعون أنهم حماته!

يقودنا ذلك إلى متابعة التطورات السياسية خلال الفترة السابقة على انقلاب محمد محمود ، وعلى وجه التحديد بعد سقوط عهد وزارة زيور التي دعمها الملك عام ١٩٢٤ ، وبعد إسقاطها على أيدي جبهة وطنية تكونت من الوفد والأحرار الدستوريين والحزب الوطني عام ١٩٢٦ ، مما أعقبه تشكيل ثلاث وزارات ائتلافية من الحزبين الأولين ، وكان أول وآخر عهد البلاد بوزارات ائتلافية يشارك فيها الوفد!

وكما جاءت الإشارة في الفصل السابق ، فإن الأستاذ توفيق دياب قد ترك السياسة تقريبا خلال تلك الفترة ربما لأنه لم يسترح لاجتماع الأضداد ، الوفد والأحرار الدستوريين ، خصوصا أنه كان يشعر أنه لفترة موقوتة ، مما دعاه إلى أن يؤثر اتخاذ موقف المراقب ، وإن كان السبب الأهم يعزى لاشتغاله بالوظيفة ، خاصة في الجامعة المصرية التي كانت تقيد حركته في الشأن السياسي .

على أي الأحوال عرفت تلك الفترة خوضه لانتخابات مارس عام ١٩٢٥ في بلده ، دائرة سنهوت بالشرقية . صحيح أنه لم يوفق غير أنه جاء الثاني بعد مرشح الوفد ، وقبل

كل من مرشحي الأحرار والاتحاد. كما عرفت الوزارتين الائتلافيتين، وكانتا على حد تعبير كتاب العصر «بناء من الوفد مع شرفة من الأحرار الدستوريين»، بحكم أن غالبية الوزراء كانوا من الوفديين وأقليتهم من الأحرار بمن فيهم رئيس المجلس (عدلي يكن: يونية ١٩٢٦ - إبريل ١٩٢٧، عبد الخالق ثروت: إبريل ١٩٢٧ -مارس ١٩٢٨). ثم إنها عرفت أخيرا غياب النجم الساطع للسياسة المصرية وزعيم ثورة ١٩١٩، سعد باشا زغلول بوفاته يوم ٢٣ من أغسطس عام ١٩٢٧، بكل المضاعفات التي ترتبت على هذا الغياب!

أولى هذه المضاعفات ما أصاب الائتلاف الوزاري من اهتزاز، فإن خليفته، مصطفى النحاس باشا، لم يتمكن من القيام بالدور الذي قام به لرعاية هذا الائتلاف والحفاظ عليه، ومنها أن تلك الإرادة التي كانت تمكن سعدا من كبح جماح «الجناح المتطرف» من الوفد (ماهر والنقراشي) لم يكن خليفته ليملكها.

وأفضى هذا الوضع القلق إلى تشكيل الوزارة الائتلافية الثالثة، وكان البناء والشرفة فيها من الوفد، فقد ترأسها مصطفى النحاس باشا (مارس ١٩٢٧ - يونية ١٩٢٨)، خليفة سعد في زعامة الحزب، وبدا جناحا الائتلاف مختلفين جد الاختلاف عما كان عليه الحال من قبل، ففضلا عن الزعامة الجديدة للوفد بسبب وفاة سعد، فقد انتهى الأمر أيضا بغياب كل من عدلي ثم ثروت بعد استقالتيهما بالتتابع، وحل محلهما محمد محمود باشا في قيادة الأحرار الدستوريين، وكان يشغل منصب وكيل الحزب.

وأدت تلك المتغيرات إلى تحول الائتلاف من حالة الوفاق التي كانت تبقيه على قيد الحياة إلى حالة من الصراع. فمن ناحية لم يكن زعيم الوفد الجديد بحجم الزعامة التاريخية لسعد باشا، مما أغرى آخرين على إزاحته من منصبه والحلول محله، سواء من داخل الوفد أو خارجه، ومن ناحية أخرى كانت الزعامة الجديدة للدستوريين ذات تاريخ في الثورة، فالمعلوم أن محمد محمود كان من الأربعة الذين نفوا مع سعد زغلول إلى مالطة، كما أنه كان من رجال الوفد المصري في باريس خلال الفترة التي واكبت الثورة، وكان يرى نفسه أحق من النحاس بزعامة الوفد، ومن ثم جرت من جانبه عدة محاولات للاستيلاء على الوفد من الداخل، وهي المحاولات التي لم يُقيد لها النجاح.

ترتب على ذلك، أن نجح محمد محمود بالاتفاق مع القصر في التخلص من وزارة

النحاس باشا بالإقالة، وتبع ذلك بحل مجلس النواب وإعلان تعطيل الدستور لمدة ثلاث سنوات، وتأليف وزارته الأولى التي أسماها بوزارة اليد الحديدية، وكان الأمر فوق ما يطيق توفيق دياب، الذي اتخذ خطوتين جريئتين: أولاهما بالاستقالة من الجامعة ليتحرر من أي قيود وظيفية، خاصة بعد أن خاب أمله إلى أقصى حد بعد أن ترك أستاذ الجيل أحمد لطفي السيد مدير الجامعة منصبه الرفيع فيها ليشغل منصبا رفيعا آخر في حكومة اليد الحديدية وزيرا للمعارف، وهو ما عبر عنه في مقاله السابق الإشارة إليه . . «من الأعماق»، والثاني بخوض غمار الحرب ضد استبداد محمد محمود، وأي استبداد آخر، الأمر الذي طبع كل تحركاته خلال الفترة التالية إلى أن صدرت «الجهاد» عام ١٩٣١ .

ونعود إلى المقال الذي وضعه توفيق دياب تحت عنوان «من الأعماق» وقد استهله بالقول: «أمس، يوم ١٩ من يوليو سنة ١٩٢٨ - يوم حالك السواد في تاريخ مصر الحديث»، فقد حجبت الوزارة فيه شمس الحياة النيابية، وحكمت عليها باستمرار الحجاب ثلاث سنين على الأقل، فإذا بدا للحكم المطلق بعد انقضائها أن البلاد قد أصبحت جديرة بنور الشمس أنعموا به عليها من جديد، وإلا فإلى الظلام مرة أخرى وإلى مدى غير معلوم . .

واستطرد قائلا: «وأعجب العجب، الأمر الذي يبدو لنا سخرية مرة من سخريات القدر، ألاّ يتاح لهذه الفعلة التي يكفي وصفا لها أن تلقاها المصري كما يتلقى الولد نعي أمه أو الأم نعي وحيدها -حزنا وإن يكن مكظوما، ودموعا وإن تكن محبوسة، وسخطا على القضاء يبلغ درجة الغليان وإن لم يُسمع له دمدمة ولا أزيز- سخرية مرة من سخريات القدر ألاّ يتاح لهذه الفعلة سوى وزارة على رأسها حر (دستوري) له المقام الأول بين الدستوريين، وفي أعضائها مفكر مشهور وديموقراطي قديم (يقصد أحمد لطفي السيد وزير المعارف) طالما كتب منذ عشرين سنة (من أجل هذا نطلب الدستور)».

وبعد حديث طويل احتل نحو أربعة أعمدة من الصحيفة العريقة انتهى إلى القول: «قد فعلتموها أمس ١٩ من يوليو سنة ١٩٢٨ ولم يفعل مثلها زيور، وإنما فعل مثلها الإنجليز بمجلس نوابنا القديم على إثر الثورة العرابية منذ حوالي نصف قرن من الزمان- وعزيز على مصر أن تُطعن في حياتها النيابية مرتين: بيد المحتلين منذ عشرات من السنين، والأخرى اليوم بيد وزيرنا وكيل الأحرار الدستوريين، وفيلسوفنا شيخ الديموقراطيين»!

المسئولية عن وادى النيل:

نرى أن الرجل قد أدرك منذ البداية أن عودته للكتابة في الأهرام صعبة رغم إعلانه الحرب من على صفحاتها، إذ لم تكن الصحيفة العريقة قادرة على تحمل النبرة العالية في الهجوم على اليد الحديدية، ثم إنه لم يكن مستعدا أن يكتب في إحدى الصحف الحزبية . .

وليس أفضل من قصة توفيق دياب نفسه عن الظروف التي انتهت به إلى أن يختار جريدة «وادي النيل» ليعبر عن موقفه المناوئ للاستبداد، فيما رواه على شكل خطاب موجه لمحمد محمود في عدد هذه الجريدة الصادر يوم ٢١ من أكتوبر عام ١٩٢٨ ننقله هنا بنصه - قال :

«حين استقلت من الجامعة المصرية وحين استقال صديقي عزمي من جريدة السياسة لم نكن ادخرنا ما نجعله أساسا لإصدار جريدة نعارض فيها سياسة دولتكم . وكان لا بد لنا من هذه الجريدة، فلما رأى الوفد أننا نسخط من وقف الدستور كما يسخط، ونعمل على إعادة الحياة النيابية كما يعمل، رأى من تلقاء نفسه وبمحض أريحيته أن يعيرنا ألفا من الجنيهات نستعين بها على إصدار الجريدة التي ننشدها . وأخذنا على أنفسنا متطوعين أن نرد هذا المبلغ على أقساط شهرية تسعة يُدفع أولها في شهر نوفمبر . وتسلمنا بالفعل ثلاثمائة جنيه من الوفد أعددنا منها أثاثا لمكتب القاهرة واشترينا بباقيها بعض أدوات العمل . وبينما نحن كذلك وبعد أن تعاقدنا بالفعل مع صاحب جريدة «الثمرات» أصدرتم ياصاحب الدولة أمركم الكريم بإلغاء جميع الرخص القائمة تحت شمس مصر إلا الجرائد اليومية الكبرى . وأرسلت إدارة المطبوعات بلاغ الإلغاء إلى صاحب جريدة الثمرات قبل إرساله إلى أى جريدة ملغاة أخرى بأربع وعشرين ساعة، وذلك تعجيلا لنا بهذا النبأ الظريف»!

ويستكمل الرواية بما ترتب على هذا الموقف من جانب حكومة محمد محمود من أن الوفد رأى أن يتكرم «فيقدم إلينا مبلغا شهريا إذ قد صنعنا ما صنعنا لا لصالحنا الشخصي ولكن مدفوعين بشيء من الغيرة على قضية الدستور . فشكرنا للوفد هذه اليد الكريمة واعتذرنا، وأخذنا نكتب في جريدة البلاغ أحرارا . . ثم طلبت ياصاحب الدولة رخصة بجريدة يومية أردت أن يكون اسمها «بريد الصباح» فنام الطلب نوما عميقا استغرق أسابيع فرأى صديقي عزمي أن يقابل في هذا الشأن معالي وزير الداخلية إذ المقول إن مسألة

الصحف موكلة إليه، وبعد نقاش طويل بينهما رأى معاليه أن نسكت عن الكتابة في البلاغ نصف شهر وهو بعد ذلك كفيل بالرخصة التي طلبناها. فمضى عشرون يوما ونحن سكوت والناس يتساءلون ماذا أصاب عزمي ودياب. ومن يدري لعل بعض من لا يعرفنا قد ظن بنا الظنون وأن مبلغا من المال قد وصل إلينا عن طريق سرية»!

وفي تلك الظروف لجأ الأستاذ توفيق دياب والدكتور محمود عزمي إلى حل غير متوقع.. صحفيان كبيران بدون جريدة يبحثان عن جريدة ذات تاريخ بدون صحفي كبير، ووجدا ضالتهما في جريدة «وادي النيل»، وهي الجريدة السكندرية التي بدأت في الصدور في مايو عام ١٩٠٨، وعاشت لنحو ثلاثين عاما، وحتى سنة ١٩٣٦ على وجه التحديد.

وهي وإن كانت قد انحازت قبل الحرب العالمية الأولى للحزب الوطني غير أنها لم تكن من الصحف الناطقة بلسانه، وكانت على العموم ذات طابع معتدل، الأمر الذي منحها هذا العمر الطويل، وكان صاحبها ورئيس تحريرها «محمد الكلزة»، الذي نقرأ في سيرته أنه قد انحدر من إحدى الأسر السكندرية التي اشتغلت بالتجارة «ولم يكن حظه من العلم وافرا، فقد عمل موظفا بمصلحة البريد، وساعدته درايته الواسعة بمجتمع الثغر على العمل الصحفي مراسلا للواء (جريدة مصطفى كامل)، ثم أصدر وادي النيل التي لقيت رواجا كبيرا في الإسكندرية».

ونعود لشهادة الأستاذ توفيق دياب عن الظروف التي نشأت العلاقة فيها بينه وبين جريدة وادي النيل.. قال: «مضت أيام تتلوها أيام حتى أتاح الله لنا ذلك الرجل الطيب القلب المستقيم الخلق صاحب جريدة وادي النيل فرأى أن يقدم لقلمينا جريدته ننصر فيها المبدأ الذي في سبيله هجر كلانا عمله القديم. ومعلوم أن صاحب وادي النيل ليس معدما ولا هو بحاجة إلى أن نستعين معه برأس مال من الخارج، فالورق لديه موفور والحبر كثير والعمال قائمون بعملهم وقلم التحرير منظم. كل ما طلبه إلينا أن نشاركه بأقلامنا وأن نشاركه في دخل الجريدة، فكان ذلك وأصبحت كل علاقتنا المادية بالوفد ثلاثمائة من الجنيهات نحن مدينون له بها وفي نيتنا السداد».

في عدد آخر من وادي النيل يستكمل قصته هو وعزمي عن علاقتهما بتلك الجريدة، ومحاولتهما أن تصدر ملحقا في القاهرة، فيذكر أنه لما كان صاحبها، محمد الكلزة، قد طالب قبل ثلاث سنوات بإصدار ملحق لجريدته بالقاهرة، وحصل على ترخيص بذلك،

ثم بدأ في إصداره بعد أن لم يتلق ردا على طلبه على اعتبار أن «السكوت علامة الرضا»، غير أنه في الليلة التي شرعوا يضعون فيها الطلب موضع التنفيذ، دياب وعزمي والكلزة، «أخذ رجال البوليس والمباحث الجنائية يبحثون عن محمد توفيق دياب في الأندية العامة تارة وفي مكتبه تارة أخرى، حتى لقد خشي بعض إخواني وجلسائي الذين سألهم ضباط البوليس عني دون إظهارهم على سبب التقصي أن أكون متهما بشيء خطير. فلما لقيني الضابط في مكتبي شكا إلي طول بحثه عني، وأنه بذل في ذلك جهدا رغم معرفته بعنوان منزلي. ولكنه لم يرد إزعاجي في بيتي تفضلا منه وكرما».

يثبت الأستاذ توفيق دياب بعد ذلك نص الحديث الذي جرى بينه وبين الضابط: «لكن ماذا ياسيدي؟ - هل تصدرون ملحقا لوادي النيل في القاهرة؟ - نعم، - إذن لا تفعلوا وهذا إنذار من المحافظة! - ولكن ما شأن المحافظة بهذا ولم ترد علينا وزارة الداخلية أو إدارة المطبوعات بكلمة! - إنه أمر صدر من الداخلية إلى المحافظة يمنعكم من إصدار الملحق - حاضر يافندم! علم!».

لم يؤد فشل إصدار ملحق «لوادي النيل» في القاهرة إلى إدخال اليأس في قلبي الصديقين، دياب وعزمي، فتقدما مع صاحب الجريدة بطلب بنقل مقرها إلى العاصمة «أما هو فلأن بصحته اعتلالا يصلحه شتاء القاهرة ويضاعفه شتاء الإسكندرية، وحضرته محور الإدارة في الجريدة فليس في وسعه أن يقيم بالعاصمة ما دام مقر جريدته في مكان آخر. أما عزمي وأنا فنفضل الاجتماع في عملنا بالقاهرة ليكون أحدنا عونا لصاحبه على التفكير وتمحيص وجوه المصلحة فتجيء كتاباتنا أدنى إلى الغرض المنشود، ونحب أن تكون جريدتنا قريبة من مصادر الأنباء فنستقيها كاملة غير منقوصة ولا زائفة، وفي ذلك من الخير من الوجهتين الصحفية والقومية ما فيه!».

ويختم الأستاذ دياب هذه الرواية بتذكير «صاحب الدولة» أنه قد مضى شهر أو يزيد على الطلب دون رد، ويسأله: «إلى متى تنظر إلى معارضيك نظرة الخصومة السياسية التي تستحق الاحترام والتشجيع؟! أرجو أن تعدل عن هذا التجافي وهذا الصدود! فصحة الكلزة أفندي تزداد اعتلالا ونحن عليه نزداد بلبالا»!

بيد أن متابعة ما كتب توفيق دياب قبل هذا الطلب وبعده يفسر أسباب «التجافي والصدود» من جانب محمد محمود..

* * *

الهجوم على محمد باشا محمود:

وقبل أن نستعرض ميادين المعركة التي خاضها الأستاذ دياب ضد «اليد الحديدية» ينبغي ملاحظة أنه قد رأى في وسطها أن يعلن بشكل سافر انضمامه للوفد، وعلى حد ما تابعناه فإنه لأول مرة يقبل الرجل الانخراط في العمل الحزبي، وهو ما لم يحدث أبدا من قبل، حتى فى أثناء اشتغاله في «السياسة» جريدة الأحرار الدستوريين.

جاء هذا الانضمام طبيعيا نتيجة للمواقف المشتركة بينهما في مقاومة سياسة الاستبداد المحمودية والذي عبر عنها دياب في أكثر من مناسبة . .

فقد شارك بخطبة في حفل تأبين سعد نشرتها له «وادي النيل» يوم ٢٠ من أكتوبر ينبئ مطلعها بفحواها . . جاء في هذا المطلع موجها كلامه إلى السيدة مصونة سعد وأم المصريين: «عارضت سعدا في بعض أيامي. وهأنذا اليوم أرثيه فكان سعد مني بمثابة الشمس القوية حولت عيني عنها بين حين وحين حتى إذا غربت خيم الظلام فحزنت على الشمس ونورها الوضاء. نعم حولت عيني عن الشمس بين حين وحين ولكني أحببتها حب كل حي للحرارة والنور».

وقد تصدى لهجمات الصحف الوزارية على الوفد في مقالات عديدة كان منها المقال الذي نشرته «وادي النيل» في ٢٥ من أكتوبر تحت عنوان «الأضاليل الثلاثة» حيث فند الاتهامات التي ما فتئت تلك الصحف توجهها لرجال الوفد: أنهم يتمرغون على أعتاب الإنجليز، وأنهم يشهرون بأمتهم وبمواطنيهم في إنجلترا، وأخيرا أنهم يستجدون الإنجليز مقاليد الحكم.

وكان مصدر كل هذه الاتهامات أن الوفد كان قد بعث بسكرتيره مكرم عبيد إلى بريطانيا لتنوير الرأي العام هناك بخطأ سياسة حكومته القائمة على تشجيع استمرار حكومة محمد محمود اللادستورية تحت دعوى الالتزام بالحياد فيما يخص الشئون الداخلية المصرية.

ويتساءل دياب عن مصدر هذا الاتهام وحكومة لندن تعتمد «الحكومة المصرية الدكتاتورية الحاضرة، ومن قال غير ذلك فهو أبله أو متباله ينسى أنه يكلم عقلاء». ويذكر في هذه المناسبة الزيارات المتتابعة التي يقوم بها رجال حكومة محمد محمود لدار المندوب السامي «ومن في هذه الحالة الذي يتمرغ على أعتاب الإنجليز؟!».

أما عن أضلولة أن الأستاذ مكرم يتمرغ على أعتاب الإنجليز فيعلق عليها بالقول: «تنادون بالكرامة القومية وتسمون مخاطبة الشعب الإنجليزي في الويلات التي أنزلتموها بمصر بتأييد الإنجليز مهانة وذلة! وأنتم الذين تأخذون على الوفد في كل حين أنه يتناسى قوة الإنجليز في مصر . . أنتم الذين يفخر رجالكم بأن لهم بالإنجليز اتصالا لا ينفصم . . أنتم اليوم وقد أصبحتم من الإباء والغضب للاستقلال التام بحيث تغضبون من شخص واحد يزور إنجلترا كل هذا الغضب»، وأنهم الذين يستجدون الإنجليز مقاليد الحكم لا الوفد.

وجاءت الخطوة الأخيرة التي قطعت أي تردد من جانب توفيق دياب في الانضمام للوفد يوم الثلاثاء ١٣ من نوفمبر عام ١٩٢٨، والمناسبة كانت احتفال الوفد بعيد الجهاد الوطني حين ألقى الرجل خطبة نارية احتلت أغلب صفحات جريدة وادي النيل الصادرة بعد يومين . .

خصص أغلب هذه الخطبة للرد على ما أسماه «بالخطبة السحبانية التي ولدتها مواهب حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء في مدينة المنصورة قبل يومين»، مشككا في أن الرجل يعرف معاني بعض كلماتها، وأنه كان عليه أن يقرأها قبل أن يلقيها إذ «ليس معقولا أن يرد على لسان دولته وهو رئيس وزارة الأخلاق والعدو الألد لكل فاحشة ما حشيت به من عبارات القذف والسباب». وأخذ يسوق بعد ذلك بعض هذه العبارات.

وتبع هذا بأن شن حملة على سياسات الحكومة، سواء منها الخاصة بخزان جبل الأولياء في السودان، أو ادعاء محمد محمود أنه فعل ما فعله من أجل «تنقية الحياة النيابية من ضروب العبث لتعود سيرتها الأولى»، وسخر منه حين أسماه «صاحب الدولة منقي الحياة النيابية»، أضف إلى ذلك توصيفه للوفديين بأنهم «العابثون خدام الفوضى والفساد»، وعن نيته على «اقتطاع جذورهم من البلاد»، وتساءل دياب عن كيفية هذا الاقتطاع والوفديون يمثلون غالبية الأمة.

وختم خطبته بقوله إنه «صرح في غير تردد أنه منذ اليوم يعلن على رءوس الملأ وباسم مصر وباسم أم المصريين وباسم خليفة سعد وإخوانه أنه يضم اسمه إلى أسماء العاملين في صفوف الوفد، وأقسم أغلظ الإيمان ليعملن بلسانه وقلمه وليبذلن كل جهد مستطاع حتى آخر رمق من حياته في سبيل الخدمة القومية، ثم أضاف إلى ذلك في حماسة مشتعلة أن مصر ليست في النيل قبل كل شيء، ولا في أرضها الخصيبة قبل كل شيء، ولا في

حدائقها وجناتها، ولا في أموالها وقصورها، ولكنها قبل كل شيء وفوق كل شيء مستقرة منا في القلوب. وكان الألوف الحاضرون في السرادق يقابلون كلامه وحماسه بأضعافها، حتى لقد نهض صاحب الدولة رئيس الوفد واقفا على قدميه، وكذلك فعل حضرات أعضاء الوفد جميعا تكرما منهم بقبول هذا الذي أعلنه الأستاذ، ثم أقبل الحاضرون على الأستاذ دياب يصافحونه ويقبلونه ويحيونه».

***

زادت أهمية «وادي النيل» كلسان للمعارضة بعد أن أقدمت حكومة اليد الحديدية في ١٥ من سبتمبر عام ١٩٢٨ على تعطيل الصحف الوفدية؛ البلاغ وروز اليوسف لمدة أربعة شهور، وإنذار كوكب الشرق، الأمر الذي حمَّل توفيق دياب وعزمي مسئولية قيادة الحملة الصحفية التي تنوعت أسلحته فيها والتي يمكن رصدها في ثلاثة أنواع:

١ - السعي إلى إفشال محاولات محمد محمود في توفير الشعبية لوزارته من خلال الجولات التي قام بها في سائر أنحاء القطر، وهو السعي الذي صاحبته جولات مماثلة من جانب النحاس باشا وزعماء الوفد للتأكيد على أن المصريين ما زالوا إلى جانبه.

٢ - نشر سلسلة من «الكتب المفتوحة» بلغت سبعة عشر مقالا كلها هجوم على الوزارة ورئيسها وشخصيات المتعاونين معها.

٣ - التأكيد على التحالف بين وزارة اليد الحديدية وبين دار المندوب السامي التي ظلت تدعي اتخاذ موقف الحياد بين الحكومة وخصومها، وأن كثيرا من سياسات محمود كانت ترعى المصالح البريطانية قبل المصالح الوطنية.

فقد سعى محمد محمود باشا بعد أن تولى رئاسة الوزارة وأعلن عن نيته على تعليق الدستور وحكم البلاد «باليد الحديدية» للترويج للنظام الجديد، من خلال الصحف الموالية، وبخاصة جريدة السياسة، والقيام برحلات إلى سائر أنحاء البلاد يشرح فيها مرامي سياساته، وبإصدار الكتب، وكان أشملها كتاب «اليد القوية» الذي أصدره حزب الأحرار الدستوريين وتضمن «خطب وبيانات وتصريحات محمد محمود باشا»..

بالمقابل وقف «الوفد» لهذه السياسات بالمرصاد فسعى لإفساد سياسة الترويج المحمودية، الأمر الذي شاركت فيه سائر الصحف الوفدية، وشارك فيه من جانبه الأستاذ

توفيق دياب في وادي النيل، وجاءت هذه المشاركة خلال شهري سبتمبر وأكتوبر عام ١٩٢٨ أي قبل انضمامه للوفد، وكانت من أهم أسباب هذا الانضمام في نوفمبر.

بدأ صاحب «اليد الحديدية» جولته بطنطا، وقد استقبل الأستاذ دياب هذه الرحلة بمقال تحت عنوان «رئيس الوزراء يخدع نفسه حين يزور الأقاليم» بدأه ساخرا من محمد محمود حين سأله وزملاءه أن يجوبوا البلاد متنكرين «ليسمعوا ما تقول الملايين فيهم. ويشهدوا بأعينهم من غير وساطة المدير أو المأمور مقدار الحنق الذي يبدو في الأندية والمجالس. في القرى والمدائن.. وإن هذا الطواف البسيط المتواضع يغنيهم عن الهيل والهيلمان وعن الجنود تُحشد في المحطات والطرقات»!

سخر أيضا مما كتبته الصحف الموالية للحكومة، التي نعتها بأن «طولها باع وعرضها ذراع»، عن وصفها استقبال رئيس الوزراء في عاصمة الدلتا «بأنه أعظم استقبال شهدته مصر في تاريخها الحديث وأنه القضاء المبرم على النحاسيين»، وأنه لو كان هذا حقيقيا فلماذا لا تُجرى الانتخابات وتُعاد الحياة النيابية «وقد محوتم خصومكم من الوجود وكفلتم لأنصاركم النصر المبين في حلبة الانتخاب»!

وتساءل بعد ذلك عن زعم محمد محمود بأن أنصاره ومستقبليه يمثلون جمهور الأمة، وعن السبب الذي يحرمون من أجله خصومهم السياسيين من حق القيام بجولات في الأقاليم مثل تلك التي يقوم بها. وأجاب بأن ذلك نوع من خداع النفس فكيف «يزعم وزير أن البلاد من ورائه تؤيده وتمزق أكفها من التصفيق إعجابا بموقفه التاريخي العظيم، ثم هو في الوقت عينه يقول: أخطب أنا. وأقول ما أريد أنا. وقوة الشرطة تمهد طريقي إلى مكان الاحتفال وتحيط بمنبر الخطابة خاضعة خاشعة»!

ولأن أسيوط كانت المديرية التي انحدر منها صاحب اليد الحديدية، ولأن أسرته كانت من كبريات الأسر فيها بحكم ما ملكته من أراض زراعية واسعة في ساحل سليم، فقد حظيت زيارته لها بقدر كبير من الأهمية، الأمر الذي انعكس بدوره على هجوم الأستاذ دياب عليها حتى إنه خصص ثلاثة مقالات طويلة يسفه فيها الآراء التي أبداها رئيس الوزراء خلالها.

نشرت وادي النيل يوم ٢٦ من سبتمبر المقال الأول تحت عنوان «الخطبة الأسيوطية- معجزات المنطق الوزاري»، وقد خصصه للرد على بعض ما جاء في هذه الخطبة..

تعليقا على قولة محمد محمود بأن مسارعة أهل أسيوط لاستقباله والمبالغة في إكرامه «جعلتني أعتقد أنكم لم تصدقوا شيئا مما قيل عنا من أننا نعتدي على الدستور»، أكد دياب بأن رئيس الوزراء شديد الإيمان بسذاجة أمته وبله أبنائها إلى حد أن يقبلوا منه هذا المنطق الهزيل، وإلا فما هذه الجرأة التي لا شبيه لها في أي مستبد عرفه التاريخ»؟!

وتعقيبا على ما جاء في نفس الخطبة ردا على ما أسماه طعن خصومه وأنه لا يجد سببا لذلك سوى أحقاد الخصومة السياسية، وكان الأستاذ دياب خفيف الظل عندما رد بأن ملأ سطرا كاملا بعلامات التعجب، والسبب أن: «الألفاظ لا تكفي واللغة عاجزة عن أن توضح لدولته الأسباب المنطقية المشروعة التي من أجلها يخاصم خصومه»!

بعد يومين نشرت الجريدة المقال الثاني تحت عنوان: «الوزير الخطير يتكلم عن الحريات الشخصية»، واستهله بالسؤال الذي ألقاه محمد محمود على سامعيه ونصه: «أساس الدستور هو كفالة الحريات الشخصية فهل حققت حياتنا النيابية هذه الكفالة؟»، ورد دياب عليه بسؤال آخر، جاء فيه: «كيف أجاب رجال الإدارة الحاشدون والعمد ومشايخ البلاد والخفراء المحشودون في ذلك الحفل الأسيوطي عن سؤال الوزير»؟

وهو وإن لم يجب عن السؤال الثاني إلا أنه قدم تعليقا طويلا عن تساؤل «الوزير الخطير». . عن كفالة الحريات السياسية: ذكّر دياب محمد محمود بأنه حرم خصومه من حرية الخطابة السياسية «التي هي أجل مظهر لإعلان العقيدة والمذهب. . جعلتها وقفا على شخصك الفذ وعلى زملائك الأبطال وعلى مرتلي آيات حمدك»!

وقد استخدم الرجل قدرته الخطابية المعروفة عنه في بقية هذا المقال فيما جاء فيه من أن «الحرية واحدة ياسيد الأذلاء الخانعين والأرقاء الخائفين. إنها حرية واحدة كانت معدومة فخلقتها مذلة للبلاد وخيمة العواقب. تلك هي حريتك الشخصية وحرية زملائك في الاستبداد، وهي حرية غير مشروعة ولا مقبولة في بلد عريق في الحضارة كريم وإن ناء بخطوب الزمان»!

المقال الثالث نشرته وادي النيل يوم ٣٠ من نفس الشهر تحت عنوان «من آيات الدكتاتور - الفئة القليلة والمصادفة السعيدة»، وعلى نفس النسق الذي اتبعه في المقالين الأولين اقتبس عبارة من الخطبة الأسيوطية ليبني عليها مقاله، وكانت العبارة هذه المرة: «إن فئة قليلة مكنتها المصادفة السعيدة من كراسي الزعامة قد حملت الأكثرية على أن تُساق حيث تريد تلك الفئة».

وأبدى استعجابه من هذا المنطق الذي جعل زعامة الأمم نوعا من «اليانصيب» وليست ثمرة طبيعية «الشجرة مباركة يغرسها المجاهدون في قلوب الشعوب». وتهكم على محمد محمود فيما جاء في قوله إنه إذا لم تخنه ذاكرته فهو يذكر أن «رجالا من بني مصر هبوا في أخريات الحرب يطلبون لها السيادة والاستقلال، ولعلي أذكر أن شيخا كبيرا قوي الجنان فصيح اللسان صلب العزيمة بارز الشخصية يُدعى سعدا كان على رأس أولئك الرجال الذين يفخر محمد محمود أنه كان أحدهم يوما ما».

غير أن الأهم مما جاء في هذا المقال الرأي الذي أبداه توفيق دياب في الأحرار الدستوريين الأمر الذي يتطلب تفسيرا.. قال إن أولئك الرجال قد انقسموا شعبتين: «شعبة ظل سعد على رأسها وتابعتها كثرة البلاد، وشعبة أخرى سمت نفسها الأحرار الدستوريين ورأسها عدلي قليلا ثم فارقها كأنما أحس قديما أنها الفئة التي ستنبت فيها الدكتاتورية الهوجاء، وأن على يديها سيموت الدستور والحياة النيابية. أما الوفد فقد خرج منه رجال ودخل فيه رجال آخرون. لكن الكثرة ما زالت تدين بأن سعدا وإخوانه الدائبين على نصرته والمتطلعين لتأييده بالنفس والمال هم أكثر المصريين احتمالا لضربات العدو وأشدهم صبرا وأمضاهم عزيمة».

ولعل هذا الهجوم على الأحرار يؤكد أن الأستاذ دياب عندما دافع عنهم عام ١٩٢٢ فقد فعل ذلك انطلاقا من الاعتقاد أنهم يحمون الدستور الذي كان بصدد الصدور من غوغائية الوفد، غير أنه يفسر أيضا أنه كانت تساوره الشكوك تجاه الدستوريين الأمر الذي بدا أنه لم ينضم أبدا إلى الحزب رغم كونه من أبرز الكتاب في صحيفته.

* * *

ماراثون صحفي:

من أطول الماراثونات التي قطعها صحفي سلسلة الكتب المفتوحة التي وجهها الأستاذ توفيق دياب إلى «دولة رئيس الوزراء» على صفحات وادي النيل، والتي بلغت سبعة عشر كتابا خلال نحو خمسين يوما، بدأت في ١٦ من أكتوبر عام ١٩٢٨، وكان آخر ما عثرنا عليه منها في ٤ من ديسمبر من نفس السنة أي بمعدل كتاب كل ثلاثة أيام.

والواضح أن نية الرجل كانت أن يوجه خطابا يوميا إلى محمد محمود لولا «الشديد القوي»، الأمر الذي نتبينه من أنه كلما تأخر يوما أو يومين كان يكتب اعتذارا للقراء عن

هذا التأخير . . حدث هذا في المقال السابع الذي نشرته «وادي النيل» يوم ٢٦ من أكتوبر، والذي استهله بقوله: «ظن بعض العزال أن لانصرافي عن الكتابة إلى دولتك يومين متعاقبين سبب غير اشتغالي بدحض الأضاليل الثلاث التي شرعت أمس في تفنيدها واحدة بعد أخرى. لذلك لم يسعني اليوم سوى استئناف مكاتبتك حتى لا يوغل الحاسدون في سوء ظنهم بما بين دولتك وبيني من تفاهم ومودة. نعم من تفاهم ومودة لا يضرهما أني أوافيك بآرائي في خطتك القومية وبآراء من حولي من العقلاء الطيبين الذين لا مطمع لهم إلا في إحقاق الحق ومحاربة الباطل جالبا عليهم ذلك ما جلب»!

يسترعى النظر في هذه الكتب أنها حفلت بأسباب التهكم والسخرية التي لم يتخل عنها دياب أبدا، الأمر الذي بدا غريبا، بحكم سخونة المعركة التي كان يخوضها، ولكن كثيرا ما يكون هذا الأسلوب أمضى سلاحا من أسلوب التهجم والصوت العالي الذي طالما ميز مثل تلك المعارك.

ومن الصعوبة بمكان حصر أشكال هذا الأسلوب الذي استخدمه صاحبنا في تلك المعركة غير أنه لا بأس من تقديم بعض نماذجه هنا . .

فقد استهل الرجل كتابه الأول بالقول: «ليس بخفي على دولتكم أنني واحد من رعايا جلالة الملك. وأن رعايا جلالة الملك هم الشعب المصري الذي تقول جريدتكم إن الإنجليز تركوا له ولصاحب الجلالة أمر التصرف في نظام الحكم بعد أن نفضوا أيديهم من تأييد الدستور والبرلمان في مصر». ويدلف من هذا الاستهلال إلى إبراز مواهبه في التهكم والسخرية، قال:

«فبوصفي واحدا من أفراد هذا الشعب ياصاحب الدولة أحتج عليكم بشدة لا يدانيها سوى شدة الحديد الذي تكونت منه يدكم الحديثة. وسبب احتجاجي أنكم قد وسعتم نطاق الشورى فجعلتموها شائعة بين أفراد هذا الجمهور العظيم شاملة للملايين المصريين بعد أن كانت مقصورة على ثلاثمائة أو يزيدون قليلا من الشيوخ والنواب. قد نسيتموني ياصاحب الدولة نسيانا لا عذر لكم فيه. نعم أنا أعلم ولا أجهل أنه قد يكون من الصعب أن تبنوا لنا دارا للشورى تسع الشعب المصري بأسره بعد أن ضقتم ذرعا بتلك الدار التي لم تسع سوى مئين. ولكن ما ذنبي أنا؟ لست تنكر يا صاحب الدولة أني أحد أفراد هذا الشعب، وأن الحكومة الإنجليزية على قول جريدتكم تركت لجلالة الملك ولنا نحن الشعب تصريف الأمور بعد إلغاء ذلك النظام الفاسد المتعب الذي يسمونه نظاما دستوريا أو حكما برلمانيا أو غير ذلك من الأسماء التي ما أنزلت دولتكم بها من سلطان»!

وفي الكتاب الثاني يأخذ الأستاذ دياب على صاحب «اليد الحديدية» إهماله «للبعكوكة»(!). ونترك له الكلام، إذ قال: «أمر دولتك عجيب. فلقد تبين لي أمس أن أشخاصا آخرين من صميم الشعب المصري لا يُدعون إلى جلسات البرلمان الشعبي الذي تعقدونه من ملايين الأمة ليروا معكم «الخطة الواجبة الاتباع». وإذن فليس إهمالكم مقصورا عليّ وعلى زملائي محرري هذه الجريدة بل يتناول إهمالك أصحاب البعكوكة. ولعلك لم تسمع بالبعكوكة، فإنها ياصاحب الدولة جماعة من الفضلاء يعقدون كل مساء جلسة علنية سياسية أدبية ديموقراطية لا تمت إلى الدكتاتورية ولا إلى اليد الحديدية بسبب. ويجعلون مكان اجتماعها من الساعة التاسعة إلى منتصف الليل في مشرب القهوة والشاي قبالة «سبلندد بار»، ثم يتحول الأعضاء بعد ذلك إلى «سبلندد بار» هذه يستأنفون جلستهم.. ولأن رئيس البعكوكة رجل شريف لا تأخذه في الحق لومة لائم فهو حانق ككل أبناء مصر الذين لا يُدعون إلى جلساتكم الشعبية السرية»!

ولما وصف أحد كتاب «السياسة» هذا المقال بالسماجة أعرب توفيق دياب عن دهشته لأن صاحبنا لا يعرف من هي البعكوكة، مع أنه لو اختلف إليها «على فرض أنها تقبله عضوا منتسبا أو مجرد زائر لازداد في قلمه أدبا وعقله تفكيرا، ولعلم أن لفظ السماجة والوقاحة والذلة والصغار وما إليها من لغة الكتاب المعربدة ممحوة من قواميس البعكوكة التي لا تعرف من الألفاظ إلا المهذب النظيف»!

ولما تغيب دياب أربعة أيام عن نشر كتبه إلى «دولة رئيس الوزراء»، ألقى خلالها محمد محمود خطبتين في بعض أنصاره في كل من الزقازيق وشبين الكوم، أشبعهما الرجل نقدا ووجدهما طافحتين «بكل تركيب نادر المثال في التكلف الذي تنبو عنه أسماع الأعيان والعمد وأشباه العمد والمخلصين لك وأشباه المخلصين! منها الخطبة الزقزوقية نسبة إلى «زقزوق» وهي عاصمة إقليمي الذي أنتمي إليه. وهي خطبة زقزوقية نسبة إلى المفرد جريا على قواعد النحاة الذين يحرمون النسبة إلى الجمع.. ومنها الخطبة التي ألقيتموها في شبين الكوم على الأمة المصرية على بكرة أبيها ممثلة في أصحاب المصالح الحقيقية وغير الحقيقية من زبدة المنوفية»!

وخصص توفيق دياب بعض كتبه إلى «دولة رئيس الوزراء» للهجوم على الصحف المؤيدة «لليد الحديدية»، خصوصا «السياسة» جريدة الأحرار الدستوريين، والتي كان من أهم كتابها إبان الشهور الأولى من صدورها، وإن لم يذكرها بالاسم في هجماته الأولى.. ربما وفاء للعشرة القديمة!

ففي كتابه السابع يهاجم الأقلام المأجورة التي يريد صاحب اليد الحديدية الاستكثار منها «لأنك تريد أن يكون سلطانك معتزا بأقلامك. وأن تكون أقلامك معتزة بسلطانك. وإن كان الناس يدركون قيمة الكتاب الذين ينصرون الحكم المطلق مهما يكن موقوتا على الحكم الدستوري. نعم يدرك الناس قيمة هؤلاء الأنصار وينسبون إليهم من الدوافع والأغراض ما قد يصعب نفيه والبراءة منه».

غير أنه يتحول من التلميح إلى التصريح في كتابه الرابع عشر الذي جعل عنوانه «دعوة جريدة السياسة إلى البطش» تعليقا على ثلاث مقالات لهذه الجريدة «مدادها من سم الأفاعي وحروفها من نار الجحيم». . السبب: أنها تخلع ما بقى لمحمد محمود من ثياب إنسانية لتلبسه جلد النمور، وهي في ذلك -على رأي دياب- «تزيد من هدمك لأرسخ قواعد الحرية ومن حبسك للزعماء المصريين في أماكنهم فلا يتصلون بأنصارهم في المدائن والقرى. وهي في كل مقال ترميك بالتقصير في الاستبداد وتريدك على أن تحرم كل اجتماع وتخرس كل لسان وتحطم كل قلم. ذلك أنها تسمي رجال الوفد والداعين إلى الحياة النيابية والدستور دعاة إلى الفتنة ودعاة الفوضى، وتسمي الذين يستفزون جمهور الشعب الوديع بكل ضروب القسوة والاحتقار حفظة للأمن ودعاة إلى النظام».

وقد ركز هجومه على كاتب بعينه من كتاب «السياسة» نشر مقالا في عددها الصادر يوم ٤ من نوفمبر كان مما جاء فيه: «إن النظام القائم نظام استثنائي وُجد لمعالجة حالة استثنائية. فإذا لم يكن من البطش بد وجب البطش. وإذا لم يكن من الشدة المطلقة بد وجبت الشدة المطلقة، ما بالك ولسنا في صدد ما نتكلم عنه بحاجة لأكثر من عدم الاعتراف بحرية الفوضى ومن منع الدعاة إلى الثورة من التجوال في البلاد ينادون بها تحت سمع الحكومة وبصرها. فلتقلم الحكومة أظفار الفوضى وإلا فهي للفوضى نصير. وما نظنها ترضى لنفسها صفة قامت هي للقضاء عليها قضاء أخيرا»!

رأى الأستاذ دياب أن هذا الكاتب لم يتورع عن «أن يلطخ جبين مصر بجرائم الإسكندرية التي حدثت في سنة ١٩٢١ (خلال خريف عام ١٩٢١ (أكتوبر-نوفمبر) وقفت مصر كلها على أطراف أصابعها وهي تتابع ما فعله ثوار الثغر في انطلاقاتهم من جامع المرسي أبو العباس بدءا من يوم الجمعة ٢٤ من أكتوبر ووصولا إلى يوم الجمعة ٢١ من نوفمبر، أي لخمسة أسابيع متتالية، حتى إن يوم الجمعة ظل طوال هذه الفترة يشكل كابوسا لسلطات الاحتلال البريطاني في الميناء العتيد) فأسندها إلى المصريين، وقد جعل

كثرتهم لصوصا وسفلة وسفاكين ليس لهم ضمير. وقد اتهم هذا الكاتب الذي أخذته سكرة الحقد على مواطنيه دولة عدلي باشا بالكذب كما اتهم بالكذب المرحوم ثروت باشا (الذي كان قد توفي يوم ٢٢ من سبتمبر). نعم قد اتهمهما بالكذب وهو يعي أو لا يعي لأن صبية الصحافة يذكرون كيف نفي الوزيران الخطيران هذه التهمة الخبيثة عن المصريين».

الأهم من ذلك أن هذا الكاتب كان يعلق على رحلة زعماء الوفد إلى المنصورة، والتي خصص لها الأستاذ توفيق دياب خمسة من كتبه إلى «صاحب الدولة رئيس الوزراء» وضعها تحت عنوان «يوم المنصورة» ولا غرابة في ذلك فقد كان شريكا فيها وشاهدا عليها. .

تحدث في «الكتاب الأول» عن استقبالات أهالي الدقهلية للقطار الذي استقله الزعماء الوفديون، وهم في طريقهم إلى المنصورة، رغم الإجراءات الأمنية المشددة لمنع مثل هذه الاستقبالات حيث كان «جمهور أهل القرى يخالسون الخفراء ورجال الشرطة المبثوثين على رءوس الأزقة وفي مفارق الطرق والمرصوصين على أفاريز المحطات كالبنيان حتى إذا وقف القطار هرع الجمهور من خلال الأشجار ومن مزارع الذرة ومن بطون الجسور، فما هي إلا طرفة العين حتى يكتظ الفضاء بالجموع الكثيفة من رجال ونساء من كل طبقة وسن. وحتى تدوي العقائر بالهتاف بالدستور والحرية وللوفد ورجال مصر المخلصين».

خصص الكتاب الثاني لوسائل القمع التي استخدمها رجال الحكومة، وكيف أنها آلت في النهاية إلى الفشل الذريع. ونقتبس هنا بعض ما جاء في هذا الكتاب. .

«قام رجالك بما أمرتهم به كأنك أنت الرقيب عليهم بنفسك في كل مكان. فقطعوا على الجمهور كل طريق وسدوا عليه كل مسلك وفتحوا كل قنطرة متحركة ومنعوا كل سيارة مأجورة وكل عربة من أن تحمل الناس إلا ما كان فلتة من الفلتات. ومن أقدم من أهل القرى على البروز إلى المحطات ناله من الضرب الوجيع ما ناله. . وكان منظرا عجبا ذلك الذي رأيناه على طول الطريق. فقد خُيل إلينا أن الدقهلية قد انقلبت من إقليم زراعي وادع إلى ميدان من ميادين الحرب الكبرى لا ينقصه سوى المدافع الرشاشة والمدافع الضخمة والدبابات» !

الكتاب الثالث حول رحلة الوفد إلى المنصورة قدَّم صورة معبرة عن المعركة التي خاضها رجاله مع الإدارة التي كانت تصدر التعليمات إليها من محمد محمود شخصيا. .

جانب من هذه الصورة يوضح الإقبال الهائل الذي حظي بها رجال الوفد من أهالي عاصمة الدقهلية . . أمواجا «لا تُحصى وحداتها بالعشرات ولا بالمئات بل بعشرات الألوف حتى ليخيل إليك أن جمهور القطر غدوا جميعا من أبناء المنصورة المرحبين بالوفد، وهم كتلة بشرية مضغوطة الأجزاء مترامية الأنحاء، والشرفات والنوافذ وأعالي المنازل والأسوار وكل ناتئ من الأرض أو قائم من الخشب قد استحال أجساما آدمية وأرواحا متأججة مصرية».

الطرف الآخر من المعركة هم رجال محمد محمود المندسون بين الكتلة الوطنية «كالقذى في العيون والغصة في الحلوق، وقوف حائرون قد أخذهم البهر وغلبهم الدهش فلم يعرفوا ماذا يفعلون» إلا بعض الأعمال الصغيرة التي عدّدها على النحو التالي:

* اعتراض رءوس الشوارع بالسيارات الضخمة المجهزة بالجنود المسلحة، وقطع الطرق بوضع «وابورات الزلط».

* إطلاق موجات «الزفت والقطران» في أفخم شارع بالمدينة «وذلك لكيلا يتمتع الوفد بمرأى النيل ولكيلا يبسم النيل لمرأى أبنائه المجاهدين في سبيله . . وهل يجمل بهذا العهد الذي تفاخر وتباهي به أن يكون عهد الزفت والقطران!».

* حبس تيار الكهرباء في المدينة وإطفاء أنوارها في وجوه الزائرين، الأمر الذي وصفه دياب بأنه «لم يكن عملا ظريفا من صاحب الدولة. ولولا أن في بيوت الوجوه وسائل أخرى للإنارة غير وسائل بلديتك، ولولا أن في المدينة شموعا ومصابيح ونورا من ضياء اليقين يهدي القلوب، لماجت المدينة في بحر لجى من الظلام لا يقل سوادا وشؤما عن العهد الديكتاتوري الحاضر»!

* هدم السرادق الضخم الذي أقامه أهالي المدينة على شاطئ النيل احتفالا بمقدم زعماء الوفد «لأنكم عازمون على أن تضربوا لأنفسكم في هذا الموقع البديع سرادقا تستقبلون فيه أنفسكم وتستقبلون فيه قلوب الخفراء ومشايخ القرى وعمدها ومن يسمونهم أصحاب المصالح»!

رد في الكتاب الرابع على مبالغات الحكومة في أعداد أنصار «اليد الحديدية» وتمنى أنه لو كان صاحب الدولة في رفقتهم ليرى نسبة أنصاره إلى خصومه على طول الطريق وطول المدينة «إذن لرأيت أن أنصارك إنما ظهرت «لبدهم» في محطة قرية صغيرة من أعمال القليوبية. ولقد ذكرت «سياستك» أن عددهم قد بلغ مائتين وخمسين شخصا

وذكرت جرائدك الأخرى أنهم كانوا جمعا محشودا، وأقسم لك لقد كان هؤلاء الذين هتفوا هتافا معاديا لمة مزدراة لا يزيد عددهم على عشرة».

* * *

جانب آخر من سياسات وزارة محمد محمود كانت هدفا للهجوم من جانب الأستاذ دياب، فقد أعلن الرجل مع قيام وزارته عن حركة إصلاح واسعة بين الفلاحين، بالتفكير جديا في مشروع يقضي بتوزيع الجزء الأكبر من «أراضي الدواوين» على صغار الفلاحين بأثمان متهاودة تُدفع على أقساط طويلة الأجل، وبصدور تشريعات بالنسبة للعمال تقضي بتنظيم ساعات العمل وأجوره وتعويض من يلحقهم ضرر أثناء تأدية أعمالهم، ثم في الميدان الصحي «بردم البرك التي هي منبع دائم للأمراض بين الفلاحين، وبإمداد القرى بمياه الشرب، وإقامة مستشفيات بالمراكز ليصبح استحضار الأطباء سهلا ومستطاعا حتى سكان الأجزاء النائية، كما ستقام المساكن للعمال في المدن الكبيرة».

وقد سخرت صحف الوفد من هذا البرنامج وسمت وزارة محمد محمود «بحكومة البرك والمستنقعات»، غير أن توفيق دياب لم يشارك تلك الصحف سخريتها في هذا الشأن، وإنما انصب رأيه على أن مثل تلك الإصلاحات لا يمكن أن تتم على جسد الدستور، وإن العكس هو الصحيح، أي أن التمسك بالحياة الدستورية هو الذي يقود لمثل تلك الإصلاحات!

عبر عن ذلك في عدة مقالات نختار أحدها الذي نشرته «وادي النيل» في ٢٢ من نوفمبر عام ١٩٢٨ تحت عنوان «التطهير المزعوم» كان مما جاء فيه:

«إن وزارة الإصلاح أبعد ما تكون عن الإصلاح، وإن الضمير العام بشاهد على ما وصلت إليه أخلاق الذين يتظاهرون بمشايعة الوزارة الحاضرة من بعض العمد وبعض رجال الإدارة وبعض الأعيان وكل الصائدين في الماء الكدر.. وهذا الضمير العام يصدر حكمه كل يوم بأن وزارة الإصلاح والأخلاق لا تلهو عن الجد والعمل النافع بهذه المظاهرات المصنوعة تبعثر فيها عشرات الألوف من الجنيهات.. ثم يقولون إنهم يقيمون المستشفيات ويردمون البرك، ولماذا لا تنفق هذه الأموال الطائلة في وجه من هذه الوجوه.. إن تلك المعاهد والمستشفيات التي يفتتحها رئيس الوزارة الحاضرة ليست من

منشأته ولا وليدة أيامه وإنما أُنشئت وتمت قبل أن يتولى الحكم بزمن طويل. فكان لغيره فضل العمل والبناء ولدولته فضل تناول الغذاء أو الشاي وقوله (إني أفتتح)»!

* * *

الإنجليز ووزارة اليد الحديدية:

علاقة الإنجليز بوزارة اليد الحديدية كانت من أهم أهداف هجوم الأستاذ توفيق دياب، وكان معلوما أن تلك الوزارة جاءت مشمولة برعاية دار المندوب السامي، وكان اللورد لويد أهم المدافعين عنها، والذي أعرب عن سياسة بلاده تجاه حكومة «اليد القوية» منذ بداية تأليفها بأنها تقوم «على الحياد»، مما ترجمه خصومها بأنها سياسة الإبقاء على هذه الحكومة، فلم تجر العادة، حتى ذلك الوقت أن تلتزم حكومة لندن بمثل ذلك الموقف في أمور أقل من هذه كثيرا، خاصة وقد دعم لويد تلك السياسة بتصريحات تشجع على بقاء وزارة اليد القوية، كان منها تصريحه في ١٠ من أكتوبر عام ١٩٢٨ من أن «جميع الأحوال تحملنا على أن نتوسم أن العلاقات بين مصر وإنجلترا تسير في سبيل التوطد والتحسن. وأن الدلائل كلها تؤيد توثيق هذه العلاقات وتنميتها».

استهجن الأستاذ دياب هذه التصريحات وعَدَّها كاشفة عن العلاقات بين الجانبين؛ حكومة محمد محمود ودار المندوب السامي مما بدا في المقال الذي وضعه تحت عنوان: «بريطانيا والسياسة الرجعية- إنجلترا تفقد مكانتها في الشرق بتأييدها الحكم المطلق في مصر».

كان مما جاء فيه: «هل يذكر فخامته أن وزارة واحدة من وزارات العهد المطلق في تاريخ مصر الحديث لم تكن صلاتها وطيدة بالإنجليز أو لم تحاول على الأقل أن تجعل صلاتها بهم وطيدة؟ وهل خلت وزارة مصرية مهما يكن بعدها عن قلوب الأمة من أشياع وصنائع يُعدون بالعشرات أو المئات وإن شئت بالألوف! ولكن هذا شيء وتوطد العلاقات بين إنجلترا وملايين المصريين شيء آخر»!

كان مما لاحظه الأستاذ توفيق دياب أيضا ما عمدت إليه الصحف الإنجليزية من وضع المقالات التي كالت كل أسباب المديح لحكومة اليد الحديدية، وترحيب صحف الحكومة، على رأسها السياسة، بمثل تلك المقالات، ووضعها ترجماتها في صدر صفحاتها الأولى..

أبدى الرجل دهشته من ذلك «لأن الوزارة المصرية والعاملين في صحفها لا يجهلون خطة الجرائد الإنجليزية في كل موقف قومي ذي بال. وأن انحيازها إلى ناحية من النواحي لا يعود على تلك الناحية إلا بالتهم والظنون. وأن حملتها على حزب مصري أو هيئة مصرية كثيرا ما يكون دليلا عند المصريين على أن هذا الحزب أو هذه الهيئة حريصة على حقوق مصر لا تفرط منها في قليل أو كثير».

ومن فيض المقالات التي كانت تكشف عن بعض جوانب العلاقة بين الإنجليز وحكومة محمد محمود نختار عددا من القضايا التي ركز عليها الأستاذ دياب:

١ - فقد خططت حكومة «اليد القوية» لتنفيذ برنامج طموح للري يتضمن إقامة خزان جبل الأولياء وشق قناة لتحويل مجرى النيل في منطقة السدود وإقامة خزان بحيرة ألبرت وتعلية خزان أسوان. وقد نظرت الصحف الوفدية بتشكك شديد لهذه المشروعات وارتأت أن موافقة الإنجليز عليها يتضمن تفريطا في حقوق مصر المائية.

عبر عن ذلك الأستاذ دياب في مقال طويل له كان مما جاء فيه أن خزان جبل الأولياء سيكلف مصر ثلاثة ملايين من الجنيهات «وسيكلفها تعلية خزان أسوان ثلاثة ملايين أخرى. والمقرر في أذهان الأخصائيين جميعا أن تعلية خزان أسوان عمل نافع لمصر. وأن خزان جبل الأولياء مثار للشكوك والريب. شكوك هندسية من حيث صلاحية هذا المشروع من الوجهة الفنية. وشكوك سياسية هي أن هذا الخزان إن أفاد فسيعود أكبر نفعه على مزارع القطن الإنجليزية في السودان. وقد يلحق بمزارعنا ضررا بليغا».

ولما كان قد سبق بحث هذا المشروع إبان وزارة عدلي التي لم ترد أن تفصل في أمره دون استشارة أكبر الأخصائيين في العالم، مراعية في ذلك أمرين؛ قسوة أن تتحمل خزانة الدولة تنفيذ المشروعين في وقت واحد على فرض أنهما متساويان من حيث الصلاحية ومن حيث المنفعة لمصر، فقد أبدى دياب دهشته من أن تتردد حكومة برلمانية على هذا النحو بينما تقدم حكومة محمد محمود عليه بجرأة تحسد عليها.

وبموضوعية شديدة رأي كاتبنا أن يستبعد الاعتبارات السياسية، رغم خطورتها، وبرر معارضته للمشروع بسببين فنيين؛ أولهما: أنه من الخير لمصر أن يكون مشروعا هندسيا عظيما من هذا النوع «داخل تخومها التي لا منازع فيها من أن يكون في جهات لها فيها منازع»، وثانيهما: أن خزان جبل الأولياء كان مثارا للخلافات الفنية «فإذا صحت نبوءة

المتشائمين عاد ذلك بخسران مصر ملايين الجنيهات دون أن تخسر إنجلترا درهما ولا دينارا في حين أن الإنجليز سينتفعون بهذا الخزان نفعا جزيلا لا ينكره منهم أحد إذا قُدر النجاح لهذا المشروع».

٢ ـ ارتأى الأستاذ دياب أن النهج الذي سارت عليه صحف الأحرار الدستوريين من إيقاع الفتنة بين عنصري الأمة، سياسة تفيد الإنجليز أكثر من أي طرف آخر.. سبب هذه السياسة المكانة التي احتلها سكرتير عام الوفد، القبطي الأستاذ مكرم عبيد، والدور الذي لعبه خلال تلك الفترة في تأليب الرأي العام البريطاني على حكومة اليد الحديدية.

نفذ الرجل مهمته على نحو أقلق كثيرا دوائر حكومة اليد الحديدية، فهو لم يقصد بريطانيا مباشرة، وإنما عرج على برلين حيث كان مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي منعقدا حيث ألقى خطبة طويلة ضمنها اقتراحا بأن يصدر المؤتمر قرارا باستنكار الدكتاتورية «التي تحميها الحراب البريطانية في مصر»، وهو القرار الذي وافق عليه المؤتمر بالإجماع.

علق الأستاذ توفيق دياب على ذلك بأن أخذ في تذكير المصريين أن مندوبيهم في المؤتمر قد «أبلوا أحسن بلاء. وفازوا بخير ما يفوز به المجاهدون. إن كلمة مصر كانت هي العليا في جنبات المؤتمر. وستكون هي العليا في جنبات الدنيا من حيث برلمانها ودستورها فتفوز بدستورها كاملا وحياتها النيابية نزيهة قوية عالية».

بعد ذلك وصل «المجاهد الكبير» إلى إنجلترا حيث بدأ في تنفيذ مهمته، والتي كانت تتضمن عدة جوانب: الدفاع عن الحياة النيابية، تفنيد حجج محمد محمود لتعطيلها، التنديد بحكومة اليد الحديدية، إقناع الرأي العام البريطاني بمسئولية حكومته عن قيام الحكم الأوتوقراطي في مصر، وأخيرا قطع الطريق على محمد محمود باشا حتى لا يتمكن من إبرام معاهدة مع بريطانيا باسم الشعب المصري، وهي الأهداف التي حققها جميعا.

وعلى غير المتوقع من صحيفة الأحرار الدستوريين ذات التوجهات العلمانية، فإن النجاح الذي أحرزه مكرم، فضلا عن الوجود القوي للأقباط في الوفد، دفعها إلى أن تكتب عكس تلك التوجهات.. كتبت تقول: «عرف الإنجليز أن عناصر من الوفد هي التي تسير رئيسه وتسير سياساته، تأبى إباء تاما أن يتم أي اتفاق بين مصر وإنجلترا لأنها

تطمع في أن يبقى للإنجليز من الأمر في مصر ما يمكنهم مع الزمن من استعادة ما كان لهم في الماضي بالإنجليز من صلة. والإنجليز يرون أن سياسة الاتفاق مع الشعب المصري هي وحدها السياسة الناجعة لأن الشعب المصري إذا انخدع بهؤلاء الناس اليوم فإنه لن ينخدع بهم من بعد طويلا وإن الاتفاق بين مصر وإنجلترا لا بد أن يتم يوما من الأيام».

وجد الأستاذ دياب في هذا المقال المنشور في «السياسة» القرينة بأنها تقصد عناصر الأقباط في الوفد بحكم ما تضمنه من «إشارة خفية مسمومة» -على حد تعبيره- وهي أن الأستاذ وليم مكرم عبيد لا يتعفف عن الالتجاء إلى كل الخطط في سبيل منع الاتفاق، ويتساءل: ما معنى هذا كله؟ معناه أن عناصر الأقباط في الوفد قوم خائنون لمصر!

ويكشف توفيق دياب في هذه المناسبة عن توجهاته العلمانية عندما يعرب عن دهشته من هذا التوجه من أناس من أهل الثقافة الحديثة «الذين تعلموا أن يجعلوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله. وأن لا يفرقوا أمام الوطن بين طائفة وطائفة أو دين ودين. فأبناء مصر أبناؤها لا فضل لأحد منهم على أحد إلا بخدمتها والإخلاص في إعزازها أفرادا وشعبا. أما الدين والعقيدة وما تنطوي عليه من نصرانية وإسلام فلله وحده دون سواه».

بدت هذه التوجهات ذات الفحوى الوطني أكثر عندما انتشرت الأخبار في أواخر نوفمبر أن ثمة تدخلا من دار المندوب السامي للتعجيل بإجراء انتخابات البطريرك الجديد بعد وفاة كيرلس الخامس الذي رأس الكنيسة القبطية لما يزيد عن نصف قرن (١٨٧٤- ١٩٢٧)، واحتدم الصراع بعد وفاته بين العلمانيين من أعضاء المجلس الملي الذين سعوا إلى التعجيل بانتخاب البابا الجديد والإكليروس من رجال الدين الذين تلكئوا في ذلك، فلجأ الأولون إلى دار المندوب السامي، الأمر الذي كان محل إدانة شديدة من جانب توفيق دياب.

وقد حمّل الرجل حكومة محمد محمود مسئولية إرجاء البت في هذا الموضوع شهرا بعد آخر «وشكوى المصلحين من إخواننا الأقباط لا تزداد على الأيام إلا شدة وارتفاعا. وها هي اليوم بريطانيا تتقدم في شخص مندوبها السامي لينقذ المصلحين الأقباط من ضغط بعض رجال الإكليروس أو من تراخي الحكومة في أمر ظل معلقا زهاء عام ونصف عام، فهل يغتبط الدكتاتور وزملاؤه لهذه النتيجة التي يحزن لها الأقباط والمسلمون على السواء؟!».

غير أن ذلك لم يمنعه من توجيه اللوم إلى «المصلحين الأقباط»، فقد رأى أن المماطلة

والتسويف من جانب حكومة «اليد الحديدية» لا يبرران التجاءهم إلى المندوب السامي «وأنهم ليعلمون أن السياسة البريطانية قد ترحب أعظم الترحاب بكل فرصة تمكنها من التدخل بين أبناء الطائفة المصرية الواحدة أو بين طائفة وطائفة».

٣- في كل ذلك لم تبتعد عين «دياب» عما يجري في لندن، وقد جذب انتباهه المقال الذي نشرته جريدة المانشستر جارديان لأحمد أفندي عبود، يهاجم فيها مكرم عبيد ويدافع فيها عن حكومة «اليد الحديدية»!

وأحمد عبود من أشهر المقاولين الذين عرفتهم مصر قبل عام ١٩٥٢، فقد استكمل تعليمه في جامعة جلاسجو حيث نال شهادته في الهندسة المدنية، ثم عمل بشركة بريطانية، انتقل بعدها ليعمل في مشروعات الري في العراق، ثم في مد خطوط السكك الحديدية في سوريا وفلسطين. وبعد عودته إلى مصر عام ١٩٢٢ عمل في مشروع تعلية خزان أسوان، ثم مقاول إمدادات للقوات البريطانية، وبدت ميوله السياسية عندما رشح نفسه في انتخابات عام ١٩٢٦، وتمكن بالفعل من دخول مجلس النواب.

لخص الأستاذ توفيق دياب مقال عبود هذا في مقال يقطر سخرية تحت عنوان «جهاد عبود أفندي في سبيل مصر- جهاد شريف»، وقد رأى أن هذا المقاول قد دافع دون مبرر عن حكومة اليد الحديدية؛ فهو من جانب رأى أن وزراءها يعتمدون على الأغلبية الساحقة من الرأي العام المصري المسئول(!)، وهو من ناحية أخرى قرر بأن مصر قد بلغت من الرقي الديموقراطي ما لا تستطيع معه أى حكومة لا تقوم على إرادة الشعب أن تبقى يوما واحدا، غير أنه يتناقض مع نفسه بعدئذ بقوله إن السبب في عدم إجراء الانتخابات في مصر وجود أمية كبيرة «تسهل الطريق لتمويه الحقائق»، وأن ما يحدث خلال فترة الحكومة القائمة هو عملية تنوير الأذهان.

وقد خصص عبود الجزء الأخير من مقاله للهجوم على مكرم عبيد الذي ينتقد الحكومة المصرية على صفحات الجرائد الإنجليزية، وأن من يقرأ ما يكتبه يتصور أن «مصر في حالة حصار، وأن كل حرية فيها مصادرة، وأن جميع صحفها تحت مراقبة حاكم مستبد، وأنه لا توجد بها حرية شخصية ولا سياسية، ولكن هذه الصورة ضرب من الوهم والخيال»!

وأخذ الأستاذ توفيق دياب في تفنيد ما ذهب إليه المقاول المصري في رد طويل نشرته وادي النيل في ٩ من نوفمبر عام ١٩٢٨ تحت عنوان: «عبود أفندي يكيد لمصر في الصحف الإنجليزية- ويرى شيوع الأمية مانعا من الحكم النيابي».

ووجه سؤالا محددا «للمقاول المجهول في مصر والسياسي المعروف في إنجلترا» عما يعرفه عن الأموال التي أُنفقت «في سبيل التعليم الإجباري والمكاتب الأولية» ونزل فيه تقريعا للسلاح الذي وجهه إلى صدر الأمة «في غير حياء» بقوله إن الأمية عند المصريين تجعل النظام النيابي سيئا: «قل لي بربك ماذا يتمنى المستعمرون الإنجليز غير أمثال هذا التصريحات التي تصدر عن رجل مصري يدعم حجته وينفخ في شخصه بقوله إنه أحد النواب الذين أُنتخبوا على مبادئ الوفد؟».

وينهي الأستاذ دياب مقاله الطويل بتفنيد الحجة التي تسلح بها عبود في تأييده لحكومة اليد الحديدية بأن المطلوب أولا حركة إصلاح شاملة لتغيير المصريين تعود بعدها الحياة البرلمانية بعد أن يكونوا أهلا لها، معبرا عن رأيه أنه ليس ثمة تناقض بين الجانبين، فيما جاء في قوله: «إن نقطة الخلاف، ومفترق الطرق بين الكثرة الساحقة من المصريين والقلة الضئيلة التي أصبحت منها لسبب معروف أو مجهول: هو أن تنفيذ هذه المشروعات لا يجوز أن يكون ثمنا للدستور ولا للحياة النيابية، وأن تنفيذها لا يناقض استمرار الحياة النيابية والدستور بل يستدعي بقاءهما واحترامهما كل الاحترام».

محاكمة توفيق دياب:

ولم تكن حكومة «اليد الحديدية» لتطيق كل هذا الهجوم، الأمر الذي دعاها إلى القبض على توفيق دياب وتقديمه للمحاكمة، فيما روته «وادي النيل» بامتداد ثلاثة من أعدادها..

في العدد الأول الصادر يوم ١٦ من نوفمبر وتحت عنوان كبير: «ضبط الأستاذ توفيق دياب وإحضاره إلى النيابة كمتهم بالتحريض على كراهية الحكومة ونشر الأفكار الثورية»..

في موكب من المحامين الوفديين وصل دياب إلى المحافظة حيث أبلغه المحقق بالتهمة الموجهة إليه، وكانت أنه في بعض ما قاله في حفل الجهاد الوطني من مطالبة الشباب بالوقوف بجرأة وتذكيره إياهم بمن باعوا أرواحهم رخيصة في سبيل الوطن «فارتوت أرض الوطن بدمائك الطاهرة. الدماء الغالية. الدماء الغزيرة» وقع تحت طائلة مادتين من مواد القانون: المادة ١٤٨ والتي تنص على أن «كل من أغرى واحدا أو أكثر بارتكاب جنحة أو جناية وترتب على إغرائه وقوع تلك الجنحة أو الجناية بالفعل يُعد مشاركا في

فعلها ويُعاقب بالعقاب المقرر لها سواء كان الإغراء واقعا بإيماء أو مقالات أو صياح أو تهديد في محل أو محفل عمومي . . »؛ والمادة ١٥١ التي تنص على أن «من حرض الناس بإحدى الطرق المبينة آنفا على كراهة الحكومة الملكية أو بغضها أو على الازدراء بها فجزاؤه الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري» .

ولأن التحقيقات ملأت عديدا من صفحات «وادي النيل» مما لا يتسع له المقام، نكتفي هنا بتقديم عناوين تلك الصفحات . .

في العدد الصادر يوم ١٧ من نوفمبر : «تفصيلات التحقيق مع الأستاذ دياب- نفي التهمة المنسوبة إليه- شاهدا إثبات يقرران في مصلحة الأستاذ دياب ويبكيان» . ثم بخط أصغر «إجابة الأستاذ دياب في تحقيق أمس الأول- تحقيق أمس- المستشار السابق علي بك سالم يقرر عدم صدور عبارات التحريض من الأستاذ دياب- الأستاذ وحيد بك الأيوبي ينفي كل التهم الموجهة للأستاذ دياب- مندوبا الأهرام والمقطم يقرران عدم سماعهما الأقوال المنسوبة للأستاذ دياب- استمرار التحقيق اليوم» .

وفي عدد اليوم التالي وتحت نفس العنوان تابعت وادي النيل التحقيقات وقد دارت هذه المرة حول مناقشات الدفاع لأقوال الشرطة حيث وجه إلى رجاله «أسئلة دقيقة» وأحرج سليم أفندي زكي ضابط البوليس السياسي، كما قدم شهادة عدد من كبار الموظفين وكانت كلها لصالح الأستاذ دياب .

انتهت التحقيقات في يوم ١٨ من نوفمبر حين أعلن القاضي قراره بالإفراج عن الرجل «بكفالة قدرها خمسون جنيها، فصفق الحاضرون لقرار القاضي وتقدم أحد أقارب الأستاذ دياب ودفع مبلغ الكفالة، وأقبل العديدون الموجودون على الأستاذ يصافحونه ويقبلونه مهنئين معلنين ثقتهم بعدالة القضاء» !

وعلى الرغم من مظاهر الابتهاج التي قوبل بها قرار الإفراج، فإن ضخامة مبلغ الكفالة لا بد وأن يكون قد أقلق توفيق دياب كما أقلق محمد الكلزة صاحب «وادي النيل» الذي شعر بأن سيف المصادرة قد اقترب كثيرا من رقبة جريدته .

قلق الأستاذ دياب بدا في الحيلة التي لجأ إليها مع صديقه محمود عزمي في الكتابة في وادي النيل، فهو بدلا من أن يوجه «كتبه» إلى محمد محمود وجهها إلى عزمي فيما تبينه فاتحة المقال . . «عزيزي- أكتب إليك اليوم لا إلى صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء .

لأن دولته أصبح سريع التأثر من كلامي ولست أدري لماذا؟ فإني كما يعلم ويعلم كثير غيره لا أقول إلا الحق جادا أو هازلا».

ويلخص الرجل في هذا المقال فلسفته في الحياة فيما جاء في قوله: «أخي عزمي- قد يكون في المال سعادة للأغنياء. وقد يكون في العلم سعادة للعلماء. وقد يكون للعابدين الأتقياء المتورعين عن مظاهر هذه الدنيا وغرورها سعادة للأتقياء العابدين.

«ولكني أعتقد بل أحس من أعماق ضميري وسويداء قلبي أن أسعد ساعات المرء هي حين يندفع إلى خدمة الوطن بعاطفة سليمة مطهرة عن الدنايا وسفاسف الأغراض. ذلك أن سعادة الرجل الغني سعادة منتزعة من المادة وقد تواتيه المادة حينا وتفارقه حينا. وأن سعادة العالم سعادة فكرية محضة قد لا تمازجها سعادة العاطفة السامية والشعور النبيل. وأن سعادة العابد سعادة شخصية دائرة حول نفسه وما يرجو لها من الزلفى إلى الله سبحانه. أما السعادة العليا فهي عندي بتلك العاطفة التي يحس فيها خدام الوطن المخلصون بأنهم نفحة من روح الوطن يجب أن تحيا له وفيه. فإن فنيت فمن أجله وإن قويت فمن أجله. ما تُرزق من مال فللوطن وما تُرزق من علم فللوطن. وما تُوهب من دين وورع فلرفع مستوى الدين والأخلاق بين أبناء الوطن».

رد الدكتور عزمي جاء في عدد «وادي النيل» الصادر يوم ٢١ من نوفمبر وقد أبدى أسفه على وضع صديقه في التخشيبة لليلتين والهجوم الذي تعرض له من جيوش الحشرات، ليخلص إلى تحديد موقفه في كلمتين:

الأولى: أن ما أصاب صديقه ليس من شأنه إلا أن يدعم تلك الصداقة «التي تربطنا من زمن وإلا أن يوثق عرى ما بيننا من إخاء صهرته الحوادث فأحكمت لحامه إحكاما».

الثانية: أن الوجهة السياسية التي قرر دياب اتخاذها يوم عيد الجهاد الوطني «قد هيأت لنا في عملنا المشترك -أنت بوفديتك وأنا باستقلالي عن الأحزاب والهيئات السياسية جميعا- فرصة التدليل على أن من «الائتلافات» السياسية ما يظل سرمدا إذا ما توافر الإخلاص متبادلا بين المؤتلفين جميعا»!

وكان هذان الخطابان أقرب إلى رسالة وداع لجريدة «وادي النيل» نفسها، فقد صدر القرار بإغلاقها، غير أنه لم يمض وقت طويل حتى ظهر دياب مرة أخرى، مما يشكل الفصل الأخير من فصول مواجهته لليد الحديدية.

* * *

مرحلة «الشرق الجديد»:

توقف الأستاذ توفيق دياب عن الكتابة في «وادي النيل» في أواخر عام ١٩٢٨ بعد أن نالتها يد البطش المحمودية، وكان العام التالي عجيبا في حياة الرجل فقد أصدر خلال الشهور العشرة المنقضية بين يناير وأكتوبر عام ١٩٢٩ عندما سقطت حكومة محمود ثلاث صحف، كان لا يظهر إحداها إلا وتلاحقها اليد الحديدية فتخمد أنفاسها وهي في المهد . .

«الشرق الجديد» كانت أولى هذه الصحف والتي من الواضح أنه قد أجرها من صاحبها، كما حدث بالنسبة لجريدة «وادي النيل»، فقد كانت في سنتها الخامسة عندما بدأ دياب في الكتابة فيها، ونستدل من «ترويستها» على أنه كان يملكها «محمد أحمد عمارة بخان الخليلي»، وأنها لم تكن تصدر بانتظام حتى إنها خلال تلك السنوات لم تكن قد أصدرت أكثر من ٤٨ عدداً!

عبر عن ذلك الأستاذ دياب في أول مقالاته الذي نشرته الجريدة في أول يناير عام ١٩٢٩ تحت عنوان «حديث الثلاثاء» فيما جاء في قوله: «أسعد الله ثلاثاءكم أيها القراء الأعزاء. أليس اليوم الثلاثاء؟ وأسعد الله سبتكم. أليس الموعد الآتي من جريدة الشرق الجديد يوم السبت القادم؟ وأسعد الله كل يوم من أيامكم تظهر فيه جريدتنا أو لا تظهر. وهي لا تظهر إلا يومين في الأسبوع. بهذا حكمت على أقلامنا الأيام، وعلى هذا النحو من المطاردة والاضطهاد تعامل الدكتاتورية خصومها المعارضين».

خصص بقية المقال للهجوم على رئيس تحرير السياسة، الدكتور محمد حسين هيكل، الذي اتهم في مقال له رئيس الوفديين بأنه «زعيم الأبقار والثيران»، وقد استنكر أن تنحط الخصومة السياسية إلى هذا الدرك!

ولما كان قد جرى خلال تلك الفترة القصيرة بين الانقطاع عن الكتابة في وادي النيل والكتابة في الشرق الجديد (٢١ نوفمبر ١٩٢٨- أول يناير ١٩٢٩) انتخابات نقابة المحامين الأهليين التي انتهت بفوز وفدي ساحق فقد اعتبر الأستاذ دياب أن هذه النتيجة بمثابة استفتاء على استنكار المحامين للعهد القائم «والمطالبة بإعادة الحياة النيابية واحترام الدستور».

والواضح أن صاحب امتياز «الشرق الجديد» قد أجّر الصحيفة لتوفيق دياب ومحمود عزمي «من بابها» الأمر الذي يتضح من المساحات التي احتلها الرجل في هذا العدد الأول

من كتابته فيها. ففضلا عن «حديث الثلاثاء» تضمن هذا العدد دعاية للمحاضرات التي كان يلقيها الأستاذ دياب في القاعة الكبرى بالجامعة الأمريكية ابتداء من يوم الجمعة ٤ من يناير، وكانت كالتالي:

١ ـ حياتنا البدنية كما ينبغي أن تكون.

٢ ـ حياتنا الوجدانية كما ينبغي أن تكون.

٣ ـ حياتنا الفكرية كما ينبغي أن تكون.

٤ ـ إرادتنا الفردية كما ينبغي أن تكون.

٥ ـ إرادتنا القومية كما ينبغي أن تكون.

ولم ينس الأستاذ دياب أن يذكر بأن الدخول بتذاكر تُطلب من «إدارة الخدمة العامة بالجامعة الأمريكية»، والواضح أن الرجل كان يبحث عن كل مصادر التمويل المتاحة ليتمكن من الاستمرار في إصدار الجريدة، الأمر الذي نتبينه من اعتذاره لجيوب القراء – على حد تعبيره – والذي جاء فيه أنه يصعب على الإبقاء على ثمن الجريدة كما هو (نصف قرش)، وأنه قرر أن يجعله قرشا كاملا (!)، لأن الإبقاء على الثمن القديم يفضي إلى خسارة خمسين جنيها شهريا «ولو استطعنا احتمال هذه الخسارة ما ترددنا في احتمالها لحظة»!

ولأن الجريدة كانت تغطي كل نشاطات الأستاذ توفيق دياب، فقد تضمنت كلمتين ألقاهما كل من محمود عزمي وسلامة موسى في جمعية أدبية جديدة كان قد أنشأها المسيو بول فاندربوج البلجيكي والذي كان يعمل مدرسا بمدرسة التجارة العليا، وتعليقه على كلمة سلامة موسى، وكانت الكلمة والتعليق بعيدين عن الشأن السياسي، غير أن الأستاذ دياب قد تطرق لموضوع على درجة كبيرة من الأهمية.. موضوع حجاب المرأة.

قال: «إن مسألة الحجاب في بلادنا مسألة يبالغ فيها الكتاب والباحثون مبالغة عظيمة إذ من الواقع أن النساء السافرات في مصر يبلغ عددهن أضعاف المحجبات. فالنساء في القرى المصرية لا يحتجب منهن إلا عدد من نساء الأعيان وما يجري على شاكلتهن. وهن قليل جدا بالقياس إلى نساء السواد الأعظم من أهل القرى بين زراع وملاك صغار. وفي المدن ترى نسبة عظيمة من نساء الطبقة الثالثة سافرات كذلك. هذا عدا السيدات والأوانس من أهل البيوت اللاتي تحررن من قيد الحجاب مجاراة للنهضة الحديثة في المجتمع المصري».

واستمر الأستاذ توفيق دياب في مجمل أعداد الشرق الجديد التي صدرت خلال يناير عام ١٩٢٩ في مهاجمة وزارة «اليد الحديدية»، وهو في هذا لم تمنعه محاكمة أو مصادرة.

المناسبة: التصريحات التي أدلى بها أحد الوزراء لجريدة المقطم وجاء فيها: «ثقوا أن الحالة الحاضرة باقية. وبعد انقضاء الأعوام الثلاثة تنظر الوزارة إلى حالة البلاد العامة فإن اقتضت مد الأجل مرة أخرى فعلت وإلا عاد الحكم النيابي على الأساس الصحيح».

ولأن الوزير لم يفصح عن اسمه فقد خاطبه الأستاذ دياب بقوله «يامعالي الوزير المجهول. ما السر في أن يظل اسمك مكتوما لا يعرفه الناس؟»، وأخذ يعدد بعد ذلك الأمور التي جدّت والتي كانت تؤذن بنهاية عهد اليد الحديدية:

منها: أن سفينة الاستبداد بالية لا تحمل ركبا ولا تصل بهم إلى شاطئ «ثم إذا بصخور وقد اعترضتها فلا هي تحسن العود من حيث بدأت ولا هي تحسن استئناف المسير».

منها أيضا: الفشل الذي حاق بالحكومة في محاولتها شطر الوفديين شطرين «فقد كان من أثر الانقلاب الذي أحدثتموه في حياة البلاد أن ازداد الوفديون تمسكا بوحدتهم وتصلبا في نصرة الزعيم».

ومنها أخيرا: أن الأمة لم تخدعها أناشيد المستشفيات والبرك وما إلى المستشفيات والبرك «عن حقوق سلبتموها إياها جماعات وأفردا. حقوق هي أدخل ما تكون في الكرامة الإنسانية والعزة الوطنية».

ومن بين الأعداد القليلة التي ظهرت من «الشرق الجديد» خلال ذلك الشهر نلاحظ أنه لم يكن لها ميعاد صدور منتظم. فبعد أن أشار الرجل في بداية مقالاته عن عزمه على إصدارها يومي السبت والثلاثاء فقد صدرت المقالات الثلاثة الأخرى في توقيتات غير تلك التي حددها.. اثنان منها صدرا يوم الاثنين، والثالث يوم الخميس.

أولها: كان يوم ٢١ من يناير وكان تحت عنوان «وسائل الوزارة- هل تقضي على الوفد أم تزيده رسوخا؟»، وقد امتلأ بالتساؤلات:

«هل الاضطهاد وأنواع الأذى التي توجه في عهدكم إلى رجال الوفد وزعيمه مما يبغضهم إلى الأمة ويجعل شعورها كفرا بهم وجحودا؟».

«هل تلك الحملات المنكرة المتوالية التي تحملها صحفكم بالباطل وصحف الاستعمار

على رجال الوفد وزعيمه، بينما تكيل لكم المديح جزافا مما يبغضهم للأمة ويجعل شعورها كفرا بهم وجحودا؟».

«هل تربعكم في مناصب الحكم الدكتاتوري بعد أن نزعتم الحكم الدستوري من أيدي الكثرة البرلمانية، وقولكم وقول جرائدكم إنهم عباد مناصب وأنتم بالمناصب لاصقون، وأنهم عباد مصالح ويرى الناس أن لستم في المصالح زاهدون. . . »؟!

ثانيها: يوم ٢٤ من يناير على شكل «خطاب مفتوح إلى معالي وزير المعارف» أحمد لطفي السيد. وللمرة الثانية يعبر توفيق دياب عن حزنه عما أصاب «أستاذ الجيل» من نكوص عن كل ما سبق ونادى به، خاصة بعد أن علم أنه كان المحرض على إغلاق وادي النيل.

فبعد أن يسوق خبرا بهذا المعنى يسأل الأستاذ: «ماذا أصاب شمائلك الأولى؟ وأي داهية دهياء رمتك بها الأمة حتى أصبحت أنشط إخوانك في كم الأفواه وشل الألسن ومصادرة الحرية التي كنت أكبر منشديها، والديموقراطية التي كنت أكبر عشاقها ومذيعيها؟ ماذا أصاب هذه الشمائل؟ وما ذلك السم الزعاف الذي أفسد فيك نزعات الحرية وخنق فيك نسمات الديموقراطية وجعل حكيم الجريدة وفيلسوفها ألد رجال الدكتاتورية عداوة للصحافة والصحفيين وللفكر الحر والمفكرين ولكل حق أولي بسيط من حقوق الجماعة والأفراد؟».

المقال الثالث والأخير الذي نشرته «الشرق الجديد» يوم ٢٨ من يناير كتبه الرجل وقد استشعر أن حكومة «اليد الحديدية» في طريقها إلى إغلاق هذا المنفذ الجديد مما نتبينه من عنوانه: «يا أمة النيل- صبرا جميلا فالآلام مطية الآمال»، والذي أنهاه بالقول:

«وإذن فاصبري يامصر على المكاره، وأيقني أن آلامك وما تصادفينه في سبيلك من أشواك وصعاب إنما هي الخيوط المباركة التي تنسجين منها ثوب حياتك القومية عزيزة محترمة في الداخل والخارج على السواء»، وكأنما كان يودع بذلك شهر «الشرق الجديد» ولم يكن شهر عسل على وجه التأكيد!

«النديم»- منشور ثوري:

اختفى الأستاذ دياب بعد ذلك لنحو خمسة شهور، وحتى يوم ٢٠ من أغسطس عام ١٩٣٠ عندما نجد اسمه يتصدر صحيفة اسمها «النديم». ولا نظن أن الرجل كان في حالة

بيات شتوي أو ربيعي خلال تلك الشهور، ونؤسس هذا الظن على سببين؛ أولهما: أنه لم يكن ليغيب في خضم المعركة التي حمل لواءها تلك المدة الطويلة. ثم إن مقاله الأول في الجريدة الجديدة «عام مضى غير سعيد- الجريدة الرابعة»، كان يعني ببساطة أنه قد سبق «النديم» ثلاث صحف لم نعثر منها إلا على اثنتين: وادي النيل والشرق الجديد، مما يرجح وجود صحيفة أخرى لم يُعثر عليها في محفوظات الدوريات في أي جهة.

ويمكن أن نعزو ذلك إلى أنه قد صدر من تلك الصحيفة الغائبة أعداد قليلة جدا لم تتمكن معها دور المحفوظات المعنية من أن تحصل عليها وتضعها في أرشيفاتها..

«النديم»: جريدة أسبوعية صدر عددها الأول في ٢٠ من يوليو عام ١٩٢٩ والأخير في ٢٨ من الشهر التالي بمجمل تسعة أعداد، وكانت أقرب إلى المنشور الثوري منها إلى الصحيفة السيارة، مما نستطيع أن نكتشفه بسهولة من مطالعة تلك الأعداد المحدودة.

المنشور الأول كان تحت عنوان «عام مضى غير سعيد- الجريدة الرابعة»، بدأه باستعراض ما جرى خلال ذلك العام بقوله: «سنة كاملة قضتها مصر ضائعة الحقوق مسلوبة الحرية. سنة ساعاتها أيام وأيامها شهور وشهورها دهور دهيرة وأعوام طوال. سنة أنفاس الأحرار الأباة فيها زفرات وأحاديثهم شكايات وزفرات». ثم تبع ذلك باستعراض ما حدث خلال تلك السنة، وقد رآها في مجموعها بالسلب مخصومة من عمر الأمة المصرية وحريتها.

ولأن المنشورات تختلف عن المقالات في عدم الالتزام بالوحدة الموضوعية، فقد تطرق إلى أكثر من موضوع.. تحت عنوان «وزارة العمال» التي كانت قد تشكلت وقتئذ في بريطانيا برئاسة المستر رامزي مكدونالد، وما انتشر بعدها من أن محمد محمود بصدد السفر إلى لندن للتفاوض مع وزير الخارجية الجديد، المستر آرثر هندرسون، نبه إلى أن «الأمة المصرية حذرة يقظى وهي على قضيتها الكبرى جد حريصة فليعبث العابثون ما شاءوا فمشيئة الله فوق مشيئتهم».

وتحت عنوان «برلمان» أبدى مخاوفه أن تعمل حكومة اليد الحديدية ببذل أقصى الجهود واتخاذ أعجب الوسائل «لتجمع برلمانا يكون لها أداة طيعة»، وأن على وزارة مكدونالد أن تمنع حكومة محمدمحمود من ارتكاب هذا الشطط. وأخيرا تحت عنوان «مكرم عبيد» أخذ في إرسال تحياته «إلى ذلك الشاب المجاهد، إلى ذلك الفتى الباسل. إنه واثنين أو ثلاثة من إخوانه يثيرون على خصوم الأمة معركة هائلة يرتد لها الباطل خاسئا مهزوما»!

عنوان المنشور الثاني «حديث المفاوضات»، وقد أبدى في مستهله عجبه من أن تقبل حكومة العمال معالجة المسألة المصرية «مع صاحب الدولة محمد محمود باشا» ومصر يحتج نوابها وشيوخها معربين في احتجاجهم عن السواد الأعظم من أهل البلاد. أما الموضوع الثاني فكان عن «جريدة السياسة» التي اتهمها بأنها لطخت جبهتها بعنوان ضخم مكتوب بحروف غلاظ هو «أيها الأنذال الجبناء» وعقب على ذلك بإبداء دهشته من تعطيل حكومة اليد القوية للصحف باسم الأخلاق «وهذا الوباء الخلقي ينتشر في الناس ويقتحم عليهم بيوتهم ويغشى عليهم أنديتهم كل صباح».

المنشور الثالث صدر في عدد يوم ٢٧ من يوليو، وقد حمل أخبارا سعيدة بإقالة المندوب السامي اللورد لويد، والذي كان معلوما أن حكومة اليد الحديدية كانت تحظى برعايته، ووصفه بأنه «أغلظ ممثلي السياسة البريطانية في مصر يدا، وكان أشدهم إمعانا في مجافاة مصر والسعي لسلبها كل حق طبيعي أو مكتسب». وقد سخر في هذه المناسبة من جريدة السياسة التي حاولت أن تخفف وطأة الخبر على أنصار حكومة «اليد الحديدية» ورأى ما حدث سقوطا للعماد الذي «استندت إليه الدكتاتورية المصرية، بالرغم مما تلهج به جريدة السياسة، ومما يتظاهر به المتفارحون من الأحرار الدستوريين وهم في الحقيقة والواقع أصبحوا منذ هذا النبأ في حزن عميق وذهول يتراءى على وجوههم وسمتهم كلما أبصرتهم في طريق»!

جاء المنشور الرابع في إطار ما تردد عن نية حكومة محمد محمود على إجراء انتخابات تأتي نتائجها على نحو ما تشتهي، الأمر الذي يكشف عنه مجرد العنوان: «لا على أيديكم أنتم يرجى الخير- كل انتخاب في عهدكم متهم وكل تعديل لقانون الانتخاب تحايل»!

المنشور الخامس لم يكن من وضعه، فقد جاء على شكل «نداء الوفد المصري» والذي وجهه الحزب الشعبي الكبير بعد أن ترامت إليه الأخبار عن أن هندرسون ومحمد محمود في طريقهما إلى إبرام اتفاق، وورد بالنداء الذي وقعه مصطفى النحاس ضرورة أن «يختفي النظام الحاضر، بما حمل من أوزار، في أقرب وقت وتعود إلى الأمة سلطتها وحرياتها في ظل حكومة ترعى أحكام الدستور ويمكن أن يُقال أن مصر فكرت ورأت وأجابت».

المنشور السادس جاء على شكل صورة هزلية ولكنها معبرة.. العنوان: «خطبة غير فصيحة لكنها صريحة» تصور فيها محمد محمود مع وزرائه الذين اصطحبوه إلى

لندن، وهم في باريس خلال رحلة العودة، وقد أبدى الرجل أسفه من تكذيب صحيفة حزب العمال لتصريحاته، فبينما تحدث عن «معاهدة» وصفتها «الديلي هيرالد» بأنها مجرد مقترحات. ونقدم هنا جانبا من الحوار الذي تصور الأستاذ دياب أنه قد جرى في باريس:

محمود: ينتقد قول جريدة العمال إن تسميته الاقتراحات معاهدة أمر غير مطابق للواقع، «أي أني أكذب على بلادي وأنا رئيس الوزراء. هل الصدق حابك إلى هذا الحد؟ دول ناس إيه دول؟ وهل كان سفري إلى لندن لإبرام اتفاق أو لوضع قواعد معاهدة تعرض على برلمان في شهرين؟ لعلكم تعلمون كيف تورطنا في مسألة المعاهدة بسبب سي حافظ (يقصد حافظ عفيفي وزير الخارجية) فهو حريص على أن يبز كل إنسان في المجهودات الشخصية.

الدكتور حافظ: أنا لا أسمح لدولتك بهذا الكلام.

محمود: أنا لا أستسمحك ولا بد أن أقول ما أشاء ما دام حقا. أما دي حكاية! حبس حرية من جهة الإنجليز، وحبس حرية من جهة حافظ باشا عفيفي كمان! دعوني أخفف عن نفسي ياناس ولا حرام»!

ونظن أن قراء النديم قد ضحكوا كثيرا من هذه الصورة الهزلية من «صاحب اليد الحديدية» وهو راجع يجر أذيال الخيبة من مفاوضاته مع وزير الخارجية البريطاني.

عنوان المنشور قبل الأخير «يتخبطون»، وقد أحصى فيه الكم الكبير من التناقضات التي بدت على صفحات «السياسة» بعد فشل مفاوضات محمود - هندرسون، وشيوع الإحساس بأن «عهد اليد الحديدية» يلفظ أنفاسه الأخيرة.

أما آخر المنشورات فقد كان تحت عنوان «أصل المسألة وفصلها».

الأصل في رأيه أن الأحرار الدستوريين يريدون الاستيلاء على الحكم بأي ثمن وعن أى سبيل، أما الفصل فهو أنهم «بعد أن استخدموا كل سلاح وركبوا كل شطط، ثم حاروا وداروا في إنجلترا، أحاطت بهم الروح الديموقراطية من كل جانب، فضربت بينهم وبين شهواتهم سورا عاليا متينا لا منفذ لهم منه، وذلك السور هو القانون المباشر، وذلك القانون المباشر سيعيدهم إلى الحياة النيابية مرغمين لا يمثلهم فيها سوى عشرة أو عشرين، وهؤلاء سيكونون قلة واهية غير ذات نفوذ»!

«المهذب» ـ آخر صحف توفيق دياب فى عهد اليد الحديدية:

«المهذب»: آخر الصحف التي كتب فيها توفيق دياب في عهد اليد الحديدية، وكانت جريدة أسبوعية يملكها «جورج أفندي فرح» في العام الخامس من عمرها، بدأ في الكتابة فيها يوم ٢٤ من أغسطس ونشرت آخر مقالاته يوم ١٩ من أكتوبر، أي لما يقرب من شهرين، وكانت مدة طويلة نسبيا. .

وكان مفهوما أن وزارة اليد الحديدية تقضي أيامها الأخيرة، حيث جرى اتفاق بين قصري عابدين والدوبارة على التخلص من محمد محمود، الأمر الذي تكشف عنه الوثائق البريطانية بأن اجتماعا قد عُقد بين الملك فؤاد والسير برسي لورين المندوب السامي البريطاني الجديد في ٤ من سبتمبر اتفق خلاله الطرفان على أن هناك بديلين للوزارة، إما وزارة وفدية خالصة، وإما وزارة ائتلاف يكون للوفد فيها وجود قوي.

وبدا واضحا خلال تلك الأيام أن وزارة محمد محمود لم تعد تقوى على عمل شيء أمام إدارة ظهر القصر والإنجليز لها، ويبدي الدكتور هيكل حسرته على أن «محمد باشا صاحب اليد القوية» لا يقوى على شيء أمام هذا الهجوم ويعترف بأن الوزارة في آخر عهدها.

وفي هذا الجو كتب الأستاذ توفيق دياب سلسلة مقالاته، وقد اختار لها هذه المرة عنوانا ثابتا. . «السياسة المصرية» والتي بدا منها أمران: أولهما الدعاية القوية للوفد، وثانيهما رنة الوداع لليد التي لم تعد حديدية. .

يمكن أن ندرج في النوع الأول مقاله تحت عنوان «هذا شأن سعد» ذكّر فيه المصريين بالرجل الذي «استجمع إعجابنا كله؛ فلم يترك وترا حساسا من أوتار النفس إلا وهزه، ولم يترك نصلا من نصالها الصدئة إلا جلاه وشحذه، ولم يترك فضيلة من الفضائل القومية إلا بعثها وأحياها، ولا رذيلة إلا أثار عليها حربا هائلة عوانا. . وهو حي، وفي سماء الخلود بعد أن تصبح ذكراه إلهاما وهدى لأمته جيلا بعد جيل. . وكذلك شأن سعد».

يندرج أيضا تحت نفس النوع مقاله بعنوان «عزيزي مكرم بك»، وقد كتبه بمناسبة عودة سكرتير الوفد من رحلته اللندنية، وتكشف المقدمة عن الهدف من هذا المقال. . جاء فيها: «أود أن ينوب هذا الكتاب عني وعن مئات الألوف من مواطنيك المعجبين بك المقدرين لجهودك الذين لم يتمكنوا من الحظوة بلقائك في الإسكندرية لينثروا على سمعك

عواطف المحبة والإخاء، وليشروا بين يدي شريكتك في حياتك وجهادك أزكى الورد والرياحين».

أما رنة الوداع فبدت من مجموعة من المقالات ما كان يستطيع دياب أن يكتبها لولا يقينه بأن الوزارة إلى زوال . .

منها مقال بعنوان «عزيزي الدكتاتور» بدأه بقوله: «مهما يكن نهارك فمن حسن آدابنا أن نقول: نهارك سعيد! على أني أرجو ألا تحسب هذه التحية سخرية من شخصيتك الهائلة أو من دكتاتوريتك الراحلة أو من وزارتك الزائلة. أستغفر الله بل «نهارك سعيد» هذه كلمة نقولها للواجد المحزون، ونحن نعلم أن نهاره غير بهيج ولا سعيد، ونقولها للعاشق الولهان أضناه الهيام واحترق فؤاده بنار الفراق».

ويستطرد الرجل في سخريته فيما جاء في جانب آخر من المقال، إذ يخاطب «الدكتاتور» بأنه إذا لم يقبل تحيته «فنهارنا نحن سعيد مبارك. فيه تبدو أول شعاعة من ضياء الحرية في سرادق عظيم أُقيم بجوار بيت الأمة، ويؤمه ألوف من عشاق الحرية يا عزيزي يا عاشق الأثرة والاستبداد»!

وينهي هذا المقال الساخر بتذكير محمد محمود بأنه يحب في هذه الأمة ذلة العبيد: «نحن نحب لها الإخاء والمساواة في الحقوق والواجبات، وأنت لا تقول إلا بالبيوتات وأصحاب المصالح، فأما أصحاب الأكواخ ومن لا يملكون الآلاف فإلى الجحيم».

وتزداد رنة السخرية في المقال الثاني وقد اختار له عنوان «ياسي محمد باشا»، ووضعه على لسان أحد العوام. .

بعد الاحترام قال: «نعرفكم أن الأمة زعلانة منكم كتير الزعل وغضبانة عليكم كتير الغضب وبتحلم آناء الليل وأطراف النهار بيوم بعادكم المبارك عن كراسي حكومة جلالة ملكها . . ».

وينتقل بعد ذلك ليؤكد لرئيس الوزراء أن «كل البلد طهقانة وطلعانة روحها من دولتك ومن الجماعة أصحابك. يعني بالعربي البلد مش عاوزاك. يعني قرفانة من الحالة بتاعت دولتك وبتاعت لطفي بك بتاعك واللي زيه. أما دا شيء عجيب ومدهش ومحير للألباب أي العقول اللي تبقى أحيانا موجودة في الرؤوس».

ويستمر توفيق دياب في هذه المعزوفة الشعبية، التي لا بد وأن تكون قد لقيت

استحسان القراء إلى أن ينتهي بنصيحة محمد باشا أن يستريح في مزارعه بساحل سليم أو في بيته بشارع الفلكي «وكفاية بقى يمكن الأمة تنسى بعد عشر سنين والا عشرين والا مية إن واحد من أولادها اسمه محمد محمود خرج عليها ووراها المر سنة وشهرين، وياريت بيده ولكن بيد غيره، وياريت بيد من لحم ودم بل بيد من نار وحديد»!

الكتاب الأخير وجهه إلى «فخامة المندوب السامي»، وكان أقرب إلى النصيحة منه إلى الهجوم. .

نبه توفيق دياب السير برسي لورين أن أوجع الضربات «التي أصابت مصر في كبريائها القومية وفي حقوقها العامة والفردية، تلك الطعنة القاسية التي سُددت إلى دستورها فمزقته، وإلى برلمانها فعطلته، وإلى قوانينها فأضاعت حرمتها وجعلتها سخرية، وإلى الحريات بأنواعها فقضت عليها بيد غليظة من حديد».

ودلف من ذلك إلى التأكيد بأن محمد محمود كان العقبة الكؤود في سبيل التفاهم بين إنجلترا ومصر «فهو حكم البلاد على كره منها حكما ممقوتا ما يزيد على العام باسم الدكتاتورية، وهو اليوم باسم المعاهدة يطيل عهده الممقوت لأنه لا يريد أن يفصل شخصه عن المعاهدة! والمصريون مستعدون لأن ينظروا إلى المقترحات نظرة من يريد الوصول مع بريطانيا العظمى إلى حل حاسم يقوم على الصداقة المتبادلة والعهود المحترمة، ولكنهم غير مستعدين لاحتمال هذا النير الذي ما زالت الوزارة الحاضرة حريصة على أن تثقل به أعناق المصريين»!

وفي يوم ٢ من أكتوبر عام ١٩٢٩ قدمت حكومة اليد الحديدية استقالتها، وخرجت «المهذب» بعد ثلاثة أيام وقد تضمنت بيان الوزارة الجديدة التي كُلف عدلي يكن بتأليفها، كوزارة انتقالية تجري الانتخابات، كما وضعت نص مقال «من الأعماق» الذي كانت قد نشرته الأهرام في ٢١ من يوليو من العام السابق لمحمد توفيق دياب بصفته أول مقال كتبه الرجل «ذيادا عن الدستور ومحاربة الدكتاتورية»، ثم أخيرا تعليقا طويلا تحت عنوان «مصرع الدكتاتورية وتشييعها».

يهمنا منها التعليق الذي تناول مرحلة الاحتضار ثم الوفاة وتشريح الجثة وتشييع الجنازة ثم الدفن. وأخيرا «إلى الجحيم أو إلى سقر»، والذي ناف على صفحتين من صفحات الجريدة، التي كان دياب يستعد لتوديعها، وهو ما لم يتأخر كثيرا!

فقد ظهرت الجريدة في عددها الصادر يوم السبت ١٩ من أكتوبر عام ١٩٢٩ وقد

حملت في صفحتها الأولى جملة من العناوين مكتوبة بالخط الأسود وبالبنط الكبير، جاء فيها «إلى اللقاء قرائي الأعزاء - اليوم آخر عهدي بالمهذب- رسائلي عن الدكتاتورية ستجمع في كتاب».

ولما كانت «المهذب» الجريدة الوحيدة التي كتب فيها توفيق دياب ولم تغلقها وزارة اليد الحديدية، أو بالأحرى لم تتمكن من إغلاقها، فقد أُتيحت له الفرصة لأول مرة أن يكتب وداعا مؤثرا جاء فيه أنه يودع قراءه وله رجاء وله عزاء: «أما الرجاء فأن أحظى بالعودة إلى الاتصال بكم بعد حين، وأما العزاء إن طال هذا الرجاء أو تعذر فهو أني قد أخلصت الخدمة لوجه الله والوطن». وأنهى وداعه بالإعراب عن نيته أن يستأنف الحياة العامة، وهو ما لم يتأخر كثيرا.

الفصل الخامس

فى صفوف الوفد (١٩٢٩ ـ ١٩٣٠)



النحاس ومكرم عبيد والنقراشي مع زعيم فلسطين أمين الحسيني والسيد الثعالبي زعيم تونس في منزل توفيق دياب ومعهم مكرم عبيد والنقراشي ومنصور فهمي وحمد الباسل في ضيافة توفيق دياب في منزله.

شهور من التوقف:

توقف الدور الصحفي لتوفيق دياب لثلاثة شهور كاملة، بين يوم السبت ١٩ من أكتوبر عام ١٩٢٩ حين ودع قراء المهذب وحتى يوم ٢١ من يناير من العام التالي حين صدر العدد الأول من جريدة «اليوم»، وكان قد أعرب عن أمله في كلمة الوداع التي ضمنها الجريدة الأولى عن أمله في العودة إلى قرائه، ولو بعد حين!

وعلى الرغم من أن ثلاثة شهور لا تعتبر حينا طويلا، فإن انقطاع دياب عن الكتابة مثل هذه المدة التي لم نعهدها فيه تتطلب تفسيرا:

١ ـ هناك أولا مرحلة الانتقال التي فصلت بين سقوط محمد محمود في ٢ من أكتوبر عام ١٩٢٩ وتأليف وزارة مصطفى النحاس الثانية في أول يناير من العام التالي، وهي المرحلة التي حكمت البلاد خلالها وزارة عدلي يكن الثالثة، وكانت وزارة انتقالية لم تعش أكثر من ثلاثة أشهر، انحصر دورها في إعادة الحياة البرلمانية توطئة لعودة الوفد إلى السلطة ليبدأ جولة مفاوضات جديدة مع الجانب البريطاني.

وجرت الانتخابات بالفعل، وكالعادة فاز الوفد فوزا ساحقا، فقد حصل على أكثر من ٩٠٪ من مقاعد مجلس النواب. ونظن أن الأستاذ ديابا قد فضل الصمت خلال تلك الفترة الحرجة في التاريخ المصري، انتظارا لما تسفر عنه الانتخابات.

٢ ـ وهناك ثانيا أن الرجل قد قرر خوض المعركة الانتخابية للمرة الثانية، وكانت فرصته في الفوز هذه المرة كبيرة، فهو عندما خاض انتخابات مارس عام ١٩٢٥ في دائرة سنهوت بمديرية الشرقية، مسقط رأسه، سبق كل المنافسين باستثناء المرشح الوفدي، أما هذه المرة فقد كان هو نفسه مرشح الحزب الكبير، ومن ثم لم يكن هناك من يمكن أن ينافسه، خاصة وأن الأحرار الدستوريين كانوا قد قرروا

الانسحاب من تلك الانتخابات، بعد كل ما تعرضوا له من هجوم بسبب تعليقهم للدستور، وبعد أن تخلى عنهم الملك فؤاد والسير برسي لورين المندوب السامي البريطاني.

وبالطبع كان توفيق دياب منهمكا خلال تلك الفترة في الدعاية الانتخابية سواء لشخصه أو للوفد، وكانت له جولاته الناجحة، خاصة لما هو معلوم عنه من مقدرة خطابية كبيرة.

٣- أنه لم يعد ثمة سبب عند توفيق دياب للدخول من الأبواب الخلفية، كما ظل يفعل خلال فترة اليد الحديدية، حيث بقي يعمل من «الباطن» بالكتابة في صحف يملكها الآخرون(*) فيبعث فيها الحيوية إلى أن تطولها اليد الحديدية فتقصف عمرها، ومن ثم قرر أن يصدر هذه المرة صحيفة يملكها ويرأس تحريرها، وكان الأمر يتطلب بعض الوقت لتدبير المال اللازم والمكان المختار فضلا عن هيئة التحرير، وما إلى ذلك مما يحتاج إليه إصدار الصحيفة خلال ذلك العصر.

«اليوم» - جريدة توفيق دياب الأولى:

وكما خطط الرجل، وفي يوم الثلاثاء ٢١ من يناير عام ١٩٣٠ صدر العدد الأول من جريدة «اليوم» وقد حملت في ترويستها ما نصه: «الرسائل والمكاتبات تكون باسم صاحب الجريدة ومدير سياستها محمد توفيق دياب» تليفون ٣١٤١ عتبة- إدارة الجريدة ٦ شارع ناظر الجيش بمصر»، وهو ما لم تحمله أي صحيفة كتب فيها الأستاذ دياب من قبل. بمعنى آخر أن الرجل دخل بالجريدة الجديدة عصر أن يكون «صاحب صحيفة» وليس مجرد كاتب فيها، حتى لو كان الكاتب الأول والأخير، كما حدث بالنسبة للنديم والمهذب!

يلاحظ أيضا أنه عدل عما عمد إليه في «وادي النيل» حين رفع ثمنها إلى قرش صاغ بدلا من نصف قرش لاقتسام هذا الثمن بينه وبين الكلزة ومحمود عزمي، إذ لم يكن في حاجة إليه هنا، حيث نعلم من ترويسة الجريدة أيضا أن قيمة الاشتراك السنوي كانت ١٥٠

(*) انظر الفصل السابق.

قرشا، مما يفهم معه أن ثمنها دون الاشتراك كان نصف قرش شأنها في ذلك شأن سائر الصحف اليومية.

ولأن الجريدة جريدته ولأنه لم يكن في حاجة إلى استخدام الأبواب الخلفية، فقد عرفت «اليوم»، ولأول مرة في الصحف التي حررها توفيق دياب تقديما لها من جانبه نرى هنا أن نثبته بنصه لما له من دلالات.. جاء فيه:

«عهد وميثاق- بسم الله ولي التوفيق أتقدم إليكم يابني مصر بهذه الجريدة غير معتمد على مال مخزون ولا مال مرقوب. وإنما اعتمادي على الله، منه وحده نستمد المعونة والتوفيق».

«رأس مالي كنز لا يفنى من الولاء لمصر والتوفر الدائم على خدمتها ما حييت. ورأس مالي حسن ظن قرائي وأن أظل عند ظنهم بي. فلا آلو جهدا في الارتفاع بجريدتي إلى المرتبة التي ينشدونها في صحيفة وطنية جديدة نشيطة دائبة على كل ما فيه خير الصالح العام في كل نواحيه».

«هذا عهد وثيق بيني وبين المصريين عامة وبيني وبين حضرات القراء خاصة. وأما العهد الذي أجدده للوفد ورئيسه الجليل بعد أن قطعته على نفسي في حفلة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٢٨ على ملأ الألوف من الحاضرين، وبعد إذ تشرفت بالنيابة عن الأمة بترشيح الوفد وعلى مبادئه، فهو أن أظل للقضية الوطنية ولدستور البلاد خادما أمينا بقلبي وقلمي ولساني. وكفى بهذا عهدا وميثاقا».

وقد عاشت «اليوم» نحو سبعة شهور ساخنة بكل المقاييس، ليس في تاريخ الصحافة فحسب، وإنما في تاريخ الصراعات الحزبية، والأهم من ذلك في تاريخ المفاوضات المصرية - البريطانية..

* فقد سقطت وزارة محمد محمود وخرج الدستوريون من الحكم، وهم يصورون أن رئيسهم قد أحرز نصرا كبيرا في مفاوضاته مع هندرسون، وأنه ليس على رئيس الوزراء الجديد، مصطفى النحاس باشا، سوى أن يوقع على الاتفاق الذي تم بين الجانبين. ثم إنهم قرروا ألا يخوضوا الانتخابات خوفا من هزيمة ساحقة يمكن أن تلحق بهم، خاصة بعد ما ساءت سمعتهم خلال عهد اليد القوية، الأمر الذي انعكس على جريدة «اليوم» وتوفيق دياب، حتى إننا نلاحظ أن الرجل وجريدته

خلال الفترة السابقة على بدء إجراء المفاوضات (٣١ من مارس عام ١٩٣٠) كان في معركة دائمة مع الأحرار وجريدة السياسة. بمعنى آخر أن سقوط وزارة محمود لم ينه معركة «اليد الحديدية»!

* غير أنه مع الشروع في المفاوضات بدأت مرحلة جديدة في تاريخ صحيفة الأستاذ دياب الذي صرف كل همه لتتبع ما كان يجري في لندن والتعليق عليه، وبلغ من اهتمامه بذلك أنه بعث بمراسل خاص إلى العاصمة البريطانية ليوافي «اليوم» بالتفاصيل الدقيقة لتلك المفاوضات، وهو أمر وإن كان فوق طاقة صحيفة حديثة الصدور، فقد خفف من وطأته أن كان هذا المراسل الدكتور محمود عزمي صديق دياب الحميم، وقد امتدت تلك الفترة لنحو أربعين يوما (٨ مايو) حين تأكد فشل مفاوضات النحاس- هندرسون بسبب عدم الاتفاق حول قضية السودان.

* وتبدأ المرحلة الثالثة من تاريخ «اليوم» بعد فشل المفاوضات وعودة الوفد المصري، وما أحاط بذلك من ملابسات، وهي المرحلة التي استغرقت أربعين يوما أخرى، فقد امتدت حتى يوم ١٩ من يونيو حين أرغمت الوزارة الوفدية على الاستقالة، مما تم بضغوط من الجانبين؛ الملك فؤاد والإنجليز، وما تبع ذلك من تأليف وزارة إسماعيل صدقي الأولى، الأمر الذي كان بداية لعهد أسوأ كثيرا من عهد اليد الحديدية، إذ بينما لم يعمل الأحرار الدستوريون على إلغاء الدستور، وإنما مجرد تعليقه لفترة محددة، فإن صدقي قرر أن يمسخه ويقوم بتفصيل دستور جديد على مقاس صاحب الجلالة، وبدأ ما عرف بعهد صدقي الذي استمر لأكثر من خمس سنوات قليلا.

* يثير الاهتمام أن قبضة إسماعيل صدقي، ولو أنها كانت أكثر بطشا من اليد الحديدية، إلا أنها لم تكن ببدائية سياسة محمد محمود، حتى إننا نلاحظ أن الرجل لم يسع إلى قتل الصحف الوفدية، فيما كان يفعله الأول، بل عمد إلى تطبيق قانون المطبوعات القديم (١٨٨١) الذي امتلأ بالثقوب التي يمكن الخروج منها..

لعل هذه السياسة تفسر السبب الذي أدى إلى أن تعيش جريدة اليوم لنحو شهر بعد قيام الوزارة الصدقية، شنت خلالها حربا لا هوادة فيها على العهد الجديد. ثم إن هذه السياسة هي التي مكنت توفيق دياب بعد وقت غير طويل من إصدار «الجهاد»، والتي عاشت جانبا كبيرا من عمرها خلال العهد الصدقي.

تأسيسا على هذا الفهم نرى أن نتناول قصة الصحيفة الأولى من الصحف التي تملكها الأستاذ دياب في أربعة فصول . .

* * *

ضد مشاغبات «السياسة»:

الفصل الأول شغل من الناحية الزمنية الوقت الأطول، إذ استمر لأكثر من شهرين، أو سبعين يوما على وجه التحديد، امتلأ في جانب منها بما يمكن توصيفه بتوابع عصر «اليد القوية»، حيث شهد أكثر من معركة بين «السياسة»، صحيفة الأحرار الدستوريين، وبين الصحف الوفدية وفي طليعتها «اليوم»، الأمر الذي نتوقف عنده هنا.

فقد تصدى الأستاذ دياب خلال تلك الأيام السبعين سواء لكتابات «السياسة» أو لفعال الأحرار الدستوريين . .

من بين كتابات الجريدة استفز الرجل «المشاغبات» التي ظلت جريدة الدكتور هيكل تواليها أمام الوفد . .

من هذه المشاغبات الحملة التي شنتها «السياسة» على ما شرعت حكومة النحاس الوفدية في القيام به في موضوع بناء ضريح للزعيم الراحل سعد باشا زغلول، وكان قد تُوفي قبل أقل من عامين (٢٣ من أغسطس عام ١٩٢٧)، وقد تأسست هذه الحملة على اعتبارين، أولهما: أن مثل هذه الأضرحة ليست من الإسلام في شيء «لأن القبور يجب أن تسوى بالأرض ولا ترتفع عنها إلا بمقدار ما يدل عليها في رأي المتسامحين من المسلمين؛ ولأن طراز الأبنية الفرعونية التي تقرر أن يُبنى الضريح على غرارها وثني لا يقره الدين». وكان غريبا من فريق المثقفين ثقافة حديثة القائمين على تحرير السياسة أن يلجئوا للتفسير الديني في مثل هذا الموضوع. أما الاعتبار الثاني، فقد تعرض للتكاليف التي ستتكبدها خزينة الدولة لبناء الضريح، والتي ستزيد على الخمسين ألفا من الجنيهات.

ولم تكن المعركة صعبة على رجل مثل توفيق دياب عاشر أهل «السياسة» وعرف طبيعتهم، فقد كان محقا في سخريته أن الإسلام لم يجد من يدافع عنه سوى هؤلاء، فيما جاء في قوله إن كتاب هذه الجريدة، وعلى رأسهم زعيمهم، يقصد الدكتور محمد حسين

هيكل، «مضرب الأمثال في كل ما ليس دينا ولا ورعا ولا تقوى، وإني أعرف من علماء المسلمين، من يأبى زيارة السياسة خشية أن يعود منها بشائبة مما اشتهر به القوم من محاربة الدين وسخرية من تعاليمه في السر والعلن».

وكان محقا أيضا في قوله إن سعدا لم يعد ملكا للوفد بل أضحى ملكا للأمة، «فقد أصبح عاطفة قومية نفذت إلى نفس الشيخ الفاني والغلام الناشئ والأوانس في المدارس والعقائل في البيوت. وبات اسم سعد أغنية يترنم بها الفلاح في حقله والعامل في مصنعه، وعابر السبيل أينما حل أو رحل».

من هذه المشاغبات أيضا تربص السياسة بكل ما يحدث في عهد الحكومة الوفدية الجديدة، وتقديمه لقارئها على نحو لا يتفق مع الواقع..

فهي مثلا تتحدث عن الاحتفال الشعبي بتوديع وفد المفاوضات المتجه إلى لندن باعتباره صورة من «الفوضى والاعتداء على الشرطة وتحريض الطلاب على البطالة والمظاهرة والهتاف، مما وصفه الأستاذ دياب بأنه «صورة شوهاء لا تراها على هذا الكيف إلا عيون حجب نورها الهوى الذميم». وهي تنتهز فرصة أن نائبا وفديا سأل وزير المعارف عن عميد كلية الطب، وهل يتسع وقته لإدارة الكلية والعمل في عيادته، مما اعتبرته السياسة تدخلا في شئون أساتذة الكلية. ولا يملك صاحب «اليوم» إلا أن يحيل أصحاب الحملة إلى إجابة وزير المعارف: «إن البلاد لا يسعها الاستغناء عن خبرة النخبة من أطبائها في معالجة الأمراض، كما لا تستطيع كلية الطب الاستغناء عن خبرتهم في تخريج المتعلمين». بيد أننا نلاحظ أن معارك «اليوم» مع «السياسة» كانت في أقلها دفاعية، وفي أغلبها هجومية، فقد وقف الأستاذ دياب بالمرصاد للأحرار الدستوريين ولجريدتهم..

وقف لهم بالمرصاد عندما فصلت الحكومة الوفدية بعض رجال الإدارة الذين ساهموا في مظالم اليد القوية، فرد عليه الأحرار الدستوريون بإقامة حفل تكريم للمديرين المفصولين في فندق الكونتننتال. وقد لجأ الرجل في هذه المناسبة إلى فنون السخرية التي يجيدها، إذ قدم صورة قلمية بديعة عن الحفل كان مما جاء فيها: «أقبل بعضهم على بعض متصافحين بأيد مرتعشة، متبادلين التحية بشفاه تفتر عن بسمات صفراء، ثم أمهم كبيرهم دكتاتور الأمس وطريح بيته اليوم، يحف به عن يمينه وزيره خشبة وعن يساره وزيره لطفي. فلما دخلوا البهو استقبلهم من كانوا فيه من ذيولهم وصنائعهم بتصفيق للمستبد

الأعظم وإخوانه من صغار المستبدين، في طليعتهم أولئك الذين أنقذت الحكومة الشعبية مصر من شرورهم ومعاولهم.. هتفوا «ليحْيَ الدكتاتور الذي لا دكتاتور غيره، ليحْيَ محمد محمود دكتاتور الماضي والحاضر والمستقبل، ليحْيَ من أغنى فقراءنا، ومن وظف «صياعنا»، ومن جعلنا عمدا ووجهاء ومديرين.. ليحْيَ هادم الدستور لينقذه وهادم الأخلاق ليصلحها»!

ووقف لهم بالمرصاد حين قدم أحد أقطابهم، عبد العزيز فهمي باشا، رئيس محكمة الاستئناف، استقالته للملك رأسا، وليس إلى وزير الحقانية الوفدي، وكانت حجته في ذلك أنه يصدر الأحكام باسم «جلالته». وعلق الأستاذ دياب على ذلك معربا عن اندهاشه من أن يفعل فهمي باشا ذلك «كأن ليس هناك ثمة دستور محترم ولا نظم مرعية.. وإنها لكبيرة من كبير القضاة أن يلطم الدستور بل النظام المألوف قبل الدستور هذه اللطمة الخارقة، ثم يجد من يدافع عنه بلسان طويل وقلم لا يستحي من الباطل»!

ثم إنه وقف لهم بالمرصاد ثالثا حين هاجموا النحاس باشا بسبب استبعاد إبراهيم بك راتب، وزير مصر المفوض في تركيا من منصبه، وكان عضوا في الوفد، وعندما خرج عليه وهاجم النحاس كافأه محمد محمود بأن عينه في هذا المنصب الديبلوماسي الرفيع. وقد استبدت به الدهشة أن يتصور الدستوريون «أن يبقى مثل هذا الرجل في المنصب الذي حصل عليه من الهجوم على رئيس الحكومة القائمة».

الجانب الثالث من معركة «اليوم» مع فلول «اليد الحديدية» كانت حول ما جاء في تقرير لنقيب الموظفين، أسعد لطفي حسن، كان قد رفعه لحكومة محمد محمود، الأمر الذي اكتشفته الوزارة الشعبية، وكان تقريرا عجيبا شرح فيه الرجل لحكومة الدستوريين الراحلة كيف يمكنها السيطرة على الموظفين..

«عمال العنابر» الذين ظلوا منذ ثورة سنة ١٩١٩ يمثلون إحدى خلايا المقاومة الوطنية، أوصى أسعد أفندي أن يتولى أمرهم موظف يقظ يُعطى سلطة النظر في أموالهم وأحوالهم، على أن يتم كل هذا في مدة قريبة «تحت ستار الاهتمام بأمرهم وحب الخير لهم». بعدهم عمال الترسانة، فقد أخذ على عاتقه إصلاحهم في أقرب فرصة. أما الصحف فقد حبذ سياسة الحكومة بتقريب أصحابها وأنه لم يبق سوى اثنتين «سيجري أصحابهما في الغد وراء مصلحتهما الشخصية». الأدهى من ذلك

كان بشأن الموظفين الذين كان نقيبا لهم، فقد قال عنهم بالحرف الواحد: «هم عبيد الإحسان يسبحون بحمد من يحسن إليهم ويتركهم آمنين مطمئنين». ويخلص من كل ذلك إلى القول: «سيكون من وراء ذلك انكماش الكل بدون مبالغة وإحجام الجميع عن هذه الغوغاء».

وكانت فضيحة أسعد لطفي حسن «بجلاجل» بعد أن نشرت «اليوم» نص هذا التقرير السري الذي كان قد رفعه إلى أحمد خشبة باشا وزير الحقانية في الحكومة المحمودية. وقد أراد دياب من مقال طويل نشرته «اليوم» في عددها الصادر يوم الأربعاء ١٩ من فبراير عام ١٩٣٠ تحت عنوان «كيف يمتهنون الموظفين»، أن يفضح وسائل الحكومات الاستبدادية في الهيمنة على الشعب..

فهو يلقي التبعة على من اعتلوا مناصب الوزارة في مصر «غصبا وحكموا أبناءها عنوة وطمسوا دستورها تجبرا وقهرا.. فقد دل الأحرار الدستوريون بقبول هذا الكلام والعمل به على أنهم يسترخصون نفوس الألوف من الموظفين المصريين ويعدونهم عبيدا يُشترون بالثمن البخس أو الثمن الغالي تبعا لقيمة كل عبد وقيمة ما يحسنه من دهان ورياء».

ويستنفر الأستاذ دياب «الموظفين» ضد الحكومات الدكتاتورية لأنهم في رأيها «أناس كل همهم أن يأكلوا ويشربوا وأن يناموا ويهبوا من منامهم آمنين مطمئنين على وظائفهم ومرتباتهم ووسائل الرغد والنعيم».

معارك اجتماعية:

وتؤكد متابعة «اليوم» خلال تلك الفترة أنها ما انفكت تشتبك مع «السياسة»، غير أنه مع مرور الوقت بدأت هذه الاشتباكات تخف نوعا، خاصة وأن الأستاذ ديابا كان يرى أن عليه وقتئذ مهمتين أخريين.. الأولى: التطرق لموضوعات أخرى ذات طبيعة اجتماعية، وهي الموضوعات التي بدأ بها الرجل حياته الصحفية، ولم يكن بالإمكان أن يهملها كلية في أول جريدة يمتلكها. والثانية: التمهيد لجولة المفاوضات التي كانت قد تقررت بسفر وفد مصري برئاسة مصطفى النحاس إلى لندن للتفاوض مع المستر هندرسون وزير الخارجية في حكومة العمال التي كانت لا تزال وقتئذ في سدة الحكم في الإمبراطورية العجوز!

المهمة الأولى: بدت في معركة فرضت عليه. فقد حدث أن دعته «لجنة الخطابة

والمناظرات» بالجامعة المصرية، ليدير ندوة عن مناظرة حول موضوع «المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات»، وكان عليه أن يتخير المتناظرين، فوقع اختياره على الشيخ رشيد رضا ممثلا للتيار المحافظ، والدكتور محمود عزمي، والمعروف عنه آراؤه التحررية، وقد اعتقد الرجل أنه بهذا الاختيار سوف يبعث في المناظرة روحا وحيوية، غير أن المسألة زادت عن الروح والحيوية!

فقد حدث أن ذهب الدكتور عزمي بعيدا في تأييد حقوق المرأة إلى الحد الذي رأى البعض معه أنه قد خرج عن روح الإسلام! ومع أن الحاضرين قد انحازوا إلى الشيخ رشيد عند أخذ الأصوات، كما كان يجري عادة في نهاية كل مناظرة، إلا أن الدنيا قامت ولم تقعد، وحمّل الجميع الأستاذ ديابا المسئولية، خصوصا لما كان معروفا عنه من علاقة حميمة مع الدكتور عزمي.

كان في مقدمة هؤلاء الأمير عمر طوسون الذي رأى أن الجامعة «أتت أمرا عظيما خرجت به على الدين حين سمحت لمناظر أن يدلي برأي لا يقره الإسلام، والجامعة معهد الدولة ودين الدولة الإسلام بحكم الدستور».

لم يجد الأستاذ دياب، بحكم مسئوليته عما حدث، مندوحة من الدفاع عن نفسه. وقد رد على ذلك بأن «اتحاد الجامعة لم يدع الدكتور عزمي ليلقي على الناس محاضرة في الإلحاد، أو ليجهر بينهم بغير عقائد الإسلام، وإنما دُعي ليتناول طرفا في مناظرة إن قال فيها بغير الإسلام، فإن مناظره الذي يقوى كل القوة على دحض حججه بآيات بينات من الدين هو الأستاذ الشيخ رضا صاحب المواقف الدينية المعروفة وصاحب القدم الراسخة في الإسلام».

وقد ذهب صاحب «اليوم» إلى أبعد من ذلك حين قال إنه حتى لو عبر الدكتور عزمي عن بعض الآراء الخارجة عن جادة الدين فإن «تيار الإلحاد لا يُقاوم بالمظاهرات الصحفية ولا بمؤاخذة الجامعة المصرية على أن دعت للمناظرة في دارها إماما في الإسلام، وقل، إذا شئت، إماما في الإلحاد، وإنما يُقاوم تيار الإلحاد بأن يخرج السادة العلماء إلى معترك العقائد فينصروا الإسلام بما في قلوبهم من ضيائه.. فأما القمع وتحريم القول وشن غارات الأحقاد على من يخالفنا في العقيدة، فتلك وسائل تضر ولا تنفع، وتكون على الدين مثار شر، لأنها قد تنفر الناشئين من الدين ومن رجال الدين»!

ويبدو أن الرجل قد استشعر أن هذا التعليق الذي نشره عن المناظرة في عدد اليوم الصادر يوم ٣ من فبراير عام ١٩٣٠، لم يكن كافيا، فأخذ على عاتقه أن يدلي بدلوه في موضوعها، حيث نشر في الفترة بين يومي ٦ و ١٠ من نفس الشهر ثلاثة مقالات تحت عنوان: «المناسبة الضجة القائمة حول المساواة بين الرجل والمرأة- رأينا المتواضع».

وقد سلم الرجل في بداية مقالاته بأن التسوية المطلقة بين الرجل والمرأة أمر فيه استحالة مادية، إذ «كيف يمكن التسوية بين واجبات الوالد نحو أطفاله وواجبات الوالدة؟ كيف يمكن التسوية في ذلك بينهما وهذه تحمله تسعة أشهر طوال ثم تلده في ألم وعذاب، في حين أن شريكها لا يتكلف من أمر هذا الوليد في مرحلته الأولى عناء أو نصبا؟».

ويبدو أن أكثر ما أُخذ على رأي الدكتور عزمي أنه أشار إلى قضية التوريث في الإسلام وعدم عدالة التوزيع بين الرجل والمرأة، الأمر الذي دفع الأستاذ ديابا إلى أن يخصص أغلب مقالاته الثلاثة للإدلاء برأيه في هذا الموضوع.

تحت عنوان «التوريث في الإسلام عادل» ذكر أن القضية ليست قضية كم ولكنها قضية المساواة في الوفاء بحاجات المرأة إذا قيست بحاجات الرجل، «فالعدل مكفول والمساواة موفورة إذا كانت حاجة المرأة إلى المال نصف حاجة الرجل، فكان نصيبها منه نصف نصيب الرجل.. والواقع المشهود في كل أنحاء العالم، المتحضر منه والمتأخر، أن الرجل هو الكفيل بحاجات زوجه وأولاده».

ما أخذه الأستاذ على البعض أنهم لا يطبقون هذا النظام، وذلك لصالح الذكور، حين يعقدون لبعض أبنائهم من البنين «عقود بيع صورية ينزلون بمقتضاها لهم عن أكثر ما يملكون، فإذا ورثت البنات شيئا بعد ذلك فإنما يرثن نصف ما بقي في ملك الأب غير المبيع». وضرب مثلا على أب يملك مائة فدان فباع ثمانين منها بيعا صوريا لأبنائه الذكور، ولما توفي لم ترث بنته أكثر من خمسة أفدنة، وأسمى ذلك «بالحيف الأليم».

عقد بعد ذلك مقارنة بين نظام الوصية في الغرب وما هو قائم عليه في الإسلام، إذ يستطيع الأب هناك أن يؤثر أحد أبنائه بكل أملاكه طالما وضع وصية بذلك، بينما لا يستطيع في الإسلام أن يوصي بأكثر من ثلث تلك الأملاك مما يوفر إرثا معقولا للبنات. «فهنا نظام ذو قيود يكفل للفتاة نصيبا معلوما لا تستطيع الوصية إفساده. أما هناك فالوصية مطلقة من كل قيد وقد تغدق بها النعمة على الغريب بينما الأبناء والبنات جياع يتضورون»!

وخلص من كل ذلك في مقاله الثالث عن المعنى الذي يفهمه من المساواة بين الرجل والمرأة: المساواة في «صحة الأجسام» والحصول على نصيب متساو في ضياء الشمس والهواء الطلق وجمال الطبيعة «وليس بين أبناء مصر من يزعم أن نصيب والدته أو أخته أو زوجه أو ابنته مثل نصيبه في كل ذلك». وتساءل عن عدد الساعات التي تقضيها المرأة في ضياء الشمس والهواء، فهي إن خرجت ففي «سيارة مغلقة أغلب الأحيان إذا كانت من أهل اليسار، فإن تكن من طبقة متوسطة أو رقيقة الحال ففي عربة مأجورة أو ترام»!

طالب أيضا بالمساواة في «صحة العقول»، فلها أن تتعلم العلوم حتى تؤلف وتخترع، وتتعلم الفنون حتى تبز الرجل إذا استطاعت «وليس لرجل كائنا من كان أن يقول للمرأة هذا حدك من العلوم أو الفنون لا تتجاوزيه». ويذكر أنه رأى أستاذات نابغات في جامعة لندن «وهن ذوات جلال وفي نفس الوقت زوجات وأمهات أطفال».

وطالب أخيرا «بصحة الأخلاق» بالنظر للمرأة نظرة الند للند للرجل. أما إذا ظل هذا الأخير ينظر إليها من عل فلن يبلغ المستوى المنشود للرجل الشريف، وأنه «لولا ضعف المساواة في هذا الجانب لأصبحت مصر خيرا مما هي اليوم وأرقى».

وبينما فرضت هذه المعركة نفسها على الأستاذ توفيق دياب، فقد كانت هناك معركة اجتماعية أخرى اختارها بنفسه، وكانت أحد شواغله القديمة، ويبدو أنها ظلت شاغله طول الحياة.. تلكم هي قضية التعليم.

فقد رصد الرجل في عدد من مقالاته أهم عيوب التعليم المصري، الذي رآه ما زال متأثرا بالمنهج الذي كان قد وضعه المستر دوجلاس دنلوب المستشار البريطاني لوزارة المعارف في أوائل القرن، وهو النهج الذي يقوم على ثلاث ركائز، رأى الأستاذ دياب أنها سبب تأخر التعليم:

١ ـ المغالاة في الإكثار من المواد وتكديسها في رءوس التلاميذ.

٢ ـ أن كثيرا من الأساتذة لا يلهمون التلاميذ معنى الترابط بين العلوم المختلفة، فلا يدركون المعارف التي يتلقونها على أنها وحدة متصلة الأجزاء يكمل بعضها بعضا وإنما يأخذونها كأنها أشتات متنافرة ممزقة.

٣ ـ خلو المناهج في الدراسة الثانوية من النواحي العملية التي تعد للحياة اليومية لمن لا يريد أو لا يستطيع استئناف الدراسة في المعاهد العالية.

بالنسبة للعيب الأول فقد شبه العلوم بألوان الطعام «لا يستطيع العقل ولا سيما العقل الناشئ أن يهضم منها أو يتمثل في وقت واحد إلا قدرا معلوما. وكل زيادة على هذا القدر لا تنتج سوى الكظة وإجهاد المعدة وفساد الصحة والتبرم بعد ذلك حتى بالحد الأدنى من الغذاء».

أما بالنسبة للعيب الثاني فقد نظر إلى العلوم المختلفة ذات الأسماء المتباينة إنما «هي من مجموعة العرفان الإنساني بمثابة الأبواب والفصول من كتاب واحد، أو بمثابة الفقرات المتصلة السياق من تلك الأبواب والفصول. ذلك أن العلم بمعناه الواسع الشامل يتناول الكون كله بما فيه من مظاهر الطبيعة وبواطنها وبما فيه من حي وجماد وبما فيه من أوضاع ونسب، وبما فيه من مقادير وصلات».

العيب الثالث، الذي رآه الأخطر، خصص له مقالا كاملا تحت عنوان: «فقدان العناصر العملية في مناهجنا الدراسية الابتدائية والثانوية» المنشور في «اليوم» بتاريخ ٢١ من فبراير استهله بالقول إن علماء التربية قد أدركوا أن «الوقوف عند حد الرياضة العقلية يشحذ بها المعلمون أذهان المتعلمين لا يؤدي وظيفة التربية الكاملة أو الأقرب إلى الكمال ما لم تقترن تلك الرياضة المعنوية برياضات أخرى يُمرن بها الناشئون إلى ضروب من الأعمال التي يزاولها الناس في حياتهم اليومية وترتبط بها معايشهم وفنونهم ومظاهر نشاطهم في مختلف الأعمال المنتجة».

واستطرد في القول بأن هؤلاء العلماء اقترحوا بإلحاح شديد أن يستبدل بالنظام القائم نظام ينطوي على تدريب الطلاب على أعمال منوعة «كأن يكونوا أعوانا للتجار في متاجرهم أو لأصحاب المصانع إلى غير ذلك من مرافق الحضارة، فيقضوا شطرا من يومهم بعد ذلك أو قبله في طلب العلوم النظرية التي ينشدونها وفي الاستزادة من أساليب التهيؤ للصناعة أو المهنة التي يريدون الانقطاع لها بعد أن يتم لهم التخرج من القسم الثانوي أو من كليات الجامعة أو من المدارس العليا».

وقد رأى أن العائق في سبيل هذا التحول في مصر أن دولاب الإصلاح بوزارة المعارف دولاب بطيء الحركة لا يتقدم إلى الإمام إلا في صعوبة مضنية. «ولعل العامل الأكبر في ذلك أن الطابع الدنلوبي ما زال له الغلبة في كثير من رجال المعارف الذين يسند إليهم توجيه سياسة التعليم. ثم إن الخروج عن المألوف إلى غير المألوف أمر تهابه النفوس بفطرتها».

وخلص من كل ذلك إلى أننا «لا نريد رؤوسا محشوة بالمعارف المبعثرة، ولا نريد أعمالا يتولاها الجاهلون وأنصاف الجاهلين فلا يحسنونها، ويكون إخفاقهم محسوبا على مصر ومصدر تشبيط لعزائم الراغبين من بعدهم في مثل تلك الأعمال. لا نريد الذين يعملون من غير علم، ولا الذين يعلمون من غير عمل، بل نريد رؤوسا مفكرة وهمما مشحوذة، وأيدي مروضة على الإنتاج».

وفي تقديرنا أن هذا البرنامج الذي وضعه الأستاذ توفيق دياب منذ نحو ثلاثة أرباع القرن ما زال صالحا حتى يومنا هذا!

دعم وفد المفاوضات:

المهمة الثانية: بدت في دعم الوفد المصري، وهو بصدد السفر إلى لندن لخوض المفاوضات مع الجانب البريطاني، والذي تعددت أوجهه..

الوجه الأول: بالحصول على تفويض البرلمان ليشرع الوفد في مفاوضاته على أساس المقترحات التي تقدم بها الجانب البريطاني، وقد حاول الدستوريون في هذه المناسبة وضع العصي في العجلات الدائرة بمطالبة المجلس بمناقشة هذه المقترحات مادة مادة، وهو ما نبه توفيق دياب إلى خطورته، فلم تكن المسألة، في رأيه ورأي القادة الوفديين إقرارا للمعاهدة، بل كانت الحصول على التفويض من حيث المبدأ.

وغلب هذا الرأي بالفعل حين اتخذ البرلمان قرارا بما يشبه الإجماع على تفويض الوفد للتفاوض مع الجانب البريطاني على ضوء المقترحات التي قدمها هذا الجانب، الأمر الذي دعا توفيق دياب إلى أن يكتب مقالا طويلا تحت عنوان «إلى الاستقلال يامصر وإلى الاضمحلال ياهؤلاء!». وكان واضحا لكل قارئ من هم هؤلاء!

الوجه الثاني: في الرد على ما أخذت تشيعه صحيفة السياسة والأحرار الدستوريون من روح التشاؤم حول مصير المفاوضات مستندين في ذلك إلى أن مركز حكومة العمال البريطانية لم يعد يسمح لها بأن تمضي في سياستها التي اختطتها، وأن المعارضة في البرلمان الإنجليزي قد اشتدت ونشطت حتى «أدى نشاطها إلى تراجع وزارة العمال في تفسير بعض نصوص المقترحات». وأن الوفد بموقفه من عدم إبداء الرأي على ما كان قد توصل إليه محمد محمود مع المستر هندرسون، قد أضاع على مصر فرصة كان ينبغي ألا تضيع.

رفض الأستاذ دياب هذا المنطق وذكّر بأن محمد محمود باشا قد عاد إلى مصر بعد المفاوضات «وفي قلب كل مصري مأتم على ما أصاب الحياة النيابية من هذا الدكتاتور الهزيل بنفسه القوي بحزب المستعمرين، ولم يكن بالاستطاعة أن يبرم الرأي في هذه المقترحات في غيبة البرلمان، وما كان لإنجلترا أن ترضى إبرام اتفاق حاسم دون أن تستوثق من إرادة الأمة ممثلة في برلمانها المنتخب».

وهناك المحاولة التي قامت بها السياسة لإيهام الشعب المصري أن الإنجليز يسعون إلى تملق النحاس باشا حتى يوافقهم على ما يذهبون إليه، وهي المحاولة التي استنطقتها من المقابلة الصحفية التي جرت بين النحاس باشا ومندوب جريدة المانشستر جارديان البريطانية، الذي وصف رئيس الوفد بأنه يتسم «باستقامة الخلق ونزاهة النفس وحسن الطوية»، وأنه ما قصد من هذا الوصف سوى استدراجه لتوقيع المعاهدة.

وقد أبدى رئيس تحرير «اليوم» دهشته من مثل هذا التفسير، وهو لم يرفض أن تسود حسن العلاقة بين مصر وبريطانيا، طالما أن ذلك يؤدي في النهاية إلى تحقيق الأماني الوطنية، وهو يتساءل عما يضير أن تتوثق هذه العلاقات وعن السبب الذي يدفع السياسة إلى أن تسمي «مودة النحاس للحكومة البريطانية سذاجة، وتسمي مودة الحكومة البريطانية للنحاس باشا ملقا تريد به استدراجه إلى توقيع المعاهدة يوم تتم المعاهدة؟ من هذا الذي يسمي الأشياء بغير أسمائها؟ من هذا الذي يخشى توقيع المعاهدة إذا تمت؟ ومن ذلك الذي يخشاها كما يخشى الموت ويود لها الإخفاق؟.. إنه حزب الأحرار الدستوريين»!

ولم يكن كل ذلك سوى حالة التسخين للمرحلة الثانية من تاريخ «اليوم».. مرحلة المفاوضات المصرية- البريطانية..

* * *

حول مفاوضات ١٩٣٠:

الفصل الثاني من حياة «اليوم» تعامل مع المفاوضات المصرية - البريطانية التي جرت عام ١٩٣٠ باعتبارها أهم جولات المفاوضات بين البلدين قبل التوصل إلى معاهدة ١٩٣٦. وتؤسس هذه الأهمية على سببين؛ أولهما: أنها أول مفاوضات جرت بين

الجانب البريطاني من ناحية وبين حكومة مصرية تمثل الوفد حزب الأغلبية من ناحية أخرى. صحيح أنه قد حدثت مفاوضات بين نفس الطرفين عام ١٩٢٤، هي مفاوضات سعد - مكدونالد، غير أن كل الدلائل كانت تشير إلى ضعف احتمالات نجاحها، وهو ما حدث، على عكس الوضع الذي أصبح قائما حين كانت وزارة الخارجية البريطانية في عهد المستر آرثر هندرسون تواقة للاتفاق، بنفس الدرجة التي توافرت عند الحكومة الوفدية برئاسة النحاس باشا التي كانت تسعى إلى تدعيم أوضاعها الداخلية في مواجهة خصومها المتزايدين بالتوصل إلى حل للقضية.

أما السبب الثاني.. فهو أنها كانت أول مفاوضات بعد تصريح ٢٨ فبراير تأخذ شكل المفاوضات بمفهومها المعروف في القانون الدولي.. وفدان يلتقيان في جلسات محددة يتناقشان ويتقارعان الحجج، بلغ مجموعها عشرين جلسة انعقدت بين ٣١ من مارس و٨ من مايو، وبينما كان الوفد المصري يتكون من ستة أعضاء يضمون عناصر صناعة القرار في الحكومة الوفدية: مصطفى النحاس، ومكرم عبيد، وواصف غالي، وعثمان محرم، تشكل الوفد البريطاني من ١٧ عضوا كانت غالبيتهم من موظفي وزارة الخارجية وموظفي دار المندوب السامي في القاهرة فضلا عن عدد من رجال وزارة الحربية البريطانية.

ونترك رجال الوفد في لندن يتأهبون لعقد اجتماعاتهم ونعود إلى القاهرة، وعلى وجه التحديد إلى ٦ شارع ناظر الجيش مقر جريدة «اليوم» لنكتشف أن محمد توفيق دياب (صاحب الجريدة ومدير سياستها) كان قد استعد لذلك اليوم جيدا، فقد أرسل بصديقه وزميله الدكتور محمود عزمي ليكون مندوبا «لليوم» بصحبة الوفد المصري، من حيث أخذ يوافي الجريدة بكل صغيرة وكبيرة.

وكانت الرسائل الأولى التي بعث بها مندوب اليوم الخاص مطمئنة، فقد استبشر الرجل بأن العشاء الذي أقامه المستر هندرسون للوفد المصري دُعي إليه جميع المندوبين السامين الذين مثلوا حكومة لندن في مصر باستثناء اللورد لويد، الذي كان معروفا عنه عداؤه للوفد وللحركة الوطنية عموما.

وقد انعكست رنة الاستبشار على افتتاحية الجريدة في عددها الصادر يوم الأربعاء ٢ من إبريل والتي جاءت تحت عنوان «مرحلة جديدة في حياة مصر الفتاة - مغزى المؤتمر - رجحان نجاح المفاوضات». فقد عبر الأستاذ دياب عن اغتباطه واغتباط المصريين لاستقبال

الوفد في لندن، وأن الوزارة البريطانية «تكرم بذلك مصر كلها، ريفها وصعيدها، مدنها وقراها».

ورتب على حسن استقبال الوفد استنتاجا مفاده أنه يعبر عن حسن نية الوزارة الإنجليزية إذ لا يجوز أن تكون مهدت بكل هذه المظاهر الجليلة لإحباط المفاوضات. وإنما المعقول أن تكون قد عولت على إنجاحها ولو كلفها ذلك تساهلا جديدا في غير موضع من المقترحات، «ويزيد في اعتقادنا هذا ما صرح به جناب وزير الخارجية البريطانية في خطبته من أنه يأبى أن يتمثل أمام أعينه إمكان الإخفاق»!

وبينما تسير الأمور على هذا النحو المبشر في لندن خرج رئيس الجالية البريطانية في القطر المصري، المستر باركر، بتصريح نشرته الإجبشيان جازيت، مفاده أنه يأمل ألا تؤدي المفاوضات إلى إلغاء الامتيازات التي يتمتع بها الأجانب زاعما أنها كان لها أثرها النافع على المصريين أنفسهم، الأمر الذي استفز الأستاذ دياب الذي هاجم الرجل ووصف قوله بالنعيب مؤكدا على أن الامتيازات قد أصبحت «شجى في حلوق المصريين لا يطاق، لأنها تشل هممهم وتغل أيديهم، وتجعل بلادهم مرتعا لكثير من الأشقياء النازحين والصعاليك المغامرين يقتلون أبناءها بسموم الكحول والمخدرات».

غير أن رنة الاستبشار قد أخذت في الضعف بعد أن بعث عزمي في رسالته الثالثة بما يفيد أن غلاة المحافظين في إنجلترا بدءوا يشنون الحملات على احتمالات نجاح المفاوضات، وأن أحدهم وهو اللورد برتنفورد وزير الداخلية السابق أخذ ينشر في جريدة «الإيفننج ستاندارد» سلسلة من المقالات تحذر من أى تنازلات يمكن أن تقدمها حكومة العمال للمصريين».

من جانب آخر فقد تحرك الأحرار الدستوريون في القاهرة ليحدثوا أكبر قدر من التشويش على إمكانية نجاح المفاوضات، الأمر الذي عبر عنه توفيق دياب في المقال الافتتاحي لعدد جريدة اليوم الصادر يوم ٤ من إبريل، والذي جاء تحت عنوان «إلى الأمام يامصر رغم المحافظين هناك والدكتاتوريين هنا»، ووصف الأخيرين بعد أن عقدوا اجتماعا للعمد المفصولين في نادي الحزب بأنهم «فئة لا إيمان لها ولا قلوب، ومن كان خلوا من الإيمان لم يكن فيه خير يُرجى ولا كبير شر يُتقى»!

وعندما أصدرت الخارجية البريطانية بلاغا يفيد بتقدم المفاوضات، وقبول البريطانيين بستة من المقترحات المصرية، هللت «اليوم»، فقد امتلأت صفحتها الأولى «بالمانشتات»

العريضة وصدّر رئيس التحرير جريدته بمقال تحت عنوان «بشرى لك يامصر - عجالة موجزة» استبعد فيه إمكانية فشل المفاوضات بعد كل التقدم الذي تم إحرازه، خاصة بعد أن وافق الوفد البريطاني على ألا تشارك مصر إنجلترا في أي حرب إلا إذا كانت داخل القطر.

وفي غمرة ما بدا من تزايد احتمالات النجاح ربط محمد توفيق دياب بين تحقق هذه الاحتمالات وبين رسوخ الحياة النيابية في مصر، فذكّر بأن هناك أناسا، ولو أن عددهم قليل، يتمنون أن يعود المفاوض المصري غير موفق «وهم يرون في ذلك فرصة يضطرب لها نظام الحكم النيابي ويتزعزع الدستور ويستطيعون يومئذ أن يحتلوا مناصب الوزارة في فترة الاضطراب». ولا شك فى أنه كان يقصد بذلك رجال الملك، وهي المخاوف التي تحققت فعلا في أعقاب فشل المفاوضات.

وبعد البرقية التي بعث بها الدكتور عزمي من لندن والتي تفيد أن «الإنجليز واقفون في مسألة السودان موقف الصلابة»، بدأت «اليوم» تعيد النظر في موقفها، وفي تصورها بحتمية نجاح المفاوضات، فكتب الأستاذ دياب معترفا بأن «المفاوضات في كفة الميزان»، وأن كلا من مسألة قناة السويس والسودان ما زالتا حجر عثرة في سبيل التوصل إلى اتفاق.

فقد ذكّر أن الجانب البريطاني في مفاوضاته مع محمد محمود قد اعتبر قناة السويس طريقا ضرورية للمواصلات الإمبراطورية، وأن القوات البريطانية التي تعسكر على ضفتيها إنما تفعل ذلك لحماية القناة والدفاع عنها، ونعى على صاحب اليد القوية أنه قبل بذلك.

فقد رأى الأستاذ دياب أن القناة طريق عالمي، وأن مهمة القوات البريطانية أن تتولى حراستها والذود عنها، أما ما تطالب به إنجلترا فمعناه أنه لا سبيل في يوم من الأيام إلى مطالبتها بالجلاء عن المنطقة التي تعسكر فيها الجنود البريطانية، «ويكون مفهوم هذا ضمنا أن هذه الأراضي المصرية أصبحت بالفعل ملكا أو شبه ملك للسلطات العسكرية البريطانية لا أمل في استرداده يوما من الأيام»!

أما مسألة السودان فقد رآها تزيد خطورة عن مسألة القناة، السبب: أن الإنجليز على اختلاف نزعاتهم وأحزابهم وطنوا النفس على أن يزدردوا السودان لقمة سائغة شهية «بل

هم في واقع الأمر قد ازدردوه فعلا ، والمفاوض المصري يحاول استرداد بعضه من بطونهم وهو لا ريب يعالج في هذه المهمة الشاقة مصاعب».

ولأول مرة وفي عدد «اليوم» الصادر في ١٤ من إبريل يضع الأستاذ دياب احتمال فشل المفاوضات بسبب السودان ، خاصة وأن المفاوضين المصريين على رأسهم مصطفى النحاس «لا يستطيعون مهما تكون النتائج أن يقبلوا حل مسألة السودان على الوجه الغامض المضطرب الذي قبله محمد محمود باشا».

في لندن كانت المطالب المصرية محددة بأن يقبل الجانب البريطاني بعودة أورطة مصرية إلى السودان فور التصديق على المعاهدة، بعد أن كان قد تم إخراج الجيش المصري منه بعد أحداث ١٩٢٤ ، كما يقبل بعدم التمييز بين الرعايا البريطانيين والمواطنين المصريين في البلاد. ويبدو أن المفاوضات بين الجانبين حول هذه المطالب وصلت إلى مأزق إلى الحد الذي دفعهما إلى الموافقة على تأجيل المفاوضات لمدة أحد عشر يوما ، وحتى الاثنين ٢٨ من إبريل ليتوافر لدى الطرف المصري الفرصة لاستشارة الوزارة في القاهرة.

لخص مصطفى النحاس الموقف في خطابه الذي بعث به إلى مجلس الوزراء في مصر ، بأن الإنجليز يقصدون بتسوية المسألة المصرية أن تكون فعلية بالنسبة لمصر واسمية بالنسبة للسودان، بحجة أن البرلمان والشعب الإنجليزي لا يقبلان تغييرا في حالة السودان الراهنة ، على أن الباب مفتوح لإعادة النظر في الأمر في المستقبل «عندما تتحسن الأحوال».

وجاء الرد من القاهرة بأن المصريين لا يستطيعون قبول تلك الاقتراحات ، وأنه إذا كان الشعب المصري قد قبل مهانة بقاء القوات البريطانية على الأرض المصرية ، فإن ذلك حدث فقط على أمل قبول الحد الأدنى من «المطالب المصرية في السودان».

خلال أيام توقف المفاوضات كانت ردود الفعل في العاصمة المصرية متفاوتة، إذ بينما فسر الأحرار هذا التوقف باعتباره مؤشرا على فشل المفاوضات ، وطنطنت صحيفتهم ، «السياسة»، بذلك، فعلى الجانب الآخر نظرت الصحف الوفدية إليه باعتباره مظهرا لتمسك الوفد بحقوق الأمة، وأنه لا يفرط فيها على النحو الذي فرط فيها محمد محمود باشا خلال مفاوضاته مع هندرسون في العام السابق، إذ بينما يعمل الوفديون وفقا للأصول الدستورية القائمة على التشاور ، فإن صاحب القبضة القوية تصرف وفقا لسياساته الدكتاتورية.

عبر الأستاذ توفيق دياب عن ذلك في أكثر من مقال. فتحت عنوان «يريدون الفتنة بأي ثمن» ردت «اليوم» على ما كتبته «السياسة» من أن استشارة الوفد في لندن لبقية زملائهم في القاهرة شكل من أشكال الهروب من المسئولية، متسائلا عما يدعوهم إلى فعل ذلك والبرلمان قد أعطاهم موافقة «على بياض» وأن أول ميزة يجب أن تتوافر في الرجل السياسي «أن تكون لديه قوة البت في الأمور واحتمال مسؤولية رأيه فيها».

جاء في هذا الرد أن التفويض إنما أعطاه البرلمان للوزارة المصرية ولم يعطه لفريق من رجالها دون فريق، «وأنه محتوم على الوزراء المتفاوضين أن يشركوا في الرأي إخوانهم الموجودين في الوطن ما دامت مسؤولية الوزراء قائمة على التضامن الدستوري، الأمر الذي لا يجهله أحد».

وذهب الأستاذ دياب إلى حد اتهام «الأحرار الدستوريين» بسوء الطوية وأنهم يريدون من إنهاء المفاوضات على جناح السرعة أن تكون المعاهدة مليئة بالعيوب التي تمكنهم من الهجوم عليها عند عرضها على البلاد.

ثم ذكر قراءه بما أراده محمد محمود من سرعة التوقيع على المقترحات البريطانية دون الرجوع للبلد «ودون أن يستشير أحدا سوى شخصه الكريم حين أراد (هو وحده) البت في مصير البلاد.. إنهم قوم يعرفون كيف يحتملون التبعات دون استشارة ولا تريث، ولكنهم لا يحتملون من التبعة إلا أوخمها وأدناها»!

وعندما استمرت «السياسة» في اتهامها للوفد الموجود في لندن بعدم القدرة على اتخاذ القرار في الوقت المناسب، كتب الرجل مقالا طويلا تحت عنوان «تريث الوفد في المفاوضات آية من آيات نزاهته».

وقد عزت «اليوم» تريث الوفد لأكثر من سبب.. لأنه يعرف معنى الشورى على وجهها الدستوري، ولأن مسألة السودان لها تلك الخطورة التي يعرفها جميع المصريين «وكأن الوفد الرسمي يجد من المفاوض البريطاني تشددا يحول دون وصول مصر إلى كل ما تبتغيه من حقوق في هذا البلد الشقيق، وأن موقف الوفد هو موقف الموازن بين المزايا التي أحرزها لمصر وبين قطع المفاوضة استمساكا بوجهة النظر المصرية في مسألة السودان».

ويخلص إلى القول بأنه لو كانت هذه المواقف الجليلة مما يعاب على الوفد «في نظر السفهاء فليقل السفهاء ما شاءوا وليزدنا أبطال مصر من هذه المعائب المشرفة»!

ويبدو أن فترة الانتظار كانت طويلة بالنسبة للأستاذ توفيق دياب حتى إنه انصرف في بعض أيامها العشرة عن قضية المفاوضات إلى قضايا أقل أهمية . .

شكا في إحدى تلك القضايا من دكتاتورية متعهدي بيع الصحف، ويبدو أنه قد عانى منهم الأمرين بعد أن أصبح مالكا لجريدة، وكان عليه أن يتعامل معهم مباشرة، فهو قد رأى أن أيا من هؤلاء يستطيع أن يحول بين الجريدة وبين أيدي الجمهور، فهو على ضوء التجربة التي عركها معهم يتظاهر الواحد منهم لصاحب الجريدة بأنه يعرضها كما يعرض الصحف الأخرى ولكن ما ذنبه ما دامت الصحيفة لا تباع.

ويبدو أن الرجل قد خاض مع أحد هؤلاء تجربة غير مريحة، فهو بعد أن اختلف معه على أسلوب توزيع «اليوم» أصدر أوامره لموزعيه بأن لا يحملوا الجريدة التي أقدم صاحبها على أن يتأذى من سوء حالة التوزيع، فإذا خالفوه لم يسمح لهم بتوزيع الجرائد الأخرى التي في حوزته.

وقد اعتبر أمثال هؤلاء أكثر ديكتاتورية من محمد محمود، إذ بينما كان هذا الأخير يقوم بإغلاق الصحف المعادية بطريق القتل، كان هؤلاء بزعامة المعلم «علي الفهلوي» يغلقونها بطريق الخنق (!)، بمعنى آخر أن نفوذ الفهلوي لم يقل أثرا عن نفوذ صاحب الدولة وصاحب اليد القوية رئيس الوزراء!

أما حل هذا الموقف فقد ارتآه الأستاذ دياب في اقتراح قدمه إلى وزير الداخلية، فقد حدث أن تقدمت جهة حكومية باقتراح على مصلحة التنظيم بإقامة أكشاك في ميادين القاهرة ومفارق الطرق والساحات المأهولة تُخصص لتوزيع الصحف والمجلات، غير أن تلك المصلحة رفضت ذلك متذرعة بما يمكن أن تسببه تلك الأكشاك من ارتباكات في المرور.

وقد أعرب الرجل عن دهشته من مثل هذا الرفض، خاصة وأن نفس المصلحة تسمح بإقامة أكشاك السجائر والمشروبات، وأنهى مقالته تلك بالقول إن الصحافة المصرية قد تخلصت من الدكتاتورية السليمانية (يقصد محمد محمود سليمان) فهل يصعب عليها الخلاص من الدكتاتورية الفهلوية في زمن الحرية والدستور؟»!

قضية أخرى: أنه كانت تُجرى في نفس الوقت انتخابات مجالس المديريات، وقد رشح الحاج مصطفى دياب، عم صاحب «اليوم»، نفسه عن دائرة «سنهوت» في الشرقية،

وهي الدائرة التي دخل توفيق دياب مجلس النواب ممثلا لها، وقرر الرجل أن يدعم عمه الحاج، فدبر له حملة في «الأيام» لدعوة الناس لانتخابه، فهو متقدم على مبادئ الوفد المصري «وإني على يقين من أنه إذا فاز بالعضوية التي ينشدها كان من أكثر الأعضاء نشاطا وإخلاصا في خدمة الدائرة خاصة والمديرية عامة».

* * *

موقف «اليوم» من فشل المفاوضات:

وانتهت أيام الانتظار وعاد الوفدان المصري والبريطاني إلى مائدة المفاوضات، وبدأت الأخبار تتوارد مرة أخرى، وكانت غير مطمئنة . .

دفع ذلك صاحب جريدة «اليوم» إلى أن يتخلى عن كتاباته المتفائلة القديمة، ويأخذ في إعداد المصريين لقبول احتمالات فشل المفاوضات الذي بدا وشيكا . .

تحت عنوان «مصر الفتاة لا تجزع» كتب الأستاذ دياب مقالا في عدد الجريدة الصادر يوم ٣٠ من إبريل، تحدث فيه عن البرقيات الأخيرة للدكتور عزمي والتي أعرب فيها عن شعوره بأن موقف المفاوضات يتراوح بين الأمل والخوف، وعلق على ذلك بالقول إن «حياة الأمة فيض زاخر يسير إلى الأمام حثيثا، والعقبات التي تُقام في سبيله إنما تزيده تجمعا وقوة حتى إذا شاءت طبيعة المجتمع وطبيعة التطور العالمي وطبيعة الارتقاء تُرفع كل هذه العقبات من طريق ذلك الفيض الزاخر».

وانتهى إلى القول إن الأمة المصرية خالدة، والخلود معناه دوام الحياة لا مجرد دوام الوجود، وإذا «كانت حياة مصر باقية»، فعلى المصريين أن يلاقوا في سبيلها بعض المصاعب، وأنه لولا المصاعب لما أتيح للأفراد فرص يروضون أنفسهم فيها على الرجولة بما تقتضيه من مقاومة وجلد لا يزيدان الأخلاق إلا متانة والنفوس إلا مناعة»!

وتصل الدراما إلى ذروتها يوم ٢ من مايو بعد أن وصلت الأخبار بفشل المفاوضات. ونترك للأستاذ دياب رواية ما جرى . . كانت الساعة الثانية بعد منتصف الليل حين وصل إلى داره فوجد طلبا من الجريدة بضرورة العودة إلى مقرها، وما أن عاد حتى وجد برقية من سطرين وصلت من الدكتور عزمي من لندن «لا يحملان بشارة النجاح ولا روح التفاؤل . . وهنا أخذني شيء كثير من التردد: هل أفاجئ قراء اليوم بنبأ غير سار لن يقع

منهم موقع الغبطة، أم أعدل عن نشره إبقاء على أعصابهم أن تهتز لهذا النبأ في مفتتح يومهم الباسم».

وبعد تردد رأى أن الواجب يقتضيه أن يطلق الأنباء للقراء ليقفوا على حقائق المفاوضات وما لحق بها مرحلة بعد مرحلة، وأن واجب الصحفي أن يقف المصريون على كل عقبة تعترض سبيل المفاوضات «كما يجب أن يقفوا على كل خطوة ميسرة تخطوها، فأما أن يلذ لهم سماع البشائر متوالية دون أن يعدوا أنفسهم لسماع ما سواها إذا جد الجد فذلك ما لا ينبغي».

وتأكد تماما فشل المفاوضات بعد أن قفل الوفد المصري عائدا من لندن مما خلق موقفا انعكست آثاره على الوضع الداخلي بما فيه الوزارة النحاسية الثانية، هذا من جانب، وبما فيه الصحف الوفدية ومنها «اليوم» من ناحية أخرى.

* * *

ويبدأ الفصل الثالث مع عودة وفد المفاوضات من لندن، إذ بينما كان رجال الوفد في القاهرة يعدون العدة لإقامة استقبال حافل لأعضائه يقللون به من أثر الفشل الذي منوا به في لندن، كانت «اليوم» وصاحبها تقوم بدورها في هذه المهمة والتي تعددت جوانبها:

أول هذه الجوانب بالتأكيد على أهمية موضوع السودان، وأن الوفد لا يمكن بأي حال ولأي سبب أن يفرط فيه، الأمر الذي عبر عنه الأستاذ دياب في مقالين متتاليين؛ أولهما: تحت عنوان «لن نسلخ السودان بأيدينا ولو تحكم الإنجليز ألف عام».

حيا في مستهله النحاس باشا على موقفه وأنه لو قبل بمطالب الإنجليز «لخرج بذلك وأيم الله عن حظيرة العظماء ولمحا من تاريخه آيات النور التي تسطع فيها كما تسطع الشموس، فقد كان من المستحيل التفريط في بلاد سُفكت فيها من الدماء المصرية أنهار حين سفكت فيها من الدماء البريطانية قطرات، وأُنفقت من الأموال المصرية ملايين على الغزو والفتوح، ولم يُنفق فيها من الأموال البريطانية إلا على الامتصاص والاستغلال».

وبدا التشدد البريطاني في القضية السودانية غير مفهوم بدرجة كافية للمصريين، الأمر الذي دفع الأستاذ ديابا إلى محاولة التفسير.. وقد رأى في هذا أن رجال حزب الأحرار البريطاني يملكون الجانب الأكبر من أسهم الشركات التي تستغل مزارع القطن في

السودان، وأن هؤلاء قد أنذروا حزب العمال «بالخذلان في البرلمان إذا قبلوا بشأن السودان نصا ينطوي على شيء من الإنصاف للمصريين».

وازدادت حدة رئيس تحرير «اليوم» في مقاله الثاني الذي نشرته الجريدة يوم ١٢ من مايو تحت عنوان «مصر والسودان توءمان لا يفترقان - مرحبا بصداقة الإنجليز ولكن لا مرحبا بمطامعهم»، وقد حفل بألوان السخرية التي حرص الأستاذ دياب على تجنبها من قبل في شأن المفاوضات المصرية - البريطانية.

فهو يرد على اتهامات بعض الصحف الإنجليزية بأن لمصر بعض المطامع الاستعمارية في السودان بالتساؤل: «أليست ألوان الإنجليز أقرب إلى ألوان السودانيين من لونك؟ أليست شفاه الإنجليز أغلظ من شفتك؟ أليست الرطانة الإنجليزية أقرب إلى عربية السودان من لغتك؟ أليس اتصال مشايخ العرب الإنجليز بمشايخ العرب السودانيين أوثق من صلاتك بهم وأقدم؟».

ويسخر مما جاء في الصحف الإنجليزية عن حماية المصالح البريطانية في السودان متسائلا عما إذا كان ضروريا لحماية رأس الرجاء الصالح «وأن للإنجليز إذن أن يملكوه كله بطوله وعرضه وشحمه ولحمه دون أن يكون لنا ولا لأبنائنا وأحفادنا مطمع في استرداد الحق الضائع؟».

ويزيد في سخريته بالقول إن سببا من أسباب تمسك الإنجليز بالسودان أنه تقع في أراضيه منابع التيمز (!) «فإنجلترا تخشى إن شاركناها في ولاية أمره أن نغافلها بليل فنحجز المياه عن مدينة لندن فتهلك ملايينها عطشا»، وكان يرد بذلك على ما جاء في تصريح سياسي بريطاني، اللورد كنورثي، من أنه «لو غضبنا من المصريين كان في وسعنا أن نحجز عنهم مياه النيل ويكون في ذلك الويل لهم ما يكون».

ويبدو أن حدة «اليوم» قد لفتت أنظار مراسلي الصحف البريطانية في العاصمة المصرية، الأمر الذي دفع مراسل جريدة «المورننج بوست» إلى اختيار إحدى الفقرات النارية من مقال للأستاذ دياب نشرته الجريدة باعتباره نموذجا لما تكتبه الصحف المصرية ضد بريطانيا. . جاء في هذه الفقرة:

«إن مجد الإمبراطورية البريطانية قد آن له أن يتغير. إنه مجد طالما قام على المظالم وسلب ذوي الحقوق حقوقهم بقوة السيف والنار. ومجد كهذا لا يمكن أن يعيش إلى الأبد إذا كان للجماعة الإنسانية مثل ترمي إليه هو أسمى من الغلبة والاغتصاب والعدوان».

وبعد أن ذكّر مراسل «المورننج بوست» القارئ الإنجليزي بأن جريدة «اليوم» التي نشرت هذا الكلام جريدة وفدية تساءل: «كيف يستطيع زعماء الوفد أن يوفقوا بين هذه الأقوال وبين ما يكررونه من أن أي اتفاق مع إنجلترا يجب أن يقوم على الصداقة المتبادلة وحسن النية والولاء»؟!

دفع ذلك الأستاذ دياب إلى أن يضع قائمة طويلة بتعديات المورننج بوست على المصريين بدأت من ٢٢ من مارس واستمرت حتى ١١ من مايو، وأن لمراسلها في مصر موقفا معاديا من الوفد والحركة الوطنية، وأن هذا الموقف مصدر الضرر للعلاقات المصرية- البريطانية ، ووصف من يتخذونه بأنهم «معاول السلام وأعداء الإخاء».

مع عودة الوفد من لندن، بدا كأن قصر عابدين قد سعد كثيرا بالفشل الذي منيت به المفاوضات، وهو ما لم يكن يخفى عن دوائر الحزب الكبير، وأن فؤادا لم يكن ينتظر سوى الضوء الأخضر من جانب دار المندوب السامي للتخلص من الوزارة النحاسية الثانية، ولم يكن الأحرار الدستوريون يقلون سعادة عن جلالة الملك!

دفع ذلك الوفد إلى إعداد استقبال شعبي كبير لأعضاء وفد المفاوضات حرصت «اليوم» على سوق أنبائه بالتفصيل، هذا فضلا عن الترحيب الكبير بالنحاس وصحبه في مجلس النواب ذي الأغلبية الوفدية الساحقة في الجلسة المنعقدة في ٢٣ مايو عام ١٩٣٠ شارك فيه الأستاذ دياب بكلمة كان مما جاء فيها: «نعم تعلمنا درسا بليغا، ولكن هذا الدرس هو ألا نخاف مفاوضة إنجلترا إذا رغبت، وقام بهذه المفاوضة رجال يعرفون حق الأمة، ولا يقبلون إلا بما تقبله الأمة».

ففي يوم وصول الوفد وتحت عنوان «مرحبا بالمجاهدين العظماء» كتب رئيس تحرير «اليوم» محييا خلفاء سعد ووصفهم بأنهم مصريون بأصدق معاني المصرية «تبذلون لحقوق الوطن أرواحكم ومهجكم وما تملكون». وفي العدد التالي وتحت عنوان «يوم عظيم مشهود» سجل إعجابه البالغ بإجماع المصريين على الترحيب بالوفد العائد وتساءل: «خبرني في أى أمة من أمم الأرض في الشرق أو الغرب يتوافر مثل هذا الإجماع الذي لا يشذ عنه إلا هذا القدر التافه من الأنفس المستخذية. . إنك ترى اليوم مصر من الإسكندرية إلى أسوان، وإذا شئت أن تقول الحق كله، فإن مصر وشقيقها السودان لمبتهجان أشد الابتهاج بعودة وفد مصر الرسمي حافظا للأمانة وفيا بالعهد متربصا للفرص السعيدة التي تستطيع مصر معها أن تتم استقلالها في غير تضحية بنصيبها الحق في القطر الشقيق».

ولم تكتف «اليوم» بالتعليق على مظاهر الترحيب الذي استُقبل به الوفد، بل إن الأستاذ ديابا شرع قلمه لتفسير أسباب ذلك، فيما جاء في مقالين طويلين تحت عنوان «لماذا تقدس الأمة وفدها؟ خواطر أثارها الاستقبال التاريخي العظيم للرئيس الجليل وصحبه».

الإجابة عن ذلك - في رأي رئيس تحرير «اليوم» - أن الوفد قد مثل بالنسبة لجموع المصريين «المثال الأسمى»، وراح بعدئذ يشرح معنى ذلك: تقدير التضحية والبطولة «وهذه فطرة مشتركة بين الناس جميعا. . إن الأمم لتروي ظمأها إلى البطولة بقراءة القصص وأخبار الأبطال. . وإنها تتلمس سير عظمائها في بطون التاريخ، وإن البطل تصنعه الشجاعة والتضحية والعزيمة، وإن هذه الصفات اجتمعت كلها في سعد ثم مصطفى ثم رجال الوفد والآخذين بسنتهم من العاملين».

ويزيد الأمر تفسيرا أن الأبطال لا يصنعون شيئا بين المصريين سوى «أن يذكروك بحقيقة نفسك وكريم معدنك وبتلك الدرة الثمينة المودعة فيك. مصطفى وإخوانه شجعان، وتثير شجاعتهم كامن شجاعتك. . ذلك أنك مدفوع بطبعك إلى محاكاة كل فضيلة تشهدها في سواك لأنها فيك مغروسة وإنما تحتاج إلى التعهد والسقيا».

وفي كل ذلك كانت هناك نذر معركة قادمة مع الأحرار الدستوريين. ونترك للمستر هور Hoare القائم بأعمال المندوب السامي، تقييم الموقف، وتحديد أوضاع القوى السياسية المؤثرة في الوزارة. .

بدأ بالوفد وقد لاحظ أن زعماءه قد وضعوا خطة متعددة الجوانب، خاصة وأن الصحف المعبرة عنه لم تفعل ما اعتادت أن تقوم به بعد إخفاق كل جولة من جولات المفاوضات، بشن حملة عنيفة على البريطانيين. ويقول إن الزعامات الوفدية قد استهدفت من وراء ذلك تحييد الطرف البريطاني في صراعها المنتظر مع خصومها الداخليين. الجانب الثاني بالعمل على «قص أجنحة الملك»، وكان سبيلهم إلى ذلك التعجيل بإصدار البرلمان محاكمة الوزراء الذين يقدمون على قلب الدستور أو حذف حكم من أحكامه أو تغييره أو تعديله بغير الطريقة التي رسمها الدستور. أما الجانب الأخير فبالعمل على «توفيد» الإدارة بالتخلص من كبار الموظفين المعروف عنهم عداءهم للحزب الكبير.

بالمقابل كان لخصوم الوفد، وبالذات الأحرار الدستوريين، خطتهم، التي عبروا عنها في عريضة رفعوها للملك يوم ٢٧ من مايو وصفوا فيها الأغلبية البرلمانية التي تستند إليها

حكومة الوفد بأنها «أغلبية برلمانية انتخبت لغاية خاصة وأنه لم يعد لوجودها مبرر بعد فشل هذه الغاية».

أما القصر فقد وجد أن إخفاق مفاوضات النحاس-هندرسون قدم له فرصة ذهبية للتخلص من الوزارة النحاسية، فعادت صحيفة الاتحاد الناطقة باسمه للهجوم على الحزب الكبير واتهامه بالعجز وسوء التصرف في المفاوضات.

في هذا الجو الملبد رسم الأستاذ توفيق دياب سياسة «الأيام» على محور يتوافق مع سياسات الحزب الذي أصبح من أهم نشطائه..

في جانب من هذه السياسات خصص سلسلة من المقالات للمقارنة بين ما كان قد توصل إليه محمد محمود في مفاوضاته مع هندرسون عام ١٩٢٩، وما توصل إليه الوفد في المفاوضات الأخيرة..

فيما يخص انضمام مصر لعصبة الأمم كان الاقتراح الأصلي يقوم على تعهد من جانب الحكومة البريطانية «بتعضيد» مصر في مطلبها، أما ما توصل إليه الوفد فهو «اعتراف صاحب الجلالة البريطانية بحق مصر أن تصبح عضوا في العصبة».

وبينما نصت المادة الثالثة من المقترحات الأصلية على الاعتراف بأن الحكومة المصرية هي المسئولة عن أرواح الأجانب نجح المفاوضون الوفديون فى أن يضيفوا إليها كلمة «وحدها». وقد توقف الأستاذ دياب طويلا أمام المادة السادسة الخاصة بالتحالف بين الدولتين، بحكم ما ترتبه على مصر من التزامات..

فقد نجح الوفد المصري فى أن يكون نص هذه المادة أن «كلا من الفريقين المتعاقدين يتعهد بألا يتخذ من البلاد الأجنبية موقفا لا يتفق مع هذه المحالفة، وألا يعقد معاهدات سياسية تتعارض مع نصوص المعاهدة». ويقول رئيس تحرير «اليوم» إن الوفد المصري وقف بصلابة أمام إضافة عبارة «أو أى صعوبات للطرف الآخر، وعملا بهذا التعهد لا يعارض أي الطرفين سياسة الآخر في البلاد الأجنبية»، لأن إنجلترا أرادت بهذا النص «لا مجرد تقييد مصر بمدلول المعاهدة، وهو أن الطرف المصري لا يجوز له أن يعقد معاهدات سياسية تتعارض مع نصوصها بل أراد الطرف الإنجليزي أن يجعل سياسة مصر في الخارج صورة طبق الأصل من سياسة إنجلترا في كل كبيرة وصغيرة، حتى في الأمور السياسية التي لا تقضي المعاهدة على مصر باتخاذ خطة معينة فيها».

الجانب الآخر من هذه السياسات تمثل في الحملة التي شنتها «اليوم» على الأحرار الدستوريين، والتي تراوحت بين الجد والهزل الذي رأى الأستاذ دياب أنهم يستحقونه. .

أما الجد فقد جاء ردا على المذكرة التي كان الأحرار قد رفعوها إلى الملك يطلبون منه إقالة حكومة الوفد وفقا للدستور، فقد اعتبر هذا العمل نوعا من التعبير عن «النزع الأخير» من جانب هؤلاء بعد أن جربوا كل الأسلحة دون جدوى: «حرضوا العمد ومشايخ البلاد المفصولين على الفتنة فعجزوا عن الفتنة. حرضوا الأجانب على التذمر والضجيج لأسباب خلقوها من الهواء والهباء فلم يتذمر الأجانب ولم يضجوا. حرضوا بعض العناصر على أن تحدث في البلاد أحداثا باسم الدين والطوائف فقتل العقلاء هذه الأفعى قبل أن تحرك رأسها المسموم. . أعانوا غلاة الاستعمار من أعداء القضية المصرية على إحباط المفاوضات بكل وسيلة ولم يفلحوا. . إن الأحرار الدستوريين في النزع الأخير من حيث هم حزب سياسي له أثر في سياسة البلاد ونفوذ، فإنا لله وإنا إليه راجعون»!

أما الهزل فقد تقدم به في صورة قلمية بديعة بدأها يوم ٢ من يونية ولم تتوقف إلا يوم ١٦ من نفس الشهر إذ أعقبها في اليوم التالي استقالة الوزارة والدخول في مرحلة جديدة، وقد ضمت أربعة عشر مقالا تحت عنوان «مذكرات دولته»، ونرى أنها كانت أكثر تأثيرا من مقالات نارية كان يمكن لدياب أن يدبجها!

أما «دولته» فقد كان يقصد به محمد محمود باشا، وقد استهلها بقوله: «من قسوة الدنيا على صاحب الدولة المعروف أن ضربت الصحف عن نشر مذكراته اليومية. هذا وقد حدا بنا تقديسنا لحرية الرأي إلى أن ننشر رسائل دولته تباعا، محتفظين لأنفسنا بحق التعليق عليها في ذيل كل رسالة- فإلى قرائنا الكرام نزف هذه التحف الممتعة تسلية لهم وعبرة!».

وطبعا كتب الأستاذ دياب على لسان محمد محمود ما أراد أن يقوله هو وليس صاحب اليد القوية، فهو يضع على لسانه في المقال الأول وهو يخاطب أخاه قوله: «انت عاوز الحقيقة ياحفني. أعمالنا الآن وكتاباتنا، ومهيصتنا، كل ده مصدره حلاوة الروح. وهذه مسألة فهمها تماما مراسل التيمس حين كتب لجريدته يقول إن الأحرار

الدستوريين وقد قُضي عليهم كحزب سياسي يضاعفون نشاطهم ليحس لهم بوجود. هذه هي الحقيقة ياحفني وسيبك من الهجص. والآن سيبني شوية لما ألبس هدومي. مع السلامة».

يتحدث في المقال الثاني عن العلاقة بين الدستوريين والإنجليز حيث يعرب عن خيبة أمله فيهم، ويكفي هنا أن نسجل ما جاء في مستهله مما يعبر عن فحواه. . قال: «كنت أظن أن الإنجليز أوفياء. كنت أظنهم يقدرون قيمة الخدمات التي أديتها لهم وجعلتني مكروها عند المصريين فلا يذكرون اسمي أو اسم أحد زملائي التسعة إلا استعاذوا بالله من الشيطان الرجيم». وفي هذا السياق جاء مقال آخر على شكل رسالة بعث بها محمد محمود إلى اللورد لويد، المندوب السامي البريطاني السابق الذي كان وراء حكومة اليد القوية، يناشده السعي في إنجلترا لحل مجلس النواب الوفدي بأسرع ما يمكن والذي أسماه «المجلس المشئوم»!

وعندما أراد أن يبين مدى الوهن الذي أصاب الأحرار الدستوريين تصور اجتماعا لمجلس الإدارة، وبعد أن ترك بعض أعضائه يتحدثون، أخذ صاحب المذكرات المزعومة الكلمة فاتهمهم بالبعثرة، ودلل على ذلك بأن أكبرهم «مقاما وأوسعكم نفوذا وهو سماحة السيد عبد الحميد البكري قد استقال. أليست هذه بعثرة؟ وإسماعيل صدقي لا يحضر جلساتكم وقد انقطع عنكم انقطاعا طويلا هو أشبه بالاستقالة. أليست هذه بعثرة؟ ودكتور حافظ عفيفي لا يحضر ولا يشترك. أليست هذه بعثرة؟؟».

ثم إنه يعبر عن قلق الدستوريين من صدور قانون محاكمة الوزراء، فيسوق على لسان محمود باشا ما جاء في جريدة المقطم من أنه «لا يزال مشروع قانون مسؤولية الوزراء في السراي الملكية. وقد علمنا أن كل ما يقال الآن عن بحث القانون في الدورة البرلمانية الحالية، أو عن احتمال إرجائه إلى الدورة البرلمانية القادمة سابق لأوانه لأن ذلك متوقف على سيرة حضرة صاحب الجلالة الملك».

ويترك محمد محمود ليعرب عن رضائه بهذا الخبر. وينهي هذه الحلقة بدعوة طريفة من الرجل كان نصها: «اللهم إن كنت كتبت لهذا القانون أن يخرج من مكمنه، فامح اللهم أسباب خروجه واجعله نسيا منسيا، وليفعل النحاس وزمرته بعد ذلك ما تسول لهم نفوسهم الدستورية ووسائلهم البرلمانية. وأرنا اللهم فيهم يوما عبوسا قمطريرا. إنك أنت

المعز المذل. ولا تمكن حماة الدستور ولا القائلين بنظامه من الحيلولة بيننا وبين ما نريده لهذه البلاد من دكتاتورية حازمة صارمة تعيد إلى هذه الأمة الجامحة صوابها وتزيل غرورها وتجعل زعامتها وزعماءها أثرا بعد عين. ولن يكون ذلك إلا بقتل هذا القانون المخيف في مهده. إنك أنت المنتقم الجبار». ويبدو أن أبواب السماء كانت مفتوحة وقتئذ، فقبلت الدعوة!

وعندما أخذت الأمور تزداد تعقيدا بسبب الخلاف بين الوزارة والملك حول تعيينات مجلس الشيوخ وقانون محاكمة الوزراء، وبدا أن الحكومة في طريقها للاستقالة نشرت «اليوم» في عددها الصادر يوم ١٥ من يونية الحلقة الرابعة عشرة والأخيرة من «مذكرات دولته»، وقد وضع لها عنوانا موحيا «هل يطمع الاتحاديون في الدكتاتورية ونحن على قيد الحياة؟».

وقد وضع الأستاذ دياب، على لسان محمد محمود الاحتمالات بعد استقالة الوفد التي بدت وشيكة. استبعد الانتخابات لكرهه لها «لأنها لن تكون إلا فرصة ينتهزها خصومنا وهم الكثرة الكاسحة للتشهير بنا وإحياء الغض لنا وتحقيرنا في نفوس الجماهير». وأعرب عن خشيته من تولي أحد رجال القصر الوزارة، علي ماهر أو توفيق دوس أو يحيى إبراهيم، لأنهم «شر علينا من الوفديين»، كما عبر عن انزعاجه أن تقع الوزارة في حجر الحزب الملكي، الاتحادي، فقد رأى رجاله «أشد مقتا لنا منهم للوفديين، وما كنا لنأمنهم على مصيرنا ولا نطمع منهم في إنصافنا، وقد بلونا محالفتهم إيانا مرتين فكان حلفا مشؤوما نصيبنا فيه سوء الخاتمة».

وقبل أن تنتهي التكهنات التي وضعها الأستاذ توفيق دياب على لسان محمد محمود باشا كان الملك قد قبل استقالة الوزارة الوفدية، واستقبلها المحارب الذي لا يكل بمقال ساخن تحت عنوان «أشرف استقالة في التاريخ- استئناف الجهاد في سبيل الدستور»، جاء في مستهله أن وزارة الدستور تستقيل لأنها لم تمكن من إصدار قانون لحماية النظام النيابي من أعدائه «الذين يتربصون به الدوائر ويجثمون له في المكامن حتى إذا مكنتهم الفرصة المنكرة بطشوا به كما يفعل كل مجرم خؤون». وكان واضحا أن أصابع الأستاذ دياب تشير إلى الملك هذه المرة.

ولم يقبل الرجل، وهو عضو في مجلس النواب، أن يقتصر تعبيره عن رأيه في «اليوم»

إذ ألقى كلمة طويلة في الجلسة التي انعقدت يوم ١٨ من يونية عقب قبول استقالة الوزارة أعلن فيها موافقته على ما فعله النحاس باشا وزملاؤه من تقديم استقالتهم لأنه كان قد وعد بإصدار القوانين محل الخلاف في خطاب العرش «ولكنه مع هذا لم يمكن من أن يتقدم بهذا التشريع للمجلس. فهل بعد ذلك بيان أشفى من هذا؟ . . أخواني المحترمين: إن الساعة تاريخية فلا نرى أن يعبث بحقنا كل يوم. فإما أن نكون نوابا حريصين على حقوق البلاد، وإما أن نعلن إفلاس الدستور ونتفرق إلى قرانا، ونرد الأمانة إلى أهلها معلنين عجزنا عن حمل تلك الأمانة».

وقد دخلت مصر بهذه الاستقالة، وجريدة «اليوم» معها إلى الفصل الرابع والأخير بالنسبة لصحيفة الأستاذ دياب . .

* * *

مرة أخرى ـ سياسة المنشورات الثورية:

زهاء شهر بين الأربعاء ١٨ من يونية عام ١٩٣٠ حين استقالت وزارة النحاس باشا والاثنين ١٤ من يوليو حين توقفت «اليوم» عن الصدور، تحولت صحيفة الأستاذ محمد توفيق دياب من صحيفة حزبية إلى منشور ثوري، فيما أعلنه صاحبها بجرأة بالغة في خطبة له بمؤتمر شعبي في أول يوليو في الزقازيق جاء فيها: «تقول تعاليم الدين إنه «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»، فليكن من التعاليم المقدسة أنه «لا طاعة لحاكم في معصية الدستور»!».

ويدا بشكل لا لبس فيه أن الرجل يعني الملك فؤاد، الأمر الذي بدا فوق خيال الكثيرين بمن فيهم خصومه، حتى إن جريدة «السياسة» أنكرت أن يصدر مثل هذا القول عن رجل عاقل، ناهيك عن أن يكون صحفيا معروفا وعضوا بمجلس النواب، وأنها صدرت في جو الحماسة العاطفية التى سادت المؤتمر.

وبدلا من أن يصمت صاحبنا إذا بقارئ «اليوم» يفاجأ بالعنوان الرئيسي في العدد الصادر يوم ٣ من يوليو «لا طاعة لحاكم في معصية الدستور – نقولها ونقصدها معنى ومبنى» أكد فيه على أن العبارة لم تصدر عفوا أو «بعامل الاندفاع في مخاطبة الجماهير. إننا قصدنا هذه العبارة بمعناها ومبناها، وإننا على استعداد لإثباتها كل يوم في صدر هذه

الجريدة بحروف ضخمة يراها حتى أنصاف المبصرين» . وكان المقال مليئا بالعبارات الثورية حتى إنه أنهاه بقوله : «كلمة صريحة ياهؤلاء . أنتم تزعمون في قولنا «لا طاعة للحاكم في معصية الدستور» دعوة خفية إلى الثورة . إذن فاسمعوا واعلموا علما يقينا لا خفاء فيه ولا رياء أن هذا الدستور لو هدمه الهادمون مرة أخرى فإن الأمة ستقيم صرحه من جديد وأنوفكم راغمة مهما بذل المصريون في هذا السبيل من مال وقوة وفداء» .

وبدلا من أن ينكص الأستاذ دياب على عقبيه بعد رد الفعل الواسع الذي أحدثته كلماته ، تقدم في العدد الصادر يوم الأحد ٦ من يوليو خطوة أخرى حين وضع في صفحته الأولى مربعا بارزا جاء فيه «لا طاعة لحاكم في معصية الدستور - القسم الوطني العظيم - يجب على كل مصري أن يقسم هذا اليمين «أقسم بالله العظيم أن أدافع عن الدستور ، وأن أقاوم كل اعتداء عليه بكل ما أملك من قوة ومال وتضحية ، وأن أشترك اشتراكا فعليا في تنفيذ خطة عدم التعاون التي تضعها اللجنة ويقرها الوفد ، وأن أعمل على تعميم ذلك في دائرتي» .

ولقد وصلت «اليوم» إلى رفع راية الثورة على صاحب العرش على هذا النحو غير المسبوق بتصاعد بدأ في أعقاب قبول استقالة وزارة الشعب ، وما تبعها من تشكيل وزارة إسماعيل صدقي الأولى ، والتي تبين المصريون منها أنها ملكية لحما ودما ، فهي قد استبعدت أي عناصر من الوفد أو الدستوريين ، واحتل صدقي باشا المراكز الرئيسية فيها ، الرئاسة والمالية والداخلية ، فيما لم تعرفه تاريخ الوزارات من قبل ، ثم عدد من الشخصيات المعروفة لولائها للملك صراحة ؛ عبد الفتاح يحيى وحافظ عفيفي ، وأخيرا بعض أعضاء حزب الاتحاد الموالي للقصر ؛ توفيق رفعت وعلي ماهر ومحمد حلمي عيسى .

جاءت الخطوة الثانية من الوزارة الصدقية بصدور المرسوم الملكي بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ، وأصر ويصا واصف رئيس مجلس النواب مع عدلي باشا رئيس الشيوخ على ضرورة تلاوة المرسوم على المجلسين ، وعندما رفض صدقي تقدم النواب والشيوخ في مظاهرة كبيرة إلى مبنى البرلمان ، وعلى الرغم من كل الاحتياطات الأمنية ، فإن ويصا واصف ومرافقيه نجحوا في الوصول إلى البوابة حيث أمر بوليس البرلمان بتحطيم السلاسل التي غلل بها الباب ، فحطمها اثنان من رجال المطافئ بالبلط واندفع الشيوخ والنواب في حماسة عظيمة ، وتُلي المرسوم ، وهو اليوم الذي دخل تاريخ البرلمان المصري باسم «يوم تحطيم السلاسل» .

الخطوة الثالثة تمثلت في القرار الذي اتخذه زعماء الوفد بالقيام بجولات في المديريات لاستنفار المصريين ضد العهد الملكي الجديد، وقد بدءوا ببني سويف، مما كان ميدانا لصدامات عنيفة مع رجال البوليس، وفي كل هذا كان توفيق دياب في عين العاصفة، الأمر الذي يدعونا لمتابعة خطوات الرجل من خلال جريدة «اليوم»!

البداية مثل أى بداية حكمتها التجربة السابقة في مواجهة دكتاتورية اليد القوية، والتي لم يكن قد مضى عليها أكثر من عامين، فقد رآها الأستاذ دياب تكرارا لهذه التجربة بأن الوزارة الجديدة ستحكم بدون دستور، ولكن بطريقة صدقي باشا «بمهارته وحذقه وضروب دهائه، أو بقساوته وبطشه وضروب اعتدائه»!

ثم على ضوء نفس التجربة اعتقد رئيس تحرير «اليوم» أن هذه الوزارة «متطفلة على الحياة النيابية خارجة على النظام البرلماني». وقد خلص إلى تلك النتيجة من طريقة تشكيلها، فقد فسر تولي رئيسها لثلاثة مقاعد بها على أنه دليل «على افتقار وزارته للرجال الذين يمكن أن تستند إليهم إحدى تلك الوزارات»، كذا من استقالة أساطين الوزارة الجديدة من أحزابهم.. إسماعيل صدقي وحافظ عفيفي من الأحرار الدستوريين، وعلى ماهر وحلمي عيسى وتوفيق رفعت من الاتحاد.

ولما يمض وقت طويل حتى تبين الأستاذ توفيق دياب أنه كان متفائلا بالمقارنة بين العهدين الدكتاتوريين بعد أن بدا ما كان يعتبره نوعا من الهواجس أمرا قابلا للتحقيق. فقد نما إلى علمه أن بين أعضاء الوزارة غير واحد ممن «يرون أن دستور مصر ثوب فضفاض يجب تضييقه وانتقاصه من أطرافه، وأن قانون انتخاب الدرجة الواحدة لا يصلح إلا للبلاد المستنيرة، أما مصر فبلد ما زالت الجهالة تعمي دهماءها عن اختيار الأكفاء، وأن تمثيل البلاد في مجلسين أحدهما للشيوخ والآخر للنواب تزيد وتجاوز للحاجة، وأنه من الإسراف أن ينوب عن كل ستين ألفا من المصريين نائب، في حين يكفي أن ينوب نائب عن كل مائة ألف أو مائة وعشرين»!

أما في يوم تحطيم السلاسل (٢٣ من يونية) فلم يكن الأستاذ دياب صحفيا، وإنما كان نائبا شارك في كل أحداث ذلك اليوم، ورواها من موقع الفاعل وليس من موقع المراقب، وقد تحدث عن الخيارات التي واجهها النواب.. إما الرجوع إلى الوراء «وهو عار ووصمة لرجال مصر وممثليها لا يمحوها الزمان، أو إقدام ورجولة وتحطيم لذلك الحديد الذي يحول دون تنفيذ أحكام الدستور، فكانت الخطة المثلى، فاستعمل رئيس مجلس النواب

حقه وأصدر أوامره إلى رئيس بوليس المجلس فكان ما كان من تلك الآية التاريخية الخالدة».

ويمكن اعتبار يوم السبت ٢٨ من يونية نقطة تحول في موقف دياب من عهد صدقي، حين بدأت نغمته الثورية تغلب على كتاباته السياسية، الأمر الذي نلاحظه من المقال الافتتاحي «لليوم» والذي كان تحت عنوان «فكري يارجعية وأطيلي التفكير»، إذ بدأ في هذا المقال التلميح لدور الملك، والذي تحول إلى تصريح بعد وقت قصير!

بدا هذا التلميح في التساؤل: على من تعتمد الرجعية؟ «هل تريد أن تستمسك بغلوائها وأن تسدر في طغيانها وكبريائها وأن تصر على اعتبار هذه الأمة عبيدا مذعنين فلها الطغيان وعلينا الطاعة والاستكانة والذلة؟».

ونبه صدقي باشا الذي أسماه صعلوك السياسة إلى أن ممثلي الأمة ليسوا أصفارا «وستدله الأيام وتدل سادته -ألا ساء السائد والمسود- على أن المؤتمر الوطني الذي كان قد عقده الوفد في النادي السعدي لم يكن مهزلة ولكنه الجد كل الجد والعزيمة الماضية كل العزيمة». ونظن أن قراء الأيام عرفوا فورا من يعني توفيق دياب بسيد صدقي.

وينطبق ما جرى يوم الثلاثاء أول يوليو على القول بأن الرجل قد دخل «عين العاصفة»، فقد صاحب زعماء الوفد في أولى رحلاتهم للأقاليم، وكانت إلى مديرية الشرقية، موطنه من ناحية، ثم إنه كان نائبا عن إحدى دوائرها من ناحية أخرى، والتي شهدت صدامات عنيفة بين الجماهير المؤيدة للوفد وبين رجال الحكومة، فقد فيها أهالي مدينة بلبيس اثنين من الضحايا فضلا عن عشرات الجرحى سواء فيها أو في الزقازيق.

وفي هذا الجو المشحون بكل أسباب التوتر جاء تحول توفيق دياب إلى الطابع الجديد، فيما نلاحظه في خطبته التي ألقاها في حفل الزقازيق السابق الإشارة إليها والتي أنهاها بقولته «لا طاعة لحاكم في معصية الدستور»، وهي الكلمة التي لقيت رد فعل هائل بين جموع الحاضرين.

لعل هذا الترحيب هو الذي دفع ديابا إلى التمسك بهذا النهج فيما أعلنه في صحيفته في اليوم التالي عندما أكد في مقال مشهور أنه يعني الكلمة «معنى ومبنى»، ولم ينكر اتهام خصومه، وخصوم الوفد أن مثل هذا القول بمثابة الدعوة الخفية للثورة، بل زاد على ذلك أنها دعوة علنية وليست خفية!

وقد اعتمدت «اليوم» الأسلوب الثوري بعدئذ فيما نلاحظه في المانشتات التي اصطنعتها خلال الأيام القليلة التي بقيت من عمرها بعد صدام الزقازيق (أقل من عشرة أيام)، فمانشيت يوم ٢ من يوليو: «يوم الشرقية خالد في التاريخ- حبوط كيد المؤتمرين وفرارهم من الزقازيق- الجماهير تضبط وتصادر ما أعد الخوارج من بيض وطماطم وصبغ أسود لإلقائها على حماة الدستور- عشرون ألفا يجمعهم سرادق ويقسمون لدولة الرئيس على افتداء الدستور- شهيدان برصاص الحكومة في بلبيس وجرحى كثيرون- جرحى البوليس».

ثم يكون مانشيت الجريدة في اليوم التالي: «يوم الضحايا- ثلاثون ألفا يشيعون الجنازة- النساء يزغردن للشهداء- كلماتهم الخالدة حين الوفاء»، وهي عناوين بكل ما تحمله من ثورية ليست في حاجة إلى تعليق.

ومع الأخبار المثيرة يضع توفيق دياب مقالات أكثر إثارة، فتحت عنوان «صدقي يشعل نار الفتنة»، وفي مقال على يومين متتاليين، لم يترك رئيس تحرير «اليوم» نقيصة إلا وألصقها برئيس الوزراء ومن هم وراءه.

فقد اتهمه ووزراءه بأنهم يعملون «على إشعال نار الفتنة في هذه البلاد مسارعين. ودليلنا على ذلك أنهم لا يزيدون الأمة إلا تحديا وكيدا كلما ازدادت على حقوقها وحرياتها تعويلا وإصرارا. فهي وزارة الفتنة لا ريب في ذلك ولا جدال».

وزادت النغمة حدة بعد زيارة زعماء الوفد للمنصورة، وما تعرض له النحاس باشا من اعتداء من جانب أحد رجال البوليس، الذي ضربه بالسونكي، فتلقاها سينوت بك حنا بالنيابة عنه، ومرة أخرى تصدر «اليوم» في أعقاب الحادث، وقد حملت العناوين المثيرة: «يوم الدماء في المنصورة - جنود صدقي يحاولون قتل الرئيس الجليل فيتلقى الطعنة سينوت بك حنا- عشرة من القتلى وأربعة في الاحتضار والجرحى ١٥٠».

وكان من الطبيعي أن تلقى تلك الحادثة الاهتمام الذي تستحقه من توفيق دياب الذي كتب في عدد يوم ٩ من يوليو مقالا ناريا تحت عنون «نم قرير العين ياصدقي، فقد رويت أرض مصر بدماء المصريين»، تبعه بكلمة اليوم التي لم تكن أقل نارية تحت عنوان «سلام على أرواح الضحايا ودماء الشهداء» وصف فيها صدقي ورجاله بأنهم «سفاحون قتلة».

ومع وصف جنازة الشهداء في اليوم التالي جاءت افتتاحية الجريدة تحت عنوان «مصر لا تخاف ولا تذهلها عن دستورها ذلك الرصاص وتلك السيوف»، أكد فيها أن الأمة المصرية لا يحكمها الخوف والإرهاب، فهي «أيها المخدوع لا تخافك وأنت صدقي صاحب التاريخ المعروف - ولست وأستغفر الله - إلها ولا صنما من الأصنام يحسبه أهل الجاهلية شيئا وما هو بشيء!».

انصرفت كتابات الأستاذ توفيق دياب خلال اليومين التاليين إلى محاولة إثبات أن ما جرى للنحاس في المنصورة لم يكن مجرد حادثة بقدر ما كان مؤامرة مدبرة لاغتيال زعيم الأمة، فقد جاء المقال الرئيسي للعدد الصادر يوم ١١ من يوليو تحت عنوان «كيف تعمدوا قتل الرئيس- الأدلة صارخة» مؤكدا على أن وراء الأكمة «مؤامرة على حياة مصطفى وشرا مستطيرا لو تم للأبالسة المجرمين فاخترق سنان ذلك الجندي السافل صدر الرئيس، ولم يتلق الطعنة بيمينه ذلك الشهم الذي ذهب وفاؤه مثلا بين الأوفياء...».

كما صدَّر العدد التالي بمجموعة من العناوين الرئيسية: «دليل جديد على تعمدهم قتل الرئيس الجليل- صدى فظائع المنصورة وبلبيس- استمرار الهياج في طنطا- المظاهرات في كفر الشيخ»، وبدا هذا المقال كمنشور ثوري ليس في العناوين فحسب وإنما في الصياغات، فقد أنهاه الأستاذ دياب بالقول: «هذه البلاد تؤثر أن تقتلوا أجسامها على أن تقتلوا فيها روح الكرامة. فإليكم هذه الأجسام مزقوها. وإليكم هذه الدماء الزكية أريقوها ريا مقدسا لأرض الكنانة. فأما أن تجعلوا الأمة رهطا من الأموات وهم أحياء، ومن العبيد وهم أحرار ومن الحبائس في الخدور وهم رجال، فهيهات هيهات»!

وكانت صيحة الاستنفار الأخيرة في عدد «اليوم» الصادر في ١٤ من يوليو عام ١٩٣٠ تعليقا على الخطوة التي اتخذتها حكومة صدقي ومن وراءها. فبعد أن صدر المرسوم الملكي بتأجيل اجتماع البرلمان لمدة شهر، صدر، وقبل أن تنقضي هذه المدة، مرسوم آخر بفض الدورة البرلمانية، وبدا واضحا أن النية تتجه نحو حل البرلمان الوفدي ذاته، الأمر الذي لم يخف على المراقبين وفي طليعتهم توفيق دياب.

تحت عنوان «أعداء الدستور يفضون الدورة» كشف صاحبنا عما أسماه «الحقيقة الملعونة» التي يريدها صدقي وتريدها الرجعية وهي «القضاء الحاسم على هذا الدستور وأن يقيموا على أنقاضه حكم الفرد، لأن هذا الحكم دون سواه هو الذي يمكن لهم من أن

يتخذوا، أو من أن يحاولوا على الأقل أن يتخذوا من أبناء مصر عبيدا وقطعانا من الغنم يحكمونهم بالعصا الغليظة تعمل في كواهلهم ورؤوسهم. وبالرصاص والأسنة تمزق أجسامهم وتزهق أرواحهم باسم النظام والأمن العام».

وكان هذا فوق ما يطيق القصر وفوق ما تطيق حكومة صدقي، فقدتم في اليوم التالي تعطيل «اليوم» مع كل من «كوكب الشرق» و «البلاغ» نهائيا بمقتضى قرار من مجلس الوزراء*، وكان على توفيق دياب أن يصدر جريدة أخرى، ويخوض معركة جديدة، وهو ما لم يتأخر كثيرا.

---

* الأهرام ١٦/ ٧/ ١٩٣٠

اجتماع الوزراء - قرار تعطيل ثلاث صحف- البلاغ وكوكب الشرق واليوم.

إن سلسلة الحوادث التي جرت أخيرا والتي كانت حوادث الإسكندرية آخر حلقاتها ترتبت على دعوة الغوغاء إلى الخروج على النظام والقيام في وجه المكلفين بالمحافظة عليه.

وقد كان من مقدمات هذه الدعوة ما كفلته لها بعض الصحف من نشر أخبارها وتحبيذ سيرة الذين اشتركوا في الاعتداء على الأنفس والأموال والإشادة بذكرهم.

قرر مجلس الوزراء تطبيقا لحكم المادة ١٥ من الدستور تعطيل جرائد البلاغ وكوكب الشرق واليوم نهائيا وتخويل وزير الداخلية تعطيل كل جريدة أخرى تستتر بها الجرائد المذكورة.

بولكلي في ١٥/ ٧/ ١٩٣٠.

الفصل السادس

«الضياء» بشائر «الجهاد»!

١٩٣٠ ـ ١٩٣١

إحياء «الضياء»:

في يوم الثلاثاء ٤ من نوفمبر عام ١٩٣٠ صدرت صحيفة «الضياء» وقد جاء في عناوينها العريضة (المانشيتات): «خطبة مهمة للرئيس الجليل في وفد الجيزة- يشترك في تحرير الضياء الكاتب المجاهد الأستاذ محمد توفيق دياب»، وبالتأمل في «ترويسة» الجريدة وفيما ظلت تكتبه نرصد عددا من الملاحظات:

* الأولى: أن صاحب الامتياز ورئيس التحرير؛ «عبد الحميد حمدي»، وهو صحفي قديم كان يصدر وقتذاك جريدة «الوادي»، إحدى الصحف المتشيعة للوفد، والثانية أن عدد الجريدة كان رقم (١٦)، ولا يعرف القارئ لأول وهلة متى صدرت الأعداد الخمسة عشر السابقة.

غير أنه مع تقليب الصحيفة نعثر على مقال طويل لعبد الحميد حمدي نفسه تحت عنوان «الموقف الحاضر- لماذا أصدرت الضياء؟ ولماذا عطلته؟ ولماذا أعيده اليوم؟»، وقد أجاب فيه على هذه التساؤلات.. قال: «لما صدرت «الضياء» في شهر أغسطس الماضي لم أكن أقصد بإصداره إلى سد شهوة صحفية أو إلى زيادة في ربح مادي، فقد كان في «الوادي» ما يغني في سد الشهوة الصحفية الملحة، وأما الربح المادي فلم يكن ليزيد فيه توزيع المجهود بين صحيفتين يوميتين تحتاج كل منهما، في مثل الظروف التي مررنا بها، إلى مجهود جد عنيف. ولكن كان الغرض من إصدار «الضياء» سد فراغ أحدثه في صف الجهاد الوطني تعطيل الصحف الوفدية التي عطلت جملة»، يقصد البلاغ وكوكب الشرق واليوم.

يعترف عبد الحميد حمدي بعد ذلك أنه أوقف جريدته الجديدة بعد خمسة عشر عددا فحسب «توفيرا للجهود في صحيفة واحدة بعد أن استطاعت الأقلام المعطلة أن تعود إلى ميدان العمل»، غير أنه أعاد إصدار الضياء هذه المرة «لأن الموقف الذي أوصلتنا إليه

الوزارة الصدقية يستدعي تضافر جميع القوى واتحاد جميع الأقلام في مقاومة ما أصاب به دستور الأمة من تحطيم أخص مبادئه وما أنزل بسلطة الأمة من عبث».

هذا ما رواه «صاحب الجريدة ورئيس تحريرها المسئول»، وهي رواية تستحق إعادة النظر خاصة على ضوء الثوب الجديد الذي ظهرت به «بالاشتراك مع صديقي الكبير الأستاذ توفيق دياب بعد أن سدت عليه الوزارة منافذ العمل في كثير من الصحف، كانت تُعطل لمجرد كتابته فيها، بل كانت تُعطل لمجرد العلم بأنه سيكتب فيها»!

التغير الذي حدث ودفع عبد الحميد حمدي إلى إعادة إصدار الجريدة تعديل الحكومة الصدقية لخطة تعطيل الصحف والتي أصبحت تقضي بإعمال قانون المطبوعات القديم، وهو ما حبذه الصحفيون مما كان في رأيه «خطة خيرا من غيرها في معاملة الصحف ما دامت هذه الخطط كلها قائمة على قاعدة ضغط الحرية وتقييد الآراء، فالإنسان لا يفضل قيدا على قيد، ولكنه إذا قُيد مرغما فلا حيلة له إلا أن يحاول التخلص من قيده بكل ما يملك من جهد».

ونرى أن الحجة التي تذرع بها صاحب الجريدة ورئيس تحريرها، والتي دعته إلى إصدارها في أغسطس، غير مقنعة بدرجة كافية، وأنه منذ ذلك الوقت، وبعد إغلاق «اليوم» في منتصف يوليو حدث ثمة اتفاق بينه وبين توفيق دياب على أن يكون «الاسم لطوبة والفعل لأمشير»، بمعنى أن تصدر الضياء باسم عبد الحميد حمدي على أن يكون الفعل لتوفيق دياب، ونعتقد أن مانعا قد حال دون تنفيذ الاتفاق في أغسطس، فرؤي تعليق الجريدة إلى حين زوال هذا المانع، وهو ما حدث في أوائل نوفمبر، أي بعد أقل من ثلاثة شهور، خاصة وأنه كان للأستاذ توفيق دياب تجارب مشابهة قبل صدور الضياء، وفي عصر حكومة اليد القوية.

* ملاحظة أخرى بشأن صدور الجريدة الجديدة، وهي أن الأستاذ توفيق دياب ظل يكتب المقال الافتتاحي، والذي كان يحتل أكثر من نهر من أنهر الصفحة الأولى للصحيفة، إلى أن صدرت في ١٥ من سبتمبر عام ١٩٣١ وعلى رأسها مانشيت عريض يقول: «بعون الله يصدر «الجهاد» صباح غد لصاحبه محمد توفيق دياب»، وكان آخر عهده بالضياء حين كتب فيها آخر مقالاته تحت عنوان «حول مقالات هلموا إلى المغزل»، والتي كان قد وضعها سلامة موسى وانبرى دياب للرد عليها.

واستخدامنا لتعبير «هجر» مقصود لذاته، فالواضح أن عبد الحميد حمدي كان يفضل لو بقي الأستاذ دياب يقوم بعمله فيها، وهو ما عبر عنه في المقال الافتتاحي لعدد الجريدة الصادر يوم ٢٧ من سبتمبر محاولا أن يبرئ نفسه من أنه كان وراء ترك الأستاذ للضياء، فيما جاء في قوله إنه ترك له «حريته التامة في أمر الضياء، وتحاشيت أن أكون في كثير أو قليل سببا في النقص من هذه الحرية أو حدها، حتى لقد أصبح الأستاذ في الضياء صاحبه وأصبحت ضيفا عليه»!

وكان الرجل صريحا أنه مع شكره لما بذله الأستاذ دياب معه من جهد، غير أنه عتب عليه لأنه عندما أصدر الجهاد لم يذكر أيام الضياء «فليس من السهل أن ينسى إنسان عشرة عام كامل مضى في وفاق وإخلاص لم تشبهما من ناحيتي شائبة، فلقد بذلت أقصى ما في وسع إنسان من جهد في توفير أسباب الاطمئنان والحرية لصديقي». باختصار يبدو من هذا المقال أن ديابا قد ترك الضياء وصاحبه غير راض، غير أنه يتضح منه حقيقة أخرى، وهي التي خلصنا إليها من قبل. . أن الجريدة قد صدرت تعبيرا عن الأستاذ دياب، وأنها لم تكن لتعيش طويلا بعد أن أصدر ثاني جريدة يملكها بشخصه بعد «اليوم»، وهي جريدة الجهاد التي اقترنت باسمه أيما اقتران، حتى إنه لا يذكر أي من الاسمين إلا ويتوارد على الخاطر اسم الآخر.

مع ذلك فيمكن القول إن السنة التي قضاها الأستاذ توفيق دياب في الضياء قد ساعدته على اتخاذ قراره بإصدار الجهاد، فقد تأكد خلال ذلك العام أن الفيصل بين الحكومة وبين الصحافة هو قانون المطبوعات الذي أعاد صدقي إحياءه، كما تيقن الرجل أن صدقي، رغم كل عيوبه إلا أنه استمر يحتكم لمواد هذا القانون، كما عرك الأستاذ دياب في نفس الفترة تجربة أن يقول ما يشاء دون أن يقع تحت طائلته.

* ملاحظة ثالثة: أن «محمد توفيق دياب» قد ظل يكتب بشكل يومي المقال الافتتاحي تحت عنوان «حديث اليوم»، والذي عادة ما كان يستغرق نصف الصفحة الأولى أو يزيد، حتى إن القارئ ليعجب من قدرة الرجل على أن يعثر كل طلعة شمس على موضوع يكتب فيه كل هذا الكلام، والذي كان يختلف يوما عن الآخر، تبعا لمتغيرات الأحداث اليومية. أكثر من ذلك فقد كان الرجل يحتل أحيانا كامل الصفحة بمقال ثان وإن كان لا يوقع باسمه وإنما بصفة يختارها لنفسه، فمرة «كاتب ممتاز»، ومرة أخرى «كاتب ممتاز يعرفه القراء»، وثالثة «نابغ متوقد»، ولا ندري من أين كان يأتي بالوقت

الذي يكتب فيه كل ذلك، وظل على هذا الحال منذ أن صدرت الضياء إلى أن هجرها يوم ١٦ من سبتمبر عام ١٩٣١ حين صدرت الجهاد.

* ملاحظة رابعة: أن ذلك العام (نوفمبر ١٩٣٠ - سبتمبر ١٩٣١) قد واكب تأسيس عهد صدقي، بكل ما صحب هذا التأسيس من متغيرات، صنعت معركة كبيرة بينه وبين القوى السياسية الكبرى في البلاد، الوفد والأحرار الدستوريين.

فقد اختلف عهد صدقي عن سائر العهود التي صاغها قصر عابدين، عهد زيور وعهد اليد الحديدية، بأن هذا الرجل الذي وصفته بعض الكتابات «بنمر السياسة المصرية» قد قرر تغيير دستور سنة ١٩٢٣ الذي أدى تطبيقه إلى فوز كاسح للوفد، عدو الملك التقليدي، في كل مرة جرت فيها الانتخابات (١٩٢٣، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٣٠)، وتذرع في ذلك بأن هذا الدستور غير ملائم لأحوال مصر لأنه «يُعتبر صورة سوية لما بلغته الديموقراطية في أوروبا في العصر الحاضر، مع أن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية العامة في مصر لا تشبه أحوال البلاد التي تنقل عنها».

وقد وضع الدستور الجديد كل العراقيل أمام احتمال نجاح الوفد في الانتخابات التي تُجرى بمقتضاه، فحرم طبقة العمال والفلاحين من أن يكون لها أي دور مهم في الانتخابات، وحرم من الترشيح أصحاب المهن الحرة، المحامين والصحفيين والأطباء والمهندسين والتجار المقيمين في جميع أنحاء القطر ما عدا القاهرة. وحدد أعضاء مجلس النواب بما لا يزيد على ١٥٠ نائبا، والشيوخ بعدد لا يتجاوز المائة على أن يكون ثلاثة أخماسهم من المعينين. باختصار فقد فصَّل صدقي باشا دستوره على مقاس «صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول».

من المتغيرات التي عرفتها البلاد أيضا السياسة البريطانية التي ارتبطت باسم المندوب السامي الجديد، السير برسي لورين، والتي قامت على اتخاذ موقف «عدم التدخل» بين القصر وبين الوفد، أو ما أسمته الدوائر البريطانية «بالحياد»، وهي السياسة التي تقررت مرة أخرى وسبق اتخاذها في عهد وزارة محمد محمود (اليد القوية)، تقررت بعد استقالة الوزارة الوفدية «لأن أي ضغط أو إنذار للملك سيؤدي في النهاية إلى قلب الميزان نهائيا لصالح الوفد، وأنه سوف يترتب على ذلك الاعتماد تماما على الحزب الكبير بكل ما يمكن أن ينتج عنه من آثار مميتة على السياسة البريطانية المعلنة».

وجاء آخر المتغيرات بأن قام صدقي بتشكيل حزب جديد موال للقصر، وكان مما يثير السخرية أن أسماه الرجل «بحزب الشعب». وقد ألفه رئيس الوزراء واحتل منصب الرئاسة فيه وأصدر له صحيفة هي صحيفة الشعب، وسجل أحد المعاصرين ممن اشتغلوا في هذه الصحيفة، وهو الأستاذ محمد زكي عبد القادر، رأيه في الحزب، فقال: «كان وجود رئيسه في الحكم قد ساعد على أن يتهافت عليه العمد والأعيان وأصحاب المصالح وعباد السلطان وهم كثيرون لسوء الحظ».

وقد وقفت «الضياء» لكل هذه المتغيرات بالمرصاد، مما يشكل فصلا مهما في حياة الأستاذ محمد توفيق دياب . .

* * *

في مواجهة إدارة صدقي:

انصرف الجانب الأكبر من اهتمامات الأستاذ دياب خلال ذلك العام في الضياء إلى تعقب تصرفات حكومة إسماعيل صدقي وفضحها، هذا من جانب، ومناصرة زعماء الوفد في صداماتهم المستمرة مع الحكومة الصدقية، من ناحية أخرى، ثم الهجوم على السياسات البريطانية «بعدم التدخل» من ناحية ثالثة، وهي سياسات اعتبرتها الجريدة ومحررها تأييدا للحكومة الصدقية وضمانا لاستمرارها.

منذ العدد الأول عبرت الضياء عن موقفها في ظل إدارتها الجديدة، الأمر الذي يبدو من «حديث الصباح»، والذي جاء ساخنا أشد السخونة، حتى إنه أنهاه بالقول: «إن مصر لم تعان في عهد أى وزارة مصرية في الجيلين الأخيرين مثلما تعاني اليوم في عهد وزارة صدقي باشا. ومعلوم أن ما تجرعته من آلام وبذلته من ضحايا في سنة ١٩١٩ لم يكن نتيجة صراع بين الحكومة المصرية والأمة المصرية، ولكنه كان صراعا بين القوات البريطانية المستعمرة والشعب المجاهد. فأما أن تشتد المظالم وتُراق الدماء في معارك يحمى وطيسها بين الشعب المصري وحكومة مصرية فذلك ما لم نعهده منذ عشرات عديدة من السنين».

وقف بعد ذلك بالمرصاد للتصريحات التي ظل صدقي باشا يطلقها ضد الوفد وزعمائه، حتى إنه رأى في بعضها سبا لهؤلاء. من ذلك اختياره لكلمات صدقي في خطبة ألقاها على بعض الشباب. . قال: «لا أخفي عليكم أنني أشعر باغتباط كبير إذ

أسمع من بعض خطبائكم أن شعوذة المشعوذين ودجل الدجالين وطلاب الحصاد لم يكن لهم إلى قلوبكم ونفوسكم من سبيل».

وقد رأى الأستاذ دياب أن «صاحب الدولة» يسب بهذا الأمة التي أعطت للوفد ثقتها، ويعرب عن دهشته من أنه بينما يتحدث رئيس الوزراء بهذا الأسلوب يحذر صحف المعارضة من نشر «سقط الكلام وفاحش القول، أو أن تعتمد في نقد الوزارة على أسلوب لا تراعي فيه الاحترام لها».

ثم يخلص إلى القول لصدقي باشا: «خصومك ليسوا مشعوذين ولا دجالين.. وخصومك حين يحزنون إنما يحزنون (والله) على الدستور لا على المراكز والكراسي.. ولو كانت المسألة مسألة كراسي ومتاع بولاية الأحكام، فما الذي حمل خصمك صاحب الدولة رئيس الوزارة الشعبية الأخيرة - يقصد النحاس باشا- على أن يهجر تلك الكراسي التي ليس يعدلها في نظر دولتك شيء».

في نفس السياق انبرى للرد على تصريحات صدقي بأنه لا يهمه ألا يخوض الانتخابات حزب أو حزبان، وكان يعني الوفد والأحرار الدستوريين، وكان قاسيا هذه المرة، فقد تساءل بسخرية مريرة عن أن ذلك الذي لا يهمه تنحي الحزبين الكبيرين عن خوض الانتخابات هو نفسه الذي كان «يهمه قبل أن يتولى الحكم وينشر دستوره على أسنة الحراب، أن يحظى من الوفد بدائرة من دوائر الانتخاب ينفذ منها إلى البرلمان في غير حرب يبوء فيها بالخسران، ثم هو بعينه الذي كان يتمنى بجدع الأنف لو أحله الدستور منهم مكان الثقة التي لم يحظ بها كاملة غير مشوبة بالشبهات».

وكانت الأسابيع الأولى من عمر الضياء التي تفرغ فيها توفيق دياب للهجوم على حكومة صدقي مجرد بداية انتقل منها إلى المرحلة الثانية.. مرحلة استنفار المصريين ضد هذه الحكومة في سلسلة من المقالات نرصد هنا بعضها:

١ ـ تحت عنوان «أمصر أمة من الناس أم قطيع من الغنم؟» نشره يوم ٥ من ديسمبر عام ١٩٣٠ قدم تصويرا مؤلما ومعبرا لمعاملة حكومة صدقي للمصريين، وكيف أنها قد حولت الجيش والشرطة ورجال الإدارة ليكونوا حربا على الأمة «يمتشقون السيوف ويحملون البنادق ويمتطون الجياد وينهبون الشوارع بالسيارات ويحتشدون جموعا كثيفة بالمحطات، ويحفرون الخنادق ويقيمون المتاريس ويأخذون على العابر طريقه،

ويلهبون الأجسام بالسياط ويقتحمون البيوت الآمنة ويجعلون على كل زعيم وعلى كل أبي كريم رهطا من العيون والأرصاد».

٢ ـ تحت عنوان استنفاري مماثل . . «صدقي باشا يمعن في إهانة الأمة والصحف البريطانية ترحب بهـذه الإهانة» علق الأستـاذ دياب على تصـريحـات رئيس الوزراء لمجلة «سبكتاتور» الإنجليزية والتي جاء فيها قوله إن مصر كانت «تطمح دائما إلى حكومة دستورية فتضل في سبيل الحصول عليها»، «مع أن كل رجل ممن يستحقون الانتساب إلى أوطانهم أهون عليـه التضحيـة بذاته من أن ينتقص أمتـه ويصوغ في هجائها الأناشيد، ولكنك ياصاحب الدولة تستعـذب هذه النغمـة فترددها في كل فرصة، ولست واجـدا من مزامير الهجاء التي تصوغهـا لبلادك سوى صحف الاستعمار ورجاله، فأنت عندهم الصديق المحبوب الذي تؤتيهم الحجة وتيسر لهم السبيل إلى النيل منه وإلى التشفي والانتقام»!

٣ ـ مقال آخر تحت عنوان «هل الوزارة مطمئنة إلى مراكزها؟» استعرض فيه سياسات صدقي خلال الشهور المنصرمة من عمر وزارته «فقد أعلن بطلان الدستور القديم وأصدر دستوره المسيخ، وجعل الجند على حكمه حفظاء، والعيون على خصومه رقباء. ولما أن عطل الاجتماعات خاصها وعامها، وأغلق الصحف مثنى وثلاث ورباع، وضرب على البلاد أحكاما عرفية غير معلنة، وأخذ ينادي على منابر الوزارة وفي صحفها أنه هو الطبيب وهو المصلح وهو المنقذ للبلاد مما شاء له هواه أن يسميه فوضى الوفد والوفديين - حسب دولته أن الأمة قد ألقت إليه بالمقاليد، وأنها استخذت لنيره وذُهلت عن حقوقها خوفا وفرقا. وإذن قالت له نفسه الأمارة بركوب الأخطار وخوض الغمار (إلى الأمام ياصدقي، سر في طريقك ولا تلتفت مرة واحدة إلى الوراء)».

٤ ـ تحت عنوان ملتهب آخر نصه: «إذا عجز الطبيب عن العلاج وجب عليه أن يتنحى» عدّد المصاعب التي تواجهها البلاد في عهد تلك الحكومة التعسة، على حد وصفه، وكان في طليعتها الحالة المالية «التي لا نذكر أن مصر أصيبت بمثلها من قبل أو بما يقاربها».

وتبع ذلك بتقديم صورة قاتمة عن الأحوال الاقتصادية في البلاد، وحمَّل حكومة صدقي مسئوليتها: سوء حال الزراع، «فالمستأجر يفر من عقوده القديمة فرارا، والفلاح لا

يملك شيئا يقدمه سوى ما تحمل الأرض من حاصلات وما يرتفق به المسكين من دواب، وخاتمة المأساة في أكثر الأحوال هي الحجز الإداري على رزقه وماشيته وبيعها بقيمة المال المطلوب».

ويعرج بعد ذلك على أحوال الأجانب من أصحاب الأعمال في مصر، وكان رأيه أنهم «قد عمتهم البلوى لكساد الأسواق وشلل التعامل وضياع الثقة، وإن رأيهم اليوم في دولة صدقي باشا طبيب المال ورجل الاقتصاد لعلى النقيض من رأيهم فيه بالأمس»!

أما رد فعل هذا الاستنفار فهو ما سجله الأستاذ توفيق دياب في أعقاب حملته، وفي سلسلة أخرى من المقالات..

رصد في مقال منها ما رآه إفلاسا للحكومة. فمثلا طبقة الأعيان التي كان صدقي يعتقد أنها ستكون السند الرئيسي لحكومته، كان أبناؤها «لا يألون جهدا في استهجان أعماله واستنكار دستوره، والجهر الصريح بأن لا سبيل إلى نجاة الأمة من مخالب الكارثة الاقتصادية والنكبة السياسية وهذه الوزارة جاثمة على صدرها».

وتحدث أخيرا عن السواد الأعظم من الشعب وطالب رئيس الوزراء أن «يتفرس في وجوههم حين يستقبلون الزعماء الوفديين، ولينظر إلى عشرات الألوف منهم يتدافعون بالسواعد ويتزاحمون بالمناكب.. هنالك سيدي ترى كيف يصرع الحق الباطل، وكيف ينتصر الإيمان بنوره وينطمس الوهن بظلامه»!

وقد عَدَّ الأستاذ دياب ما اتخذه الوطنيون من سبيل لتشجيع المصنوعات المصرية، بالتخلي عن لبس رباط العنق الأوربي واتخاذ وشاح (تلفيعة) مكانه من الحرير المصنوع في المحلة الكبرى، نصرا لدعوته ودعوة الصحف الوفدية الأخرى باصطناع وسيلة أخرى من وسائل المقاومة الوطنية، وعندما سخرت إحدى الصحف الإنجليزية من ذلك، انبرى الرجل للرد عليها..

ففي مقال تحت عنوان «ما هو إلا رباط رقبة! فكيف حين يتخذ ثيابه كلها من صنع مصر؟»، كتب بأن هذه مجرد بداية، طالما استمر الإنجليز في تأييد صدقي، وأن المصريين، صناعا وتجارا ومستهلكين سيبذلون بعد ذلك غاية جهدهم «لتلبس البلاد من محالج مصر ومناسجها».

ولم تقتصر الحملة التي شنتها «الضياء» ضد الوزارة على صدقي باشا، بل امتدت لعدد

من أبرز الوزراء، ممن كانوا معروفين بعدائهم للوفد، وكان في طليعة هؤلاء علي ماهر باشا وزير المعارف العمومية.

ففي مقال تحت عنوان «يتساجلون في إهانة الأمة - مضحكات علي ماهر باشا»، أخذ فيه على الرجل ما كان يجيء في خطبه من إدانة لدستور الأمة بعد أن أثبت فشله، وأن لا شيء أضر بالبلاد من أن يسير رأي المستنيرين في ناحية والرأي العام المضلل في ناحية أخرى، «أما فريق المستنيرين فهو معاليه ودولة رئيسه وأصحاب المعالي إخوانه»!

الحملة الثالثة التي شنها توفيق دياب في الضياء كانت حول كشف المفاسد التي رأى أنها قد استشرت في الإدارة في ظل حكومة صدقي..

وكان أهم ما رصده في هذا الشأن تلك الامتيازات التي عمدت هذه الحكومة إلى إغداقها على رجال الإدارة والشرطة لدورهم في دعمها فيما عبر عنه في مقال طويل تحت عنوان «عهد الفساد الإداري»، أحصى فيه عددا من مخالفات هؤلاء الرجال في صورة من التساؤلات الاستنكارية.

الميدان الثالث الذي قررت الضياء أن يكون محلا للهجوم على سياسات حكومة صدقي ربط ما بين الأوضاع الاقتصادية المتدهورة الناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩-١٩٣٣) وبين سياساتها القائمة على إغداق الامتيازات على أنصارها.

ويرسم الأستاذ دياب صورة درامية للأوضاع الاقتصادية للمصريين: إن «في ألوف من بيوت مصر رجالا يشقون الجيوب ونساء يلطمن الصدور وأطفالا يذرفون الدموع من وطأة البؤس وقسوة الحرمان. وإن تحت سماء هذا البلد ملاكا يفقدون ما يملكون كما يفقد البصير بصره أو السميع سمعه أو الحي المعافى حياته. وإن تحت سماء مصر تجارا أصبحوا منكودين، بعضهم قد أفلس وبعضهم يترقب الإفلاس، فشيئا من الرحمة ياصدقي باشا»!

ويتهم رئيس الوزراء بأنه فتح الباب على مصراعيه «لحضرات السادة رجال البوليس والإدارة، ثم يتصل بمندوبنا أنكم عولتم على تنفيذ العلاوات الاستثنائية دون إعلانها حتى لا ترى الأمة ما ترون من وجه الفضيحة».

ولم يقتصر رئيس تحرير الضياء على انتقاد سفه الحكومة في إغداق العلاوات والترقيات على أنصارها، رغم الأزمة المالية الطاحنة، بل إنه رصد كثيرا من وجوه السفه

الأخرى مثل القيام بعملية ترميم واسعة لقاعة مجلس النواب، مما كان محل استهجان صحف المعارضة، وعلى رأسها الضياء التي أعربت عن دهشتها من أن تكون تلك الأبنية الشامخة والقاعات الرحبة والأثاث الوثير في حاجة إلى ترميم، وامتلأت بالتلميحات بأن القضية ليس إنفاق أموال الأمة في غير موضعها، وإنما الأسوأ من ذلك رائحة الفساد التي تفوح من المشروع كله! والإسراف في الحفلات التي يقيمها لأعضاء السلك الديبلوماسي، والتي وصفتها جريدتنا «بالبحبوحة الرسمية»

المعركة حول دستور ١٩٣٠:

كان دستور عام ١٩٣٠ ميدان المعركة الثانية التي قادها توفيق دياب ضد عهد صدقي، ففي ٢٢ من أكتوبر من ذلك العام أعلن الدستور الجديد، بعد ديباجة أكد فيها على عدم صلاحية دستور سنة ١٩٢٣ وأنه غير ملائم لأحوال مصر، وبعد أن هاجم نظام الانتخاب كرَّ على الوفديين الذين كانوا أكثر الأطراف استفادة من الدستور الموؤود.

بعد ذلك جاءت مواد الدستور الجديد والتي سعت في جانب منها إلى بث العراقيل أمام عودة الوفد للحكم؛ بنظام انتخاب غير مباشر حرم أبناء العامة من الإدلاء بأصواتهم، وذلك بضرورة توافر شروط مالية وتعليمية لم تكن لتتاح لهؤلاء، ثم حرم حق الترشيح لكل من يزاول إحدى المهن الحرة في غير القاهرة.

وضع البيان بعد ذلك النظام الجديد للبرلمان؛ أعضاء مجلس النواب: ١٥٠ بينما عدد أعضاء مجلس الشيوخ مائة ثلاثة أخماسهم من المعينين، ثم وضع جملة من الشروط للمسئولية الوزارية أدت إلى استحالة مساءلة الوزارة، ولم ينس البيان أن يضع في يد الملك السلطة الدينية إلى جانب السلطة الزمنية، فجعل له وحده حق تعيين شيخ الجامع الأزهر وغيره من الرؤساء الدينيين.

وبعد أن نشرت الضياء على صفحتها الأولى يوم السبت ٨ من نوفمبر قراري الوفد والأحرار الدستوريين «بعدم الاعتراف بالدستور ولا قانون الانتخاب الجديدين وعدم الرضوخ لهما ومقاطعة الانتخابات العامة بجميع عملياتها» بدأ الأستاذ دياب حملة شديدة على هذا الدستور اللقيط.

ففي نفس اليوم وفي مقال احتل أغلب الصفحة الأولى من الجريدة تحت عنوان

«الانقلاب الحاضر سهم طائش» تحدث عما ترتب على الدستور الجديد وقراري الحزبين الكبيرين من «عزلة مخيفة» لحكومة صدقي، وخلص من كل ذلك إلى تأييد قرار الوفد والأحرار الدستوريين بمقاطعة الانتخابات وأن ذلك القرار حوَّل «الانقلاب الحاضر إلى سهم طائش، لأن الأمة لم تنخدع. وهو سهم طائش لسبب آخر، وهو أن الإنجليز الذين اتفقوا وصدقي باشا على إلغاء دستور الأمة إن كانوا قد انخدعوا بما استهواهم به دولته فقد تبين لهم اليوم فشل ما كانوا يأتمرون به».

في مقال آخر وصف العمل الذي قام به صدقي «بالدستور المسموم والنظام الملغوم»، وحصر المسئولية عن ذلك في صدقي نفسه والوزراء الثمانية الذين اختارهم وأنه لا فضل لهم سوى احتلال أرائك الحكم على غير ثقة من الأمة، وقد انتهى في ذلك إلى القول: «إنكم أيها الوزراء التسعة قد ألغيتم دستور أمتكم وتحاولون إرغامها على دستوركم أنتم، والأمة تقول إنما دستوري من الدستور الذي ارتضيته لنفسي»!

وفي حملته على دستور صدقي باشا خرج الأستاذ دياب بعنوان طريف على قراء الضياء لحث المصريين على عدم الاشتراك في الانتخابات التي تقرر أن تُجرى بمقتضاه.. عنوان المقال «يوم (عدم) الانتخاب» تحدث فيه عن إصراره على هذه التسمية «لا من باب التفاؤل بل من باب الثقة واليقين! فالناخبون هم الأمة المصرية بأسرها من غني وفقير وصانع ومالك وتاجر وموظف».. و «يوم عدم الانتخاب» هو يوم الاختبار لكل هؤلاء، وأنه على يقين بأن المصريين «لن يصموا جباههم بهذه الموبقة، ولن يدنسوا أقدامهم بالسعي إليها ولا ألسنتهم ولا أقلامهم بالاشتراك فيها. ولو مُزقت الأجسام أو صُلبت في جذوع النخل».

وأشار في هذه المناسبة إلى تشكيل لجنة اتصال بين الحزبين الكبيرين؛ الوفد والأحرار الدستوريين «وسيكون عملها أن تعاونكم على تنظيم المقاطعة المطلقة للانتخاب «يوم عدم الانتخاب»، ولن يقتضي النصر منكم سوى أمر واحد، ألا تذهبوا إلى أماكن الانتخاب يوم «عدم» الانتخاب»!

وتحولت الدعوة إلى مقاطعة الإنتخابات إلى عمل منظم مما سجلته الضياء في الصفحة الأولى من العدد الصادر في ٣٠ يناير عام ١٩٣١ في مقال للأستاذ دياب تحت عنوان «الأمة لا تريد» تحدث فيه عن «حركة العرائض» التي بدأ المصريون يرفعونها للملك فؤاد

يطالبونه فيها بإلغاء الانتخابات الصدقية ، وكيف أن ١٣ ألفا من أبناء الإسكندرية رفعوا مثل هذه العريضة ، فضلا عن أهالي ديروط وسائر المدن المصرية .

ورصد أيضا الرعب الذي ساد دوائر الحكومة من هذه العرائض ، وأشار في هذا الصدد إلى حملات القبض على الأفراد لمجرد الاشتباه بأنهم يحملونها أو يروجون بين الناس الدعوة للتوقيع عليها .

ووقف الأستاذ توفيق دياب بالمرصاد للتصريحات التي كان صدقي يدلي بها لتمرير دستوره وانتخاباته بين المصريين ، فيما نشرته جريدة الحزب الذي كان قد أسسه ، وجاء فيه أن حكومته تقوم بما تعتقده واجبها نحو البلاد ، «وإذا كانت رأت وجوب تقصير بعض المواعيد تنفيذا لقانون الانتخاب ، فإنما الدافع لها على ذلك لم يكن إلا لثقتها من نتيجة الانتخاب» .

رأى الأستاذ دياب هذا القول اعترافا صريحا بأن إلغاء الدستور صدر عن رأي حكومته وحدها «لا عن رأي الأمة ولا عن رأي كائن من كان غير حكومته» .

وقد وفر تأييد الصحف البريطانية لنظام صدقي الفرصة للأستاذ دياب لترويج اتهامه للرجل بأنه أداة للإنجليز ، كما حدث عندما نشرت التايمز في مقال لها بأن «الوزارات التي تولت الحكم بلا برلمان قد عملت على ما يوطد دعائم الاستقلال المصري» ، الأمر الذي دعاه إلى السخرية من «الحياد» الذي زعمت دار المندوب السامي الالتزام به ، وإلى القول إن هذه المناصرة جاءت نتيجة لكتابات عبد الحليم البيلي رئيس تحرير جريدة الشعب الناطقة بلسان الحزب الصدقي ، والذي وصل به الأمر في مقاله الأخير إلى الضراعة للحكومة البريطانية «أن تبرم المعاهدة مع وزارة صدقي بلا مصادقة من البرلمان ومن غير أن تحفل بإرادة الشعب المصري» .

وفي إطار حملة الأستاذ دياب على دستور صدقي خصص بعض المقالات لنقد نظام الانتخابات الذي وضعه . .

فتحت عنوان «الطبخة الانتخابية تحترق» كتب مقالا في عدد الضياء الصادر يوم ١٥ من فبراير عام ١٩٣١ ، رسم في مستهله صورة لسياسات القمع التي اتبعتها الوزارة الصدقية : الغرامات الثقيلة على العمد الذين أبوا الاشتراك في أعمال الانتخابات ، إغلاق الصحف التي تنشر خطب وتصريحات خصوم الوزارة من الوفديين والأحرار

الدستوريين. وانثنى بعد ذلك لفضح وسائل الوزارة في التزوير، وقد جعلت من جداول الانتخابات «هزلا في هزل ولعبا سخيفا في لعب سخيف» وقد تساءل عن العملية الواسعة التي أدت إلى حذف الأسماء من جداول الانتخابات في بعض جهات الريف، ونقلها إلى جداول الانتخابات في المدن الكبيرة، بقصد عدم إتاحة الفرصة لأبناء تلك الجهات كي يفوزوا في تلك الانتخابات معتمدين على سمعتهم التي اكتسبوها في مديرياتهم، أو قوة نفوذ أسرهم، وكل ما يستطيع هؤلاء عمله أن يضرعوا للوزارة كي تثبت أسماءهم بعد حذفها في الجهة التي يختارونها وتنطبق عليهم شرائط قانونهم الجديد، وإلا فليشربوا من البحر الملح!

وضرب المقال مثلا على هذا بشخص علي بك سالم عضو مجلس النواب السابق عن دائرة العباسية التي قضى فيها طفولته وشبابه وكهولته وأوائل شيخوخته «فما العلة في حذف اسمه من جداول القاهرة؟».

ونرى أن قارئ الضياء قد اندهش من المقدمة التي وضعها الأستاذ دياب في أحد أعدادها، لمقال تحت عنوان «الانتخابات وهل هي شبح مخيف؟! بقلم «نابغة متوقد»، والتي جاء فيها أنه «صاحب قلم من أقوى الأقلام المصرية وأعمقها»، ومع ما تشير إليه طبيعة المقال وجملة الأفكار التي وردت فيه أنه من وضع الأستاذ دياب نفسه يثور التساؤل حول الأسباب التي دفعت الرجل إلى أن يسلك هذا الطريق..

نرى أن السبب الرئيسي في ذلك أنه قد أراد أن يذهب في الهجوم على حكومة صدقي إلى أبعد مما كان يصل إليه في العادة، فقد كان المقال أقرب إلى عريضة اتهام عددت جرائم صدقي خلال الشهور المنقضية من حكمه: «فأنت تعطل الصحف وتمنع الاجتماعات وتحرم زيارات الزعماء وتفرض الغرامات الفادحة على العمد الأبرياء. وأنت جعلت الجيش دائم الاستعداد كأنما العدو بالمرصاد. وأنت تحاصر بيت الأمة والنادي السعدي وأنك لم تتحمل خطبة واحدة يلقيها الزعيم في أنصاره فأنذرت الجرائد التي نشرتها إنذارا ما أنزل الله به من سلطان.. كل ذلك يادولة الرئيس وغيره كثير إن دل على شيء فإنما يدل على إعراض الناس عنك وإقبالهم على سواك».

وأنهت جريدة الضياء حملتها برسم صورة تعسة للبرلمان الذي يتمخض عن الانتخابات، وأنه لن يكون إلا صورة ليس لها من حقيقة النيابة عن الأمة نصيب.

ضد حزب الشعب:

الميدان الثالث للحملة التي شنها توفيق دياب على عهد صدقي، كان الحزب الذي ألفه الرجل في ١٧ من نوفمبر عام ١٩٣٠ تحت رياسته باسم «حزب الشعب» وكان ملكيا لحما ودما . .

وقد استخدم إسماعيل صدقي كل دهائه فضلا عن أدوات السلطة لصناعة هذا الحزب، فاستطاع من ناحية أن يضم ستة من أعضاء مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين بالرغم من أن الحزب كان قد اتخذ قرارا إجماعيا بعدم تأييده .

اتجه بعد ذلك إلى طائفة من أغنياء الريف الذين اضطروا للانضمام للحزب، ولجأ في تحقيق هذه الغاية إلى طرق القسر والإرغام، فأوجب على العمد والمشايخ توقيع استمارات عضوية الحزب ودفع اشتراكه واشتراك جريدته، بل وكلف أعضاء الحزب بإعداد كشوف بالأشخاص الذين يذعنون للرهبة ويقعون تحت إغراء الرغبة، ورفع هذه الكشوف إلى رجال الإدارة لترشيحهم للانضمام إلى عضويته .

وسعيا وراء انتشار الحزب صدرت الأوامر بتأليف لجان له في كل مركز من المراكز، كما صدرت له صحيفة يومية بنفس اسمه «الشعب». تبع ذلك أن صدر قانون الحزب من سبع مواد اتسمت بالعمومية، من جانب، ونصت من جانب آخر على تأييد ما أسمته «حقوق العرش» فيما جاء في المادة الخامسة، وهو نص لم يرد في برنامج أي حزب آخر .

وكان الحزب بطل الانتخابات التي جرت بعدئذ والتي انتهت بحصوله على ٨١ مقعدا من مجموع مقاعد البرلمان الذي نشأ وفقا لدستور صدقي (١٥٠)، بينما حصل الحزب الملكي الآخر الذي كان قد تأسس عام ١٩٢٥، حزب الاتحاد، على ٣٨ مقعدا، ولم يبق بعد ذلك سوى واحد وعشرين مقعدا بعضها للحزب الوطني الذي قبل رجاله الاشتراك في التجربة الصدقية، نكاية في الوفد، وأغلبهم من المستقلين، وكانوا أقرب «للديكور» منهم للمعارضة الحقيقية .

وقد وفر حزب بهذا الشكل الملفق هدفا سهلا للحملة التي قادتها الضياء والأستاذ توفيق دياب، فضلا عن سائر الصحف الوفدية . .

فمع انتشار الأخبار عن تشكيل الحزب، وفي يوم ١٢ من نوفمبر عام ١٩٣٠ خرجت

الضياء على قرائها وقد جاء في صدرها مقال الأستاذ دياب الذي وصف فيه الحزب الجديد «بالمعزل الصحي»، وصف فيه أعضاءه بأنهم «حثالات الأحزاب ومن المصابين في ضمائرهم بمرض النفعية وآفة الرجعية وفقدان الوطنية»، ثم أخذ يطلق على زعاماته نعوتا وأوصافا كان يمكن أن تعرضه للمحاكمة لولا أنه حرص على عدم ذكر الأسماء.

وإمعانا في السخرية من المخلوق السياسي الجديد، قدم الأستاذ دياب كل شكر لصدقي باشا، السبب: أنه أسدى لمصر خيرا غير مقصود: «هل عجيب أن نشكر له استجماع أولئك الإمعات من نفاية الأمة المصرية وقمامة عناصرها في «برميل» واحد، وبما عزل من هذه النفوس المسكينة وهذه الضمائر المحتضرة في «كردون» أو معزل صحي واحد؟!».

ولم يمض سوى أيام قليلة على ظهور حزب الشعب إلا وكانت «الضياء» تلاحقه. وابتدع الأستاذ دياب تسمية جديدة للحزب الوليد.. أسماه «حزب الأشباح» وأكد أنه لم يُقابل بارتياح ولا ترحاب «وهذا أمر كان ينبغي أن يفطن له صاحب الدولة صدقي باشا، وهو المشهور بالفطنة والحساسية وبعد النظر. أحزاب إيه وزفت إيه؟ صدقي باشا رجل كان من حسن حظه أو سوء حظه أن تولى الحكم ليذيق مصر الحنظل وضروب العذاب! هذه مسألة لا يحتاج فيها صاحبها إلى أحزاب.. وإنما يحتاج إلى الجيش والبوليس والخوذات الفولاذية والعصي الغليظة والنار الحامية!».

وكأنما وجد الأستاذ دياب أن التسمية بالأشباح لا تكفي لتوصيف الحزب الجديد، إذ لم يلبث إن أسماه «حزب النفايات» في مقال امتلأ بأسباب السخرية والمهانة فيما جاء في قوله إن الحزب الجديد لا يجهل أنه قد تم جمعه من «نفايات المبادئ والبقية المنقرضة من عهد الزلفى والنفاق».

ولم يرغب الأستاذ دياب فى أن ينهي حملته على حزب الشعب دون أن يدخل الروع في قلوب أعضائه، الأمر الذي نتبينه من مقال تحت عنوان «ما مصير حزب الشعب إذا استقالت الوزارة؟!!»، وضع فيه سيناريو تصور معه أن صدقي باشا قدم استقالته مختارا أو مكرها فماذا يكون مصير «الحزب العظيم القدر الجليل الشأن؟» الأمر الذي سيعود معه «نفرا عاديا أعزل من السلاح عاريا من المميزات. فإذا كان صدقي الذي هو أس هذا الهيكل قد زال وكان هذا مصيره فما بالك بمصير أناس التمسوا حياتهم الحزبية، أو السياسية إذا شئت من شخصه المحبوب؟!».

يوم عدم الانتخاب:

وصل هجوم الأستاذ توفيق دياب إلى ذروته وقت إجراء انتخابات الدستور الذي ابتدعه صدقي، وبعد أن تأكد بشكل لا لبس فيه أن العهد ملكي أولا وأخيرا، مما دفع الضياء إلى أن تطول بقلم المسئول عن تحريرها رأس هذا النظام.. أي الملك نفسه، وفي أكثر من مناسبة..

فقد طال قلم الأستاذ دياب قصر عابدين بشكل غير مباشر في مناسبتين على الأقل..

١ - في يوم ١٥ من يوليو عام ١٩٣١ حين صدرت الجريدة بمقال افتتاحي تحت عنوان «متى يكون لنا حرية؟ ومتى يكون لحريتنا عيد؟ بمناسبة عيد الحرية (الفرنسية) أو يوم ١٤ من يوليو»، فالمعلوم أن فرنسا قد اختارت هذا اليوم عيدا وطنيا لها بسبب ما جرى فيه عام ١٧٨٩ من نجاح الثوار في إسقاط حصن الباستيل، مما كان إيذانا بسقوط النظام الملكي.

وقد امتلأ المقال بالإشارات والإيماءات، وعقد المقارنات بين احتفال الفرنسيين المقيمين في مصر وبين وضع المصريين، وهم مقيدون في الأغلال التي فرضتها عليهم حكومة صدقي، التي هي حكومة قصر عابدين.

وقد بلغت جرأة الأستاذ دياب غايتها عندما أنهى مقاله بالقول: «.. على أن هذا العيد الذي يقيمه أبناء فرنسا في مصر إعظاما للحرية له معناه، ويجب أن يكون له أثره في أبناء النيل. معناه: أن للحرية مكانتها العليا وقداستها التي لا يماري فيها حتى المستبدون الذين يتخذون من الحرية عدوا يحاربونه بكل سلاح. ذلك هو المعنى الذي يدل عليه إقامة عيد للحرية في مصر وإن يكن عيد الجالية الفرنسية. فأما الأثر الذي يجب أن يتركه في نفوس المصريين فهو أن في الدنيا حرية تقام لها الأعياد، وأن هذه الحرية جديرة بالطلب والسعي الحثيث وإن التوى الطريق وتوالت المصاعب وطال الجهاد».

في نفس الاتجاه طلعت الضياء في عدد آخر على قرائها بمانشيت كبير عن «تنازل ملك إسبانيا عن العرش وقيام الجمهورية أمس - اعتزامه مغادرة إسبانيا إلى باريس»، وقد صاغ المسئول عن تحرير الجريدة، الأستاذ دياب، الخبر بعديد من الإيماءات، التي لم تكن تغيب عن فطنة اللبيب من القراء.

غير أن الأستاذ ديابا لم يكتف بمجرد صياغة الخبر لتصل الرسالة الموجهة للملك، فانتقل في اليوم التالي من التلميح إلى التصريح حين خصص المقال الافتتاحي للجريدة عن هذا الحدث، والذي جاء تحت عنوان «الملوك والشباب- نظرة فلسفية بمناسبة الانقلاب الجمهوري في إسبانيا».

وبعد أن قدم دراسة تاريخية عن تطور النظام الملكي خلص فيه إلى القول إن «ربانية الملوك تطورت إلى حقوق الأفراد من حيث هم أفراد، وإلى سلطان الشعوب من حيث هي شعوب! وهذا التطور ظاهرة جوهرية اقتضاها النشوء والترقي في عرفان الإنسانية بحقائق الأشياء.. إننا نسير قدما بقدم مع ناموس النشوء والترقي في ميدان الحقائق البشرية والنواميس الاجتماعية- وفي طليعتها أن الأفراد هم اللبنات التي تتألف منها صروح الأمم، وأن الأمم هي صاحبة السلطان على شؤونها ونظمها ومصائرها».

ثم وصل أخيرا إلى النتيجة التي بدا فيها الهجوم على الملك فؤاد، وإن لم يذكره بالاسم، فيما جاء في قوله إن الملوك الذين يتشبثون بالتقاليد البالية، ويقفون عثرات في سبيل هذا التطور والنشوء «كأهل البادية أو سكان الغاب يجهلون البخار والكهرباء ويعيشون في ظلمات موحشة والعالم لا يزداد إلا استضاء ونورا»!

٢ - طرحت الضياء قضية أخرى متعلقة بسيد قصر عابدين، وهي وإن بدت ذات طابع نظري غير أنها امتلأت بالدلالات السياسية، تلكم هي قضية حلف الملك لليمين الدستورية مع افتتاح البرلمان، والتي تأسست على فكرة أن جلالته قد أقسم هذا اليمين عام ١٩٢٤، غير أنه لما كان دستور ١٩٢٣ قد ألغي وصدر بدلا منه دستور عام ١٩٣٠، فقد رأت فئة من القانونيين، خاصة من رجال الوفد، أنه على الملك أن يقسم يمين الولاء للدستور الجديد.

ولا شك فى أنه قُصد من ذلك إحراج الملك حيث إن هذا القسم يعني ببساطة أن العهد الدستوري قد انقضى، وأن دستورا جديدا لا تتوافر فيه أبسط المقومات المعروفة فى دساتير العالم قد حل محله.

فقد سعى الأستاذ توفيق دياب في مقال له تحت عنوان «اليمين ال
يحلفها جلالة الملك» إلى أن يؤكد على أن ما صدر عام ١٩٣٠ هو دستور
ذلك بما جاء في المادة الأولى منه بأن «يُبطل العمل بالدستور القائم ويُستبدا
الملحق بهذا الأمر»، ويعلق كاتبنا على ذلك بالقول إن هذا وحده «دليل فق

لا سبيل إلى دحضه . . فإذا أُضيف إلى هذه المادة، المادة الخمسون بأن على الملك قبل أن يباشر سلطته الدستورية أن يحلف اليمين على احترام الدستور أمام هيئة المجلسين مجتمعين، ذهبت أقاويل المشترعين الذين يحاولون تخريج الحقيقة على غير هذا الوجه صرخة في واد».

وعندما حاول صدقي باشا الخروج من المأزق وتفسير عدم حلف الملك لليمين الدستورية بتصريح جاء فيه «كل دستور قابل للتعديل في جميع أحكامه عدا ما استثني منها وكل يمين باحترام الدستور يمين باحترام ما يدخل عليه من التعديل» انبرى الأستاذ دياب ليفند وجهة نظره.

فقد اتهم تصريح رئيس الوزراء بالمغالطة، وأنه أفضل لو كان قد أتم عبارته بالقول «لهذا جرت التقاليد الدستورية على أن اليمين لا تقتضى عند تعديل الدستور على شرط أن يكون التعديل وفقا لنصوص الدستور ذاته». وأكد له بعدئذ أن الناس يتحدثون في كل مكان عن أن المفروض أن الملك يملك ولا يحكم، وأن وزراءه مسئولون عما يصنعه في كل كبيرة وصغيرة «فأما جلالته فغير مسئول، هذه كلمة حق زادنا بصدقها يقينا أن صاحب الجلالة بعدم القسم ألقى على عاتق وزارتك وحدها مسئولية ما قدمت يداها إلى دستور الأمة من أذى وإلغاء»!

* * *

دفاعًا عن الوفد:

المعركة الثانية التي خاضتها «الضياء» كانت دفاعا عن الوفد الذي بذل صدقي باشا كل جهد لشطبه من قائمة التاريخ المصري، ولم يفتأ الأستاذ دياب طوال عمر الضياء يؤكد على الانتماء الوفدي للصحيفة، سواء حدث ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر . .

فبعد أن ذكر صراحة في أعداد الصحيفة الأولى أنها إحدى الصحف الموالية للوفد، أكد هذه الحقيقة في عدد منها احتل أغلب نصف صفحته الأولى «صورة فوتوغرافية» لأغلب زعماء الحزب الكبير وهم مجتمعون في داره، وكان من بين من ضمتهم مصطفى النحاس باشا، مكرم عبيد، محمود فهمي النقراشي، وبهي الدين بركات وآخرون . .

وكثيرا ما أفرد الرجل فى الكتابة عن بعض زعماء الوفد مقالات بأكملها، ويبدو أنه كانت تجمعه بمكرم عبيد علاقة خاصة، حتى إن عدد الضياء الصادر يوم ٧ من يناير عام ١٩٣١، ظهر وقد احتل أغلب صفحته الأولى مقال عنه، لا نعتقد أن الأخير رغم بلاغته كان قادرا على أن يكتب عن نفسه مثلما كتب عنه الأستاذ دياب، فوصفه بالشاب الذي «تشاهده غاديا أو رائحا دون سابق عهد ودون أن تلتف به المحافل وتظهره لك جليل المواقف». وانتهى فيه إلى القول إنه لا يعرف «إنسانا تجتمع له القدرة على استرعاء سمعك وعينك وعلى امتلاك شعورك وعقلك حتى ليفنى الحاضرون فيما يقول بأسماعهم وأفئدتهم وألبابهم، إلا أن يكون لهذا الإنسان موهبة ربانية تجعله نسيج وحده، وتلقي عليه برسالة يؤديها إلى أهل جيله ووطنه».

ولما كان الوفد قد اعتمد سياسة المواجهة مع صدقي ونزل زعماؤه إلى الشارع المصري يعبئونه ضد الحكومة غير الدستورية، وتعددت رحلات النحاس باشا وسائر زعماء الحزب إلى الأقاليم يستنفرون فيها الشعب، فكثيرا ما كان الأمر يتحول إلى صدام بين الجانبين..

ونستطيع أن نخرج من «مانشيتات» الضياء بصورة عن تطورات هذا الصدام. ٧ من يناير ١٩٣١: «الحكم في قضية الأستاذ العقاد» الاتهام: العيب في الذات الملكية، «حيثيات الحكم في قضية المنصورة»، «تجار الجمالية يرفعون عريضة إلى جلالة الملك - ٣٠٠ توقيع». في اليوم التالي: «العمد والأعيان المضربون - شارع سعد زغلول أو المنطقة الحرام». بعد يومين: «الرئيس (النحاس باشا) يطيع الله ويعصى وزير الأوقاف - ألوف الجيزاويين تهرع إلى الصلاة مع الرئيس رغم قوة البوليس». وفي يوم ٣١ يناير: «رفع الحصار عن بيت الأمة والنادي السعدي- الرئيس الجليل بمسجد الحنفي». بعد خمسة أيام: «خطبة مستفيضة للرئيس الجليل في وفدي الدرب الأحمر وبولاق - تفاصيل كاملة عن قضية بورسعيد»، وفي يوم ١٨ فبراير: «خطبة دولة الرئيس في وفد الخليفة - عريضة أهالي الموسكي لجلالة الملك».

وكان الأستاذ توفيق دياب يتحول في بعض هذه الصدامات إلى شاهد عيان، مما نرصده مرتين على الأقل مما كتبه في الضياء، وكانت كتابته عنهما ذات مذاق خاص:

المرة الأولى: تحدث عن حضور زعامات الوفد، وهو في صفوفها لتمثيل رواية «الاستعباد» في مسرح رمسيس، بكل الإسقاطات التي حملتها الرواية لعهد صدقي،

وكيف ارتفعت العقائر مختنقة بعبرات الألم الشريف الباسل -على حد تعبيره- «ليحي مصطفى النحاس- ليحي الوفد المصري- ليحي العاملون».

المرة الثانية: حين اصطحب زعامة الوفد والأحرار الدستوريين لزيارة بعض مناطق الصعيد، والتي مهد لها بمجموعة من المانشتات.. يوم ٢٤ من مارس: «برقية الإسناويين المرفوعة لجلالة الملك وبرقيات المنيا وسمالوط لرئيس الوزراء»، وفي يوم ٦ من إبريل ظهرت الضياء، وكان عنوانها الرئيسي «على الطائر الميمون- سفر صاحبي الدولة رئيسي الوفد والأحرار الدستوريين يصحبهما أعضاء الهيئتين والهيئة الوفدية- اهتمام مجلس الوزراء- إجراءات الحكومة لمنع الزيارة».

وقد علقت الأطراف كافة أهمية كبرى على هذه الزيارة، الأمر الذي دعا وزير الداخلية في الحكومة الصدقية إلى أن يبعث بخطاب تحذير للنحاس قبيل القيام بالرحلة كان مما جاء فيه أنه قد صدرت التعليمات لمدير بني سويف بمنع الاجتماع الذي يزمع الوفد إقامته «والحيلولة بكل الوسائل دون إقامة هذا الاجتماع، وعدم تمكينكم ومن معكم من دخول المدينة»، مما دعا الأستاذ ديابا بحسه الوطني وانتمائه الحزبي، فضلا عما يملكه من حاسة صحفية إلى أن يكون ضمن الزائرين، ولم يخب أمله على أي الأحوال..

ويمكن توصيف عدد «الضياء» الصادر يوم الثلاثاء ٧ من إبريل سنة ١٩٣١ «بعدد بني سويف»، المانشيت: «قرار البقاء بمحطة بني سويف أو تفعل القوة ما تشاء- النطاق بالمحطة وحصار المدينة-جيوش تُحشد لتنفيذ قرار مجلس الوزراء بعودتنا إلى العاصمة بعد منتصف الليل- تفصيلات ما حدث في الساعات الأخيرة، بقلم الأستاذ توفيق دياب».

وعلى غير عادة الضياء فقد صدرت الجريدة خلوا من «حديث الصباح» الذي وُضع محله «مربع صغير» جاء فيه: «نظرا لسفر حضرة الأستاذ محمد توفيق دياب ضمن من سافروا من الهيئة الوفدية البرلمانية أمس إلى بني سويف، ونظرا لمبيته بمحطتها وفق قرار الوفد والأحرار الدستوريين ببقائهم بها ما داموا ممنوعين من دخول المدينة حتى تفعل القوة ما تشاء، يصدر «الضياء» خلوا من مقاله الذي اعتاد جمهورنا الكريم مطالعته كل صباح».

غير أنه في اللحظة الأخيرة، وقبيل صدور الجريدة وصلت إليها، وفي الساعة الأولى من الصباح -على حد ما جاء فيها- ما حدث في محطة بني سويف «ولعل القراء الكرام

في شوق إلى خلاصة ما حدث في الساعات الأخيرة من إقامتنا في المحطة وكيف عاد المسافرون - التوقيع: محمد توفيق دياب».

وخصص الأستاذ دياب صفحة كاملة في الداخل لما جرى في بني سويف، نصفها على شكل مقال تحت عنوان «الموقف الحاضر- صحيفة الوزارة تحرض الجنود على القتل»، ونصفها الثاني تحت عنوان «آخر ساعة- كيف نفذت القوة بمحطة بني سويف قرار مجلس الوزراء بعودة الوفديين والأحرار الدستوريين إلى العاصمة أمس بعد منتصف الليل»، تناول فيه تفاصيل تلك الليلة العصيبة، ربما بالنسبة لحكومة صدقي أكثر من زعماء الشعب!

وحظيت الزيارة في عدد اليوم التالي، ٨ من إبريل، بنفس الأهمية، فقد جاء المانشيت الرئيسي تحت عنوان: «الدوائر السياسية بلندن ويوم بني سويف- مقال خطير للمانشستر جارديان- تفصيلات جديدة عن حالة بني سويف- عقائل مصر وأوانسها يزرن السراي الملكية ويلتمسن من جلالة الملك إقالة الوزارة». أما «حديث الصباح» فقد حمل عنوان «اليوم التاريخي في محطة بني سويف - خواطر شتى وملاحظات»، وقد كتبه الأستاذ دياب بشكل يحرك قلوب الحجر!

في نفس الجبهة بالصراع بين حكومة صدقي والوفد رصد محرر جريدة الضياء واقعة أخرى جرت في شتاء عام ١٩٣٠ حين بذلت الحكومة الصدقية أقصى ما تستطيع لمنع الاحتفال بعيد الجهاد الوطني يوم ١٣ من نوفمبر، الأمر الذي دعا ديابا إلى أن يصدر صحيفته في اليوم التالي مكللة بالسواد، وقد جاء المانشيت الرئيسي تحت عنوان: «حدادنا على منع الاحتفاء بعيد الجهاد الوطني»، ثم مقال طويل بعنوان أكثر إثارة.. «يجب أن نقبل المظالم طائعين!!، خلص فيه إلى القول: «لماذا يحرم دولته على البلاد وهي بأسرها تؤيده - كما يدعي- فريضة الاحتفاء بعيدها الوطني في اليوم الثالث عشر من نوفمبر فتولى الجنود هدم السرادق الذي أقامه الوفد إلى جوار بيت الأمة من غير أن تأخذ دولته تلك العاطفة الوطنية التي دفعت هذه الأمة على اختلاف أحزابها إلى الاحتفاء بهذا العيد كل عام مضى، وفي عهد كل وزارة دستورية أو غير دستورية في ظلال الأحكام العرفية أو في ظلال القانون العام».

وإذا كان يمكن تسمية معركة منع الاحتفال بعيد الجهاد معركة اليوم الواحد، فإن الواقعة الثانية كانت ممتدة، ونجمت عن محاولة صدقي باشا التنصل من جملة القرارات التي كانت قد اتخذتها حكومة ثروت باشا في أعقاب وفاة سعد زغلول في ٢٣ من

أغسطس عام ١٩٢٧، وكان أهمها إقامة تمثالين له في كل من الإسكندرية والقاهرة، وبناء ضريح إلى جوار بيت الأمة.

فيما يتصل بالتمثالين تقول «الضياء»! إنه بعد إعداد الفنان محمود مختار لقاعدة تمثال القاهرة في ميدان الإسماعيلية «أزيل السور الذي أحاط بأعمال البناء ثم سمحوا لمختار ببناء التمثال، في الناحية الغربية من كوبري قصر النيل، فشرع في عمله ونقل الأحجار وأقام حولها السور وعكف في هذا الميدان الجديد على ما حرم عليه في المكان القديم ومضى على ذلك أيام طوال.. سوى أن عين الخصومة لم تنم فأزيل السور مرة أخرى وأمر مختار بإخلاء المكان».

أما فيما يتعلق بالضريح، فقد كان الأمر أدهى وأمر - على حد تعبير الأستاذ دياب- ذلك أنه بعد أن كان قد أقيم فعلا وعلى النحو الذي كان قد تقرر من قبل، فقد رأت الوزارة أن يتحول إلى مجمع للراحلين من رجال العصر الحديث، وهو الأمر الذي رفضته «أم المصريين» لا لأن سعدا يكره البارزين من أبناء مصر : "ولكن لأن هذا الضريح بُني لسعد بإرادة الأمة ممثلة في البرلمان، ولأن الذين يريدون اليوم أن يجعلوا له شريكا في ضريحه، وهم الذين أثاروا الضجة ودبروا الحملة، أناس اشتهروا بعداوة الزعيم حيا، وهم يتتبعونه بالعداوة روحا في السماء وجسدا في القبور».

وقد سخر الأستاذ دياب من هذا الرأي الذي كانت حكومة صدقي تروج له، وذلك في مقال طويل تحت عنوان «الضريح ليس لسعد ولكن لتوت عنخ آمون!». ثم إنه تساءل في مقال آخر عما إذا كان خصوم الزعيم الراحل يستكثرون الضريح على سعد، وطالبهم بشيء من الروية، «فإن ارتطامكم في الخصومة البلهاء قد أودى بكل شيء، ويوشك أن يودي حتى بكرامة الراحلين من زعماء السياسة والفكر في هذه الديار - إذا دفنوا في هذا الضريح، وأبت صاحبة العصمة هذا التحدي، فأبت إلا أن يبقى الرفات العزيز حيث هو اليوم» !

***

سياسة لندن المؤيدة لصدقي:

كانت السياسات البريطانية تجاه حكومة صدقي ميدان المعركة الثالثة التي خاضتها الضياء، والتي رأى الأستاذ توفيق دياب أنها كانت من أهم أسباب طول عمر هذه الوزارة..

تحددت هذه السياسات خلال الأيام الأولى من عمر الوزارة، مما تكشفه الوثائق السرية البريطانية. ففي أعقاب تأليف صدقي لحكومته بعث المندوب السامي في القاهرة بمذكرة طويلة عدّد فيها ما وصفه «بسقطات حكومة الوفد الأخيرة»، تبعها بجملة برقيات يحث فيها حكومته على تغيير سياستها إزاء القضية المصرية، تحدث في أحدها عن تزايد روح العداء في صفوف الوفد تجاه بريطانيا، واعترض على التفكير الذي ساد بعض دوائر وزارة الخارجية بتوجيه تحذير للملك بعدم الاعتداء على الدستور، وأن مثل هذا التحذير يمكن أن يؤدي -كما رأى- إلى قلب الميزان نهائيا لصالح الوفد، ونصح باتباع سياسة «عدم التدخل» وهي النصيحة التي أخذت بها حكومة لندن، والتي كانت محل هجوم عنيف من الوفد في طليعته قلم الأستاذ توفيق دياب.

فقد وصف السياسة الإنجليزية «بالحياد الزائف»، وتساءل أين هو ذلك الحياد وهم ما زالوا يحتلون البلاد «بجيوشهم ويحلقون في جونا بطائراتهم ويرسون على شواطئنا بسفنهم الحربية كلما أرادوا، ويشغلون مناصب الرياسة ومعاقد الأمر والنهي في جيش مصر وبوليسها؟ فسبنكس باشا على رأس جيشنا ورسل باشا على رأس بوليس العاصمة وزميله الآخر على رأس بوليس الإسكندرية، ومستر كين بويد على رأس الإدارة الأوربية في وزارة الداخلية؟ والضباط والكونستبلات الإنجليز مبثوثون بين رجال الجيش والبوليس؟». وكان محقا في هذا التساؤل!

وخطا الأستاذ دياب خطوة أخرى عندما اتهم دار المندوب السامي بأنها قد تواطأت مع صدقي في وضع دستوره المرفوض من الشعب، فقد تبنت «الضياء» ما روجت له جريدة السياسة الناطقة بلسان الأحرار الدستوريين من أن نصوص الدستور الجديد كانت في لندن قبل إصدارها في القاهرة، وأن وزارة الخارجية البريطانية كانت على علم بهذا الدستور قبل صدوره ونشره يوم ٢٣ من أكتوبر عام ١٩٣٠.

وعندما لم يرد صدقي باشا على هذا الاتهام، عاود توفيق دياب الكتابة بأن هذه التهمة ستظل لاصقة بكرامة إنجلترا ما دام صدقي باشا يلزم هذا السكوت العميق فلا ينفي عن نفسه ما ترويه عنه «السياسة»، وما دام سير برسي لورين والحكومة الإنجليزية لا تسائل دولته عما تعزوه إليه «السياسة» من هذه الأقاويل.

على الجانب الآخر ازدادت المخاوف في صفوف الوفد من أن تقدم الحكومة الصدقية بكل ما افتقرت إليه من تأييد شعبي إلى السعي لإنقاذ موقفها بإبرام معاهدة مع الإنجليز تسلم فيها بالحقوق الوطنية، مما كان موضوعا لعدد من مقالات الأستاذ دياب..

فعندما أعرب رئيس الوزراء عن رغبته في الوصول إلى اتفاق مع الإنجليز «نتم به استقلالنا، ونضمن لهم مصالحهم، وليس شأننا مع الإنجليز في الوقت الحاضر، إلا شأن الصديق المقدر لخدمة صديقه»، اعتبر كاتب «حديث الصباح» أن تلك الرغبة ضرب من الوهم، مؤكدا أنه لا يمكن أن تجوز هذه الحيل على إنجلترا «وهي مدركة من الآن مصير صاحب الدولة، وكل ما يرجوه صدقي باشا هو أن يتعامى الإنجليز عما يدركون من حقيقة الحالة الحاضرة في مصر». وتزايدت النغمة المؤيدة لحكومة صدقي في بعض الصحف البريطانية، الأمر الذي دعاه إلى تحذير الأمة المصرية لكيلا تؤخذ على غرة «ولكيلا تفاجئها الأشهر القليلة المقبلة بكارثة الكوارث وداهية الدواهي، وهي إبرام المعاهدة مع صدقي باشا. يجب على المصريين كافة وعلى الزعماء خاصة أن يضموا صفوفهم وأن يوحدوا كلمتهم، حتى إذا بدا أن إنجلترا تريد أن تبيع فينا وتشتري مع صدقي باشا كما يبيع ويشتري تجار الرقيق، استطعنا يومئذ أن نواجه إنجلترا مواجهة صريحة قوية لا رياء فيها ولا جبن ولا نكوص» !

لم يقتصر توفيق دياب على الرد على صدقي ورجال الحكومة المصرية في الدعوة إلى المفاوضات، بل إنه انبرى للرد على بعض الصحف البريطانية التي اشتم منها تأييدا لحكومة صدقي، وكان منها الرد المطول على مقالات المستر سبندر في الديلي نيوز والكرونيكل . .

والمعلوم أن الرجل كان من أعضاء «لجنة ملنر» التي جاءت إلى مصر عام ١٩١٩/ ١٩٢٠، وقاطعها الشعب المصري فاضطرت إلى أن تتباحث مع سعد زغلول والوفد المصري، في أول جولة للمفاوضات تجري بين البلدين والمعروفة بمفاوضات سعد-ملنر، ومع أنه أعرب في مقالاته عن مخاوفه من تأييد حكم صدقي المكروه الذي يرغب المصريون في التخلص منه، إلا أنه حمَّل النحاس باشا جانبا من المسئولية بسبب موقفه المتصلب في مفاوضاته مع الجانب البريطاني وقت وجوده في السلطة . .

وقد رفض الأستاذ دياب تحميل الوفد تبعة فشل تلك المفاوضات وأن ذلك حدث لأن المراد كان حمله على قبول ما يتعارض مع «مطالب البلد الذي فوضه وأسند إليه وكالته . ومعلوم أن المعاهدة ليست غاية بذاتها، وإنما هي واسطة إلى غاية، فكيف يستطيع مفاوض شريف أن يضيع الغاية وهي استقلال مصر مع الاحتفاظ بحقوقها المشروعة في السودان؟

وكيف يؤاخذه الساسة البريطانيون أو يتنكرون له لا لسبب سوى أنه يحرص على الحد الأدنى من حقوق بلاده؟».

غير أن هذا الرد الهادئ ما لبث أن تحول إلى رد عاصف عندما كتب المستر سبندر مقالا آخر كان مما جاء فيه أن صدقي باشا يعلم أن الحكومة البريطانية تريد الضمانات على أن المعاهدة التي يوقعها مع الحكومة البريطانية يقرها برلمان مصري يُنتخب انتخابا حرا، وأن الانتخابات التي ستُجرى قريبا كفيلة بتقديم الضمانات المطلوبة. فقد تساءل الأستاذ دياب عن حرية الانتخابات التي تُجرى وفقا لقانون انتخاب فرضه صدقي فرضا «وإقامة الأحكام العرفية في المدائن والقرى على قدم وساق، وعقوبة العمد والمشايخ المستقيلين إلى درجة التنكيل والتعذيب، وتحريم كل اجتماع وكل اتصال بين زعماء المعارضة ونصرائهم في كل مكان».

وعندما نشرت «المورننج بوست» تلميحا في نفس الاتجاه خطّأ الأستاذ دياب الإنجليز في أنهم «ظنوا أن المصريين يمكن أن ينساقوا إلى قبول ما رفضوه في أمر السودان، أو أن يبرموا مع صدقي معاهدة محترمة النصوص مكفولة التنفيذ، وأنه لا يجب أن يغيب عن ناظري القائمين على تحرير الصحيفة البريطانية أن المصريين كانوا في حكم الأصدقاء لبريطانيا قبل عام، وأنهم أصبحوا في عهد صدقي متشككين مرتابين، ثم صاروا بعد ثمانية أشهر من عهد الإجحاف أشد سخطا على إنجلترا منهم على وزارة صدقي».

بيد أن تلك المخاوف لم يكن لها ما يبررها، فيما أثبتته الوثائق السرية البريطانية، التي توضح أن الاستئساد الذي أظهره العهد الصدقي في مواجهة الشعب المصري قد قابله خنوع كامل في علاقاته مع حكومة لندن، الأمر الذي تعددت مناسباته..

في يونية ١٩٣١ طلب السير برسي لورين من صدقي التحفظ في الإشارة لمسألة المفاوضات في خطبة العرش، وتأتي إجابة رئيس الوزراء بأنه يتفهم ذلك وأنه سيبعث بالفقرة التي سوف تتضمنها الخطبة في هذا الشأن إلى المندوب السامي ليحصل على موافقته عليها.

في نوفمبر من نفس العام يلتقي صدقي مع المندوب السامي بالقاهرة، ويعرج بحديثه على موضوع المفاوضات ويقول له بالحرف الواحد، وبكل الخنوع، إنه «سوف يكون تحت

أمر الحكومة البريطانية في الوقت الذي ترى فيه أن الفرصة مناسبة لاستئنافها»(!)، ولا يرد السير برسي لورين، ولو حتى بكلمة مشجعة!

شهدت نفس الفترة كسادا واضحا للبضائع الإنجليزية في مصر، ومع أنه كان هناك من الظروف الاقتصادية ما يدعو إلى ذلك، وهو ما لم ينكره توفيق دياب، غير أنه عزا ذلك أيضا لما أسماه «العوامل النفسية»، وقد لخصها بقوله إنه «عندما تصبح الصلات بين أمتين صلات شاذة تشوبها مشاعر العداوة والإحن، ولا سيما إذا كانت أسباب تلك العداوة مظالم قائمة وأذى بليغا تعانيه إحدى الأمتين من الأخرى، فإن قوانين الاقتصاد من رخص وغلاء وعرض وطلب وتيسير في المعاملات وتعسير، تختفي قليلا أو كثيرا بمقدار ما يحز في نفوس الأمة الظالمة، وتحل قوانين علم النفس محل قوانين علم الاقتصاد»!

وعندما وصلت بعثة اقتصادية بريطانية إلى مصر في فبراير عام ١٩٣١، لمواجهة هذا الكساد كتب الأستاذ دياب سلسلة من المقالات من نفس المنظور..

جاء في أحد تلك المقالات أنه لا يجب أن يخفى على أعضائها ولا على رئيسها السير بلفور أن الأمة المصرية في هذه الشهور تعاني فوق ضائقتها المالية ضائقة أخرى سياسية هي أمر وأدهى، وأن اللجنة اختارت أسوأ الظروف للقدوم إلى مصر «لا لأن المصريين لا يرحبون بكل عامل في سبيل تنمية ما بينها وبين الأمم الأخرى من متاجر ومرافق، ولكن لأن النفس الإنسانية المستاءة غير النفس الإنسانية التي تشعر بالثقة والارتياح».

مقال آخر كان مباشرا أكثر، فقد عنونه: «روابطنا الاقتصادية بإنجلترا متوقفة على روابطنا السياسية» أكد فيه مرة أخرى على استحالة الفصل بين الأسباب الاقتصادية والأسباب السياسية، ونوه بأنه لو كانت المعاهدة قد أُبرمت في مفاوضات النحاس- هندرسون عام ١٩٣٠ مع وزارة يؤيدها برلمان شعبي «لاستراح المصريون من قلاقل السياسة الخارجية، وأصلحوا من شؤونهم الداخلية، واستقر لهم من الأمور كل مضطرب، ثم فرغوا بعد ذلك لمرافق الزراعة والصناعة والتجارة وشتى أبواب الاقتصاد، فإذا هي نامية راقية، وإذا الأمة البريطانية الحليفة الصديقة هي أولى الأمم طرا بأن تبادلنا ونبادلها المتاجر والمنافع»!

وعندما مضت الشهور دون ما بارقة أمل على تغيير الحكومة البريطانية لسياساتها «بالحياد المزعوم»، وتأكد الوفد أن تلك السياسة من أقوى الأسباب على استمرار عهد

صدقي، أخذت صحف الحزب الكبير في شن الهجمات المباشرة على الإمبراطورية الاستعمارية، التي شارك فيها الأستاذ دياب بنصيب وافر . .

كان من أهم تلك المقالات ما جاء في «حديث الصباح» تحت عنوان «أسلام في الهند وحرب في مصر؟ اكشفوا الستار عن خطتكم أيها السادة- خطاب صريح إلى الساسة الإنجليز!».

وبعد أن عرض للسياسات البريطانية «لشقيقتنا الشرقية الكبرى» وكيف تحولت أخيرا من «سياسة المخاشنة إلى سياسة المسالمة»، تعرض للأطوار التي مرت بها سياساتها بالنسبة لمصر وأن الوطنيين قد أصبحوا أخيرا على يقين بأن الإنجليز أعداء مصر وقضيتها «وبأنهم يسلطون عليها النكبات في كل حين لا يرونها فيه أداة منقادة لما يبتغون».

ورغم إقراره بأنه لا يجهل أن مصر أمة عزلاء عددها لا يزيد على خمسة عشر مليونا، ولا تجهل قوة الإمبراطورية البريطانية، «لكنها تعلم إلى جانب ذلك أنها ليست بالبلد الخامل الذكر في العالم العربي خاصة والعالم الشرقي عامة، فحين يلقي الإنجليز لها القفاز ويؤثرون الخصومة سيكون في صف مصر عشرات الملايين إن لم نقل مئات الملايين من الضمائر الشرقية الحرة تنعي على إنجلترا إضاعتها لرأس مالها الأدبي في الشرق طرا».

ولأن المقال نبه «لمصر الدور» فلم تغب أهميته عن الصحف البريطانية الأمر الذي اعتبرته «الضياء» نصرا لكتابات الأستاذ دياب، فنقلته بحذافيره، فعقدت جريدة المورننج بوست فصلا بعنوان «حملة الوفد على بريطانيا» اعتبرت فيه المقال حملة شديدة على السياسة البريطانية في مصر وأنها متهمة بتأييد النظام القائم تحت ستار الحياد. وبنفس المعنى كتب المستر إيوار في الديلي هرالد كبرى صحف الحزب الحاكم، حزب العمال، أخذ فيه على الحكومة موقفها الصامت «كأنها أبو الهول حيال المسألة المصرية، وهو موقف محزن مستنكر، وأن هذه السياسة لا تتفق والغاية التي يرمي إليها العمال وهي الوصول إلى إبرام معاهدة مع الشعب المصري».

وتضمنت آخر الحملات التي شنتها الضياء على الموقف البريطاني حيال حكومة صدقي السعي لتبديد اقتناع طالما تملك المصريين وهو أن حكومات العمال أكثر رغبة في التوصل إلى اتفاق مع المصريين من حكومات المحافظين، وقد تأكد عدم صحته مرة في

مفاوضات زغلول-مكدونالد عام ١٩٢٤، ومرة أخرى في مفاوضات النحاس-هندرسون سنة ١٩٣٠.

في تلك الأثناء طفت مسألة السودان على نهر الصراع السياسي في مصر، فقد ترددت الأنباء وقتئذ عن اتجاه النية على إقامة خزان جبل الأولياء على النيل الأبيض جنوبى الخرطوم، وقد رآه المصريون أداة من أدوات الضغط البريطاني على مصر، سواء بحجز المياه أثناء مدة التحاريق أو بغمر البلاد بالمياه أثناء الفيضان، ثم إن الخبراء من الفنيين في الأمور النيلية لم يروا سببا لتنفيذه «فهو لا يأتي لمصر بكمية إضافية من المياه يمكن أن تقاس بالنفقات التي يتطلبها»، وهم يشيرون بدلا من ذلك إلى أن تشرع مصر في «تنفيذ المشروعات الخاصة بتغيير مجرى النيل في منطقة السدود».

وقد دعت تلك الأنباء خصوم الوزارة الصدقية إلى أن يشموا في رائحتها صفقة بين دار المندوب السامي البريطاني من جانب وبين صدقي باشا من جانب آخر، تقضى بأن تسكت الأولى عن الانتخابات التي يجريها الثاني في مصر في مقابل أن تساهم حكومة القاهرة في المشروع المزمع، الأمر الذي عبر عنه الأستاذ دياب في مقال ساخر كان مما جاء فيه: «نعم يلغط اللاغطون أو يقول العارفون إنهما طبختان لا طبخة واحدة، فأما إحداهما فطبخة الانتخابات، وأما الثانية فطبخة ذلك المشروع القديم الذي أثارته وزارات وأخمدته وزارات»!

ويستطرد محرر «الضياء» في سخريته بقوله: «زيادة في الإيضاح أيها القراء الملاح نقول إن كثيرا من الشفاه المحترمة تتحرك هذه الأيام بهمسات مؤداها أن الاتفاق تم على أمرين خطيرين: إجراء الانتخابات الصدقية من جهة، وإنجاز مشروع جبل الأولياء من جهة أخرى».

رد صدقي باشا بتصريح لمندوب المقطم كان نصه: «يظهر أن توفيق دياب أفندي اختصاصي في الأخبار الخاصة بالسودان، وقد كتب في مسألة سماها مسألة خزان جبل الأولياء، وهو موضوع خرافي ويحسن به تحري الأخبار قبل كتابتها والتعليق عليها»، الأمر الذي دعا كاتبنا إلى الرد بمقال طويل ساق فيه أدلته على صحة ما ذهب إليه، واستعان في ذلك بتصريح كان قد أدلى به في نفس الوقت وزير الأشغال لجريدة الإجبشيان جازيت بأن المفاوضات بشأن الخزان «لم تنقطع مطلقا حتى يقال إنها استؤنفت»، كما ذكّر القراء بسوابق صدقي باشا في إخفاء الحقائق التي لا يلبث أن يفاجئ بها المصريين.

واستعان الأستاذ دياب في هذا المقال بما كان قد سبق للبرلمان المصري أن قرره من إرجاء المشروع لأسباب اقتصادية ومالية وسياسية. . فبالنسبة للأسباب الأولى «فقد تقرر أن تعلية خزان أسوان تكفل لمصر حاجتها من الماء طيلة الأعوام الخمسة عشر المقبلة على الأقل». أما فيما يتعلق بالأسباب المالية فإن خزينة الدولة كانت لا تسمح بالمضي في المشروعين في وقت واحد مما أصبح لزاما معه إرجاء مشروع «الأولياء» إلى وقت يستطاع فيه تنفيذه. أما من الوجهة السياسية «فحسبنا أن مسألة السودان كانت الصخرة التي ارتطمت بها سفينة المفاوضات بين النحاس وهندرسون، فكان ذلك باعثا على ازدياد مخاوف الشعب المصري من نيات بريطانيا في السودان».

ووصل هجوم الأستاذ دياب إلى أعلى ذراه في «الكتب الثلاثة المفتوحة» التي وجهها للمندوب السامي، والتي نشرها على ثلاثة أعداد متوالية من الضياء بين يومي ٢٥ و٢٧ من إبريل عام ١٩٣١، وتناول فيها جميع أوجه شكوى المصريين من السياسة البريطانية في مصر. .

تضمن الكتاب الأول ثلاثة من تلك الأوجه؛ الانتخابات: التي رأى أن دار المندوب السامي قد ارتكبت خطأ بالغا بالتغاضي عن كل ما جرى فيها من افتئات على حريات المصريين. الجيش والبوليس: اللذان صُرفا عن أعمالهما الطبيعية وتم الزج برجالهما في المعركة القائمة بين صدقي وبين الوفد والأحرار الدستوريين «أي بينه وبين الكتلة العظمى من جمهور المصريين كما لا يخفى على فخامتكم». سبنكس باشا ورسل باشا: وكيف أن الأول بوجوده على رأس الجيش المصري، والثاني حكمدارا على بوليس القاهرة جعلهما الأداة الرئيسية لتنفيذ السياسات الصدقية، وتساءل عن الحياد البريطاني المزعوم في ظل مثل هذا الوضع.

وخلص في نهاية ذلك الكتاب الأول إلى القول بأن المصريين لهم كل الحق في عدم تصديق هذا الحياد «فالرياسة العليا في الجيش في أيد بريطانية، والرياسة العملية العليا لبوليس العاصمة والمحافظات الأخرى في أيد بريطانية، والضباط والكونستبلات البريطانيون لا يدخرون وسعا في الانقياد الأعمى لأوامر الوزارة حتى في الاعتداء على القانون!».

امتلأ الكتاب الثاني بأسباب التحدي لحكومة صدقي فاتهمها أولا بقتل الحرية باسم الأمن العام بحكم أن هذه الكلمة «تستهوي فخامتكم وتستهوي الحكومة البريطانية إلى

نصره وتأييده». وتحداها ثانيا بأن تجرب إعادة الجيش إلى ثكناته والبوليس إلى واجباته وأن يتمتع الوفد والأحرار الدستوريون بحقوقهم الأولية «فيزورون المدن ويتصلون بالجماهير ويخطبون الجموع العامة». وأكد بأنه لن يحدث مكروه أو تُراق نقطة دم واحدة «بسبب هذه الحرية الطبيعية المطلقة في حدود القانون»!

وتحت عنوان «حيلة قديمة مفضوحة» خلص الأستاذ توفيق دياب إلى القول إن التعلل بالأمن يكشف هذه الحيلة التي عاد إليها صدقي باشا «واتخذها وسيلة إلى أفظع مأساة يمثلها في مصر ويقتل بها حريات أمة بأسرها، ومستظلا في هذه الشناعات كلها بظلال لم يكن أحد من المصريين يظن أن تتسع لأعماله في العقد الرابع من القرن العشرين»!

أما كتابه الأخير فقد جاء تحت عنوان «إنجلترا خسرت الأمة المصرية»، ذكَّر المندوب السامي في مستهله أنه وقد قضى خمس سنوات في بلاده فإنه يدرك تأثير الموقف القائم على مثله فقد أفسدت سياساته عليه وعلى مئات غيره ممن لهم في «بلادكم ذكريات الماضي ومحت ما كان متعلقا بنفوسهم من عظيم التقدير وأنها خسارة معنوية لن يعوضكم منها صدقي كثيرا ولا قليلا»!

فى مواجهة الصحف المعادية للوفد:

بالطبع لم تكن الضياء ولا توفيق دياب يعملان في فراغ صحفي، فقد كان هناك أولا الصحف الموالية للحكومة الصدقية، وكان هناك ثانيا سلطات وزارة الداخلية وقوانين المطبوعات التي لاحق بها العهد الصحف المعارضة.

مع أنه ليس هناك ما يثير الدهشة من أن تنبري صحيفتا الاتحاد والشعب، حزبي الوزارة، للرد على الصحف الوفدية وفي طليعتها الضياء، إلا أن الغريب ما انتهجته الصحف التي عرفت بحيادها للمشاركة في هذا الرد.

وتقول باحثة مصرية في رسالة أعدتها عن صدقي باشا في مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية في جامعة لندن إن الرجل حرص على اجتذاب جريدتي المقطم والأهرام إلى صفه، وألزمهما بنشر بيانات الحكومة وخطبه، ولم يجد المسئولون عن هاتين الجريدتين، مندوحة من الاستجابة حتى لا تتعرضا للإغلاق.

ومع أن الأستاذ دياب قد هاجم المقطم مرة بسبب موقفها، إلا أنه لم يستغربه، بحكم

الماضي الطويل للجريدة الممالئ للاحتلال، غير أنه أخذ على الأهرام مثل هذا الموقف، خاصة وأنه كان من أبنائها خلال الفترة الأولى من عمله الصحفي.

نتبين ذلك من أكثر من مرة يخصص فيها الأستاذ دياب «حديثه الصباحي» للهجوم على جريدته القديمة.. وهو ما حدث مرة في حديث الصباح في عدد الجريدة الصادر يوم ٨ من فبراير عام ١٩٣١ والذي عنونه الأستاذ دياب بشكل مثير، فقد كان «الأهرام- الأهرام- الأهرام ياويل مصر من دعاة السوء»!

وصف فيه الأهرام بالجريدة الصباحية المسمومة والتي أخذ عليها أنها رفضت حجة الوفديين والأحرار الدستوريين بمقاطعة الانتخابات بحجة أن وزير الخارجية البريطانية، المستر هندرسون، صرح بأن الغاية منها الوصول إلى إبرام اتفاق مع بريطانيا، وأن الانتخابات ميدان كفاح «وحياة الأمم ليست مرتبطة بالأفراد».

وكان الأستاذ دياب عنيفا عندما وصف الأهرام «بالجريدة العجوز التي قطعت من عمرها خمسين عاما دون أن تزيدها السنون إلا حماقة وجهالة بقدرة مصر على التمييز بين التمرة والجمرة وبين الكاشح والناصح، وبين الساقط الخبيث من الصحف والشريف»!

وفيما حدث مرة أخرى في عدد الضياء في ١١ من إبريل سنة ١٩٣١ تحت عنوان «جريدة الأهرام تحتقر الرأي العام» عاب فيه عليها الموقف الذي اتخذته من زيارة الزعامات الوطنية إلى بني سويف، وأنه كان يحسن بها الاستجابة لتحذير السلطات، ورد عليها بأن الوفد والأحرار الدستوريين مصممون على موالاة زياراتهم للأقاليم ليتصلوا بأنصارهم ويفضحوا مسلك صدقي لما يلجأ إليه في كل وزارة من وسائل المنع «بالبنادق المسددة والسيوف المرهفة».

غير أن الأهم كان في المواجهات مع الحكومة الصدقية، والتي جرت مرة على شكل تحقيقات وإنذارات وأخرى بالتعطيل، وثالثة بإدخال تعديلات كبيرة على قانون المطبوعات التي تعهدت في أول أيامها بأنها سوف تحترمه..

ففي يوم واحد، ٢٧ من يناير عام ١٩٣١، حقق وكيل نيابة مصر مع الأستاذ دياب ومع عبد الحميد حمدي في تهمتين، أولاهما: أن الجريدة نشرت خبر استقالة أحد العمد في مديرية الشرقية من حزب الشعب، وأن الرجل نفى ذلك، وألزم الضياء بتكذيبه؛

وخبر اتهامهما بالقذف العلني في حق مأمور مصلحة البريد بالقاهرة ورئيس توزيعها بأنهما يقومان بفتح الخطابات وقراءة ما فيها.

وقد أفضى ذلك إلى إنذار الضياء والذي جاء في عبارات قاسية: امتهان كرامة كبار رجال الدولة وأعيانها، الحض على الإخلال بالنظام العام ومخالفة القوانين، الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات والطعن في دستور البلاد. وقد رد الأستاذ دياب على هذا الإنذار بمقال طويل، استنكر فيه هذه الاتهامات وتساءل عن الطريقة التي تؤدي بها المعارضة واجباتها «إذا كانت الدعوة إلى مقاطعة الانتخاب، وإذا كان الطعن في دستور البلاد، أي في الدستور الذي فرضته هذه الوزارة على الأمة من تلقاء نفسها وبغير طريق دستوري كالذي نص عليه دستورنا القديم (١٩٢٣)، وإذا كان التعرض لأعضاء الأحزاب الوزارية بكلام لا يعجبهم؟».

ولما لم يغير الأستاذ دياب من سياسات الجريدة، خاصة مع الرحلات التي قامت بها الزعامات الوفدية إلى الأقاليم، فقد انتهى الأمر بصدور قرار بتعطيل الجريدة لمدة شهر (٦ مايو-٥ يونية ١٩٣١) ورغم ذلك خرجت الضياء بعده، وقد كتب الأستاذ دياب في الافتتاحية ما يفيد بأن ذلك لن يحول دون استمرارها في سياستها.

وخاض الرجل آخر معاركه في الضياء حول حرية الصحافة في أواخر يونية حين أصدرت حكومة صدقي قانونا جديدا، فنشره في يوم ورد عليه في اليوم التالي، وقد أخذ على القانون جملة من العقبات التي وضعها في طريق الصحفيين: دفع تأمين قدره ثلاثمائة جنيه في خزانة الحكومة، أن يملك مطبعة، وأخيرا أن يكون ذا أهلية، ومع ما ارتآه في الشرطين الأولين من صعوبة «في هذه السنة التعسة» فقد رأى أن الشرط الأخير يطلق يد الحكومة في تحديد ماهية الأهلية.

بيد أنه رغم كل ذلك قبل الرجل المخاطرة، بماله الخاص، وترك الضياء، وبدأ في إصدار الجهاد الذي أوصله إلى قمة الجبل الصحفي!

الفصل السابع

سنوات «الجهاد»!

التطورات السياسية ١٩٣١ـ١٩٣٨



حفل شاى فى دار الجهاد يضم كبار الشخصيات السياسية والأدبية، وعلى رأسهم: مصطفى النحاس وعباس العقاد والشيخ المراغى ومجموعة من أعضاء الوفد ومعهم توفيق دياب.

مع ما تضمنته الفصول السابقة من أن الأستاذ توفيق دياب ظل يكتب في صحافة العصر منذ أن كان في لندن قبيل الحرب العالمية الأولى، فرغم ذلك لم يقترن اسمه بصحيفة كما اقترن «بالجهاد» التي استغرق صدورها أغلب عقد الثلاثينيات (سبتمبر ١٩٣١- سبتمبر ١٩٣٨)، ولم يأت هذا الاقتران من فراغ..

ففي كتابة الأستاذ دياب في صحف ما قبل الحرب العالمية الأولى كان أقرب إلى هاو منه إلى محترف (انظر الفصل الأول)، وهو لم يدخل عالم الاحتراف -في تقديرنا- إلا بعد أن كتب «اللمحات» في الأهرام.. عمود منتظم في جريدة يومية كانت، كما تشير الوثائق البريطانية، أكبر الصحف توزيعا.

ازداد الرجل احترافا بعد أن انضم إلى أسرة جريدة السياسية اليومية التي أصدرها الأحرار الدستوريون عام ١٩٢٢، والازدياد هنا لا نقصد به مجرد لفظ إنشائي، فقد أصبح الأستاذ دياب منذئذ كاتبا سياسيا يكتب المقال الرئيسي للجريدة تحت عنوان «حديث اليوم»، وخاض معارك عنيفة ضد خصوم الحزب الذي اشتغل في جريدته، ولكن من وجهة نظره، غير أنه دفع ثمن استقلاليته بعد أن تبين المسئولون عن الأحرار الدستوريين أن الرجل عبر عن رأيه أكثر مما عبر عن موقف الحزب (انظر الفصل الثالث)!

ثم إنه بعد إعلان انضمامه للوفد في ١٣ من نوفمبر عام ١٩٢٨ وتصديه لحكم اليد الحديدية لمحمد محمود خاض غمار الكتابة السياسية على نحو غير مسبوق، فقد بطشت هذه اليد بكل الصحف التي كتب فيها: وادي النيل، والشرق الجديد، والنديم، والمهذب. وفضلا عن العمر القصير، خاصة للصحف الثلاث الأخيرة، فإنه لم يملكها من الناحية الشكلية، وظل يديرها ويحررها «من الباطن» إلى أن تغلقها الحكومة المحمودية (انظر الفصل الخامس)، وهي لا تقارن في ذلك بالجهاد.

اختلف الأمر بالنسبة لآخر الصحف التي حررها دياب وكانت باسم آخرين، وهي

جريدة «الضياء»، وكانت أقرب إلى تجربة (بروفة) للجهاد. ومع أن عبد الحميد حمدي صاحب امتياز الجريدة أعرب عن أسفه عندما هجرها الأستاذ دياب بعد أن ظل يحررها من الألف إلى الياء لنحو عشرة شهور (نوفمبر ١٩٣٠ - سبتمبر ١٩٣١)، بيد أنه كان واضحا أن الرجل كان يخطط في تلك الفترة لإصدار جريدته المشهورة التي اقترنت باسمه، ونظن أن صاحب «الضياء»، بالاسم، لم يدرك أن الأستاذ دياب قد تبرم من القيام بهذا الدور بعد أن ظل لفترة غير قصيرة يحرر صحفا يملكها آخرون، ورأى أن الوقت مناسب لتصدر جريدة يملكها بالفعل والاسم.

* * *

كان العقد الذي عاشته الجهاد ساخنا في تاريخ مصر بكل المقاييس، الأمر الذي يتطلب قبل دراسة سيرة دياب وجريدته خلال الثلاثينيات أن نستعرض أهم التطورات السياسية التي عرفتها مصر خلالها، وعلى مختلف الأصعدة.. بدءا من القائمين على الحكم، ومرورا بالحركة الوطنية إلى الصراعات السياسية وانتهاء بالتشققات الكبيرة التي عرفها الوفد قرب أواخر ذلك العقد..

وقبل تناول تلك التطورات بالدراسة ينبغي تسجيل عدد من الأحداث الكبيرة التي جرت خلال تلك الفترة القصيرة، والتي لم تتكرر على هذا النحو سواء في العقد السابق أو العقد اللاحق:

نتائج رحيل الملك فؤاد:

أولا: وفاة الجالس على العرش (جلالة الملك فؤاد الأول) عام ١٩٣٦، واختفاؤه من على مسرح السياسة المصرية، بعد أن ظل أحد كبار لاعبيها، على نحو ربما لم يعدله دور أحد الحكام من أبناء أسرة محمد علي منذ أن احتل البريطانيون البلاد عام ١٨٨٢. فهو قد حكم لنحو عشرين عاما (١٩١٧ - ١٩٣٦)، وهي فترة لم تُتح من قبل لأحد أبناء الأسرة إلا الخديوي المخلوع عباس الثاني (٢٢ عاما من ١٨٩٢ إلى ١٩١٤) وكان يحكم تحت ظروف مختلفة جد الاختلاف، بالمقابل فلم يحكم والده الخديوي إسماعيل سوى ست عشرة سنة (١٨٦٣-١٨٧٩) وأخوه توفيق ثلاث عشرة سنة (١٨٧٩-١٨٩٢)، اختصرها أخوه الأخير، حسين كامل، إلى ثلاث سنوات (١٩١٤-١٩١٧)!

من جانب آخر ترفد أهمية رحيل الملك فؤاد، بأنه كان الوحيد من الأسرة العلوية التي شاءت المتغيرات السياسية أن يحظى بلقبين من أهم الألقاب التي تمتع بها أبناؤها . . صاحب العظمة السلطان (١٩١٧-١٩٢٢) ثم صاحب الجلالة ملك مصر وحتى وفاته، ولم يكن استخدام هذين اللقبين منبت الصلة بالمتغيرات التي عرفتها البلاد وقتذاك، فقد ورث اللقب الأول عن أخيه بعد أن فرضه البريطانيون بديلا عن لقب الخديوي بعد إعلان الحماية ودليلا على انقطاع الصلة بين مصر وبين حكومة الآستانة. أما اللقب الثاني وهو الأهم، فقد تمتع به الملك غداة إعلان استقلال مصر بعد تصريح ٢٨ من فبراير عام ١٩٢٢، وهو اللقب الذي صحبه ترسيخ قواعد الملكية في مصر، ففضلا عن أنه من الألقاب التي يستخدمها ملوك الدول الأخرى، ومنها بريطانيا نفسها، فإنه أتاح للملك الجديد أن ينظم قواعد الحكم داخل أسرة محمد علي على نحو مختلف، فاستقرت قواعد وراثة الحكم في الابن الأكبر بدلا من أكبر أفراد الأسرة، وهي قاعدة وإن كانت قد تقررت في عصر إسماعيل وطبقت مرتين، واحدة مع توفيق والأخرى مع عباس، غير أنها اضطربت مع إعلان الحماية حين خلف الخديوي المخلوع عمه السلطان حسين كامل، وحين تبع هذا الأخير أخوه فؤاد.

بدا هذا الاستقرار أيضا في تنظيم الأسرة المالكة على النحو الذي كان متبعا في أوربا، فأصبح هناك توصيفات محددة لأعضائها، أمراء كانوا أو نبلاء، وصدر مرسوم ملكي بترتيب هؤلاء تبعا لدرجة القرابة بفؤاد، وتشكل مجلس البلاط الذي يفصل في شئون أفراد الأسرة، وفضلا عن كل ذلك تقرر في دستور عام ١٩٢٣ أن مصر مملكة دستورية، وقد استثمر فؤاد الشق الأول من النص، وأساء استخدام الشق الثاني!

تبع ذلك أن استخدم هذا الملك كل الوسائل لتدعيم سلطته الأوتوقراطية، بدءا من تغيير الحكومات مهما كان حجم ما تتمتع به من شعبية، كما حدث مع خروج سعد زغلول من الحكم بعد حادثة السردار أواخر عام ١٩٢٤، والنحاس مرتين؛ أولاهما بالإقالة عام ١٩٢٨، والثانية بالاستقالة بعد عامين، أو فرض حكومات غير شعبية لا تتمتع بأى مصداقية عند عموم المصريين. ومع ما هو مفروض أن يكون مثل هذا الوضع استثناء إلا أنه ساد حتى أصبح القاعدة خلال الأعوام الثلاثة عشر، فترة حكم فؤاد في

ظل هذا الدستور، منها أربعة أعوام حكم في ظل دستور معطل (عهد زيور وعهد محمد محمود) ونحو خمس سنوات في ظل دستور يكفل للجالس على العرش كل شيء ولا يتبقى للمصريين سوى الفتات، وهو الذي عرف باسم دستور صدقي (١٩٣٠-١٩٣٥).

ويمكن القول باطمئنان إن الأستاذ توفيق دياب قد اتخذ طوال تلك الفترة موقفا معاديا من سعي سراي عابدين إلى أن تفرض إرادتها على الحركة الوطنية. فباستثناء فترة زيور (١٩٢٤-١٩٢٦) التي آثر خلالها، خاصة بعد خلافه مع الأحرار الدستوريين، أن يستظل بالوظيفة، سواء كانت في الجامعة الأمريكية أو الجامعة المصرية، ويتجنب الكتابة في السياسة باستثناءات محدودة جدا، فإنه خلال فترة اليد القوية (١٩٢٨-١٩٢٩) التي كان محمد محمود رمزا لها، أو الفترة الصدقية، فقد عادى هذه الأنظمة المحسوبة على الملك فؤاد، مهما ترتب على ذلك من مصادرات ومحاكمات!

كان من الطبيعي مع كل تلك السلطات التي تمتع بها قصر عابدين في ظل حكم الملك فؤاد الأول أن ينتج نوع من الفراغ السياسي مع رحيل الرجل، وما ترتب على ذلك من خلو العرش لبعض الوقت من شاغله، فلم يكن ولي عهده وقتذاك، الأمير فاروق، قد بلغ الثامنة عشرة حسب التقويم الهجري، الأمر الذي تطلب تشكيل لجنة وصاية استمرت لبضعة شهور كان الوفد خلالها الحزب الأكبر هو المتحكم الرئيسي في الشئون المصرية. ثم إنه حتى بعد اعتلائه العرش بصفة رسمية كان صبيا يحتاج لبعض الوقت لعجم عوده، حتى إن السير مايلز لامبسون Lampson، المندوب السامي البريطاني في القاهرة كان يصفه في مراسلاته السرية إلى حكومته بالصبي The boy.

غير أنه عقب تلك الفترة التي لم تمتد لوقت طويل، دخل القصر منذ أوائل عهد الملك الصغير شخصيتان لعبتا دورا مختلفا عن الأدوار التي كانت تُلعب في عهد الملك الراحل: علي ماهر وأحمد حسنين، وعلى الرغم مما كان معروفا من منافسة بينهما إلا أنهما صاغا العهد الجديد باقتدار.

ولعله من المناسب هنا أن نذكر أنه كان للقصر في عهد الملك فؤاد رجاله، مثل حسن باشا نشأت وزكي باشا الإبراشي، غير أنهم كانوا في أي الأحوال مجرد أدوات للرجل، على عكس الحال مع ماهر وحسنين اللذين كانا صناع سياسة مختلفة لسراي عابدين، وإن كانت تصب في نفس النهر.. نهر الحكم الأوتوقراطي للجالس على العرش.

وقد اختلفت هذه السياسة في أمرين :

(أ) أنه بينما آثر القصر في عهد الملك فؤاد أن يعطل دستور سنة ١٩٢٣ أحيانا ويستبدل به دستوراً يناسبه أحيانا أخرى، وبعد أن أثبتت التجربة تمسك المصريين بالدستور، فإن رجال فاروق آثروا أن يتركوا الدستور على ما هو عليه والتحايل عليه بطرق مختلفة، كان أظهرها عمليات تزوير الانتخابات المكشوفة، وكانت أولى تجاربها مع وزارة محمد محمود عام ١٩٣٨ حين سقط في الانتخابات زعماء الوفد كافة، وهو أمر مختلف عن الضغوط الإدارية التي استخدمتها الحكومات المعادية للوفد في انتخابات عام ١٩٢٥ التي أجراها صدقي أيام كان وزيرا للداخلية في حكومة زيور.

(ب) لم يعرف الوفد في عهد الملك فؤاد تدخلا من جانبه لشق صفوفه، والمعلوم أن الانشقاق الذي حدث عام ١٩٢١ وظهر على إثره الأحرار الدستوريون في العام التالي كان بسبب الخلاف بين سعد وبين أغلب أعضاء الوفد من ناحية، ثم بينه وبين حكومة المعتدلين التي كان عدلي يكن باشا يرأسها من ناحية أخرى. ثم إن الانشقاق الذي حدث عام ١٩٣١، والذي عرف بخروج السبعة ونصف نتج عن الاختلاف حول قبول الاشتراك في حكومة قومية، ثم إنه لم يترتب عليه ظهور أي حزب كبير أو صغير!

اختلف الوضع أيام الملك فاروق، فقد نجح الثعلبان اللذان أدارا سياسة القصر منذ أن تولى الحكم وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية في تدبير أكبر انشقاقين أوهنا من قوة الحزب الكبير: الانشقاق الذي ترتب عليه ظهور الهيئة السعدية عام ١٩٣٨، والانشقاق الذي نتج عنه ظهور الكتلة الوفدية بعد أقل من خمس سنوات.

* * *

المعاهدة المصرية-الإنجليزية:

ثانيا: عقد أولى المعاهدات المصرية - البريطانية منذ احتلال الإنجليز للبلاد، وفي نفس عام وفاة الملك فؤاد. والمفهوم أن الحركة الوطنية بعد أن بدأت ضد الوجود البريطاني في أواخر القرن التاسع عشر قد دار جهادها حول مطلبين: جلاء القوات البريطانية عن

البلاد، والوحدة مع السودان تحت تاج واحد، وأنه كان هناك تياران داخل هذه الحركة: الاتجاه الذي مثلته الأقلية، من رجال الحزب الوطني القديم، وكانوا يرفضون فكرة المفاوضات قبل الجلاء، وهي فكرة لم يكن مفهوما كيف توضع موضع التطبيق، واتجاه التيار الأكبر من العمل السياسي، الوفد، الأحرار الدستوريين، وكان يوافق على أن تكون المفاوضات هي الطريق لتحقيق المطالب الوطنية، الأمر الذي أدى إلى أن يخوض أكثر من تجربة من تجاربها، يمكن أن نميزها إلى فترتين، يفصل بينهما تصريح ٢٨ من فبراير عام ١٩٢٢..

الفترة الأولى السابقة على هذا التصريح عرفت جولتين فاشلتين من تلك المفاوضات: مفاوضات سعد-ملنر عام ١٩٢٠، ومفاوضات عدلي - كرزون في العام التالي، وهو الفشل الذي ترك بصمته على الأوضاع الداخلية في مصر.

وكان تصريح ٢٨ من فبراير عام ١٩٢٢، كما سبقت الإشارة، حدا فاصلا بين الفترتين، فقد أرادت بريطانيا من وراء هذا التصريح إرضاء المعتدلين حين منح البلاد استقلالا شكليا مع تحفظات أربعة معروفة. ثم إن هذا العمل الذي تم من جانب واحد، والذي رفض الوفد، أو الجناح المتطرف منه الاعتراف به في أي وقت.. ظل رغم ذلك الأساس الذي جرت عليه جولات المفاوضات خلال ما تبقى من السنوات، وحتى عقد معاهدة سنة ١٩٣٦.

مفاوضات سعد - مكدونالد (١٩٢٤)، ثم مفاوضات ثروت-تشمبرلين (١٩٢٧)، بعدها مفاوضات محمد محمود- هندرسون، تبعتها مفاوضات النحاس-هندرسون (١٩٣٠)، انتهت جميعا إلى فشل، وخلفت آثارا سلبية على الحركة الوطنية، فقد كان يعقب هذا الفشل إحدى نتيجتين: إما أن ينصح البريطانيون باستقالة الوزارة لأنهم ليسوا على استعداد لتوقيع معاهدة مع حزب غير حزب الأغلبية، بما كان يعنيه كل ذلك من عدم الاعتراف بالمعاهدة التي لن تساوي في هذه الحالة المداد الذي كتبت به، وهو ما حدث بعد مفاوضات محمد محمود -هندرسون، وإما أن يسعوا إلى التخلص من الحكومة الوفدية التي فشلت في التوصل معهم إلى اتفاق، الأمر الذي حدث مرتين: بعد فشل مفاوضات سعد - مكدونالد عام ١٩٢٤، وبعد فشل مفاوضات النحاس-هندرسون بعد ذلك بست سنوات.

وكان السودان هو الصخرة التي تحطمت عليها أغلب جولات المفاوضات المصرية - البريطانية، فبعد أن فرض نفسه على جولات المفاوضات السابقة من منطلق تشكيل وحدة وادي النيل فإن التغيير الخطير الذي جرى بعد حادثة السردار عام ١٩٢٤، واهتبال الإنجليز الفرصة لإنهاء الوجود المصري المدني والعسكري من الجنوب، ترتب عليه أن أصبحت هناك مهمتان للمفاوض المصري بشأن الجنوب؛ أولاهما: إعادة الوضع على ما كان عليه قبل عام ١٩٢٤ بإرجاع الموظفين المصريين وبعض وحدات الجيش إلى تلك البلاد، وثانيتهما بتحقيق حلم الوحدة المصرية - السودانية بعد أن أصبح أكثر صعوبة من جراء السياسات البريطانية في تلك البلاد.

وقد سعى الجانب البريطاني في هذه الفترة إلى استثمار وضعه في السودان للضغط على الحركة الوطنية المصرية بالحديث عن مشروعات، كان أهمها مشروع خزان جبل الأولياء الذي فهمه لفيف من الساسة والصحفيين المصريين على أنه سوف يكون على حساب نصيب مصر من مياه النيل، وقد أولى الأستاذ توفيق دياب في كتاباته، سواء في «الضياء» أو في «الجهاد» أهمية قصوى لهذا الموضوع.

وقد ارتبطت السنوات الأولى من عمر «الجهاد» بفصل غريب في السياسات البريطانية في البلاد، وهي السياسات التي ارتبطت باسم المندوب السامي الجديد الذي تولى مهام منصبه عام ١٩٢٩ ولأربع سنوات تالية، وهو السير برسي لورين Loraine، والذي اتبع سياسات مختلفة عن سابقيه، الجنرال أللنبي واللورد لويد، فقد انتمى الاثنان إلى ما اصطلح على تسميته المدرسة الكرومرية، وهي المدرسة القائمة على التدخل الفج في الشئون المصرية، أما مدرسة لورين فقد أسماها بنفسه بسياسة الحياد الدقيق. وسواء اتبعت السلطات البريطانية هذه السياسة أو تلك فإن هدفها الأساسي في النهاية كان تنفيذ المصالح الاستعمارية.

غير أنه بعد أن بدت حالة من التململ شعر معها المسئولون البريطانيون أن ثمة خطرا بتحول هذه الحالة إلى ثورة عامة، سارعوا بالتدخل بعد طول التزام بتلك السياسة واستبعدوا السير برسي لورين رمزها، وجاء محله آخر ممن ينتمون إلى المدرسة الكرومرية، مدرسة التدخل المباشر في الشئون المصرية، السير مايلز لامبسون الذي ظل في مصر حتى عام ١٩٤٦، وكان من أطول ممثلي بريطانيا في مصر عمرا منذ عام ١٩٢٢ (أللنبي: ٣ سنوات، لويد ٤ سنوات ومثلها للورين)، وهو نفسه الذي تسمى بعد حصوله على لقب اللوردية باسم كيلرن.

وإن كان ينبغي أن نؤكد هنا أن ممثلي بريطانيا في مصر على اختلاف مسمياتهم، معتمدين أو مندوبين سامين أو سفراء إنما كانوا ينفذون في النهاية السياسات التي تضعها الحكومة البريطانية بوجوه متعددة، وكان المطلوب من السير لورين اتباع سياسة مختلفة ارتبطت بفترته أكثر مما كانت من صنعه . .

فقد اقتضت هذه المصالح في فترة الثورة وعقد العشرينيات اتباع سياسة تستهدف التوصل إلى اتفاق مصري - بريطاني، الأمر الذي تكشف عنه جولات المفاوضات التي دارت خلال هذا العقد (خمس جولات)، وهي سياسة كانت على الجانب الآخر تعمل على تهدئة الشعب المصري والتعامل مع الزخم الثوري الذي ظل يعتمل في نفوس المصريين خلال ذلك العقد، والذي تكشف عنه التدخلات البريطانية التي وصلت إلى حد توجيه الإنذارات وتحريك الأساطيل إذا ما تعرضت المصالح البريطانية للخطر .

حدث ذلك أكثر من مرة، بعد حادثة السردار عام ١٩٢٤، وخلال ما عرف بأزمة الجيش عام ١٩٢٧، وأزمة قانون الاجتماعات في العام الذي تلاه، وكانت في مجملها إنذارات موجهة للحركة الوطنية، ولسياسة الوفد على وجه التحديد .

أكثر من ذلك، فإن تلك الفترة مع ما شهدته من تدخلات ضد الحركة الوطنية، فقد عرفت تدخلات مماثلة ضد سياسات القصر، عندما تذهب بعيدا إلى حد ينذر بالخطر من رد الفعل الشعبي ضد تلك السياسات، فيما حدث بالإنذار الذي وجهته لاستبعاد حسن نشأت من القصر، والذي استتبعه سقوط العهد الزيوري ونهاية العهد الأول للوزارة الملكية!

اختلف الأمر خلال الثلاثينيات بحكم ما كان قد أصاب الحركة الوطنية من وهن ونتيجة لمرات الفشل المتتالية في التوصل إلى اتفاق سياسي مع تلك الحركة . .

بالنسبة للمفاوضات تكشف الوثائق السرية البريطانية عن حقيقة مهمة، وهي أن حكومة صدقي بذلت قصارى جهدها حتى تقبل حكومة لندن فتح باب المفاوضات معها، اعتقادا من رئيسها أنه لو تمكن من التوصل إلى اتفاق فإنه سوف يقوي عهده، والعهد الملكي الذي يمثله على وجه العموم، غير أن البريطانيين أصموا آذانهم عن «التوسلات المختلفة» التي ظل صدقي يقدمها، وكان أقصى ما سمحوا به محادثات غير رسمية بين الرجل وبين وزير الخارجية سيمون، والتي ولدت ميتة!

وكان لدار المندوب السامي سببها الذي دفعها إلى الالتزام بموقف إغلاق باب المفاوضات، فالمقاومة الوفدية للعهد الصدقي، رغم ضراوتها، لم تنذر بحدوث اضطرابات على نطاق واسع مما يهدد المصالح البريطانية بالخطر، خاصة وقد اتبع هذا العهد كل الوسائل، المشروعة وغير المشروعة، لضرب هذه المقاومة، واستخدم في ذلك «قوة الدولة» على نطاق غير مسبوق.

المهم انتهى عهد لورين وانتهى بعده بفترة قصيرة السياسة البريطانية القائمة على الحياد وعدم التدخل في شئون مصر الداخلية ولأسباب تتعلق بالأوضاع المصرية من جانب وبالأوضاع الدولية من جانب آخر.

بالنسبة للمصريين فقد عرفت الساحة الداخلية أكثر من تغيير له دلالته دفعت الجانب البريطاني في النهاية إلى التخلي عن سياسة الحياد.. منها أن الملك أسفر تماما عن وجهه وأنه يحكم باسم القصر حكما مباشرا دون ما اهتمام بردود الفعل الداخلية التي أخذت في التزايد، فقد تخلص فؤاد من صدقي نفسه بعد أن استنفد أغراضه ووضع مكانه شخصية دمية، عبد الفتاح يحيى، بكل ما كان منتظرا من جراء هذا التصرف من ردود فعل شعبية، كانت احتمالاتها الشغل الشاغل لدوائر وزارة الخارجية البريطانية.

ومنها: أن رياح الفاشية كانت قد بدأت تهب على مصر بعد أن شكل مجموعة من الشباب تنظيما على غرار تنظيم أصحاب القمصان السوداء في إيطاليا، وهو تنظيم أصحاب القمصان الخضراء الذي عبر عن الجماعة التي أسسها كل من أحمد حسين وفتحي رضوان تحت اسم «مصر الفتاة» عام ١٩٣٣ بكل ما يستتبع ذلك من نتائج لعل أهمها أن تلك الجماعات كانت خارجة في سياقها التاريخي عن الأحزاب التقليدية التي قبلت بأسلوب المفاوضات وسيلة لحل القضية الوطنية.

أما في الخارج فقد شهدت منتصف الثلاثينيات انهيار نظام السلام القائم على عصبة الأمم التي كانت قد تشكلت بعد الحرب العالمية الأولى بعد أن خرج عليه عدد من الدول المؤسسة، كان على رأسها اليابان بعد أن شنت حربا على الصين استولت على إثرها على مقاطعة منشوريا التي حولتها إلى دولة تابعة باسم منشوكو، وإيطاليا بعد أن حققت حلمها القديم بالاستيلاء على الحبشة، وقد أقدمت كل من حكومتي طوكيو وروما على فعلتيهما دون أن تضعا في الحسبان قرارات عصبة الأمم بكل ما ترتب عليه من إضعاف المنظمة الدولية، ومن بحث الدولتين الغربيتين الكبيرتين، بريطانيا وفرنسا عن نظام جديد للسلام.

كل ذلك عجل بصنع مفردات نجاح المفاوضات التي نتج عنها معاهد ١٩٣٦ بكل ما مثلته من حدث فريد في تاريخ عقد الثلاثينيات . .

إحدى هذه المفردات قبول سائر زعماء الأحزاب التقليدية في مصر بتكوين ما عرف باسم الجبهة القومية لمفاوضة الجانب البريطاني، وهو مطلب طالما ألح عليهم البريطانيون بقبوله، غير أن الوفد ظل يرفضه بعد التجربة المريرة التي خاضها في التحالف مع تلك الأحزاب خلال تجربة الوزارات الائتلافية (١٩٢٦-١٩٢٨) جاء أهمها نتيجة للسياسات البريطانية التهادنية مع الحركة الوطنية على ضوء كل ما لاح من مخاطر في الأفق، خاصة بعد أن رصدت آثار الحرب الإيطالية-الحبشية على الرأي العام المصري، والذي انقسم بين أغلبية تتملكها المخاوف من وصول قوة أوربية كبرى إلى منابع النيل في الهضبة الحبشية وما يمكن أن يترتب على ذلك من نتائج، وبين أقلية مرحبة بما حدث باعتباره يمثل تحديا لبريطانيا، يزعزع مركزها في وادي النيل.

المهم قاد كل ذلك إلى الشروع في الجولة الجديدة والأخيرة من المفاوضات التي مثل فيها مصر الجبهة القومية، وكان أكبر مستوى للتمثيل المصري من أى جولة سابقة، ومثل بريطانيا المندوب السامي في القاهرة السير مايلز لامبسون، وكان أقل مستوى لتمثيل حكومة لندن من أى مرة سابقة.

وبغض النظر عن المستويات، فقد توصل الطرفان إلى الاتفاق الذي عُرف بمعاهدة ١٩٣٦، وقد أمكن من خلالها تجاوز الأزمة السودانية ولو بمادة مطاطة أبقت الوضع على ما هو عليه بأن تستمر إدارة السودان مستمدة من اتفاقيتي ١٨٩٩ وأن تبقى سلطة تعيين الموظفين من البريطانيين والمصريين مخولة للحاكم العام، وتحت تصرفه جنود من المصريين والبريطانيين، وأن تكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد، وأخيرا ألا يكون هناك تمييز بين الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين في شئون التجارة أو الملكية.

ولقد أطلق كل من النحاس ومكرم على المعاهدة معاهدة الشرف والاستقلال، وأقامت حكومة الوفد أقواس النصر لمواكب المتفاوضين والدعاة للمعاهدة، بل وصل الأمر إلى أن تعتبر هذه الحكومة يوم توقيع المعاهد (٢٦ أغسطس) عيدا للاستقلال، غير أن جناحا من الحزب الكبير على رأسه الدكتور أحمد ماهر رفض أن يسير في «الزفة» فقد كان رأيه أنها ليست إلا خطوة في سبيل الاستقلال وليست الاستقلال كله. وفي

العام التالي مباشرة، دخلت مصر عصبة الأمم، ثم تم إلغاء الامتيازات في مؤتمر مونترو الشهير.

أما نوال عضوية عصبة الأمم فقد كان رمزيا أكثر منه حقيقة واقعة، ذلك أن الإنجليز كانوا قد حرموا مصر من دخول العصبة خلال الخمسة عشر عاما السابقة، ليس لسبب سوى الخوف من أن تلجأ إليها في حالة الاختلاف بينها وبين حكومة لندن، وهو ما لم يعد مصدرا لأى مخاوف بعد عقد المعاهدة، فضلا عن أن العصبة نفسها كانت من ناحية أخرى تلفظ أنفاسها الأخيرة بعد أن قام عدد من أعضائها على رأسهم اليابان وإيطاليا بتحدي قراراتها كما سبقت الإشارة.

وأما إلغاء الامتيازات، ففضلا عن أنه كان متوافقا مع عالم ما بعد الحرب العالمية الأولى، فقد كان لمصلحة الجانب البريطاني الذي طالما عانى من سياسات الدول صاحبة الامتيازات..

على أي الأحوال وضعت معاهدة ١٩٣٦ فيما بقي من عمر الجهاد خلال الثلاثينيات، وهي فترة لم تزد عن ثلاث سنوات، موضع الاختبار..

* * *

زعامة الوفد الجديدة:

ثالثا: عرفت الحركة الوطنية خلال نفس العقد متغيرات وضعتها في صورة مختلفة عنها خلال العشرينيات والتي بدت مظاهر الوهن عليها بعد وفاة زغلول باشا عام ١٩٢٧. صحيح أن الزعامة قد انتقلت إلى خليفته مصطفى النحاس بأقل قدر من الخسائر غير أن الحجم التاريخي للزعيم الجديد لم تكن تعدل بحال الزعامة التاريخية للرئيس الراحل، الأمر الذي حاول النحاس باشا أن يعوضه بشكل من أشكال الزعامة الثنائية كان مكرم عبيد شريكه فيها.

نستدل على ذلك من تضخم دور السكرتير العام الذي شغله الأخير، فهذا المنصب كان موجودا أيام زغلول، وكان يشغله النحاس باشا نفسه، غير أنه كان أقرب إلى الأداة المنفذة أمام الزعامة العملاقة للرئيس الراحل، على عكس ما حدث مع مكرم الذي كان أقرب إلى الشريك منه إلى الأداة.

ثم نستدل عليه من طمع الآخرين في أن يحتلوا كرسي الزعامة الذي بدا واسعا بعد وفاة الزعيم الجليل. والمعلوم أن انهيار الائتلاف الوزاري بين الوفد والأحرار الدستوريين عام ١٩٢٨، وما تبعه من تعطيل الحياة الدستورية وقيام وزارة محمد محمود كان وراءه اقتناع هذا الأخير بأنه الأولى باحتلال المقعد الذي خلا بوفاة زغلول، وليس النحاس الذي كان - في رأي محمد محمود - يفتقر إلى الماضي التاريخي الذي لا يعدل بحال موقف أسرة سليمان باشا، كبير الصعيد، فضلا عن أنه كان من آباء الثورة الأوائل، فقد كان واحدا ضمن ثلاثة نفاهم الإنجليز إلى مالطة مع زغلول في مارس عام ١٩١٩.

وجاء عقد الثلاثينيات بكل متاعبه، فالملاحظ أنه بعد استيلاء القصر على الحكم من خلال عهد صدقي باشا، وبعد أن اتحد الحزبان الكبيران، الوفد والأحرار الدستوريون، في بداية الأمر لمواجهته، أخذت هذه المواجهة في الضعف بعد ما لا يزيد عن عام، فقد حدث، كما سبقت الإشارة، أن طرحت عام ١٩٣١ فكرة حكومة قومية بدلا من حكومة صدقي باشا، وتشيع الدستوريون للفكرة جنبا إلى جنب مع قطاع من الزعامة الوفدية، مما ترتب عليه نتائج وخيمة على حركة المقاومة الوطنية ضد الحكومة الصدقية.

فقد رفض من يمكن أن نسميهم قطاع الأفندية في الزعامة الوفدية، ممثلا في النحاس نفسه ومكرم وأحمد ماهر والنقراشي الفكرة على ضوء ما سبق وأن عانى منه الوفد عام ١٩٢٨ وقت اشتراكه في العهد الائتلافي من مؤامرات لم يكن مستعدا لأن يواجهها مرة أخرى، بينما قبلها جناح الأعيان ممثلا في بركات باشا وفخري عبد النور وآخرين، خاصة بعد أن رأوا ما حل بمصالحهم من أضرار جسيمة ناتجة عن سياسة حكومة صدقي في استبعاد أنصارهم من جميع المراكز ذات الأهمية في الإدارة المركزية والإقليمية، زاد من تفاقمها ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت آثارها تزحف إلى مصر.

تبع ذلك أمران؛ أولهما: انتهاء التحالف بين الوفد والأحرار الدستوريين، خاصة بعد أن أخذت «السياسة»، صحيفة الأخيرين في التهجم على الزعامة الوفدية من جراء موقفها المتصلب، ولم يستمر التحالف بينهما كما حدث لدى مقاومتهما للعهد الملكي الأول أيام زيور. والثاني: الانقسام الذي عانى منه الحزب الكبير والذي نتوقف عنده قليلا، فقد كان للأستاذ توفيق دياب موقفه منه..

ففي جلسة الوفد التي انعقدت يوم ٢٠ من ديسمبر عام ١٩٣٠ في بيت الأمة وافقت الأغلبية (١٢) في مقابل الأقلية (٦) على تشكيل الحكومة برئيس غير وفدي مما أحدث

أزمة عنيفة داخل الحزب الكبير. صحيح أنه قد تمت تسوية الأزمة بعد وصول واصف غالي من الخارج ولكن فرزا اجتماعيا كان قد حدث في القيادة الوفدية، وتكفل ما حدث خلال عام ١٩٣٢ بتعميق هذا الشرخ.

فقد بدأت الأغلبية التي لم يؤخذ رأيها في الاجتماع بانتظام مما أدخل في روع الأقلية أنهم يجتمعون بهدف تدبير المؤامرات التي تطيح بالنحاس من رئاسة الحزب ووضع فتح الله بركات باشا محله، ولم يكن مطلوبا سوى مناسبة لحسم الموقف وهي التي واتت بالاختلاف على سياسة مقاطعة البضائع الإنجليزية والتي دعت إليها الزعامة الوفدية، ولم يتحمس لها الأعيان لما قد تسببه من ضرر لمصالحهم، أو بسبب اختلاف أحدهم، وهو نجيب الغرابلي، مع مكرم عبيد حول الدفاع فيما عرف بقضية القنابل مما أدى إلى انسحابه، ليس من القضية فحسب وإنما من الوفد أيضا!

تبع ذلك أزمة حادة بين الطرفين خاصة بعد أن صوتت الأغلبية ضد النحاس باشا في قضية عودة الغرابلي وبعد أن انحازت إليهم جريدة البلاغ الناطقة بلسان الحزب، الأمر الذي دفعه إلى اعتبار هذا المسلك «خروجا عن الوفد وانفصالا عنه». وحتى تخلق الزعامة الوفدية أمرا واقعا فقد ضم النحاس ١٢ عضوا جديدا مواليا بدلا ممن انفصلوا أو توفوا، ولم يعد أمام الأغلبية التي خرجت، أو أُخرجت سوى سبيل من ثلاثة؛ إما تكوين حزب جديد، أو الانضمام للأحرار الدستوريين أو الاعتماد على حكومة صدقي باشا.

لم يتحقق أي من الاحتمالات الثلاثة، فلم يكن مثل هؤلاء الرجال، بعد الخدمات «الجليلة العظيمة» التي أدوها للوفد، على حد تعبير فتح الله بركات باشا، يمكن أن يكونوا أداة لتدميره، أو أن ينضموا لخصومه التقليديين، مثل حكومة صدقي، أو خصومه التاريخيين مثل الأحرار الدستوريين، من هنا كان هذا الانشقاق هو الوحيد في تاريخ الوفد الذي لم ينجم عنه قيام حزب جديد، وآثر المنفصلون الانزواء في الظل منتظرين ما تسفر عنه الأحداث، وإن كان ذلك قد أدى في النهاية إلى إضعاف المقاومة الوفدية لعهد صدقي، ولو إلى حين!

ونتوقف هنا قليلا لنؤكد أن ما حدث كان كفيلا بخروج جناح الحمائم من الحزب الكبير الذي وقع تماما في حجر صقوره، ومع ما تؤكده متابعة تاريخ الأستاذ دياب من أنه قد انحاز إلى هؤلاء إلا أنه ينبغي أن نميز هنا بين تيارين داخل هذا الجناح، تيار جيل الوسط الذي تزعمه مصطفى النحاس ومكرم عبيد، وهو التيار الداعي إلى التشدد وعدم التفريط

في العمل الوطني، ويؤثر استخدام الأساليب السياسية عن دونها من الأساليب، وتيار الشبان الذي انتهجوا أسلوب العنف والذي تزعمه كل من الدكتور أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي، ولم يأت اتهام الرجلين في حادثة اغتيال السردار من فراغ، ورغم تعايش التيارين فترة غير قصيرة، إلا أن عملية الفرز حدثت خلال عام ١٩٣٧ وانتهت إلى التشقق الذي أصاب الحزب الكبير أواخر ذلك العام.

وتؤكد مجمل مواقف الأستاذ دياب أنه قد آثر أن يكون أحد المنتمين للتيار الأول، فهو وإن ظلت كتاباته ضد الاحتلال تتسم بالحدة الزائدة، إلا أنه لم يقر أساليب العنف التي كان ماهر والنقراشي رمزين لهما، الأمر الذي بدا فيما شاب العلاقة بينه وبين هذين الرمزين من توتر حتى قبل انشقاقهما عن الوفد، والذي تحول بعد هذا الانشقاق إلى عداء سافر!

ومع ما بدا بعد هذا الانشقاق وكأن حكومة صدقي قد طاب لها المقام، إلا أن ذلك كان في حد ذاته من بواعث نهايتها التي لم تتأخر كثيرا، فقد حدث في عام ١٩٣٣ حدثان كبيران أثرا على وجودها..

الحدث الأول: فيما عرف بقضية مأمور البداري التي هزت قوائم العهد الملكي كله. فقد حدث أن قتل الرجل في مارس عام ١٩٣٢، وثبت من التحقيق أن السبب هو ارتكابه حوادث تعذيب مع بعض الأفراد، مما دعا اثنين منهم إلى قتله على سبيل الانتقام. وبعد أن أصدرت محكمة جنايات أسيوط حكمها بالإعدام لواحد والأشغال الشاقة المؤبدة للآخر، رفعا طعنا أمام محكمة النقض والإبرام برئاسة عبد العزيز فهمي باشا، التي أصدرت حكمها الذي أثبتت فيه أن رجال البوليس أتوا من المنكرات ما وصفته بأنه إجرام في إجرام، مما وفر المناسبة لخروج علي ماهر وزير الحقانية من الوزارة بعد أن أمر بعدم تنفيذ الحكم، فلم يكن الرجل يجهل أن التحقيق في قضايا التعذيب الأخرى سوف يظهر المزيد من فظائع الوزارة، ولهذا وقع النزاع بينه وبين صدقي باشا الأمر الذي انتهى باستقالته واستقالة وزير آخر معه، هو عبد الفتاح يحيى باشا.

أما الحدث الثاني فقد تمثل في سقوط صدقي مريضا وسفره للعلاج في أوربا مما أطلق يد الملك في شئون الدولة، من خلال رجله زكي باشا الإبراشي، خاصة وأنه كان قد ضاق ذرعا بسياسة صدقي بالاستئثار بالسلطة.

وثبت خلال الأيام التالية أن ما أقامه إسماعيل صدقي كان نظاما ورقيا انهار أمام

رغبات صاحب الجلالة، الأمر الذي بدا واضحا بعد استقالة الرجل وبعد قيام وزارة ملكية بالكامل برئاسة عبد الفتاح يحيى باشا، مما وفر جوا جديدا كان أدعى للتدخل البريطاني، خاصة بعد أن تولى السير مايلز لامبسون مهام منصبه، مندوبا ساميا لبلاده في العاصمة المصرية، ومما أدى في نفس الوقت إلى أن أخذ الوفد في استعادة قواه.

ساعد على تلك الاستعادة اتفاق الزعامة الوفدية مع الإنجليز على التخلص من وزارة يحيى الملكية والإتيان بوزارة تستطيع أن تواجه التطورات الحادة التي أخذت في التداعي، وتم الاتفاق على حكومة توفيق نسيم التي تألفت في ١٤ من ديسمبر عام ١٩٣٤، والتي لم تكن تحظى بالرضاء الملكي، فقد كان من أول أعمالها إلغاء دستور صدقي، وحل مجلسي النواب والشيوخ القائمين على أساسه، وإن لم تعمل بنفس السرعة على استعادة دستور عام ١٩٢٣.

وبعد أن صبرت الزعامة الوفدية على الحكومة النسيمية لنحو عام لم تتخذ خلاله الخطوة المرتقبة بإعادة الدستور، قررت أن تجعل من يوم عيد الجهاد الوطني عام ١٩٣٥ (١٣ نوفمبر) بداية للتحرك ضدها، وهو ما بدا في مجموعة القرارات التي أعلنها النحاس في ذلك اليوم: توجيه الدعوة إلى الأمة كلها بعدم التعاون مع الإنجليز «ما دام اعتداؤهم قائما على الدستور والاستقلال»، المطالبة باستقالة الوزارة القائمة «لأن استمرارها في الحكم بعد إصرار الإنجليز على الاعتداء على الدستور والاستقلال هو إقرار لهذا الاعتداء، وأن الوفد لن يؤيدها إذا لم تستقل، وأخيرا الإعلان بأن كل وزارة تقبل التعاون مع الإنجليز في هذه الظروف إنما هي وزارة خارجة على الأمة يقاومها الوفد بكل ما يستطيع.

ولم يمض سوى ساعات على الاحتفال إلا وبدأت مظاهرات الطلاب خاصة بعد أن ناشد مكرم عبيد الشباب ببذل الأرواح من أجل بلادهم، فقد سار في نفس اليوم نحو ألفي طالب مسلحين بالعصي وقطع الحديد من الجيزة إلى القاهرة وهتفوا بسقوط وزير الخارجية البريطاني صمويل هور بعد أن أطلق تصريحا مفاده أن الحكومة البريطانية ترى وضع دستور وسط بين دستوري ١٩٢٣ وصدقي، مما اعتبره المصريون تدخلا في شئون بلادهم، ولم تلبث المظاهرات الطلابية أن انتشرت إلى طنطا ودمنهور، وبدا أن البلاد على شفا ثورة جديدة مما دعا الجميع إلى الهرولة لإنقاذ الموقف.

وانتهى الأمر بأن أتمت حكومة نسيم إعادة العمل بالفعل بدستور عام ١٩٢٣، هذا من

ناحية، كما وافق زعماء الوفد تحت الضغوط الطلابية على تأليف الجبهة القومية لإجراء المفاوضات التي ضمت زعماء الأحزاب من ناحية أخرى، وفضلا عن ذلك فقد تشكلت حكومة انتقالية برئاسة علي ماهر لإجراء الانتخابات التي أسفرت كالعادة عن فوز ساحق للوفد وتأليف الوزارة النحاسية الثالثة في ٩ مايو عام ١٩٣٦ .

وقد جاءت هذه الوزارة في ظل ظروف مواتية ربما لم تُتح لأى حكومة سابقة من حكومات حزب الأغلبية، فالملك فؤاد، عدو الوفد اللدود، كان قد توفي قبل تشكيلها بأيام قليلة (٢٨ إبريل)، ومجلس الوصاية كان ضعيفا إلى الحد الذي لا يمكنه معه مقاومة أى رغبة من رغبات حكومة الأغلبية، الأكثر من ذلك أنه بعد مفاوضات استغرقت أكثر من ثلاثة أشهر توصلت الحكومة إلى عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ . ومع أن الجبهة الوطنية كانت من الناحية النظرية هي التي فاوضت الجانب البريطاني إلا أنه من الناحية العملية فإن قيادة سفينة المفاوضات قد انعقدت للنحاس ومكرم، اللذين عزيا النجاح الذي تم إحرازه لدورهما.

وإذا كان لهذه الظروف مردودها الإيجابي على استئثار الوفد بالسلطة خلال تلك الفترة المفصلية في حكم أبناء أسرة محمد علي، فإنه كان له في نفس الوقت مردوداته السلبية التي يمكن أن نعددها فيما يلي :

١ - استشعرت الزعامة الوفدية أن العوائق القديمة التي كانت تكبح جماحها قد انهارت . . الإنجليز فقدوا الذرائع التي كانوا يستخدمونها في التدخل في أمور مصر الداخلية والتي وفرتها لهم تحفظات تصريح ٢٨ من فبراير . . حماية الأجانب والأقليات وحماية طرق المواصلات الإمبراطورية، وكان تدخل دار المندوب السامي في شئون مصر بعدئذ يمثل انتهاكا صريحا للمعاهدة، وهو ما حرص البريطانيون على تجنبه، والذي لم يحدث سوى مرة واحدة نتيجة لظروف الحرب القهرية في حادثة ٤ من فبراير عام ١٩٤٢ .

٢ - انهارت أيضا مقاومة القصر وتدخله في شئون الحكم، ففي خلال ما يزيد على العام كان المسئول في عابدين مجلس وصاية كان للوفد الدور الرئيسي في اختيار أعضائه، مما جعلهم في موقع الضعف بالنسبة له، وقد وصل الأمر بالزعامة الوفدية إلى محاولة الاستيلاء على السلطة في القصر نفسه إبان تلك الفترة، فقد تضمن الخطاب الذي وجهه النحاس إلى مجلس الوصاية بمناسبة تأليف وزارته الثالثة في ٩ من مايو

عام ١٩٣٦ أنه بهدف توثيق العلاقة بين القصر والأمة واقتداء بالأمم ذات التقاليد البرلمانية فإنه ينوي إقامة «وزارة قصر»، الأمر الذي علق عليه المندوب السامي بالقول إن الهدف من وراء ذلك أن يسيطر الوفد تماما على القصر حيث يصبح وزيره سياسيا يتبع الوزارة في الاتجاه الذي تسير عليه كيفما كان، ولم يمنع ذلك سوى تدخل المندوب السامي والذي أدى إلى التوصل إلى حل وسط بإنشاء منصب الوكيل البرلماني لشئون القصر على أن يكون مقره في مجلس الوزراء وليس في القصر كما كان مزمعا في الاقتراح الأصلي.

٣- وفي نفس الاتجاه أغدق الحزب الكبير على أنصاره الامتيازات، وبخاصة أولئك القريبون من النحاس ومكرم، وجاء جانب منها على شكل استثناءات في الترقيات والعلاوات وما إلى ذلك بالنسبة لموظفي الحكومة، الأمر الذي كان محل احتجاج شديد ليس فحسب من جانب خصوم الوفد وإنما أيضا في داخل صفوفه، مما دفع مكرم عبيد، وكان وزير المالية في نفس الوقت، أن يدلي ببيان طويل في البرلمان تحدث فيه عن الترقيات الاستثنائية التي صدرت في عهد الحكومات السابقة منذ عام ١٩٢٩ وكيف أنها كانت أكبر بكثير من الترقيات التي صدرت في عهد الوزارة الوفدية، والتي أكد أن صدورها كان بهدف تصحيح مظالم أنزلتها الوزارات السابقة على بعض الموظفين.

٤- الأخطر من كل ذلك ما لجأ إليه الوفد من تأسيس جماعة شبه عسكرية (ميليشيا) عرفت باسم أصحاب القمصان الزرقاء، مما اعتبره خصوم الزعامة الوفدية، النحاس - مكرم، خروجا عن الدستور ونبذا لتقاليد الحزب الكبير التي تقوم على الاعتماد على جماهير المصريين، خاصة وبعد أن اعتمدت الحكومة جانبا كبيرا من مصروفاتها السرية لدعم هذه الجماعة.

وعلى الرغم من أنه كان للزعامة الوفدية مبرراتها بأنها لم تلجأ إلى هذا الأسلوب إلا بعد أن استفحل خطر جماعة القمصان الخضراء، الجناح العسكري لجماعة مصر الفتاة، والتي كان معلوما أن خصوم الوفد، وعلى رأسهم محمد محمود وعلي ماهر، قد دعموها بكل الوسائل لتحرم الحزب الكبير من السيطرة على الشارع السياسي المصري، وأنه لم يكن ثمة خيار أمام الزعامة الوفدية سوى فل الحديد بالحديد، فإن الانتقادات ظلت تلاحق النحاس ومكرم بسبب رعايتهما لهذه الجماعة، خاصة بعد أن دخلت الجماعتان في معارك كانت الشوارع المصرية ساحة لها.

ومع اختفاء صورة الوفد القديم نتيجة لكل تلك الأخطاء التي ارتكبتها زعامته والتي تصورت معها أنها تستطيع البقاء أبدا في الحكم، أو ما أسماه خصومها أنها تحاول أن تفرض لونا من دكتاتورية الأغلبية، وكانوا محقين في هذا، أخذ البناء القائم في التداعي، فكثيرا ما يقود غرور القوة الأفراد والأحزاب إلى نهايتها، الأمر الذي بدا في مجموعة من المتغيرات غير المتوقعة:

من بين هذه المتغيرات أن القصر بدأ يستعيد أنفاسه خاصة بعد أن اعتلى الملك الصغير العرش، والذي حظي بشعبية كبيرة في أول عهده، واختفاء مجلس الوصاية الضعيف، وبعد أن تولى سياسي داهية وهو علي ماهر رئاسة الديوان، وبدأ يستعد للنزال مع حكومة الوفد ويتحدى هيمنتها.

من بينها أيضا كثرة عدد الخارجين عن الوفد، وإذا كانت روز اليوسف وكاتبها الأول الأستاذ عباس محمود العقاد قد بكرا في الخروج فقد تبعهما آخرون كان على رأسهم جريدة البلاغ التي طالما كانت هي وصاحبها الأستاذ عبد القادر حمزة الناطقين بلسان الحزب الكبير، وإن كنا نلاحظ أنها مع خروجها عن الحزب الكبير قد انحازت إلى القصر وأصبحت إحدى الصحف الناطقة باسمه.

من بينها ثالثا خروج جناح مهم من الحزب عنه، وهو الجناح الذي كان يوصف بأنه الأكثر شبابا والأكثر حيوية، بزعامة أحمد ماهر- النقراشي، وقد بدأ الخلاف مع هذا الجناح مع تشكيل الوزارة النحاسية الرابعة في أغسطس عام ١٩٣٧ واستبعاد النقراشي منها، الأمر الذي تبعه خروج الرجل من الحزب، ولم يمض وقت طويل حتى انضم إليه صديق العمر أحمد ماهر، ولعب القصر بقيادة شقيق الأخير دوره في إحداث أهم الشروخ التي أصابت الوفد حتى ذلك الوقت. .

كان أهم مما جرى عام ١٩٢١ حين انشق الأعيان وشكلوا حزب الأحرار الدستوريين في العام التالي، فقد حدث هذا الانشقاق على زعامة زغلول الأسطورية مما كان يقلل جدا من أثرها، ومن جماعة الباشوات والمثقفين الذي تركوا تأثيرا ضعيفا على الشارع المصري. وكان أهم مما جرى في انشقاق السبعة والنصف السابق الإشارة إليه والذي لم ينتج عنه تكوين حزب جديد. . فقد انشق هذه المرة من مجموعة كان لها تأثيرها على الشارع المصري وكانت معروفة بقدرتها التنظيمية الفائقة. الأكثر من ذلك أن هؤلاء عَدُّوا أنفسهم الوفديين الأصلاء حين أسموا أنفسهم «بالسعديين» وأسموا خصومهم «بالنحاسيين»،

وكان تأييد صفية زغلول، أم المصريين لهم مصدر قوة، هذا فضلا عن القصر الذي رأى أن الفرصة للتخلص من الوفد قد جاءت حتى بابه، ومن ثم لم يكن غريبا أن يقدم الشاب الصغير على إقالة الحكومة النحاسية في ٣١ من ديسمبر عام ١٩٣٧ دونما رد فعل كانت زعامة النحاس - مكرم تتوقع حدوثه من الشارع المصري.

من بين الخارجين أخيرا جريدة الجهاد وتوفيق دياب الذي ظل أهم الناطقين بلسان الوفد بامتداد السنوات السابقة. وإذا كنا نقبل بفكرة أن خروج الرجل جاء بسبب اختفاء صورة الوفد القديمة التي طالما اتسمت بالنقاء والنضال، اللذين كانا يناسبان شخصيته، فإنه لا يمكن ربط هذا الخروج بالآخرين، وبخاصة انشقاق ماهر- النقراشي، لجملة أسباب، أولها: لأنه قد حدث قبل خروج من أسموا أنفسهم بالسعديين، وثانيها: أنه لم ينضم لخصوم الوفد، ولم يصبح ناطقا بلسان القصر أو غيره، كما حدث بالنسبة لعبد القادر حمزة والبلاغ، آخرها: أنه لم تجمعه بالخارجين عن الحزب أي علاقة ودية خلال وجودهم جميعا تحت مظلته.

وكان على توفيق دياب أن يدفع ثمن رومانسيته، فهو قد ترك الوفد ولم يأو إلى سكن آخر، مما أدى إلى تعثر «الجهاد» وتوقفها أخيرا عن الصدور عام ١٩٣٨. وهذه قصة أخرى نرويها في الفصول القادمة.

الفصل الثامن

في حومة «الجهاد»!

ضد حكومة صدقي ١٩٣١ - ١٩٣٣

عنوان هذا الفصل من عنديات الأستاذ توفيق دياب نفسه، وقد رأينا الأخذ به بحكم ما واجهه الرجل خلال الفترة التي استغرقها، والتي بلغت عامين بالضبط بين صدور العدد الأول من الجهاد في ١٧ من سبتمبر عام ١٩٣١ واستقالة صدقي باشا ونزوله عن سدة الحكم (٢٧ من سبتمبر عام ١٩٣٣) وكانا عاصفين، فقد تعرض خلالهما صاحب الجريدة الشهيرة لمحاكمات عديدة انتهت بسجنه تسعة شهور من الـ ٢٤ شهرا!

البداية صدور العدد الأول من «الجهاد»، ولم يكن كأي صدور، فما أكثر الصحف التي كانت تصدر في ذلك العصر ثم تختفي بدون حس ولا خبر (!)، أما الجهاد فقد كان لديها ما يبرر الاستقبال الحافل الذي حظيت، حتى إن كبرى جرائد العصر، الأهرام، كتبت قبيل صدورها بيومين تبشر القراء بهذا الصدور وأنها ستسير على خطة الأستاذ توفيق دياب المعروفة «من تأييد مبادئ الوفد المصري. أما جريدة «الضياء» التي كان يحررها حضرته بعد تعطيل جريدة «اليوم» فسيتولى أمرها صاحب امتيازها حضرة الأستاذ عبد الحميد حمدي فنتمنى للزميلة كل توفيق في خدمة البلاد».
ولم يخيب الرجل توقعات المستقبلين إذ نجح فى أن يظل في بؤرة المهتمين بشئون الصحافة المصرية خاصة خلال الفترة التي انقضت من عهد حكومة صدقي والتي استمرت حتى اختفى الأخير من مسرح الحياة السياسية المصرية في سبتمبر عام ١٩٣٣.

وكعادة الأستاذ دياب صدَّر الرجل صفحة الجهاد الأولى بمقاله اليومي الذي كان قد اختاره منذ زمن تحت عنوان «حديث الصباح»، وكان من الطبيعي أن يتضمن أولها البرنامج الذي انتوت الصحيفة أن تنهجه، ولم يكن يختلف كثيرا عما كان متبعا مع «الضياء».. الفارق أن «الجهاد» كانت حريصة على أن تبرز مظاهر الترحيب التي استقبلتها بها سائر الصحف، وقد عُني الأستاذ دياب عناية خاصة بالتحية التي وجهها الأستاذ

عباس العقاد للجهاد مع صدورها، ونشرها في صدر صفحتها الأولى في العدد الصادر في اليوم الثالث من عمر الجريدة وعلق عليها بقوله: «لو أن قلما غير قلم عباس كتب هذه العبارات الكريمة تفضلا على أخيه صاحب هذه الجريدة، لحال حيائي دون أن أقدمها إلى القراء حلية متألقة في جيد الجهاد. ذلك بأنها تقدير أكبر الظن أنه من وحي الصداقة السخية قبله من وحي التحري لما يستحق هذا الضعيف»!

ومن بين عشرات الخطابات التي وصلت للأستاذ دياب تهنئه بالصحيفة الجديدة اخترنا هذا الخطاب الذي بعث به أحد زملائه القدامى من الزقازيق، هو الأستاذ محمد كمال والذي كان منصفا حين عبر عن إعجابه بسلاسة تعبير دياب وشدة بأسه على خصومه الذين هم خصوم الوطن، كما هنأه على اختيار اسم «الجهاد».. السبب: «أنك مجاهد من يوم أن عرفتك للآن، وقد عشقت الجهاد وحذقت أساليبه، وإني مبشرك ومبشر الأمة بأن «الجهاد» يكلل قريبا بالنصر والظفر إن شاء الله».

غير أن الأستاذ كمال وغيره ممن تحمسوا للجهاد لم يكونوا يدركون وقتئذ الثمن الذي كان على الأستاذ توفيق دياب أن يدفعه مقابل أن تكون الجهاد اسما وفعلا!

فيما سبق القول علمنا أن السنة التي قضاها الأستاذ توفيق دياب في «الضياء» قد ساعدته على اتخاذ قراره بإصدار «الجهاد»، فقد تأكد خلال ذلك العام أن الفيصل بين الحكومة وبين الصحافة هو قانون المطبوعات الذي أعاد صدقي إحياءه عام ١٩٣١ بشكل أكثر تشددا، كما تيقن الرجل أن صدقي، رغم كل عيوبه إلا أنه استمر يحتكم لمواد هذا القانون، كما عرك الأستاذ دياب في نفس الفترة تجربة أن يقول ما يشاء دون أن يقع تحت طائلته إلا في حدود!

بيد أن الأيام أثبتت أن الطريق إلى سجون صدقي مرصوف بحسن النوايا، وكان خطأ التقدير الذي وقع فيه الأستاذ دياب أنه خلال فترة الضياء لم يكن العهد الصدقي قد استقر بعد، الأمر الذي - فيما يبدو - لم يضعه الرجل في حسبانه هذه المرة.

لقد اعتقد صاحب «الجهاد» أن التاريخ يعيد نفسه وأنه قادر على أن يكرر تجربة «الضياء» ولكن لحسابه وليس لحساب آخرين، هذا من ناحية، وأن يكون ذا طابع أكثر حدة من ناحية أخرى، فهو وحده في هذه المرة الذي سيدفع الثمن على عكس الحال في

المرة السابقة حين كان يجرجر عبد الحميد حمدي في ركابه، الأمر الذي لم يبق له معه فيه أي مجال للتردد!

الحملة على حكومة صدقي:

البداية الساخنة جاءت في مناسبة زيارة صدقي باشا لموطن الأستاذ دياب في مديرية الشرقية وما صحبها من استعدادات لمقدم رئيس الوزراء من الأعيان المدفوعين بأقسى الدوافع «إلى البذل في سبيل التحيات بالأعلام المرفوعة والأرائك الموضوعة والسماط الممدود، وقد تكون بيوتهم في أشد الحاجة إلى القليل أو الكثير الذي ينفقه أولئك المسخرون في اللهو واللعب»، كما كتبت «الجهاد»!

جاء الرد ببيان من إدارة المطبوعات يؤكد بأن عمدة وشيخ بلدة سنهوت، مركز منيا القمح، هو الذي دفع ابن أخيه محمد توفيق دياب إلى كتابة هذا المقال. ثم ساق مجموعة من الاتهامات لعم صاحب الجهاد، منها: أخذ نقود من مقترضي السلف الزراعية، استخدام التهديد والوعيد لورثة أحد الملاك حتى أمكنه الحصول على مخالصة باستلامهم مبلغا كان العمدة مدينا بها لمورثهم، فضلا عن اجتراء العمدة على القيام بعدد من الأعمال المخلة بالقانون.

وعلى صفحة كاملة من عدد الجهاد الصادر يوم ٢٥ من سبتمبر عام ١٩٣١ جاء رد الأستاذ دياب، ويكفي أن نسوق هنا عناوين هذا المقال الطويل لندرك فحواه: «مثال من تصرفات ولاة الأمور في عهد صدقي باشا - مهازل إدارية في مديرية الشرقية عامة وفي مركز منيا القمح خاصة- بيان مضحك من إدارة المطبوعات عن الأسباب المزعومة لرفت الشيخ أحمد دياب عمدة سنهوت وابن أخيه عبد العظيم أفندي دياب نائب العمدة - دحض ما ورد في البيان وإظهار بعض فضائح الإدارة في هذا الموضوع»!

وجنبا إلى جنب مع الاتهامات التي ظل الأستاذ دياب يكيلها لصدقي وحكومته، عن حق في الغالب، كانت هناك ذيول ممتدة لتلك المعركة الشرقاوية، فلم يدع الرجل رئيس الوزراء يهنأ برحلته إلى تلك المديرية، وتساءل عن الأسباب التي دعت إلى تملك الهلع لنفوس رجال الإدارة مع انتقال رئيس الوزراء من مكان إلى آخر «ولماذا تنقلب المساجد التي يقيم فيها الرئيس صلاة الجمعة إلى شبه ثكنات عسكرية

وساحات حربية؟ ولماذا لا تسمحون إلا لعدد محدود من الأنصار بتوديعه إذا سافر أو استقباله إذا عاد؟!».

وقبل أن ينتهي عام ١٩٣١ انتقلت المعركة إلى ميدان آخر، ففي يوم ٩ من يوليو شرع في قتل رئيس مجلس النواب، محمد توفيق رفعت باشا، وهو في سيارته بدائرة قسم شبرا، وبعد عشرة أيام انفجرت قنبلة في وزارة الحقانية، ثم انفجرت قنبلة أخرى يوم ٢٧ من يوليو في منزل علام باشا وكيل وزارة الداخلية، هذا فضلا عما ظل يحدث من قطع أسلاك التليفونات الخاصة بالسيمافورات ومحاولة حل مسامير قضبان السكك الحديدية.

ويمكن القول إن شتاء عام ١٩٣١ كان فصل الصراع حول قضية الاغتيالات بين «الجهاد» ووزارة صدقي، فتكتب جريدتنا في ٢١ من أكتوبر من ذلك العام عن عدم استجابتها لطلب وزارة الداخلية بالامتناع عن نشر ما يتصل من تحقيقات حول هذه الجرائم، وهو ما رفضه الأستاذ دياب بعد أن أخذت المقطم تنشر نقلا عن مسئولين أمنيين كثيرا من أخبارها، وذكر الأستاذ دياب بأن هذا الحال يقتضي المساواة بين سائر الصحف سواء تلك الموالية للحكومة الصدقية مثل المقطم، أو الوفدية مثل جريدته. وأنهى مقاله الطويل متسائلا هل المطلوب أن تقتصر الجهاد فيما تنشره على ما ينشر أولا في الوقائع المصرية؟!!

وتناولت في اليوم التالي ما نشرته جريدة الديلي تلغراف الإنجليزية نقلا عن مراسلها في القاهرة من اكتشاف جريمتين سياسيتين بالتآمر على قتل ابن عمة إسماعيل صدقي ومحاولة اغتيال شيخ الجامع الأزهر وتعليقها بأنهما حلقتان من سلسلة الجرائم الوفدية، ووصف الأستاذ دياب تلك الأقوال بالتخرصات، وتوقفت عند الاتهام الأخير بأن عددا ممن قبض عليهم أخيرا متهمون بالتحريض على اغتيال شيخ الجامع الأزهر ووصفت القول به بأنه لون من الجنون الاستعماري!

وانتهت «الجهاد» إلى القول بأنه لن ينال من جهاد الأمة المصرية مثل هذه الإبليسات ولن ينال من كرامة الوفد المصري ولا شرفه العالي مثل هذه الدنايا فهو لا يزال قوام النهضة المصرية وإمامها الهادي»!

ووصلت حملة «الجهاد» إلى ذروتها بعد اعتقال العديدين بتهمة ارتكاب هذه الحوادث، والذين بدأت محاكمتهم يوم الأحد ٦ من ديسمبر، وهي المحاكمة التي احتلت

وقائعها أغلب صفحات «الجهاد» الصادرة في اليوم التالي وعلق عليها الأستاذ توفيق دياب تعليقا طويلا تحت عنوان «أسوأ عهود مصر عهدها الحاضر» فوصفه بعهد الفوضى حيث أصبح على كل فرد أن يتولى حراسة نفسه بنفسه «فجرائم القتل الجريء والسلب والنهب والتحريق والإتلاف قد بلغت في هذه الفترة الجاهلية ما لم تبلغه قط في أي عصر من عصور مصر الحديثة. وجرائم التزوير والشهادات المطبوخة والاتهامات المصنوعة قد أصبحت سنة مألوفة مستمدة من ظلمات هذا العهد المنكود»!

شهدت نفس الفترة، أواخر عام ١٩٣١ وبداية العام التالي، نذر المتغيرات في علاقة التحالف بين الوفد والأحرار الدستوريين في مواجهة عهد صدقي، الأمر الذي كشف عنه بعد الحملة المستمرة التي قادها زعماء الأول دون هوادة على ذلك العهد، والذي كانت الجهاد في طليعة القائمين بها.

ولسنا في حاجة هنا لإثبات عنف هذه الحملة سوى مطالعة العناوين الرئيسية التي كان الأستاذ توفيق دياب يختارها لمقالاته التي احتلت الصفحة الأولى من جريدته: الأحلام الصدقية والنزوات الاستعمارية لن تتحقق وفي مصر رجال، طغيان الإدارة في الأقاليم، مهزلة في مأساة أو تعليل صدقي باشا لمحاربة الأمة في عيدها الوطني، إلى متى الاستهانة بالأمة المصرية؟، صدقي باشا يسيء للإسكندرية حين يتهمها بتأييده، هلموا- هلموا إلى حزب الشعب! بهذا ينادي الخوارج!

ولما كان الوفد قد تيقن من أن سياسة الحياد الإنجليزية وراء الإبقاء على عهد صدقي، فقد نالها نصيب من هذا الهجوم الأمر الذي نتبينه أيضا من جملة من عناوين الجهاد خلال نفس الفترة: رئيس الوزارة البريطانية بين القول والعمل، فرنسا وتحرير سوريا - إنجلترا واستعباد مصر. وتحت عنوان «السياسة البريطانية عدو مصر اللدود أولا وأخيرا- كلمات صريحة» وضع الأستاذ دياب أربعة مقالات رئيسية بين يومي ٢٢و ٢٥ من نوفمبر عام ١٩٣١، لم يترك فيها نقيصة إلا وألصقها بالبريطانيين؛ مصر فريسة الإنجليز، حسبنا اليوم إيقاظ الشعور بأن إنجلترا عدو مصر، فضائح الاستعمار، وغير ذلك من المقالات ذات العناوين الحريفة.

وكان لهذه الحملات مضاعفاتها، مما يمكن رصده فيما يلي:

١ ـ يبدو أن الأستاذ توفيق دياب قد ذهب في تلك الحملات بعيدا إلى الحد الذي جاوز فيه سياسات الوفد، المعلنة على الأقل. فتحت عنوان «كلمة صاحب الجهاد في الإشاعات

السياسية الحاضرة» كتب في عدد الجهاد الصادر يوم ٢١ من ديسمبر مؤكدا على أنه «سيظل على البر بعهده لدستور الأمة وخاصة بعد أن أقسم اليمين على احترام نصوصه وأحكامه على ملأ نواب الأمة في البرلمان الذي عصفت به يد الانقلاب الأخير»، وهو بذلك يرد على بعض ما أذاعته الألسن من أن «في جو السياسة المصرية بارقة أمل ربما أدت إلى حلول».

وختم هذا المقال بإعلان ولائه للوفد «ولميثاق الائتلاف بينه وبين الأحرار الدستوريين، مما هو بمثابة ولاء لدستور الأمة ليبقى محترم النصوص نافذ الأحكام، ومع أنه لم يغب عن كثيرين ممن قرءوا هذا المقال أنه يرد على ما تردد من إشاعات حول قبول البعض لفكرة حكومة قومية بمن فيهم عدد من زعامات الوفد نفسه، فإنه زاد الأمر إيضاحا في مقاله في العدد التالي تحت عنوان «كلمة تفسيرية لكلمتنا أمس» وكان هذه المرة صريحا ومباشرا.

زعم في بداية هذا المقال أنه قد انهالت عليه أسئلة القراء وكان من بينها «هل بين أعضاء الوفد - لا قدر الله - خلاف على أمر ذي بال؟ وهل يرى بعضهم أن يتسامح فلا يصر على تنفيذ كل أحكام الدستور إذا عاد الدستور، وذلك اختصارا لطريق الكفاح وتخلصا من شرور هذا العهد على أهون سبيل؟

وأردف ذلك بسؤال آخر عما إذا كان الوفد «ينظر إلى البوارق السانحة بمنظار، وينظر إليها الأحرار الدستوريون بمنظار، فيخشى صاحب الجهاد أن تختلف الهيئتان في مقدار حرصهما على تنفيذ دستور الأمة بنصوصه وأحكامه وفقا لميثاقهما الوطني المشهور؟».

وأجاب بشكل صريح أن الذي حمله على هذا الموقف ما تردد من شائعات تزعم أن دستور الأمة لن يعود، إلا على شرط أن تتولى شؤون البلاد وزارة قومية يفرضها الخصوم على برلمان الأمة في دورته الأولى فرضا محتوما «ولا يختلف دستوريان ولا وفديان في أن كل وزارة دستورية يجب حتما أن تكون وليدة إرادة البرلمان، في حين أن هذا الشرط إن نفذ كان البرلمان شبحا لا إرادة له ولا روح فيه! وهذا هو الانتحار الدستوري لا أقل ولا أكثر!».

والحقيقة أن القضية، كما أثبتت الحوادث فيما بعد، كانت أكبر كثيرا من مجرد إشاعات، رغم محاولة الوفد نفيها، فقد نشرت جريدتنا في اليوم التالي، وتحت عنوان «بيان من الوفد المصري» إشارة إلى المقالين وإلى ما يردده البعض من وجود رأيين بين

أعضاء الوفد المصري في الحالة السياسية: «والوفد المصري يعلن أن كتلته هي أمنع من أن يتسرب إليها أي وهن أو انقسام»، ونصح البيان بالابتعاد عن هذه الإشاعات الضارة التي تمس «وحدة البلاد المقدسة».

وكان الأستاذ دياب ذكيا عندما علق على البيان بأن الوفد بنيان مرصوص مساكه الإيمان بقضية البلاد بشطريها الدستور والاستقلال، مع أنه كان يعلم علم اليقين بالخلاف الذي أخذ يدب بين الحمائم من محبذي الاشتراك في الحكومة القومية المطروحة، وبين الصقور الرافضين للفكرة وكان صاحب الجهاد منها.

٢ ـ نشبت نتيجة لذلك معركة صغيرة بين الجهاد والبلاغ، فقد صدرت البلاغ في اليوم التالي لصدور بيان سكرتارية الحزب الكبير بمقال وضعه رئيس التحرير الأستاذ عبد القادر حمزة تحت عنوان «الوفد وبيانه وترديد الإشاعات الضارة» أنهاه بقوله: «إن الذين يشيرون في كتاباتهم -ولو على سبيل الترديد- إلى أن فيه رأيين مختلفين يسيئون إلى الحقيقة كما يسيئون إلى الوحدة المقدسة».

انتقل عبد القادر حمزة في اليوم التالي من التعميم إلى التخصيص حين طلع في عدد البلاغ الصادر يوم ٢٥ من ديسمبر بمقال جاء فيه أنه «كان من الواجب أن يترك الزعماء يعالجون الموقف السياسي الحاضر في جو هادئ خال من سموم الإشاعات الكاذبة والافتراضات التي تتقدم الحوادث ولا تبنى على سبب صحيح، ولكن بعض الصحف خالف هذه القاعدة مع الأسف، فرأيناه يكتب لا لينبئ بأخبار صادقة بل ليردد إشاعات لا تستحق أن تروى، وليس لها من الصحة نصيب، وليس في ترديدها إلا تسميم الجو وخلق صعوبات أمام الزعماء في معالجتهم للموقف الصعب الذي يعالجونه».

«ثم يتمادى الأستاذ ويحاول الغلو في الإثخان فيقول: «وهذا هو الحق الذي لم يكن للصحف أن تعدوه». ومعلوم أن الصحف على صيغة الجمع تعميم قد يمتد أواره الملتهب من زميلتنا الكبيرة «الأهرام، وكانت أول ما نشر بعضا عن أخبار الخلاف» إلى الجهاد».

دعا ذلك الأستاذ دياب إلى التعليق بأنه «إن يفاخر بنفيس من هذه الدنيا فبضميره الذي بين جنبيه. وهو بعد مؤمن بالله مؤمن بالوطن مهما يكن صاحب البلاغ قد أراد. ولعله أراد بنا خيرا كثيرا. والله عليم بذات الصدور»!

* * *

إنهيار التحالف بين الوفد والأحرار الدستوريين:

خلال الشهور الأولى من عام ١٩٣٢ نخرج من قراءة الجهاد بحقيقتين؛ أولاهما: أن الطلاق بين الوفد والأحرار الدستوريين كان في طريقه للوقوع بسبب إيثار الأخيرين لصيغة «الحكومة القومية» الأمر الذي انعكس على الفتور الذي أصبحت تنشر به جريدة توفيق دياب أخبار الحلفاء القدامى. وثانيتهما: أن عوامل الانشقاق داخل الوفد نفسه كانت قد أخذت تفعل فعلها، الأمر الذي دعا صاحبنا إلى أن يحتل مقعد المراقب مخافة أن تؤدي تدخلاته إلى الإسراع به، وهو أمر كان لا يسعى إليه أي وفدي مخلص.

وهو في هذه الظروف أراد أن يعود إلى ميدانه المفضل.. الهجوم على حكومة صدقي، الأمر الذي كانت تحتمله هذه الحكومة أحيانا ولا تطيقه في أغلب الأحيان، فكانت تلجأ في الحالة الأولى إلى إصدار بيانات التكذيب وأعمال التضييق، وكانت تستخدم في الحالة الثانية سلاح المطاردة القانونية.

نموذج للحالة الأولى ما نشرته الجهاد صباح يوم الخميس ١٢ من فبراير من أنها قد علمت أن الخبير البلجيكي الذي استقدمته الحكومة المصرية لإنقاذ مالية البلاد من الأزمة التي تواجهها قد ارتأى فصل الجنيه المصري عن الجنيه الإنجليزي، ومن أن الوزارة تفاوض مندوبي شركة القناة لمد امتيازها، فضلا عن ذلك فهناك مفاوضات تجرى لضم شبه جزيرة سيناء إلى فلسطين لاستعمالها في الاستعمار اليهودي ولإنشاء مملكة يولى الخديو السابق ملكها، فعلق عليها صدقي بأنها غير صحيحة بالمرة!

ومع أن الجهاد قد ردت على هذا التكذيب بمقال طويل شغل كل الصفحة الأولى من العدد الصادر في اليوم التالي، إلا أن هذا الرد جاء ضعيفا فقد تعللت بأنها قدمت تلك الأخبار على أنها شائعات، وأنه كان لديها ما يعطي لها بعض المصداقية.. إشاعة مد امتياز القناة مصدرها حضور الكونت ديلسبس حفيد ديلسبس الكبير والمسيو بارير رئيس مجلس إدارة الشركة إلى مصر ومقابلتهما بعض المسئولين. أما إشاعة شبه جزيرة سيناء فمصدرها الرحلة التي قام بها صدقي باشا نفسه إلى القدس وبيروت «في أشد أيام الشتاء قساوة وبردا» الأمر الذي دعا إلى تضارب الأقوال حول الهدف من هذه الرحلة الغريبة وكان منها ما نشرته الجهاد. وقد أنهى الأستاذ دياب مقاله الطويل بالترحيب بتكذيب صدقي لهذه الشائعات!

ومن التكذيب إلى التضييق فيما رواه الأستاذ دياب في أحد أعداد الجريدة عن أخبار

الحصار الذي فرضه البوليس على دار الجهاد. . قال: «ما أن غربت شمس يوم ٢٤ من يناير عام ١٩٣٢ حتى ضرب صدقي نطاقين من الجنود على طرفي شارع ناظر الجيش حيث دار «الجهاد». ولم يكتف بهذا حتى ضرب نطاقين آخرين داخل الشارع على مقربة من الدار. فما من عابر سبيل ولا من قاطن في هذا الشارع وما من شيخ سابق ولا نائب سابق ولا صديق حميم يريد زيارة الجهاد، وما من محرر أو مندوب أو عامل أو فراش أو خادم، وما من صاحب إعلان تجاري أو حامل نعيا يريد نشره في الجريدة- وعلى الجملة ما من أحد كائنا من كان يريد المرور بشارع ناظر الجيش إلا واستوقفه الجنود المرابطون في هذه النطاقات».

نموذج الحالة الثانية المقالان اللذان نشرتهما الجهاد في أواخر نفس الشهر. . الأول تحت عنوان «المساهمون المبرقعون في شركة ثورنيكروفت»، والثاني تحت عنوان «اقرءوا واعجبوا أيها المصريون: عبود باشا يملك أكثر من ٥٢ في المائة من شركة ثورنيكروفت وسوارس المندمجتين». وكان لهجوم دياب على عبود باشا، أشهر رجال الأعمال في مصر قبل عام ١٩٥٢، دلالة سياسية.

الاسم بالكامل محمد أحمد عبود، ينحدر من الطبقة الوسطى الصغيرة، تلقى تعليمه في جلاسجو ثم اشترك مع عدد من رجال الأعمال الإنجليز في بعض مشروعات خارج مصر وداخلها كان منها مشروع تعلية خزان أسوان، كما أنه حصل خلال الفترة الممتدة بين يوليو عام ١٩٣٠ ويناير من العام التالى على عقود من شركات بريطانية بلغت قيمتها أربعة ملايين جنيه إسترليني.

أما تاريخه السياسي فقد انضم عام ١٩٢٠ بعد عودته للبلاد إلى الوفد ودخل عام ١٩٢٦ برلمان الائتلاف كأحد نواب الحزب الكبير، وأصدر خلال تلك الفترة جريدة «الكاشف» وكانت ذات لون وفدي، غير أنه انشق عن الوفد بعد انقلاب محمد محمود وانضم للأخير الأمر الذي دعا إلى فصله منه خاصة بعد أعمال الدعاية التي قام بها لصالح محمود باشا. وقد نهج على نفس الطريق أثناء العهد الصدقي وشارك في الهجوم على سوء إدارة الوفد للبلاد، الأمر الذي انتهى أخيرا بحصوله على لقب الباشوية تحت ذريعة العمل الكبير الذي قام به في حفر ترعة الفؤادية، كما أنه قد عين في نفس الوقت عضوا في مجلس الشيوخ.

لم يكن غريبا مع ذلك أن تنتهز حكومة صدقي الفرصة وتحرض عبود على أن يتقدم

ببلاغ ضد الجهاد وتوفيق دياب عما نشره عنه مطالبا بالحصول على تعويض مدني قدره عشرين ألف جنيه.

من نص التحقيق الطويل الذي نشرت الأهرام وقائعه يوم ١٤ من مارس عام ١٩٣٢ والذي أجراه الأستاذ حسن الجداوي وكيل النيابة وردا على السؤال الأول عما يعنيه «بالمساهمين المبرقعين» جاء جواب الأستاذ دياب بأنه يقصد الوزراء ولكنه لا يريد أن يحدد إذا كانوا الوزراء الحاليين أو سواهم. وردا على السؤال الثاني عما كتبه حول فكرة اندماج شركة ثورنيكروفت بشركة سوارس بقصد هروب الشركة الأولى من قانون ١٩٢٧؟ قال: إنه كان يتبع في ذلك ما تكتبه الجرائد خصوصا البلاغ «وعلى رأسها قانوني ضليع يعرف كل هذا وأنه مقتنع تماما إن الشركة تحابى من الحكومة».

وقبل الانتهاء من التحقيقات في قضية عبود كانت حكومة صدقي تجرجر صاحب الجهاد إلى محاكمة أخرى عن مقال نشره في العدد الصادر يوم ٢٦ من إبريل نقتبس منه هنا فقرات طويلة لما كان له من تأثير على مسيرة الأستاذ دياب وجريدته..

المقال كان عن مشروع سد جبل الأولياء الذي نال نصيبا كبيرا من هجمات الجهاد، وقد بدأه بالتحذير بأن الصاعقة توشك أن تنقض على رأس مصر والمصريين «وسيرجع الفضل الخالد في هذه النكبة إلى صدقي باشا في البداية وإلى برلمانه في الختام».

تحول من ذلك إلى إدانة من وصفهم «بالكثرة المتهافتة على تأييد البلاء الداهم والتي أبى لها تفانيها في متابعة الوزارة إلا أن ترفض حتى مجرد إلقاء السمع لرجال الفن من خصوم المشروع، فبعد أن أقبلت اللجنة بسمعها المرهف وبصرها المتشوف وفؤادها المتلهف على كل جد وهزل وحق وباطل، تجود به شفاه الأبطال من مجندي الكارثة رفضت أغلبية اللجنة البرلمانية الصدقية أن تعير المعارضين الفنيين مثقال ذرة من عنايتها الكريمة السمحاء فضربت من دونهم على سمعها حجابا»!

وأنهى مقاله الشهير هذا سائلا أعضاء برلمان صدقي: «أي ضمير يطاوعكم على أن تكلوا عنق مصر إلى السيف الإنجليزي اعتمادا على مجرد حسن الظن بالإنجليز؟! وأي عاطفة تطاوعكم على أن تجعلوا كارثة جبل الأولياء لعبة من ألاعيب الحزبية ووسيلة إلى مكايدة خصومكم من المواطنين ومصافاة حلفائكم من الغاصبين؟!».

وعلى الرغم من أن الحكومة قدمت للنائب العام بلاغا ضد توفيق دياب معتبرة أن ما جاء في هذا المقال طعن في هيئة نظامية هي هيئة البرلمان، فإن الرجل لم يبال وسار في

طريقه لا يلوي على شيء، الأمر الذي نرصده في سلسلة المقالات التي كتبها خلال الأيام التالية!

يوم ٩ من مايو كان عنوان المقال الرئيسي «خطبة صدقي باشا في جرجا وكارثة جبل الأولياء»، ثم مقالان في اليومين التاليين تحت عنوان «الجهاد يناقش المقطم في مشروع جبل الأولياء»، ومقال يوم ١٦ من نفس الشهر أعطاه عنوانا مثيرا «صيحتنا الأخيرة- إشفاقا على مصر من كارثة جبل الأولياء» طرح فيه أهم الاعتراضات المصرية على المشروع الجديد ألا وهو: هل يكون خطرا على مصر إذا تم أو لا يكون؟ - الإجابة كما جاءت في كلماته: «ليس لدى رئيس الوزراء ولا أحد من الوزاريين ولا لدى وزير الأشغال ومهندسيه جواب على هذا السؤال سوى أن الخطر لا ريب فيه، إذا شاء المسيطرون على السودان أن يحبسوا ماء النيل الأبيض عن مصر لسبب من الأسباب، ويقر حضراتهم بهذا الاعتراف الصريح بوجهة نظرنا ومثار مخاوفنا».

من جانب حكومة صدقي سارت قدما في طريق تقديم الرجل للمحاكمة، وقد ضمت القضيتين المرفوعتين ضده سواء من عبود باشا أو لطعنه في مجلس النواب، وقد انتهت التحقيقات بتقديمه للمحاكمة أمام محكمة جنايات مصر يوم ١١ من يونيو، وكانت قضية رأي عام بكل معنى الكلمة، ونظن أن هذا بالضبط ما كان يسعى إليه الأستاذ دياب.

بدا ذلك في وصف مندوب الأهرام لجلسة المحاكمة وكيف أن قاعة المحكمة ازدحمت برجال الصحافة والجمهور «انتظارا لدور الدعويين العموميتين المرفوعتين ضد الأستاذ محمد توفيق دياب بصفته صاحبا ومحررا للجهاد». وبينما حضر كل من مكرم عبيد والسيد الجندي عن الأستاذ دياب حضر وهيب دوس بصفته محاميا عن عبود باشا.

وعلى الرغم من كل الضجة التي أثيرت حول القضية إلا أن الجلسة لم تستغرق وقتا طويلا، فقد طالب الدفاع بتأجيلها لأن محاميه يترافعون في قضية القنابل التي كانت تنظر في نفس الوقت. صحيح أن النيابة طالبت بعدم الاستجابة لهذا المطلب إلا أن المحكمة رأت أنه ليس في القضية ما يوجب الاستعجال، واستجابت لطلب الدفاع بتأجيل القضيتين إلى الدور المقبل، ومعنى ذلك أنه كان أمام الأستاذ دياب شهور الصيف بأكملها يستريح فيها من المحاكم والنيابة والمحامين، ولكن لم يكن مقدرا للرجل الراحة!

* * *

خروج السبعة ونصف:

كان صيف عام ١٩٣٢ ساخنا بكل المقاييس، فقد عرف تحول الخلاف المكتوم داخل صفوف الوفد حول قضية الحكومة القومية إلى خلاف معلن، ولم يكن الأستاذ دياب ليغيب عن هذه المناسبة، خاصة وأنه كان قد أعلن موقفه من قبل. . برفض الفكرة.

بدا انحياز «الجهاد» مع ظهور النذر الأولى للانشقاق، فقد رحبت بشكل مبالغ فيه باجتماع الهيئة الوفدية الذي انعقد يوم ٢٩ من مايو عام ١٩٣٢ وأكدت في عنوانها الذي استعرضت وقائعه على «سلامة الكتلة الوطنية في حومة الجهاد» على حد تعبير الأستاذ دياب، وقد ذهبت في تأكيدها على وحدة الوفد إلى حد إحصاء عدد الحاضرين من الهيئة الوفدية فكانوا مائة وسبعين أضافت إليهم زهاء خمسين من الشيوخ والنواب السابقين الذين تعذر عليهم الحضور بأشخاصهم، «فحضروا بقلوبهم وأيدوا سلفا ما تضعه هيئتهم الوفدية من قرارات».

هاجمت في نفس الوقت محاولة صدقي باشا التهوين من شأن هذا الاجتماع والذي رأى أن قراراته صادرة عن أقلية الهيئة البرلمانية الوفدية القديمة، وأكدت على بطلان ما فتئ يردده عن انصراف الأمة عن الوفد بفضل التدابير التي تمت منذ تسلم زمام الحكم، وأكدت أنه لو تجرد من أدوات السلطة وأسلحة المنصب وزار أى قرية أو مدينة يختارها لرأى انفضاض الناس من حوله.

ولما كانت بداية الانشقاق الذي عرفه الوفد خلال صيف عام ١٩٣٢ قد جاءت نتيجة لخلاف بين نجيب الغرابلي ومكرم عبيد حول منهج الدفاع في قضية القنابل، وما استتبع ذلك من تقديم الأول لاستقالته من الوفد يوم ١٢ من أغسطس، فقد أصبح الرجل محورا لاهتمام الصحف الوفدية، وبخاصة الجهاد التي أفردت لقضيته الصفحات الطوال.

ويمكن وصف عدد الجريدة الصادر يوم ٢٢ من أكتوبر بأنه عدد الغرابلي باشا، ففضلا عن هجوم الأستاذ دياب عليه في مقالته الافتتاحية فقد شغل صفحة بأكملها بنصوص استقالته من الحزب الكبير، ثم سحب هذه الاستقالة في ١٥ من أكتوبر، ثم تصميم النحاس باشا على قبولها في ١٨ من نفس الشهر، وكانت له أسبابه. .

منها: قبول الغرابلي التعاون مع الحكومة الحالية باندماجه في لجنة ألفها وزير المعارف فخرج بذلك على الخطة التي قررها الوفد، ومنها إرساله استقالة غير مسببة من الوفد

والهيئة الوفدية وإصراره عليها رغم إلحاح النحاس عليه بسحبها، ومنها أخيرا أنه سعى إلى سحب تلك الاستقالة بعد أن رآها فرصة لإحداث الفرقة بين أعضاء الوفد.

وكان ما حدث بعد ذلك من انشقاق ثمانية من الهيئة الوفدية عنها ميدانا لمعركة أخرى خاضتها الجهاد ضد من هللوا له، فهي قد أسمته «بالانفصال» رغبة منها في التأكيد على ضآلته، وأن النحاس باشا ومن بقي معه ظلوا يمثلون الجسد الرئيسي للحزب الكبير، ولعل المقال الذي كتبه الأستاذ دياب يوم ٤ من نوفمبر إنما يدل على هذه النظرة..

المقال جاء تحت عنوان «بيان الثمانية ورد الجهاد عليه» وقد جاء فيه أن قانون الوفد قد وضع على أساس الشورى فنصت المادة العاشرة منه على أن «قرارات الوفد تصدر بأغلبية الآراء، وإذا تساوت يرجح رأي الفريق الذي فيه الرئيس»، وأن المادة السابعة قد نصت على أنه «إذا طرأ ما يستدعي فصل أحد الأعضاء فيكون ذلك بقرار من ثلاثة أرباع الوفد على الأقل»، وهو ما لم يتوافر في حالة فصل الغرابلي باشا.

رد الأستاذ دياب على ذلك مذكرا أصحاب البيان بالمادة الخامسة التي نصت على أنه «لا يسوغ للوفد أن يتصرف في المهمة التي انتدب لها. فليس للوفد ولا لأحد من أعضائه أن يخرج في طلباته عن حدود الوكالة التي يستمد منها قوته وهي: استقلال مصر استقلالا تاما وما يتبع ذلك من تفاصيل».

وخلص من ذلك إلى القول: «إن عضو الوفد الذي يتطوع بمعاونة الوزارة فيما جل أو هان من الأمور معوان لها على تعطيل مهمة الوفد وعلى الاعتزاز بالقوة معنوية كانت أو مادية، وفي هذا من توهين الهمم وبث الخور ما فيه، وفيه ما فيه من الإغراء بالقدوة السيئة في حومة الكفاح، وخاصة إذا ركب هذا العضو الشارد رأسه وزين للناس احتذاء مثاله في حديث هو أدخل ما يكون في باب الدعاية والترويج»!

وانتقل الأستاذ دياب من تبرير الإجراء الذي اتخذه النحاس ضد الغرابلي، إلى موقف الدفاع عن رئيس الوفد فكتب أكثر من مقال تحت عنوان «زعامة النحاس والتفاف الأمة حول لوائه»، وكان عاطفيا إلى أقصى الحدود حتى إنه كتب يتغزل في زعيم الوفد فتحدث عن «خمس سنين وشهرين قضاها مصطفى رافعا بإحدى يديه علم الجهاد، ومستمدا بيده الأخرى قوة النضال من ربه ومن أمته. ولقد شهدنا مصطفى من قريب ومن بعيد طوال هذه السنين فما شهدنا عليه فتورا عن رفع العلم أو جزعا من هول الصعاب.

ذلك أنه مليء القلب من إيمانين إيمانه بالله وإيمانه بهذه الأمة. وإني لأقسم بمن يعلم السر وأخفى إن أكبر نعمة أنعم الله بها على الحركة الوطنية بعد سعد هي إيمان هذا البطل بربه وإيمانه بمواطنيه».

من مضاعفات انسلاخ الثمانية، وأحيانا تسعة، وإن كان قد شاع التوصيف بانقسام «السبعة ونصف»، أن أهم صحف الوفد، وهي البلاغ، قد انحازت لهم، الأمر الذي انعكس على علاقتها بجريدة الجهاد.

ولا نستطيع أن نزعم أن العلاقة بين توفيق دياب وعبد القادر حمزة كانت وثيقة في أي وقت، فقد تنابذ الرجلان عندما كان الأول يكتب في صحف الأحرار الدستوريين، ثم إنه حتى وقت الوقوف تحت مظلة واحدة، هي مظلة الوفد، كثيرا ما كانت خلافات تحدث بينهما وإن ظلت في إطار المناوشات ولم تصل إلى حد الصدامات، غير أن الوضع الجديد أسقط المظلة الواحدة ليتجدد الصراع بين الرجلين.

فقد كتب صاحب الجهاد في عددها الصادر يوم ١٠ من ديسمبر مقالا شغل كل الصفحة الأولى تحت عنوان «نحن والأستاذ صاحب البلاغ - أينا ينصر الديموقراطية؟ وأينا يخذلها؟- ومن ذا يحترم إرادة الأمة؟ ومن ذا يحقرها؟».

ونفهم من هذا أن الأستاذ عبد القادر حمزة كتب مقالا أفصح فيه بشكل مكشوف عن انحيازه للمنشقين عن الزعامة الوفدية حين اتهم مصطفى النحاس بأنه يقتل الديموقراطية ويقضي على مبدإ الشورى في مصر، وكان رأي الأستاذ دياب أن الأمة أيدت خطة النحاس تأييدا شعبيا مظهره ألوف الرسائل والبرقيات «وهو ما لا يعترف بقيمته السادة الخارجون»، كما أيدته تأييدا نظاميا دستوريا «مظهره الكثرة العظمى من أعضاء الهيئة الوفدية وهي الهيئة التي أجمع السادة المنشقون على أنهم يعترفون بها ولا يعترفون بسواها ممثلا صادقا لإرادة البلاد»، وأن الأمة جردت بذلك المنفصلين من صفة الوكيل.

وكان ما جرى يوم ٢٤ من ديسمبر عام ١٩٣٢ في انتخابات نقابة المحامين، والتي أسفرت عن هزيمة الغرابلي باشا الذي كان يسانده كل خصوم الوفد، فرصة للأستاذ دياب كي يدلل على أن الأمة في صف النحاس باشا والزعامة الوفدية الجديدة، الأمر الذي كتب عنه بإسهاب في افتتاحية عدد الجريدة الصادر في اليوم التالي تحت عنوان «مصير النقيب الدابر- أو الغرابلي باشا بين أمسه ويومه»!

تبقى ملاحظتان على موقف الجهاد من خروج السبعة ونصف عن الوفد:

الأولى: على الرغم مما بدا للوهلة الأولى من أن الجهاد قد تكسب من هذه المعركة بحكم ما ترتب عليها من خروج البلاغ المؤقت عن صفوف الحزب الكبير وانفراد الجهاد مع كوكب الشرق بتمثيل الوفد، غير أن الأستاذ دياب تجاوز مثل هذا التفكير وكان حريصا طول الوقت على رأب الصدع.

يكشف عن ذلك جملة من المقالات نختار منها المقال الرئيسي للعدد الصادر يوم ٦ من نوفمبر ١٩٣٢ تحت عنوان «اتقوا الله في الكتلة المتحدة أيها الثمانية الكرام ولا تفسحوا المجال لبذر بذور الفتنة بين الهيئة الوفدية»، والذي يكشف عنوانه عن فحواه. والمقال الرئيسي للعدد الصادر بعد ذلك بأكثر من عشرة أيام (١٧ من نوفمبر) تحت عنوان «قضية البلاد في طريق الخطر والرئيس ينتظر زملاءه المتخلفين، فإلى متى؟ إلى متى؟».

الثانية: أن الأستاذ دياب كعادته قد انحاز لما يؤمن به بغض النظر عن حسابات الأرباح والخسائر، فقد كان معلوما أن المنفصلين وراءهم كل أطراف السلطة، الإنجليز أصحاب فكرة الحكومة القومية، والقصر الذي رآها خروجا من مطب حكومة محسوبة عليه، وأخيرا صدقي باشا نفسه الذي لم يكن يملك مع موقف الملك ودار المندوب السامي إلا أن يوافق على الفكرة. وكان دياب يعلم أن مثل هذا الموقف قد يكلفه الكثير، وهو ما حدث فعلا.

* * *

وراء القضبان:

دخل يوم الاثنين ٢٧ من فبراير ليس فقط تاريخ الأستاذ دياب صاحب جريدة الجهاد، وإنما تاريخ الصحافة المصرية، بل وتاريخ الحركة الوطنية قاطبة، وبدون أى مبالغة.

ففي هذا اليوم صدر حكم محكمة النقض والإبرام برياسة عبد العزيز فهمي باشا في قضية إهانة هيئتين نظاميتين هما مجلس النواب واللجنة البرلمانية المؤلفة لبحث مشروع خزان جبل الأولياء، وكان بمعاقبة «الأستاذ محمد توفيق دياب أفندي صاحب جريدة الجهاد بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة شهور وغرامة خمسين جنيها». وقد زاد الأمر سوءا أنه كان قد سبق وصدر ضده في ٣١من مارس عام ١٩٣٢ حكما بالحبس ستة شهور مع إيقاف التنفيذ، وقد أصبح بدوره واجب التنفيذ.

وتروي جريدة مصر ما تبع ذلك من إجراءات تنفيذ الحكم، فقد امتلأت دار الجهاد

بالكثيرين من الصحفيين ورجال الوفد وغيرهم إلى أن حضر مأمور قسم السيدة زينب ومعه قوة عسكرية في الساعة العاشرة والنصف وأبلغ الأستاذ توفيق دياب أنه حضر للتنفيذ، «فنهض وودع زائريه ومحرري جريدته، ثم قصد إلى داره الواقعة بجوار الجريدة فودع أسرته ورافق البوليس إلى قسم السيدة زينب حيث قضى الليل ونقل منها إلى سجن مصر لتمضية مدة العقوبة المحكوم بها عليه وهي تسعة أشهر كاملة. وكان الأستاذ دياب يرتدي خلال ذلك ملابسه الكاملة».

قامت الدنيا ولم تقعد في أعقاب ذلك، فبغض النظر عن الخصومات السياسية كان هناك إجماع من الصحفيين على خطورة السابقة، الأمر الذي دفعهم إلى المبادرة بالتحرك..

باسم هؤلاء توجه كل من داود بركات بك رئيس تحرير الأهرام والدكتور حسين هيكل بك إلى وزارة الداخلية حيث التقيا أحد كبار مسئوليها وقدموا له ثلاثة مطالب؛ أولها: خاص بمعاملة الصحافة في جرائم الرأي والنشر، وأن الحكومة سبق لها وأن سلمت بوضع قانون خاص بذلك، والثاني: أن السوابق قامت على أن الحكومة أصدرت تعليماتها غير مرة بمعاملة المسجونين من أجل جرائم النشر معاملة خاصة، وأخيرا أن الأستاذ دياب حالة خاصة وهي حالة مرضية «فقد قدم الأطباء الذين كانوا يعالجونه من مرض عرق النساء تقريرا بأنه يخشى عليه من مراجعة الداء إذا لم يتبع نظاما خاصا في الأكل والشرب والراحة».

وكانت نتيجة المقابلة مخيبة للآمال فقد أبلغهم المسئول، وكان نائب وزير الداخلية، أن معاملة الصحافيين في الماضي كانت تتناول المحبوسين منهم حبسا احتياطيا أو المحكوم عليهم بالحبس البسيط ولم يحكم بالحبس مع الشغل قبل الأستاذ دياب، وكان بذلك سابقة في تاريخ الحكم بسجن صحفي في تلك السنوات.

اتخذت الأهرام، بصفتها كبرى الصحف المصرية وأعرقها، زمام المبادرة فبدأت منذ يوم ٤ من مارس تخصص للقضية عمودا يوميا تحت عنوان «مسألة الأستاذ دياب والصحافة معا» أخذت على الحكومة في أحدها تجميد قانون السجون منذ نصف قرن وطالبت باسم الصحافة عدم العمل بالقانون الشديد القاسي «الذي لا يتفق مع روح المدنية في هذا العصر وهذه الأيام ولا يتفق مع أحدث القوانين التي تأخذ بها مصر».

وتناولت الأهرام في عمود آخر القضية ليس على اعتبارها مسألة فرد أو مسألة حزب

«ولكنها مسألة القانون وبالتالي مسألة الهيئة الاجتماعية والنظام الذي تدير به شؤونها لأنه لا يتفق مع نظام الهيئة الاجتماعية في هذا العصر أن يعامل صاحب الرأي معاملة سواه إذا أخطأ ضد نص القانون ورأى القاضي عقابه بحكم ذلك النص الذي سلمته إليه الهيئة الاجتماعية».

ووصل نشاط المسئولين في الأهرام إلى ذروته عندما دعت إلى اجتماع في دار الجريدة انعقد مساء يوم الأحد ٥ من مارس والذي حضره عدد كبير من العاملين في شتى الصحف المصرية؛ ١٢ من الأهرام بمن فيهم رئيس التحرير، ١١ من الجهاد، ٥ من المقطم على رأسهم خليل ثابت بك، ٨ من البلاغ برئاسة عبد القادر حمزة، ٣ من كوكب الشرق، ٢ من السياسة جريدة الأحرار الدستوريين، ٣ من جريدة الشعب الناطقة بلسان حزب صدقي نفسه(!)، ويبدو أنه كان من العسير عليهم أن يتغيبوا. هذا فضلا عن عديد من ممثلي المجلات والجرائد الأسبوعية والكتاب الصحفيين.

وانتهى هذا الاجتماع التاريخي باتخاذ قرارين:

الأول: مطالبة الحكومة باتخاذ إجراءات سريعة لإصدار مشروع القانون الخاص بجرائم الرأي الذي وضعه الأستاذ عبد القادر حمزة وعدلته اللجنة البرلمانية سنة ١٩٢٧، وإلى أن يصدر ذلك التشريع يطلبون معاملة زميلهم الأستاذ دياب على أساس هذا التشريع.

الثاني: التماس العفو عن صاحب الجهاد من جلالة الملك فؤاد وشكلوا لجنة من كبار الصحافيين؛ محمود عبد الرازق باشا، جبرائيل تقلا بك، محمد علام باشا، أحمد حافظ عوض بك، عبد القادر حمزة، الدكتور فارس نمر، لرفع هذا الالتماس إلى الأعتاب الملكية.

مرت الأيام ولم تتخذ إدارة السجون من إجراء لرعاية الأستاذ دياب سوى السماح له باستخدام الكهرباء للقراءة لوقت متأخر، ومزيد من الأغطية لتجنب مضاعفات أمراض الروماتزم الذي كان مصابا به، الأمر الذي دعا الرجل إلى أن يلجأ لأحد أساليبه الثورية، أو ما أسماه الأستاذ عباس محمود العقاد في مقال له في الجهاد «احتجاج يائس»، فقد قرر الإضراب عن الطعام بدءا من يوم الخميس ٢٥ من مايو عام ١٩٣٣، مما خلف ردود فعل واسعة في الصحافة المصرية حرصت «الجهاد» على رصدها..

تحت عنوان «جرائم النشر السياسية لمناسبة صوم الأستاذ دياب» كتبت «السياسة» تتساءل عن مصير مشروع القانون الذي قدم للبرلمان بتعديل لائحة السجون بحيث يباح لوزير الداخلية والحقانية أن يتفقا على معاملة أحد المحكوم عليهم بالحبس البسيط أو بالحبس مع الشغل معاملة خاصة «هذا القانون قدم مشروعه وقيل لنا إنه لقي عطفا من دوائر البرلمان الحاضر . ولكنه ما لبث أن وضع على الرف فلم يصدر إلى اليوم. فهل معنى ذلك أن الحكومة نصحت مقدميه بالعدول عنه؟ وهل معنى ذلك أنها رأت أن معاملة رجل كتوفيق دياب غير معاملة السارق والنصاب والمزور لا تستحق أن تعار شيئا من الرعاية أو أن تعالج بشيء من السرعة؟» .

وتحت عنوان «صاحب الجهاد ينقطع عن الأكل في سجنه ولماذا؟» كتبت الأهرام تعرب عن دهشتها من أنه بعد الجهود التي بذلها الصحافيون لضمان حسن معاملة زميلهم وراء القضبان لم يخيب كل من وزارة الحقانية ومصلحة السجون الأمل «فاستعملتا ما في القانون من سعة في معاملة زميلنا الكبير إلى أن يعدل القانون فارتاح ضمير الصحافة، واليوم يؤكدون لنا أنه انقطع عن تناول الطعام بسبب معاملته بالسجن فحق لنا أن نسأل لماذا تغيرت تلك المعاملة؟ ولماذا كان تغييرها إلى ما يسوء بدلا من أن يكون إلى ما يرضي؟!» .

وتحت عنوان «الأستاذ توفيق دياب» كتبت جريدة البلاغ في نفس المعنى تقريبا الذي كتبت به الأهرام مقالها وانتهت إلى القول : «لسنا الآن في صدد التشريع المطلوب للتفرقة بين المجرم العادي والسجين السياسي أو الرجل الذي يسجن في سبيل إعلان رأيه خطأ كان أم صوابا، ولكننا نرجو أن يكون للإنسانية المعذبة في شخص زميلنا توفيق دياب رجع بالضمير إلى ما يجب أن يكون لحماية الرجل الشريف إذا ما أصابه في سبيل إعلان رأيه عقاب السجن» .

وتحت عنوان «الأستاذ توفيق دياب- حادث امتناعه عن الطعام» كتبت المقطم تهون من الواقعة وتذكر أنها أجرت اتصالات بالمسئولين الذين أكدوا لها أن الرجل لم يمتنع قط عن الأكل وأنه ينام في غرفة ملحقة بالعيادة الخارجية على سرير لا على مرتبة على الأسفلت كما جاء في بعض الصحف، «وأنه يعطى طعاما طيبا بأمر طبيب السجن وأنه يفطر يوميا شايا ولبنا ويعطى لحوما بيضاء مرتين في الأسبوع لأن اللحوم الحمراء محظورة عليه طبيا ويعطى برتقالا بعد الأكل أي أنه لا يأكل طعام السجن الآن بأمر الطبيب»!

ويبدو أن المقطم كانت الأكثر تعبيرا عن رأي المسئولين في وزارة الداخلية التي أصدرت بعد يومين بلاغا رسميا نفت فيه أن يكون الرجل قد أضرب بتاتا عن تناول الطعام «بل تناول مخصصاته من الأكل جميعها وهي المقررة له بأمر القسم لطبي لمصلحة السجون، وكذلك لا صحة لحدوث أي تغيير في معاملته عما هو مسموح به للمرضى طبقا للائحة إذا التحقوا بالعيادة الخارجية التي ما زال يتردد عليها». غير أن ذلك البلاغ لا ينفي أن استمرار الإبقاء على الأستاذ توفيق دياب رهن السجن قد ظل يسبب صداعا مستمرا لدوائر الحكومة.

ومن داخل السجن إلى خارجه، فقد ترك غياب الرجل فراغا كان مطلوبا شغله . .

بعض هذا الفراغ نتج عن غياب المقال الذي كان يحتل الصفحة الأولى من الجهاد تحت عنوان «حديث الصباح»، وقد حاول المسئولون عن الجريدة تدارك هذا الموقف بوسيلتين:

١ - استكتاب عدد من أقرب أصدقاء السجين بين الحين والآخر، ونعثر في هذا الصدد على وجه الخصوص على كتابات صديقه الدكتور محمود عزمي والذي كان في لندن وقت سجن الأستاذ دياب غير أنه كان يوافي الجهاد بمقالاته، كما نعثر على مقال للأستاذ عباس محمود العقاد تحدث فيه عن المعاملة المضنية التي يلقاها صاحب الجهاد في محبسه.

٢ - إعادة نشر بعض مقالات الأستاذ دياب نفسه ذات الدلالة على حدث جار، وقد تخير المسئولون عن الجهاد في هذا الجانب بعضا من المقالات التي اشتهر بكتابتها تحت عنوان «اللمحات» سواء في الأهرام أو في السياسة الأسبوعية. فنشرت مرة مقالا تحت عنوان «الحياة رسالة» ومرة أخرى مقالا تحت عنوان «أنت تحب مصر فكيف تعرب عن حبك؟»!

في الساعة العاشرة إلا الربع من صباح يوم الثلاثاء ٢١ من نوفمبر أفرج عن الأستاذ دياب وكان في انتظاره من الساعة الخامسة صباحا عند باب السجن «لفيف من آله وأصدقائه وأعضاء اللجان الوفدية في قسم الخليفة، وعندما أشرف الأستاذ دياب على مستقبليه هتفوا بحياته وصفقوا تصفيقا حادا».

وتقول الأهرام إنه توجه بالسيارة إلى ضريح سعد باشا حيث ألقى كلمة مؤثرة على

الحضور، ثم توجه إلى بيت الأمة حيث قابل أم المصريين، ثم توجه إلى دار الجهاد فاستقبله أعضاء أسرتها مهنئين معانقين.

وفي عمل يدل على تقدير الوفد لصاحب الجهاد تقول الأهرام إنه لما وصل إلى دار الصحيفة وصل بعده بقليل كبار أقطاب الوفد؛ النحاس باشا ومكرم عبيد ومحمود فهمي النقراشي «وعانقه كل منهم بدوره وألقى كلمة مؤثرة مشيرا إلى أن الحبس لم يزده إلا إيمانا بمبادئ الوفد».

فضلا عن ذلك فقد أعدت دار الجهاد سرادقا كبيرا في فنائها صفت فيه المقاعد حيث جلس المهنئون وقدمت لهم المرطبات وكان من بينهم أعضاء الوفد المصري وأعضاء من حزب الأحرار الدستوريين، والصحفيون المصريون والأجانب ومراسلو الصحف الإنجليزية.

لم يبق بعد كل ذلك سوى أن يدلي الرجل بشهادته عن شهور سجنه والتي نشرها بعد أيام قليلة تحت عنوان «ماذا ضرني سجني؟ وماذا أفادني؟»، وكانت شهادة عاطفية استهلها بقوله «لقد عركت أصابعي أمس حين خروجي من السجن، فوجدتها ما زالت أقوى ما تكون على إرسال القلم حرا جريئا ولا يخشى فيما يعتقده صالح بلاده أشد أنواع الألم»، وبهذا القدر من التصميم بدأت مرحلة جديدة من عمر الجهاد ومن تاريخ صاحبها.

الفصل التاسع

الموقف من وزارة توفيق نسيم

١٩٣٤ـ١٩٣٥

ذيول العهد الصدقى:

والملاحظ أن الجهاد لم تهادن صدقي بعد سقوطه وبقاء عهده، فهو لم يكن يعادي الرجل لذاته بقدر ما كان يعادي النظام الذي ابتدعه، الأمر الذي يدل عليه موقفه بعد سقوط وزارة عبد الفتاح يحيى وتشكيل وزارة توفيق نسيم في ديسمبر عام ١٩٣٤ وإلغائه لدستور ١٩٣٠.

فتحت عنوان «وداعا للخطوب» كتب الرجل مقالا طويلا عدد فيه وجوه تعدي صدقي باشا على الدستور وسياساته الباطشة، وانتهى إلى القول: «وداعا إذن ياعهد الخطوب، وقد رحبنا بطلعتك الكريهة فى ٢٠ من يونيو عام ١٩٣٠ أى منذ قرابة أربعة أعوام ونصف عام فى مقالنا «مرحبا بالخطوب». . رحبنا بك لا إيثارا لك على عهود العدل والحرية والمساواة والدستور الصادق المكين، ولكن رحبنا بك ثقة بمقدرتنا على الكفاح حتى ينهزم الباطل شر هزيمة وأخزاها، وحتى ينتصر الحق، وهاهي ذي دولة البغاة الغاشمين قد دالت ودولة الأمة قد تجلت في سماء البلاد هلالا مرموقا لن يلبث حتى يتم بدرا كاملا».

من نفس المنطلق وبعد أربعة أيام كتب مقالا طويلا آخر تحت عنوان «صدقي باشا الذي. .» استعرض فيه السجل الأسود للعهد المسمى باسم الرجل: سلط زبانيته على الأحرار المنادين بالحق، أرسل شر أجناده إلى المنصورة ليهوي أحدهم بسيفه يريد أن ينفذ به صدر مصطفى النحاس، ما ترك جمعا إلا مزقه ولا ناديا سياسيا إلا اقتحمه بجنوده شاكي السلاح، الذي فصل عمد القرى ووجهاءها من وظائفهم.

وقد ظل خلال الشهور الثلاثة الأولى من العام التالي يهاجم العهد الصدقي كلما واتته الفرصة، فكتب في أواخر يناير مقالا يفيض سخرية تحت عنوان «من مواهب صدقي»، وبعدها بأيام مقالا آخر بعنوان «عجيبة- ضمير صدقي يشع بالنور»، وبعدها بأيام قليلة «شبح صدقي ومراسل الديلي تلجراف»، وفي منتصف يوليو مقالا أخيرا عنوانه «نزاهة القضاء بعد حكم صدقي».

غير أن الأهم من الهجوم على العهد الراحل كان موقف «الجهاد» من تدخل القصر في شئون الحكم، والذي كان قد استفحل إلى حد كبير في عهد الوزارة التي رأسها عبد الفتاح باشا يحيى، وكان معلوما أنها لا تستطيع أن تبت في أمر دون أوامر مباشرة من الملك من خلال رجله زكي باشا الإبراشي.

فتحت عنوان «الإبراشي باشا كيف لا يستقيل؟» المنشور في عدد الجهاد الصادر يوم ٩ من ديسمبر كتب الرجل يبدي تعجبه من هذا الكائن العجيب الذي يحتمل ما لا تحتمل الصخور الصلداء من وخز الواخزين وطعن الطاعنين ويتساءل: «أين ولاؤه لمولاه؟ أين تضحية الخادم الأمين لصاحب العرش المكين؟» ويرد على ذلك: «يقول دعاة هذا الرجل وأجناده المنبثون في كل ناحية: إنه خادم صادق لمولاه. أما نحن فنقول غير ذلك. فعندنا أنه لو اتصل بالمسامع العليا ما آلت إليه حال البلاد من فساد وانحلال وفوضى على يد هذا الرجل.. وأن أمة بأسرها تمقت رجلا بعينه، وأن هذه الأمة هي مصر، وأن هذا الرجل هو الإبراشي باشا المعتز بخدمة صاحب العرش.. لو وصلت كل هذه الحقائق أو بعضها إلى المسامع العليا لما صبرت عليه طرفة عين»!

وعاد مرة أخرى ليكتب في ٢٧ من إبريل عام ١٩٣٥ مرحبا بسقوط الرجل تحت عنوان «مصرع الإبراشي»، وكان درسا لمن يغلبون ولاءهم لصاحب العرش على ولائهم للأمة فيما نتبينه من قوله: «متى كانت عزة الملوك في قهر الشعوب، أو كان مجد العروش في مهانة الأمم حتى سولت لذلك المسكين نفسه أن يعمل ما وسعه العمل، في النور والظلام، وأن يسعى ما وسعه المسعى في السر والإعلان، لإذلال مصر باسم مجد الملك، ولهوانها باسم صاحب العرش؟!».

وأنهى هذا الهجوم مرحبا بتكسر رجولة هذا الجبار، «وإذا بالقاسي على أمته كل هذه القسوة يبكي على نفسه كما تبكي الأيامي، وإذا به جبار من قش وليس جبارا من صلصال ولا من طين، وإذا بهذا المخلوق الذي حارب أمته، وامتطى إلى شهواته وزارتين، أصبح ثوبا مبللا خلقا بين عشية وضحاها.. إلى مدفنك أنت الآخر أيها الطاغية المسكين، طاغية أمس الأسود وطريد اليوم السعيد- أنت السابق وبقية أذنابك اللاحقون»!

ولم يكن خافيا على قراء الجهاد في ذلك الوقت أن المقصود ليس الإبراشي باشا وإنما الملك فؤاد بعد أن أجبره الإنجليز على قبول وزارة توفيق نسيم والتخلي عن الإبراشي (انظر

الفصل السابع)، ولم يكن في قدرة سيد عابدين أن يفعل شيئا هذه المرة، وهو ما أدركه بالضرورة صاحب الجهاد.

نتأكد من ذلك من أن هجوم الأستاذ دياب لم يقتصر على الإبراشي وإنما امتد إلى غيره من رجال القصر أو المحسوبين عليه فيما جرى في الحملة التي شنها على حسن بك صبري تحت عنوان «كيف بدأ؟ وكيف انتهى؟ حضرته يحلم بتأليف وزارة جديدة».

وحسن صبري شأنه في ذلك شأن عديد من ساسة ذلك العصر كان قد شايع في بداية حياته الوفد ودخل البرلمان نائبا عنه عام ١٩٢٦، إلا أن ولاءه للملك كان أقوى فكان من رجال عهد صدقي حين عينه القصر في مجلس الشيوخ وكيلا له.. غير أنه قد اتخذ أحيانا موقف المعارضة لسياسات صدقي، الأمر الذي زكاه ليصبح وزيرا في وزارة عبد الفتاح يحيى ذات الصبغة الملكية الخالصة، وقد رشح للوزارة مرة أخرى في حكومة توفيق نسيم، غير أنه أمام اعتراض الوفد سحب الملك هذا الترشيح، وفي محاولة لإرضاء الرجل عينه وزيرا مفوضا لمصر في بريطانيا.

وكان ما فعله في لندن مدعاة لهجوم الجهاد عليه، فقد عَدَّ الرجل نفسه المدافع عن القصر وليس عن مصر فيما حدث في أوائل إبريل عام ١٩٣٥ حين كتب أحد الساسة البريطانيين المعنيين بالشئون المصرية مقالا يهاجم فيه الوفد ويعرب عن مخاوفه من عودته للسلطة، كما هاجم بنفس القدر تدخل القصر في شئون الحكم من خلال رجله الإبراشي باشا، فما كان من حسن صبري إلا أن تجاهل هجوم السياسي البريطاني على الوفد وانبرى للرد على هجومه على القصر فيما جاء في قوله: «ليست هناك عصابة للسراي يخضع العرش لنفوذها، أما الإبراشي الذي يدير شؤون الخاصة الملكية فليس له شأن مطلقا بشؤون الدولة، ولم يعد هناك لحسن الحظ سبب يدعو إلى الخوف من أن يضطر جلالة الملك إلى تسليم زمام شؤون الدولة إلى أيدي آخرين ربما كان أصحابها أقل نزاهة وأقل كفاءة وذلك بفضل التحسن المطرد في صحة جلالته».

وعندها حاول بعض أنصار القصر التخفيف من وقع تصريحات حسن صبري بأن واجبه بوصفه ممثلا للملك أن يدافع عن العرش، الأمر الذي دفع الأستاذ ديابا إلى الرد على ذلك بأن الرجل لم يكتف بالدفاع عن العرش وعن الإبراشي باشا، ولكنه جاوز ذلك إلى التعريض بكفاية الوفد ونزاهته، «وأحط عمل يستطيع وزير مفوض أن يلطخ به وجه

منصبه، هو أن يشتم زعماء الأكثرية الكبرى من أهل وطنه في الصحف، وفي صحف البلاد التي بُعث إليها وزيرا يحمل أمانة الولاء للوطن»!

في مقال آخر هاجم الأستاذ توفيق دياب بضراوة ماضي حسن صبري وسوء اختياره وزيرا مفوضا لمصر في لندن، وهو المنصب الذي كان ينظر إليه باعتباره أهم المناصب الديبلوماسية، وكيف أنه أساء تمثيل بلاده في العاصمة البريطانية حتى إنه كان محل تندر الساسة الإنجليز، حتى وصل إلى بيت القصيد وهو أن مراسل الجريدة في لندن بعث لها ببرقية هذا نصها: «إن غموض الموقف الحاضر في مصر يبعث على الرجم بالغيب؛ فقد أنبأنا مصدر حسن الاتصال بأزمة وزارية تحدث قريبا، ثم يؤلف الوزارة الجديدة وزير من الوزراء المصريين مستمتع بثقة البريطانيين وثقة القصر»، الأمر الذي دعا الأستاذ ديابا إلى أن يتساءل من عسى يكون هذا الوزير الذي يصدر عنه هذا السخف غير وزيرنا «أبي علي»!

واستطرد واصفا حسن صبري بأنه الرجل الذي قضى صباه وشيخوخته حتى شاب قرناه في حلم متصل بالمناصب الوزارية. فلما مكنته منها أعاجيب القدر بدا بسوءاته عارية وبعقله «السليم» مكشوفا لعيان المتفرجين الساخرين.

* * *

لسان الوفد الأول:

بالمقابل حفلت «الجهاد» خلال تلك الفترة بالدفاع عن الوفد وسياساته. وعندما انعقد المؤتمر الوطني للحزب الكبير، والذي غطته الجهاد تغطية واسعة، اختارت زعامته الأستاذ توفيق دياب ليلقي خطبة في موضوع «الصحافة وحريتها» في الجلسة التي انعقدت يوم ١٠ من يناير عام ١٩٣٥. وتقول الجريدة إن استقبال المجتمعين للرجل كان حماسيا رائعا، «وكان خطابه يقاطع بتصفيق حاد وهتافات متواصلة كما كان الكثيرون يلحون في استعادة أجزاء كبيرة من الخطبة النفيسة، وبخاصة كلما أشار الأستاذ إلى كفاح الصحافة الحرة في العهد الصدقي البائد».

وكان وراء هذا الاختيار فضلا عما هو معروف عن توفيق دياب من قدرة خطابية كبيرة، أنه أصبح رمزا لحرية الصحافة بعد الشهور التسعة التي قضاها في السجن بسبب قضية رأي (انظر الفصل الثامن).

وظلت الجهاد تروج لقرارات المؤتمر بعد انتهائه سواء بفتح بابها للتعليقات على قراراته أو بما كتبه دياب نفسه من مقالات كان أهمها ما جاء في صدر الصحيفة بعددها الصادر يوم السبت ٢٦ من يناير تحت عنوان «كلمة مصر قالها الرئيس الجليل وأقرها المؤتمر الوطني العام، فماذا تقول إنجلترا؟».

وقد عني الرجل عناية خاصة بقرار المؤتمر الذي نص على أنه «يعرب عن أمله في أن يصل الوفد إلى حل القضية المصرية حلا شريفا أساسه تحقيق استقلال البلاد التام مع المحافظة على المصالح البريطانية التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال، وإقامة العلاقة بين بريطانيا العظمى ومصر على أساس المودة وحسن التفاهم».

وعلق على هذا القرار بأن «دستور الأمة يجب أن يعود وبرلمانها الشعبي يجب أن يُنتخب لتتولى مصر الحرة المختارة إبرام الاتفاق الذي يشير إليه القرار. . فعودة دستور سنة ١٩٢٣ كاملا غير منقوص كما ينص عليه القرار الثاني للمؤتمر شرط طبيعي لحل القضية المصرية، وهو الدليل الذي لا يعدله دليل آخر».

وكان من بين السياسات التي اتبعها الوفد في ظل وزارة نسيم محاولة العودة إلى السياسة التي كان قد اتبعها خلال عهد وزارة زغلول (١٩٢٤) والتي قامت على محاولة بناء تنظيمات عمالية موالية للحزب الكبير، وقد نصب الأستاذ توفيق دياب من نفسه مروجا لهذه السياسة من جانب، والدفاع عنها من جانب آخر.

أما الترويج فنلاحظه من المقالة الافتتاحية للجهاد في عددها الصادر يوم ٤ من فبراير عام ١٩٣٥ حين قام بزيارة دار الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري الذي أسسه النبيل عباس حليم، وكان معروفا عن الرجل حسن علاقته بالوفد، ورآه مظهرا من مظاهر النهضة الحديثة «لذلك تبتهج مصر بأن يكون لأبنائها العمال نقابات، وتزداد ابتهاجا بأن تجتمع تلك النقابات في ظلال اتحاد واحد. . ولقد كان العمال نصحاء لبلادهم حين جعلوا رياستهم إلى زعيمهم الشريف عباس حليم، ذلك أنهم خبروا في السراء والضراء شديد غيرته على القضية الكبرى وعظيم ولائه لزعيم مصر الأكبر صاحب الدولة الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا، ولمبادئ الوفد الذي يرأسه دولته خلفا عظيما لسلفه العظيم».

وأما الدفاع فنتبينه بعد تشكيل المجلس الأعلى لاتحاد العمال برئاسة أحد الوفديين، حمدي بك سيف النصر، وبعد هجوم جريدة الإجبشيان جازيت عليه بأن الوفد سوف

يستخدم هذا الاتحاد «أداة خطرة يستعين بها على تحقيق أغراضه السياسية، خاصة وأنه ليس حزب عمال بالمعنى المفهوم في عرف الأحزاب في البلاد الأخرى حتى يستبيح لنفسه الإشراف على طوائف العمال في مصر».

استنكر الأستاذ دياب هذا القول وأكد أن الوفد لو أراد ذلك لحرص على أن يكون بعيدا من الإشراف على العمال في هذه الصورة الرسمية التي تتمثل في مجلس عال أنشأه بقرار أذاعه على الناس.. وأن «الوفد لم يرد يوما من الأيام أن يتخذ إلى مطالبه السياسية، أي مطالب مصر كلها، سوى الطرق المشروعة والوسائل السلمية التي لا يضيق بها قانون مرعي أو نظام محترم».

الموقف من حكومة توفيق نسيم

من ناحية أخرى التزمت الجهاد بموقف الوفد من وزارة توفيق نسيم (١٤/ ١١/ ١٩٣٤- ٣٠/ ١/ ١٩٣٦)، وقد تراوح هذا الموقف بين التأييد في أوائل عهدها والمعارضة في نهايتها، علما بأن آخرين في صفوف الوفد قد برموا بسياسته لما طالت فترة التأييد دون أن يروا ثمرتها باتخاذ نسيم الخطوة المنتظرة بعودة دستور عام ١٩٢٣، وأنه في وقت من الأوقات فكر في دستور بديل وسط بينه وبين دستور صدقي.

كان على رأس المتململين جريدة روزاليوسف والتي انضم إليها كاتب الجهاد الأستاذ عباس محمود العقاد، وهما قد خرجا عن الوفد في منتصف عام ١٩٣٥ مما كان محل هجوم شديد من الجهاد..

التأييد عبر عنه الأستاذ دياب، فضلا عن الأخبار التي كان يقدمها في جريدته، وكلها مشوبة بروح التعاطف الأمر الذي كان يظهر في مقالات الرجل بين الحين والآخر، والتي كان لا يفتأ يدافع فيها عن الوزارة في مواجهة خصومها، خاصة من الأحرار الدستوريين ورجال الملك، غير أنه كان تأييدا مشوبا بكثير من التحفظ.

يعبر عن تلك الحقيقة المقال الذي صدر به عدد الجهاد في ٦ من مايو عام ١٩٣٥ تحت عنوان «ماذا يضر الوزارة لو تقول كلمة في مسألة الدستور؟» وقد علق فيه على ما جاء في جريدة المقطم وجريدة الأوبزرفر البريطانية من أن النية تتجه إلى عدول الوزارة عن إعادة الدستور، خاصة وأن مركز الوزارة قد أصبح خلال الأسابيع الأخيرة أكثر طمأنينة بعد أن كانت تخشى من «أن تعصف بها العواصف».

علـق بالقـول: «يعلم الله لقد كنا من أشـد الناس ابتـهـاجـا بما تواترت به الأنبـاء من احـتـواء المذكـرة التي رفـعـهـا صـاحب الدولة رئيس الوزراء إلى جـلالة الملك لمـوضـوع الدستور ورغبة البلاد في إعادته، وبما قيل من أن جلالته أبدى ارتيـاحـه إلى هذا الأمر، ومن أن الناحيـة الإنجليزية لم يبد عليها أي مظهر من مظاهر الميل إلى إقامة العقبات في هذا السبيل.

«ثم تواترت الأنبـاء والروايات بعد ذلك بأن الدستور أصبح قـاب قـوسين أو أدنى من العودة إلى الظهور بعد أن احتجب هذه السنين الطوال، فعم الاغتباط أنحاء البلاد وشمل جميع طبقات الأمة إلا نفرا لا يتجاوزون العشرات ممن في قلوبهم مرض الدكتاتورية أو مرض الحسد للوزارة النسيمية أن يوفقها الله إلى ذلك العمل الجليل».

في مقال آخر وبعد لقاء بينه وبين نسيم باشا كتب يمتدح الرجل وأنه «أحس إحساسا صادقا بأن هذا الوزير الكبير المتواضع يقدر الظروف قدرها الحق.. حتى لا يكاد يخلو من التفكير فيها ساعة واحدة من ساعات يقظته بالليل أو عمله بالنهار»!

وفي تلك الأثناء وبعد خروج العقاد وروزاليوسف عن الوفد نشبت معركة حادة بينه وبين الأستاذ توفيق دياب روى الأخير فيها تفاصيل علاقة الكاتب الكبير بالجهاد، ومواقفه السياسية المتقلبة.

بـدأت هـذه العلاقة أثنـاء غيـاب توفـيق دياب وراء القضبـان، وأن العقاد فـضل أن يعمل في جريدة مصر وكـان مرتبه فـوق طاقتـهـا فـأكـمـل ستة شـهـور (بالعافيـة) حتى تدخلت شخصية كبيرة من الوفد (النحاس نفسه) وتوسطت له ليعمل في الجهاد، وكان وجوده -في رأي دياب- كعدمه «فلم يزدد ذيوعها نسخة واحدة منذ عمل فيها، ولا كان ذيوعها ينقص نسخة واحدة إذا غاب يقضي إجازته الصيفية، أو إذا مرض فأمسك عن الكتابة، لكن الرجل يزعم أنه كـان يدر شـهـدا ولبنا. ولا عجب فإن مصرع العقـاد في غروره!».

ومع أن الأستاذ دياب وعد القراء بأنه سوف يكتب في اليوم التالي عن «صبيانية العقاد السيـاسيـة» غيـر أن هذا المقـال لم يظهـر أبدا، ويبـدو أن بعـضـهـم تدخل لمنع الرجل من الاستمرار في هذا الهجوم، وإحلال الصلح بينهما.

* * *

ولفترة ظلت الجهاد تتخذ موقفا هادئا تجاه الإنجليز، سواء لاتفاقهم مع الوفد في تأييد وزارة نسيم، أو للدور الذي لعبوه في تخليص البلاد من زكي الإبراشي رجل الملك القوي، وكان الظن أنه لن ينقضي وقت طويل حتى يعود دستور عام١٩٢٣، غير أن ما حدث في مايو عام ١٩٣٥ من جانب دار المندوب السامي في القاهرة أدى إلى تغيير الموقف كلية.

ففي تبليغ من جانب هذه الدار للحكومة المصرية جاء بالحرف الواحد أن «الحكومة البريطانية لا تعارض في أن تتمتع مصر بالحياة الدستورية في الوقت المناسب، وهي ترى أن يكون وضعه بلجنة حكومية يكون من أعضائها ممثلون للأحزاب السياسية المختلفة في مصر بما فيها الوفد إن أراد».

الإنجليز بين الحياد المزعوم والعداء السافر

في يوم ١٩ من نفس الشهر جاء رد توفيق دياب الذي كتب تحت عنوان «بين الحياد المزعوم والعدوان العلني»، وقد أبدى دهشته من أن السياسة البريطانية التي كانت تنظر إلى صدقي وهو يمزق الدستور ويجري انتخاباته بين آثار التزوير والنتائج المفتراة نظرة الهانئ المغتبط وتسمي نفسها سياسة الحياد، أي سياسة انفراد المصريين باختيار نظام الحكم في ديارهم وفقا لما أعلنوه في تصريح ٢٨ من فبراير. هذه السياسة نفسها تريد أن تطلق حيادها، وتساءل: «هل يكون معنى هذا التدخل العدائي الجريء إلا أمرا واحدا، وهو أن السياسة البريطانية تعلن الحياد إذا انصبت النكبات على مصر ومزق دستورها، فإذا ارتفعت عنها النكبات، وأراد ملك مصر وحكومته وشعبه إحياء الدستور استحال الحياد (المزعوم) تدخلا صريحا (غير مزعوم) لاستنزال النكبات على رأس مصر من جديد؟!».

وفي مقال آخر تحت عنوان «بريطانيا تقتدح الزناد المصرية وتوقظ همم المصريين» أنهاه بالقول إن «السياسة الإنجليزية مسخرة في هذه الأيام لأمر عظيم، وهو أن تقتدح زناد الكرامة الوطنية في جميع المصريين من جديد، فلها الشكر على خير غير مقصود»!

ووصلت حماسة الرجل إلى ذروتها في افتتاحية عدد الجهاد الصادر يوم ٣١ من ذات الشهر تحت عنوان «كلمات صادقة إلى فخامة المندوب السامي» والذي انتهى فيه إلى القول

إن مصر قد استيقظت من سباتها العميق، ولن تنام بفعل المخدرات كالمدمنين، ولا بفعل الرعود القاصفة والأهاويل المرعبة كالجبناء. مصر استيقظت وركبت مع الأمم اليقظى سفينة الحياة. وسفينة الحياة تسير بمصر كما تسير بغيرها صوب الشاطئ - شاطئ المثل الأعلى حيث تكمل فطنة الجماعة إلى حكمة نظامها وتعاونها».

في تلك الأثناء بدأت إيطاليا في عملية غزو الحبشة، الأمر الذي أثار قلق إنجلترا التي اتخذت موقفا معاديا منه، كان أوضح ما يكون في عصبة الأمم، وتوترت العلاقات بين البلدين. وكان من الطبيعي أن ينتقل هذا القلق إلى مصر لمجموعة من الأسباب: الوجود الإيطالي في ليبيا على الحدود الغربية والذي يمكن أن يتحول أي وقت للعمل العسكري، وجود جالية إيطالية كبيرة في سائر أنحاء البلاد كانت قد تشبعت وقتئذ بروح الفاشية، وأخيرا ما حدث منذ عام ١٩٣٣ حين بدأت مجموعات من الشباب المصري تشكل جماعات ذات طبيعة عسكرية مثل الجماعات الفاشية، في مقدمتها جماعة مصر الفتاة التي أسسها أحمد حسين والذي قام بزيارة إيطاليا.

وقد أعربت الجهاد عن هذا القلق مثلما أعربت سائر الصحف الوفدية، فتحت عنوان «وقاية مصر من الأخطار السياسية والحربية» كتبت في عددها الصادر يوم ٢٦ من أغسطس متسائلة عما سوف يكون عليه الحال بين إنجلترا وإيطاليا وأصبحت مصر أحد ميادين القتال بحكم ما فيها من جنود بريطانيين وحصون ومستودعات وذخائر للمؤن «فهل محال أو مستبعد أن تغشى الطائرات الإيطالية جو مصر فتمطر العواصم رجوما من غازاتها الخانقة والسامة. وإيطاليا قد تفعل ذلك إذا جن جنون الحرب، فهل تحرص حكومتنا على أرواح مواطنيها كما تحرص سائر الحكومات؟ أين الكمائم الواقية؟ أين التمرين على استعمالها كما تفعل حتى الحكومة الحبشية دع عنك حكومات الغربيين في أوروبا والأمريكتين؟».

وقد فتحت هذه الحرب ملف الجيش المصري، والسياسات البريطانية القائمة على إضعافه، فمصر التي بلغ تعدادها وقتئذ ١٧ مليونا تملك جيشا لا يزيد عدده على عشرة آلاف، وناقش الأستاذ دياب ما يتقول به البعض من وجود احتياطي (رديف) كبير لهذا الجيش، وتساءل عن عدده «ومبلغ علمه أو علم الجيش العامل نفسه بمستحدثات الفنون الحربية التي انقلبت رأسا على عقب منذ ابتليت الحضارة بالحرب العالمية الماضية. . ولو ترك المعتدون شؤون مصر في أيدي أبنائها المجاهدين، ما كنا اليوم كما نحن أمة من النسور معطلة الأجنحة!».

وقد أثار هذا القلقُ من ناحية، وموقفُ حكومة توفيق نسيم السلبي من المخاطر التي تهدد مصر من ناحية أخرى، وتحالفُ الأحزاب المعادية للوفد على رأسها الأحرار الدستوريون، ومحاولتها تأليب الطلاب على الحكومة النسيمية من ناحية ثالثة . . كل هذا أثار زعماء الحزب الكبير الذين قرروا بعد تأخير سحب ثقتهم من الوزارة .

فقد التقى مكرم عبيد بتوفيق نسيم يوم ١٩ من أكتوبر وأبلغه بنية الحزب الكبير على سحب الثقة من الوزارة وحجبها بشكل علني إذا لم تعد العمل بدستور عام ١٩٢٣ فورا، وتطلب الشروع في مفاوضات لعقد معاهدة .

زاد من سرعة البت في هذا القرار أكثر من أمر :

الأول : ما رأته الأحزاب المعادية للوفد من إمكانية إحراج نسيم والوفد في نفس الوقت، فبناء على اتفاق تم التوصل إليه في أواخر أكتوبر بين محمد محمود رئيس الأحرار الدستوريين، وحافظ رمضان عن الحزب الوطني، وإسماعيل صدقي ممثلا لحزب الشعب، وحلمي عيسى نائبا عن الاتحاد انعقد اجتماع كبير في كازينو «جزيرة بالاس» حيث بلغ عدد الحضور نحو عشرة آلاف شخص شن فيه محمد محمود هجوما عنيفا على توفيق نسيم وأعلن أنها «ردت السلطة المصرية البحتة إلى أيدي الإنجليز !» . ويقول الدكتور محمد حسين هيكل إن هذا الخطاب «أحدث دويا هائلا في جميع الأوساط» بينما تقول الوثائق البريطانية إنه وضع الوفد في حرج شديد إذا ما استمر في تأييده للوزارة النسيمية .

دعا ذلك الأستاذ ديابا إلى كتابة سلسلة من المقالات حاول من خلالها التخفيف من أثر الخطبة، يكفي هنا قراءة عناوينها . . عناوين المقالة الأولى التي نشرتها الجهاد يوم ٨ نوفمبر : «نظرات سريعة في خطبة محمد محمود باشا- الخطبة حملة على الوزارة تجاوزت حدود الإنصاف وعتاب ناعم للسياسة البريطانية يشبه الغزل- وثناء من دولة محمد محمود باشا على وزارة محمد محمود باشا (!) -الخطبة لا تنتهي إلى مطلب معين ولا ترسم خطة محددة وذلك ما كنا ننتظر» .

أما عناوين المقالة الثانية الصادرة في اليوم التالي : «محمد محمود باشا لا يتقيد بدستور الأمة ويطلب استقالة الوزارة - خطر تهالك الأقليات على الحكم خروجا على إرادة الأمة وتمزيقا لوحدة المقاومة الإجماعية»، والأخيرة : «ختام التعقيب على خطبة محمد محمود باشا- الاتحاد في الخطة والغاية واجب الجميع أما الائتلاف بمعناه السابق

فلا». غير أن كل تلك الردود في الجهاد وفي غيرها من صحف الوفد لا تمنع من التسليم بأن الوفد وقع في حرج شديد.

الثاني: تلقي الحكومة المصرية لدعوة من رئيس لجنة التنسيق التي ناطت بها عصبة الأمم النظر في التدابير التي تُتخذ بتطبيق المادة ١٦ من ميثاق العصبة بشأن النزاع الإيطالي الحبشي، وما ترغبه الدولة المصرية في موضوع الدول التي وافقت على هذه التدابير.

وقد عبر المصريون عن غضبهم من السرعة التي اتخذت بها الحكومة قرارها بالاستجابة لهذا الطلب، فقد تلقته يوم الثلاثاء ٩ من نوفمبر وبادرت بالرد في اليوم التالي في برقية جاء فيها أنها «قررت مبدئيا اشتراكها في تطبيق العقوبات الاقتصادية والمالية بشأن النزاع الإيطالي-الحبشي، وتنفيذ ما تقرره منها عصبة الأمم بالقدر الممكن والمستطاع».

عبرت الجهاد عن استيائها من هذه السرعة، وأكد الأستاذ دياب أنها لا بد وأن تكون مثار استياء عموم الشعب المصري «فما هذه السرعة التي تزري بسرعة البرق الخاطف؟ وما هذا البرق الذي لا يصحبه ولا يتلوه صوت، لا نقول كصوت الرعد- ولكن صوت يسمعه المصريون مهما يكن خافتا؟»، الأمر الذي اعتبره من سيئات الوزارة النسيمية!

الأمر الثالث والأخير: ما حدث في يوم ٩ من نوفمبر حين أدلى السير صمويل هور في قاعة البلدية بلندن (الجيلد هول) بتصريح شهير نشرته الجهاد في صدر صفحتها الأولى في اليوم التالي بالبنط العريض: «أخبار آخر ساعة- تصريح وزير خارجية بريطانيا في حفل الجيلدهول بلندن مساء أمس يهدم تصريح ٢٨ من فبراير من أساسه ويجعل دستور مصر رهنا بإنجلترا - فماذا يقول في هذا دعاة الاتحاد؟».

كان مما جاء في هذا التصريح أنه «لا صحة للمزاعم القائلة إننا نعارض في عودة النظام الدستوري خدمة لمصالحنا، ونحن -مع ما لنا من تقاليد- لا يمكن أن نأتي مثل هذا العمل، ولن نأتيه، على أنه حين استطلع رأينا نصحنا بعدم إعادة دستوري ١٩٢٣و ١٩٣٠، إذ ثبت أن أحدهما غير صالح للعمل، وأن الآخر مكروه من إجماع الشعب».

وبدت مظاهر التحول في موقف الوفد من الوزارة من المقالات التي أخذت تدعو إلى استقالتها، فتحت عنوان «واجب الوزارة أن تعجل بالاستقالة أو بإصدار الدستور» كتب الأستاذ توفيق دياب يوم ٩ من ديسمبر مقالا طويلا انتهى فيه إلى القول بأنه «لو أكرمت

الوزارة نفسها وضنت بالأرواح المبذولة وحرصت على استقرار النظام حقا لأسرعت إلى إصدار الدستور أو إلى الاستقالة العاجلة، إذ مهما يكن من اللف والدوران في خطبة وزير خارجية بريطانيا الأخيرة، ومهما تكن إحالته بعض التبعة أو كلها على دولة نسيم باشا في مسألة الدستور، وفي مسألة المشورة، فالرجل يقول على كل حال، مخلصا كان أو مرائيا، إن أمر دستور مصر ما زال موكولا إلى جلالة الملك وفقا للخطاب البريطاني إلى عظمة السلطان سنة ١٩٢٢!».

وتحت عنوان «فليطلبوا دستور الأمة وإلا كانوا طلاب حكم بلا دستور»، كتبت الجهاد أن هذه المطالب لا تتعدى الاثنين: عودة دستور الأمة فورا، وإبرام معاهدة تمنع إنجلترا من العدوان على استقلال مصر، وأنه على الموقف من هذين المطلبين تتوقف خطة الوفد «فإما استمرار في تأييد الوزارة النسيمية وإما عدول عن تأييدها، وإذن يكون واجبها الوطني أن تستقيل، هذا كلام واضح حاسم سريع»!

ولم يستغرق الأمر وقتا طويلا ليتحول التلميح إلى تصريح فيما تم إعلانه في حفل الوفد بعيد الجهاد الوطني يوم ١٣ من نوفمبر عام ١٩٣٥ حيث ألقى النحاس خطبة قوية أنهاها بمجموعة القرارات التي توصل الحزب إليها وكانت أربعة:

١ - توجيه الدعوة إلى الأمة بجميع طبقاتها وعلى اختلاف هيئاتها وجماعاتها بعدم التعاون مع الإنجليز، ما دام اعتداؤهم قائما على الدستور والاستقلال.

٢ - أن الواجب الوطني قد أصبح يحتم على الوزارة أن تستقيل، نزولا على خطة عدم التعاون، لأن استمرارها في الحكم بعد إصرار الإنجليز على الاعتداء على الدستور والاستقلال هو إقرار لهذا الاعتداء.

٣ - إذا لم تستقل الوزارة، فإن الوفد لا يؤيدها بعدئذ.

٤ - كل وزارة تقبل أن تتعاون مع الإنجليز، مع استمرار اعتدائهم على الدستور والاستقلال هي وزارة خارجة على الوفد ويقاومها بكل ما يستطيع.

وبدأ بعدئذ العد التنازلي لحياة وزارة نسيم حيث تفجرت في اليوم التالي مباشرة بعدها المظاهرات الطلابية الشهيرة، التي كانت قد بدأت بوادرها قبل أيام قليلة، فاعترضت الجهاد على الإجراءات التي اتخذتها الوزارة بإغلاق الجامعة ورأى أنها لا تزيد الأمور بمثل

هذه الإجراءات إلا اضطرابا وحرجا «ولعل أعضاء هذه الوزارة جميعا لم ينسوا بعد تجاريب الماضي في العهود الدكتاتورية السابقة».

وأضاف الأستاذ دياب في موقع آخر أن تلكؤ الوزارة النسيمية في إصدار الدستور إنما هو إمعان في التردد والضعف لا تحسد عليه هذه الوزارة ولا دولة نسيم باشا، «وعندنا أن إرجاءه لاتخاذ الموقف الحاسم الذي يجب عليه اتخاذه، وهو إصدار الدستور فورا، ريثما يقابل المندوب السامي إنما هو غلو باتباع الخطة المحزنة التي جرت على وزارته وعلى مصر في الأيام الأخيرة ما جرت من محن وأضرار. . فإلى الاستقالة إذن أيها السادة أو إلى الدستور في غير إبطاء ولا تسويف».

وكان من الطبيعي أن تنحاز الجهاد للمظاهرات الطلابية التي تفجرت احتجاجا على عدم عودة الدستور وتصريحات المستر هور حتى إنه كثيرا ما كانت تصدر وهي لا تحمل على صفحاتها سوى أنباء تلك المظاهرات. .

مثال على ذلك عدد الجريدة الصادر يوم ١٩ من ديسمبر عام ١٩٣٥، ونكتفي هنا بتقديم عناوين الجريدة حول هذا الموضوع لما لها من دلالة: «الوزارة والجامعة- إعداد مرسوم ملكي بوقف العمل بقوانين الجامعة- موقف مدير الجامعة، مظاهرات الشباب أمس في الجيزة ودائرة السيدة زينب وبولاق واعتقال ٢٤ شابا، ماذا فعلت طالبات الجامعة؟ مظاهرات طلاب الجامعة واحتياطاتهم، ماذا حدث عند كلية الطب؟ استعمال مضخات الحريق وسهام ونبال، إصابة طالب بتسع إصابات، رجال مطافئ الحريق والحادث، ماذا حدث في كلية التجارة العليا؟، طالب جريح يريد مقابلة الرئيس، قرارات المؤتمر الثالث لطلاب الجامعة، ماذا حدث في دار العلوم؟ مظاهرات في الشوارع ظهرا، المظاهرات في بعض المدارس».

وتحت عنوان «أسبوع الشهداء» كتبت الجهاد يوم ٢٠ من نوفمبر مقالا استهله الأستاذ دياب بالقول «شهيدان في طنطا- وشهيد العمال- وشهيد كلية الزراعة- وشهيد دار العلوم وشهيد الآداب. ست من المهج الفتية المصرية مزقتها أيدي الباطشين باسم النظام في أسبوع»، وأنهاه بقوله: «فإلى الخلود ياشهداء مصر من خيرة الأبناء، نودعكم وداع الحانين المحبين ونبكيكم لكن مفاخرين. . أما أنتم أيها الأبناء المصابون الأحياء فلتعيشوا من أجل مصر وقد مات إخوانكم من أجلها- ففي الموت والحياة سبيل إلى الخدمة السامية والمثل الأعلى».

هاجمت الجهاد أيضا الإجراءات القمعية التي ظلت تتخذها الوزارة حيال ثورة الطلاب، خاصة بعد إقرارها إغلاق الجامعة، وأنه ليس الضربة الوحيدة الموجهة إليها، «بل إن الوزارة أعدت مرسوما ملكيا بوقف العمل بقوانين الجامعة، وجعل جميع الإجراءات التأديبية التي تنص عليها هذه القوانين من حق وزير المعارف شخصيا. ومعنى هذا أن يصبح استقلال الجامعة أثرا بعد عين وتصبح الجامعة، أساتذة وطلبة، خاضعة لشخص الوزير».

عودة دستور سنة ١٩٢٣

وبعد أن وصلت الأزمة إلى ذروتها على هذا النحو لم يجد الملك ونسيم باشا مندوحة من التراجع الأمر الذي بشرت به الجهاد المصريين في عددها الصادر يوم ١٤ ديسمبر عام ١٩٣٥..

فتحت عنوان «وثائق إعادة دستور الأمة» ساقت وبالخط العريض الكتاب الذي رفعه نسيم باشا إلى الملك فؤاد، والأمر الملكي رقم ١١٨ لسنة ١٩٣٥ «بشأن النظام الدستوري للدولة المصرية»، وبينما تضمن الأول ما استقر عليه رأي الحكومة من عودة دستور سنة ١٩٢٣ «ملتمسة من جلالتك إصدار الأمر الملكي القاضي بذلك»، فقد تضمن الثاني القرار بأن «يكون النظام الدستوري للدولة المصرية هو النظام الذي كان مقررا بأمرنا رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣».

وقد رحب الوفد، كما هلل الأستاذ توفيق دياب بهذه الخطوة، فكتب تحت عنوان «اليوم يوم الدستور وغدا عيد الاستقلال»، وقد أنهاه بمطلبين؛ بالنسبة للدستور وبعد أن أصدر الملك أمره بإعادته «فعلى الهيئة التنفيذية أن تعجل الخطى إلى الانتخابات العامة شعبية حرة ليجتمع برلمان الأمة المتحدة في أقرب وقت مستطاع». وبالنسبة للاستقلال «فهاهي ذي كلمة مصر مجتمعة عليه، ووحدتها الوطنية متجهة إليه، إلى الأمام أيتها الأمة المجاهدة - إلى الأمام- لا تزيدك المصاعب إلا اتحادا وإخلاصا وتصميما».

وترتبط الروح التصالحية التي بدت في هذا المقال مما كان قد تم التوصل إليه قبل يومين، وتحت ضغوط الحركة الطلابية، بين الوفد والأحرار الدستوريين والاتحاد والشعب، من اتفاق على تكوين جبهة وطنية تعمل في وقت واحد لإعادة الدستور وعقد المعاهدة. وقد تألفت هذه اللجنة فعلا وقامت بتحرير كتابين رفع أحدهما للملك لإعادة الدستور،

والثاني إلى الحكومة البريطانية لتوقيع معاهدة بالنصوص التي انتهت إليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ بعد تسوية مسألة السودان.

وبينما تحقق المطلب الأول فقد تأخرت استجابة الحكومة البريطانية في الاستجابة للمطلب الثاني، الأمر الذي كان مبعث قلق الحركة الوطنية، وهو ما عبرت عنه الجهاد في أكثر من مناسبة بقية عام ١٩٣٥، ربما كان أظهرها المقال الذي كتبه الأستاذ دياب في العدد الصادر يوم ٢٥ من ديسمبر تحت عنوان «الجبهة الوطنية والوزارة النسيمية وضرورة استعجال الرد البريطاني».

تحدث صاحب المقال عن أن كل ما يسمعه المصريون بعد مرور أسبوعين على طلب الجبهة فتح باب المفاوضات هو بعض كلمات ينشرها بعض الصحف البريطانية أحيانا «عدا ذلك التصريح المقتضب الذي فاه به المستر إيدن (الذي خلف السير صمويل هور بعد استقالته يوم ١٨ من ديسمبر) في مجلس النواب البريطاني ومؤداه أن الحكومة البريطانية تسلمت مذكرة الجبهة المتحدة وأنها قيد النظر»!

وتساءل الرجل في مقال آخر قبيل نهاية السنة (٣٠ من ديسمبر) عن الوقت الذي سيصل فيه رد بريطانيا على الجبهة الوطنية، خاصة وأن توقيع المعاهدة ستسمح بإعمال المادة الثامنة من مشروع معاهدة ١٩٣٠ والتي جاء فيها أنه «إذا اشتبك أحد الفريقين المتعاقدين في حرب فإن الفريق الآخر يقوم في الحال بإنجاده بصفته حليفا. . وتكون مساعدة صاحب الجلالة ملك مصر في داخل حدود الأراضي المصرية بتقديم جميع التسهيلات والمساعدات التي في وسعه ومن ضمنها استخدام موانئه ومطاراته وطرق مواصلاته»، وأنهاه بتحذير مفاده أنه مما يدعو إلى الحزن «أن تأبى علينا الحكومة البريطانية حقنا إلا أن يجيء مقرونا بثورة النفوس أو سفك الدماء».

الموقف من الجبهة الوطنية

وفي تلك الأثناء وخلال انتظار رد الحكومة البريطانية بدت الخلافات بين أعضاء الجبهة الوطنية. فبينما رأت الأحزاب المعارضة للوفد، الأحرار الدستوريون والوطني والاتحاد والشعب، وجوب أن تتحول هذه الوزارة إلى حكومة ائتلافية، فإن الوفد على ضوء التجربة المريرة التي كان قد واجهها عام ١٩٢٨ بسبب الصيغة الائتلافية رفضها بتصميم، ورأى أن الاتحاد بين الأحزاب يقتصر على عملية المفاوضة دون الاشتراك في الوزارة.

وقد انحازت الجهاد لرأي الوفد باعتبارها أهم الصحف المعبرة عنه، الأمر الذي نلاحظه في سلسلة المقالات التي وضعها الأستاذ توفيق دياب خلال شهر يناير عام ١٩٣٦..

فتحت عنوان «الجبهة الوطنية لا تقيد أعضاءها إلا بالدستور وطلب المعاهدة»، فند الرأي بأن الجبهة الوطنية «هيئة»، إذ لا تضم في رأيه «رئيسا ولا وكيلا ولا سكرتيرا وإنما هي وحدة مؤلفة من ساسة مصريين لمطلبين اثنين لا ثالث لهما، أحدهما أجيب فعلا ولم يبق أمام الجبهة سوى المطلب الثاني تجتمع وتتبادل الرأي في حدود العمل له دون أي شأن آخر من الشؤون الحزبية أو الشؤون العامة التي لا صلة بينها وبين طلب المعاهدة المنشودة».

وبينما رأى الوفد أنه بعد موافقة الملك وحكومة نسيم على عودة الدستور تهدئة الأحوال، فإن بقية الأحزاب المشاركة في الجبهة سلكت مسلكا مغايرا بالسعي لاستمرار الحركة الطلابية، إحراجا للوفد وتأكيدا على أنها قادرة على تحريك الشارع المصري، خاصة بعد ما حدث قبل عامين من قيام جماعة مصر الفتاة والتي كانت معروفة بعلاقتها الوثيقة بمحمد محمود باشا والأحرار الدستوريين.

وقد اتخذت الجهاد موقفا معاديا من هذا العمل، فكتب الأستاذ دياب في أحد مقالاته بأن زعيم مصر لا هم له هذه الأيام إلا تهدئة الثائرة التي ثارت من أجل الدستور والاستقلال، فاستمع لنصحه أبناء مصر المخلصون وعاودوا دراستهم في سكينة وهدوء، اللهم إلا بعضا ممن جازت عليهم دسائس الماكرين الذين يعملون في الخفاء للقضاء على النظام والسلام في مصر لأغراض خبيثة هي قطع الطريق دون نفاذ الدستور ودون عودة الحياة البرلمانية ودون قيام حكومة نيابية هي وحدها صاحبة الحق الدستوري في أن تقول كلمة مصر في المفاوضات النهائية».

وانتقل من التلميح إلى التصريح في مقال خصصه لهذا الموضوع تحت عنوان «كلمات صريحة إلى المصريين عامة وإلى الفريق المفتون من الطلاب والتلاميذ خاصة» نشره في عدد الجهاد الصادر يوم ٢٠ من يناير عام ١٩٣٦ استنكر فيه استمرار بعض الطلاب في الإضراب، وما عمدوا إليه من ترديد القول بأنهم أصحاب الفضل في عودة الدستور، وبينما وصف الأولين بأنهم ليسوا جديرين بأمومة مصر «وإلا لجاز للجيش المنتصر في حومة الوغى ألآ يطيع قيادة ولا يقر بزعامة، فيصبح الجنود قادة آمرين والقادة جنودا

مأمورين»، فإنه عاب على الأخيرين تقولاتهم لأنه قد سبقهم إلى ميدان الجهاد والتضحية أشبال من أبناء مصر «لم يقلوا عنهم نخوة ولا حماسة، وقد كان أبناء الثورة الكبرى سنة ١٩١٩ من أشد أجيال هذا الوطن شكيمة وشجاعة ومن أعظمهم تضحية وبذلا، ولم يقل الطلاب منهم ولا العمال ولا الزراع ولا طائفة أخرى من الطوائف (في الفضل في كذا أو في الفخر بكيت)»!

غير أنه حدث في نفس يوم صدور هذا المقال أن جاءت الأخبار بموافقة الجانب البريطاني على المطلب الثاني من مطالب الجبهة الوطنية بإعادة فتح باب المفاوضات بين الجانبين، مما كان بداية لمرحلة جديدة.

* * *

الموقف من المفاوضات

على مستوى التاريخ المصري فقد كانت قضية المفاوضات الشاغل الأساسي للجهاد خلال تلك الفترة. .

والمعلوم أنها قد بدأت بين الجانبين في القاهرة، في قصر الزعفران على وجه التحديد، في يوم ٩ من مارس عام ١٩٣٦ . وبينما مثل الجانب البريطاني السير مايلز لامبسون، المندوب السامي في العاصمة المصرية مع وفد من العسكريين ورجال الدار، فقد مثل مصر على الجانب الآخر رجال الجبهة الوطنية بزعامة النحاس باشا وكان من بين أعضائه من الشخصيات الكبيرة كل من محمد محمود باشا وإسماعيل صدقي باشا، هذا فضلا عن بعض رجال الوفد وفي مقدمتهم مكرم عبيد بالطبع.

ولسنا هنا بصدد متابعة مجريات تلك المفاوضات التي استغرقت ربيع ذلك العام وجانبا من صيفه، فالمعلوم أن الجانب المصري أبدى رغبته فى أن تنطلق تلك المفاوضات مما تم التوصل إليه في مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠، غير أن الجانب البريطاني رفض ذلك.

وقد طرحت على مائدة المفاوضات ثلاث قضايا استغرق بحثها ٣٦ جلسة، منها خمس جلسات عامة فقط هي التي حضرها جميع أعضاء الوفدين، بينما استغرقت الجلسات الخاصة بين النحاس ولامبسون ٣١ جلسة، سافر خلالها السير لامبسون إلى لندن للتشاور مع حكومته حول بعض جوانب الخلاف بين الطرفين.

المعلوم أيضا أن القضايا الثلاث محل المفاوضة كانت أولا : الجانب العسكري من العلاقات، ويرى من أرخوا للمعاهدة أن مصر قدمت فيها تنازلات عما كانت قد اكتسبته في مشروع معاهدة النحاس - هندرسون عام ١٩٣٠، وهي التنازلات التي فرضتها التطورات الدولية الناجمة عن الحرب الحبشية - الإيطالية. ثانيتهما : ما خص السودان وكان الجانب البريطاني أكثر مرونة في هذه القضية عما كان عليه من قبل. ثم القضية الأخيرة الخاصة بالامتيازات، وقد حصلت مصر بمقتضى هذه المعاهدة على تأييد بريطاني كامل على إلغائها.

والملاحظ أن الجهاد لم تكن تنشر إلا قليلا من المعلومات حول مسيرة المفاوضات، ولم تكن وحدها في هذا التقصير، بل شاركتها سائر الصحف وذلك وفقا لما اتفق عليه الطرفان منذ المشاورات التمهيدية، ثم ما أكده لامبسون في الجلسة الأولى وهو أن تدور المحادثات في سرية تامة. ففيما عدا الأخبار المتناثرة عن مواعيد الاجتماعات أو البيانات الصادرة من الجانبين بتأجيل المحادثات، لم نعثر في الجهاد، ولا في غيرها من الصحف المصرية أو الإنجليزية، على شيء ذي قيمة.

العمل الوحيد الذي تفردت به جريدتنا خلال تلك الفترة أنها أثبتت في عددها الصادر يوم الاثنين ٦ من يوليو عام ١٩٣٦ «الوثائق والمحاضر الرسمية لمفاوضات النحاس- هندرسون سنة ١٩٣٠ - الجهاد يبادر إلى إذاعتها لأول مرة على الرأي العام - مواقف مشرفة وجهود مضنية لدولة الرئيس الجليل وزملائه»، والتي استغرقت كل صفحات هذا العدد، حتى إنه يمكن وصفه بالعدد الوثيقة.

بيد أن الأستاذ توفيق دياب، وفي عمل غير مسبوق من جانبه، قرر أن يصحب الوفد المصري المسافر إلى لندن لتوقيع المعاهدة، وقد أفردت الجهاد الصفحات الطوال عن رحلته بدءا من يوم ١٩ من أغسطس حين بدأت الباخرة (النيل) التي استقلها الوفد رحلتها الميمونة، على حد توصيف الرجل، الذي كان واقفا على ظهرها يرصد كل كبيرة وصغيرة.

غير أن الأهم من هذا الجانب الاحتفالي ما جرى بعد العودة، فمن ناحية ارتفعت بعض الأصوات المعارضة خاصة لبنودها العسكرية، في ذات الوقت هون الكثيرون مما تم التوصل إليه في مسألتي السودان والامتيازات، وقد نصب توفيق دياب نفسه مدافعا عما تم إنجازه..

ففي مقال نشرته الجهاد للرجل يوم ٢٨ من سبتمبر تحت عنوان «المعاهدة ومعارضوها» استهله بالقول إن «فقهاء القانون وقادة الرأي المصري من غير الفقهاء أجمعوا على أن المعاهدة خير لمصر وفاتحة جديدة لعهد مثمر ومأمول، وقد استهجن والحال كذلك أن يحاول أفراد من هنا وهناك أن يتجمعوا «فيلفقوا من أشخاصهم زمرة المعارضين، وليس بينهم من جامع سوى أنهم أصحاب أهواء متشعبة وأمراض قديمة منوعة».

وقد أشبع هؤلاء سخرية بأنهم كانوا من قبل في مستشفيات مختلفة؛ مستشفى المرضى بالحرمان من المناصب، ومستشفى المرضى من أحضان العهود البالية، «أما الأمة المصرية وممثلوها فقد رأت هذه المعاهدة خيرا لمصر يجب تحصيله والحرص على استثماره». وقد ألمح بالذات في هذا الصدد لرجال الحزب الوطني الذين ظلوا يرفعون شعار «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء».

وفي مقال آخر تحت عنوان «واجب الصراحة وواجب العمل»، وردا على النقد الذي وجهه المعارضون لبقاء الإنجليز في قاعدة قناة السويس، تساءل الأستاذ توفيق دياب: «هل نستطيع اليوم بوسائلنا الحاضرة أن نحمي قناة السويس من دولة طامعة فيها أو مناوئة لإنجلترا؟ فإذا قلت إن قناة السويس لا تعنينا وإنما تعني المصالح البريطانية، فهل تكون وطنيا بالمعنى الصادق حين تفرط في جزء من بلادك تتطاول أعناق الدول إلى امتلاكه أو السيطرة عليه منذ أجيال؟ وهبك لا تعنى بقناة السويس وهي تشق أرضا مصرية من صميم بلادك، فما الذي يحمل بريطانيا على أن تحترم تفريطك في جزء من بلادك، إذا ترتب عليه تقطع أوصال إمبراطوريتها، التي لو تهددها خطر لآثرت أن تفنى في سبيل الدفاع عنها لآخر رجل؟».

غير أن الوفد قد انزعج من محاولة البعض تحريك بعض العناصر الطلابية معارضة للمعاهدة، الأمر الذي دفع الأستاذ ديابا إلى أن يعبر عن ذلك في مقال طويل تحت عنوان «بطولة اليوم غير بطولة الأمس»، فهما في رأيه مختلفتان في الوسيلة والغاية..

«بطولة الأمس» أن «تخدم بلادك باحتمال الأذى عنها في معمعة النضال بين الحرية والاستبداد، وتؤثر أعماق السجون أو آلام النفي والتشريد على أن تسمي العوج استقامة أو الظلم عدلا.. بل من إخوانك الأطهار من استعذب الموت المرير في سبيل إيمانه بالحرية والكرامة المصرية».

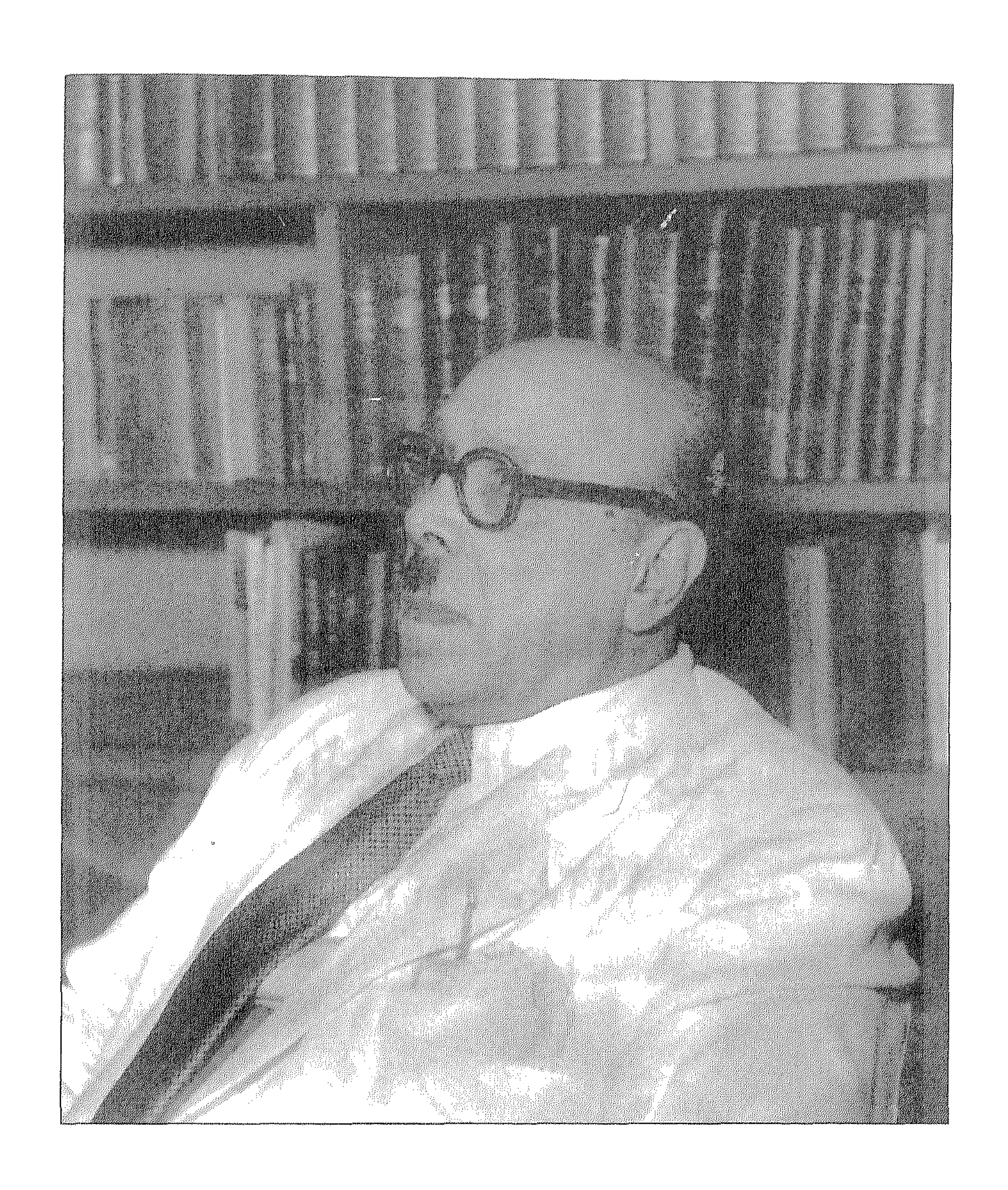
أما (بطولة اليوم) -في رأيه- فهي «التفاني في خدمة مصر الجديدة متخذا إلى ذلك وسائلك الجديدة من علم وخلق ومن رجولة ونشاط، ومن رسالة مقدسة. . أما الغاية فهي بناء الصرح الوطني، ذلك الصرح الذي نعيش فيه أيام السلام سادة كراما، ونحميه أيام الحرب من عدوان المعتدين كما كان الآباء والأجداد يفعلون في أيام المفاخر من تاريخنا العظيم».

* * *

الفصل العاشر

«الجهاد» - نحو الغروب

١٩٣٧-١٩٣٨



لم يكن ليخطر فى بال أحد بعد سقوط حكومة نسيم أن نجمى «الجهاد» وصاحبها صائران إلى أفول، فقد كان كل ما فى الأفق ينبئ عن ازدهار واسع وعمر مديد. فهو من جهة ظل يخاطب الرأى العام من منبر جريدته بعد أن اكتسب شهرة إضافية نتيجة لسجنه بسبب قضية رأى حتى لم تتخلف صحيفة مصرية بغض النظر عن موقفها، عن تأييد الرجل، بما فيها المقطم والبلاغ، الأمر الذى أفرد له مكانة خاصة فى تاريخ الصحافة. ثم إنه من جهة أخرى توثقت علاقته بالوفد وظل لفترة أقرب الصحافيين لزعامته. و أصبحت «الجهاد» أوسع الصحف انتشارا، الأمر الذى عززته سياسات الجريدة وصاحبها التى يمكن أن نعددها فى أكثر من جانب:

أولا: صمود صاحب الجهاد فى مواقفه الوطنية فى مواجهة سياسات قصر الدوبارة المراوغة وسياسات قصر عابدين الاستبدادية، وما تعرض له من تعطيل مايقرب من اثنتى عشرة صحيفة، فكلما أنشأ صحيفة أغلقتها السلطات، فيما سبق استعراضه فى الفصول السابقة.

ثانيا: تزايد اهتمام الجهاد بالقضايا العربية على نحو لم يكن مألوفا، ولم يكن عام ١٩٣٦ فى تاريخ المشرق العربى عاديا شأنه فى ذلك شأن مصر. فإذا كان المصريون قد عرفوا خلال هذا العام رحيل الملك فؤاد وتوقيع المعاهدة فقد عرفت فلسطين ثورة من أهم الثورات التى تفجرت ضد الانتداب البريطانى والاستعمار الصهيونى.

الجهاد والقضايا العربية:

وكانت الجهاد أولى الصحف التى أبدت اهتماما مبكرا بفلسطين وما يدور فيها من كفاح ضد النفوذ الصهيونى والنفوذ الإنجليزى. بل تنبأت بمأساة فلسطين وتناولت تطور الحالة فيها منذ سنة ١٩٣٦ مما يكشف عنه بعض العناوين التى زينت صدر الجريدة: «الشقيقة فلسطين فى مأساتها» - «فلسطين الحائرة الدامية بين العرب واليهود والإنجليز» -

«أنقذوا الشقيقة فلسطين من المجاعة الجائحة» - «المظاهرات فى أنحاء البلاد» - « مصادمات دموية فى نابلس وغيرها من المدن» - «مهاجمة الدبابات وتعطيلها وقتل جنودها» - «خطر الصهيونية على فلسطين».

نفس الموقف تشبثت به الجهاد حيال حركة المقاومة الوطنية فى سوريا ولبنان لفرض فرنسا معاهدة لم تكن لترضى أهالى البلاد، الأمر الذى أدى إلى صدامات واسعة بين الجانبين.

مع بداية الانتفاضة السورية وتحت عنوان « الشقيقة سوريا فى جهادها ومحنتها»، تساءل الأستاذ توفيق دياب عما جناه السوريون حتى «يصليهم النائب وابلا من سعير» يقتل من يقتل «ويثخن من يثخن بالجراح ؟ لاتطلب الشقيقة سوريا إلا ما يطلبه كل حر مستعبد، أعنى فكاك عنقه من نير العسف والاستعباد».

وتحت عنوان «فظاعات السياسة الفرنسية فى سوريا الشقيقة» شن حملة شديدة على الكونت دى مارتل المندوب السامى الفرنسى فى القطر السورى، واتهمه بارتكاب أعمال وحشية فيما جاء فى قوله إن حكومة فرنسا تنظر اليوم فترى الكونت «عملاقا رأسه يخترق سحاب سوريا، ويداه تشيران إلى الأحرار أن كونوا عبيدا، وإلى الكرام أن كونوا أذلة، وإلى الرصاص الفرنسى أن اخترق المهج الشرقية التى تجرؤ فتحن إلى ما يحن إليه حتى الحيوان الأعجم، دع عنك أبناء آدم وحواء، ممن نكبتهم الأقدار السياسية بانتداب الحكومة الفرنسية».

ونرى أن هذه المقالات وغيرها التى نشرتها الجهاد هى التى دعت السوريين واللبنانيين إلى دعوته للخطابة فى الحفل الذى أقاموه فى فندق الكونتنتال يوم ٢٠ من مارس عام ١٩٣٦ تكريما لوفد عراقى كان يزور مصر، وهى الخطبة التى نشرتها الجهاد فى اليوم التالى والتى كشف فيها الأستاذ دياب عن ميوله العربية على نحو لم يحدث من جانبه من قبل..

جاء ذلك فى قوله إن الإيمان بالوحدة العربية ارتفع عنده فى الشهور الأخيرة إلى أوج التغنى والإنشاد، «نعم كان شوقى وحافظ ومطران والكاظمى، وكان الرصافى والزهاوى وغانم وغيرهم من شعراء العربية ممن لا نحصر أسماءهم فى هذا المقال، كانوا يرسلون القصيد تمجيدا للعروبة، ولكن إنشادهم لهذا النغم كان يطرب طوائف محدودة هى طلائع النهضة العربية الحديثة».

ثم استطرد كاشفا عما فى خبيئة نفسه: «أما اليوم فقد أصبح التغنى بالعروبة والوحدة العربية شاملا لجميع الشقيقات، شائعا بين جميع الطبقات. فالخطباء يطلقون الألسنة فى كل مجال، والكتاب يرسلون الأقلام فى كل فرصة، والشعراء يطربون الأسماع ويهزون القلوب فى كل مجمع - ترنما بالوحدة العربية، ودعوة إلى تقديسها واتخاذها المثل المشترك الأعلى بين الناطقين بالضاد».

تحديث «الجهاد»:

ثالثا: ما أدخله صاحب الجهاد من تحديث وتطوير للفنون الصحفية على «الجهاد»، الأمر الذى فصلته ناهد أبو العيون فى رسالتها للماجيستير عن جريدة الجهاد، منها: تحديث آلات الطباعة وحصول جريدة الجهاد على أحدث طراز من مطابع من كبرى المصانع بألمانيا - «King Powers» والتى تستطيع طبع ٢٨ نسخة فى الساعة وتستطيع إفراخ صور ذات ثلاثة ألوان. ثم الحصول على آلات صف الحروف آليا دون اللجوء إلى جمع الحروف يدويا الذى كان متبعا حتى ذلك الوقت. ومنها استخدام المانشتات العريضة المثيرة من عدة سطور وفى صدر الصحيفة وباللون الأحمر أو الأزرق والأسود طبقا للظروف.

أما ناحية التبويب، فقد حرصت «الجهاد» على تطوير مادتها حرصا كبيرا لتصل إلى مستوى «الكمال الصحفى»، فاستحدثت صفحات جديدة متخصصة يحررها كبار المتخصصين وأساتذة الجامعة، كل فى مجاله، تسعد القارئ بكل ما هو مفيد ثقافيا وعلميا واقتصاديا واجتماعيا وإلى آخر ما قد يحتاجه من معلومات وترفيه منها:

الصفحة الاقتصادية يحررها كبار رجال الاقتصاد يوم السبت، صفحة الأدب الغربى (الأوربى) يحررها د. طه حسين ليوم الأحد، الصفحة العلمية يحررها علماء ذلك الوقت ليوم الاثنين، السياسة العالمية ليوم الثلاثاء، صفحة الأدب العربى يحررها د. طه حسين «حديث الأربعاء» - الصفحة الطبية ليوم الخميس، بجانب ذلك صفحة للمرأة (للسيدات) وصفحة للفنون الجميلة - وصفحة للأقطار الشقيقة (العربية) - وصفحة للأقطار الشرقية (الهند - الصين - اليابان - إندونسيا.. إلخ).

ثم أدخلت الجهاد فى تحريرها أبوابا جديدة منها: «جولة حول العالم» - «أنباء سياسية واقتصادية» - «من هنا وهناك» - «أنباء محلية متفرقة» - «الرأى العام» - «آراء تمس الحياة

المصرية» - «حديث رمضان اليومى» وكان يحرره د. طه حسين - باب «أخبار الرياضة»، بالإضافة إلى صفحات السينما والمسرح - ثم «كل شىء» وهى صفحة ترفيهية لأخبار العالم الطريفة - وكانت الصفحة المصورة آخر صفحات الجريدة تضم أهم أحداث العالم بالصورة.

فضلا عن ذلك أشارت صحيفة الجهاد إلى اهتمام الجريدة بقضايا المرأة وتحريرها، وتعليمها - كما اهتمت بشئون الدين ونشرت بحوث العلماء وشيوخ الأزهر وكبار الكتاب الإسلاميين - كما اهتمت بالأدب العربى والغربى، فكانت رائدة الصحف المصرية الأمر الذى قد يعود إلى روح الأديب فى شخصية توفيق دياب التى بدت فى غلبة أسلوبه الأدبى على جريدته بشكل خاص، والتى جعلت من «الجهاد» صالونا أدبيا يؤمه كبار الأدباء والشعراء المصريين والعرب. وكان أمير الشعراء «أحمد شوقى بك» زائرا دائما كل ليلة لدار صاحب «الجهاد»، ويذكر أنه أمضى آخر سهرة له فى حياته فى دار صاحب «الجهاد» وعاد إلى منزله ووافته المنية وفاضت روحه فى الساعات الأولى من الصباح، فبادر توفيق دياب بإصدار ملحق خاص من الجريدة ينعى فيه للأمة المصرية والعربية رحيل أمير الشعراء شوقى بك فى مقاله «مات أمير الشعراء - فلتبكه العربية وليبكه الإسلام».

و فى بحث عن «توفيق دياب» أعده الأستاذ محمود فوزى ذكر أن الجهاد قد أتاحت الفرصة الأولى لعدد من الأدباء الشبان وكان منهم «نجيب محفوظ» ـ شيخ الرواية الآن - فقد نشرت له صحيفتنا ثلاثة مقالات ابتداء من عدد ١٢ من يونيو عام ١٩٣٥ عناوينها: - «معنى الفلسفة» - «علم الآداب العامة» - «الضمير والندم والعدل من وجهة نظر اجتماعية» - كما كانت الجهاد مزارا لزعماء الوطن العربى، ومنهم على سبيل المثال «أمين الحسينى الزعيم الفلسطينى» - و«الدكتور عبد الرحمن شهبندر الزعيم السورى» - و«عبد القادر الكيلانى مندوب العراق» وغيرهم.

أضافت الجهاد أيضا الجديد فى فن الحديث الصحفى، ومنه الحوار المالى والسياسى الذى جرى مع «مكرم عبيد» والذى نشر فى ١٧ من مايو عام ١٩٣٣ تحت عنوان «حديث مالى وسياسى خطير مع الأستاذ مكرم عبيد وزير المالية السابق - سياسة صدقى باشا المالية سياسة إنجليزية لصالح الإنجليز وأجنبية لمصلحة الأجانب» وكانت «الجهاد» سباقة فى استخدام الصور المصاحبة للأحاديث والتحقيقات الصحفية.

وقد اهتمت «الجهاد» بفن التحقيق الصحفى الذى يدور حول معالجة صحفية لظاهرة أو واقعة معينة، مثال على ذلك «حادث البسفور» وهو الكازينو الذى اغتيلت فيه الراقصة الشهيرة وقتئذ «امتثال فوزى» فى ٢٢ من مايو عام ١٩٣٦ وشمل التحقيق الملابسات والمحاكمات حول الجريمة وبواعثها وكيفية مكافحة هذه الظاهرة (ظاهرة الفتوات والبلطجة).

وكان من أهم التحقيقات الصحفية التى عبرت عنها الصورة فى «الجهاد» التحقيق عن زيارة الأستاذ توفيق دياب لفلسطين والتى دامت من أول يوليو وحتى ٩ من يوليو من عام ١٩٣٤. حيث أبرزت تسجيلا حيا لزيارة صاحب الجهاد والاحتفالات التى أقيمت له بهذه المناسبة - وقد استقبله عند زيارته لبلدة « بيان» ٦٠٠ فارس عند مدخل البلدة وقد نشرت «اللطائف المصورة» فى ٢٣من يوليو عام ١٩٣٤ صورا لهذا الاستقبال الحافل. فقد أوقف أهالى فلسطين القطار الذى كان توفيق دياب يستقله وحملوه على الأعناق. ونشرت جريدة الجهاد قبل ذلك مجموعة كبيرة من التحقيقات الصحفية المزودة بالصور عن هذه الزيارة - وأفاضت هذه التحقيقات فى وصف تفاصيل هذه الزيارة والاستقبالات والاحتفالات التى أقيمت فى المدن الفلسطينية المختلفة التى زارها «صاحب الجهاد».

* * *

خروج دياب من الوفد:

هذا النجاح الأسطورى لجريدة «الجهاد» وصاحبها «توفيق دياب» لم يخل من آثار سلبية لدى البعض من كبار الوفديين يشير إليه ما حدث فى اليوم الأول من المؤتمر الوطنى الذى أقامه الوفد فى يومى ٩، ١٠من يناير عام ١٩٣٥. حين تعرض محمد توفيق دياب لصدام شخصى عنيف مع الدكتور أحمد ماهر على منصة المؤتمر فى أثناء انعقاده، فيما رواه لنا الأستاذ محمود فوزى فى بحث وضعه عن توفيق دياب.

ففى اليوم الأول من المؤتمر وفوق المنصة مصطفى النحاس باشا والأستاذ مكرم عبيد وبعض كبار رجال الوفد ومن بينهم الدكتور أحمد ماهر وبجانبه الأستاذ توفيق دياب، وبعد انتهاء الأستاذ العقاد من إلقاء قصيدته بقليل، حدثت ضجة فوق المنصة وإذا بالجماهير ترى توفيق دياب يرفع عصاه على من بجانبه وهو الدكتور أحمد ماهر، وإذا بالنحاس ينادى بين الجهر والهمس.. المؤتمر.. المؤتمر يا توفيق.

وسبب الخلاف أنه ما كاد توفيق دياب يناول قصيدة العقاد إلى مندوب جريدة الجهاد حتى اشتبك معه دكتور أحمد ماهر قاصدا انتزاعها ومناولتها لمندوب جريدة كوكب الشرق التى يشرف عليها وحتى لا تنفرد بها الجهاد. وبنداء مصطفى النحاس المؤتمر.. المؤتمر يا توفيق هدأت العاصفة إلا أن أحمد ماهر لم يكتف بذلك، بل ادعى فى جريدة كوكب الشرق أنه صفع توفيق دياب على وجهه مع زخمة أخرى من الألفاظ غير اللائقة - وأراد توفيق دياب الرد عليه بمقال شديد اللهجة ويدعوه إلى منازلته علنا إذا كان صادقا فيما يدعيه، وقبل دوران المطبعة استطاع مصطفى النحاس التدخل وإثناء عزم توفيق دياب واقناعه بسحب المقال - وسحب المقال قبل دوران المطبعة بثوان.

فى يناير عام ١٩٣٦ تألفت وزارة على ماهر بعد استقالة وزارة نسيم واتخذت الإجراءات لإجراء الانتخابات البرلمانية طبقا لدستور سنة ١٩٢٣. واجتمعت الهيئة الوفدية لاختيار مرشحيها فى الدوائر المختلفة، وهنا حدثت المفاجأة: احتج الدكتور أحمد ماهر على ترشيح محمد توفيق دياب فى دائرته سنهوت وهو القطب الوفدى الكبير وعضو الهيئة الوفدية. وانقسم الاجتماع بين مؤيد ومعارض، وينجح مصطفى النحاس فى الوصول إلى حل وسط، وهو ترك دائرة «سنهوت» دائرة توفيق دياب شاغرة دون مرشح وفدى.

وكان هذا الموقف تعبيرا عن حفيظة الحاقدين، وصدى للوقيعة بين توفيق دياب ورجال الوفد، ومرة أخرى لأسباب شخصية بحتة، وهو نجاح « الجهاد» وشهرة توفيق دياب، وربما لأسباب حزبية لانعلمها يقينا، وهى رغبة الوفد فى صحافة مستأنسة تخضع خضوعا تاما لأغراض الحزب وأعضائه دون أن يكون لصاحبها جماهيرية قد تهدد الحزب وأعضاءه وسياسته.

للاعتبارات المتقدمة، فقد قدم استقالته من الهيئة الوفدية فى ٢١ من يناير عام ١٩٣٥، ويقول: «لقد قدمت استقالتى فى سبيل مصلحة هى أكبر من شخصى، ومع إيمانى بأن الرابطة الروحية، رابطة العقيدة والمبدأ، لن تنفصم أبدا لأنها الإيمان المكين الذى أدين به لله والوطن، وحلفت أوثق الأيمان لأخلص له ما حييت».

وفى ٢٢ من مارس وتحت عنوان: « صاحب الجهاد يرشح نفسه فى دائرة سنهوت» زف الرجل الخبر لقراء جريدته ولأبناء الدائرة. وفى يوم الانتخاب جرت حادثة «وحشية» نشرتها الجهاد وأذاعتها أغلب محطات الإذاعة العالمية فى نشرتها الإخبارية، وكان

ملخصها أن أنصار منافس الأستاذ دياب وصاحب عزبة مجاورة لسنهوت، احتشدوا على جانبى الطريق الزراعى الفاصل بين القريتين، وهاجموا موكب توفيق دياب بالطلقات النارية، وأن ديابا قد نجا فى آخر لحظة بعد أن أخطره ضابط البوليس المقيم فى المنطقة بما كان مدبرا له.

المهم انتهت المعركة بفوز كبير لدياب الذى حصل على ٥٧١٠ أصوات بينما لم يحصل منافسه محمود الألفى إلا على ٢١٦٨ صوتا، وقد راح ضحية المعركة أحد عشر قتيلا من الجانبين: ستة من أنصار «دياب» وخمسة من أنصار «الألفى».

يتحدث الأستاذ محمود فوزى فى بحثه غير المنشور عن انتقال العقاد ومحمود عزمى وآخرين من جريدة «الجهاد» إلى صحيفة جديدة صدرت باسم «روزاليوسف اليومية» فى أوائل سنة ١٩٣٥. «وأن هذه التطورات كان مرجعها الملابسات السياسية والصحفية داخل الوفد فى ذلك الوقت فيما سبقت الإشارة إليه».

ونتيجة لذلك، فكر عدد من أعضاء الوفد وعلى رأسهم محمود فهمى النقراشى وأحمد ماهر فى أن يكون للوفد صحيفة تمثله ويشرف على تحريرها. واكتتبوا بالفعل بمبلغ سبعة آلاف جنيه وعرضوا الفكرة على مصطفى النحاس فوافق عليها وحبذها، ثم عاد فى اليوم التالى ورفضها ورفض مناقشتها، بحجة أن إصدار صحيفة باسم الوفد يحتاج إلى رأس مال كبير، وأنه من العار أن يصدر الوفد صحيفة ليست على المستوى الصحفى والفنى المناسب، فضلا عن تعرضها للاحتجاب بعد ذلك بقليل، بسبب قصورها المادى. وظل مصرا على رفضه بالرغم من أن أصحاب الفكرة اقترحوا زيادة المبلغ المكتتب به للصحيفة. وقد اجتمع أحد عشر وفديا وقدموا ثلاثين ألف جنيه، إلا أن مصطفى النحاس أصر على الرفض واقترح التبرع بالمبلغ لخزانة الوفد - وقد أرجع العقاد سبب رفض النحاس إلى أن مكرم عبيد حذر النحاس من أن محمود فهمى النقراشى وأحمد ماهر لديهما ميول منافسته على زعامة الوفد، وأنهما يسعيان إلى نقل كتاب الوفد الكبار - أمثال العقاد - إلى صحيفة جديدة تكون تحت توجيههما.

ويستطرد الأستاذ محمود فوزى فى بحثه بشأن «روز اليوسف» اليومية، فيقول إنه ما أن انتقل العقاد ومعه محمود عزمى المحرر السياسى للجهاد وتوفيق صليب سكرتير تحريرها إلى روزاليوسف اليومية، حتى تأكد للنحاس أن «روزاليوسف» اليومية هى فى

الحقيقة الصحيفة التى سعى ماهر والنقراشى لإصدارها من قبل، وأن انتقال الصحفيين الثلاثة إليها من «الجهاد» إنما هو سعى لإضعاف الجهاد، ولهذا قاطعها الوفد عند صدورها فلم يزرها النحاس، كما اعتاد أن يزور الصحف الوفدية، ولم يرسل إليها كلمة منه دليلا للقراء على أنها غير وفدية. وحاولت «روزاليوسف» والعقاد نفى علاقة صدورها بالنقراشى وأحمد ماهر. واستمر مكرم فى محاربته للصحيفة.

ويتضاعف الخلاف بين العقاد والوفد، وتحول إلى مهاترات. وتنشر روزاليوسف مقالا لمحمود عزمى تحت عنوان « وليم الكذاب» تنتقد فيه مقال «وليم بطرس الدرينى» الذى نشرته الجهاد والذى قال فيه إنه شاهد السيدة روز اليوسف ومحمود عزمى مجتمعين بأحمد عبود فى فندق «مينا هاوس». وكانت الصحف الوفدية قد اتهمت أحمد عبود بالعمل ضد الوزارة. واعتبر مكرم عبيد أن فى مقال محمود عزمى طعنا موجها إليه حيث إنه يتشابه مع اسمه «وليم مكرم عبيد».

طلب الوفد إخراج محمود عزمى من الصحيفة بصفته كاتب مقال « وليم الكذاب» الذى اعتبره طعنا فيه، ورفض العقاد ذلك، كما رفض طلبا آخر لمكرم عبيد بأن تعلن صحيفة «روزاليوسف»: «أننا وفديون نخضع للرئيس الجليل»، وكان رفضه قائما على أنه «متى اتهم إنسان نفسه بنفسه؟!».

وفى ٢٨ من سبتمبر عام ١٩٣٥ حضر رئيس الوفد وسكرتيره مكرم عبيد من الإسكندرية، وقرر الوفد نهائيا فصل صحيفة «روزاليوسف»، نظرا لأنها اجترأت على نشر مقالات تتضمن الطعن فى الوفد ومكانته من الأمة.

واندفعت روزاليوسف وراء العقاد فى مهاجمة الوفد. وقاد العقاد المعركة بعنف، وكان أول ما كتبه بعد صدور قرار الوفد إذاعته سرا طال احتجابه فى رأيه، وهو «أن مكرم عبيد يسوق البلاد بدسائسه إلى هاوية الخراب، فهو يحاول بطريقته وأعماله إقناع الإنجليز بأنه المسيطر على الوفد فلا ضير عليهم أن يهملوا من سواه. ومن أجل هذا يسعى مكرم للسيطرة على الصحافة الوفدية، للسيطرة بالتالى على الرأى العام».

وأضاف العقاد بشأن قرار الفصل «أن مكرم عبيد اجتمع وحده وبحث وقرر وحده وما على الوفد إلا التنفيذ».

وقد توقفت روزاليوسف اليومية عن الصدور..

وفى أكتوبر عام ١٩٣٦ صدرت جريدة المصرى صباحية وفدية لأصحابها محمد

التابعى وكريم ثابت ومحمود أبو الفتح، وقد فازت من الوفد المصرى خلال وجوده فى لوزان فى مفاوضات إلغاء الامتيازات الأجنبية بتصريح نشرته فى صفحتها الأولى «أنها تعبر عن سياسة الوفد المصرى» - ويقول الأستاذ محمد التابعى فى كتابه «مصر قبل الثورة» - «كنا نحن الثلاثة قد أصدرنا فى شهر أكتوبر سنة ١٩٣٦ جريدة «المصرى» على مبادئ وسياسة الوفد».

وقد رأى توفيق دياب فى ذلك تأكيدا لسياسة الوفد فى إصدار صحف وفدية تسيطر على سياستها من ناحية وتضعف مكانة جريدة «الجهاد» من ناحية أخرى، واشترك فى إصدار وتحرير هذه الصحيفة نخبة من الصحفيين المعروفين وهم محمد التابعى وكريم ثابت ومحمود أبو الفتح، ويتضح من كتاب محمد التابعى «مصر ما قبل الثورة» أن النحاس كان يتبنى شخصيا هذه الجريدة « المصرى».

وفيما يذكره التابعى أن النحاس باشا «فوجئ هو ومكرم عبيد برؤيته على ظهر الباخرة مع أفراد الحاشية المرافقة للملك فاروق فى رحلته إلى أوربا فى فبراير سنة ١٩٣٧، وكان الوزراء ورئيسهم «رفعة» مصطفى النحاس باشا قد رافقوا فاروقا فى القطار الخاص إلى بورسعيد ثم صعدوا إلى ظهر الباخرة وودعوه. ويقول الأستاذ «التابعى»: ولما فوجئ النحاس باشا ومكرم باشا برؤيتى على ظهر الباخرة صاح بلهجته المعروفة:

- تسافر؟!.. إزاى الكلام ده.. إزاى.. إزاى.. وكررها نحو عشر مرات..

وسايب الجرنال لمين؟

ولاشك فى أن هذه الصحيفة الجديدة بلونها الجديد وكتابها المرموقين قد اجتذبت جانبا من قراء «الجهاد» خاصة وأنها قد حصلت من الوفد على الشهادة المطلوبة لتأهيلها بأنها وفدية - شهادة حصلت عليها خصيصا من النحاس ومكرم وهما فى مؤتمر لوزان يباركان هذه الجريدة الصباحية المنافسة للجهاد.

بداية الغروب - وإعلان الجهاد منبرا حرا مستقلا

في يوم الاثنين ٢٢ من فبراير سنة ١٩٣٧ وفي إطار شمل أغلب الصفحة الأولى من الجهاد وجه الأستاذ توفيق دياب، وبالبنط الكبير، ما أسماه «رسالة الجهاد في العهد الجديد»، ولأهمية هذه الرسالة في تاريخ الرجل وجريدته نثبتها هنا بنصها:

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (١) الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (٢) الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (٣) مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ (٤) إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ (٥) اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ (٦) صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ (٧)﴾ آمين. (الفاتحة: ١ ـ ٧).

أما بعد فيا أبناء الوطن. لقد أوحى الله إلى ضميري أن «للجهاد» وصاحبه رسالة جديدة في عهد مصر الجديد، رسالة لا تقل قداسة عند الله والوطن، بل عند الزعامة الشعبية والحكومة الرسمية، عن رسالة «الجهاد» وصاحبه في سنوات المحن والفتن والأحداث الجسام.

ولكن للرسالة الجديدة شروطا لا مناص من توافرها ليتمكن هذا القلم وهذه الصحيفة من أداء الرسالة الجديدة على أصدق وجه تبرأ معه الذمة ويطمئن إليه الضمير ونتجه به إلى الله بقلب سليم. ولا مهرب من تضحيات عزيزة يقدم عليها «الجهاد» وصاحب الجهاد وهو حزين. ولكن مشيئة الله فوق مشيئته وطاعة الواجب (كما يراه) فوق طاعة العاطفة، وكل ميسر لما خلق له، وكأني خلقت وفي طويتي هاتف إذا ناداني (من الأعماق) تبعت سبيله عن يقين وإيمان فلا تصرفني وعورة المسلك ولا وحشة الطريق ولا ماذا يقول الخصم أو ماذا يقول الصديق، لأني أشعر واثقا مخلصا بأن ربي أقرب إليّ من حبل الوريد، فإليه وحده أكل توجيه قلبي وتصريف قلمي فيما عسى أن ينفع هذا البلد المفدى وهذا الشعب الكريم وهذا الرئيس الجليل وإخوانه الذين أحب لهم التوفيق - علم الله- كما أحبه لنفسي أو أشد حبا.

ورسالة «الجهاد» الجديدة في حاجة إلى شرح قد يطول فموعده غدا».

في اليوم التالي وعلى نفس النظام وتحت ذات العنوان، وبعد أن استعرض خلاصة ما كتبه في اليوم السابق وتحدث عن الرسالة القديمة والتضحيات التي قدمها في سبيل أدائها دلف إلى القول..

«أصبح جهادنا بعد إبرام المعاهدة - وهي البرزخ الفارق بين ماض عبوس، ومستقبل باسم مأمول- أصبح جهادنا اليوم مجاهدة لأنفسنا وأهوائنا، ومجاهدة لنزعات إذا انقادت لها الطبائع واستسلمت لها الميول، كان خطرها على نظام حكمنا، وعلى دعائم استقلالنا، وعلى نجاحنا في الامتحان الرهيب الذي نؤديه اليوم حكومة وشعبا أمام العالم بأسره - أشد من كل خطر قديم كنا نخشاه من خصوم الأمس وحلفاء اليوم. لأن غلبة

القوة الباطشة على حقنا الأعزل أمر لا غضاضة فيه إذا بذلنا أقصى الجهود من تضحيات بالنفس وتضحيات بالمال في سبيل الحق المهدور».

«وإنما الغضاضة كل الغضاضة، والمأساة كل المأساة - أن توكل إلينا شؤون البلاد، وأن تنتقل مصائرها من يد القوة الغاصبة إلى يد القوة الشرعية الوطنية التي كانت تحمل بالأمس راية الثورة، فأصبحت اليوم بفضل الله تحمل راية الحلف المعقود والدستور المولود - فلا تحسن حمل راية السلام والإخاء والمساواة كما أحسنت حمل راية الحرب والكفاح في حومة العهد القديم.

«ذلك ما نخشى. وإذا وقع ما نخشى وقعت بالبلاد أخطار جسام، لذلك أوحى الله إلى ضميرى أن «للجهاد» وصاحبه رسالة جديدة لا تقل قداسة عن رسالتهما القديمة».

وفي اليوم الثالث تحدث عن كنه هذه الرسالة الجديدة..

«هي الحرية المطلقة في أن يقول «الجهاد» للصواب هذا صواب، وللخطأ هذا خطأ، ولو صدر عن هيئة الوزارة مجتمعة، أو عن ذلك المجاهد العظيم الذي أبلى أحسن البلاء وزيرا للوفد، وخليفة لسعد، وزعيما للأمة شجاعا مقداما لم يختلف اثنان في إخلاصه وافتدائه لقضية البلاد.

لكن مقامه الرفيع وأصحاب المعالي زملاءه في الحكم وشركاءه في احتمال التبعات أصبحوا اليوم في حاجة ملحة إلى الرأي الصريح والنصح الصادق والتعقيب النزيه على ما يعملون مما يتصل بشئون الدولة والصالح العام.

تلك رسالة الجهاد وصاحبه في العهد الجديد. حرية مطلقة في النقد والتعقيب. وحرية مطلقة في بحث السياسة العامة والمشروعات المختلفة، وفي تعقب ما يجب تعقبه من أعمال الوزارات والمصالح وإبداء الرأي فيها خالصا حرا - كل ذلك في ضياء ساطع من نزاهة القصد ونبالة المرمى، فلا عنت هناك ولا تحامل ولا تجني. وإنما هو منطق معقول وأدب مصقول لا يجرح منصفا للحق باحثا عن وجوه المصلحة الوطنية الكبرى.

تلك رسالتنا في العهد الجديد. وأنا وجريدتي مدينان بهذه الرسالة لبلدنا العزيز. بل أنا وجريدتي مدينان بها لكل من ولي الحكم في مصر، وبخاصة إذا وليه صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا، ذلك الزعيم الذي أرى فيه صديقا كريما أحرص على صداقته وأرى فيه عزيمة صادقة أحرص على أن تظل قبلتها مجد مصر في كل لحظة، وفي كل عمل».

«لكن لهذه الرسالة الجديدة التي اعتزم «الجهاد» وصاحبه الاضطلاع بها لخير مصر وخير الزعامة وخير الوزارة نفسها - شرطا جوهريا هو أن يصبح الجهاد منبرا مصريا عاما مستقلا كل الاستقلال عن جميع الأحزاب والهيئات، بعد أن قضى سنوات البلايا والمحن منبرا عاليا للوفد المصري الموقر أيام كانت منابر الوفد هدفا للتحطيم والتهديم وتلقي القذائف من كل جانب.

ذلك أن ميدان الحزبية مهما يبلغ التسامح فيه لا يتسع لما نريده لهذا القلم ولهذه الجريدة من حرية مطلقة من كل قيد إلا قيد النزاهة في أداء رسالتنا الجديدة، وقيد الترفع عن تصيد المعائب في غير عيب، أو تلمس الذرائع إلى المعارضة والنكير في غير موضع لنكير أو معارضة. ونحن حين نودع الوفد الكريم والهيئة الوفدية العزيزة، إنما نودعهما في حظيرة الحزب لنلقاهما من ساعتنا هذه في حظيرة الوطن. ونحن حين نودعهم - وفي القلب حنين إليهم حتى قبل الفراق - إنما نقدم على وداعهم بعد أن نجحت مقاصدهم ومقاصدنا، ومساعيهم ومساعينا، فأبرمت المعاهدة، وأسبغ الله نعمته على الرئيس الجليل فرفع مقامه وأعز سلطانه ومهد له ولإخوانه أسباب العمل العظيم لهذا البلد العظيم.

أما كاتب هذه الكلمات فإلى الطريق الموحشة يعود - نعم موحشة وعرة، لأنها جهاد في سبيل الرأي من جديد، وقد يصادفني في مجاهلها من موجدة الأصدقاء ما لا ذنب لي فيه. بل ربما رجع الذنب إلى أمزجة لا تحتمل حتى النقد البرىء. هي طريق موحشة - لكنها طريق الواجب كما أراه. وما توفيقي إلا بالله. إياه أعبد وإياه أستعين. سيهدينا الصراط المستقيم. صراط الذين أنعم عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين».

وتؤكد قراءة النصوص السابقة على حقيقة مفادها أن توفيق دياب قد تفرد عما عداه من الخارجين عن الوفد، سواء من الأحزاب أو من الصحف، بأنه أراد أن يجعل من خروجه استقلالا في الرأي وليس انقلابا على الحزب الكبير، والفارق هائل! ورغم كل ذلك فلم تقطع الجهاد أواصر العلاقات بينها وبين الوفد.

يؤكد ذلك النهج الذي سارت عليه الجهاد في نفس الأعداد التي أعلنت بها استقلالها.. في الصفحة الأولى من عدد ٢٢ من فبراير كان المانشيت الرئيسي «خطبة حماسية للرئيس الجليل في حفل أورطة الجيش بأسوان»، وفي اليوم التالي «خطاب بارع

للرئيس الجليل في أهل إسنا الحاشدين لتحيته أمام الباخرة»، واستمرت على هذا النحو دون كلل.

من جانب آخر، فإن الخروج على هذا النحو الأخلاقي قد نفى ما روجه البعض من أن الرجل قد اختلف مع بعض زعامات الوفد، وهو الاختلاف الذي وصل إلى حد المشادة مع أحدهم، وهو الدكتور أحمد ماهر في أثناء المؤتمر الوطني الكبير للحزب في يناير عام ١٩٣٥، فلا نظن أن مثل هذا الخلاف كان يمكن أن يبقى لعامين كاملين حتى يعبر عنه الرجل أخيرا.

وعندما حاول مراسل جريدة التايمز في مصر أن يعزو استقالة دياب من الحزب الكبير لأسباب شخصية، كتب الرجل ينفي ذلك ووصف ما ذهب إليه «بالضلالة» ونعته بأنه: «كلام رخيص لا ندري كيف يهبط إليه صحفي بريطاني يفترض فيه اتساع أفق التفكير، كما يفترض فيه التورع عن سوء التأويل لمسلك صريح شرحه صاحب الجهاد نفسه شرحا دقيقا على رؤوس الملأ في ثلاث رسائل متعاقبة».

أربعة أشهر وستة أيام بالضبط كانت الفترة التي استقلت فيها جريدتنا عن الوفد، وهي الفترة الممتدة بين ٢٢ من فبراير عام ١٩٣٧ حين أعلن توفيق دياب ما أسماه بالعهد الجديد للجريدة، ، وبين ٢٨ من يونيو من نفس العام حين كتب تحت عنوان «لماذا يعود الجهاد وفديا؟» يعلن فيه عودته إلى صفوف الحزب الكبير. صحيح أن تلك الفترة كانت أشبه بجملة اعتراضية في تاريخ الجهاد، ولكنها تستحق التوقف طويلا.

«الجهاد» المستقل ينتقد الوزارة الوفدية

في تقديرنا أن الجو العام الذي أحاط بالوزارة النحاسية بعد معاهدة ١٩٣٦ كان من أهم الأسباب التي دفعت ديابا إلى اتخاذ موقف حيادي بل مستقل إزاء حكومة الوفد. فمن ناحية أدت وفاة الملك فؤاد وحلول مجلس وصاية ضعيف محله كان للوفد اليد الطولى في اختيار أعضائه، إلى خلو الجو للوزارة لأن تفعل ما بدا لها، ومن ناحية أخرى فإن معاهدة سنة ١٩٣٦ قد غلت يد الإنجليز عن الدس في شئون مصر الداخلية، والذي كانوا يتذرعون فيه دائما بتصريح ٢٨ من فبراير عام ١٩٢٢ وما تضمنه من تحفظات أربعة.

مع غياب تلك القوى فقد تصرفت الحكومة الوفدية على نحو لم يرض بعض أبناء الحزب الكبير، وكان الأستاذ توفيق دياب في طليعتهم. فهي من ناحية شجعت تكوين ميليشيا عسكرية أسمتها أصحاب القمصان الزرقاء، على نسق ما قام في إيطاليا في ظل الفاشية من تنظيم أصحاب القمصان السوداء، صحيح أن الزعامة الوفدية قد تذرعت في هذا العمل بأنه حدث لمواجهة ما فعله خصومها، وبخاصة محمد محمود باشا، من تشجيع جماعة مصر الفتاة على تشكيل تنظيم مشابه هو «أصحاب القمصان الخضراء»، ولكن لم يكن ليرضي كثيرين من الوفديين، ومنهم دياب أن يلجأ الحزب الشعبي الأول لما تلجأ إليه جماعة سياسية صغيرة ليس لها في العير ولا في النفير.

من جانب آخر، فقد توسعت الحكومة الوفدية في محاباة أنصارها فأغدقت عليهم الوظائف الحكومية والترقيات، فيما عرف بالاستثناءات، على نحو عرضها لهجوم خصومها، الأمر الذي اضطر معه مكرم عبيد، وزير المالية، إلى أن يدلي ببيان طويل في مجلس النواب ساق فيه إحصاءات عن الترقيات الاستثنائية التي صدرت في عهد الحكومات السابقة منذ عام ١٩٢٩، وأنها كانت أكبر كثيرا من الترقيات التي صدرت في عهد الوزارة الوفدية.

ويبدو أن الجهاد لم تكن قادرة على الاستمرار في التأييد الأعمى للوزارة الوفدية، فقامت بنقد كثير من تصرفات وزرائها، فيما ظل يكتبه تحت عنوان «ملاحظات ونقدات»، وكان الرجل مدركا لما يمكن أن يجره هذا النهج من متاعب عليه وعلى جريدته الأمر الذي دعاه إلى أن ينوه في بدايتها (٣٠ من يناير سنة ١٩٣٦) إلى أنه من البديهي أن يكون الكاتب الصحفي صديقا حميما لوزير أو موظف كبير، ثم لا تمنع هذه الصداقة قلم الكاتب الذي يبتغي الإصلاح ما استطاع أن يجري بالنقد الخالص لعمل يتصل بوزارة ذلك الوزير أو إدارة ذلك الموظف الكبير.

وخلص من تلك المقدمة إلى القول بأن «هذه الجريدة وفدية. والوزارة شعبية تعمل لحساب مصر كلها لا لحساب حزب واحد من الأحزاب ولا هيئة واحدة من الهيئات. وليس ينتظر من إنسان، ولا من طائفة من ولاة الحكم في أي عهد من العهود -أن يكونوا ملائكة أو أنبياء معصومين من الخطأ، أو من إغفال بعض ما يجب ذكره من وجوه الخير العام- عن غير قصد إلى الإساءة أو الخطأ».

ووصل إلى بيت القصيد بقوله إن هذه الكلمة «تمهيد لما نعلنه اليوم- إن كان بحاجة إلى

إعلان – وهو أن سياسة «الجهاد» كانت أبدا مناصرة الحق. والحق لا يتجزأ. والإيمان به لا ينقطع حينا ليتصل حينا آخر. ذلك فضلا عن أن النصيحة للأصدقاء أولى بها من النصيحة للخصوم. لا لأن من رأينا حبس النصيحة عن أحد، ولكن لأن الوزارة الصديقة، والوزير الصديق، والموظف الكبير الصديق أقدر على فهم إخلاصنا في النصيحة، فهو لا يتهمها ولا يحملها على غير محملها الصحيح». ويظهر أن الأستاذ ديابا كان متفائلا أكثر مما يجب!

يبدو ذلك من أنه بعد كتابة أكثر من مقال في هذا الاتجاه؛ واحد عن إضراب طلاب دار العلوم، وآخر عن الموظفين المنقولين من مجالس المديريات، وثالث عن مظلمة تقدم إليه بها عمال اليومية في وزارة التجارة والصناعة، ورابع وخامس، لم تطق القيادة الوفدية أن تسلك إحدى صحفها هذا المسلك.

نفهم ذلك من المقال الطويل الذي كتبه الرجل تحت عنوان «أخي مكرم»، ويكفي قراءة مقدمته بكل ما فيها من دلالات.. قال: «أخي مكرم غظتني منذ يومين حين ناديتني بالتلفون، فلما سألت من المنادي؟ أجبت: أنا مكرم- وهل أنت توفيق أفندي دياب؟

«ولقد كنت تخالف القانون قبل هذا وأنت من حماته، فتتحفني بلقب ليس لي، إشفاقا علي من ذلك اللقب الآخر الذي يشاركني فيه كل لابس طربوش ولو كان عاري الصدر حافي القدمين. فما هو إلا أن دفعتني صراحتي إلى إعلان اغتياظي من كل من يدعوني «أفندي» حتى تطايرت إلى التلفون فوخزت سمعي وكبدي بهذه الكلمة.

«فكان من حقي أن أوجه إلى صاحب المعالي مكرم عبيد باشا تهمة العيب في الذات الديابية مع سبق الإصرار، ولعل أركان الـ. متوافرة فلا تحتاج مني إلى مرافعات رائعة كتلك التي حرمناها منذ انقطاعك لوزارة المالية».

وإذا كان الأستاذ دياب قد سار على نفس النهج الساخر في بقية مقاله دون أن يفصح عن مضمون المكالمة، إلا أنه لم يكن ليغيب عن فطنة قارئ الجهاد أن قطب الوفد الكبير كان يراجع صاحب الجهاد في بعض ما ينشره، وكانت القشة التي قصمت ظهر البعير، وكان الخروج المؤدب من جانب توفيق دياب من الحزب الكبير، وكان له ما بعده.

لقد عرضنا فيما تقدم الأسباب التي دفعت الأستاذ توفيق دياب إلى إعلان استقلاله عن الوفد، وكان أهمها في تقديرنا؛ سياسات الوزارة في إغداق الامتيازات على

أتباعها، فيما عرف بالاستثناءات، مما كان محل هجوم شديد من خصومها، هذا فضلا عما اتبعه الحزب الكبير من استخدام الطلاب على نحو أزعج الكثيرين، بمن فيهم عدد من أنصاره، خاصة بعد أن انخرط هؤلاء في ميليشيات مسلحة هي جماعة القمصان الزرقاء.

وتتأكد صحة تلك الأسباب من متابعة الجهاد خلال الأسابيع الأولى من إعلانها لانفصالها عن الوفد . . ونبدأ بالسبب الأول . .

بدأت جريدتنا بالتلميح، ولم يمض وقت طويل حتى انتهت إلى التصريح . . الأول بدا في سلسلة المقالات التي كتبها الأستاذ توفيق دياب تحت عنوان «صيانة مركز الوزارة في يدها رغم الأيدي الخفية» وتحدث فيها عن ضرورة العدل والمساواة، ونظر الشكاوى في عطف واهتمام، وعن فقدان الأمثلة البارزة للزهد والتضحية.

أما التصريح فقد بدأه بمقال طويل في العدد الصادر يوم الجمعة ٥ من مارس من تلك السنة، ١٩٣٧، ولعل عنوانه يشي بما فيه: «المحاباة وخطورة استياء الموظفين - نريد قرارا من مجلس الوزراء بالرجوع إلى القانون وتحريم الاستثناء - ذلك جدير بوزارة الشعب وكفيل بطمأنينة الناس».

وفي مقال آخر تحت عنوان «لإحقاق حق - أو رفع ظلم - تملك الحكومة حق الاستثناء - هكذا يقولون»، جاء فيه أنه قد طالب مرارا من مجلس الوزراء بأن يصدر قرارا إجماعيا رسميا بوقف الاستثناءات وقفا حاسما عسى أن تطمئن النفوس إلى العدل في هذا العهد المأمول، «فلم تتفضل الوزارة بإجابة الطلب».

السبب الثاني: سنحت الفرصة للأستاذ توفيق دياب كي يتناول بالكتابة بعد أن سار بعض الطلبة بمن فيهم عدد من أصحاب القمصان الزرقاء في مظاهرات عارمة للهجوم على دور الصحف المعادية للوفد ورشقها بالأحجار. صحيح أن البلاغ قد نالت النصيب الأكبر من هذا الهجوم، إلا أن الجهاد نالت من الحب جانبا!

فحينما وصل نقده إلى الزعامة المقدسة «مصطفى النحاس» في مقاله «آن للسمعة الغالية أن تصان» مؤكدا أن حبه وإيمانه بالرئيس الجليل يمليان عليه أن يطلب إليه العدول عن قبول منصب «ناظر وقف عبد العال» وما يدره عليه من مال وهو رئيس للوزارة دفعا لشبهة أنه يستغل منصبه، عندئذ هاج الوفد ومؤيدوه وبدأت حرب المقاطعة والحرمان من الإعلانات والرشق بالحجارة.

ومن المفيد أن نشير هنا إلى أن الصحف الحزبية بما فيها «السياسة» قد ضعفت كثيرا خلال تلك الفترة، وكان واضحا أن البلاغ وروزاليوسف أشدها عداء للوفد وأغلظها في الهجوم، بالمقابل كانت هناك كوكب الشرق والمصري التي كانت قد صدرت خلال العام السابق (١٩٣٦) هذا فضلا عن آخر ساعة التي صدرت في نفس الفترة في موقف الدفاع عن الحزب الكبير، أما الجهاد فقد وقفت موقفا وسطا، فهي رغم إعلان استقلالها عن الوفد لم تتخذ موقفا عدائيا منه، بل إنها كانت أقرب إلى صفوفه، الأمر الذي نلاحظه في أغلب أعدادها.

فمثلا عنيت جريدتنا بإبراز صور زعماء الوفد في صفحتها الأولى. . صورة «لصاحبة العصمة أم المصريين ومعالي النقراشي باشا في محطة العاصمة»، وأخرى «لرئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب في المأدبة التي أقامها نجل الوصي على عرش المجر بفندق شبرد»، وثالثة «لرئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب وشيخ الجامع الأزهر في حفلة الأحداث»، ورابعة وخامسة. . إلخ. .

من ثم كان ثقيلا على نفس الأستاذ دياب أن يتعامل معه الوفد من خلال طلابه، بنفس الطريقة التي يتعامل بها مع البلاغ ألد أعداء الوفد، الأمر الذي دعاه إلى أن يهاجم بعنف المظاهرات التي قاموا بها، فكتب. . «إن أقل ما يفهمه المصريون والأجانب من هذه المظاهرات العدائية ضد المعارضين، هو أن الحكومة الشعبية الوفدية التى طالما نادى رجالها خارج الحكم بأنهم يدينون بالحرية ويقدسون الاستقلال، أصبحوا لا يطيقون تلك الحرية حتى فى حدود المباح ولا يصبرون على الاستقلال حتى فى حدود الرأى المكتوب والكلام المسطور، وأن واجب الوزارة أن تستخدم القانون دون أن يترك الأمر لصغار التلاميذ وصبية الشوارع».

وتحت عنوان «صبيانيات مؤذية لسمعة مصر» كتب مقالا يشير فيه إلى التصريح الذي أدلى به النحاس باشا لعدد من الطلاب، وجاء فيه «رجائي أن ينصرف الكل إلى مصلحة الوطن، وأما من خرج عن ذلك (أي مصلحة الوطن) لغرض- فلا شأن لنا به». الأمر الذي اعتبره الأستاذ دياب غمزا من رئيس الوزراء في حق الجهاد وصاحبها، خاصة بعد أن خرج هؤلاء الطلاب من حضرة الرئيس إلى دور الصحف المعادية يرشقونها بالأحجار.

وقد كتب الأستاذ دياب في هذا المقال أنه إذا كان رئيس الوزراء «قصد إلينا بهذه

الغمزة فقد أساء إلى نفسه وإلى البلد وإلى الحق في وقت معا. أما إساءته إلى نفسه فقد كنا نسمو به عن أن يدفعه الاستياء من صراحتنا في النقد القويم لأعمال بارزة تحدث بها المصريون جميعا إلى أن يغمز قلما طالما اعتز به في مواطن المحن، أو يغمز رجلا طالما شهد له مقامه الرفيع بالقلب واللسان أن الشرف دينه والوطنية يقينه بعد دين الإسلام واليقين بالله!».

وفي مقال آخر تحت عنوان «المظاهرات الصبيانية في يومها الثاني» كتب مستهجنا حرص كل من رئيس الوزراء ووزير المالية على استقبال هؤلاء الطلاب الذين يقودهم بعض أصحاب القمصان الزرقاء، فيما جاء في قوله: «هل يراد بهذه المظاهرة إقناع أصحاب الأقلام الناقدة أن الجنود ما زالوا تحت السلاح فمن شاء تجنب الأذى فليعدل عما هو فيه؟!».

وزاد من غضب الأستاذ دياب ما لجأت إليه الحكومة من حجب إعلاناتها عن الجهاد، بكل ما ترتب على ذلك من خسائر نزلت بالصحيفة، فقد نشرت جريدتنا على صدر صفحتها الأولى في عددها الصادر يوم ١١ من مارس نص الخطاب الذي وجهه مدير عام السكك الحديدية إلى الأستاذ دياب بإلغاء الاتفاق الخاص «بنشر إعلانات المصلحة في جريدتكم»، الأمر الذي دفع الرجل إلى أن يكتب مقالا مؤثرا تحت عنوان «يادنيا يا أم العبر»!

ونرى أن الأستاذ توفيق دياب كان حسن الظن بالرأى العام المؤيد للوفد وبأنه قد نضج وسوف يرحب بهذا الحياد النبيل لصالح الوفد والوطن، وربما كان متفائلا بأن الوفد سوف يقدر له هذا الحياد المنصف وفائدته، وربما لم يكن مقدرا سطوة الوفد وزعيمه وسكرتيره ولجانه المنبثة فى كل مكان حتى القرى والنجوع.

* * *

العودة للوفد

بيد أننا نلاحظ أنه قبل انقضاء وقت طويل أقلع الرجل عن مثل تلك الهجمات الخفيفة، فيما نعزوه إلى ثلاثة أسباب:

١ ـ الانخفاض الواضح في توزيع الجريدة، وهو وإن لم يصرح أبدا بهذه الحقيقة، إلا أن

العادة جرت من زعماء الوفد على تحريض الرأي العام على الامتناع عن قراءة الجرائد المعارضة، مما كان يلقى استجابة واسعة من المصريين، وهو الأمر الذي لا نستبعد حدوثه بالنسبة للجهاد، وكان أثرها على موقفها المالى شديدا ودافعا لها إلى العودة إلى الوفد.

٢ ـ أنه كان ما زال عضوا في مجلس النواب، ومحسوبا على كتلة الأغلبية الوفدية، الأمر الذي بدا معه ثمة تناقض بين موقفه داخل المجلس وموقفه كصاحب جريدة، وهو وضع لم يكن الرجل ليستطيع أن يحتمله طويلا.

٣ ـ أن صحف المعارضة قد ذهبت بعيدا خلال تلك الفترة في الهجوم على الوفد، خصوصا البلاغ، ولم يكن الأستاذ دياب مستعدا لأن يوضع في صف واحد مع تلك الجريدة الأمر الذي أفصح عنه بالتفصيل عند إعلان عودته للوفد، خاصة وأن هذه الجريدة المعادية كانت من ناحية تحظى بعطف واضح من دوائر القصر، ثم إن صاحبها ورئيس تحريرها، الأستاذ عبد القادر حمزة، كان من خصوم دياب، وكم دخل الرجلان في مساجلات، فضلا عن أن الأستاذ عباس العقاد، بكل ماضيه مع الجهاد، كان قد انضم وقتذاك إلى مجموعة كتاب البلاغ.

وانتقلت الصحيفة من موقف المهاجم الرفيق إلى موقف المؤيد، وإن كان بغير تزيد، فيما نلاحظه من أكثر من موقف لعدد من القضايا التي طرحت على الرأي العام خلال ربيع عام ١٩٣٧..

كانت «الجبهة الوطنية» إحدى تلك القضايا، فالمعلوم أنها قد تشكلت تحت ضغط المظاهرات الطلابية عام ١٩٣٥. و مع الاستعداد لمؤتمر مونترو، فقد وجهت الحكومة دعوة لأعضاء الجبهة الوطنية للاجتماع للنظر في موقف مصر من ذلك المؤتمر، غير أنهم جميعا اعتذروا عن حضوره. وقد رحبت الوزارة بهذا الموقف واعتبرته إشارة بانحلال الجبهة الوطنية، وهو ما شاركها فيه الأستاذ دياب في مقال طويل تحت عنوان «الجبهة الوطنية منحلة إذن بإجماع آراء الأعضاء»، الذي أبرز فيه وجهة نظر الوفد من أن الجبهة قد انحلت بحكم الدستور والمسئولية الوزارية «التي تلقي على كاهل الحكومة في جميع التبعات ما جل منها وما هان. ثم للبرلمان بعد ذلك رأيه الأعلى»، على حساب وجهة نظر زعماء المعارضة القائلة بأن «الجبهة قد انحلت بحكم إغفالها وعدم استشارتها في شيء على مدى شهور طويلة».

المسألة الثانية التي نوهت بها الجهاد، حول بيان مكرم باشا حول السياسة الاقتصادية ووصفته بأنه «خير تصوير لمصر في يومها وفي غدها. وهي صورة شاملة تنبض فيها حياة الواقع المشهود بحسناته وسيئاته».

اتفق موقف الجهاد ثالثا مع موقف الحكومة الوفدية من قضية قد لا يعلم عنها الكثيرون شيئا، فقد حدث خلال تلك الفترة أن أخذت دوائر القصر في نثر المتاعب في طريق الحكومة، وكان من أهم ما فعلته تحريض طلاب الأزهر وعدد من طلاب الجامعة على التظاهر مطالبين بإدماج الدراسات الدينية النظامية في مناهج الكليات بالجامعة المصرية، والفصل بين الجنسين في تلك الجامعة.

ولم تكن الحكومة الوفدية لتقبل بتلك المطالب، سواء لما يترتب عليها من إضفاء الطابع الديني على الجامعة التي نشأت منذ سنواتها الأولى نشأة علمانية، أو لما كانت تعلمه عن الأيدي الخفية التي تحرك تلك المظاهرات من سراي عابدين. وقد اتخذت الجهاد نفس الموقف.

فقد رأى الأستاذ توفيق دياب أن إدماج الدراسات الدينية في كليات الجامعة ليس بالطريق السوي «للغاية الروحية التي ينشدها أبناء الجامعة المصرية، بل لسبب أهم وأقوى هو الظمأ الروحي الذي يجده طلاب الجامعة المصرية في دخائل أنفسهم»، وهو قد رمى الكرة بذلك في ملعب رجال الدين متهما إياهم بالتقصير في هذا المجال.

وقد شهد شهرا إبريل ومايو تحول تأييد «الجهاد» المتحفظ إلى تأييد بلا حدود وذلك في مناسبتين على الأقل..

المناسبة الأولى.. كانت مؤتمر مونترو حين سافر الوفد المصري المشكل من النحاس ومكرم وأحمد ماهر وواصف غالي إلى هذه المدينة السويسرية حيث جرت المفاوضات مع الدول صاحبة الامتيازات لإنهاء آخر مظاهرها ومتابعتها الدقيقة لمجريات الأمور فى المؤتمر وإشارتها إلى ثبات الوفد المصرى.

المناسبة الثانية.. كانت في الصراع الذي جرى بين عابدين ومؤيدي الملك، من جانب، وبين الوفد من جانب آخر حول رغبة الأولين في أن يتم اعتلاء الملك العرش من خلال حفلة دينية أسموها حفل التتويج، وكانوا يقصدون بهذا أن يجمع الملك بين السلطتين الدينية والدنيوية، ويصبح في موقع يمارس من خلاله سلطات أوتوقراطية، وكان الوفد أول المتضررين في هذه الحالة.

أسفر الأستاذ دياب عن موقفه من رفض السياسات الرامية إلى حفل التتويج في مقالين متتالين يومي ١٨ ، ١٩ من مايو . .

المقال الأول . . تحت عنوان «قسم لا تتويج - وفي البرلمان لا خارجه» أنكر فيه أولا على العلماء الداعين لحفل التتويج الخطأ في الشؤون العامة .

وتصدى بعدئذ لتفنيد الفكرة منوها بأن الملكية في مصر ليست قائمة على المبايعة كما كانت الخلافة في صدر الإسلام ، وإنما هي نظام وراثي قائم على دعائم الدستور «لذلك يخطئ من يقول «مبايعة» كما يخطئ من يقول «تتويج» . فإذا لم يكن الأمر تتويجا ولا مبايعة ، وإنما هو وراثة تدعمها يمين الولاء للدستور وقوانين البلاد أمام ممثلي الأمة من شيوخ ونواب - فماذا تكون تلك الحفلة التي يدعو إليها من يدعو من علماء وغير علماء؟» .

المقال الثاني . . كان تحت عنوان «مهرجان الملك يوم ٢٩ من يوليو» ، وتقدم فيه بحيثياته لرفض فكرة التتويج وكانت ثلاثا :

١ - إن تتويج الملوك في حفلات دينية هو تقليد مسيحي كهنوتي لم يأخذ به الإسلام قط ، لا أيام كانت الخلافة مبايعة ، ولا أيام كانت ملكا موروثا يتلقاه خلف عن سلف وفقا لنظام ثابت موضوع .

٢ - إن سيف محمد علي باشا «رغم إجلالنا لتاريخه لم يكن سيف بلد مستقل بل سيف وال من ولاة السلطة العثمانية على رأس ولاية تابعة . أما اليوم فقد أصبحت مصر لأول مرة في تاريخها الحديث دولة مستقلة ذات سيادة يجلس على عرشها ملك مستقل بالمعنى الدولي الدقيق» .

٣ - إن تقلد هذا السيف خارج البرلمان من هيئة أو شخصية غير هيئة البرلمان أو شخصية ممثلي الأمة ، يشعر بأن في البلاد مصدرين للسلطات ، أحدهما في البرلمان ، والأخرى ناحية دينية يمثلها الأستاذ الأكبر . وفي هذا من الخطر وله من سوء العاقبة ما لا يخفى على أحد .

ولم يبق بعد هذا الانحياز الظاهر للوفد ، الأمر الذي كان يمكن أن يعرضه لغضب الدوائر الملكية ، سوى أن يعود إلى حظيرة الحزب الكبير الذي رحب به ، وإن لم يكن بدرجة كافية .

بدت بشائر العودة في أوائل يونية عام ١٩٣٧ بمناسبة نجاح الوفد فى إلغاء الامتيازات الأجنبية، حين خرجت الجريدة على قرائها في يوم ٣ من ذلك الشهر بعنوان رئيسي «أعياد مصر المستقلة بعودة الزعيم وصحبه ظافرين» ثم المقال الافتتاحي الذي كتبه الأستاذ توفيق دياب والذي نكتفي بتقديم عناوينه الرئيسية التي تشي بما فيه: «تحيات حارة للرئيس الجليل وللوفد الرسمي وللوفد المصري ولذكرى سعد ولأم المصريين- ولكل مخلص ساهم في تحرير الوطن- بقلم المخلص للحق أبدا- محمد توفيق دياب».

تحولت البشائر إلى ما يشبه اليقين بعد أن دخل صاحب الجهاد في معركتين صحفيتين كبيرتين مع أشد خصوم الوفد. . الأستاذ عبد القادر حمزة صاحب البلاغ، والأستاذ عباس محمود العقاد الكاتب فيه. .

استغرقت الحملة بالنسبة للأول ثلاث مقالات وضعها تحت عنوان «تعليقات على أفشل المحاولات»، وقد أخذ على صاحب البلاغ استقباله السيئ للوفد المصري بعد عودته من مونترو، وأنه قلب السماء أرضا والنهار ليلا «أو فوز مصر بسيادتها واستقلالها على ملأ الدنيا وباعتراف الدول طرا – أكذوبة عالمية أو أخدوعة وفدية! وكذلك انقلب السيف المشحوذ ليوم الهيجاء نصلا كهاما لا يكاد يقطع «الخيار» على مائدة الطعام فضلا عن أن يجرح المجاهدين المثابرين الذين أبلوا في خدمة مصر أحسن البلاء».

وأبدى في موقع آخر من المقال الأول حيرته في أمر هذا الكاتب وأمثاله: «إن تواقر الناس قلتم «جمود» وإن خفوا قلتم «جنون»، فكيف تعجبكم هذه الأمة؟ وعلى أى صورة من الصور تحظى برضاكم السامي؟!».

وقد سار الأستاذ دياب في مقاليه الآخرين على نفس النهج من السخرية بصاحب البلاغ وتذكيره بما أنجزته حكومة الوفد خلال ما يزيد على العام قليلا: إحياء دستور مصر بعد موته سنوات، تحولت صلات مصر ببريطانيا الغاصبة إلى صلات الصديق بالصديق، إلغاء الامتيازات وأخيرا: «أنه منذ أسابيع قليلة زفت مصر إلى جامعة الأمم وكانت زفة يا أستاذ، وياليتك سمعت! وياليتك كنت إن سمعت أنصفت!».

المعركة الثانية كانت مع الأستاذ العقاد وقد استغرقت أربع مقالات، ووصفه فيها بصاحب المنظار الأسود، ردا على مقالات العقاد التي نشرها في البلاغ تحت عنوان «السياسة الإنجليزية هي القابضة على أعناقنا»، والتي جاء فيها قوله: «لو أردنا أن نكون عالة على الدولة البريطانية في دفاعنا عن بلادنا، وفي سياستنا الخارجية، وفي شؤوننا

الاقتصادية، لما استعصى علينا ذلك بغير حركة وطنية وبغير جهاد وبغير زعامة وبغير انقسام وبغير أحزاب».

ورد عليه الأستاذ دياب بالقول إن المعاهدة المصرية - البريطانية «أطلقت لنا حرية الدفاع عن أنفسنا في غير قيد لعدد جيوشنا، وفي غير قيد لمقادير الذخائر والأسلحة، في حين أن مصر قبل المعاهدة كانت مشلولة اليد في أمر الدفاع عن نفسها فلا يزيد عدد جيشها على ثمانية عشر ألفا بينهم الطهاة والسعاة والمهندسون والأطباء».

لم يكن متبقيا بعد كل ذلك سوى أن يعلن الأستاذ دياب عن عودة الجهاد إلى صفوف الوفد، وهو ما كشف عنه في عدد الجريدة الصادر يوم ٢٨ من يونية في مقاله الافتتاحي «لماذا يعود الجهاد وفديا؟ ولماذا يصدر مسائيا؟».

عزا الرجل هذه العودة لما رآه في بعض البيئات الحزبية من نواجم «بدت علائمها منكرة في جريدة البلاغ، وفي أذناب صغار من أوراق دورية أسبوعية». وذكر أنه حين أعلن استقلاله فلاعتقاده أن جو مصر السياسي سيخلو من سحب الباطل «ولكن حسن ظننا خاب في حكمتهم كما خاب ظننا في جريدتهم (البلاغ)».

عدّد بعد ذلك ما أسماه أضاليل تلك الجريدة فى قولها: بأن استقلال مصر الذي بلغته سنة ١٩٣٦ لم يكن عسيرا أن تبلغه منذ خمسة عشر عاما، أن مؤتمر مونترو أبدل الامتيازات القديمة بامتيازات جديدة، أن وفد مصر الرسمي لم يفعل في رحلته إلى سويسرا سوى الاصطياف على حساب الدولة، أن وزارة النحاس لا تقل شرورا عن العهود التي أجمعت البلاد على تسميتها بالعهود البغيضة، وأنه كان ينبغي أن يتلقى الملك من شيخ الأزهر سيفا ويقسم في حضرته يمينا «حتى يشركوا في سلطة الأمة وحكومتها المؤلفة من سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية سلطة أخرى ليس لها بحكم الدستور ولا بحكم الدين شأن في ولاية الملوك»!

ثم أخذ بعد ذلك في تفنيد تلك الأضاليل، ولم يخرج كثيرا عن الحجج التي كان قد تذرع بها في مقالات سابقة. وأنهى مقاله بذكر السبب الذي دفع الجهاد إلى الصدور مسائية فعزاه إلى «شدة شوقنا إلى مجاورة البلاغ في وقت الصدور، كما جاورناها الآن في مقر الإدارة - فذلك شرف عظيم»! وإذا كان هذا التفسير مقنعا من حيث عودته إلى الوفد استنكارا لأباطيل المعارضة فإنه بالنسبة للتحول إلى جريدة مسائية قد يحتاج الأمر إلى إيضاح!

ونرى أن الأستاذ توفيق دياب معتمدا على الوفد أراد أن يتحول مسائيا لمنافسة «البلاغ» ألد أعداء الوفد، وكان يظن أن قيادات الحزب الكبير سوف تساعدها بعد أن تسببت فى كسادها خلال الشهور التى خرجت فيها عنه . ويبدو أنه كان حسن الظن أكثر مما يجب . وفيما يلى قصة الشهور الخمسة عشر التى امتدت بين عودته لأحضان الحزب الكبير التى يبدو أنها لم تعد تتسع له والتى تنتهى بإغلاق الجهاد نهائيا فى آخر سبتمبر على ١٩٣٨ .

وتضم هذه القصة ثلاثة فصول : الأول الجهاد المسائى وبعد العودة للوفد والتي استغرقت نحو ثمانية أشهر ، والثاني يتناول عصر الإدماج مع جريدة كوكب الشرق لتصدر الجريدتان تحت اسم واحد ، هو «الوفد المصرى» بدءا من أوائل مارس عام ١٩٣٨ ، خلال الفترة التي امتدت حتى أواخر أغسطس والتي استغرقت نحو ستة أشهر ، ثم الفصل الثالث والأخير الذي استغرق ما يزيد قليلا على الشهر (أواخر أغسطس إلى أواخر سبتمبر) وكان بمثابة فترة الاحتضار للجهاد ، بل ولعمل توفيق دياب في صحافة يمتلكها .

الفصل الأول : وخلال هذه الفترة عرف خوض الجهاد لجملة من المعارك التي خاضها الوفد خلال تلك الفترة الحساسة من تاريخه ، والتي عرفت من ناحية تفاقم قضية حفلات التتويج ، وعرفت من ناحية أخرى أخطر الانشقاقات في تاريخ الحزب الكبير بخروج محمود فهمي النقراشي ثم زميله الدكتور أحمد ماهر بكل ما كان لهما من مكانة بين صفوفه .

المشهد الأول مساندة الحكومة الوفدية في إفشال خطة القصر في إقامة حفل تتويج ديني بمناسبة تولى الملك الشاب لسلطاته الدستورية والذي سلم بذلك ووافق على أن يقسم يمين الولاء للدستور «ورسم نظاما لحفلات في القصر الكريم تقام على إثر توليته يدعى إليها العلية من رعاياه وفي المكان البارز بينهم أعلام الدين» .

المشهد الثاني عرض لمساندة الجهاد المسائى فى موقفه إزاء الانشقاق الذي بدأ بعد تأليف الوزارة النحاسية الرابعة في أول أغسطس عام ١٩٣٧ في أعقاب تولي فاروق لسلطاته الدستورية وفقا للدستور وأخرج منها أربعة من وزارته السابقة وفى طليعتهم محمود فهمى النقراشى ، لمواقفهم التي ارتأتها الزعامة الوفدية مصدرا من مصادر تعويق العمل الوزاري ، ولم يسكتوا ! . فقد أخذ النقراشى يهاجم النحاس علنا فى الصحف

المصرية والأجنبية، وأرجع أسباب خلافه إلى دكتاتورية النحاس واستبداده برأيه وأن سياسته أصبحت سياسة ظلم تعتمد على العنف لكسب الأنصار ومعارضته لفرق القمصان الزرقاء. . وأعلن النقراشى بيانا فى ٧ من سبتمبر عام ١٩٣٧ أعلن فيه استقالته من الهيئة الوفدية. واجتمعت الهيئة الوفدية فى نفس الأسبوع وقررت اعتبار النقراشى منفصلا عن الوفد بالإجماع فيما عدا صوت د. أحمد ماهر.

ومن جملة المقالات التي دافع فيها توفيق دياب عن «الزعامة المقدسة» للنحاس باشا نختار مقالا بعنوان «النقراشي باشا يغضب لشخصه فينسى وطنه»، كان مما جاء فيه: «لم نعلم ولم يعلم أحد من أبناء هذه الأمة أن النقراشي باشا زهد يوما من الأيام في العمل وزيرا تحت رياسة النحاس كما يعمل عضوا في الوفد تحت رياسته. ولو أن النقراشي باشا كان يعتقد مخلصا أن سياسة رئيسه سياسة ظلم تعتمد على العنف لكسب الأنصار، أو أنها سياسة ضارة بمصالح البلاد، لكان المفروض ألاّ يصبر عليها سعادته يوما، وأن يستقيل من الوزارة استقالة حاسمة. . غير أن الذي نعلمه ويعلمه أبناء الأمة هو أن النقراشي باشا ظل حريصا على منصبه في كل وزارة ألفها الرئيس الجليل، وأنه لم يكن أقل حرصا على المنصب في الوزارة الحاضرة»!

وقد أضافت مجلة آخر ساعة الصادرة في ٥ من سبتمبر سببا آخر من أسباب الاحتداد بين الجهاد وبين النقراشي، فذكرت أن الأخير كان قد نجح في جمع اكتتاب بمبلغ سبعة آلاف جنيه لتكون رأس مال لجريدة رسمية للوفد، وكان مما قاله إنه وبعض إخوانه «رأوا أن الوفد لا يصح أن يكون تحت رحمة توفيق دياب، غير أن النحاس باشا رفض العرض قائلا إن من الخطر أن يصدر الوفد جريدة تنطق باسمه برأس مال محدود، فإن تكاليف الجرائد اليومية باهظة وليس مما يليق بكرامة الوفد أن يصدر جريدة ثم تقف بعد أسابيع أو أشهر لنضوب مواردها المالية أو أي سبب آخر. ونظن أن الأستاذ ديابا أسر هذا الموقف في نفسه».

مشهد ثالث هو موقف توفيق دياب من الإجراء الذي أقدم عليه الملك في يوم ٢١ من أكتوبر عام ١٩٣٧ بتعيين علي ماهر في منصب رئيس الديوان الملكي الخالي دون تشاور مع رئيس الوزراء مما كان محل تهليل صحف المعارضة وبالذات البلاغ، التي رأت أن هذا السياسي الأريب أقدر من يقف في مواجهة سياسات الحكومة الوفدية.

وقد اتهمت الجهاد صحف المعارضة، وبخاصة البلاغ، أنها تسيء للمجالس على

العرش «وتكدر الشعور بين الشعب والملك». وأضافت في مقال آخر تحت نفس العنوان أن المعارضة تعلم علم اليقين أن الوزارة النحاسية «في حصن حصين من الدستور ومن الكثرة البرلمانية، ومن ثقتها بنفسها وأعمالها المجيدة وتاريخ رجالها الناصع».

مشهد رابع متصل بالأزمة الدستورية التي طالت بين الحكومة والقصر، والتي تعددت جوانبها. ولما كان الوفد يرى في أغلب تلك التصرفات انتهاكا للدستور فقد انبرى توفيق دياب للدفاع عنه مما بدا في سلسلة من المقالات نشرتها الجهاد خلال شهر ديسمبر عام ١٩٣٧: مقال تحت عنوان «لا حكم في مصر إلا بثقة الأمة وأحكام الدستور».

مقال آخر تحت عنوان «جلالة الملك وموقف جريدة البلاغ»، وقد أخذ فيه على علي ماهر رئيس الديوان إفشاءه لأسرار المكاتبات التي يتبادلها مع النحاس باشا إلى تلك الجريدة، وكيف أن القصد من وراء ذلك إحراج الحكومة الوفدية، وطالبه بالكف عن السير في هذا الطريق الذي يمثل خروجا حقيقيا عن مألوف التقاليد الدستورية.

أما المشهد الأخير فقد عرض لإقالة الوزارة، وكانت ثالث إقالة للنحاس، وأول إقالة يمارسها الملك الشاب، وهو المشهد الذي استغرق النصف الثاني من ديسمبر، ولا نجد تعبيرا عنه أفضل من متابعة العناوين التي وضعها الأستاذ توفيق دياب لبعض مقالاته:

يوم ١٩ من الشهر: «اجتماع مهم بالسراي مساء اليوم بين ماهر باشا ووزيري المالية والحقانية- نبأ إقالة الوزارة. أجد هو أم هزل؟ - تلغرافات روتر إلى لندن مساء أمس - الإشاعة تبلغ إلى حد ذكر أسماء الوزراء الجدد - هل نجح رئيس الديوان الملكي في مهمته؟! - هل يقبل الدكتور أحمد ماهر تأليف الوزارة بفرض صحة الإشاعة؟! وهل يرجو استمالة الأغلبية البرلمانية وإحراز الثقة؟! فإذا لم يحرز الثقة هل يحل البرلمان؟ ثم ماذا تكون النتيجة يومئذ؟ وهل تخذل الأمة زعيمها العظيم بعد أن أعاد الله على يديه دستور الأمة، وأتم نعمة الاستقلال، وألغى الامتيازات الأجنبية، وأعلى مكانة مصر بين الأمم؟! وهل معقول أن تخونه أمته فترميه بالخذلان بعد أن خاب من أراد رميه بالرصاص؟

يوم ٢٥ من ديسمبر: ماذا يستفاد من إجماع الهيئة الوفدية - ولاء للملك وصيانة للدستور - حلول الأزمة متصلة غير منفصلة- قانون محاكمة الوزراء لا وجود له - قانون

صيانة الدستور والاستقلال فكرة لم تبحث ولم تعرض على القصر - الدكتور ماهر والعمال».

يوم ٣٠ من ذات الشهر : إقالة الوزارة النحاسية الرابعة - نص الأمر الملكي بالإقالة - محمد محمود باشا يؤلف الوزارة - أسماء الوزراء الجدد - كيف انتهت الأزمة إلى هذه النهاية؟ - السبب المباشر للإقالة - الرئيس الجليل يقول : أسعد لحظة في حياتي هي اللحظة التي أقال فيها وأنا أدافع عن حقوق الأمة ودستورها.

وبهذا المشهد المأسوي انتهى الفصل الأول من تلك الحقبة كما تابعتها الجهاد المسائى . .

يبدأ الفصل الثاني بعد انتقال الوفد والجهاد معه إلى صفوف المعارضة، وقد استغرق الفترة الممتدة بين أول يناير وآخر يوليو عام ١٩٣٨، ويمكن أن نميز بين فترتين من فترات تلك الشهور السبعة، وبينما تستغرق الفترة الأولى شهرين، فقد استغرقت الفترة الثانية الشهور الخمسة المتبقية . .

ونلاحظ من متابعة الجهاد حالة من الاستنفار الشديد ضد الحكومة المحمودية والنظام الجديد خلال الشهر الأول، يناير عام ١٩٣٨، وقد طالت هذه الحالة تصرفات الحكومة المحمودية الثانية من ناحية وجماعة المنشقين عن الوفد من ناحية ثانية، خاصة بعد أن انضم الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب إليهم، وشكلوا ما عرف بالحزب السعدي في مقابل الوفد الذي أطلقوا عليه توصيف «الحزب النحاسي»، وكأنما أرادوا أن يؤكدوا أنهم لم يخرجوا عن الوفد، وإنما من خرج عنه النحاس وجماعته، وبخاصة مكرم عبيد.

وقبل أن نلقي نظرة على الهجمات التي أخذ الأستاذ توفيق دياب يشنها على الحكومة الجديدة، نرى أن نلقي نظرة عليها، فقد حرص الملك على أن يضفي عليها الطابع القومي بأن انتقى لها عددا من أكبر الشخصيات السياسية المصرية، حتى إنها ضمت مع محمد محمود رئيسي وزارة سابقين، إسماعيل صدقي وعبد الفتاح يحيى.

تحت عنوان «طلائع الاستبداد في العهد المحمودي الصدقي» استعرضت جريدتنا ما وصفته بالنموذج البارز من طريقة الوزارة الجديدة في الانتخابات فيما جري يومئذ في انتخابات نقابة المحامين.

أما ماهر والنقراشي فقد نالا من هجوم الأستاذ توفيق دياب نصيبا وافرا، ربما كان أهم ما فيه المقال الذي صدرت به الجهاد في ٥ من يناير، ويكفي أن نسوق عناوينه لنتعرف على فحواه: «مهما تبطن تظهره الأيام! - افتضاح نيات ماهر ونقراشي وأذنابهما - تواطؤ قديم مع أعداء زعيمهم على هدمه وتمزيق الوفد والوفديين ولكن مصر لا تخون جهادها فتخون الزعيم ولا تستبدل بمصطفى النحاس ماهر والنقراشي ونداؤهم اليوم صرخة المنتحرين».

غياب قلم صاحب «الجهاد» شهر فبراير وصدور جريدة «الوفد المصرى»

إن قارئ الجهاد لا بد وأن يكون قد لاحظ غياب قلم الأستاذ توفيق دياب من على صفحات الجهاد خلال أغلب الشهر التالي، فبراير عام ١٩٣٨، دون سبب واضح، حتى فوجئ في اليوم الأخير من هذا الشهر بما لم يتوقعه..

وكان الاستمرار لأزمة الجهاد المالية بعد تحوله إلى مسائية أكبر الأثر فى موافقة توفيق دياب بعد مناقشات طويلة مع سكرتير الوفد استغرقت شهر فبراير على اقتراح الوفد الاندماج مع كوكب الشرق فى جريدة مسائية (الوفد المصرى) تحت رئاسة مصطفى النحاس.

ففي عدد الجهاد الصادر في ذلك اليوم الأخير من فبراير وعلى الصفحة الخامسة طالع القارئ إعلانا بالخط الكبير: «الوفد المصري- الجريدة التي يشرف عليها الوفد المصري برئاسة الزعيم الجليل مصطفى النحاس ويشترك في تحريرها الأستاذان محمد توفيق دياب وأحمد حافظ عوض بك وصفوة ممتازة من الكتاب المعروفين- انتظروها أول مارس المقبل»، أي في اليوم التالي.

وما أن قلب القارئ الصفحة حتى وجد على الصفحة التالية مقالا قصيرا للأستاذ دياب، ولكن ببنط كبير.. عنوان هذا المقال «اليوم جريدة الجهاد وغدا جريدة الوفد المصري» استهله بالقول: «بمشيئة الله وإرادته أنتقل بروحي وقلمي منذ غد من جريدة الجهاد إلى جريدة الوفد المصري. فأودع قرائي في إحدى الشقيقتين لأستقبلهم من غدي في الأخرى. وكما أن هذا القلم لم يقصر في الماضي فلن يقصر في المستقبل».

وأنهاه بالقول: «كانت ساحة كفاحي جريدة الجهاد حتى اليوم - وهي منذ الغد بمشيئته جريدة الوفد المصري مباركة صادقة يقظة مثمرة. فهي جريدة الأمة كلها ممثلة في زعيمها

الأكبر، وفي وفدها الموقر -وزملاؤنا فيها رجال من خيرة الكتاب وخيرة الشرفاء - من أمثال الأصدقاء الأساتذة حافظ عوض بك (صاحب كوكب الشرق) ومحمود غنام وأحمد حمزة من أعضاء الهيئة الوفدية وإخوان آخرين ممن اشتهرت أقلامهم بالقوة والحماسة والنور والضياء. فوداعا اليوم - وإلى اللقاء غدا - أيها القراء الأعزاء».

على الرغم من أن مقال الأستاذ دياب لم يرد فيه ما يشير إلى مستقبل «الجهاد» إلا أن ما حدث أنها توقفت بالفعل عن الصدور بدءا من اليوم التالي، واستمرت على احتجابها حتى توقفت جريدة «الوفد المصري» عن الصدور في أواخر يوليو عام ١٩٣٨ .

وقبل أن ننتقل لمتابعة توفيق دياب في الجريدة الجديدة نتوقف قليلا لمحاولة تفسير هذا الانقلاب في حياة الرجل والذي لا يعلم عنه الكثيرون سوى أقل القليل . .

من جانب آخر فقد لقيت هاتان الجريدتان المتاعب من المنافسة التي واجهاها من «البلاغ»، الجريدة المسائية أيضا، فقد نجح عبد القادر حمزة بعد أن غير دفة جريدته إلى صف العداء للوفد وأصبح مواليا للملك ولأحزاب الحكومة أن يستولى على أغلب قراء الجهاد وكوكب الشرق، والأهم من ذلك أن يحصل على جميع الإعلانات الحكومية التي كانت تشكل حتى ذلك الوقت المصدر الأساسي للتمويل.

وقد روى الأستاذ توفيق دياب فيما بعد الظروف التي أدت إلى ظهور الوفد المصري على أنقاض جريدته، وكان مما جاء في روايته . . قوله:

«أراد مكرم عبيد أن ينشئ للوفد جريدة مسائية يملك أكثر أسهمها كما فعل مع المصري . واقترح على الأستاذ صاحب الكوكب وعلى شخصي إدماج جريدتينا في جريدة واحدة تسمى «الوفد المصري» . ولما كان صاحب الكوكب يملك مطبعة ستعطل، ويشغل مكانا لجريدته سيظل شاغرا وهو يدفع أجرته، وكان عليه التزامات مالية لبعض تجار الورق والحروف، اتفق على أن يدفع له على سبيل التعويض ألف من الجنيهات يوزع دفعها على شهور عام».

ويضيف الأستاذ دياب أن الأمر كان مختلفا مع الجهاد، فقد كان من الصعب اندماجه في الشركة الجديدة إلا بشرط وهو أنه مرتبط مع شركة الإعلانات الشرقية بعقد يقتضي نشر الإعلانات التي توافيه بها في مقابل ثلاثمائة من الجنيهات في الشهر على الأقل «وكان سبق لي أن نزلت عن قيمة تلك الإعلانات لبنك مصر سدادا لديون لم أستدنها إلا في سبيل الرقي بالصحافة الوفدية».

لم يمض وقت طويل حتى تم الاتفاق بين صاحب الجهاد وبين سكرتير الوفد الذي قضى بأن تنشر «الوفد المصري» إعلانات الجهاد «احتراما لعقده القائم واستمرارا في الوفاء لبنك مصر بمطلوبه. فإذا زادت قيمة الإعلانات على ثلاثمائة جنيه في الشهر كانت الزيادة حقا خالصا لشركة الجريدة، ولم يتردد مكرم عبيد في قبول هذا الشرط المتواضع». ولا نظن أن الأستاذ توفيق دياب قبل مثل ذلك الاتفاق إلا بعد أن لقيت الجهاد المتاعب المالية مما يعترف به هو نفسه بأنه عجز عن تدبير أقساط المطبعة الجديدة.

على أي الأحوال بدأت «الوفد المصري» في الصدور، ومن يطالعها خلال فترة عمرها القصير (خمسة أشهر) يخرج بمجموعة من الملاحظات:

١ ـ أنها كانت جريدة حزبية خالصة.

٢ ـ كانت شأنها شأن الصحف الحزبية تفرد مساحات كبيرة لأخبار الزعامة الوفدية.

٣ ـ غير أنه من الملاحظ أن كتابات توفيق دياب ظلت تحتل مكان الصدارة في الصفحة الأولى وكانت في مجملها تعبر عن توجهات الحزب، وهو ما لا نظن أن الرجل كان يمكن أن يحتمله طويلا.

وعلى الرغم من قصر عمر «الوفد المصري» فقد كانت الفترة التي عاشتها عاصفة بكل المقاييس، وكان الأستاذ توفيق دياب في عين العاصفة..

فقبل مرور ثلاثة أيام على إقالة الوزارة النحاسية استصدر محمد محمود مرسوما ملكيا بحل البرلمان ذي الأغلبية الوفدية (٣ يناير)، وتبع ذلك أن أخذت الوزارة في القيام بعمليات فصل واسعة للموظفين الوفديين.

ولما كان القائمون على شئون القصر، وعلى رأسهم علي ماهر باشا، قد تعلموا من الدروس السابقة، فهم لم يعمدوا إلى إيقاف الدستور، كما حدث خلال وزارة محمد محمود الأولى (١٩٢٨-١٩٢٩)، وهم لم يعمدوا إلى تغيير الدستور كما جرى في العهد الصدقي (١٩٣٠ - ١٩٣٥)، وإنما لجئوا إلى تطوير تدخل الإدارة في الانتخابات على نحو غير مسبوق وإن أصبح بعد ذلك ملحوقا، وعلى نحو يثير الأسى وهو تزوير الانتخابات!

والحملة التي قادها الأستاذ دياب ضد سياسات الحكومة كانت تحت عنوان «تلفيق الانتخابات».

بيد أن التزوير الفاضح الذي لجأت إليه حكومة محمد محمود الثانية، حتى إنها أجرت الانتخابات على يومين، أولهما في الوجه البحري والثاني في الصعيد، حتى تتمكن من نقل قواتها لإحكام عملية التزوير، قد انتهى بحصول مرشحي الحكومة على ٩٣ صوتا، ومرشحي الهيئة السعدية الذين حظوا بتأييد الملك في اليوم الثاني من الانتخابات على ٨٠ صوتا، بينما لم يحصل مرشحو الوفد إلا على ١٢ صوتا، وكان من بين الساقطين كل من النحاس باشا ومكرم عبيد وتوفيق دياب.

وإذا كان ثمة ملاحظة على كتابات الأستاذ دياب خلال الفترة القصيرة التي تلت الانتخابات فهي أن الرجل قد عني عناية فائقة بما كان يجري في فلسطين خلال تلك الفترة من سياسات حكومة الانتداب التي اتبعت سياسات قاسية نحو العرب. ودعونا نقرأ عناوين بعض مقالاته في هذا الصدد: «فلسطين الشهيدة بين عامين» - «المجزرة الفلسطينية أو مأساة الإسلام والشرق العربي» - «أيها المصريون الأبرار- النجدة النجدة لضحايا فلسطين» - «إذا هان الإسلام على المسلمين فهو على بريطانيا أهون في فلسطين».

وعادت الجهاد إلى الظهور

على أي الأحوال لم يمض وقت طويل حتى توقفت «الوفد المصري» وكأنما عز على توفيق دياب أن يودع قراءه وأن يعتزل الصحافة من على صفحات غير صفحات «جهاده» فعاد به إلى الصدور يوم ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٣٨ ولم تصدر أكثر من ٣٤ عددا وتوقفت نهائيا عن الصدور فى ٣٠ من سبتمبر عام ١٩٣٨، مما شكل فترة الغروب النهائي، ليس فقط للجهاد وإنما لاشتغال الأستاذ توفيق دياب بالصحافة السياسية، ولها قصة تستحق أن تروى.

ونظن أن العدد الأول من الجهاد بعد عودة الصدور كان بمثابة مفاجأة لقراء الجريدة، فقد بدأ الأستاذ دياب في كتابة سلسلة من المقالات تحت عنوان: «اللهم أنقذ مصر ورئيس الوفد من مكرم عبيد»- «لن تصلح الوطنية المصرية ولن تسود الروح القومية إلا حين يعتزل السياسة مكرم عبيد». وصفه في أولها بأنه «الأنانية المجسمة المسلطة على رفعة النحاس باشا حتى على عهد الأعضاء الأقدمين، ولما خلا الجو لمكرم عبيد، بعد انفصال البقية الباقية من الشخصيات الوفدية القوية، وفي طليعتها الدكتور ماهر والنقراشي باشا - أصبح الوفد هو رفعة النحاس باشا، ورفعة النحاس باشا هو بالطبع مكرم عبيد، فأصبح

الوفد هو مكرم عبيد لا أقل ولا أكثر» . وكأن توفيق دياب كان يردد ما سبق أن أذاعة العقاد لسر طال احتجابه فى رأيه وهو «أن مكرم عبيد يسوق البلاد إلى هاوية الخراب ، فهو يحاول بطريقته وأعماله السعي للسيطرة على الصحافة الوفدية ، للسيطرة بالتالى على الرأى العام» ، ثم أضاف العقاد بشأن قرار الوفد بالفصل : «إن مكرم عبيد اجتمع وحده ، وبحث وحده ، وقرر وحده وما على الوفد إلا التنفيذ» .

ومع استمرار السلسلة رد مكرم عبيد في جريدة المصري متهما الأستاذ توفيق دياب بأنه طالب بمبلغ تسعمائة جنيه لم يؤدها إليه الوفد ، الأمر الذي دفع الأخير إلى رواية القصة كاملة في خطاب طويل بعث به «للمجاهد الكبير» ونشر نصه في عدد الجهاد الصادر يوم ٣٠ من أغسطس عام ١٩٣٨ . . جاء فيه :

- إن عدول الوفد المفاجئ عن شراء مطبعة الجهاد الذى بدأ فى إجراءاتها كان صدمة موجهة لجريدة الجهاد فى أزمتها المالية .
- إنه بعد قبول مجموعة من المشترين للمطبعة بمبلغ اثنى عشر ألف جنيه لأن المطبعة تقوم بطبع جريدة المصرى بجانب جريدة الجهاد بما يحقق لهم كسبا يبرر الشراء - فاجأ الأستاذ محمود أبو الفتح المشترين بسحب «المصرى» من المطبعة دون إمهال فعدل المشترون واستمرت أزمة «الجهاد» المالية دون حل .
- ويستمر توفيق دياب قائلا : « فى هذه الظروف خطرت لرفعة النحاس ومكرم عبيد فكرة إدماج جريدتى الجهاد والكوكب فى جريدة واحدة على أن يملك الوفد ٥٥٪ من أسهمها» .
- «وكان الشرط الأساسى الذى هون على احتجاب «الجهاد» لتحل محله جريدة الوفد المصرى هو شرط واحد هو أن يظل عقد «الجهاد» مع شركة الإعلانات الشرقية ساريا حتى يتمكن من سداد ديونه لبنك مصر ، وهو ما وافق عليه مكرم عبيد باشا» .
- إن التسعمائة جنيه ما هى إلا قرض لتوفيق دياب لدى بنك مصر مطلوب سداده من حصيلة إعلانات الجهاد فى «الوفد المصرى» .

بعد أن عرض الأستاذ دياب للظروف التي ألمت بالجهاد نتيجة لعجزها عن دفع أقساط المطبعة الجديدة التي اشترتها ، وكيف أنها استدانت مبلغا من بنك مصر رهنا لعقد الإعلانات الذي كان قد وقعه الأستاذ دياب مع شركة الإعلانات الشرقية ، بأن تنشر الجهاد

إعلاناتها مقابل ٣٠٠ جنيها شهريا، تناول بالحديث العرض الذي قدمه الوفد له للاندماج مع كوكب الشرق وإصدار جريدة الوفد المصري، ووافق عليه بشرط واحد هو أن يظل عقد شركة الإعلانات ساريا، وهو ما وافق عليه مكرم عبيد باشا، ولم يعدم الأستاذ مكرم عبيد وسيلة للتنصل من هذا الشرط.

ودون الدخول في التفاصيل الكثيرة التي أوردها الأستاذ دياب في خطابه، فقد وضع مكرم عبيد وهو المحامى القدير شرطا في العقد مكنه من التراجع عن هذا الالتزام-فهل كان مكرم حسن النية؟، وهل انتبه توفيق دياب إلى ذلك ؟ - الأمر الذي أدى إلى انسحاب شركة الإعلانات الشرقية وإلى مطالبة بنك مصر لدينه على الأستاذ دياب، مما أدى إلى وقوع الرجل في مأزق مالي خطير دفعه إلى أن يطلب من الوفد المصري سداد هذا الدين من حصيلة الإعلانات التي كان مفروضا نشرها في الجهاد، خاصة وأنه كان قد حول كميات الورق الخاصة بجريدته إلى الجريدة الجديدة بسعر لا يزيد عن الأسعار السارية.

وبهذه المناسبة ننوه بأن الأستاذ توفيق دياب اضطر بعد ذلك إلى بيع مطبعته إلى الوفد بأربعة آلاف جنيها فقط.

ولم تعمر الجهاد بعد ذلك سوى ٣٤ يوما حتى توقفت نهائيا، وهى تخطر قراءها يوم ٣٠ من سبتمبر عام ١٩٣٨، الأمر الذى يمكن أن نعزوه لجملة من الأسباب:

١ ـ أن الأستاذ توفيق دياب غلب معركته الشخصية مع مكرم عبيد عما سواها من المعارك، حتى إنه أنهى أحد مقالاته بقوله: «لن نفرغ من مكرم حتى يفرغ مكرم من السياسة إلى المحاماة فحسبه كسب المال وكفاه». ومثل هذا النهج وإن أعجب القراء يوما فهو لايعجبهم يقينا كل يوم.

٢ ـ أن الرجل قد وافق على إدماج جريدته مع كوكب الشرق، معتقدا أنه يستند فى مثل هذا العمل على حائط الوفد القوى، لكن إذا بآماله تخيب، وينتهى هذا الاندماج بما يشبه الكارثة المالية التى لابد وأن تكون آثارها قد انعكست عليه وعلى جريدته.

٣ ـ غاب عن صاحب الجهاد فى غضبه على مكرم القوة الهائلة التى يتمتع بها الرجل فى صفوف الوفد، وما اتصل بها من قدرة على التأثير على جمهرة المصريين للانصراف عن قراءة الجهاد، ولابد أنه قد احتمل الكثير خلال تلك الفترة التى زادت على الشهر قليلا فى توزيعها.

٤ ـ فى نفس الوقت ظل الأستاذ دياب متبعا خط الوفد فى سياسة العداء لحكومة محمد محمود، وهو بذلك قد خسر الوفد وعادى الحكومة، أى أنه حارب فى جميع الجبهات فى وقت واحد. حتى إنه ظل ينشر فى مربع فى صدر الصفحة الأولى ما نصه: «الجهاد لسان حال صريح ومستقل - ومنبر عام ينشر للجميع ويناقش الجميع ولا يتقيد إلا برأيه».

٥ ـ إذا كانت ثمة ملاحظة على الأعداد الأخيرة من الجهاد فهى أنه قد غير من شعار الجريدة فتخلى عن الشعار الذى أهداه شوقى إلى صديقه صاحب «الجهاد»:

قف دون رأيك فى الحياة مجاهدا

إن الحياة عقيدة وجهاد

الى آية اقتبسها من القرآن الكريم ونصها ﴿وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيًّا﴾ (مريم: ٥٠).

على أى الأحوال صدر العدد الأخير من الجهاد وكان رقم ٣٠٢٨ بتاريخ ٣٠ من سبتمبر عام ١٩٣٨.

الغروب الأخير

مع أن الأستاذ توفيق دياب قد كتب مودعا قراء الجهاد فى عددها الأخير، فإنه آثر أن يعيد نشر رسالة الوداع فى الصحف الكبرى الأخرى الصادرة فى ذات التاريخ: البلاغ والمقطم والأهرام نشرتها الصحيفتان الأوليان أول أكتوبر، ونشرتها الأهرام فى اليوم التالى.

نص الكلمة كما جاءت فى الأهرام:

«اليوم أودع صناعة الصحافة إلى الأبد، وأودع الحياة العامة ولكن إلى حين».

«أما الصحافة فحسبي ما أنفقته فيها من جهود وسنين. فإن أكن أحسنت أداء واجبي لبلادي، فقد كان هذا مرادي، وهو اليوم عزائي، وإن أكن أسأت خدمتها فمن غير قصد مني إلى الإساءة، ومن الله وحده أطلب المغفرة».

«وأما الحياة العامة التي أرجو التطوع لخدمتها ذات يوم - أرجو ألا يكون بعيدا - فليس معترك الأحزاب ولا تناحر الأشخاص، وإنما هو وثبة الأمة ككتلة واحدة إلى مستوى رفيع

من الأخلاق والمقاصد والأعمال، فتتبدل الحال غير الحال، بعد أن تتبدل النفوس غير النفوس، بفضل تيار معنوي جديد يتعاون طلاب الإصلاح منا جميعا على تعميم تأثيره الفعال في نفوس المصريين».

«فإلى لقاء قريب بطلاب الإصلاح وجنود المثل المصري العالي، من كل طائفة ومن كل بيئة. ووداعا لزملائي الصحفيين - وداع صناعة فحسب. أما الصداقة الشخصية، فأنا بها معتز، وعليها حريص».

«أما أعضاء أسرة الجهاد وعماله، فما أشد أساي على فراقهم وعلى انقطاع أسباب كم تمنيت لو دامت بيني وبينهم موصولة. أما بقية حقوقهم لدى عملهم خلال الشهر الماضي، فأنا بها كفيل، ولكن إلى ميسرة عسى أن تكون قريبة. والله في عونهم. وهو على ما أقول شهيد».

وكأنما شعر الرجل أن هذا الوداع غير كاف فكتب في مجلة الاثنين بعد أسابيع قليلة مقالا طويلا تحت عنوان:

«وأدت جريدتي بيدي»

قدم فيه للقراء الأسباب الحقيقية لاحتجاب الجهاد لا بأس أن نثبته هنا بدوره بنصه:

«توهجت في صدري شعلة من الحماسة للدستور عام ١٩٢٨ فطار بي وهجها من نعومة الوظيفة إلى خشونة النضال. وكلما ألغت السلطة صحيفة شفعناها بأخرى أرفع منها صوتا وأبلغ أثرا. وإقبال الجمهور يتضاعف على كل وليدة جديدة بعد احتجاب أختها الشهيدة. حتى بلغ ما أكلته تلك الحرب ثلاث عشرة جريدة في أقل من ثلاث سنوات. كانت صحيفة «الجهاد» كبرى جرائدي وأطولها عمرا وأوسعها انتشارا في مصر وسائر بلدان العرب وأدتها بيدي فداء لضميري، حجبت جهادي بيدي. وأنا أعلم علم اليقين أني بذلك أحطم سيفا طالما تهيبه أقوياء وطالما انتصر به حق وانهزم به باطل».

«لماذا حطمت سيفي بيدي؟ لا لشيء سوى أني حنبلي فزعت في مواطن الشبهات والريب. وكان محالا على مثلي أن أكفر برسالة الأخلاق لأستبقي جريدة الجهاد. والممكن إلى بقائها من سبيل سوى التلوي والعوج، سوى قبول المال والمال الكثير. إن لم

أقل الثراء العريض، من جهات شتى تشتري الكاتبين بالمال الكثير. فهذه شركة غنية قوية ذات نفوذ، بينها وبين الحكومة خصومة ناشئة، والجهاد تنصر الدولة لأنها تذود عن مصالح الجمهور فى العراق، وترسل الشركة مندوبها بعقد يتحلب لقيمته الضخمة لعاب الطامعين. عقد إعلانات لمدى عام أسطره قليلة وفتراته متباعدة وأجرته باهظة ولن يكلف الجريدة إلا السكوت عن الحق. ورفض ابن حنبل في غضب واحتقار».

«وهذا بلد يحارب بلدا فيجنح «الجهاد» إلى الناحية المظلومة وينفر من الناحية الظالمة، ويزورني مندوب الظالمين يعرض ألوفا من الجنيهات لا لشيء سوى أن أنشر برقيات الأقوياء كما أنشر برقيات المستضعفين. فيأبى ابن حنبل ويصر على الإباء. ويلقى إحدى محاضراته على المندوب في فضيلة الأخذ بيد الضعيف الوادع حين يعتدي عليه القوي القاهر. فلا المندوب يقبل الفضيلة ولا ابن حنبل يقبل المال»!

«وهكذا يرفض الجهاد بينه وبين ضميره مبلغا طائلا قد تقبل مثله كبرى جرائد العرب على أنه عمل صحفى مشروع وأنها برقيات تنشرها صحف الدنيا على الإطلاق دون أن أعرف من رجال البلد الفقير المظلوم أحدا أو أعلن تضحية الجهاد لأحد».

«وتلك جهة أجنبية تريد إبداء عطفها على «الجهاد» فتحاول أن تبعث إليه بهدية مالية شهرية، فى غير غرض ظاهر ولا غرض مفهوم.. ويرفض ابن حنبل فى إباء وشمم لأن العطف المصحوب بالمال شراء للذمم من غير عقد. وصاحب الجهاد خلال ذلك مرهق بأقساط شهرية تجاوزت قدرته، وكان بعض منها ثمنا لأحدث ما عرف الشرق من مطابع الجرائد اليومية وآلاتها. لقد خانه التقدير ولكن لم يخنه الضمير. لقد نزل عن تلك المطابع والآلات للدائنين، ونزل لبنك مصر الذى أعانه على شرائها عن أرض واسعة للبناء فى أحسن أحياء الجيزة، ولكنه لم ينزل قط ولن ينزل أبدا عن جوهر الأخلاق التى آمن بها. ولو شاء أن يضحى بذمته فى سبيل جريدته لكان اليوم فى عداد الأغنياء ولظل «الجهاد» فى عداد الأحياء».

وكان على ابن حنبل، كما وصف توفيق دياب نفسه، أن يدفع الثمن، وقد دفعه!

ومع هذا نستطيع القول بأن توفيق دياب كان مؤمنا صادقا مخلصا للوفد، وهو ربما يكون الوحيد الذى لم يخرج ولم يفصل، إنما استقل لبعض الوقت ثم عاد وانسحب فى نهاية المطاف.

وفى محاولة أخيرة لتقييم أهم الأسباب التى أدت إلى اختفاء أشهر الصحف الحزبية

التى عرفتها مصر خلال الثلاثينيات، فإننا نعزو هذا الاختفاء فى جانب للظروف التى أحاطت بالجريدة وصاحبها، وفى جانب آخر للأوضاع السياسية العامة التى عرفها هذا العقد. .

بالنسبة للجانب الأول نرى أن طموح صاحب الجهاد فى أن تظل جريدته فى مقدمة الصحف المصرية، قد أغراه إلى السعى إلى إدخال أحدث أساليب الفن الصحفى عليها، ولم يكن ذلك بالأمر الهين، فقد كلفه عنتا كبيرا ومالا كثيرا، اقترضه من البنوك أحيانا بشروط قاسية، فى أغلب الأحوال. ومثل هذا السلوك ممكن عندما يكون وراء الصحيفة شكل من أشكال التمويل القوى، سواء من شركة مساهمة أو من حزب غنى، أما أن يكون وراءها فرد مهما بلغت إمكاناته فإن احتمالات الإفلاس تلوح دائما فى الأفق.

بالنسبة للجانب الأول أيضا فإن النجاح الهائل الذى أحرزته الجهاد استتبعه بالضرورة زيادة عدد المتربصين، سواء من المنافسين فى ميدان الصحافة، وعلى رأسهم عبد القادر حمزة والبلاغ، أو من الرافضين لأفكار الرجل التحررية، سواء فى داخل بعض الأحزاب الكبرى، مثل الأحرار الدستوريين الذين لم يغفروا أبدا للأستاذ دياب هجره إياهم، أو من السلطة، وبخاصة عهد صدقى الذى اتبع كل الوسائل لتعقب الرجل، ولوأد الجهاد.

على الجانب الآخر كان هناك التجربة الحزبية برمتها، والتى لم يجد الأستاذ توفيق دياب فيها مكانه الذى يستحقه. . فهو قد أبى الانضمام للأحرار الدستوريين رغم كتابته فى «السياسة»، وهو قد انضم للوفد فى الوقت الذى بدأ كثيرون فيه الهروب من سفينته.

ويمكن القول إن صاحب «الجهاد» كان رومانسيا أكثر مما يجب، على العكس من خصومه فى الحزب الكبير بدءا من أحمد ماهر والنقراشى وانتهاء بمكرم عبيد والذين تعاملوا مع الرجل ببرجماتية أملتها عليهم مصالحهم السياسية.

ثم إن رومانسيته تظهر خلال الشهور الأخيرة من عمر الجهاد حين ظل متعلقا ثم ناقدا للزعامة المقدسة ممثلة فى شخصية مصطفى النحاس، ولعل ذلك يقدم الإجابة عن السؤال الذى كان قد طرحه الكاتب الصحفى الكبير الأستاذ مصطفى أمين فى مقاله: «كيف أفلس أغنى صحفى».

الفصل الحادى عشر

ما بعد «الجهاد»!



صورة تاريخية لجانب من أحد اجتماعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة وقد عكف بعض الأعضاء على الكتابة، وهم من اليمين الأساتذة: إبراهيم بيومي مدكور ، عبد الحميد العبادي، زكي المهندس، عبد الوهاب عزام، أحمد حسن الزيات، توفيق الحكيم، محمد توفيق دياب، عباس محمود العقاد.

كتب الأستاذ توفيق دياب في كلمته الأخيرة التي نشرها في الأهرام غداة توقف الجهاد ما مفاده أنه قد قرر توديع صناعة الصحافة إلى الأبد، غير أنه تحفظ حين ذكر أنه يودع الحياة العامة ولكن إلى حين.

ونظن أن تلك الكلمة قد صدرت عن خيبة الأمل الشديدة التي لقيها خلال الشهور الأخيرة من عمر «الجهاد»، ونرى أنه عندما تحدث عن الحياة العامة فقد كان يقصد دوره الذي أداه عضوا في البرلمان الوفدي، هذا فضلا عما اشتهر به من القدرة على الخطابة. وقد وضع شروطا لهذا الشكل من النشاط، فيما جاء في قوله: «وأما الحياة العامة التي أرجو التطوع لخدمتها ذات يوم - أرجو ألا يكون بعيدا - فليس معترك الأحزاب ولا تناحر الأشخاص، وإنما هو وثبة الأمة كتلة واحدة إلى مستوى رفيع من الأخلاق والمقاصد والأعمال، فتتبدل الحال غير الحال، بعد أن تتبدل النفوس غير النفوس، بفضل تيار معنوي جديد يتعاون طلاب الإصلاح منا جميعا على تعميم تأثيره الفعال في نفوس المصريين».

ونخرج من هذه الكلمة بمجوعة من الحقائق:

١ - أن الرجل قد قرر في البداية أن يصوم عن الصحافة، وهو القرار الذي تمكن من تنفيذه لأكثر قليلا من عامين، غير أنه حتى خلال تلك الفترة القصيرة وإن هجر الكتابة في الصحف إلا أنها لم تهجره.

بدا ذلك في أكثر من مناسبة، أولاها: ما حدث في ١٤ من يناير عام ١٩٤٠ حين نشرت الأهرام تحت عنوان «الركن المفقود في نشاطنا الاجتماعي - كتاب إلى رفعة رئيس الوزراء من الأستاذ محمد توفيق دياب»، أول ما نُشر للرجل بعد اعتزاله الصحافة. وتعترف الجريدة العريقة في مقدمة طويلة وضعتها لهذا الكتاب أنه ليس مقالا كتبه لها الكاتب المرموق، فيما جاء في قولها بالحرف الواحد: «أرسل حضرة الأستاذ محمد

توفيق دياب إلى حضرة صاحب المقام الرفيع علي ماهر باشا يوم ٤ من يناير الحالي كتابا تناول فيه ركنا مهما من أركان الإصلاح الاجتماعي، وود لو تحرص وزارة الشؤون الاجتماعية على استيفائه وتنميته. و«الأهرام» تنشر هذا الخطاب لما جاء فيه من خطة واضحة لإحدى نواحي الإصلاح - خطة لو اتخذت لكانت قليلة التكاليف عظيمة الأثر في رفع المستوى الاجتماعي العام، وبخاصة في الأقاليم، حيث السواد الأعظم من الأمة المصرية وحيث الحاجة القصوى إلى الإصلاح». وأثبتت الجريدة بعد ذلك نص الخطاب الذي احتل نصف الصفحة الأولى وأغلب الصفحة الثانية.

المناسبة الثانية: في ١٥ من مارس من ذات العام ونشرتها الأهرام، ولم تكن مقالا أيضا، وإنما كانت محاضرة ألقاها الرجل في كلية العلوم بالجامعة المصرية. وتصف الجريدة المناسبة بأنه «لم تكد تشرف الساعة على الخامسة مساء حتى امتلأ المدرج على سعته، بجماهير كبيرة من طالبات الجامعة وطلاب الجامعتين المصرية والأزهرية والسيدات المثقفات فضلا عن كثيرين من الأساتذة والمدرسين ورجال الصحافة وكبار الموظفين يتقدمهم صاحبا المعالي سابا حبشي بك وزير التجارة والأستاذ إبراهيم عبد الهادي وزير الدولة.

وخصصت الأهرام أغلب الصفحة الثامنة من نفس العدد لنص المحاضرة التي ألقاها الأستاذ دياب، وكانت حول «شباب مصر ومثلهم العليا».

اختفى اسم الأستاذ توفيق دياب بعد ذلك لأقل من عامين. فقد شهدت تلك الفترة الشهور الأولى من الحرب العالمية الثانية التي اشتعلت في سبتمبر عام ١٩٣٩، ويبدو أن الرجل قد آثر الالتزام بموقف المراقبة خلال تلك الفترة التي تسارعت فيها الأحداث على نحو ملحوظ، بسقوط وزارة علي ماهر (١٩٤٠) نتيجة للضغوط البريطانية بعد أن رفض الرجل الاستجابة لنصيحة سفير بريطانيا بإعلان الحرب على دولتي المحور، تبعها وزارة حسن صبري وكان معروفا بعلاقته الحميمة مع الإنجليز، وإن لم يعمر طويلا فقد توفي بشكل درامي في قاعة البرلمان، وهو يلقي خطبة العرش (١٤ من نوفمبر عام ١٩٤٠)، لتخلفه وزارة حسين سري الأولى التي استمرت حتى يوم ٤ من فبراير عام ١٩٤٢.

يشتهر هذا اليوم في التاريخ المصري لارتباطه بالحادثة الشهيرة التي حاصرت خلالها

الدبابات البريطانية قصر عابدين، ووجه اللورد كيلرن السفير البريطاني إنذارا حاسما للملك فاروق الأول بأن يدعو زعيم الوفد «صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا» لتأليف الوزارة، وإلا عليه أن يتحمل عواقب الرفض.

خوض انتخابات ١٩٤٢:

وتألفت الوزارة النحاسية الخامسة في ذات اليوم، ليكون أول قراراتها حل البرلمان الذي كان يتمتع فيه الدستوريون والسعديون بالأغلبية وأن تجرى الانتخابات يوم ١٤ من الشهر التالي لتشكيل برلمان جديد. وفي هذه الظروف عاد اسم الأستاذ محمد توفيق دياب إلى الظهور.

فالرجل وإن صام عن الصحافة إلا أنه لم يصم عن العمل العام، وجاءته الفرصة لخوض الانتخابات الجديدة، وكان عليه أن يواجه في دائرة منيا القمح كلا من الأستاذ فكري أباظة، الذي وإن لم يكن وفديا إلا أن الحزب الكبير قد قرر أن يترك له الدائرة، وألا يرشح أحدا أمامه، هذا فضلا عن الشيخ محمد هاشم فايد. وقد خاض الأستاذ دياب هذه المعركة مستقلا، بعد أن آثر البعد عن أى انتماءات حزبية، وكان اختيارا صعبا!

ففي يوم ١٥ من مارس عام ١٩٤٢ ظهرت نتيجة الانتخابات والتي حصل فيها فكري أباظة على ٣٢٦٧ صوتا، بينما نال الشيخ فايد ٢٦٥٥ صوتا، وجاء الأستاذ دياب الثالث بعد حصوله على ١٢٠٩ أصوات فحسب.

في اليوم التالي نشرت الأهرام مقالا قصيرا لفكري أباظة يتحسر فيه على أنه لم يحصل على الأغلبية التي تكفل له الفوز من أول جولة، وأن الفارق بينه وبين هذا الفوز لم يزد على ٢٤٧ صوتا. وبينما هاجم منافسه (فايد) بشدة فقد وجه خطابا رقيقا لتوفيق دياب تحدث فيه عن الصلات الأدبية والعائلية والذكريات الجميلة التي تجمعهما «والتي ستتجدد في الحاضر الأطول والمستقبل الأطول والعراك الشريف بين من يفهمون النضال، والنزال تنتهي آثاره بانتهاء معركته وقد يكون الساقط في ميدان العراك الشريف أقرب إلى الله والناس من الواقف فيه الذي لا يزال يلف ويدور حول من فيه وما فيه.. فأحييك يا أخي تحية من كل قلبي، ولعلك لمسته لما حين كنت أناجيك وتناجيني والأصوات تقول: دياب، فكري.. وفكري، دياب..».

رد الأستاذ دياب التحية بأحسن منها، في الخطاب الذي وجهه إلى فكري أباظة ونشرته الأهرام في اليوم التالي، وبعد تهنئة طويلة إلى من وصفه «بالزميل الصديق» خلص إلى القول إن معركة الانتخاب معركة واحدة تنتهي بين الضحية والعشى، وإن سقوط «المعقل من يدي حادث حدث على غير انتظار. لكنك فزت يا صديقي فهنيئا لك فوزك، أما أنا فقد انتفعت بهذه الجولة العابرة. لقد استبدلت في الأسابيع الثلاثة بالركود نشاطا، وبالجمود جهادا، وخبرت ناسا، وعرفت أخلاقا، وكشفت في منيا القمح كنزا من الناس وكنزا من الأخلاق».

لا للحزبية:

٢ ـ أنه قد قطع على نفسه عهدا بأن لا يتورط مرة أخرى في الصراعات الحزبية، وهو العهد الذي التزم به، إذ تؤكد متابعة كتاباته مدى حرصه على عدم الانحياز لطرف حزبي دون الطرف الآخر، وهو قد ابتلع في ذلك المرارة التي حملها معه من الوفد، خصوصا من مكرم عبيد.

وتبدو حدة تلك الصراعات مما شهده المصريون بعد إقالة وزارة النحاس باشا الخامسة في ٣١ من ديسمبر عام ١٩٣٨، وبعد المعركة الانتخابية التي قادتها الحكومة برئاسة محمد محمود باشا مع الحزب الكبير واستخدم فيها كل وسائل الضغط الإداري والتزوير وانتهت بهزيمة غير مسبوقة للمرشحين الوفديين. ثم ما تبع ذلك من قيام المنشقين عن الوفد برئاسة أحمد ماهر والنقراشي بتأليف حزب جديد هو «الهيئة السعدية» التي لم تلبث أن شاركت في الحكومة المحمودية، وقد وقف الأستاذ دياب من كل ذلك موقف المتفرج.

فعلى امتداد عامي ١٩٤٣و ١٩٤٤، لم يقترب الرجل من الكتابة في السياسة إلا في مناسبتين، وكانتا حزينتين: الأولى، بمناسبة وفاة جبرائيل تقلا باشا صاحب الأهرام في ٦ من يولية من العام الأول، والثانية بمناسبة رحيل الأمير عمر طوسون في ٢٧ من يناير من العام الثاني، وكانت كتاباته فيهما أقرب إلى الرثاء الذي استدعته المناسبتان. . وقد استعرض في المقال الأول سيرة حياة صاحب الأهرام وأنهاه بعبارات حميمة، وإن كنا نلاحظ أنه قد شاركه في كتابة هذا المقال صديقه القديم محمود عزمي، أما في المقال الثاني فقد وصف عمر طوسون بالأمير الديموقراطي، وأن له في قلب الأمة مكانا فسيحا.

٣ـ استغرق الجانب الاجتماعي جانبا مهما من كتابات الأستاذ توفيق دياب خلال تلك الفترة، الأمر الذي لم يكن غريبا على صاحبنا، فالمعلوم أنه في بداياته تجنب الكتابات السياسية وعني بالاجتماعية، بيد أن ذلك لا يعني أنه قد عاد لاجترار آرائه الاجتماعية القديمة، بالعكس فقد عالج في هذا الجانب المشكلات المستجدة التي طرأت على المصريين، هذا من جانب ثم إنه قد غلب عليها روح الحكمة التي أملاها عليه كر السنين من جانب آخر!

الوطنية والعروبة:

٤ ـ لا يعني ذلك أنه قد هجر السياسة، فقد آثر أن يكتب في الموضوعات ذات الطابع الوطني، خاصة وأن تلك الفترة قد ذخرت بالقضايا ذات الصلة بتنفيذ معاهدة سنة ١٩٣٦ . . منها قضية إعلان مصر الحرب على دولتي المحور، فقد ضغطت بريطانيا لتدفع المصريين إليه، الأمر الذي واجهته معارضة عامة، وقد تبنوا وقتذاك المقولة التي انتشرت بأن مصر لن تدخل حربا لا ناقة لها فيها ولا جمل، ومنها الموقف البريطاني المتعنت من عدم تحقيق الأماني الوطنية المصرية بالجلاء ووحدة وادي النيل، وما ترتب على ذلك من فشل مفاوضات صدقي- بيفن سنة ١٩٤٦، ثم إخفاق محاولة حكومة النقراشي اللجوء إلى التحكيم الدولي بالذهاب إلى مجلس الأمن في العام التالي.

٥ ـ ثم إن تلك الفترة قد شهدت من جانب آخر تعاظم الفكرة العربية الأمر الذي انتهى بصدور ميثاق الجامعة العربية (١٩٤٥) وتأسيس هذه المنظمة الإقليمية، ثم ما لحق بذلك بعد سنوات قليلة من قيام حرب فلسطين، والتي خاضتها مصر لأسباب عربية بالدرجة الأولى، وأسباب تتعلق بأمنها بعد ذلك.

فضلا عن هذا الإطار الموضوعي الذي أحاط بكتابات الأستاذ دياب خلال تلك الفترة التي امتدت لنحو خمسة عشر عاما، فقد عثرنا على آخر مقالاته في عدد الأهرام الصادر يوم ١٧ من ديسمبر عام ١٩٥٥ تحت عنوان «والأمة المصرية تغلي حفيظتها» وعالج فيه موضوع اشتباكات الحدود بين مصر وإسرائيل. . فضلا عن ذلك فقد كان هناك الاختيارات الشخصية للصحف التي كتب فيها. .

من تلك الصحف حظيت الأهرام بنصيب الأسد، وقد عالج في كتاباته بها شتى الشؤون الاجتماعية والسياسية، وبخاصة المتصلة منها بالقضية العربية والمشكلة

الفلسطينية، وجاءت مجلة الهلال في الدرجة الثانية بعد الأهرام، ومن الطبيعي أن تكون المسافة بينهما طويلة، إذ يصعب المقارنة بين جريدة يومية ومجلة شهرية، بعدهما تأتي كل من أخبار اليوم والأساس.

الأولى كانت جريدة أسبوعية مستقلة صدرت في أكتوبر عام ١٩٤٤، وبغض النظر عن هويتها الحزبية التي تمثلت في شن الحملات المتتالية على الوفد عقب إقالة وزارة النحاس قبل الأخيرة، فقد استكتبت الأستاذ توفيق دياب لسبب آخر، فالمعلوم أنه كان من بين سياسات الأخوين مصطفى وعلي أمين، صاحبي الجريدة الجديدة، حشد أكبر عدد ممكن من كبار أصحاب الأقلام في الجرائد التي أصدراها، ومن هنا جاء حرصهما على جذب الأستاذ دياب للكتابة في أخبار اليوم، خاصة وأنه كان قد سبق له استخدام مصطفى أمين في «الجهاد».

الثانية كانت صحيفة يومية حزبية صدرت عن الهيئة السعدية، وسعت إلى تحقيق نفس الهدف، وهو استكتاب أصحاب الأقلام الكبيرة لضمان رواج الجريدة الناشئة.

بيد أننا نلاحظ أنه في التجربتين لم يعمر الأستاذ توفيق دياب طويلا.. بالنسبة لأخبار اليوم كتب عمودا تحت عنوان «لمحات كاشفة» مما بدا معه وكأن الرجل سوف يعود إلى الانتظام في الكتابة الصحفية مرة أخرى، غير أنه لم يستمر إلا لنحو أربعة شهور (أوائل عام ١٩٤٥)، وهو ما حدث بالنسبة للأساس والتي كتب فيها سلسلة من المقالات خلال شهري سبتمبر وأكتوبر عام ١٩٤٧ دارت جميعا حول عرض قضية مصر على مجلس الأمن.

ولا نرى مندوحة بعد عرض ذلك الإطار الذي حكم كتابات الأستاذ توفيق دياب في فترة ما بعد الجهاد (١٩٣٩-١٩٥٣) من متابعة تلك الكتابات..

***

مرحلة أخبار اليوم:

لم يكن قد انقضى على ظهور أخبار اليوم سوى أربعة أشهر حين ظهر فيها عمود جديد عنوانه «لمحات خاطفة» في عدد الجريدة الصادر في ١٠ من فبراير عام ١٩٤٥، والذي استمر لنحو أربعة أشهر أخرى حين انقطع بدءا من يوم ٩ من يونية، ولم يكن كاتب العمود سوى الأستاذ محمد توفيق دياب.

وأولى الملاحظات حول هذا العمود أنه استعاد تسمية «اللمحات»، وهي التسمية التي ظلت محببة لقلب الأستاذ دياب منذ أن استخدمها في الأهرام في بدايات احترافه للصحافة، ثم إنه بعد شهرين آثر أن يعدل في العنوان فأصبح «لمحات كاشفة»، بعد أن لاحظ أن التوصيف «بالخاطفة» قد يعطي المعنى بعدم وفاء اللمحة!

الملاحظة الثانية أنه آثر -كما سبقت الإشارة- البعد عن الصراعات الحزبية التي عادت لتحتدم بعد إقالة الوزارة النحاسية السادسة في ٨ من أكتوبر عام ١٩٤٤ وتأليف وزارة جديدة برئاسة أحمد ماهر باشا رئيس الهيئة السعدية التي كانت قد انشقت في نهاية عام ١٩٣٨، وضمت الكتلة الوفدية برئاسة مكرم عبيد الذي كان قد خرج بدوره عن الزعامة النحاسية عام ١٩٤٣، وأصدر كتابه المشهور في مهاجمتها والمعروف باسم «الكتاب الأسود»، هذا فضلا عن الأحرار الدستوريين برئاسة الدكتور حسين هيكل باشا، حتى إن المؤرخين أطلقوا عليها توصيف وزارة الائتلاف اللاوفدية.

مرة واحدة تناولت «لمحات خاطفة» قضية حزبية بعد أن سير الوفد مظاهراته الطلابية لتهاجم خصومه، وهو أمر كثيرا ما استهجنه الأستاذ دياب، حتى وهو في صفوف الحزب الكبير. باستثناء ذلك فقد انصرف الرجل للكتابة في الشؤون ذات الطابع الوطني.

فهو قد هاجم عملية اغتيال أحمد ماهر في عمود طويل نشره تحت عنوان «عزاء ودعاء»، وهو في هذا لم يحد أبدا عن موقفه بإدانة الاغتيال السياسي، والذي عبر عنه منذ عام ١٩٢٢ بعد اغتيال اثنين من أقطاب الأحرار الدستوريين على سلم جريدة السياسة التي كان يعمل بها وقتئذ، وهو يمتدح اختيار النقراشي باشا خلفا لرئيس الوزراء الراحل، ويرى أن وزارة تضمه مع أقطاب سائر الأحزاب الكبيرة لن تتأثر كثيرا بفقدان رئيسها.

الأهم من ذلك أن الأستاذ ديابا قد انصرف للقضية الوطنية التي دخلت مرحلة جديدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وما يصحب تلك الفترات في العادة من انتعاش الآمال في تحقيق المطالب الوطنية، الأمر الذي نلاحظه في أكثر من عمود. فهو يكتب مرة عن مؤتمر سان فرانسيسكو ويعبر عن تفاؤله بأن الوفد المصري القاصد هذا المؤتمر سوف يحقق الآمال المعقودة عليه، وبنفس المعنى يكتب عمودا آخر تحت عنوان «هل تضيء شمسنا؟».

وجاءت آخر كتابات الأستاذ توفيق دياب في أخبار اليوم متواكبة مع قيام جامعة الدول العربية والتي رحب بها ترحيبا حميما. ولم يكن الرجل في هذا غريبا عن مواقفه فهو قد ظل يخصص مساحات واسعة من «الجهاد» للدفاع عن العروبة، (انظر الفصلين التاسع والعاشر)، ويبدو هذا الترحيب من عمود اللمحات المنشور يوم ٢٤ من مارس عام ١٩٤٥، والذي عدد فيه الجوانب الإيجابية من الميثاق وأنهاه بالقول إن ذلك معناه أن «فلسطين بخير وأن عيد الأمة العربية الشامل هو يوم ٢٢ مارس من كل عام فلتهنأ به العروبة ما دامت الحياة والأحياء».

* * *

العودة لأخبار اليوم:

ليس واضحا الأسباب التي دعت توفيق دياب إلى التوقف عن الكتابة في «أخبار اليوم» بعد تلك الفترة القصيرة التي مارسها فيها، وإن كانت تعزى في رأينا إلى أن الرجل قد اعتاد أن يكون «الأول بين أقرانه»، أما سياسة أخبار اليوم التي قامت على استكتاب كبار الأقلام فقد جعلته مجرد كاتب من مجموعة كتاب، وهو ما لم يرضه. وربما تعود إلى أن الجريدة الأسبوعية الجديدة قد أخذت على نفسها تدمير الوفد بتشجيع من قصر عابدين، والملك فاروق شخصيا، وهو ما لم يرتح إليه الأستاذ دياب الذي كان قد قرر اعتزال الحزبية، وما لم يكن مستعدا للمشاركة فيه.

على أي الأحوال فمن الملاحظ أن علاقة الرجل بالأهرام ظلت حميمة، حتى إنه يمكن القول إن الجريدة العريقة كانت أشبه بداره، يخرج منه ليعود إليه بعد قليل. ويبدو أن المسئولين عن تحرير الجريدة العريقة قبلوا ذلك من الأستاذ دياب، فقد ظل يلقى ترحيبهم كلما عاد إليهم بعد غيباته، وكانت عموما قصيرة.

وقد طالت مدة بقاء الرجل في جريدته هذه المرة، إذ قاربت العامين، فقد بدأها في ٢٨ من يونيو عام ١٩٤٥ واستمر في الكتابة المنتظمة بها حتى ٢٥ من مايو عام ١٩٤٧، انتقل بعدها للكتابة في جريدة «الأساس».

وكانا عامين زاخرين بالأحداث فقد شهدا حكومة النقراشي الأولى (٢٤ فبراير ١٩٤٥ - ١٥ فبراير ١٩٤٦) والتي أخذ عليها المصريون بطء التحرك في اتجاه حل القضية

الوطنية، حتى إنهم أطلقوا على رئيسها توصيف «رجل الوقت المناسب» من قبيل السخرية، بحكم ما ظل يردده أنه في انتظار الوقت المناسب للعمل على تحقيق الأماني الوطنية. وانتهى الأمر بتقديم مذكرة إلى حكومة لندن في ٢٠ من ديسمبر ارتآها المصريون شديدة التساهل.

شهد نفس العامين أيضا تأليف وزارة إسماعيل صدقي الثالثة (١٦ فبراير-٩ ديسمبر ١٩٤٦) والتي عرفت جولة جديدة من المفاوضات تصور البعض أنها سوف تكون مثمرة خاصة بعد اختفاء تشرشل ووزارة المحافظين عن ساحة الحكم في بريطانيا، وحلت محلها وزارة للعمال برئاسة كليمنت أتلي، وتولى وزارة الخارجية فيها المستر إرنست بيفن، الذي تفاءل صدقي بالتفاوض معه، وهي المفاوضات التي انتهت، كالعادة، بالفشل، وأدت إلى سقوط الوزارة الصدقية، لتخلفها وزارة النقراشي الثانية (٩ديسمبر ١٩٤٦- ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨).

وفي هذه الظروف كان الشاغل الأساسي لكتابات الأستاذ توفيق دياب «القضية الوطنية»، وما اتصل بها من الشؤون الخارجية والداخلية. .

في الشأن الخارجي خصص عددا من مقالات للمؤتمر الذي عقدته «الدول الحليفة» في سان فرانسيسكو، لبناء الأمم المتحدة، وقد نضحت مقالاته فى هذه المناسبة بالتفاؤل لما سوف يكون عليه عالم ما بعد الحرب الثانية، وإن أبدى مخاوفه من أن «أمم الشرق العربي لا تخشى العقبات إلا من الصديقين القديمين: فرنسا وإنجلترا»!

واهتم في هذا الشأن بما حدث في نهاية الحرب من إلقاء الولايات المتحدة الأميركية لقنبلتيها الذريتين الشهيرتين فوق نجازاكي وهيروشيما، وعالج هذا الموضوع في مقال تحت عنوان «مرحبا شمس السلام»، وأعرب عن رأيه بأثر ذلك على الأمم المتوسطة والصغيرة لأن تلك التحفة الكونية الطريفة الظريفة من حجم البيضة، على حد تعبيره، ستكون هدية الكبار إلى الكبار!

غير أنه أعار أكبر الاهتمام لنتائج الانتخابات البريطانية التي أطاحت بالمحافظين على رأسهم تشرشل والمجيء بالعمال، ولم يبد دهشته أكثر مما أبدى سروره مما عبر عنه بقوله إن «هذا الشرق العربي يرقب أعمال العمال بعد أن سمع ما قالوا وما وعدوا. . فهذه فلسطين تتلهف استطلاعا لرأي حكومة العمال في شأنها. . وهذه مصر تريد أن

تصل مع حكومة العمال إلى تفاهم كريم واستقلال سليم لم يتيسر لها مع حكومة المحافظين» !

وعلى الرغم من تعاطف الرجل مع حكومة النقراشي إلا أنه انضم لصفوف المنتقدين لسياساتها حيال القضية الوطنية، فقد كتب تحت عنوان «تخنقه سياسة الكتمان» في عدد الأهرام الصادر يوم ١٠ من سبتمبر عام ١٩٤٥ بأن «أعيب عيوب هذه الوزارة قلة الكلام لا قلة العمل. وهو رد فعل غاية في التطرف لفعل مضى كان غاية في التطرف كذلك. لكن العالم، قديمه وحديثه، يعرف فضل اللسان والقلم، أي فضل البيان.. وتتعدد الأدلة على أن اللسان والقلم من مقومات الدول وحاجات الأمم، كالغذاء والكساء وأسلحة الدفاع والهجوم».

ولما كان اهتمام الصحف، وفي مقدمتها الأهرام قد انصرف إلى مجريات المفاوضات التي كانت تتم في لندن بين كل من إسماعيل صدقي رئيس الوزراء والمستر بيفن وزير الخارجية البريطانية، فقد كان من الطبيعي أن يتابعها الأستاذ توفيق دياب بالنقد والتعليق.

فقد انتقد الرجل ما جاء في البيان البريطاني حول المفاوضات مع مصر من أنها مستعدة للجلاء على أن يكون لقواتها حق العودة إذا لاح في الأفق الدولي خطر حرب وشيك الوقوع، وعلق على ذلك بقوله إنه كلام يضحك منه «الصبية الأغرار فضلا عن الساسة المحنكين. إن الإنجليز لو جلوا عن مصر بقضهم وقضيضهم في أربع وعشرين ساعة، وقد أوليناهم هذا الحق المبهم الخطر، لكان في وسعهم أن يعودوا على أساسه بقضهم وقضيضهم إلى احتلال مصر في اليوم التالي لمسرحية الجلاء».

وبنفس الرؤية كتب في مقال آخر تحت عنوان «حقنا الكامل لا ينتقص».. كتب قائلا بأنه لا يريد أن يبقى الإنجليز في البلاد مسمارا كمسمار جحا «ينصون عليه في المعاهدة أو ملحقاتها، ثم يتخذونها وسيلة إلى إزعاجنا كل حين، وإلى «مشاركتنا» تلك المشاركة البغيضة الجديدة التي هي أثقل وقعا على الآذان والنفوس من الحماية والاحتلال، ولا نغالي فيما نقول، لأن الحماية القديمة والاحتلال الحاضر بليتان قهريتان».

وعندما بدت بوادر فشل مفاوضات صدقي-بيفن كتب الأستاذ دياب مقالا طويلا تحت عنوان «وا أسفاه!» عبر فيه عن حزنه من الشقاق الذي حدث بين أعضاء الوفد المصري

الذين بلغوا اثني عشر عضوا ضموا زعماء الأحزاب، السعديين والدستوريين والكتلة، وقد اتخذ موقفا معاديا مما دفع الرجل إلى التساؤل إلى أي مصير تساق البلاد «يأبى الوفد إلا تحقيق مطالبه كاملة، ويجمع أحد عشر من المفاوضين الاثني عشر على أن حدهم الأدنى مشروع صالح! ويعلن الوفد أن هذا المشروع كارثة على البلاد، ومصر تبكي، والإنجليز يضحكون»!

بيد أن هذا الموقف المعارض تحول إلى التأييد بعد أن توصل الطرفان إلى مشروع معاهدة رآه الأستاذ دياب معقولا للغاية، وكتب سلسلة من المقالات في تأييده تحت عنوان «أشعة في الظلام»، أثارت اعتراضا عند البعض: حنفي الشريف، فتحي رضوان وسويلم العمري، الأمر الذي دعا الرجل إلى تقديم ردود مطولة.

غير أن استقالة سبعة من أعضاء الوفد الاثني عشر احتجاجا على مشروع المعاهدة، بالإضافة للمظاهرات التي سيرها الوفد ضد شروطها، قد أنهت هذا المشروع، كما أنهى في الوقت نفسه وزارة صدقي، بل وحياته السياسية كلها، والأهم من ذلك بالنسبة لنا كان انتقال توفيق دياب للكتابة في جريدة الأساس.

* * *

الكتابة فى «الأساس»:

أكثر من ثلاثة شهور قليلا (بين ١٢ من سبتمبر و١٩ من ديسمبر عام ١٩٤٧) كتب خلالها الأستاذ توفيق دياب في جريدة «الأساس»، كانت أشبه بالجملة الاعتراضية في حياة الرجل في فترة ما بعد الجهاد، ولجملة من الأسباب.

فقد كانت الجريدة حزبية بكل ما في الكلمة من معنى، إذ حملت «ترويستها» بصراحة عبارة «تصدرها الهيئة السعدية - الوطنية عدل وكرامة- أحمد ماهر»، ولم يكن قد انقضى أكثر من ثلاثة شهور من صدورها عندما استكتبت توفيق دياب وآخرين من أصحاب الأقلام الكبيرة مثل عباس محمود العقاد.

من جانب آخر يبدو مدى حزبيتها من التغييرات التي كانت تحدث في رئاسة تحريرها، فخلال الفترة القصيرة التي كتب فيها الأستاذ دياب تعاقب على رئاسة التحرير اثنان من أقطاب الهيئة السعدية؛ علي أيوب ثم علي الرجال.

ونعتقد أن من أهم الإغراءات التي دفعت الأستاذ توفيق دياب إلى أن يكتب في تلك الجريدة الحزبية الصريحة أنه عاد لاحتلال المكانة التي طالما احتلها من قبل . . الكاتب الرئيسي في الجريدة ، فيما نلاحظه من المقالات اليومية التي شغلت الجانب الأكبر من الصفحة الأولى في الصحيفة الحزبية ، وهو الإغراء الذي أوقعه في المحظور ، فقد اضطر إلى أن يدافع عن سياسات الحزب ورجاله في بعض الأحيان ، وإن حاول التقليل من ذلك على قدر الإمكان بالتعرض للقضية الوطنية .

الدفاع عن رجال الحزب تبدى فيما كتبه في أكثر من مناسبة عن رئيس الوزراء ورئيس الهيئة السعدية محمود فهمي النقراشي كان أظهرها مقاله في يوم ١٠ من نوفمبر تحت عنوان «أزهدهم في الحكم لولا مخاوفه وأعماله وآماله» .

وكان من أهم الأعمال التي قام بها النقراشي خلال تلك الشهور الثلاثة رفع شكوى مصر من بريطانيا إلى مجلس الأمن ، اختلف المصريون حول جدواها ، فبينما رأى المعارضون في مقدمتهم الوفد أنها ليست أكثر من عمل مظهري ، فقد دافع عنها المؤيدون ، وهو ما فعله الأستاذ دياب عندما وضع ثلاث مقالات تحت عنوان «ماذا أفادت مصر من مجلس الأمن؟» .

ورد على ذلك بأن النقراشي قد نجح في إثارة ما أسماه «معركة باطنة» في دخائل الكثرة من أعضاء مجلس الأمن «تلك معركة الوجدان . وقد نشبت بين هاتف الضمير وهاتف المصلحة . تصيح «الضمائر» في أولئك الأعضاء أن احكموا لمصر بحقها فلا مراء ولا التواء . وتصيح «المصالح» بل الأجدى على القوة أن تؤازر القوة ، وعلى المستعمر أن يؤيد المستعمر ، دون اعتبار بموقف روسيا التي تطلب الخذلان لإنجلترا وأمريكا من أي سبيل» .

ثم إنه لم يتورع في تلك الفترة عن الدخول في عدد من المعارك دفاعا عن الصحيفة وعن الحزب ، كان أهمها المعركة التي خاضها مع جريدة «المصري» الوفدية ودار الهلال التي هاجمت الأساس لأنها تقولت عليها بأن تلك الدار نمت ونشأت وبنت مقرها من الأرباح الضخمة التي أفاءتها عليها الدعاية الإنجليزية من طبع وصور ونشر بأنواعه ، فردت عليها في كلمة نشرتها مجلة المصور تنفي فيها تلك الاتهامات .

غير أنه أنقذ الأستاذ ديابا من الوقوع في مستنقع الخلافات الحزبية ، التي كان حريصا أيما حرص على الابتعاد عنه ، احتدام المسألة الفلسطينية ، فقرر الرجل أن ينصرف عن أي

شيء إلا تلك القضية، حتى إنه لم يكتب خلال اشتغالة في الشهر الأخير في الأساس في سواها.

كان أكثر ما أزعج المصريين خلال تلك الفترة القرار الذي اتخذته الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ٢٩ من نوفمبر عام ١٩٤٧، بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود، وقد عبر الأستاذ دياب عن ذلك في أحد مقالاته التي جاءت تحت عنوان «جرح العروبة والإسلام» اعتبر فيه أن جرح فلسطين هو جرح للعروبة والإسلام، وهاجم بريطانيا بقوله إن سياستها تفسد كل بلد تدخله «فإذا خرجت منه لم تتركه إلا دما مسفوكا وفتنة عمياء». ثم أعرب عن خيبة أمله في الولايات المتحدة واتهمها بأنها استساغت أن تقيم في غير ملكها دولة صهيونية لقاء عدد من أصوات اليهود في الرياسة، وما أشبه الليلة بالبارحة!

وعندما بدأت الاشتباكات بين العرب واليهود بعد قرار التقسيم كتب الأستاذ دياب يهيب بالعرب أن يمدوا يد العون للأولين وطالب المصريين بأن يوجهوا تبرعاتهم إلى «هيئة وادي النيل العليا ومعالي رئيسها علوبة باشا»، وطالب هذه الهيئة بوضع برنامج لزيارة الأغنياء في بيوتهم «يتقاضونهم حق المروءة والرجولة والإنسانية والدين».

* * *

الكتابة في الهلال:

يبدو أن الرجل لم يكن سعيدا بالكتابة في الأساس، الأمر الذي نستنبطه من أمرين: أنه أخذ خلال تلك الفترة القصيرة يوافي مجلة الهلال الشهرية ببعض مقالاته، وهو ما فعله، وإن لم يكن بنفس القدر مع الأهرام..

وباستثناء مقال واحد ذي طبيعة سياسية صدر في عدد الهلال لشهر مايو عام ١٩٤٦ تحت عنوان «أعرني سمعك ياجون بول» نعى فيه على الإنجليز اختلاف سياساتهم وسلوكياتهم داخل بلادهم عنه خارجها، وطالب فيه جون بول بوثبة جريئة لسياسة جديدة «سياسة الإخلاص لا سياسة الدهاء والالتواء، سياسة تجذب إليك الأمم الصغيرة مختارة راغبة، لا مقهورة ولا كارهة».. باستثناء هذا المقال فقد غلب على بقيتها طابع التأملات الاجتماعية، وواضح أن الزمن كان قد ترك بصماته على الرجل، فما كتبه في الجريدة وهو في شرخ الشباب غلب عليه طابع الحماسة من ناحية والوعظ من ناحية

أخرى، أما ما كتبه في الهلال بعد أن خطا خطوات واسعة نحو الكهولة غلب عليه التأمل، ووصل أحيانا إلى شكل من التصوف.

من أهم المقالات التي بدت فيها النزعة الأخيرة ما كتبه تحت عنوان «سوف أعود إلى الأرض» والذي قدمه بقوله إن «عقيدة الرجعية عقيدة قديمة نشأت في الهند والصين وما تزال موجودة لديهم حتى الآن ولم يقل بها في الإسلام إلا فرقة التناسخية. وهم لم يأخذوها من القرآن. ولكنهم نقلوها عن الهنود مع ما نقله العرب من فلسفتهم».

وبعد أن شرح هذه الفلسفة وأعلن إيمانه بها انتهى إلى القول إن الإنسان حين يرجع إلى ربه رجعته الختامية يكون روحا لا تقل سموا عن أرواح كثير من الملائكة، ولن يكون أقل منزلة عند بارئه. لأنه جلت حكمته أودع روح الإنسان في الأرض ثيابا من دم ولحم أصلهما تراب وطين، على حين أودعت الملائكة ثيابا نورانية لا تقتضيهم مجاهدة المادة الطاغية. فالإنسان يسمو إلى ربه بعد معارك جبارة عاتية. أما الملائكة فقد لزموا جواره بحكم خلقتهم دون فتنة أو عناء. فإذا سمينا الإنسان روح الجهاد أو جهاد الروح لم نكن مسرفين».

وبنفس المنحى الصوفي وتحت عنوان «الملأ الأعلى» كشف تماما عن خبيئة نفسه فيما جاء في قوله إن مطالعاته للإمام الغزالي وفلسفته الصوفية ومطالعاته للفلسفة الهندية وغيرها من الإلهيات قد أملت عليه أن يترك أكل اللحوم ويكتفي بالأغذية النباتية «وأن أنطوي على نفسي وعلى تلمس النور من ربي سنوات، أكثرها قضيته طالبا في الغرب، وبعضها قضيته في عزلة عن الناس في ريفنا العزيز».

ويضيف: «أقمت سريرا في بعض الحقول بعيدا عن القرية بعض الشيء وجعلت إلى جانبه منضدة عليها كتب قيمة شرقية وغربية.. وكنت لا أفكر إلا في الملأ الأعلى يقظا، ولا أكاد أحلم إلا به نائما. وما أعجب ما أحسست وألذه في تلك الليالي والأيام»!

وبنفس الفهم كتب أكثر من مقال كانت بدورها ذات طبيعة فلسفية ولكن بشكل غير مباشر. فتحت عنوان «أجمل ما في الحياة» تتبع هذا المفهوم على امتداد تطور البشرية.. بدءا من الإنسان الأول الذي حكم مشاعره الحسية، ثم بعد أن تكونت الأسرة فأصبح أجمل ما في الحياة أواصر الرحم: أبوة وأمومة وبنوة وإخاء. أما أجمل ما في الحياة

بالنسبة للأستاذ دياب نفسه فقد كان حب المرء لأسره الثلاث: أسرة بيته وأسرة وطنه وأسرة الإنسانية.

وتحت عنوان «أيامي.. حلوها ومرها» نعى على من يأخذون الحياة على اعتبارها حلوة على طول الخط، أو مرة على طول الخط، «فأكثر أوقات العمر تنقضي معتدلة بين طرفي الشقاء المضني والهناءة المرقصة. وكما أن مآكل الناس يقل فيها الحلو والمر بالقياس إلى سائر الطعوم، كذلك مشاعرهم تقل فيها فجعات الويل ونشوات البهجة، بالقياس إلى المشاعر السوية المعتادة التي تبعثها فينا مشاغل الحياة وغرائز الأحياء».

ويتصل بهذا ما كتبه تحت عنوان «فلسفة الشدائد» حيث ميز بين ما أسماه رياضة العقول ورياضة الأخلاق ورأى أن سبيلها هو «الشدائد» فهي في رأيه «أستاذ رهيب دروسه عملية، وعصاه قد تكون مؤلمة دامية، ولكنها مع ذلك عصا».

ويبدو أن فقدانه لابنه «صلاح» كان من أكبر الشدائد التي ألمت به في تلك الفترة، فهو ما فتئ يذكره في سائر المناسبات بما فيها هذا المقال، فقد وصف لحظاته الأخيرة بقوله: «في تلك الساعة أيقنت أن الدقائق الباقية لولدي في هذه الدار الفانية -قد تكون أغلى قيمة وأبقى أثرا من أعوامه الثمانية عشر - إذا أنا صببت في روحه كل ما في روحي من إيمان بربي، وإيمان بحكمته في الحياة والموت. وهنا ناديت صلاحا باسمه، في قوة المعتزم ورفق الوالد كفكف دموعه، ليناجي ولده النجوى الأخيرة.. وأية نجوى!»، ثم سجل بعد ذلك بعض كلمات هذه النجوى، وكانت مما تقطع نياط القلوب!

فضلا عن هذا الجانب الفلسفي تطرق الأستاذ دياب في مقالاته في الهلال لموضوعات عامة من تلك التي تهم قارئ المجلة الشهرية، فقد كتب أكثر من مقال عن العلاقة بين الرجل والمرأة، والتي يتضح منها أن الرجل كان رومانسيا إلى حد كبير..

تحت عنوان «الحب دفاع» كتب يقول إن الحب «ليدفع البخيل إلى البذل، والجبان إلى الاستبسال، والمكسال إلى الكدح، والأثر الفاني في منفعته إلى التضحية.. والحب يدفع المواهب المطوية إلى أن تتجلى آثارا عبقرية: شعرا ونثرا وتصويرا ونحتا وإيقاعا ولحنا. وهل أخلد القصص والمسرحيات والملاحم، وشتى آيات الفن الجميل، إلا فيض مندفع من ذلك الينبوع الذي يجري اسمه على الألسنة حرفين اثنين، لهما عذوبة الرحيق في الشفاه والأفواه.. حب؟!».

ووصل إلى ذروة التعبير في هذا المقال فيما جاء في قوله «كم من عنترة تغنى بعبلته . . تغنى بها شعورا وإن لم يتغن بها شعرا، ثم ارتمى في أحضان الموت، ليستحق أحضان الحياة- حياة النعيم والحب».

وفي مقال طريف تحت عنوان «متى يسأم الرجل المرأة؟» أجاب بثلاثة أسباب . . إذا نضب عطف المرأة. فالرجل -في رأيه- إذا فقد هذا العطف وطال عليه ذلك «تبدل صبره ضجرا وقد ينتهي إلى شقاء أو فراق. فنضوب العطف والحنان معناه نضوب الحب».

السبب الثاني «إذا لم تفهم الرجل». ويقدم في هذه المناسبة صورة متكررة في البيوت المصرية، تلكم أنه كلما «اشتغل عنها بعمل حسبته يؤثر هذا العمل «البغيض» على شخصها الحبيب». ويخلص من ذلك إلى القول إن سوء فهم المرأة للرجل قد يضجره ويلغي حبه.

آخر الأسباب في رأي الأستاذ دياب إهمال المرأة لأنوثتها، وذلك عندما يصبح شغلها الشاغل تدبير المنزل، «فهي لا تكاد تلبس طيلة نهارها وبعض ليلها سوى مباذل كالتي يلبسها الخدم وقت العمل، وتحسب هذا أهم واجبات الزوجة الصالحة»!

ولأن الرجل كان قد أخذ يطرق أبواب الشيخوخة في ذلك الوقت، فقد انبرى يدافع عن الشيوخ ويؤكد أنهم قادرون على العطاء، مما عبر عنه في عدد الهلال الصادر في إبريل عام ١٩٤٧ وضرب عديدا من الأمثلة على ذلك نختار منها الأديب الفرنسي المشهور «أناتول فرانس» الذي لم يجف القلم في يده حتى مات في الثمانين من عمره، والفيلسوف الألماني جوته الذي رحل في الثالثة والثمانين، وفولتير في الرابعة والثمانين، والفنان الإيطالي مايكل أنجلو الذي ظل ممسكا بريشته حتى مات في التاسعة والثمانين.

بيد أن هذا الاتجاه الذي غلب عليه التنظير والذي لازم الأستاذ ديابا في أواخر حياته لم يمنعه من العودة أحيانا إلى الدعوات الاجتماعية الصريحة التي لازمته في مستهل حياته، مما يجسده المقال الذي كتبه تحت عنوان «أتهم الأغنياء».

ففي عبارات قاسية اتهم هؤلاء بجهل أعماق الحياة، وأن بعضهم «يتطاول برأسه إلى السماء لأنه يملك رقما طويلا من المال أو عددا ضخما من الأفدنة»، بينما لو نزل إلى

هذه الأعماق لفهم أنها تعني تيسير الحياة للجميع، «وأن هدفها إنما هو المباراة بين أفراد الأمم، ثم بين الأمم، في سبيل الخير المشترك، تساميا بهذا الإنسان من الوسيلة إلى الغاية».

باختصار، فإن الأستاذ توفيق دياب وضع في كتاباته في الهلال، خلال النصف الثاني من الأربعينيات خلاصة تجربته في الحياة، وكانت تجربة ثرية متعددة الجوانب..

* * *

الأيام الأخيرة:

عاد الأستاذ دياب للكتابة مرة أخرى في الأهرام خلال الفترة بين عامي ١٩٤٩ و١٩٥٥. وتتعدد الملاحظات حول هذه الفترة من علاقة الكاتب الكبير بالصحافة:

١ - فهو قد ترك تماما الاحتراف وتحول إلى كاتب من منازلهم، إذا جاز التعبير، إذ لم يزد عدد مقالاته في الجريدة العريقة، خلال ما يقارب السنوات السبع، على عشرين مقالا إلا قليلا، بمتوسط ثلاثة سنويا.

٢ - وهو لم يكتب إلا إذا شعر بأن هناك حادثا جللا، أو خاطرة ملحة تدفعه إلى هذه الكتابة. بمعنى آخر أن الكتابة عنده لم تعد «واجبا» إلزاميا، وإنما تحولت إلى نوع من «الاختيار» يخوضه كلما عنّ له ذلك.

٣ - تنوعت الكتابات على نحو ملحوظ، صحيح أنه غلبت عليها الموضوعات السياسية، غير أنها على الجانب الآخر، شغلت بعض القضايا الاجتماعية فى البعض الآخر.

من القضايا السياسية التي بدأت تجذب اهتمام المصريين في ذلك الوقت ما تبع انقسام العالم إلى كتلتين سياسيتين كبيرتين، وما أفضى إليه من ضرورة الانحياز لإحداهما، ثم ما حدث بعدئذ من قيام الحرب الكورية والتدخل الأمريكي فيها تحت مظلة الأمم المتحدة، والإغراء والضغوط التي وقعت على الدول الصغيرة والمتوسطة، للاشتراك بقوات، ولو رمزية، في الجيش الذي رفع العلم الأزرق!

اختار الأستاذ دياب فكرة الحياد في الحرب الباردة التي أخذت في الاحتدام ليدافع عنها فيما كتبه في الأهرام الصادر يوم ٧ من أكتوبر عام ١٩٤٩ تحت عنوان «مصر بين قنبلتين» والذي أنهاه بقوله إن مصر قد لدغت من جحر إنجلترا مرتين في حربين «ثم عكفنا على

جراحنا في المرتين نمص سمومهما بشفاهنا عسى أن تبرأ، فما ازدادت إلا فسادا. فإذا لدغنا مرة ثالثة من الجحر عينه، أو شغلنا بصغائر الأمور حتى يدهمنا قطار الأحداث، فلا تلومن مصر يومئذ إلا نفسها وزعماءها، إذ لن يكون الحدث الجلل إلا انتحارا عن سبق عمد وإصرار».

وكان قيام الحرب الكورية المناسبة التي حول فيها النظرية إلى التطبيق، عندما التزمت مصر بموقف الحياد منها، ليس فقط بالامتناع عن إرسال قواتها إلى شبه الجزيرة، وإنما بالامتناع عن التصويت في مجلس الأمن، وعدم خضوعها للتهديدات الأمريكية والبريطانية بأنها سوف تعاقب حكومة القاهرة بإمداد إسرائيل بالسلاح والمال..

عبر الأستاذ دياب عن رفضه لهذا التهديد وعن تحبيذه للسياسة الوطنية التي اتبعتها الحكومة النحاسية الأخيرة في مقال تحت عنوان «مصر العانية بين أمريكا وإنجلترا» نشرته الأهرام يوم ٢٩ من يوليو عام ١٩٥٠، والذي أنهاه بالقول إنه «بدلا من أن تداوي إنجلترا وأمريكا جراحة الجريح الذي أعلن مواجعه في مجلس الأمن على هذا الأسلوب المتواضع المشروع، تأخذ العزة بالإثم كلا من أمريكا وإنجلترا، فتطلبان إلى مصر أن تتراجع وتعتذر وإلا فإسرائيل هي الصديق الوحيد يجب أن يضاعف لها العون المالي، والسلاح الحربي، في حين ينادي المنادون في مجلس العموم، لأنها تجترئ في مجلس الأمن على موقف مستقل تعرب فيه عن سوء ما تعانيه».

ولم يكن مثل هذا الحياد الذي طالب به الأستاذ توفيق دياب من النوع السلبي، فقد رأى أن تدعيمه يتطلب «تعزيز الدفاع الوطني» الذي اعتبره واجبا عاجلا محتوما. وعزز الرأي الذي كان قد عبر عنه إسماعيل صدقي بضرورة تدبير ٧٢ مليونا من الجنيهات خلال السنوات الثلاث التالية لتعزيز الجيش وسلاح الطيران، منها ٣٠ مليونا للفرقة المدرعة، و٤٢ مليونا للميزانية، وإنشاء عشرة مصانع حربية.

كان التهديد الإسرائيلي للأمن القومي المصري ضمن اهتمامات الأستاذ دياب، الذي وضع أكثر من مقال ينبه فيه إلى خطورته، كان من أمتعها المقال الذي كتبه تحت عنوان «إسرائيل الطاغية المتباكية»، جاء فيه أن تلك الدولة وُلدت من أبوين شهيرين: تخاذل الذين نكصوا من العرب عن وأدها في المهد، وتآزر الذين أقبلوا على إحيائها من ذويها وأعوانهم في شتى الشعوب والدول.

وقد رفض الرجل فكرة الصلح مع إسرائيل التي كان يروج لها الأمريكيون الذين كانوا

يفكرون في وسيلة «تحمل مصر على أن تعقد مع ساحرتها صلحا كصلح النور مع الظلام، أو صلح جبريل مع إبليس»! وكأنما كان يتنبأ بذلك بالموقف الذي سوف يتخذه عبد الناصر ورجال ثورة يوليو من تلك القضية!

وفي ميدان التنبؤ بالمستقبل كتب الأستاذ دياب مقالا تحت عنوان «محطة الإذاعة المصرية- يجب أن يسمعها العالم» تابع فيه العلاقة بين شركة ماركوني والحكومة المصرية أخذ فيه على وزارة المواصلات توجهها إلى زيادة قوة المحطة إلى خمسين كيلوات للموجة المتوسطة وخمس وعشرين على الموجة القصيرة فحسب، وطالب بمضاعفة هذه القوة حتى لو تطلب الأمر مزيدا من الاعتمادات.

السبب: الحاجة اليومية إلى إسماع صوت مصر ليس فقط إلى الأقطار العربية وإنما إلى دول العالم أجمع «مهما كلفتنا إقامتها من نفقات»، وهو الدرس الذي وعاه رجال ثورة يوليو عندما جعلوا الإذاعة المصرية من أقوى أسلحتهم في تجميع العرب ومواجهة خصومهم.

باختصار، فإن آخر كتابات الأستاذ توفيق دياب في الصحف إنما كانت تعبر عن استشراف للمستقبل، بكل المخاطر التي يحملها، وبكل القدرات التي على مصر أن تحولها إلى واقع قائم، وقد حدث!

* * *

الصفحة الأخيرة من نشاط الأستاذ دياب خلال تلك الفترة من حياته لم يُعرف عنها الكثير، تلكم هي سلسلة المحاضرات التي ألقاها في الإذاعة خلال صيف عام ١٩٤٨، وعليها أكثر من ملاحظة:

١ ـ أن مصر لم تكن قد عرفت وقتئذ سوى «إذاعة واحدة» ناطقة باسم الدولة، ولم يكن عمرها قد تجاوز العقد والنصف، وأنها لم تكن تبث طول اليوم كما أصبح الحال بعدئذ، ففضلا عن الفترة الصباحية كان هناك فترة الضحى ثم فترة الظهيرة وأخيرا فترة المساء، وكانت أطولها، وقد تضمنت حديثا يوميا لأحد من كبار المفكرين المصريين.

٢ ـ أن الأستاذ توفيق دياب بث أحاديثه خلال تلك الفترة التي أعقبت حرب فلسطين التي

بدأت في مايو عام ١٩٤٨، وأنه فعل ذلك بناء على اتفاق بين إدارة الصحافة والنشر بجامعة الدول العربية وبين الإذاعة المصرية مما نتبينه من الخطاب الذي وجهه مدير هذه الإدارة، أسعد داغر، إلى «حضرة صاحب العزة محمد توفيق دياب بك»، والذي احتفظت به أسرة الأستاذ دياب في أرشيفه الخاص.

كان مما جاء في هذا الخطاب المؤرخ في ٢٥ من يوليو عام ١٩٤٨ أن الجامعة العربية قد اتفقت مع الإذاعة المصرية على أن يكون للقضية العربية ركن دائم في الإذاعة: يعالج المشكلة العربية كل أسبوع على ضوء ما يجد من التطورات والأحداث، وأنه نظرا «لما تعهده فيكم الجامعة العربية من متابعة القضية العربية والوقوف على أهم دقائقها بما يتحقق فيه وجه المصلحة يسرها أن تظفر بموافقتكم على مؤازرتها في هذا السبيل».

بيد أنه يبدو أن الأستاذ دياباً لم يستمر طويلا في بث هذه الأحاديث مما نتبينه من خطاب آخر من نفس الأرشيف مؤرخ في ٢٨ من أغسطس من ذات العام صادر عن المدير العام للإذاعة يعرب فيه عن أسفه مما كتب به له الأستاذ دياب عن نيته على التوقف بعض الوقت عن إذاعة أحاديثه «وهي من خير الأحاديث التي توجه الرأي العام الوجهة الصالحة».

بمعنى آخر أن توفيق دياب بك قد استمر شهرا أو يزيد قليلا في إلقاء أحاديثه التي لم تزد على خمسة، وإن كنا قد عثرنا له على حديث آخر ألقاه بعد هذا التاريخ في يوم ٤ من أغسطس، ونرى أنه فعل ذلك إما تحت ضغط من المسئولين في الإذاعة أو الجامعة العربية، وإما بناء على رغبة منه فى أن يدلي برأيه في الأحداث الجسام التي كانت تمر بها فلسطين وقتئذ.

٣ ـ نرى أن من أهم ما دفع القائمين على إدارة الصحافة والنشر بالجامعة العربية والمسئولين في الإذاعة المصرية إلى الجري وراء توفيق دياب لإلقاء أحاديث في الإذاعة أن الرجل لم يكن مجرد كاتب كبير أو مفكر من الوزن الثقيل، وإنما كان مع كل ذلك خطيبا مفوها، مما كان يعني أن أحاديثه سوف تحتل مكانا لائقا في عقول المستمعين وفي قلوبهم في ذات الوقت.

٤ ـ لم يكن توفيق دياب منفصلا في أحاديثه القليلة التي ألقاها في الإذاعة عن التوجه الذي التزم به في آخر سني الجهاد بإيلاء عناية خاصة للقضايا العربية على وجه العموم

وللقضية الفلسطينية على وجه الخصوص، فقد كان يشجع بكل سبيل ما من شأنه تأكيد التفاهم العربي، ويهاجم بكل شدة أعمال الدولة الإسرائيلية الناشئة، بما أنزلته على العرب من نكبات.

فقد انتهز فرصة زيارة الملك عبد الله ملك المملكة الأردنية الهاشمية إلى مصر ورآها رمزا للتعاون والإخاء في مواجهة ما أسماه «الدولة الإبليسية المزعومة» التي تعتمد فحسب ليس على قوة السلاح المجلوب وكثرة المال الموهوب ولكن «على الظن أن العرب قوم متفرقون، جامعتهم شتات، قلوبهم هواء، قوتهم هباء، قصارى جهدهم كلام في كلام»، وقد سبق الرجل بسنوات طويلة الذين وصفوا العرب بأنهم ظاهرة صوتية!

وظل الأستاذ دياب يحذر في أحاديثه من فرقة العرب فيما جاء في قوله إن أعداءهم يعتمدون على أن «الدول العربية متحدة الظواهر مختلفة البواطن، وأن ملوكها ورؤساءها وولاة الأمور فيها، لن يلبثوا طويلا حتى يحسد بعضهم بعضا، وينتقض بعضهم على بعض، وإذن سيشغل ملوك العرب ورؤساؤهم بمآرب أشخاصهم عن مقاومة الدولة الكاذبة»!

خصص الرجل أغلب أحاديثه القليلة بعد ذلك في الهجوم على السياسة الأمريكية التي احتضنت إسرائيل ودعمتها بكل السبل وعلى وجه التحديد الرئيس ترومان الذي خلف الرئيس فرانكلين روزفلت بعد وفاته (إبريل ١٩٤٥) والذي لم يكد يواري جثة سلفه - على حد قول الأستاذ دياب - حتى «أخذ يعلن إلحاحه على إنجلترا في أن تبيح الهجرة إلى فلسطين للمائة ألف من اليهود في الحال، وأنه أراد أن يحرم على جيوش الدول العربية دخول فلسطين لإنقاذ إخوانهم وأخواتهم العرب من المجازر الصهيونية ومن جناياتها الوحشية على الآداب والحرمات».

ثم إن توفيق دياب بك قد شن حملة أخرى على الحزب الديموقراطي عندما رشح الرجل لرئاسة الجمهورية لفترة ثانية، وقد استهل حديثه في هذا الشأن بقوله: «لو كنت أمريكيا صادق الغيرة على بلادي، على سمعتها ومصالحها ومنزلتها بين الأمم، لحاربت الرئيس ترومان في الانتخابات القادمة، بقلبي وقلمي ولساني، مستعينا على هزيمته وإسقاطه، بذكر فضائل العظماء من أسلافه الذين تشرف بهم كرسي الرياسة، من أمثال وشنجتن ولنكلن وروزفلت، أولئك الذين عظمت بهم بلادهم وعظموا بها، لأنهم كانوا

ساسة من طراز نبيل، من طراز يضع النزاهة والحق، فوق جمحات الهوى واصطياد المنافع».

أخذ يعدد بعد ذلك مواقف الرجل العدائية من القضايا العربية بدءا من تأييد قرار التقسيم عام ١٩٤٧، ومرورا بالاعتراف بدولة إسرائيل بعد عشر دقائق من إعلان قيامها، وأخيرا مطالبته بطرد الدول العربية من هيئة الأمم المتحدة إذا لم تكف عن أعمالها بعرقلة قيام الدولة الإسرائيلية.

وانتهى في هذا الحديث المهم إلى القول إن سياسة ترومان أغضبت العرب والمسلمين وأحرار الدنيا جميعا بل أغضبت الأحرار من مواطنيه في أمريكا نفسها وخارج أمريكا.. وأنها قد خسرت من جراء هذه السياسة الحمقاء في عهد ترومان أضعاف ما كسبته في الحرب الأخيرة من مكانة ونفوذ».

وفي آخر أحاديثه الإذاعية نال إسرائيل أو ما كان يسميه العرب وقتذاك بالدولة المزعومة أحيانا، والعصابات الصهيونية أحيانا أخرى.. نالها نصيب حاد من الهجوم.. السبب: استيلاؤها على معامل تكرير البترول في حيفا، والذي كان يصلها من العراق، بما فيها أربعون ألفا من أطنان البترول «تموِّن بها مصانعها وتزيد من قدرتها على العدوان، ورأى في هذا العمل إخلالا بشروط الهدنة، وتساءل إلى متى لا تقيم إسرائيل وزنا للمواثيق الدولية، والسؤال لا زال قائما!

توفيق دياب وخصوم الأمس

اعتزل توفيق دياب الحياة الحزبية و اختفت من حياته خصومات الأمس وما اقتضته من معارك صحفية كانت كلها معارك رأى ونادرا ما انحرف البعض منها إلى مساس بالأشخاص.

وباعتزال الصحافة والأحزاب عادت أواصر الصداقة والحب بين الأنداد وعاد التقدير والرثاء لهؤلاء الذين رحلوا من خصوم الماضى.

* ففى لمسة حميمة يبعث توفيق دياب بهدية إلى الأستاذ العقاد هى غطاء رأس مشفوعة بكلمة تقدير تقول: «هذه قلنسوة وأختها تتنافسان على شرف الالتقاء بالرأس العظيم».

ويرد الأستاذ العقاد على توفيق دياب بكلمة رقيقة تقول: « على الرأس تحمل تلك الهدية – وتذكر فى كل نجوى خفية وحسبى واحدة منهما – فأعظم بتنتين من أريحية – إذا ما احتوى الرأس إحداهما – فمهديهما صاحب العبقرية».

* وعن محمد محمود باشا فى ذكراه الثامنة يقول توفيق دياب: « كان الفقيد أسدا فى صولته – أسدا فى نبله، ولقد سكنت مع الأسد سنين، سنين تلقيت فيها دروس الجهاد للعقيدة، حتى أتممت دراسة الكفاح فى المدرسة النبيلة المحمدية، واشتد رأيى، حيال أبينا الأسد، فخشيت منه الخطر، لا على نفسى، ولكن على الهدف المشترك. تركت العرين آبيا، وسددت سهامى إلى الحبيب باكيا، من الأعماق. والذنب أو الفضل له، فعنه أخذت إقدامى، وفى معسكره، أرهفت قلمى وعلى مذهبه، قدست نجوى ضميرى».

«فارقت العرين سنة ١٩٢٨، وهجرت الصحافة سنة ١٩٣٨، عشر سنوات كاملات، ولى فيها الفقيد حكم البلاد، حقبتين. وكنت فى الحقبتين من معارضيه الدائبين كل يوم مقال وفى كل مقال حرارة. ويدوم ذلك يوما بعد يوم، وشهرا بعد شهر لاتهبط حرارته، ولاينفد صبره».

«على أن يقينى أنه لم يغضب، ويقينى الأوثق، أنه لم يحقد. مساءة الصباح، يمحوها الليل ومساءة الليل يمحوها الصباح. فلا عجب أن يصبح خصوم أمسه أصدقاء يومه. ألا تذكرون خصومة العقاد؟ ثم ألا تذكرون صداقة العقاد لمحمد محمود؟ لقد كان كاتبنا العبقرى، مثال الصدق فى الحالين، والعقاد... لا يلتفت إلا حيث يلتفت الوجدان».

وفى حادث اغتيال رئيس الوزراء الدكتور أحمد ماهر يوجه توفيق دياب إلى خليفته النقراشى باشا رثاء وعزاء مؤثرا:

«إلى صاحب الدمع الهتون والتبعات الجسام! إلى رجل الساعة تقاسمه اللوعة على الصديق واللوعة على الوطن. إلى الأخ فى الجهاد منذ الصبا، يخلف أخاه الشهيد – وفى نفسه من جلائل الماضى، ذكريات هى الحياة الوطنية الباسلة فى ذروتها العالية».

من حياة توفيق دياب بعد الاعتزال

لاشك فى أن الأستاذ محمد توفيق دياب بعد أن أغلق جهاده سنة ١٩٣٨ واعتزل الصحافة والأحزاب لاشك فى أنه واجه عدة سنوات عجاف أعانه عليها إيمانه العميق

والتفاف بناته الثلاث ورفيقة حياته وشقيقيها حوله، كما خفف من معاناته الأمل المعقود على مساحة من الأرض البور فى «أبو حمص» كان قد اشتراها من ورثة يعقوب باشا بارطو سنة ١٩٣٤ ونسيها تماما إلى أن تحولت الظروف فذكرها وبدأ فى إصلاحها مستعينا بأخيه المزارع المتمرس حسن بك دياب فى أوائل الأربعينيات.

وفى عام ١٩٤٢ تخرج ولده من كلية الزراعة وكان من طليعة أوائلها، ورشحته الجامعة فى بعثة للدراسة فى أمريكا للحصول على الدكتوراه فى زراعة الفاكهة. وللظروف التى أحاطت بالعائلة رأى المبعوث الاعتذار عن هذه البعثة واستبدل بها رسالة أخرى أهم وهى التوجه إلى «أبو حمص» حيث استأنف إصلاح الأرض البور وأتم زراعتها بأنواع الفاكهة. وما هى إلا عدة سنوات حتى أينعت المزرعة وفاضت خيراتها. وعاش توفيق دياب بقية حياته متنقلا بين مزرعته وبين القاهرة حيث دأب على المشاركة فى ندوات الأهرام فى مكتب أنطون الجميل والتى كان نجمها الأستاذ الكبير كامل الشناوى ونخبة من كبار الأدباء والسياسيين ومنهم الأستاذ عباس العقاد - وحفنى باشا محمود ومصطفى أمين وعلى أمين وأحمد باشا عبد الغفار وآخرون من رجال الأحزاب، وأحيانا كانت السيدة أم كلثوم تمر على توفيق دياب وتصطحبه إلى ندوة الأهرام للاستمتاع بهذه الندوة. وصيفا كان يمضى أيامه بين «سان إستفانو» وفندق «فلسطين» «وآخر كان اسمه «رومانس».

مع المرض

فى ٢٢ من فبراير سنة ١٩٦٣ نشرت جريدة الأهرام: «توفيق دياب يدخل فجأة المستشفى إثر نوبة قلبية حادة مفاجئة، واجتمع عدد من الأطباء: منصور فايز وأحمد إبراهيم ومحمد جعفر وعبد العزيز الشرفة وزكى الرملى ومحمد الخطاب - يعانى من ذبحة صدرية».

وفى ٤ من نوفمبر عام ١٩٦٤ تنشر الأهرام خبرا « توفيق دياب صاحب جريدة «الجهاد» وعكة روماتيزم من أجلها يذهب أحيانا إلى حلوان ليستشفى».

وعادت الأهرام ونشرت فى ٢٦ من مايو عام ١٩٦٥ « الصحفى الكبير توفيق دياب (٧٥ سنة) طلب الإذن بالعلاج فى لندن من الوعكة الصحية التى ألمت به».

وفى ١٤ من نوفمبر عام ١٩٦٧ نعت الأهرام فى صفحتها الأولى إلى مصر والعالم

العربى والإسلامى وفاة الكاتب الكبير توفيق دياب حيث تقول : - «توفى أمس الصحفى الكبير والخطيب المفوه محمد توفيق دياب عن ٧٩ عاما . ولقد لمع اسم توفيق دياب فى أواخر العشرينيات وطوال الثلاثينيات واقترن اسمه بالجهاد الوطنى ومكافحة الطغيان الملكى والاستعمار البريطانى ولاسيما منذ تولى رئاسة تحرير « الجهاد» التى عطلت مرات عديدة بسبب ضراوة افتتاحياته - وقد اعتزل الحياة العامة منذ فترة طويلة مكتفيا بنشاطه فى المجمع اللغوى الذى كان عضوا فيه . ولعل آخر مقالاته مقال نشره فى جريدة الأهرام ١٧ من ديسمبر عام ١٩٥٥ بعنوان «والأمة المصرية تغلى حفيظها» ، منددا بإسرائيل وبمساندة أمريكا لها ، وكان رحمه الله فى قمة حيويته شعلة إذا خطب ولهبا إذا كتب ، وكانت سيرته صفحة من تاريخ البلاد وصراعاتها» .

وكانت وفاة توفيق دياب يوم ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ وهو يوم عيد الجهاد الوطنى ، اليوم الذى ذهب فيه سعد زغلول ورفاقه عام ١٩١٨ ليقابل المندوب السامى البريطانى يطالبون باستقلال البلاد فصار عيدا قوميا منذ ذلك اليوم .

الخاتمة

بقلم: «محمد توفيق دياب»

بأى ميزان تزن الحياة

ذلك السر الغامض، الذى يبدأ بالميلاد وينتهى بالوفاة، ذلك السر الغامض الذى نسميه الحياة، ونرى أنفسنا فى غماره متدافعين إلى الأمام أو متراجعين إلى الوراء.

ذلك البحر الخضم، الذى تلقينا بين أمواجه يوم نولد قوة خفية، حتى إذا سبحنا فيه شوطا قصر أو طال، نزعتنا منه تلك القوة الخفية حين يحل الأجل.

هذه المعركة التى نساق إليها غير مختارين، وننفصل عنها غير مختارين، هذه الحياة ما هى؟ وما غايتها؟ ولماذا ولدنا؟ ولماذا نموت؟

ليت أحدا يستطيع الجواب عن هذا السؤال فى كلمة أو كلمات. إذن لاستراح الفلاسفة وأصحاب المذاهب المختلفة فى كنه الحياة. فقديما كان، وإلى اليوم مازال هذا السر الرهيب موضوع البحث الملح ومثار الجدل العنيف بين العلماء والمفكرين.

وليس عجبا أن يفكر الفلاسفة فى مرمى الحياة، وإنما العجب ألاّ يفكر فى مرمى الحياة جميع الناس! نولد أجنة وندرج أطفالا، وننشأ صبية ونراهق فتيانا، ونستوى رجالا، ونبلغ الكهولة، وتدركنا الشيخوخة إن قدر لنا أن نعمر. ثم ماذا؟ ثم تجف الشجرة وتذوى الأزاهير ويتساقط الورق، وما هو إلا نفس أخير نلفظه فإذا نحن رفات! وذلك دون أن نفكر يوما لماذا ولدنا؟ ولماذا حيينا؟ ولماذا نموت؟ ودون أن نفكر من أين جئنا؟ وإلى أين نعود؟ وهل جئنا من عدم لنعود إلى عدم، أم جئنا من وجود لنعود إلى وجود؟

وأنت مع ذلك إذا أخذتك سنة من النوم، ثم استيقظت فوجدت نفسك فى غرفة لاعهد لك بها، فلن تستقر على حال من الدهش، حتى تعرف ما هذا المكان، ومن ذا جاء بك إليه، وكيف جاء بك، ولماذا؟

هذا شأننا من الدهش والتساؤل إذا طوحت بنا الطوائح إلى مكان نجهله! فما بالنا تبعثنا إلى هذه الدنيا قوة خفية، على غير قصد منا ولا اختيار ثم تتوفانا مستضعفين على

غير قصد منا ولا اختيار - نظهر ونختفى على ظهر هذا المحيط الهائل، كالفقاقيع تتفتح وتتفجر فى مثل لمح البصر - دون أن يأخذنا دهش يدعونا إلى الحيرة والتساؤل والتفكير؟!

لماذا بعثتنا القوة الخفية القديرة الجبارة إلى هذه الدنيا؟!

فماذا عسى تكون حياتى وماذا عسى تكون حياتك؟ لاسيما وأنت تعلم أن نظامنا الشمسى ليس إلا واحدا من نظم كثيرة تماثله، لو أطلنا التفكير فى كنهها وفى تلك القوة الخفية التى تسخرها لقضينا أعوامنا الستين أو السبعين فى التفكير دون أن نزداد فى تفهمها إلا ذهولا وحيرة.

إذا كانت الحياة هى الأعوام الستين أو السبعين التى نعيشها فى هذه الدنيا، من غير أن نكون مرتبطين قبل قدومنا بقوة هى التى بعثتنا لحكمة، ومن غير أن نكون مرتبطين بعد رحيلنا بقوة هى التى استدعتنا إليها لحكمة، إذا كانت الحياة مصدرها العدم ومصيرها العدم.

إذا كان الأمر كذلك، فما أحمق الأحياء الذين يؤمنون بهذا العدم من قبل ومن بعد ثم يعيشون! إن الانتحار أولى بهم وأجدر، أما أنا فلو كنت منهم لانتحرت!

إن هذه الأعوام الستين التى يعيشها المرء فى هذه الدنيا لاتساوى فى ذاتها عضة الفقر ولا ذلة الحاجة عاما واحدا.

إنها فى ذاتها لاتساوى برجاء المرض الممض نصف عام. إنها فى ذاتها لاتساوى احتمال ظلم الظالمين، ولاجبروت المتجبرين.

إن المرء ليصادف فى هذه الأعوام الستين أو السبعين من ضروب الأذى ما لايحتمله إلا لشعور واحد، هو أن الحياة سر قديم خالد - لا حياة الجماعة فحسب، بل حياة كل فرد من أفرادها كبر أو صغر، جل فى نفوس الناس أو هان.

إذا سألت بعض علماء المادة الذين يرون حياة الفرد مسبوقة بعدم منتهية إلى عدم، إذا سألتهم: لماذا يعيشون؟ قالوا: نعيش طوعا لغريزتين: غريزة الحرص على بقائنا، وغريزة الحرص على بقاء النوع!

أما حرصنا على بقاء أنفسنا فواضح حتى فى الطفل يتجنب السقوط من عل ويتجنب النار اللاذعة والحفرة العميقة .

وأما حرصنا على بقاء النوع فواضح فى الأم تسهر على ذراريها ، والأب يعول أبناءه ، حتى لو كانت الأم حيوانا أعجم!

ونحن نفهم هذا التعلل بقوة الغريزة من غير السادة العلماء .

كان أولى بهم أن يقفوا مبشرين بالفناء ، وأن يقولوا للناس : فيم الكدح؟ وفيم العناء فى سبيل غاية مقفرة مظلمة؟! - إلى العدم العاجل بيدك أنت أيتها الإنسانية مختارة طائعة ، فذلك أكرم وأروح للبال من أن يحل بك العدم غير طائعة ولا مختارة!

يقولون إن حياة الإنسانية شيء وحياة الفرد شيء آخر .

حياة الفرد إلى العدم . فأما حياة الإنسانية فإلى البقاء .

لذلك يخدمون الإنسانية بالعلم والفن والأدب ، ليجيء الجيل اللاحق خيرا من الجيل السابق ، ولتجيء الحضارة الآتية أعظم وأروع من الحضارة الماضية .

هل هذه إذن غاية الإنسانية؟!

هل غايتها أن تقضى مئات الملايين من السنين لتنضج جيلا واحدا هو الجيل الأخير ، ثم يكون هذا مصير ذلك الجيل الأخير؟

هذا الإنسان أكبر وأعظم من الأعوام السبعين أو المائة التى تمتد إليها حياته فى الدنيا .

ولكن هذا الإنسان متناقض عجيب! أتذكرون أيامه الغابرة؟ أيام كان يأوى إلى الكهوف ، ويأكل الصيد نيئا ، ويضرب فى الغابات عاريا ، ولا تكاد تميزه من سائر الحيوان؟

هذا الإنسان ما الذى هداه إلى ما هو اليوم فيه؟ ما الذى صعد به إلى المستوى الذى بلغه فى القرن العشرين معجزة القرون؟

ذلك الذى دوخ الأرض وسخر الجو والبحر ونفذ فى الصخر وكشف من الأسرار عجائب كانت قبل عشرة أعوام أو عشرين فى عداد المعجزات .

ذلك الذى كشفت له الأشعة مكنون الجسوم واخترقت له حجب الغيب فأصبح يرى ما لم تكن تراه العيون .

ذلك الإنسان تقتله البعوضة، وتمرضه نسمة الهواء، وتشرقه جرعة الماء، ويصرفه الهوى عن الجادة، ويريد المرء المستطاع فيصرفه عنه التخاذل!

ذلك الإنسان يعدل ويظلم، ويقسو ويرحم، ويتخذ العلم للشر، ويتخذ العلم للخير.

فما هذه القوة؟ وما هذا الضعف؟ وما هذا النور الساطع؟ وما هذا الحلك الدامس؟ وكيف يجتمعان؟ ولأيهما الغلبة آخر الأمر؟

وهل يستطيع أن يستخلص من بين هذه الأطوار المتنافرة والمظاهر المتناكرة حقيقة الحياة وغاية الحياة وميزان الحياة؟!

نحن تلاميذ القوة العظيمة التى بعثتنا إلى هذه الدنيا يوم ولدنا، والتى تتوفانا يوم يحين الأجل. نحن تلاميذها وهى تعلمنا من حيث لانراها. وقد أودعتنا سرا يسميه الفلاسفة عقلا وتسميه الأديان روحا، وأنا لايهمنى ماذا نسميه.

هو قبس من هذه القوة العظيمة وشعاعة من نورها. وليس يولد إنسان إلا وينطوى على هذا القبس أو هذه الشعاعة كامنة!

وإنما توقظها تجاريب الحياة من ألم ولذة وحرمان وإحراز ومرض وصحة وإخفاق ونجاح.

فالألم يوقظ هذا السر الكمين، ويروضه على النظر كيف ينجو من الألم.

واللذة تبعث فيه حب الاستزادة، فحب الحركة فى سبيل إحراز تلك اللذة.

والحرمان يبعث فيه حب التحصيل والإحراز. ولذة الإحراز تدفعه إلى طلب المزيد. والمرض يعلمه التوقى ويعلمه الصبر والجلد. والصحة تشعره الهناء. والإخفاق يغريه بالكدح ومعاودة العلاج. والنجاح يزيده همة وعزيمة.

كان هذا منبت الغرائز فى الإنسان الأول. ثم رأى ذلك التلميذ الناشىء على كر الأجيال أن فى بعض لذاته إيلاما لإخوته، وأن فى بعض سعادته شقاء لسواه، فازدادت فيه الحساسية، فوازن قليلا بين سعادته وشقاء الآخرين، فانصرف قليلا قليلا عن الأثرة المطلقة، ومازج تقديره شىء من العطف على سواه.

السر الدفين يستيقظ.. الشعاعة الكمينة ترسل ضوءها خارج نفسها لأول مرة. بذرة الإنصاف والعطف والغيرية تستحيل نبتة مزهرة.

التلميذ يتعلم فى مدرسة الحياة درس العدالة، فيحاكى المعلم الأعظم الذى بعثه إلى مدرسة الحياة.

التلميذ يدرس منهاج الفضائل فى مدرسة الدنيا مكرمة بعد مكرمة ومحمدة بعد محمدة.

أليس المعلم الأعظم كريما حميدا. وهذا تلميذه أودع فيه قبسه لينقدح بزناد الحوادث والتجاريب.

إن المعلم الأعظم هو المحسن البار، وهو ينبوع البر والإحسان. وما من فضيلة ولامكرمة إلا اشتق أصلها من تلك القوة المهيمنة ومن ذلك المعلم الأعظم.

ولكن المعلم الأعظم لا يعلمنا الشجاعة ولا قوة العزيمة ولا البر والإحسان إلا عن طريق الحوادث والتجاريب. فقبل الشجاعة ساد الجبن حتى استيقظت شعاعة المعلم الأعظم فى التلميذ فاحتقرت الجبن والجبناء. وقبل الوفاء ساد الغدر. وقبل البر والإحسان سادت القسوة والجفاء.

وفى هذه المدرسة ما زال التلاميذ يدرسون ولن يزالوا، وإلى جانب الأخلاق التى تروضهم عليها حوادث المدرسة ويقظة السر الكمين، يتجه ذلك القبس إلى محاكاة المعلم الأعظم فى العلم والقدرة والإرادة.

أليس المعلم الأعظم قديرا على كل شىء؟ أليس فعالا لما يريد؟ أليس يقول للشىء كن فيكون؟ وها هو ذا تلميذه. ها هو ذا سره وقبسه فى هذه الدنيا - الإنسان. قد استطاع أن يسخر الهواء والماء والكهرباء، وكثيرا مما نرى ولا نرى من قوى هذه الطبيعة العذراء.

هذه الأرض ستفنى. والشمس التى هى أصل الأرض ستفنى. والنظم الشمسية على اختلافها قد يجعلها المعلم الأعظم مظاهر أخرى لقدرته وصورا جديدة لإرادته.

لكن ذلك القبس الذى هو نفحة من روحه، جلت روحه وعلت عن الأرضين والشموس والأقمار، ذلك القبس الذى يصلكم به صلة أزلية خالدة لاتنفصم، ذلك القبس هو سر الوجود.

فبأى ميزان تزن الحياة؟: أبميزان الطعام والشراب والفقر والغنى والدور والقصور والبذخ والمناعم والوظائف والمناصب؟

أم بميزان المحامد والمكارم والعلم والإرادة وكبريات الصفات التى تحاكى بها معلمك الأعظم؟

هذه الأرض مدرسة بعثنا إليها بديع السموات والأرضين. وهذه حقيقة الحياة حياة الأفراد وحياة الأمم. وغاية هذه الحياة هى أن تحاكى صفات المعلم العظيم. تحاكى عظمته فى غير صلف. تحاكى رحمته فى غير ضعف. تحاكى علمه وقدرته فى غير زهو ولا فخار. تحاكى إرادته فى غير تجبر ولا غرور. وتتضاعف الهمم مرضاة للمعلم الأعظم، ويكون ميزان حياتك هو مبلغ محاكاتك لصفات المصدر لكل عظيمة من عظائم الصفات.

فى هذه المدرسة الربانية الكبرى تلاميذ مختلفة درجاتهم. فمنهم المبرز ومنهم المتخلف. فلا تعجبوا إذن لبعد ما بين الناس من تفاوت فى الأخلاق والعزائم والعرفان.

ماذا ضرني سجني؟
وماذا أفادني؟

لقد عركت أصابعى أمس حين خروجى من السجن، فوجدتها مازالت أقوى ما تكون على إرسال القلم حرا جريئا، لايخشى فيما يعتقده صالح بلاده - أشد أنواع الألم.

وخبرت نبضى أمس بعد خروجى من السجن، فوجدته مازال مطردا قويا كعهده طوال أيام الجهاد.

وتحسست قلبى أمس حين خروجى من السجن، فوجدته ما زال ثابتا بين جوانحى مكينا، ومازال سليم الإيمان متينا، لم تذهب الشهور التسعة التى قضيتها فى غيابة السجن، بمثقال ذرة من متين بنيانه، أو سليم إيمانه، وما كانت لتستطيع ولو تطاولت إلى تسع سنين.

إنما حططت عن جسمى عشرين رطلا من الحشو، لم تكن لصحتى بها حاجة، فكانت هذه يدا بيضاء للسجن عندى. وأرجو ألاّ يرد على ترف الحياة المنزلية ذلك العبء الذى خلصنى منه شظف السجون.

وإنما أثار السجن آلاما بدنية كانت كمينة، فأولانى يدا بيضاء أخرى، إذ نبهنى إلى مضاعفة العناية بالعلاج.

إن ما كسبت من سجنى يربو على ما خسرت أضعافا كثيرة. أما خسارة السجين، فهل يجهلها أحد؟ . . . فقدان حريتى تسعة شهور! وفى هذه الكلمة وحدها ما يغنى عن الشرح والإسهاب.

لكن ما هو الخير الذى خلص لى من هذا الشر؟ ما وجوه النعمة التى استحالت إليها هذه النقمة؟ هأنذا أعالج الجواب.

أحسست يوم نزعت ملابسى لأرتدى ثياب السجون - أحسست فى تلك الساعة كأنى نزعت كرامتى بيدى، وأن الإعدام أهون على نفسى من هذا التمثيل برجل له من الأنفة ما ليس لكثير من تلك الأشباح التى لا تحسن سوى أن تهوى بمصر إلى الحضيض!

فى ذلك اليوم، بل فى ذلك الأسبوع كله، عانيت أزمة نفسية أوشكت أن توردنى موارد الحتوف. وإنى لفى هذه الحال، إذا صوت خفى يناجينى من أعماق ضميرى:

أيتها النفس الأمارة بالسوء، متى كانت الكرامة البشرية ثيابا تنزع أو ثيابا ترتدى؟ إنى أنا الروح المتعالى فوق المكاره والمحن. وإنك لأقرب إلى الله وأكرم عنده فى ثياب المحنة هذه منك فى الحلل الفاخرة. وليس فى وسع كائن من كان أن يغض من كرامتك، وإن كان فى وسعه أن يغض من ثيابك. إنما خلعت كساء من صوف، لتسبغ عليك أمتك المفداة كساء من عطف وإشفاق.

بهذه الكلمات الصادقة جعل ضميرى يناجينى كل صباح ومساء، حتى انشرحت لثياب السجن بعد انقباض، واسترحت إليها بعد امتعاض، لأنها استحالت فى عينى إلى رمز واضح من رموز التضحية بالتافه اليسير من طلاء الحياة.

أما تباريح المرض التى عانيتها فى سجنى، ومبلغ احترام القوم لشكوى المريض، فما أحب إيذاء القارئ بالخوض فيها، أو إيلام نفسى بذكرها من جديد.

إن الحرية فى مصر ما زالت جنينا فى غيب القدر.

ومن الخير أن يعانى المصريون فى سبيلها كثيرا من الشدائد، حتى لاتهون عليهم، إذا تمخض عنها اليوم السعيد المنتظر.

جنيت من سجنى هذه الثمرة: رجحان الجوهر على العرض، واللباب على القشور، فأصبحت لا أبالى ماذا أرتدى، ولا كيف أنام، وإنما أبالى كيف شعورى وتفكيرى وكيف ثبات قلبى، وحرارة يقينى!

الإحسان

عاد أطفالى ذات يوم من المدرسة يحملون قطة. قلت: يا بنى ما بالكم تحملون هذه المخلوقة ولا حاجة بنا إليها؟ قالوا: يا أبانا إنها صغيرة مسكينة صادفناها فى الطريق لا تستطيع حراكا. وكأن ضربة قاسية أصابت يدها فلا تحركها إلا فى ألم. ونريد أن نتعهدها فنواسيها ونغذوها حتى تصح ويعاودها النشاط. قلت: مرحبا بضيفكم الصغير فاصنعوا ما تشاءون. فما زالوا بها تغذية وتدليلا حتى شفيت يدها وامتلأ جسمها وعادت لاتستطيع السكون من شدة المراح بعد أن كانت لاتستطيع الحركة. وأحبتهم وأحبوها وأصبحت وأمست لهم سلوة ورفيقا.

والآن أسائل نفسى ما بذل الأطفال لهذه الهرة؟ وماذا كسبوا؟ بذلوا لها فتاتا من فضول ما يأكلون. فإن بالغوا فى السخاء اختصوها بشطر مما يصيبون ما أقله وما أتفهه. ولكن ماذا كسبوا؟ لم يكسبوا مالا. ولم يكسبوا من هذه القطة الخرساء حمدا مسموعا ولا ثناء، وإن كان عرفان الجميل يفيض من عينيها ولاء وحبا، وإن كانت تمسح أقدام الأطفال بخديها غلوا فى الحب، وتجعل أصابعهم بين أسنانها الحادة تداعبها كما يداعب الطفل الرضيع ثدى أم حنون. لكن ماذا كسب الأطفال؟ أمجرد ولاء القطة؟ ما لهذا أقصد. لقد كسبوا شيئا هو فوق هذا بكثير. لقد كسبوا معنى من معانى الإنسانية لم يعرفوه من قبل.

كانوا من قبل يقصرون حبهم على أمهم وأبيهم وأختهم وأخيهم ومن إليهم من ذوى القربى والعشراء. أما الآن فقد اتسعت قلوبهم لحب جديد. إن الطفل يحب أباه حبا مصحوبا بالهيبة والإعجاب. ويحب أمه حبا مصحوبا بذكريات عطفها وحدبها فى كل حين. ويحب خالته أو عمته لأنها تخصه بالحلوى والقبلات كلما زارته. لكن هذه الهرة! لقد علمته أول درس: كيف ينبغى أن تحنو القوة على الضعف. كان الطفل حيال أمه أو أبيه ضعيفا يحب قويا. أما الآن حيال هذه الهرة فهو قوى يحب ضعيفا.

ومحبة الضعيف للقوى أشبه ما تكون بالعبادة. أما محبة القوى للضعيف فهى الإحسان.

بذل الأطفال فتاتا من الطعام لهذا الحيوان المسكين فكسبوا علما بقدرتهم على أن ينفعوه أو يضروه، أن ينفعوه بالتغذية أو يضروه بالحرمان، فآثروا نفعه على ضره. وهذا فوز للجانب الأسمى من نفوسهم الناشئة. كانوا حتى الآن مجرد رعية. أما منذ الآن فقد أصبحوا رعاة ولو لقطة، رعاة أى هداة ومرشدين إلى منابت الكلأ والمرعى الخصيب. رعاة بالمعنى الذى يجب أن يفهمه المحسنون. أصبح أطفالى رعاة لأنهم أخذوا يرعون الضعيف ويحنون على العجماء، ومن أشبه أباه فما ظلم!

لا تخطئوا فهم ما أريد. إنما أبوتى لأطفالى أبوة جثمانية، وأنا أريد أنهم وجميع المحسنين فى أقطار الأرض يشبهون المحسن الأعظم والمصدر الأول لكل خير وكل جميل، تلك الأبوة الروحية الشاملة لكل شىء، تلك الربانية الكبرى، الله، هو الذى أعنى حين أقول «من أشبه أباه من المحسنين فما ظلم».

خبرونى، لماذا يولد طفل الإنسان شديد العجز، ويظل فى عجزه أعواما؟ لماذا يظل عاجزا عن النهوض شهورا طويلة، عاجزا عن دفع الأذى وتحصيل الرزق سنين؟ ذلك فى حين أن أطفال الحيوان والطير بل أطفال الحشرات والهوام تولد مستقلة أو عما قريب تستقل. ألم يكن الله قادرا، أو الطبيعة، أو ما شئت فسم تلك القوة المدبرة الكبرى، ألم تكن قادرة على أن تخلق أطفال الإنسان وفيهم من الكفاية والغناء ما لهذه الخلائق الدنيا؟ بلى كانت قادرة. لكنها لو فعلت لانعدمت عناصر الإنسانية فى مهدها الأول، لانعدمت عاطفة الأبوة والأمومة. وهى التى تلين القلوب الغليظة وتشقق الأحجار الآدمية الصلدة فيخرج منها ماء العطف والحنان.

أى شرير قاتل لاتفتر شفته عن بسمة الاغتباط والشفقة حين يبشر بمولد طفله المنتظر؟ أى فقيرة تاعسة لاتستقبل جنينها الوليد بذراعين مبسوطتين بالأمل والمحبة ومزيج من القبلات والدموع؟! إن هذا المهد الذى يحوى الطفل الصغير، إن هذه الأرجوحة التى يحف بها الأبوان يهزان فيها الطفل مداعبين ذات اليمين وذات الشمال، تلك المناغاة وهذا الترقيص، وتلك اللغة الرقيقة التى تصطنعها الأم فى لثغة محبوبة تحاكى بها صغيرها وهى تحاوره، وآلامها حين يمرض، وشغلها الشاغل حين يغيب، وابتهاجها حين ينمو ويترعرع، واهتمام الوالد برعاية بنيه، وسعادته حين يسعدون وشقاؤه حين يشقون - كل

هذا وما فى معناه إنما هو المدرسة الأولية التى تتعلم فيها الإنسانية أول درس من دروس الإحسان.

ولماذا تعنى الطبيعة أو الخالق كل هذه العناية برياضة الناس على الإحسان؟ لأنه أول بذرة يجب أن تنبت من بذور الروح، لأنه النورة الأولى التى يجب أن تتفتح من أزاهير النفس الراقية. كأن الطبيعة قد فرغت أو كادت تفرغ من ترقية الجسم البشرى وتريد أن تشرع فى تنمية الروح البشرية. ونمو الروح هو اتساع وارتفاع. اتساع فى مدى الحياة النفسية بحيث تتصل مشاعرى وعواطفى بحياة الآخرين، بحيث أشاركهم فى السراء والضراء. لأنى لا أحيا فى شخصى وحده ولا لشخصى وحده. ولكن أحيا فى أبناء نوعى كذلك وأحيا لهم. فإذا تألمت النفس الر اقية لم تألم بقلب واحد ولكن بقلوب المتألمين جميعا، وإذا سعدت النفس الراقية لم تسعد بقلب واحد ولكن بقلوب السعداء جميعا. إنها نفس كريمة فسيحة الأرجاء واسعة النطاق أزالت ما بينها وبين غيرها من حجب. ولقد كانت فى أول أمرها، كانت قبل هذه المرتبة بحاجة إلى أن تخرج من سجن الأنانية رويدا رويدا، فخرجت من هذا السجن إلى روضة الأبوة والأمومة تنفخ فيها أول نسمات المحبة، ثم منها إلى حديقة الأهل والأقرباء تختصهم بالعطف والإحسان، ثم منها إلى بستان القوم والعشيرة تشمل بالمحبة والإحسان كل إخوانها فى القومية. ثم منها إلى وادى الإنسانية الفسيح لا تفرق فى محبتها وإحسانها بين إنسان وإنسان ولا لون ولون ولا دين ودين، ثم منه إلى جنة عرضها السموات والأرض، فيها تسمو النفس عن الشهوات ولا تجد للحياة لذة إلا فى المبرات، ولاينبض القلب إلا نبضات الحب للكائنات كلها من شجر ونبات وزهرة ضاحكة وقطرة متحدرة وفلك دائر وقمر ونجوم وشمس وغيوم - ذلك أن هذه النفس قد بلغت أوجها وقاربت كمالها، وصارت ربانية تحس الحياة الإلهية تسرى فى كل شىء وتصل كل شىء بكل شىء. فمثل هذه النفس تشفق أن تدوس النملة السارية وتشفق أن تهصر الغصن الرطيب. ومثل هذه النفس تبلغ من عاطفة الإحسان مبلغ الملائكة الذين هم صنائع الله سخرهم للخير دون سواه. تلك النفس قد أصبحت شعاعة لامعة من شمس الروح الأعظم، وجدولا صافيا من كوثر الروح العذب: شعاعة أينما اتجهت طهرت وأضاءت، وجدولا أينما جرى روى وأحيا.

إن الطبيب الذى يرد إلى الكفيف بصره قد بذل نصف ساعة، ولم يبذل من مهارته شيئا بل زادها تمكينا، لكنه ازداد يقينا بأنه جندى من جنود النور. إن المنقذ الذى نجى من الغرق صبيا مشرفا قد أنفق بعض وقته وبلل بعض ثيابه، وقد يكون استهدف لبعض

الخطر، لكنه خرج من اليم وبين يديه نفس زكية نجاها من الموت فكأنما تضاعفت فى نفسه هو عزة الحياة.

والعريان الذى تكسوه ثوبا سوف يذوب ثوبه لأنه من نسيج يبلى، أما نشوة السرور التى داخلتك حين رأيت هذا العريان كاسيا، فأثرها لن يزول لأنها من نسيج الروح، ونسيج الروح لايبلى. والدرهم الذى تلقيه فى يد المقعد والعاجز، والدواء الذى تشتريه للمريض، والرسوم المدرسية التى تدفعها لليتيم، والقماط تشتريه للطفل الوليد لايجد أبواه ثمن القماط، والكفن تشتريه لشيخ كبير عانى الحياة الدنيا مائة عام ولم يخرج منها بثمن الكفن - ما قيمته المادية إذا قيست براحة الضمير، وإذا قيست بعاطفة الإخاء والرحمة التى أجدها بين أضالعى - بردا وسلاما - كلما أحسنت؟!

الوطنية الفاضلة

إذا كانت سلامة القلب وطهارة النية من فضائل النفس التى لابد منها لكل من يعمل فى ميدان الحياة؛ إذا كان التاجر لاينجح نجاحا شريفا حتى يتصف بشريف الخلال؛ إذا كان الصانع لايحسن خدمة الجماعة بما يقدم إليها من نتائج صنعه، إلا إذا أخلص لهذه الجماعة واستشعر حبها، ثم جعل جهوده رمزا إلى حبه وإخلاصه؛ إذا كانت محاسن الشعور الباطن شرطا لمحاسن العمل البارز؛ إذا كانت نبضات قلبك وخطرات نفسك مصدر كل لفظ تفتر عنه شفتاك، وكل سعى تحث فيه خطاك، فإن شرا فشر، وإن خيرا فخير. فإن خدمة وطنك عن طريق السياسة لاتستغنى عن سلامة القلب وطهارة النية بحال.

وليس من سلامة القلب ولا طهارة النية، أن تحب الوطن وتكره فريقا من بنيه انقيادا لهواك، أو طواعية لهوى سواك. فحب الوطن ليس معناه مجرد حب الدور والقصور، أو حب الزرع والضرع، أو حب الماضى المجيد أو حب المستقبل السعيد. نعم أنت تحب هذا كله. ولكن عليك واجب آخر هو ألاّ تنسى أن حب الوطن، معناه قبل كل شىء – حب المواطنين، فهم الذين بهم ولهم تعمر الديار، وتشاد القصور، وبهم ولهم يحيا الزرع والضرع، وفيهم وبهم تتزاوج ذكريات الماضى وآمال المستقبل.

من أعز الوطن حقا أعز أبناء الوطن. ومن أعز أبناء الوطن، ضن بهم جميعا فلا يرمى أحدا منهم بسوء، ولا يأخذه بريبة، ولا ينابذه بلقب، حتى يستيقن أنه لايتهم بريئا ولايثلب كريما. ذلك بأن النفس المصرية التى قد يعيبها المصرى فى غير عيب، ويشوبها فى غير شائبة، نفس ثمينة غالية، لا ينبغى إرخاصها بالحكم عليها من غير دليل سوى الظن، ولا مبرر سوى الانقياد لهواك، أو الطاعة العمياء لهوى سواك.

ليس هذا من حب الوطن فى قليل ولا كثير. إن الزارع الذى يحب زرعه، ليحرص على كل سنبلة وعلى كل حبة من سنبلة، إعزازا لثمار جهاده، وتقديسا للنعمة المباركة

التى أنعم الله بها عليه . هذا هو الزارع المخلص لعمله حقا . فهل ترى محب مصر يرخص أخاه المصرى ما لا يرخص محب الحقل برة أو سنبلة؟!

إن البستانى أو الزارع ليألم حين تزعم أن شجره أو زرعه مؤوف، ولا آفة فيه، فهل أبناء وطنك أهون عليك من الشجرة أو الثمرة على صاحب البستان .

لقد تسب نفسك حين تسب مواطنك، وتهدم نفسك حين تهدمه .

أيها المصرى الكريم، أعزز أخوتك فى المصرية كما تعز أخوتك لأمك وأبيك، ولا تغمز وطنية أحد منهم إلا أن تأتى بآية قاطعة وبرهان مبين .

شباب مصر ومثلهم العليا

أمام كل إنسان تتمثل صورته كما يحب أن تكون، فلا يتم له سلام حتى تصبح الصورة حقيقة.

فقير يريد أن يكون غنيا، ضعيف يريد أن يكون قويا، طالب علم يريد أن يكون عالما، أديب يريد أن يكون شاعرًا، خريج يريد أن يوظف، موظف يريد أن يرقى، زارع يريد أن يحرز الجائزة الأولى فى معرض الأزهار، وآخر يريد أن يملك من الأرض مثل ما يملك سيد باشا عاشور.

فتاة تريد أن تكون ملكة الجمال، وفتاة تريد أن تكون ملكة الكمال، وثالثة تريد أن تكون نجما متألقا على البلاج، ورابعة تريد أن تكون نجما متألقا ولكن فى سماء العلم والأدب والخلق الكريم.

إذا شاهت الصور الخفية شاهت الحياة، وكثير منها شائه كريه. وقد يكون الفرق بين أدناها وأسماها كالفرق بين القاتل والقديس، وإن بينهما لدرجات من التفاوت لا تحصى.

فإذا أقلع السارق مثلا عن السرقة، أو الماجن عن المجون، والكسول الوكل عن الكسل والوكال، فاعلم أن صورته القديمة المعيبة التى نشأت غفلا من الرقابة والتهذيب، قد تناولتها يد الإصلاح، يد الإرادة التى تيقظت، فكانت بمثابة الفنان البارع، التمس من جناح الروح ريشة صناعا، فأصلح بها صورته القديمة المشوهة.

* * *

مثلنا العليا والدنيا وما بينهما إذن صور ذهنية، قبل أن تكون حقائق ماثلة! فمن أراد أن يصلح سلوكه، فليبدأ بإصلاح فكره وخياله.

خيالى يحدثنى بطلب وظيفة مثلا! ، فإذا لم أنلها، رثى لى خيالى ونعى علىّ شقاوتى وحرمانى.

وإذا فتح لى باب الوظيفة، وكان مفتاحه شيئا غير الحق، وكان غيرى بها أجدر وأولى، وصاح ضميرى: «هذا حرام! لا تقبل اللقمة المسمومة بلعاب أخيك المحروم، ولا تجعل فاتحة حياتك ظلامة صارخة!»، صاح خيالى، أو صاحت صورتى التى لم تتناولها الإرادة بالتهذيب: «أترفض أيها الأبله؟ أتريد أن تكون ورعا، وضائعا، و«صائعا»؟ خذها أيها الأبله وتوكل، والحساب يوم الحساب!». هذامثل مألوف شائع للصور الشائهة!

حب النجاح غريزة فى الفطرة، لكن نجاح الأشراف يجب أن يكون صريحا شريفا. إن من النجاح ما يكون توءما للجريمة. وإن من الإخفاق ما يكون توءما للبطولة. والإخفاق فى يومى ليس معناه الإخفاق فى غدى. إنما نكبو لننهض، وإنما نواجه العقبات لتعلو منا الهمم، كتيار اليم يعلو ويزخر عبابه إذا اعترضت الأسداد مجراه. إن ماءه يومئذ لا يغيض، وعذوبته لا تزول، وإنه ليعلو ويزداد علوا، حتى يجد فى الأرض سربا، أو تتفتح له فى الأسداد ثغور!

* * *

أهم غايات الحياة تكوين الخلق. المال يذهب ويجىء. والمنصب يحتوينى يوما ويخلو منى يوما؛ يزايلنى بالسن أو الإقالة أو المرض. التجارة تروج يوما وتكسد يوما. الزراعة تقبل عاما وتدبر عاما. وكل عزيز فى الحياة إلى فراق. صحة البدن تضمحل. ونور العين يقل. وسمع الأذن يثقل. وإنما الذى يلازمنى دهرى كله، فى يقظتى ومنامى، فى وحشتى وأنسى، فى شدتى ورخائى، فى صحتى ومرضى، فى محياى ومماتى - هو هذه اللطيفة العلوية التى نسميها «الخلق»!

بها كان الرسل رسلا والعظماء عظماء، بل بها يكون أهون الخلق على الناس أكرمهم عند الله!

بل العلم نفسه من غير خلق يكون - فى أسوإ حالاته - كعلم الأبالسة، لا يورث الدنيا

غير الشقاء والويل والفتك الذريع. وفى أحسن حالاته، لا يكون العلم من غير حمية الخلق، إلا كأشعة القمر - نورا ولكن لا حرارة فيه.

* * *

لذلك نؤيد قول من قال: «إنما تصلح الجماعة بالضمائر لا بالعلوم». ولسنا نريد بهذا غضا من قيمة العلم. وما كنا لنغض من صبغة وصف الله بها نفسه. ولكنه تعالى حيا رسوله فقال: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ (القلم: ٤) - ولم يقل «وإنك لعلى علم عظيم». وقال تعالى: ﴿وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ (الإسراء: ٨٥).

والوجه أن يكون العلم بمثابة المصباح، وأن يكون الخلق بمثابة حامله، فلو استحال حامل المصباح من خيِّر إلى شرير، لأحرق بالمصباح ما حوله، ولم يضئه!!

خيل إلى نفسك محاميا - واستغفر شرف المحاماة - يلبس الحق بالباطل تلبيسا، ويضلل القضاء قصدا؛ ألا يكون نكبة على الحق، وكارثة على الناس؟! تصور طبيبا - واستغفر شرف الطب - يطيل علاج مريضه قصدا، ليستكثر من العيادات استكثارا للكسب، وهو على سرعة علاجه قادر؛ ألا يكون فقدان الضمير هنا قد ألحق صاحبنا بزمرة المجرمين؟!

إن حاجتنا إلى العلم لا ريب شديدة. نريد أن نصنع طائراتنا وسياراتنا وقطرنا بأيدينا، وأن نصنع بأيدينا أسلحتنا ما استطعنا، وأن نستغل بعلومنا وعلمائنا خيرات وادينا، ما ظهر منا وما كمن إلى الحد الأقصى. ونريد أن تصبح أكثر مرافقنا من نتاج مصانعنا.

لو صنعنا فى ديارنا كل أدوات المنازل، أو ما نستطيعه منها، وكل آلات الزراعة أو ما نستطيعه منها، وكل المصنوعات الأخرى التى يمكن إنتاجها فى مصر دون حاجة إلى الخارج، ولم نستورد إلا ما يعجز عنه علمنا، ولاسيما إذا تضاعف علمنا، وإلا ما يعجز عنه علماؤنا، ولا سيما إذا تضاعف علماؤنا، وإلا ما تعجز عنه مواردنا من مزارع ومعادن؛ هل تظنون أن تبقى فى مصر يومئذ يد غير عاملة، أو رأس غير مساهم فى نهضتنا المباركة؟!

لكأنى بمصر لو هبت هبتها المنتجة الكبرى فى كل مرفق ممكن، وكل صناعة ممكنة، وكل تجارة ممكنة، هبة كالتى نعرفها فى الأمم المتوثبة الأخرى، لكأنى بمصر يومئذ تحتاج إلى مزيد من الأيدى ومزيد من الرؤوس، يعد بالملايين.

لكن مع يقيننا بهذا، بل من أجل هذا نجاهر بأن حاجتنا إلى تكوين الأخلاق أعجل وأقوى وأصرخ. ذلك أن مثل هذه الهبة تحتاج من مصر - أفرادا وجماعات - إلى أهم أركان الأخلاق، أعنى الشجاعة، نعم الشجاعة التى هى مقياس الحياة، ومقياس الحياة فى الشباب على وجه خاص.

أما إذا كان شبابنا أو كثير من شبابنا سيظل هكذا رهنا بأمنية هى فى أكثر الأوقات مقبرة للمواهب الناشئة، ومخمدة الهمم المتحفزة، إذا كان كثير منهم سيظل هكذا طالب حياة راكدة رتيبة جامدة، الرزق فيها محدود والخبز معدود، وكل همه أن يأكل ويشرب وينام، فى طمأنينة هى أشبه شىء بالغيبوبة أو الخدر، إذا كان شبابنا لا يريد أن يجالد الحياة، كما يجالد الملاح بقوة الفؤاد أمواج الخضم، إذا كانوا يريدون العيش هادئا رخيصا والحياة منامة ومرقدا (وما القصد بالحياة إلا أن تكون معتركا - معتركا لا بين المرء وأخيه، بل بين المرء ونفسه، بين خمودة ونشاطه، بين نكوصه وإقدامه، بين خوره وعزيمته، بين شكه ويقينه، بين الطفل فيه والرجل، بين الإمعة فيه والبطل)، إذا كان شبابنا ما زالوا يؤثرون تلك الحياة المسكينة البالية، فبالله من ترجو مصر لهبتها الكبرى؟! ترجونا نحن الآباء المودعين؟ أترجو أبناءها الأولين من فراعنة وعرب، عسى أن يبعثوا من بطون الأرض، أو يتنزلوا من أوج السماء ليبنوا مجد مصر الحديث كما بنوا مجدها القديم؟!

كلا أيها الأبناء البررة! إن الدماء التى انحدرت إليكم من تلك السلالات العريقة تأبى لكم التواكل والعجز. إن ما فعله الآباء يجب أن يستطيعه الأبناء. إن فى كل قلب من قلوبكم زنادا لو قدحت لتطاير منها الشرر.

إنكم تعرفون ضعفكم، ولكنكم لا تعرفون قوتكم!

تعرفون أن الحياة صعبة المراس، وأن مجاهلها موحشة، وأن طرق الفوز فيها ليست ممهدة ولا مفروشة بالورد والريحان. إنكم تعرفون ذلك. وهذه المعرفة موطن ضعفكم. أما موطن قوتكم الذى قد لا تعرفونه، فهو أن الحياة ما خلقت إلا وسيلة لامتحان العزائم، وإلا كان الناس كخشاش الأرض يرزقون ويعيشون على أهون سبيل. وما لهذا

خلق الناس. إنما خلقهم بارئهم ليطرد نمو نفوسهم باطراد الجهد المبذول والجهاد الدائم. فحياتك اليومية، فى أي بيئة تكون، وعلى أى وجه تعمل ما تأخذ منها وما تدع، ما تكسب فيها وما تخسر، ما تسعى له فتحرزه أو تسعى له فيفوتك ـ حياتك اليومية هذه وما يواجهك فيها من وهاد ونجاد، ومن عثرات حينا وخطوات هينة سهلة حينا آخر ـ تلك هى المسابر التى يختبر بها غورك يوما بعد يوم، تلك هى المعارج التى تسموبك إلى أفق الأحرار العاملين، تلك هى الجرعات اليومية فى مستوصف الأخلاق، منها المر ومنها الحلو ولكنها شفاء، مرها وحلوها على السواء. ذلك أن النفوس تقوى بتذليل الصعاب، كما تقوى الأجسام برفع الأثقال!

إن من لا يكابد الآلام، لا يعرف الحياة ـ لأنه لا يعرف الرحمة!

إن من لا يعرف الحاجة، لا يعرف الحياة ـ لأنه لا يعرف الإحسان!

إن من لا يعرف المصاعب والمتاعب والعقبات، لا يعرف الحياة ـ لأنه لا يعرف العزيمة!

إن من لا يواجه الخطر، لا يعرف الحياة ـ لأنه لا يعرف الشجاعة!

إن من يقف أيامه وأمواله على متاع نفسه، لا يعرف الحياة ـ لأنه لا يعرف الوطن!

* * *

يقول «جوتى»: «إن كل إنسان فوق مستوى الدهماء ـ له رسالة يجب أن يؤديها». وهذا معنى أصبح مطروقا فى زمننا الحاضر. بل هو معنى أصبح بديهيا.

ولكن الأمر الذى ينبغى أن يذكر ولا ينسى، هو أن الرسالة بمعناها الأعلى الذى قصده «جوتى»، وبمعناها الذى يشبه أن يكون حكاية لرسالة الأنبياء المرسلين ـ ليست مجرد القيام بواجبات الرسالة على الوجه المألوف فحسب بل هى القيام بهذه الواجبات، مقرونا بنفحة روحية تكسب العمل مزيدا من الإثمار والبركة، ومقرونا بنسيان الذات قدر الاستطاعة حين يتعلق الأمر بخير الجماعة!

ولست أنكر أن فينا مثلا كريمة لهذا النوع من الرسالة السامية.

لكنى أزعم أن هذه الروح لم تعم بعد، ولم تقارب العموم. ويوم تذيع هذه الروح فى آفاق مصر، يوم يحس كل معلم جلال رسالته، وأن المعلم الأعظم سبحانه، قد عهد إليه بأرواح يريد لها النور والعلم والخلق المتين. ويوم يحس كل طبيب فى عيادته وفى

مستشفاه، أن الطبيب الأعظم سبحانه عهد إليه بإعلان الحرب على الأمراض، يجرد لمحاربتها كل قوته وكل إيمانه. وإذا أحست كل طائفة وكل فرد من طائفة بأن مجموعة رسالتهم هى رسالة مصر الحديثة العظمى - فالشاعر لا يستشعر إلا المعنى الفحل، وإلا العاطفة القوية الحافزة، وإلا الحب النقى التقى الجميل - والكاتب لا يكتب ولا يترجم إلا ما يذكى فى شبابنا شعلة الفتوة الفاضلة الطموح - والمطرب والمطربة لا يتغنيان بما نسمعه أحيانا من سقط المعانى وصياح الغرائز التى يجب أن تصان عنها الأسماع كما تصان الأنظار - إذا فعلنا ذلك، ولبسنا لزماننا لبوس الجد، ثم امتدت الرسالة إلى شبابنا المرجو هذا، فنفض عن نفسه غبار الركود، يومئذ نقول إن فى مصر شبابًا وإن فيها رجاء قريب المنال.

* * *

المحتويات

رقم الإيداع ٢٠٠٣/١٨٢٤٢
الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 09 - 0997 - 1

مطابع الشروق
القاهرة :٨ شارع سيبويه المصرى - ت:٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس:٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)



المتمرد النبيل

توفيق دياب

هذا الكتاب بحث علمى جاد ورصين عن الصحفى المرموق الأستاذ محمد توفيق دياب الذى كان شعلة لا تنطفئ ، ينتقل من الكتابة فى الصحافة إلى الخطابة فى المنتديات ، ومنها إلى الترشيح فى الانتخابات ، وهو فى كل هذا لم يتخذ خطا ثابتا ، ولم يكن صحفيا تقليديا يعبر عن أفكاره فى إطار المحللات ، بل كان متمردا بكل المقاييس للتمرد . الأمر الذى جعل من حياته عاصفة لا تتوقف عن الهبوب ، وكان على مؤلف هذا الكتاب الدخول فى عين هذه العاصفة ليتبين شخصية الرجل الحقيقية ، خصوصا بعد ما لاحظه من أن الكتابات التى صدرت عنه لم تتصفه بدرجة كافية ، فقد شابها بعض القصور الذى يتجنبه ا... الأصول العلمية فى التأريخ لحياة الأشخاص .

ويوضح الكتاب كيف أن الأستاذ محمد توفيـ... برغم تمرده ، كان له موقف ثابت من قضية ... والحفاظ عليه ، حتى أنه واجه قوى الاستـ... كلفه غاليا ، واختلف مع الأحرار الدستوريـ... بعض صحفه إلى منشورات ثورية ضد ... القصر ، بل إنه لم يتوان فى وقت من الأوقا... يعادى سياسات الوفد بعد أن فاحت رائـ... التى استفاد بها أنصاره .

6 221102 013055

دار الشروق